قناة السويس

ومشكلاتها المعاصرة

الجزء الأول

تاريخ القناة وأصول مشكلاتها المعاصرة

تأليف

مصطفى الحفناوى

دكتوراه فى القانون

من جامعة باريس

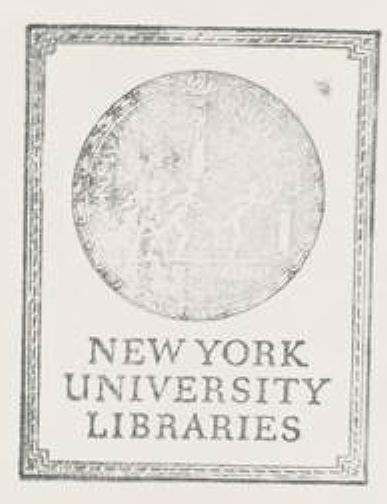
القاهرة

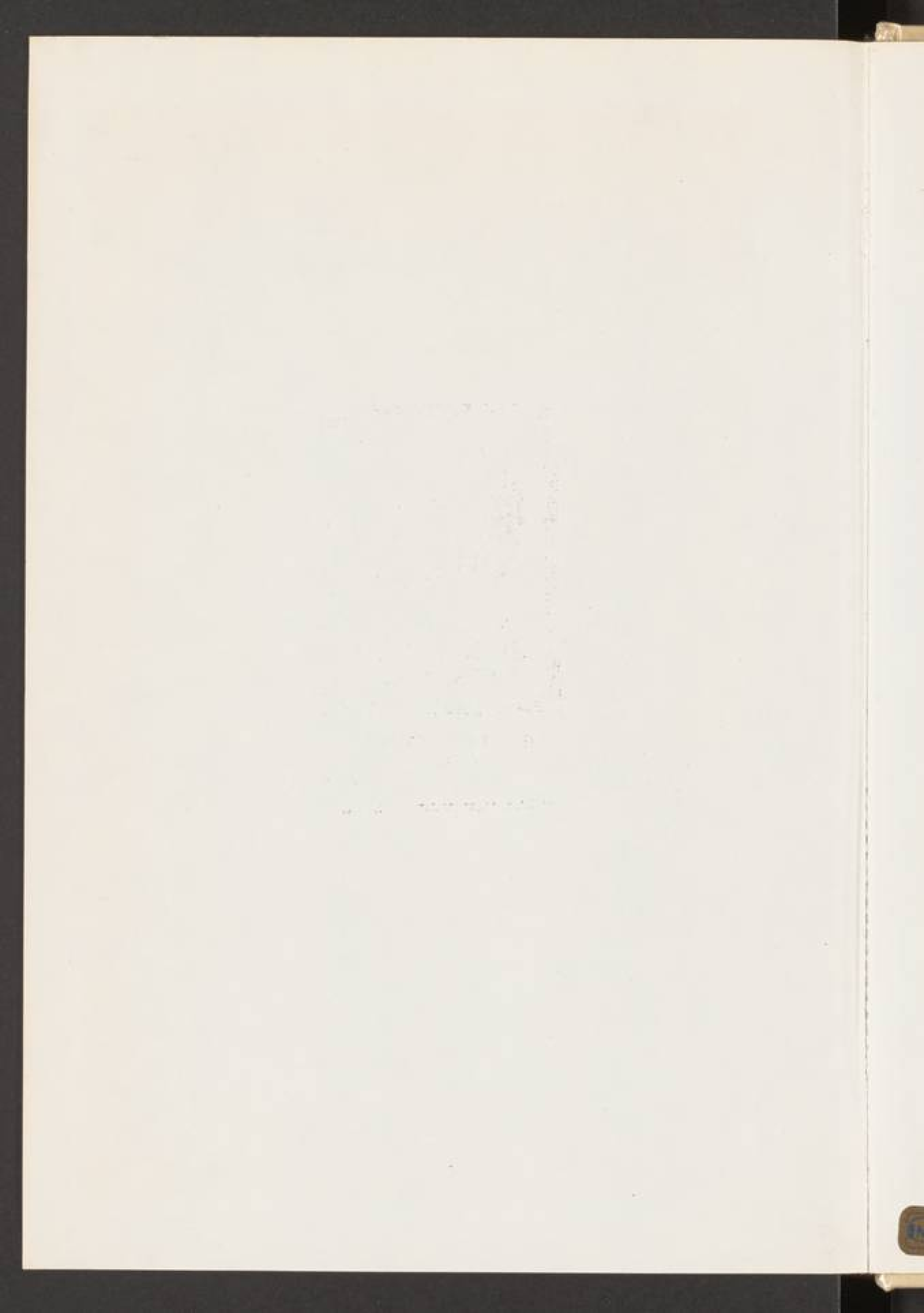
مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية

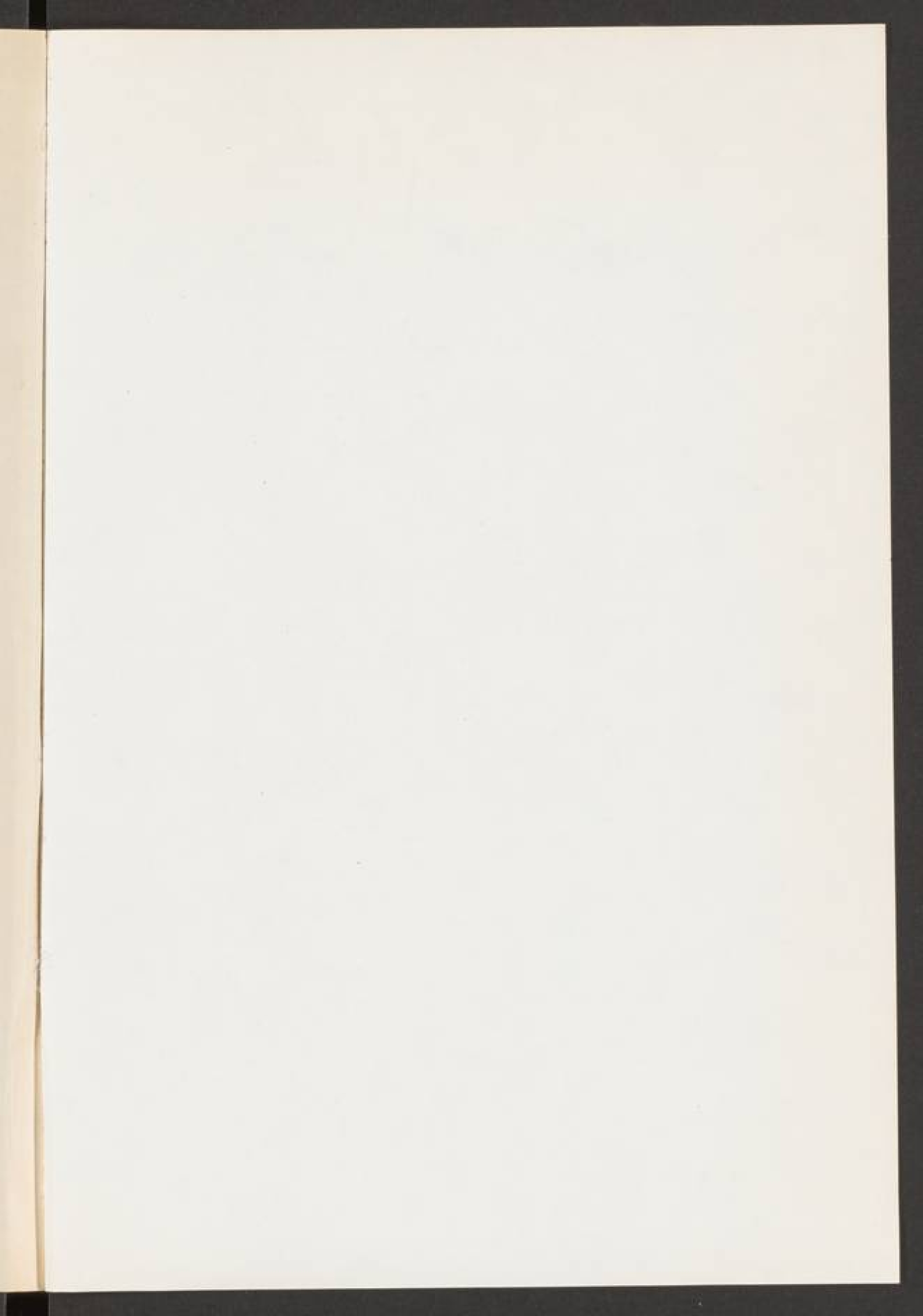
٤٠ شارع نوبار باشا (سابقاً شارع الدواوين)

١٩٥٢


BOBST LIBRARY
3 1142 02840 9533


NEW YORK
UNIVERSITY
LIBRARIES





قناة السويس

ومشكلاتها المعاصرة

الجزء الأول

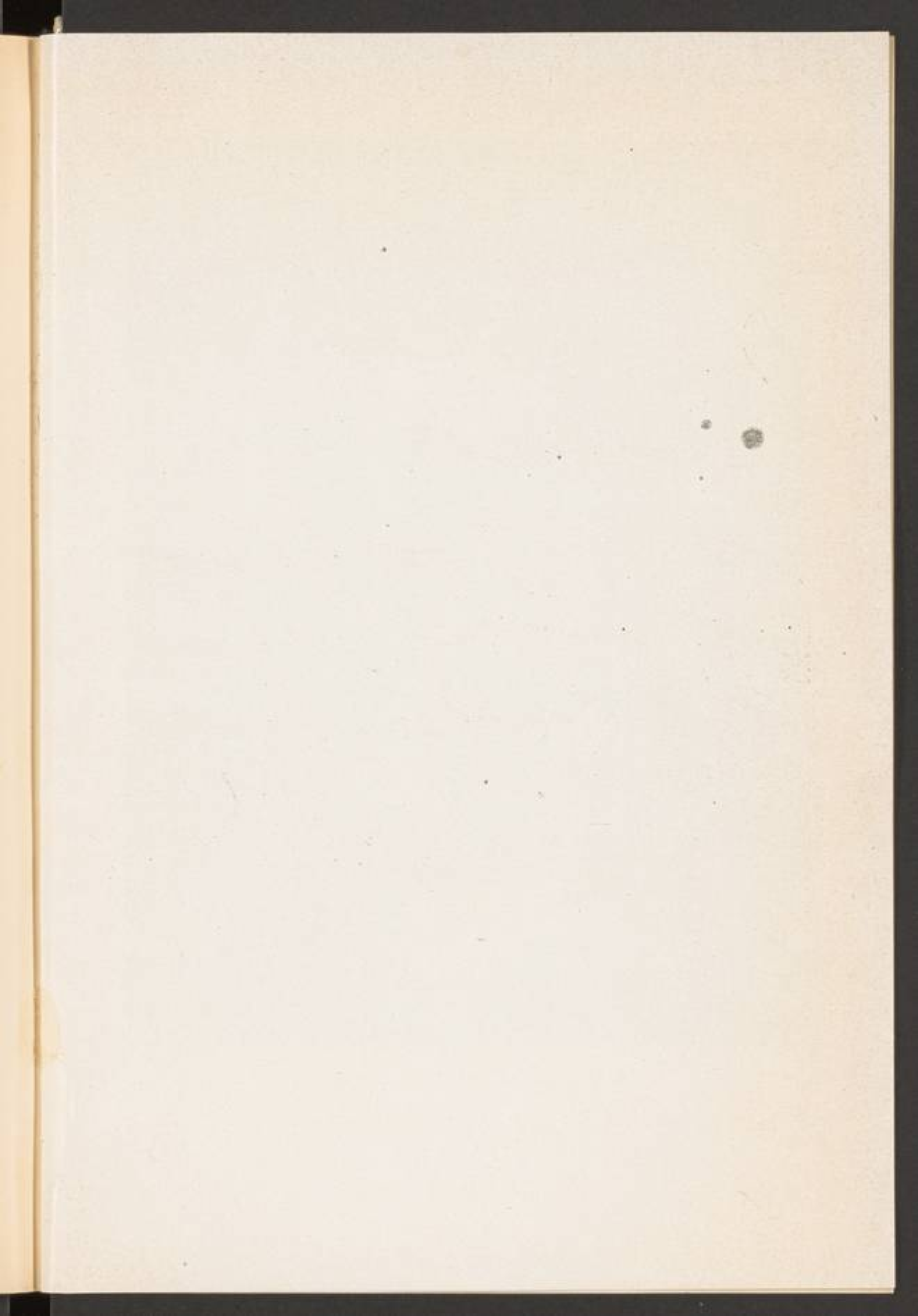
تاريخ القناة وأصول مشكلاتها المعاصرة

تأليف
مصطفى الحفناوى
دكتوراه فى القانون
من جامعة باريس

القاهرة
مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية
٤٠ شارع نوبار باشا (سابقاً شارع الدواوين)
١٩٥٢



الفاروق حفيد اسماعيل وملك مصر والسودان



إلى روح إسماعيل العظيم

وفاءً وتقديرًا لجهاده المبرور

الذى دلّ عليه قوله المأثور

" إنى أريدُ القناة لِمصر،

وَلا أريدُ أن تكونَ مصر للقناة "

مصطفى الحفناوى

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان

قناة السويس هى قضية مصر ، بل قضية الصراع بين الشرق والغرب ، منذ أن وجد الغرب سبيله الى خزائن الشرق ، وهى قطب الرحى فى كل برنامج استعمارى ، تضعه لنفسها دولة أيا كانت ، ولذلك كانت وثيقة الصلة بجميع الحروب العالمية التى نشبت ، وبتطورات العالم فى ميادين السياسة والاقتصاد .

والقناة ملك خالص لمصر ، بحكم المواثيق التى عقدها خالد الذكر اسماعيل ، عاهل مصر الذى شق القناة . وحرى بالناس أن يفرقوا بين أمرين ، كان ذوو المآرب السيئة ، وما يزالون ، يخلطون بينهما ، والأمر الأول هو ملكية القناة والسيادة عليها ، ولا جدال فى القانون ، فى أن مصر لا شريك لها فى هذه الملكية وتلك السيادة ؛ والأمر الثانى هو وظائف القناة ، وانها لمرفق ينتفع به فى خدمة الملاحة العالمية ، ولا ينبغى بأية حال أن تغير الوظيفة وضعا قانونيا للبلد الذى تجرى فيه القناة ، ولا أن تقيد حقوق هذا البلد وسيادته على القناة .

وهذا الخلط الذى أشرنا اليه هو آفة الآفات ، فى ماضى قناة السويس وحاضرها ومستقبلها ، وهو مصدر جميع المشكلات التى تثيرها هذه القناة .

وقد تصديت لعلاج هذه المشكلات ، من وجهة نظر القانون الدولى العام ، فى رسالة علمية قدمتها الى كلية الحقوق بجامعة باريس ، وناقشتها فى هذه الكلية لجنة مؤلفة من حضرات العلماء الأساتذة :

باستيد ، چيدل ، ولامبويه • وجرت المناقشة فى اليوم الخامس من شهر يونيو سنة ١٩٥١ ، وظفرت الرسالة بدرجة الدكتوراه بتقدير « جيد جدا » مع التهنئة وتبادل الرسالة •

وقد اقتضانى التوثيق والبحث بضع سنين ، ووصلت الى يدى وثائق ذات خطر بالغ ، تقلب فيما أعتقد دراسة تاريخ القناة ، وتكشف عن كثير من المغالطات التى أشاعتها أقلام كتبت لحساب الاستعمار ، وصنفت من وجهة نظره ، وظلمت البلد صاحب القناة ، فى تاريخه ، وعدت على حقوقه ، بل ظلمت اسماعيل الذى شق القناة ليقـدم للانسانية أجل الخدمات ، وليرفع شأن بلاده ويحقق لها السعادة والرخاء • وهكذا نجح المستعمرون فى تشويه أكبر المسائل ، وتضليل أصحاب الحق أنفسهم •

ولما كانت رسالتى قد اقتصرت على علاج مشكلات قانونية ، عرضت التاريخ فى الجزء الأول منها عرضا موجزا لا يزيد على أربعين صحيفة ، لمجرد وضع الأمر فى نصابه ، ولما طلب الى أن أنقل الرسالة الى اللغة العربية ، اقتضانى الواجب أن أفصل ما أوجزت ، وأن أسرد حلقات مأساة قناة السويس ، وأن أضمن بيانى نصوصا كاملة للوثائق التى اعتمدت عليها ؛ لأبين للناس أن قناة السويس مع ما قد توحى به من أنها أداة خير عام ، لم تكن الا مؤامرة اشتركت فيها دول أوروبا الكبيرة منذ أقدم العصور ، بل أكبر وأخطر مؤامرة عرفها التاريخ ، وأرادوا بهذه المؤامرة احتلال مصر من أجل القناة بمعرفة دولة أوروبية ، تتكتل وراءها دول أوروبا ، وتقوم الدولة المحتلة بشق القناة ، فتضمن لنفسها ولزميلاتها السيطرة التامة على خزائن الثروة فى آسيا وأفريقيا ، وفى بلاد الشرق بأجمعها • وقد تحقق هذا الحلم القديم ، الذى تغنى به رجال الحروب الصليبية ، وظلت السياسة العالمية ، متأثرة بتلك الأفكار ، التى تعكر صفو السلام وتشيع الفرقة والتعصب وتوقد نار الفتن • فى العصر الذى نعيش فيه ، وهو أسلوب لا يستقيم بأية حال مع ميثاق « سان فرانسسكو » ولا وثيقة حقوق الانسان •

وابتغاء وجه الله والوطن ، بل خدمة للحق والعدالة فى ذاتهما ، رأيت أن أكشف عن هذه المأساة ، وأن أعالج قضايا قناة السويس ، التى تناولتها فى رسالتى ، فى موسوعة تتألف من أربعة أجزاء . وانى أقدم للقارى بهذا البيان الجزء الأول وعنوانه « تاريخ القناة وأصول مشكلاتها المعاصرة » ولى وطيد الأمل فى اصدار الأجزاء الباقية تباعا .

وانه لمن يمن الطالع ، أن تفضل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم ، فأصدر اذنه الكريم بتصدير هذا الجزء بصورة ذاته العلية ، .

وأرجو أن أوفق لنقل ما يصدر باللغة العربية الى اللغة الانكليزية ، ليقف الضمير العالمى على هذه المأساة ، ويعرف الناس جميعا أن مصر اذ تجاهد لتحرير القناة وتجنيبها السيطرة الأجنبية ، انما تريد أن تنقذ العالم من أخطار المنافسات المؤدية للحروب ، وأن تكفل السلام والأمن والسعادة والرخاء لجميع الشعوب ، دون تمييز أو استثناء ، وليست قضية مصر الا الحلقة الأهم فى قضية السلام العالمى .

وقد ثبت على وجه اليقين ، أن الشعوب المستنيرة مازالت حتى اليوم فريسة للتضليل ، فى أمر القناة ، وانى أسمح لنفسى بأن أقتبس فى هذا المقام ، عبارات وردت فى كتاب خاص بعث به الى فى ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ حضرة صاحب السعادة الأستاذ كامل بك عبد الرحيم ، سفير مصر فى واشنطون ، اذ تفضل وقال : « وبعد ، فحسنا فعلت بترجمة مؤلفك القيم عن مشكلات القناة الى العربية ، واعداد مؤلف آخر عنها بالانكليزية ، ذلك لأن مشكلة مصر الأولى الآن هى قناة السويس . وفى جميع الأوساط العالمية جهل تام بها ، بل ومعلومات خاطئة غرستها الدعاية البريطانية المغرضة ، تشويها للحقيقة ، ونشرا للباطل ، رغبة منها فى الابقاء على سياستها الاستعمارية الغاشمة ، فهم ينصبون أنفسهم حماة للقناة ، ويصورون للعـالم أنهم لو تركوها لتعطلت فيها الملاحة ، ومنعت مصر سير السفن ، ولوقعت القناة فى أيدى الشيوعيين فى الحرب المقبلة . وقد ذهب الجهل بالكثيرين الى الاعتقاد

أن قناة السويس ملك لبريطانيا أنشأتها برجالها ومالها • وقد قمنا من جانبنا بتفنيد هـذا الوهم الباطل ، بمختلف المطبـوعات والنشرات والمحاضرات » •

وكتب الى حضرة صـاحب السعادة محمد على صـادق باشا وزير مصر المفوض بلاهاى ، ينبه لضرورة نشر حقـائق القنـاة على الملأ كله ، وتلقيت من آخرين ، بل ومن أناس لا أعرفهم ، بل ومن فرنسيين لم ألتق بهم من قبل ، العديد من الرسائل ، يعبرون فيها عن الأخطاء التى شاعت فى العالم عن قناة السويس ، وما تلك المقالات التى كتبتها صحيفة « الموند » وغيرها من كبريات الصحف الأوروبية ، الا دليلا قاطعا على أهمية ، بل وجوب ، نشر الحقائق عن قناة السـويس فى مختلف مشارق الأرض ومغاربها ، لكى تفيق الانسانية من آثار جهود جبارة بذلها الاستعمار ، فى تغيير سير الفلك وقلب الأوضاع الطبيعية لهذا الكون •

وهذا الواجب المقدس ، لا يستطيع أن ينهض به فرد واحـد ، ولا تكفى له جهود رجل ضعيف الصوت مثلى ؛ الا أن ذلك لن يقعدنى عن السعى الدائم لنشر الحقيقة ، ولو اقتضانى ذلك الانقطاع لهذا الغرض ، الذى لا أرجو من ورائه ، الا الكفاح فى سبيل قضية أومن بعدالتها ايمانا لا يتزعزع •

ولقد آزرتنى الحكومة ، وقدمت لى معونة لا أنساها حينما كنت مشتغلا بوضع رسالتى ، اذ تفضل حضرة السعادة الدكتور محمـد صلاح الدين باشا ، وزير الخارجية السابق ، حينما أسند الى عملا رسميا بالسفارة الملكية المصرية بباريس وناط بى أمـر الدعاية لقضية مصر فى عاصمة فرنسا ، فيسر لى مهمة الاطلاع على الوثائق التى طلبت الاطلاع عليها ، وأذن لى ببيان وجهة النظر الرسمية ، فى مشكلات قناة السويس • ولما ظهرت رسالتى قامت وزارة الخارجية بتوزيعها فى مختلف جهات العالم ؛ وانى أعلن أنه لولا هذه المعونة لما أتيح لى أن أؤدى هذا العمل ، فى

الوقت القصير الذى تم فيه ، وعلى النحو الذى ظهر به ، واذا كنت قدتخليت عن واجباتى الرسمية ، اثر ظهور رسالتى ، فلكى أتيح لنفسى فرصة الدفاع عن حقوق الوطن فى قناة السويس ، دون أن تغل القيود الرسمية يدى .

وأرجو أن يكون معلوما ، للخاص والعام ، أن أبواق الدعاية الاستعمارية قد ضاعفت جهدها ، لتشويه الحقائق وقلب الأوضاع ، فهى من ناحية تحاول ، تحت ستار المصالح الاستراتيجية ، أن تدول منطقة قناة السويس ، وأن تنتزع من جسم مصر ، بالدهاء وسعة الحيلة تارة ، وبالبطش والجبروت تارة أخرى ، أهم شريان يتصل بحياة هذه البلاد ، وذلك لكى تطيل أجل الاستعمار الذى آذن بالزوال ، ومن ناحية أخرى تسعى شركة قناة السويس ، بكل الطرق والوسائل ، لمد أجل الامتياز الذى ينتهى فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، وتحت يدى مستندات تكشف عن نشاط هذه الشركة ، وهى تعتمد على سكوتنا ، ومضى الوقت دون أن تتخذ خطوات عملية للتصفية ، وان ما يبذل فى هذا المضمار ، ليقض المضاجع ويهدد مستقبل الأجيال ، ويكاد يعصف بجهادنا المرير ، وهأناذا أبرىء ذمتى أمام الله ، وأدعو الى عمل سريع حاسم ، وأطالب بنشر الحقائق فى أوسع نطاق ، ولست مدخرا فى سبيل ذلك جهدا .

وقد كان فى نيتى أن أضع فى نهاية كل جزء ، من أجزاء هذا الكتاب مجموعة من نصوص الوثائق الرسمية ، الخاصة بقناة السويس ، وأعددت للجزء الأول ست عشرة وثيقة ، ثم تبين لى أن جميع تلك الوثائق ، تكون وحدة متماسكة ، وأنها متصلة بمختلف جوانب البحث ، ولما كانت هذه الوثائق من الكثرة بحيث لا تتسع لها ملاحق أجزاء هذا الكتاب ، فقد آثرت أن أنشرها مجموعة فى كتاب مستقل بذاته ، يكون مكملا للأجزاء الأربعة ، التى أعددتها .

ولا يفوتنى أن أقرر فى هذا البيان حقيقة هامة وأن أعترف بالفضل لذويه .

لست أول مصرى تصدى لتاريخ القناة ومسائلها بالبحث والدراسة ، فقد وضع المغفور له محمد طلعت حرب باشا رسالة قيمة عن قناة السويس ، وسبقنى حضرة صاحب السعادة الدكتور حسين حسنى باشا برسالته الفذة التى تناولت التاريخ السياسى للقناة ، وهى فى هذا الموضوع مرجع عالمى جليل الشأن . ومؤلفات هؤلاء الباحثين الأجلاء ثروة للأجيال المستقبلة .

أسأل الله التوفيق ، وأتوسل اليه سبحانه أن يحقق قول اسماعيل « انى أريد القناة لمصر ولا أريد أن تكون مصر للقناة » .

دكتور مصطفى الحفناوى

القاهرة فى : ١٣ من جمادى الأولى سنة ١٣٧١
الموافق ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢

المقدمة

تتناول هذه الرسالة « مشكلات قناة السويس المعاصرة » ومشكلات القناة كثيرة ، وهى تبدو فى أفق السياسة والاقتصاد فى صور متعددة . ولكنا لا نعالج منها هنا الا المشكلات التى يتصدى لها القانون الدولى العام ؛ بمعنى أننا نبحث المركز القانونى لقناة السويس .

وهذا المركز قد مر بمرحلتين متعاقبتين : الأولى فى المدة من ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ ، وهو تاريخ عقد الامتياز الأول الى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ وقت أن وقعت معاهدة القسطنطينية . وفى هـذه المدة وقع الخديوى عقدى سنة ١٨٥٦ وسنة ١٨٦٦ ، ولم يصادق الباب العالى الا على العقد الأخير . وهذه العقود « تصف القناة بأنها طريق حر للملاحة الدولية ، فتضفى على القناة صفة عالمية وتنص صراحة على أن القناة جزء محايد وتفتح لجميع السفن التجارية من غير تميز ولا استثناء ، بالنسـبة لشخص أو جنسية[1] » .

وتبدأ المرحلة الثانية فى سنة ١٨٨٨ ، وفى هذا التاريخ أبرمت اتفاقية دولية تحدد مركز القناة فى القانون الدولى العام . وما زالت هذه الاتفاقية نافذة المفعول .

ولذلك نرى أن مشكلات قناة السويس المعاصرة التى يعنى ببحثها القانون الدولى العـام هى تلك المشكلات التى تعترض سبيل الملاحة العالمية ؛ لأن دولة بعينها انفردت باحتلالها لمنطقة القناة بقواتها المسلحة بمركز خاص فى القنـاة ، وبتعبير آخر هى المشكلات التى تعطل الملاحة

---

(١) مذكرة وضعها الدكتور عبدالحميد بدوى باشا القاضى بمحكمة العدل الدولية فى أكتوبر سنة ١٩٣٥

الدوليـة فى قناة السويس فى زمن الحرب أو فى أوقات السلم وتخل بالتوازن الدولى .

ونحن حينما نتناول بالبحث مشكلات القناة فى نطاق مبدأ حرية الملاحة نجد هـذه المشكلات ناشئة عن الوضع الدولى للبلد الذى تجرى بأرضه القناة . والقناة تجرى بأرض مصر وتعد جزءا غير منفصل من جسم مصر فكل شائبة تشوب مركز مصر القانونى تؤثر مباشرة على القناة ولا تترك لها فرصة القيام بأداء وظيفتها .

ويمكن القول أنه توجد الآن مشكلتان مطروحتان على بساط البحث الدولى وهما تحتلان أبرز مكان فى سياسة مصر الخارجية ، والأولى قديمة وترجع الى القرن التاسع عشر لأنها تتناول النزاع المصرى البريطانى الناشىء عن الاحتلال ، فهى مرض مزمن تسعى مصر للبرء منه ولم يكلل مسعاها بعد بالنجاح . والثانية طارئة ، وقد جاءت نتيجة لحرب فلسطين فى مايو سنة ١٩٤٨ .

والنزاع المصرى البريطانى يتكون من شطرين : الأول خاص بقناة السويس ومترتب على اغتصاب انجلترا لمنطقة من أرض مصر مجاورة للقنـاة ، والثـانى يتعلق بالسودان الذى يعد بمثابة النصف الجنوبى من جسم مصر .

ولن نتكلم عن السودان فى هذه الرسالة وانما نبحث الشطر الأول المتصل بقناة السويس .

ومن الوجهة القانونية حـددت معاهدة ٢٦ أغسطس سـنة ١٩٣٦ العلاقة بين مصر وبريطانيا ولكن هـذه المعاهدة مطعون عليها بالبطلان من نواح متعددة ، ولذلك فان مركز هذه العلاقة من الوجهة القانونية قلق وغير مستقر ، والنزاع بشأنها أشبه بجرح لا يريد أن يندمل ولا يمكن بالحالة الراهنة أن يندمل .

ولهذا النزاع جذور تاريخية ترجع فيما نعتقد للزمن السابق على ظهور فرديناند دى لسيبس لأنه حلقة فى برنامج بريطانيا الاستعمارى الذى

وضعته للسيطرة على طريق الهند ولذلك نرانا مضطرين لأن نبدأ هذه الرسالة بجزء تاريخى يلقى ضوءا على هـذه المشكة الخبيثة ذات الصلة بمركز القناة .

وفى الجزء الثانى نكيف المرض بحالته الراهنة فنبدأ بمناقشة معاهدة سنة ١٩٣٦ فى جزئها الخاص بقناة السويس . وننتقل الى مرحلة جديدة أتت بها الحرب العالمية الثانية حيث تفاوض طرفا النزاع أملا فى الوصول الى تسوية ودية ، ولكن أخفقت المفاوضات كالعادة ، ودخلت القضية فى دور آخر بعرضها على مجلس الأمن فى أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٤٧ . وبعد فترة ركود عاد الطرفان للمحادثة والكلام فى سنة ١٩٥٠ ففشلت المفاوضات ، ووضعت مصر الأمر فى نصابه بالغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ .

أفردنا لكل مرحلة من تلك المراحل المتقدمة فصلا فى الجزء الثانى من الرسالة .

وتناولنا فى الجزء الثالث المشـكلة الثانية المترتبة على الحـرب الفلسطينية فى مايو سنة ١٩٤٨ نتيجة للاجراءات التى رأت مصر أن تتخذها لمنع التهريب الى اسرائيل .

وهى مشكلة يمكن ، فيما نعتقد ، أن تسوى بالطرق الدبلوماسية . على أنها خلقت جدلا قانونيا بين الدول المنتفعة بالقناة ومصر ، مالكة القناة وصاحبة السيادة عليها .

ولكى نجلى الحقيقة ونصل الى الرأى الصحيح تناولنا فى فصل على حدة معاهدة سنة ١٨٨٨ التى تعد بمثابة دستور الملاحة فى قناة السويس ويدور حولها الجدل والنقاش . وبعد عرض وجهات النظر المختلفة أبدينا رأينا الخاص فى المسألة .

وبذلك نكون قد عالجنا مشكلتين رئيسيتين من مشكلات القناة القانونية ، ولكنهما فى الوقت نفسه من المشكلات السياسية .

ولم يبق الا أن نتناول المشكلة الثالثة التى تطرأ من حين الى حين وتصيب العلاقة بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس القائمة على ادارة الملاحة فى القناة . وأسانيد وجهات النظر فى هذه المسألة هى عقود الامتياز والاتفاقات التالية . وسوف تبدو مضاعفات لهـذه المسألة بمناسبة دنو أجل امتياز القناة اذ لابد أن ينتهى فى سنة ١٩٦٨ . ولذلك أفردنا الباب الرابع من الرسالة لهذه المشكلة التى يعنى بهـا القانون الادارى ولا يستطيع أن يغفلها القانون الدولى العام .

وقبل أن نضع خاتمة هـذه الرسالة وضعنا مشروع اتفاقية دولية نقترح أن تكون مكملة لمعاهدة سنة ١٨٨٨ لما يعتور بعض نصوصها من نقص وغموض لا تصلح معهما لظروف العصر الحاضر . وفى الخاتمة أوردنا مذكرة تفسيرية لمعاهدتنا المقترحة .

وللقناة ، عدا ما تقدم ، مشكلات تؤثر على نشاط الملاحة فيها كتلك التى تترتب على مد أنابيب البترول أو تصنيع بلاد الشرق الأقصى أو تقدم الطيران والنقل الجوى أو المشكلات التى تنشأ فى حالة ظهور طرق ملاحة مائية جديدة . ولكن هذه المشكلات ليست بذات أهمية خاصة فى مجال القانون الدولى العام ولذلك لم تتعرض لها فى هـذه الرسالة الا لماما .

———

الجزء الأول

أصول المشكلات المعاصرة

مشكلات قناة السويس المعاصرة ذات جذور بعيدة الغور قديمة العهد وهى ترجع للزمن الذى سعى فيه الغرب للاتصال بالشرق من أقصر طريق ممكن فتولد فى خيال البشر مشروع شق قناة فى برزخ السويس •

وفكرة هذا المشروع فى ذاتها من أجل الفكر ولكن شوهها وأفسدها أنها اقترنت بشهوة الاستعمار وجنون الرغبة فى التسلط على الشرق لنهب ثروته المعدنية وغير المعدنية واحتلال أسواقه الواسعة فقرروا تعبيد هذا الطريق لارتكاب أعمال غير مشروعة فيما يرى قانون الشعوب. ولذلك وجدت آفات قناة السويس قبل أن تشق هذه القناة وترك الأمر اصاحب القوة يعدو على الحق المقدس لينتزع لنفسه مكانة ممتازة فى طريق الشرق • وهذا هو السر فى صراع الدول الذى لم تنطفىء له جذوة حتى وقت كتابة هذه السطور •

وهناك مشكلات أعقبت تاريخ منح الامتياز لفرديناند دى لسبس فى سنة ١٨٥٤ وجاءت نتيجة لهذا الامتياز العجيب ولما أعقبه من وثائق أشد عجبا وهى الوثائق التى فتحت الباب على مصراعيه لحوادث جسام شوهت من جمال هذا العمل العمرانى وجعلته عبئا لا يطاق •

على أن أعراض هذه المشكلات لم تظهر الا بعد نشوب أزمة مالية ابتليت بها مصر من جراء مشروع القناة فجرت المتاعب المالية معها أشكالا وألوانا من التدخل الأجنبى • واضطربت حياة مصر السياسية والاقتصادية

بينما كان هناك ذئب يقف خلف الباب فى الظلام وقد طال انتظاره فهبط فى صحن الدار وألقى فى داخلها باحتلال مسلح عاصرته حوادث مشروعة فى سنة ١٨٨٢ وظل حتى اليوم وصمة فى شرف الدولة المحتلة التى لا تريد أن تخلى بينها وبين أفكارها البالية لتمحو عن نفسها هذا الاتهام وتعيش كأمة تحترم القانون الدولى وتؤمن بميثاق الأمم المتحدة .

وثمة مشكلات من نوع ثالث لا شأن لها بالتاريخ وانما هى نتيجة حالة القناة الراهنة .

ونحن فى هذا الجزء من الكتاب سنتبع هذا التقسيم فنستعرض أولا الفترة السابقة على مشروع دى لسبس وفرمان سنة ١٨٥٤ ثم نتناول الباقى تباعا .

الفصل الأول

طريق رأس الرجاء الصالح

قناة فرعون وقناة عمر بن الخطاب ـ اواصر التجارة بين مصر واوربا ـ الحروب الصليبية ـ طريق راس الرجاء الصالح ـ التسابق على استعمار الشرق ـ الامبراطورية العثمانية ـ الدبلوماسية الغربية ـ السويس خير من الكاب

يقولون ان أهل الغرب فكروا قبل غيرهم فى مشروع القناة وسعوا بذلك لتعميم الحضارة وتعريف الانسان بأخيه الانسان . وهذا خطأ شائع لا ينهض عليه أى دليل ؛ والصحيح الذى سجله التاريخ أن مصر القديمة شقت أول قناة صناعية على وجه الأرض . وليس يهمنا فى عرض موجز أن نبين على وجه اليقين اسم فرعون الذى شق القناة فثقاة المؤرخين فى ذلك مختلفون ! بعضهم ينسبها الى واحد من ملوك الأسرة السادسة والعشرين اسمه « نيقوس » فى سنة ٦٣٠ ق . م ويقول بذلك هيرودوت ؛ ولكن أرسطو واسترابون ومعهما نفر من مؤرخى الأغريق يزعمون أن سيزوستريس هو صاحب المشروع ؛ ويدعى « ديودور » أن الذى أتم القناة هو « داريوس » أحد ملوك القدس الأقدمين ، فى حين أن مؤرخى البطالسة يعزون فضل القناة الى بطليموس الثانى ويروون عن كليوباترا أيضا أنها لما حاولت الفرار بأسطولها الى الهند بعد واقعة « اكتيوم » فى سنة ٣١ ق . م اضطرت الى تطهير القناة من مدينة بوباسطة متجهة نحو الشرق وهى تنتظر بفارغ الصبر وصول أنطونيو قبل أن يصل أوكتاف مع الفيضان . وهناك رواة غير من تقدموا يرجعون بتاريخ القناة الى أيام سيتى الأول وولده رمسيس الثانى .

وقد جرت القناة حينا وتوقفت حينا آخر . وجددها عمرو بن العاص

تنفيذا لمشيئة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بعد فتح العرب لمصر فى سنة ٦٣٩ م • وفى رواية للمقريزى استطاعت السفن فى أقل من عام أن تصل من الفسطاط الى القلزم ونقلت التجارة الى مكة والمدينة المنورة • وقد مجد ڤولتير فضل أمير المؤمنين على الملاحة[1] واستمرت هذه القناة تسير من النيل عند الفسطاط الى القلزم مائة وخمسين عاما حتى أوصدها عند نهايتها الخليفة العباسى أبو جعفر المنصور حوالى سنة ٧٧٥ م •

وسواء أكان الفضل لأولئك أم لهؤلاء فان القناة سارت من النيل حتى السويس منذ عهد سيتى الأول ، وكانت تردم وتجدد ، وكانت ممتدة بطول مائة وخمسين كيلومترا ، وبلغ عرضها ثلاثين مترا ، وتراوح غورها بين مترين وثلاثة أمتار •

والبعض يزعم أن البحرين كانا على اتصال فى الزمن البعيد جدا وأن هزة أرضية خلقت حاجزا من الرمال وفى رأيهم أن البحيرات المرة دليل الاتصال القديم •

وعلى كل كانت هناك ملاحة من البحر الأبيض الى النيل ثم الى البحر الأحمر حسب حالة السفن التى كانت تصنع فى الزمن القديم • ويعللون عدول الفراعنة ومن جاءوا بعدهم عن شق القناة فى برزخ السويس بخطأ هندسى قديم ؛ اذ ظنوا أن مستوى البحر الأبيض مرتفع عن البحر الأحمر وأن شق القناة يصيب الدلتا بغرق شديد • وأنا أميل الى الاعتقاد أنه ليس ثمة خطأ وانما كانت الملاحة تمشى وفقا لمقتضيات العلاقات الخارجية ، وكانت الأنظار متجهة الى جزيرة العرب والى المحيط الهندى ، وأما أوروبا فكانت تعيش فى ظلمات ولم تكن الحاجة اليها قوية • وروى أن عمرو بن العاص فكر فى ازالة الحاجز الناتىء ووضع تصميم مشروع عظيم ، ولكن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب هو الذى منعه من ذلك واكتفى بتجديد قناة فرعون لأنه خشى تسرب المسيحيين ووصولهم بحرا

---

(١) Voltaire : Essais sur les Mœurs

الى الأراضي المقدسة[1] . ولو صحت هذه الرواية لدلت على أن خليفة رسول الله كان يقرأ فى كتاب مفتوح .

ومما تقدم يبدو جليا أن مصر سبقت غيرها الى الملاحة وبناء قناة موصلة الى البحر الأحمر ؛ لأن مصر كانت دائما ذات تجارة واسعة مع بلاد الشام وبلاد الشرق الأقصى ، ومن أجل هذه التجارة عبدت طرق البر والبحر ، وكانت التجارة تنقل الى ثغر الاسكندرية وكانت أساطيل مصر من أكبر ما عرف البحر فى الزمن القديم ؛ تسير جنبا الى جنب مع أساطيل العرب والفينيقين والاغريق ورفرفت أعلامها فوق المياه الآسيوية . وفى أيام الدولة الرومانيـة كانت تنقـل تجارة آسـيا عن طريق مصر ويشحنونها من الاسكندرية الى روما وظل أسـطول مصر فى خدمة الرومان بعد انتقال عاصمة الدولة الرومانية الى القسطنطينية . واستمر هذا النشاط التجارى حتى بعد ردم قناة فرعون ولم يحده الا حادث جلل هو اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح . وبقيت تجارة السويس مع الشرق قبلة أنظار المستعمرين الذين تطلعوا الى طريق الهند وسعوا للاستيلاء عليه بأى ثمن ؛ ومن أجل ذلك ظل مشروع قناة السويس منذ أقدم عصور التاريخ جزءا غير منفصل من نشاط المستعمرين وكفاحهم وما زال هذا الطابع يدمغ القناة الى يومنا هذا .

***

ظلت مصر ، بعد أن توقفت قناة عمر ، على يد الخليفة أبى جعفر المنصور ، وثيقة الاتصال بغرب أوروبا لأنها تقع فى الطريق من البحر الأبيض المتوسط الى البحر الأحمر . وقد أنشأ الخليفة المعز لدين الله الفاطمى مدينة القاهرة فى سنة ٩٦٩ م ومنذ ذلك التاريخ حتى نهاية القرن الخامس عشر كانت القاهرة أغنى مدن الشرق الاسلامى واحتكرت تجارة آسيا كلها حتى اليوم الذى قدر فيه لسائح برتغالى يدعى « فاسكو دى جاما » أن يطوف حول رأس الرجاء الصالح فى سنة ١٤٩٧ ويتسلط

(١) أنظر كتاب : Lebeau : Histoire du Bas-Empire

على المحيط الهندى • وفى عصرها الذهبى . كانت القاهرة مستودعا عالميا لحاصلات الصين والهند وبلاد العجم وأفريقيا الوسطى • وعنى تجار البندقية وجنوا والقطالنة بشراء تلك الحاصلات التى تنقل بمعرفة المصريين من القاهرة الى الأسكندرية • وكذلك كان يفد على هذه المدينة نفر من تجار مارسيليا •

ويصف مؤرخ من أهالى مدينة « ليون » يقال له Poulin de Lumina هذا المجد القاهرى فيقول :

« فى تلك الحقبة ، كان يلتقى تجـار ليون ومارسيليا ويرحلون الى الاسكندرية مرتين فى السنة ليحصلوا على بقالة آسـيا وعطور البلاد العربية • ويتركون جانبا من هذه الخيرات فى مدينة مارسيليا ليباع فى سائر جهات فرنسا واسبانيا ؛ والجزء الباقى وهو الأهم ينقل شمالا عبر نهرى الرون والساءون وينقل فى الموزيل ويوزع بوساطة « الرين » « والمين » « ونيكر » حتى أقاصى ألمانيا •

واهتم شارلمان بحاصلات الشرق فأغرى رعاياه بالاتصال بالشرق وبعث بسفير من لدنه الى هارون الرشيد وبدأ يتسرب نفوذ هذا الامبراطور الى بيت المقدس بدعوى رعايته لبعض أماكنها المقدسة • وبعد هذا العاهل الجبار وقف العرب لسفنه بالمرصاد ، يقطعون طريقها الى الشرق ولم تصل حاصلات الشرق الا لبعض الموانى الايطالية •

وأوقد المتعصبون نيران حروب صليبية ، وكان من نتائج هذه الحروب لفت أنظار الأوروبيين لثراء الشرق وأهمية الطرق المؤدية اليه وانعقدت صلات تجارية جديدة بين المسلمين والمسيحين لما أن وضعت تلك الحروب أوزارها • وكان طريق البحر الأحمر هو الشغل الشاغل للأوروبيين فاستعملوا مختلف طرق الدهاء وسعة الحيلة للوصول اليه •

ومما يذكر من حوادث الحروب الصليبية وقوع « سان لوى » أسيرا فى يد المصريين فى سنة ١٢٤٩ لما نزل فى مدينة دمياط • ويقول شارل رو J. Charles Roux انه منذ ذلك التاريخ ركزت فرنسا اهتمامها فى مصر

وازداد هذا الاهتمام على مضى الأيام • ومفهوم هذا الكلام أن فرنسا فكرت فى غزو مصر منذ ذلك التاريخ وعقدت العزم على ذلك ودبرت خطتها فى مدى بضعة قرون •

وكان « لسان لوى » السالف الذكر أخ يقال له « شارل دانجو » وكان أميرا على «پروفانس» وسيدا لمارسيليا وكانت له فى الشرق مآرب جسام ، أهمها كسب مزايا لرعاياه المقيمين فى الاسكندرية فأخذ يلوح للظاهر بيبرس بغصن الزيتون وبعث هـذا الأخير رسولا من قبله اسمه بدر الدين محمد ليؤكد لشارل دانجو أن أهل مارسيليا قد نالوا من مصر أحسن معاملة وظفروا فيها بكرم الضيافة •

* * *

ولكن جذوة الحروب الصليبية لم تنطفىء ، فان شارل دانجو بالذات أوعز الى أخيه « سان لوى » بفكرة حملة صليبية تنقض أولا على تونس واذا قدر لها النجاح تكون مقدمة حملة كبيرة تشن على مصر وفلسطين • وقـد وافق الصليبيون على هـذا المشروع فى مجلس عسكرى انعقد بسردينيا وأقلع أسطول المسيحيين الى تونس بالفعل فى سنة ١٢٧٠ م •

وكان « سان لوى » قبل هذا التاريخ بعامين قد بعث بسفراء الى البندقية ليطلبوا منها مراكب تنقل الصليبيين ولم تجبه البندقية الى ما طلب حرصا على تجارتها مع الاسكندرية ، واتجه ملك فرنسا الى جنوا التى كانت أقل حرصا على علاقاتها مع مصر فأمدته بالسفن • ونزلت الحملة فيما بين قرطاجة وتونس ولكن مرض « سان لوى » ولقى حتفه فى ٢٥ اغسطس سنة ١٢٧٠ واكتفى ملك فرنسا فليب الثالث بالمعاهدات التجارية التى عقدها مع أمير تونس وجلت قوات الصليبيين من الأراضى الافريقية • وهذا يدل على أن فكرة الحرب الصليبية لم تكن مسيحية بمعنى الكلمة بل كانت سعيا وراء مغانم يرجونها فاذا ما ظفروا بالغنيمة لم يعد للحرب مقتضى• وقد ظفر «شارل دانجو» من مصر بما أراد وحافظ على ودها ونال المنـافع التجارية وهى ما كانت تهـدف اليه حروب

الصليبين • وهى تلك الحـروب التى مهـدت لهم طريق التجارة عبر البحر الأبيض المتوسط وأمنتهم مخاوف الطريق بما أحرزوه من ميزات ساعدتهم على ارسـال جالياتهم لمدن الشرق الأوسـط ذات الأهمية التجارية وحاولت هذه الجاليات أن تسيطر على التجارة الخارجية •

وأضحت سوريا التى كانت من قبل مهبط الفينيقين ملتقى التجار والملاحين النازحين من مختلف البلاد البحرية وفى ظل السيطرة المسيحية انتزعت من مصر أهميتها التجارية • ولكن مصر ذات موقع جغرافى حبتها به الطبيعة ، فهى طريق الهند والشرق الأقصى • ولذلك آثر تجار أوروبا الاقامة والعمل فى الاسكندرية فكان للنازحين منهم من مارسيليا أملاك ومنازل وحوانيت بل وقصور شامخة فى مدينة الاسكندرية •

واستهلت أوروبا القرن الرابع عشر بمزيد من الاهتمام وجهته الى مصر رغبة فى الظفر بها وبثرائها وجمال موقعها مع مضى الوقت . فانهالوا عليها وسعوا بكل ما اوتوا من أساليب الدهاء والمكر للتقرب من حكامها ، وكان القسس والرهبان فى مقدمة الذين مهدوا الطريق لهذا الغزو السلمى الذى قامت به أوروبا على مدى السنين • ومن هؤلاء الدهاة قس ألمانى اسمه Otto de Nyenhusen الشهير باسم Guillaume de Boldemsele وقد زار مصر وفلسطين فى عصر الملك الناصر محمد • وكتب عن رحلته مذكرات استرعت انتباه الكاردينال « دى تاليران » الذى طبعها ونشرها على نفقاته •

واستمر سيل الأوروبيين يتدفق على مصر طوال القرن الثالث عشر وفى بداية القرن الرابع عشر ، وكان الحصول على اتفاقات تجارية من الأمور السهلة ، وكان حكام مصر يمنحونها بخفة وبساطة • خذ مثلا رحلة جاك كور Jacques Cœur الذى كان يصنع الأوانى الفضية لملك فرنسا شارل السابع وقد بعثه مولاه الى عاهل مصر محملا ببعض الهدايا الفضية . وكان ذلك فى سنة ١٤٤٧ ، فعاد وفى يده معاهدة تجارية كسبت منها فرنسا خيرا كثيرا وخصوصا بعد أن استولى ملوك فرنسا على مدينة

مارسيليا ابتــداء من ســنة ١٤٨١ فزاد اهتمام فرنســا باقتصاديات البحر الأبيض المتوسط .

***

وفى أواخر القرن الخامس عشر وحوالى سنة ١٤٩٨ ظهر أمر جديد قلب الأوضاع رأســا على عقب ، وهو طواف « فاسكو دى جاما » حول طريق رأس الرجاء الصالح ، فبدأ بين شعوب الغرب صراع استمر زهاء أربعة قرون . فبعضهم حاول أن ينتزع طريق رأس الرجاء من أيدى البرتغاليين وآخرون سعوا للوصول الى الشرق من طريق أقصر اذا ما حفرت قناة فى برزخ السويس .

وحتى ظهور الرحالة البرتغــالى كان العرب وبالأخص أهل مصر هم أصحاب اليد الطولى فى تجارة البحر الأحمر . وكما كانت القاهرة مستودعا لهذه التجارة كان ميناء عدن المطل على بحر الهند مستودعا آخر يتصل بالهند وبلاد الفرس كما يتصل بمصر وبلاد الحبشة . وقد استولى عليه الأتراك فى سنة ١٥١٣ ولكن ما لبث أن استرده منهم امام اليمن وطردهم بحد السيف. وكذلك كانت مكة وجدة من الأسواق الهامة[1] .

كانت سفن مصر تحمل البضائع الأوروبية من السويس الى جدة وتأخذ بدلها بضائع من صادرات الهند ، وكانت تقلع من السويس فى شهر ديسمبر وتعود الى قواعدها فى نهاية شــهر مايو . ولكن كانت الضرائب التى تجبى فى السويس شديدة الوطأة والرسوم الجمركية مرهقة ولذلك رحبت أوروبا بالطريق الجديد .

يقول فولتير فى كتابه عن الأخلاق — وهو الذى سبقت الاشارة اليه :— « ان رحلة « جاما » حول طريق رأس الرجاء الصالح الى كلكتا وبلاد الهند الكبيرة غيرت تجارة العالم القديم ، فالاسكندرية كانت قلب

(1) Abbé Raynal : Histoire philosophique et politique des établissements et du Commerce des Européens dans les deux Indes.

هذه التجارة ونقطة الاتصال بين الشعوب فى عصور البطالسة والرومان والعرب وكانت مستودع حاصلات مصر وأوروبا وبلاد الهند واحتكرت البندقية وحدها تقريبا عن طريق الاسكندرية حاصلات الشرق فأثرت على حساب أوروبا فى وقت كانت الجهالة تعمى بصائر العالم المسيحى ولولا رحلة فاسكو دى جاما لاحتلت هذه الجمهورية من أوروبا مكان الصدارة ولكن طريق رأس الرجاء الصالح حول الثروات عن وجهتها . واتحدت مصلحة مصر مع مصلحة البندقية فاقترح تجار البندقية الذين هالهم تقدم البرتغاليين على حاكم مصر أن يشقوا على نفقاتهم قناة تصل النيل بالبحر الأحمر ولو فعلوا لاحتكروا مرة أخرى حاصلات الهند ولكن لم يقبل الاقتراح .... »

وتحطم قلب البنادقة فى سنة ١٥٠٢ لما بلغهم نبأ سطو أساطيل فاسكو دى جاما على سفن مصر واغراقها فى البحر الأحمر ، وكان هذا السطو من أعمال القرصنة التى أغاظت السلطان « قنصوه الغورى » فبعث برسول يحمل احتجاجه وتظلمه الى البابا جول الثانى ، ذلك لأن الكنيسة كانت قد باركت الرحالة البرتغالى كما باركت غيره من المغامرين والمستعمرين . وكذلك حمل رسول الغورى الاحتجاجات الى حاكم البندقية وملوك أسبانيا والبرتغال . وشفع الاحتجاج بطلب التعويض . وقيل انه هدد بذبح جميع المسيحيين المقيمين فى مصر وسوريا . والرسول الذى وقع عليه اختيار عاهل مصر هو القس « فرامورو » Fra Mauro الذى أخفق فى مهمته وتغلب عليه فرديناند ملك أسبانيا الذى انضم الى البرتغاليين وأقنع البابا وحاكم البندقية بعدم المبالاة بشكوى أمير مسلم يعتبر عدوا للصليبيين وفى هذا ما يكفى لاهمال شكواه .

ولم ييأس قنصوه الغورى فشاء أن يجرب وسيلة أخرى بأن أرسل فى سنة ١٥٠٧ الى البندقية مبعوثا اسمه « ترانجريبردى » Trangriberdy يعرض على حاكمها مشروع محالفة ضد البرتغال فاجتمع مجلس العشرة فى البندقية ونظر المحالفة المقترحة وبدلا من قبولها أشار على عاهل مصر

أن يلجأ الى السلطان « بيازيد » وفعلا بذلت المساعى وأرسل بيازيد هذا الى مصر المواد اللازمة لبناء أسطول جديد الا أن القراصنة من رودس هاجموا هـذا الأسطول بمجرد بنائه وأغرقوه فى الاسكندرية فلم يعـد هنـاك بد من الانتقـام ووضع حـد لهـذا التعصب البغيض . وفى هذا يدعى بعض مؤرخى الغرب أن الغورى فقد أعصابه وراح يذبح المسيحيين فاحتجت البندقية من أجل رعاياها وألقت فى احتجاجها التبعة على الفرنسيين باعتبار أن فرسان رودس كانوا فرنسيين وكانوا معادين للبندقية . وما لبث السلطان الغورى أن كف عن الذبح وبعث بكتب . الى ملك فرنسا يسجل فيها أنه منح الفرنسيين حرية التجارة فى الموانىء المصرية والسورية .

ويقول « كلود دى سيسل » [1] :

« ان كتب هذا السلطان العظيم حاكم سوريا ومصر وبعض جزيرة العرب . مكتوبة بلغته العربية الفصيحة وهى تنم عن رجائه فى مصادقة ملك فرنسا لويس . بما قدمه له من عروض وبما استعمله من أسلوب مؤدب لا عهد له باستعماله حينما يخاطب الملوك والأمراء » .

وقد فكر لويس الثانى عشر ردا على هذه الرسائل فى أن يرسل أحد تجار الأسلحة المشهورين سفيرا له فى بلاط سلطان مصر وكان قد أرسله من قبل مبعوثا لدى السلطان بيازيد ثم ما لبث أن عدل عن ذلك واختار أحد سكرتيريه واسمه « اندريه لى روى » **André Le Roy** الذى نجح فى تصفية الجو وعقد صلات ودية بين فرنسا ومصر .

على أن البندقية كانت ترقب الحالة ورأت تجارة البرتغاليين تنتزع منها المجد والنفوذ وتقضى عليها بالخراب والدمار وهى لا تستطيع أن تقف مكتوفة اليدين معقودة اللسان فراحت هى الأخرى تبعث الرسل والوفود لتفهم أهل مصر وحكامها أنهم يجب أن يتحدوا بحكم اشتراك

(1) Claude de Seyssel : Histoire de Loys XII, Roy de France, Paris, 1615.

المصلحة مع البندقية لوضع حد لنشاط العدو الجبار الذى عرف طريق رأس الرجاء الصالح فانتزع لنفسه السبق فى البحار وحول الثروة الى خزائنه . وكانت مصر فعلا تعانى من جراء الطريق الجديد محنة قاصمة للظهور فدقت صماخ أذنيها صيحات أهل البندقية وكيف لا ومصر كانت تجبى خمسة فى المائة على بضائع الهند حينما تدخل من السويس وعشرة فى المائة من قيمتها حينما ينقلها تجار أوروبا من الاسكندرية ؟ ! وفوق ذلك بارت التجارة وأفلس التجار وألقى الناس التبعة على الحكومة وكأنها المسئول الوحيد عن كشف طريق رأس الرجاء الصالح . ولا يمكن الخروج من هـذا المأزق الا بأسطول جديد يمخر عباب البحر الأحمر ويقال أن البندقية بعثت الى مصر بأخشاب ومواد لبناء السفن نقلت بوساطة النيل الى القاهرة ومنها الى السويس على ظهور الجمال ولذلك صنعت مصر أربع سفن كبيرة أقلعت الى الهند فى سنة ١٥٠٨ . ولكن كان هناك طاغية يسمى « البوكرك » Albuquerque لم يكف عن مناوءة مصر فى البحر الأحمر واثارة القراصنة ضد مراكبها بدافع من تعصب عنيف ويروى عنه أنه فكر فى مشروع خراف يرمى لتحويل مجرى النيل الى البحر الأحمر كيما تجف مصر وتصاب بنقص فى الأموال والأنفس والثمرات .

* * *

تحولت تجارة أوروبا مع الهند الى طريق رأس الرجاء الصالح . ومع أن فرانسوا الأول ملك فرنسا قد استطاع أن يحصل لرعاياه من الباب العالى على امتيازات فى سوريا ولبنان ، الا أن هذه الامتيازات ، وان تكن قد فتحت لفرنسا أسواقا طيبة فى سوريا ووادى الفرات ، فان الذى كان يهم فرنسا هو التجارة عبر البحر الأحمر .

ولما كانت الكنيسة وقتئذ ترعى حركة التجارة كما تعنى بالتبشير فان البابا « سكست كوينت » Sixte Quint راح فى المدة من سـنة ١٥٨٥ الى سنة ١٥٩٠ م يدعو الدول المسيحية للتحالف ضد تركيا كيما يقضى

على عناد هذه الأخيرة ورفضها لمشروع توصيل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر وهذا الأمر ييسر لبعثات المبشرين الوصول الى الشرق الأقصى من أقرب طريق .

وتآمر مع الحركة الكنسية دخيل على الترك يقال له « الأولجى على » وهو من مواليد كلابر بايطاليا فى سنة ١٥٠٨ ومن رعايا الكنيسة وقد ادعى الاسلام فى شبابه وتقلد من لدن السلطان منصبا كبيرا فى الجزائر وفى سنة ١٥٧١ حصل على رتبة الباشوية وصار ذا سطوة كبيرة وكلمة مسموعة فى بلاط السلطان . وهمس طويلا فى أذن السلطان ليأذن بتجديد القناة التى تصل النيل بالبحر الأحمر . ولكن سعيه ذهب سدى ومات فى ٢٧ يونيو سنة ١٨٨٧ بسم دسه له أحد الباشوات الأتراك ويقال له سنان باشا .

وفى سنة ١٦٠٤ أسس « جيرار لى روا » Gérard Le Roi فى فرنسا شركة لتجارة الهند الشرقية وصدر بها أمر ملكى فى أول يونيو من تلك السنة . وكانت هذه أول محاولة فرنسية لخلق نواة استعمارية فى الشرق ولكنهم عجزوا عن تدبير المال اللازم لها . الا أن هذا الفشل لم يمنع من استمرار التبادل التجارى بين مارسيليا والاسكندرية فلما تسلم الكاردينال ريشليو زمام السلطة فى فرنسا عمل على توثيق هذه الصلات التجارية وحاول أن ينجح فيما أخفقت فيه فرنسا من قبل بتأسيس شركة اسمها Compagnie Générale du Commerce وذلك بمقتضى أمر وقعه فى سنة ١٦٢٩ ؛ وكانت على غرار شركات الاستعمار التى أريد بها السيطرة على الشرق . وقد نص فى عقد تأسيسها على أنها تحتكر تجارة الشرق والغرب ، وتباشر نشاطها فى مختلف أنحاء العالم وفى داخل المملكة الفرنسية وفى جميع الأنهر والقنوات[1] .

* * *

ولم تكن انجلترا لتدع هذا النشاط دون أن تدلى بدلوها فحاولت فى أواخر القرن السادس عشر أن تنتزع من أيدى الفرنسيين مركزهم

(1) Avenel : Richelieu et la Monarchie absolue.

الخاص فى سوريا الا أن محاولتها باءت بالفشل • واستمر الفرنسيون فى توجيه جهودهم الدبلوماسية نحو الشرق الأقصى ؛ محاولين التغلب على منافسة البرتغاليين ؛ ولا سبيل لذلك الا اذا أعادوا التجارة لطريقها الذى كانت تسير فيه قبل الاهتداء الى طريق الكاب • وقد رفعت مذكرة الى الكاردينال ريشيليو ينصح فيها كاتبها بضرورة البحث عن بلاد جديدة أو الاستيلاء على بلاد موجودة وصالحة للاستغلال ووجه النظر الى استراليا الغنية بمناجم الذهب والفضة • وأما الأراضى التى استحوذ عليها البرتغاليون فيجب أن تنتزع من أيديهم لتعود التجارة الى طريقها السابق على اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح الذى نكب فرنسا فى تجارتها الخارجية • وقد رأى صاحب تلك المذكرة أنه لا سبيل لفرنسا الا أن تسعى للحصول على حاصلات الشرق بواسطة السويس ؛ ومن هذه الأخيرة تنقل بظهور الجمال الى القاهرة ومن ثم بطريق النيل الى الاسكندرية ومنها الى أوروبا • وأضاف أنه يمكن شق قناة من السويس الى القاهرة فى نفس المكان الذى كانت تجرى فيه قناة الأقدمين وبذلك تضعف قوة المنافسين وتحتل فرنسا المكان الأول وستستفيد البندقية معها من هذا الطريق •

ولكن هذا الاقتراح كان مجرد أمنية تداعب خيال فرنسا واضطر تجارها لاقتحام طريق الكاب نفسه منذ سنة ١٦٦٤ •

* * *

وهذا التحول لم يصرف أنظار التجار وأصحاب السفن الفرنسيين عن السويس ، كأقصر وأحسن طريق ، وصارت هذه الفكرة الشغل الشاغل للدبلوماسية الفرنسية فى أيام الملك لويس الرابع عشر كما سنوضح فى الفصل التالى •

ويمكن القول بايجاز أن جهود البندقية والمساعى التى بذلت بعد ذلك كانت نواة خطة وضعت فيما بعد ولم تنفك عنها فرنسا طوال القرون التى تلت حتى سمحت المصادفات المحضة لأحد أبنائها أن يجعلها فى بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر حقيقة واقعة وكما بدأت الفكرة استعمارية استغلالية ، منذ ظهور طريق رأس الرجاء الصالح ، ظلت مدموغة بهذه الصفة الى يومنا هذا •

الفصل الثاني

مساعى فرنسا
فى عصور لويس الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر

سياسة كولبير ــ موقف فرنسا من الدولة العثمانية ــ وصية ليبنتز للويس الرابع عشر ــ رعايا فرنسا فى مصر ــ التصميم الأخير للمشروع فى أيام لويس الرابع عشر ــ لويس الخامس عشر ــ بريطانيا تظهر على المسرح ــ لويس السادس عشر والثورة الفرنسية ــ التمهيد لحملة بونابرت ــ النتيجة.

وضعت فرنسا فى زمن الملكية ، من أيام لويس الرابع عشر الى الثورة الفرنسية ، عديدا من المشروعات فتارة رأت انشاء طريق برى يسير فى برزخ السويس ، وأخرى قالت بشق قناة بين البحرين . وهناك ساسة جنحوا للحيلة وفكروا فى معاهدات تمكن لفرنسا من الأمر ؛ وهناك آخرون أوصوا بالعنف وأمروا بالعدوان . وانعقد الاجماع على أن مصر هى خير الطرق المؤدية الى الهند وكنوزها ومنها يمكن استغلال بلاد الشرق الأقصى واجتياحها .

والفرنسيون يلقبون لويس الرابع عشر بالملك الشمس لأنه أنعش فرنسا وحاول أن يمكن لها فى الأرض . وسعى للحصول لرعاياه المقيمين على ضفاف النيل على نصيب وافر من الامتيازات وكذا لخلق طريق مواصلات قصير وسريع بينها وبين الشرق . وفى هذا يقول « البرت فاندال » .

« فطنت حكومتنا للأهمية الجغرافية الخاصة التى لهذا الجزء من الأرض الممتد من مياه البحر الأبيض الى البحر الأحمر ؛ فهو طريق اتصال

بين عالمين قديمين ؛ يصل أوروبا ببلاد الشرق الأقصى . ولذلك حرصت فرنسا فى أيام لويس الرابع عشر على ازالة هذه الشقة لصالحها وحدها ومنفعتها دون سواها »[1] .

ويعزون فضل هذه السياسة لوزير من أشهر وزراء لويس الرابع عشر ويقال له « كولبير » فهو الذى فكر فى تجارة البحر الأحمر ، وقت أن كان هذا البحر موصدا فى وجه المسيحيين بسبب مكة وقربها من شواطئه . وقد نشروا ضمن رسائل هذا السياسى الفحل مذكرة قدمها الى مجلس التجارة الفرنسى فى سنة ١٦٦٤ ؛ وأشار فيها الى الانقلاب الذى أصاب تجارة العالم القديم بتغيير طريق الهند والوصول اليها من طريق الكاب . وقال عنه أنه طريق طويل ، ولكنه ساعد الأوروبيين على التخلص من مضايقات المسلمين . وقد سارت البرتغال فى هذا الطريق ، ثم تبعتها هولندا وانجلترا . وأورد فى مذكرته أن التجار الفرنسيين ، دون غيرهم ، هم الذين صبروا على الاقامة فى مصر رغما عما كان يصادفهم من جرح لعواطفهم كما صبروا على الجمارك التى كانت تحصل بنسبة عشرين فى المائة . فاذا أتيح لهم أن يفتحوا طريقا للهند عبر السويس فانهم بذلك يحتكرون تجارة الهند .

وقدم كولبير الى لويس الرابع عشر مشروعات جديدة لانعاش تجارة فرنسا الخارجية فاحتضنها هـذا الأخير . وكانت تنطوى على فكرة تأسيس شركات للاستعمار على غرار ما فعلته هولندا وغيرها منذ اهتدى الرحالة البرتغالى الى طريق الكاب .

* * *

وفى سنة ١٦٦٤ أمر لويس الرابع عشر بانشاء شركة سماها «شركة الهند» ومنحها تجارة بلاد الهند الشرقية وجزر فرنسا ومدغشقر وكذلك البحر الأحمر ومن هنا وضع مشروع طريق السويس على بساط البحث . وكان من رأى « كولبير » أن تؤسس شركة أخرى تسمى شركة

---

(1) Louis XIV en Egypte. A. Vandal, 1889.

« ليڤان » . ودخلوا فى مفاوضات مع البـاب العالى لكى يفتح البحر الأحمر للمسيحيين ، ولكى يؤمن مصالح التجار الفرنسيين ويخصهم باحتكار أعمال النقل البحرى .ورأوا فى حالة نجاح هذه المفاوضات ، أن تنقل البضائع الى السويس بحرا ، ثم على ظهور الجمال الى القاهرة وبالنيل الى الاسكندرية . ومن هناك تتسلمها شركة « ليڤان » لنقلها الى مارسليا . وطالبوا بتخفيض الرسوم الجمركية لكى يقوى الفرنسيون على منافسة طريق الكاب . ويروى « شارل رو » والد رئيس شركة قناة السويس الحالى فى مؤلفه عن « برزخ السويس وقناتها » [1] أن المسلمين وقتئذ كانوا على جانب كبير من التعصب وكراهية الأوروبيين ولذلك لم تفلح المساعى التى بذلت لدى الباب العالى . وأغلب الظن أن الأمر لم يكن تعصبا ؛ بل كان حذرا مما تنطوى عليه هذه المشروعات فقد منح السلطان امتيازات للفرنسيين وهؤلاء اتهموا الاتراك بالاخلال بالاتفاقات . وسمحوا لأنفسهم باعتراف « شارل رو » بأن يبعثوا بقوات فرنسية مسلحة لمعاونة البندقية ضد المسلمين كما اعترف بأن قراصنة فرنسيين سطوا على المراكب التركية وبذل لويس الرابع عشر غاية الجهد لمؤازرة كل حركة تشن ضد الأتراك . وقد بعث بامدادات الى امبراطور ألمانيا فى سنة ١٦٦٤ فى حربه ضد الأتراك وساءت العلاقات الى حد أن القسطنطينية اعتقلت سفير فرنسا ؛ ورأى كولبير خطأ هذه السياسة وخطرها على تجارة فرنسا فى الشرق ؛ فاضطر لويس الرابع عشر للعدول عن سياسته والاعتذار للباب العالى .

لم تجد سياسة العنف فجنحوا الى اللين ؛ وعملا بنصيحة كولبير عين لويس الرابع عشر المسيو «دى لاهاى فانتيليه» De La Haye Vantelet سفيرا بعثه الى بلاط السلطان ، ليسعى بالدهاء والمرونة ، لازالة جو التوتر الذى ساد العلاقات بين البلدين ومما ورد فى وثيقة هامة موجودة

---

(1) J. Charles Roux : L'isthme et le Canal de Suez, Tome I, Page 60.

بسجلات وزارة الخارجية الفرنسية ومؤرخة فى ٢٣ أغسطس سنة ١٦٦٥ وهى تتضمن التعليمات التى صدرت من الملك لويس الرابع عشر الى سفير فرنسا الجديد [١] .

مما لا شك فيه أن الانجليز والهولانديين قد ظفروا بتجارة واسعة فى بلاد الهند الشرقية ويحصلون منها على منتجات بأثمان زهيدة تدر عليهم أرباحا تتراوح بين ١٢ و ١٥ مليونا من الجنيهات فى العام وهذه منفعة لا يستهان بها .

والثابت أنهم غمروا بلاد أوروبا بحاصلات الهند ، يبيعونها فى الشمال والجنوب ، وحتى فى فرنسا وايطاليا وأسبانيا .

ونفس هذه الحاصلات التى يستولى عليها الانجليز بسبب ملاحتهم حول رأس الرجاء الصالح ومعهم الهولانديون ، كانت قبل كشف هذا الطريق ، تنقل عبر البلاد التابعة لجلالة السلطان ويتسلمها الفرنسيون ويوزعونها فى فرنسا وايطاليا وألمانيا وباقى بلاد أوروبا .

وختمت هـذه الوثيقة بالقول أن طريق رأس الرجاء الصالح جر الخراب والدمار على تجارة فرنسا ، وحرم الباب العالى من مـوارد جمركية لا يستهان بها .

وقد حصل سفير فرنسا المشار اليه ، على بعض ما طلب ، بخصوص المرور فى البحر الأحمر ، ولكن سلطان تركيا طلب الى فرنسا أن تلزم الحياد التام فى منازعات تركيا مع الغير وأن تقدم البرهان على نواياها الحسنة . ولذا فكر لويس الرابع عشر فى تدعيم العلاقات الطيبة بتعيين سفير آخر فى القسطنطينية يكون أكثر براعـة وكياسة فاختار المركيز « دى نواتـيل » de Nointel لهذه السفارة وكان مستشارا فى برلمان باريس واشتهر بولعه بالآثار وهو الأمر الذى جذبه الى الشرق ، وحمله

---

(١) محفوظات وزارة الخارجيـة الفرنسية . تحت كلمة قسطنطينية فى المجلد رقم ٧ بالصحيفة ٢٠٢ يراجع النص الكامل لهذه الوثيقة بالملحق رقم واحد فى نهاية هذا الكتاب .

على العناية بمسائله وتفهم عقلية شعوبه • وزود الوزير « كولبير » هذا السفير بتعليمات نشرنا نصها فى مجموعة الوثائق الواردة بنهاية هذا الكتاب وهى الوثيقة رقم ٢ المنقولة من محفوظات البحرية الفرنسية • وهى تكشف عن المسعى الذى بذلوه للحصول على امتيازات جديدة لفرنسا ، وأن يأذن السلطان بانشاء طريق تجارى يخترق برزخ السويس ويصل البحرين الأبيض والأحمر •

ولكن السفير الجديد استقبل بفتور ، من لدن الباب العالى ، حتى فكر فى العودة من حيث أتى • الا أن كولبير نصح له بالتريث وبعث فى سنة ١٦٧١ برسالة حملها الى الباب العالى المسيو « دارفييه » d'Arvieu وكان من فرسان فرنسا والرسالة أشبه بانذار يخير الباب العالى بين منح الامتيازات المطلوبة أو قطع العلاقات وسحب سفير فرنسا من القسطنطينية •

ومما هو جدير بالذكر أن كولبير كان قد عين الى جانب المركيز « دى نواتتيل » أحد مديرى شركة الهند واسمه « ماجى » Magy وقد حصلوا على تخفيض فى الرسوم الجمركية الى ٣ فى المائة فيما عدا ما هو مقرر فى القاهرة والاسكندرية • وأوشك الفرنسيون أن يظفروا بما طلبوه ، لولا أن الباب العالى قرر عرض الأمر على المفتى ، الذى أثار معارضة شديدة ولم يسمح للمسيحيين أن يقتحموا البحر الأحمر مخافة وصولهم الى مكة والعدوان على قبر رسول الله عليه صلاة الله وسلامه •

وازاء هذا الفشل حاول السفير الفرنسى « دى نواتتيل » السفر الى القاهرة للحصول من حاكم مصر على ما أراد أن يحصل عليه من سلطان تركيا ويضع هذا الأخير أمام الأمر الواقع • الا أن مصر أعرضت عنه وردته من حيث أتى • وكانت الحرب قائمة بين فرنسا وهولندا واستطاع لويس الرابع عشر أن يحتل أرض هولندا فى سنة ١٦٧٢ فعلا نجمه ولما رجع « دى نواتتيل » الى القسطنطينية استطاع أن يضع حدا للاساءات التى كان يلقاها التجار الفرنسيون من الباشوات الأتراك •

وكان هذا السفير يعمل لحساب لويس الرابع عشر ، ولحساب الغرفة التجارية فى مارسيليا .

***

وغداة دخول جيش فرنسا فى الأراضى الهولاندية ، ظهر فيلسوف ألمانى شاب يقال له « ليبنتز » وطلب مقابلة الملك لويس الرابع عشر فلم يأذن له بالمقابلة فبعث اليه ليبنتز برسالة غاية فى الخطورة وهى مؤرخة فى ١٥ مارس سنة ١٦٧٢ . وهـذه الرسالة التى أذاعها « شارل رو » تكشف بجلاء عن نوايا الأوروبيين وخططهم فى ذلك الحين . ونحن نورد هنا ترجمة لنصها الكامل : —

وثيقة ليبنتز أو وصاياه الاستعمارية

« مولاى صاحب الجلالة

« ان ما اشتهر عن جلالتكم من حكمة عالية ، ليغرينى بان اتقدم الى
« سدتكم ، بثمار عملى ، فى مشروع يراه كبار القوم أوسع المشروعات التى
« يمكن وضعها فى حيز التنفيذ بمنتهى السهولة . اريد ان اتحدث اليكم
« يا مولاى فى مشروع غزو مصر . لا يوجد بين أجزاء الأرض جميعها بلد يمكن
« السيطرة منه على العالم كله وعلى بحار الدنيا بأسرها غير مصر . وهى
« تستطيع ان تلعب هذا الدور لسهولة استيعابها لعدد كبير من السكان
« ولخصب أرضها المنعدم المثال . ولقد كانت فى ماضى الأيام مهدا للعلوم
« ومحرابا لنعمة الله ولكنها اليوم معقل للديانة المحمدية التى تغدر بنا .
« ولأى داع تخسر المسيحية تلك الأرض المقدسة التى تصل آسيا بأفريقية
« والتى جعلت منها الطبيعة حاجزا بين البحر الأبيض المتوسط والبحر
« الأحمر ومدخلا لبلاد الشرق جميعها ومستودعا لكنوز أوروبا والهند
« ولديكم من وسائل الملاحة ما يجعل مصر سهلة المنال . وفى السنوات
« الأخيرة ، اضحى السفر عبر البحر الابيض المتوسط ، بالنسبة للسفن
« الفرنسية عملية هينة وقلما نسمع عن حادث غرق ذى بال فى مياه هذا
« البحر . وتقع جزيرة مالطة فى ثلث الطريق من مارسيليا وجزيرة « كانديد »
« فى الثلث الثانى . وما أسهل أن تقلع السفن الى كريت ومنها الى شواطىء
« تونس والجزائر وطرابلس . ومالطة محطة مأمونة العواقب لأن فرنسا
« تملك جزيرة « لامبدوز » المجاورة لها . واذا كانت القسطنطينية قلعة

« لجيوش الامبراطورية العثمانية الا ان الهجوم المباغت لن يترك لها فرصة
« النجدة لبعد الشقة بينها وبين اوروبا . ومصر تكتنفها صحراوات فسيحة
« فلا يمكن اغاثتها بالجيوش البرية . واما الترك فليس لهم من البحرية
« ما يسمح لهم بصد هجوم عليهم من البحر . والجيش المصرى فى زمن
« السلم لا يعد شيئا مذكورا . ومصر ، كغيرها من بلاد الشرق ، لا تنتظر
« الا جيش التحرير لتقوم تومتها ؛ ولذلك فانكم حينما تغزون مصر
« ستقضون على الامبراطورية التركية القضاء المبرم . ومن المسلم به
« والمعروف ان مصر غير محصنة ولا تملك ان ترد الهجوم الاول وذلك
« فيما عدا مدينة القاهرة وهذه لا تستطيع ان تصمد امام مهاجم له السيادة
« على البحر . تلك حقائق اكدها لى السائحون ؛ وقد استقيت معلوماتى
« من كثيرين منهم ؛ فاكدوا لى ان الحملة على مصر مضمونة النجاح . وعن
« يسار مصر ، يوجد العرب ، وعن يمينها ، يرابط البدو واولئك وهؤلاء
« اعداء للترك وسيعملون لحساب من يدفع لهم الثمن . ويقال ان الجيش
« المصرى ، يبلغ تعداده ثلاثين الف رجل ولكن هذا العدد ، مجرد مظهر
« لا يستند على قوة حقيقية ؛ لانه منذ ان أضحت وظيفة الوالى شيئا
« يشترى بالمال شاعت الفوضى ، واختل النظام التركى القديم . وتقابل
« الأسكندرية مدينة دمياط وهى محصنة بطريقة عتيقة لا تسمح لها
« بمقاومة غزو يشن على اسس فنية حديثة . اما رشيد فخالية من اى
« حصن او قوة . ولا يمكن الحكم على عسكرية تلك البلاد بما عرف
« فى معركة كانديد او فى القتال الذى اشتبك فيه الآسيويون . ولو فرضنا
« ان هذا المشروع الذى تؤكد نجاحه اعتبارات عدة قد منى بالفشل ،
« فماذا عساه ان يصيب فرنسا وهى تتصدى لمنازلة برابرة همج يثيرون
« حفيظتها بمختلف الاهانات . ان موقع مصر الفذ ، سيفتح لكم خزائن
« الشرق ذى الثراء الهائل وسيربطكم مع الهند برباط وثيق يمكن لتجارة
« فرنسا ، ويعبد الطريق امام غزاة عظام خليقين بالانتساب الى الاسكندر
« المجيد .

« ولو ان البرتغاليين ، مع قلة جيوشهم بالنسبة لفرنسا ، وضعفهم
« الذى لا يدع محلا لمقارنتهم بفرنسا امكنهم غزو مصر لامتلكوا بلاد الهند
« قاطبة ومع ذلك فانهم على قلتهم وضعفهم قضوا مضاجع تلك البلاد
« ولم يكبح جماحهم الا الانجليز والهولانديون . وهؤلاء زلزلوا عروش
« ملوك الشرق الطغاة . ولقد امكن اخضاع امبراطورية الصين العظيمة
« والسيطرة عليها بسبعين الف من الثوار . والشرقيون الآن ، فى طريق
« التحلل ؛ ولم يعد ذلك سرا يخفى على احد ؛ ومن السهل اشعال فتنة

« فى بلاد المغـول . وانتم اذا غزوتم مصر فستسيطرون على بحار الهنـد
« وما يوجد فيها من جزائر لا تقع تحت حصر . وعندئذ سيتقدم اليكم قلب
« آسيا المحروم من التجارة والثراء ويضع نفسه تحت تاجكم ؛ وبوسعى
« ان اقرر انه ليس ثمـة مشروع اعظم واجـل واسـهل فى تنفيذه من
« مشروعى هـذا .

« واذا كان ولا بد من تبسيط المسائل والنظر اليها نظرة منطقية فانى
« ارى ان غزو هولاندا عن طريق مصر اسهل من غزوها فى عقر دارها ؛
« لانكم بغزو مصر تنتزعون من يدها اعز ما تمتلك الا وهو خزائن الشرق
« وتفائسـه . واهم من ذلك انها لن تشعر على الفور بضربتكم واذا فطنت
« فلن تقدر على الخلاص منها ، **واذا ما تجاسرت على تحدى غزوكم لمصر ،**
« **فانها ستكبل نفسها بسخط العالم المسيحى** فى حين ان غزوها فى عقر
« دارها ، يجعلها تظهر بمظهر المعتدى عليه ، ويدفعها الى الانتقام ، مؤيدة
« برأى عام اوروبى لا ينظر الى مطامع فرنسـا فى اوروبا بعين الارتياح .
« فاولئك الذين يمقتون الكفار (ويعنى المسلمين) وكذا الذين يحقدون
« على فرنسا سينظرون بعين الرضا والارتياح لهجومكم على المسلمين ؛
« والاولون تحدوهم روح مسيحية ، والآخرون يرجون أن تتعرض فرنسا
« لخصم جديد يستنفد قوتها العسكرية فيريح اوروبا منها . وانكم اذا
« احتفظتم بسرية وسائل هـذه الحملة ، واخفيتم النوايا الحقيقية ،
« ستقومون بعمل كبير تضمنون به امتلاك الهند وتجارة آسيا وسيادة
« العـالم كله .

« ولا بأس من ترك الاشاعات الحالية تأخذ مجراها ، وتذيع انكم
« تستعدون لغزو بلاد المورة او ان يقال انكم تتأهبون لانتزاع الدردنيل
« والقسطنطينية ؛ فاذا ما اتجهت انظـار اوروبا لتلك الجهـات انقضت
« جيوشكم على مصر بغتة فتشتهرون بالحنكة والدهاء والحكمة وتملأ
« سيرتكم الآفاق وستكون المفاجاة عظيمة لاولئك الذين يترقبون هجومكم
« على هولندا فيبهرهم ويهزهم تحويل جيوشكم الى مصر .

« وانه لما تقتضيه الحكمة ، أن تجنحوا ، يا مولاى ، لكتمان سر هذه
« الحملة الميمونة التى جربها اجدادكم من قبل . وسيكون لنجاحكم فيها
« نتائج بعيدة المدى فيضطر الهولانديون لأن يخفضوا لكم جناح الذل من
« الرهبة ويدين لكم الكفار بالطاعة والاحترام نزولا على ارادة جيوشكم
« المظفرة وتكسبون اعجاب الناس جميعا » .

هذا الكاتب الألمانى الفاجر الذى يلقبه « شارل رو » بالفيلسوف ويشيد بذكره ويترنم برسالته ، قد عبر أصدق تعبير عن شعور الأوربيين حيال أهل الشرق الآمنين وحقدهم على الاسلام والمسلمين . ولكن لويس الرابع عشر رفض الوصية ولم يعمل بها . ويعللون ذلك بأقوال كثيرة فأحدهم [1] يقول أن لويس الرابع عشر رفض فكرة الحرب المقدسة وقال أن الحروب الصليبية انتهت منذ أيام « سان لوى » ويؤيد هذا النظر البير فاندال [2] ويقول أن لويس الرابع عشر رفض المشروع شكلا وقطع على صاحبه خط الرجعة . ولكنه فى موضع آخر أخذ على « ليبنتز » أنه كان قصير النظر واستخف بقوة تركيا وشدة بأسها ولم تكن تركيا فى حالة انحلال كما بدا من مظهرها . وأضاف هذا الكاتب قوله ان من أخطاء المشروع ، تصور اهتمام أوروبا الشديد بحرب صليبية تعميها عن مصالحها الخاصة ولو أقدم لويس الرابع عشر على غزو مصر وقطع طريق الهند ، لتصدى له الانجليز والهولانديون وقاتلوه قتالا مريرا ولأمكنهم حبس فرنسا فى القارة الأوروبية .

ويمكن القول بوجه الاجمال أن الوزير الفرنسى « كولبير » لم يحقق أمانيه ولكنه وضع سياسة شرقية سار عليها خلفاؤه حتى نهاية القرن الثامن عشر . وكان أول من اتبع نفس تلك السياسة وجرب حظه فيها ولد لكولبير اسمه « المركيز دى سينلاى » Marquis de Seignelay الذى عين وزيرا للبحرية فى سنة ١٦٨٥ فانتهز فرصة اضطرابات داخلية فى تركيا وخصومات قامت بينها وبين النمسا ، وكلف سفير فرنسا فى القسطنطينية المسيو « جيراردان » بأن يتفاوض مع الباب العالى بشأن البحر الأحمر . ووجد هذا السفير جوا طيبا فعرض على وزراء الباب العالى فكرة شق قناة فى برزخ السويس تصل البحر الأبيض بالبحر الأحمر . وهذه هى المرة الأولى التى عرض فيها مشروع القناة بصفة

(1) Foucher de Careil : Notes et lettres de Leibnitz V. 359

(2) Albert Vandal : L'odyssée d'un ambassadeur. Les voyages du Marquis de Nointel (1670-1680) 1900.

رسمية • ونجح المسعى لدى السلطان ولكنه رفض أن يجيب فرنسا لما طلبت لأن القاهرة عارضت رغبة السلطان وأعلن شعب مصر وقتئذ أنه يخاف ما يترتب على هذا المشروع من خطر يصيب البلاد من العالم المسيحى • ويزعم بعض المؤرخين الفرنسيين أن تجار مصر الذين أرادوا أن يحتكروا لأنفسهم تجارة البحر الأحمر هم الذين أثاروا هذا الشعور الدينى وكان السلطان على شدة بأسه ودكتاتوريته أعجز من أن يقاوم شعورا دينيا اسلاميا • ولو صح هذا فأكرم بدين يقى بلاده مكر الماكرين وقد اتضحت مآربهم من الوثائق التى تقدم عرضها •

***

ان الهزيمة التى منيت بها السياسة الفرنسية حينئذ ، لم تمنعها من الحصول على مزايا للتجار من رعاياها المقيمين بمصر ففى سنة ١٦٦٣ وافق الباب العالى على تخفيض الرسوم الجمركية التى تحصل من التجار الفرنسيين من ٢٠ فى المائة الى ٣ فى المائة • وبعد هـذا التاريخ منح الفرنسيون المقيمون بمصر ميزات أخرى وطدت العلاقة بين موانى فرنسا الواقعة على البحر الأبيض المتوسط وبين مصر فى المدة من سنة ١٦٨٧ الى سنة ١٧١٥ فاحتكرت فرنسـا بيع مصنوعاتها على ضفاف النيل وأقصت من هذا السوق كلا من انجلترا وهولندا وباعت مصر لفرنسا فى مقابل ذلك حاصـلاتها الزراعية وما تستورده من حاصلات الهند ووصلت الى الاسكندرية ورشيد فى سنة ١٧٢٥ مائة وخمس عشرة باخرة فرنسية • وكان فى القاهرة أحد عشر من البيوت التجارية الفرنسية وخمسون من التجار الفرنسيين فى مقابل انجليزين وهولانديين[1] •

وسعى تجار فرنسا المقيمون بمصر لخلق رأى عام فرنسى يلح فى طلب شق قناة فى برزخ السويس وتردد صدى هؤلاء فى فرنسا حتى قام فى نهاية القرن السابع عشر أحد رجال الاقتصاد فيها واسمه «جاك سافارى»

---

(1) Octave Noël : Histoire du Commerce du monde depuis les temps les plus reculés.

بدراسة مسألة البحر الأحمر ، كوسيلة للتجارة الخارجية ، واستعرض الحالة القديمة السابقة على كشف طريق رأس الرجاء الصالح ودعا الى تأسيس شركة جديدة يصل نشاطها الى جـدة وتحتكر تجارة البحر الأحمر[1] وقارن بين طريق السويس وطريق رأس الرجاء الصالح مبينا الفرق الهائل فى المسافة واقترح انشاء قناة فى برزخ السويس تمتد من دمياط الى السويس أو من السويس الى أقرب نقطة فى نهر النيل . وأشار فى مؤلفه الى قناة فرعون القـديمة والى محاولات البطالسـة وكليوباترة وملوك مصر الأقدمين التى بذلت فى هذا المضمار وزعم أنهم لم يشقوا قناة السويس للخوف من الغرق ظنا أن مستوى البحر الأبيض مرتفع عن مستوى البحر الأحمر . وختم مشروعه بقوله « ولن يقدر على شق هذه القناة الا ملكنا العظيم رغم الصعاب التى قد تقف فى سبيله ولديه المال الذى يستطيع أن يبذله فى سبيل رعاياه » ومن أجل ذلك نؤكد أن فرنسا من قديم الزمن فكرت فى اقتطاع جزء من جسم مصر تشق فيه قناة على نفقتها لتكون القنـاة لها وحدها ولا سبيل لذلك الا باحتلال مصر .

استعرض هذا الكاتب الصعاب القديمة واقترح مد القنـاة من السويس الى دمياط وهى مسافة قدرها بما يتراوح بين ٥٠و٦٠ فرسخا وهى منطقة سهلة خالية من الجبال . وعبر عن تفكير مواطنيه فدعا الى احتلال مصر كما فعل ليبنتز وأن يكن الفارق أن الكاتب الألمانى أرادها حربا صليبية مقدسة ورأى هذا الكاتب الاقتصادى ضرورة الاحتلال لغايات تجارية بحتة والنتيجة واحدة فى الحالين . قال سافارى ما نصه : « ولو أضحى عاهلنا لويس الأكبر سيدا لمصر ، وهذا ما نرجوه ، فسيتغلب بحرصه وحكمته على الصعاب المقول عنها ، وسنرى عددا كبيرا من الناس يشتغلون فى حفر هذه القناة ، فى هذا العهد السعيد .... » وذكر

---

(1) Jacques Savary : Le Parfait négociant 1679-1713 (7e edition).

أن القناة ستأخذ أهميتها التجارية بفضل لويس الرابع عشر وعنايته بالتجارة بعكس الترك وهم قوم كسالى لا يحبون التجارة وليس من رعاياهم من يهتم بالتجارة غير العرب واليهود من سكان القاهرة وهؤلاء لن يقدروا على مناوأة لويس الرابع عشر .

فشلت المحاولات الدبلوماسية التى بذلها لويس الرابع عشر لتحقيق مشروع قناة السويس ؛ فأراد الوصول الى أغراضه عن طريق آخر واتجه الى بلاد الحبشة ، وهى من قلاع المسيحية ، ليغزوها تجاريا وليفتحها ببعثات المبشرين من قساوسة فرنسا وقد عهد اليهم أن يوطدوا أواصر المحبة بين حكومة فرساى وبين النجاشى . وقبل المجازفة فى هذا الطريق طلب وزير خارجية فرنسا « الكونت دى بونتشارتران » Le Comte de Pontchartrain من قنصل فرنسا العام فى مصر واسمه « بنوا دى ماييه » Benoist de Maillet أن يعد تقريرا عما اذا كان يمكن الوصول الى الحبشة عن طريق نهر النيل ومن ثم الاستفادة بمركز خاص فيها للحصول على تجارة بلاد الهند الشرقية .

وبعث هذا القنصل بتقريره ذاكرا أنه فى كل عام تسير قافلتان من القاهرة الى مدينة سنار ، وهى عاصمة النوبة ، ويقيم بها بعض التجار المصريين ويعملون فى أمن وطمأنينة ؛ ونصح القنصل لحكومته أن تفكر فى طريق من السويس يمر بجدة وينتهى فى مصوع ؛ وهو طريق مائى بطبيعة الحال ؛ ولو حصلت فرنسا على هذا الطريق لأمكنها أن تبسط سلطانها على البحر الأحمر وتتجر رأسا مع الهند وأوصى بالصبر والأناة ، حتى يمكن التغلب على عناد الأتراك وقهرهم يوما من الأيام . وتوطئة لذلك اقترح على حكومة فرنسا أن تفتح فى مدينة جدة قنصلية صغيرة يرأسها نائب قنصل ليبدأ فى تنفيذ هذه السياسة .

وعنى هذا القنصل عناية خاصة بتثبيت أقدام الفرنسيين فى مصر . وفى تقرير له رفعه فى سنة ١٦٩٨ الى سفير فرنسا بالقسطنطينية ذكر المسيو « دى ماييه » أن شق قناة بين البحرين الأبيض والأحمر مشروع لاتستطيع

فرنسا أن تنجح بدونه وبين طريقة ذلك وأطنب فى وصف مزاياه • والمهم فى هذا التقرير أن القنصل الفرنسى ذكر أن الانجليز يعملون على احتلال مصر يوما من الأيام وذلك لسد طريق البحر الأحمر وأن فرنسا يجب أن تفطن لهذه الخطة فتبدأ بوضع مركب صغير يحمل البريد من السويس الى بعض موانى البحر الأحمر وبذلك يألف الناس رؤية علمها ثم يصير المركب اثنين ويصبح الاثنان أسطولا وهكذا بالتدريج خطوة بعد أخرى • وذكر القنصل الفرنسى أن انجلترا عينت قنصلا لها فى سوريا اسمه « فيزلير » Vesler وكان يتجول من سوريا الى طرابلس ويضع النواة الأولى لخطة انجليزية تهدف لغزو مصر •

ولم تلق حكومة فرساى بالا لخطة قنصلها العام بالقاهرة بل مضت فى السعى لدى النجاشى وعينت لهذه المهمة أحد مستخدمى قنصليتها بالقاهرة واسمه « لى نواردى رول » Le Noir du Roule وزودته بمبلغ عشرة آلاف جنيه وحمل رسالة من لويس الرابع عشر الى النجاشى وقد سافر من القاهرة الى أسيوط بطريق النيل فى ١٩ يوليو سنة ١٧٠٤ ووصل الى دنجلة وانتظر تصريحا من النجاشى ، يأذن له بدخول الحبشة • ودخل سنار فى مايو سنة ١٧٠٥ وكاد ينجح فى مهمته ، لولا تعرضه لدسائس التجار الفرنسيين المقيمين بالقاهرة حتى أنه لما عاد الى بلاده ذبح فى الطريق لأن هؤلاء التجار خافوا أن يفتح طريق الشرق من الحبشة وهم يريدونه من السويس ليحققوا لأنفسهم مغانم كثيرة • وبقتل هذا الرجل اندثر مشروع فرنسا فى الحبشة •

على أن لويس الرابع عشر كان قد أوفد فى تلك الآونة بعثة أخرى الى بلاد الفرس يرأسها « چان بابتيست فابر » Jean-Baptiste Fabre وذلك فى سنة ١٧٠٤ وطبقا لاتفاق جرى بين وزير خارجية فرنسا وغرفة التجارة فى مارسيليا ؛ وحمل الرسول هدية من الملك الى شاه العجم ؛ وكان المراد ببعثته اقامة علاقات تجارية مع بلاد الفرس لمناوأة نشاط الانجليز والهولانديين وقد مات هذا المبعوث حال وصوله ، بسبب مشقة

الطريق ، الا أن موته لم ينه البعثة فقد كان فى صحبته ولد فى السادسة عشرة من عمره وامرأة فرنسية تعرف بها فى باريس ، قبل سفره ، وأغرم بها ، حتى رافقته فى رحلته واسم هذه السيدة « مارى بيتى » Marie Petit [1] فمن باب الوفاء لذكرى خليلها عينت ولده الفتى رئيسا صوريا للبعثة وتسلمت هى زمام الأمر وبدأت تستهوى بجمالها بعض رجال فارس واستعانت بهم على تثبيت نفوذها واملاء ارادتها على البعثة الفرنسية بل وزعمت فى أصفهان ، أنها من دم ملكى ، وأنها مبعوثة من لدن أميرات البوربون . وترامت الأخبار عن هذه الحسناء التى تمتطى ظهور الجمال ، وتحمل الغدارة فى منطقتها ، ومن ورائها الحرس والعساكر وتخترق الصحارى وفى يدها رسالة الملك التى كانت قد صدرت لعشيقها الراحل بتعيينه سفيرا ، فحولت لنفسها هذه الرسالة وأغرمت بتلك المغامرة . ولما وصلت الأنباء الى سفير فرنسا فى القسطنطينية ندب سكرتيره وأمره بالسفر الى بلاد الفرس والقبض على تلك المرأة الشاذة ولكن ذلك لم يمنعها من الوصول الى بلاط الشاه حيث لقيت بعض التقدير والاعجاب . على أن «ميشيل» سكرتير سفيرفرنسا فى القسطنطينية انتزع الأمر لنفسه وعادت مارى الى بلادها واستمر هو فى مسعاه حتى عقد معاهدة تجارية مع الشاه عباس الثانى الذى عين بدوره سفيرا فى بلاط الملك لويس الرابع عشر واختار « محمد رضا خان » لهذه السفارة فسافر الى باريس فى سنة ١٧١٤ ومنذ ذلك الحين اتيح للتجار الفرنسيين أن ينفذوا الى بلاد العجم تارة عبر الحدود التركية وأخرى من الخليج الفارسى . وعينت فرنسا قنصلا لها فى أصفهان مقابل قنصل فارسى يقيم فى مارسيليا . وكسبت فرنسا طريقا تنفذ منه الى أواسط آسيا .

من ذلك نرى أن فرنسا جريا على خطة مرسومة بعثت جماعة الى

---

(1) Albert Vandal : Une Ambassade fran;aise en Orient sous Louis XV.

محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية « رسائل العجم »
Correspondance de Perse.

الحبشة ، وآخرين الى الخليج الفارسى وذلك لغرض واحد هو الوصول الى الهند عن طريق أقصر وأقل كلفة من طريق رأس الرجاء الصالح • ولذلك يقول « البير فاندال » أن مسألة هذا الطريق قد وضعت على بساط البحث العلمى من أيام لويس الرابع عشر وأن سياسة فرنسا استمرت على نفس الخطة حتى أمكن شق قناة السويس وظن أنها أداة لتمكين فرنسا دون سواها من الهند وحاصلات الشرق وكان هذا هو بيت القصيد وجوهر المشروع •

* * *

انتهى عصر لويس الرابع عشر ونشاطه الاستعمارى فطوى مشروع قناة السويس فى أيام لويس الخامس عشر واقتصر تفكير فرنسا على الوصول الى الهند عن طريق الخليج الفارسى • وبعد حرب السنين السبع عادت حكومة فرنسا تفكر فى الخطط الامبراطورية المفقودة ، ولكنها لم تخرج عن دائرة آسيا الوسطى وبلاد العجم • وباهمال الحكومة أهمل الرأى العام بالتالى الكلام عن مشروع قناة السويس ، فيما عدا بعض الفلاسفة الذين يبحثون فى الأوراق المطوية والصحائف المهملة •

ومن هؤلاء الذين عاودوا النظر فى الأمر « المركيز دارجنسون » d'Argenson ، فقال أن أوروبا قد أضحت بعد حرب السنوات السبع تنعم بالسلام وأن على فرنسا أن تنتهز هذه الفرصة فتنقض على الامبراطورية العثمانية « لتقيم صرح المسيحية فيها وتستخلص الأراضى المقدسة » وأضاف هذا المركيز قوله « ان مشروعى صليبى ومن ميزاته التجارية العظيمة امكان حفر قناة تصل البحر الأبيض بالبحر الأحمر وتكون ملكا مشتركا للعالم المسيحى » •

هذا كلام نقله بنصه « شارل رو » فى الصفحة ٨٧ من الجزء الأول من مؤلفه عن قناة السويس وهو كلام نشره وعلق عليه فى آخر القرن التاسع عشر ومستهل القرن العشرين وكان نائبا لرئيس مجلس ادارة شركة قناة السويس فامتدح « دارجنسون » ووصفه بالحكمة والنبوة

ورفعه الى مراتب القديسين والصالحين وفى هذا ما يدل دلالة ظاهرة على تأصل هذا التفكير فى نفوس المشرفين على شركة قناة السويس •

قال شارل رو ما نصه « ألا تشبه هذه الرغبة التى أبداها المركيز دارجنسون من حيث تمليك القناة للعالم المسيحى على الشيوع الوضع الحالى للقناة من حيث مركزها الدولى » •

اذن هى حرب صليبية مقدسة أو تدويل مسيحى للقناة •

لم يغفل « مونتسكيو » أمر القناة فى كتابه « روح القوانين » وكذلك فعل فولتير فى رسالته عن الأخلاق وتكلم عن قناة فرعون وقناة عمر • لذلك ليس بصحيح أن يقال أن الفكرة العتيقة قد تخلت عنها فرنسا • وكل ما هنالك أن الحكومة الفرنسية ركزت اهتمامها فى الطريق الى الهند من أواسط آسيا الى الخليج الفارسى ورأت أن من الممكن الوصول رأسا من القسطنطينية الى البنغال • وكانت مدينة البصرة ، بما لها من موقع ممتاز ، قبلة الانظار وكذلك بغداد التى تمتع فيها رعايا فرنسا ببعض الامتيازات • وكان لفرنسا فى بغداد قنصل يسمى « دى براسلين de Praslin » وعلاوة على عمله القنصلى كان قسيسا ومبشرا وتاجرا وعينا من عيون الحكومة الفرنسية • وكان على اتصال مستمر بالغرفة التجارية فى مارسيليا •

ومع هذا نجد فى آثار ذلك العهد أن الوزير الفرنسى « دى شوازيل » de Choiseul فكر جديا فى غزو مصر • وفى هذا يقول « البير فاندال » بالحرف الواحد « ظهرت علائم انهيار الامبراطورية العثمانية فاتجهت أنظار الساسة الفرنسيين الى وادى النيل وداعبت الأحلام رؤوس بعضهم ليحصلوا لفرنسا على تلك البلاد الفتية • وكانوا على ثقة من زوال الامبراطورية العثمانية فرأوا ألا تقف فرنسا مكتوفة اليدين ، بل تحافظ على مصالحها وتضمن لنفسها نصيبا من مخلفات « دولة الكافرين » • ومنذ أن تناقلت الاشاعات أنباء تداعى قوة المسلمين أصبح محتما أن نبحث مسألة نصيبنا فى تقسيم الشرق • فطالب البعض بجزيرة «كانديد»

وآخرون تطلعت أنظارهم لتونس • ولما أن تقدمت جيوش كاترين الثانية وراحت تخطو من نصر الى نصر ركز شــوازيل اهتمامه فى احتـــلال القاهرة »[1]•

ومما أطمعهم فى ذلك تمرد المماليك على الباب العالى وشقهم عصا الطاعة عليه وذيوع الفوضى الادارية والحزازات بين البكوات المماليك فى مصر[2] • فكانت الفرصة سانحة لولا أن الدوق « دى شوازيل » سقط من الوزارة فى سنة ١٧٧٠ ، قبل أن يحقق أحلامه وخطته • ويروى بعض المؤرخين[3] الفرنسيين أن على بك الكبير كان مستعدا لتنفيذ مشروع قناة السويس ولكنه اشتغل لحساب الانجليز وأعده الانجليز ليمكنهم فى الوقت المناسب من غزو مصر • وقد عقد بعض الانجليز الذين سموا أنفسهم أحرارا ، لاستقلالهم عن شركة الهند ، اتفاقا مع على بك الكبير فى سنة ١٧٧٣ لتنفيذ مشروع السويس ولكن شركة الهند هى التى أحبطت المسعى • وهذا ما تقول به وثيقة هامة موجودة بمحفوظات وزارة الخارجية الفرنسية • وقد مات هذا المملوك فى سنة ١٧٧٣ ، قبل وفاة لويس الخامس عشر بعام واحد •

* * *

تولى لويس السادس عشر عرش فرنسا ولم يكن طريق السويس مهملا كل الاهمال فانه رغما عن كون طريق رأس الرجاء الصالح حينئذ ، هو الخط المعتاد بين أوروبا والهند وباقى بلاد الشرق الأقصى فان بعض الوثائق القديمة تدل على أن طريق السويس القديم كان مستعملا • وقد ورد فى احدى الوثائق التى دونت فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر « ان تجارة مصر تنقل من ثغر الاسكندرية بعد أن تنقلها المراكب النيلية

(1) A. Vandal — Louis XIV et l'Egypte.

(2) Volney — Voyage en Egypte et en Syrie. Précis de l'histoire d'Ali Bey.

(3) E. Lockroy — Ahmed le Boucher.

من القاهرة الى ذلك الثغر • وما يرسل من أوروبا الى الاسكندرية يستهلك بعضه فى القاهرة والباقى ينقل الى جزيرة العرب ومكة على وجه الخصوص وكذلك تحمله الجمال الى النوبة وبلاد الحبشة »[1] •

وتبعا لذلك كان يستعمل برزخ السويس طريقا للتجارة بين مصر وبلاد العرب والهند وبلاد الشرق الأقصى • وفوق ذلك كانت منشورات لويس الرابع عشر الى عملاء فرنسا فى الهند تنبه عليهم بأن يبعثوا برسائلهم اليه عن طريق قنصل فرنسا فى القاهرة مما يدل على سير الرسائل فى طريق السويس • واستمر الحال كذلك طوال القرن الثامن عشر وفى وقت الحرب بين فرنسا وانجلترا من سنة ١٧٧٨ الى ١٧٨٣ كما يستفاد من البرقيات التى كان يرسلها قناصل فرنسا بالهند عن طريق قنصليتها بمصر الى الغرفة التجارية بمارسيليا •

وكان البن المستورد من « موكا » ينقل عن طريق السويس الى فرنسا وكانت هذه المادة أهم تجارة يعنى بها الفرنسيون المقيمون بمصر • وتوجد فى محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية رسالة مؤرخة فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٧١٨ هى عبارة عن شكوى من شريف مكة الى ملك فرنسا لأن هذا الأخير أصدر أوامره بتحريم التعامل فى هذه المادة •

على أن هناك وثائق أخرى تدل على أن الملاحة فى البحر الأحمر بالنسبة للفرنسيين لم تكن من الأمور السهلة ولا بالشىء المباح • وقد نشر البارون « دى تستا » Baron de Testa, فى مجموعة « معاهدات الباب العالى » Receuil de la Porte Ottomane

نص فرمان سلطانى يقول أنه صدر فى سنة ١٧٧٤ (١١٨٧ — ١١٨٨ هجرية) وهذه ترجمته : —

(1) Yulliany : Essai sur le Commerce de Marseille, 3 volumes, Marseille, 1842.

« علمنا التاريخ ان المسيحيين جنس مخادع ومغامر وانهم يسعون منذ
« اقدم العصور مستعينين بطرق الحيلة ووسائل العنف لتحقيق اطماعهم .
« وبعضهم يتسللون الى البلاد متنكرين فى هيئة تجار ، ظهروا فى دمشق
« وبلاد المقدس . وعلى نفس الوتيرة وبنفس الاسلوب ، اقتحموا بلاد الهند
« بحيث استطاع الانجليز ان يذيقوا اهلها الذل والاستعباد ؛ واخيرا
« استطاعوا بمؤازرة بعض البكوات أن ينفذوا الى مصر وبعد أن يدرسوا
« خريطتها ، سيرحلون عنها ثم يرجعون اليها غزاة فاتحين . ولكى نقطع
« عليهم خط الرجعة ، وبمجرد أن وقفنا على حركاتهم وسكناتهم كلفنا
« سفيرهم (السفير البريطانى) بمخابرة حكومته لمنع وصول المراكب
« البريطانية ورسوها فى مدينة السويس . وقد أجابنا لما طلبنا وعلى ذلك
« اذا تجاسرت سفينة انجليزية على الرسو فى السويس فانها تصادر ويلقى
« القبض على جميع ركابها ويظلون سجناء الى ان تصدر منا اوامر أخرى » .

على أن هذا الفرمان السلطانى لم يمنع محمد بك أبو الذهب من عقد معاهدة مع بريطانيا بتاريخ ٧ مارس سنة ١٧٧٥ (٤ محرم سنة ١١٨٩) تنص على حرية التجارة والملاحة بالنسبة لرعايا مصر وبريطانيا ، فى مصر وبلاد الهند . وحددت المعاهدة الرسوم الجمركية التى تفرضها مصر والبضائع التى تتبادلها مع انجلترا . وجاء فى المادة العاشرة منها أن البحارة الانجليز يخطرون البك فى القاهرة عن سفنهم حال وصولها الى السويس ويبلغون عن الجهات التى يأتون منها ويقدمون لمحافظ السويس ما يثبت أنهم انجليز وأنهم يحترفون التجارة . وجاء فى المادة ١١ أن البضائع الانجليزية تنقل من السويس الى القاهرة تحت رعاية ومسئولية البك وباقى البكوات .

وقد تضمنت مجموعة « معاهدات الباب العالى » التى طبعها فى باريس سنة ١٨٥٥ البارون « تستا » والتى تقدمت اليها الاشارة نص فرمان رائع أصدره الباب العالى فى سنة ١٧٧٩ (الموافق سنة ١١٩٣ هجرية) وقد رأينا ترجمته الى العربية فيما يلى : —

« لا نريد بأية حال ان تصل الى ميناء السويس اية سفينة افرنجية
« سرا او علانية . فان بحر السويس ، هو الطريق الى حج بيت الله الحرام
« فى مكة المكرمة ولذلك فان كائنا من كان تحدثه نفسه بمخالفة هذا الأمر
« سيلقى الجزاء فى الدنيا والآخرة . فنحن انما نعتبر هذا الأمر الذى لا يمكن

« ان ينقض بأية حال من اهم مسائل الدنيا والدين فلينفذفى حزم وبلا تهاون
« طبقا لارادتنا الامبراطورية . . . .

« ولتعلموا جميعا أن السويس هى باب مكة المكرمة والمدينة المنورة
« وفى ماضى الايام ، ما تجاسرت تلك الأمم الباغية على الملاحة فى ذلك البحر .
« بل كان مفروضا على العمارات البحرية الانجليزية التى تسافر الى الهند
« الا تمر بجدة . ولكن فى عهد على بك فقط استطاعت سفينة فرنسية
« صغيرة قادمة من الحبشة ان تصل الى السويس محملة بهدايا ارسلها
« شخص مجهول الى على بك . واتخذ الانجليز من هذه الحالة الفردية
« ذريعة للوصول بمراكبهم الى السويس . وعلى يد محمد ابى الذهب
« وصلت سفن انجليزية اخرى الى السويس وكانت قادمة من الهند تحمل
« اقمشة وبضائع اخرى . واخل ذلك البك بواجباته حبا فى المال وطلبا
« للرسوم الجمركية وما لبثت سفن تابعة لأمم أخرى غير الانجليز أن جاءت
« من الهند ولقيت نفس المعاملة ووصلت الى ميناء السويس .

« وبمجرد ان وصل الى علمنا نبأ تلك المخالفات والبدع المخالفة للدين
« ولأقدس انظمة الحكم فى الدولة امرنا بمنع السفن الانجليزية من الوصول
« الى السويس أو القرب من تلك الشواطىء . وابلغنا أمرنا الى سفير
« انجلترا لدينا ليبلغه بدوره الى ملك بلاده . واجابنا هذا الاخير وكذا
« شركة الهند بانه اعتبارا من أول اكتوبر المقبل سيمنعون سفنهم من
« الوصول الى السويس • ولما أبلغنا سفير انجلترا هذا الرد قال لنا
« بلسان ترجمانه أننا فى حل من مصادرة السفن المخالفة وأسر بحارتها
« واعتبارهم عبيدا ارقاء » .

وأضاف الفرمان اتهاما للتجار الفرنسيين بأنهم حينما يمرون بموانى البحر الأحمر يأخذون لها خرائط ورسوما كما يفعل الجواسيس وكما فعل الانجليز من قبل فى الهند وأن السلطان مضطر لأن يضرب على أيديهم •

بدأ عصر لويس السادس عشر وأنظار كتاب فرنسا ومفكريها متجهة الى الشرق لترقب الانقلاب السياسى الذى كان مقدرا أن يحدث فيه وظنوا أن الامبراطورية العثمانية قد شارفت على الزوال • فجيوش الروس كانت تهدد القسطنطينية ونشبت الثورة فى سوريا وفلسطين واستمر البكوات المماليك فى أعمال التمرد وشق عصا الطاعة على الباب العالى وكانت السلطة فى مصر موزعة بين ابراهيم بك ومراد بك وقد امتنعا عن دفع الجزية للباب العالى وتلاشت سلطة الوالى المعين من لدنه فى القاهرة • وراح ساسة فرنسا يعدون العدة لغزو مصر منتهزين تلك الفرصة

ولكن كانت انجلترا قد ظهرت على مسرح المسألة الشرقية واستعدت هى الأخرى للسطو على مصر فبدت عملية ازال قوات فرنسية فيها غير هينة وكان لابد من تريث وتفكير عميق •

واذا كان الانجليز قد استطاعوا أن يشتروا ذمة محمد بك أبو الذهب ويبرموا معه اتفاقية ٧ مارس سنة ١٧٧٥ فان موظفى الجمارك المصرية فى السويس احترموا أوامر السلطان وضربوا بذلك الاتفاق عرض الحائط • ولكن هذا التحدى لم يفت فى عضد الانجليز فقد تذرعوا بالصبر واستعانوا بالدهاء وسعة الحيلة للوصول الى أغراضهم • وتكشف بعض الرسائل التى بعث بها قناصل فرنسا الى حكومة بلادهم فى الفترة من سنة ١٧٧٦ الى ١٧٨٠ عن جانب من هذا النشاط • ففى تقرير لقنصل فرنسا « تيتبو » Taitbout أرسله الى غرفة التجارة قال « سيصل مدينة السويس فى هذا الشتاء أكثر من عشرين عمارة بحرية انجليزية ويكسب الانجليز أكثر من مائة وعشرين فى المائة من قيمة البضائع التى ينقلونها من الهند عن طريق السويس »[1]•

وذكر قنصل آخر يسمى « مور » Mure فى تقرير له بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٧٧٦ أن نشاط الانجليز فى مصر ومحاولاتهم المتصلة لجعلها طريقا تجاريا لهم جدير باهتمام حكومة فرنسا • ويوجد فى محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية عديد من الوثائق الدالة على نشاط الانجليز فى تلك الفترة واستعانتهم بالجواسيس الذين كانوا ينزلونهم بمصر لتوزيع النقود على البكوات وشراء الذمم واثارة الفتن والقلاقل حتى تتهيأ الظروف وتسمح لهم بغزو مصر[2] •

---

(١) تاريخ هذا التقرير فى ٤ اكتوبر سنة ١٧٧٧ .

(٢) من أهم تلك الوثائق مذكرة مؤرخة فى سنة ١٧٨٠ وموقعة من « ريمون لى بون » Raymond le Bon وهى تشير الى مشروع عرضه الانجليز على الباب العالى ليسمح لهم بانشاء طريق تجارى برى فى برزخ السويس كنواة للخطة الخبيثة التى وضعوها فى ذلك الحين . ولكن الباب العالى رفض ان يستجيب لهم بكل شدة وحزم لأن نواياهم لم تكن لتخفى عليه .

ولما لم ينجح الانجليز بسبب يقظة السلطان اكتفوا حينئذ باحباط مساعى الفرنسيين وكانوا بدورهم يستعدون لغزو مصر كما تدل على ذلك تقارير عملائهم بمصر ولكن لويس السادس عشر لم يلق بالا للنصائح التى تضمنتها تلك التقارير فأشار عليه بعضهم أن تلوذ فرنسا بعلى بك الكبير وتبرم معه معاهدة على غرار المعاهدة التى أبرمها الانجليز مع محمد أبى الذهب والتى تقدمت الاشارة اليها • بل ذهب البعض الى حد الاشارة بتقديم خدمات فرنسا للسلطان ضد الروس فى مقابل أن يتنازل لفرنسا عن مصر التى أزعجه مماليكها فتتمكن فرنسا من تنفيذ مشروع قناة السويس •

وخابت هذه المساعى ولكن التجار الفرنسيين المقيمين بالقاهرة وفى طليعتهم رجل يقال له « ماجالون » Magallon نجحوا فى تمكين ضابط فرنسى اسمه «ترجويه» Truguet ، كان قد حضر من فرنسا الى الاسكندرية متنكرا فى صورة تاجر فى نهاية سنة ١٧٨٤ ، من الحصول على معاهدة تجارية وقعها مراد بك فى ٩ يناير سنة ١٧٨٥ • وقد لعبت زوجة «ماجالون» دورا أهم من دور زوجها فى التأثير على مراد بك • وفى هذه المعاهدة تعهد الفرنسيون بأن يدفعوا اتاوة تقدر بنسبة ٤ فى المائة من قيمة ما يستوردونه من الهند عن طريق السويس • وهذه الاتاوة يقبضها البك بخلاف ٢ فى المائة للحاكم العام • ويتعهد هؤلاء بحراسة البضائع التى تنزل بالسويس حتى تصل الى القاهرة • وكذلك أمكنهم أن يتفاهموا مع كبير الجمارك بالسويس ويقال له يوسف القصاب لكى يسهل الأمور لقاء جعل خاص به • الا أن ذلك التآمر الذى دبره الفرنسيون مع مراد بك وعصابته للاخلال بأوامر السلطان قد أخفق ، اذا تصدت لهم فى البحر الأحمر شركة الهند وقاومهم السلطان ومن ناحية أخرى كانت كاترين الثانية قيصرة روسيا تتطلع هى الأخرى لمصر وتشجع حركات المماليك الاستقلالية فحملت مراد بك على أن ينقض تعهداته وصارت المعاهدة المشار اليها عديمة الجدوى •

ولم تفلح المساعى التى بذلها سفير فرنسا فى القسطنطينية لدى رجال السلطان وحاشيته فقد ذهب فى تحدى الاتفاقية التى عقدوها مع مراد بك الى حد ارسال أسطول بقيادة حسن باشا الى السويس فى سنة ١٧٨٩ وطرد المراكب الفرنسية التى وجدها فى السويس وأنزل عساكر يسهرون على تنفيذ مشيئة السلطان والضرب على أيدى المماليك •

* * *

ولم تغفل فرنسا فى أيام الثورة الفرنسية نفسها مشروع السويس فقبيل نشوب الثورة الكبرى نشر « فولناى » Volney فى سنة ١٧٨٣ — ١٧٨٤ مذكرة تضمنت خلاصة ملاحظاته أثر رحلة قام بها الى مصر لدراسة مسألة التجارة بين الهند ومصر ومرورها عن طريق السويس وقد اخترق فى رحلته برزخ السويس لدراسة موضوع قناة تشق فيه وقاس المسافة بين البحرين وقدرها بنحو تسعة عشر فرسخا واستوثق من أن المنطقة رملية وليست فيها جبال تحول دون شق القناة ولكنه لاحظ عدم وجود موان على شاطىء البحر الأبيض كما أبدى اعتراضا على المشروع لعدم وجود المياه الحلوة ورأى أن الأوفق أن تشق القناة من النيل الى السويس كما فعل القدماء • ووصف هذا الكاتب مدينة السويس وجدبها وسوء أحوال المعيشة فيها وصفا دقيقا كما تحدث عن القبائل البدوية التى تسطو على القوافل وتنهبها عند نقل البضائع من السويس الى القاهرة • ولم يأت هـذا المؤلف بجديد ولكن كتابه انتشر وتداولتـه الأيدى فى أيام الثورة الفرنسية لأنه امتاز عما كتب من قبل بالدقة والوضوح[1] •

وبسبب هـذه الكتابات لم يكن مستغربا أن يعنى رجال الثـورة بموضوع التجارة الخارجية مع الهند فتقرر الجمعية التى انعقدت لوضع الدستور الجديد اثر سقوط الملكية مبدءا جديدا أورد فى هذا الدستور وهو مبدأ حرية التجارة مع الهند • ولهذا صلة وثيقة بحركة قام بها وقتئـذ

(1) C.V. Volney : Voyage en Egypte et en Syrie, pendant les années 1783-1784 (Paris 1788-1789).

التجار الفرنسيون المقيمون فى القاهرة اذ انتهزوا فرصة الحركة الجديدة فى فرنسا وراحوا يستعدون حكومة الثورة على مصر وكتبوا الى الجمعية الوطنية مذكرتين بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٧٩٠ يطلبون فيهما تدخل فرنسا المسلح لحماية التجار من أبنائها المقيمين بمصر ضد عسف المماليك وطغيانهم وقالوا فى هاتين المذكرتين « اذا نحن جلونا عن القاهرة فلا سبيل البتة للاتصال بين فرنسا وبلاد الهند الشرقية عن طريق السويس وستحرمون من حاصلات البنغال » وطالبوا حكومة الثورة بالدخول فى مفاوضات مع الباب العالى للحصول على اتفاق يمكن لهم من التجارة عن طريق مصر وفى نفس الوقت ترسل فرنسا بعض سفنها الحربية للوقوف فى ثغر الاسكندرية ودمياط فينزل المماليك على ارادة فرنسا ويعطون لتجارها ما يطلبون ٠

وهذه المذكرات نوقشت فى الجمعية الوطنية وأصغى اليها تاليران ونابليون بونابرت الذى قرأ ما يطلبه مواطنوه من القيام بعمل مسلح ضد مصر من أجل طريق السويس ٠ ولذلك لم يكن عجبا أن يسافر نابليون بعد هذا التاريخ بثمان سنوات الى مصر على رأس حملة عسكرية لم يكن لها غرض سوى السيطرة على طريق السويس ٠

قال هؤلاء التجار الفرنسيون وهم بصدد تحريض حكومة الثورة على غزو مصر أن سواحل الاسكندرية وشواطىء دمياط معدومة الحصون ولن تقدر على المقاومة ٠ وأما الأسطول المصرى الذى يمخر عباب البحر الأحمر فيتألف من أربعين قطعة رديئة وعديمة النظام وهى تسافر فى كل عام الى جدة فى شهر مارس لتحمل الصمغ والبن والتوابل فيمكن انتهاز هذه الفرصة ودخول بعض القطع الفرنسية فى ميناء السويس للاستيلاء عليها ٠

وأضافت المذكرات « اذا أردنا أن نتخلص من منافسة الانجليز لنا فى البنغال فلا بد لنا من السيطرة على السويس والبحر الأحمر ٠٠٠٠٠٠ « يجب أن تفتح موانى البحر الأحمر للسفن الفرنسية دون عائق يمنعها من نقل حاصلات الهند الى السويس فالقاهرة ومنها الى فرنسا ٠ وبذلك

نستطيع أن نقضي القضاء المبرم على مركز الانجليز فى البنغال ونحن أبناء فرنسا المقيمين بمصر قد كرسنا أعمارنا لتحقيق هذه الغاية » .

وجدير بنا أن نورد هنا أسماء التجار الفرنسيين المقيمين بمصر والذين وقعوا تلك المذكرة . وهم Melau Magallon, Autran, Rosa, Daniel, Vidal, Henriusولقد وصفوا القاهرة فى مذكرتهم الثانية بأنها ذات موقع تجارى منعدم النظير فهى ملتقى ثلاث قارات كبرى ، وهى قلب الحركة التجارية فى مصر وليست بعيدة عن السويس فتأتى اليها القوافل محملة بما تنقله السفن من حاصلات اليمن والهند كما أنها تستقبل التجارة التى تنقل اليها من الوجه القبلى بل ومن أواسط أفريقيا على ظهور الجمال وتتصل بسوريا عن طريق دمياط . ولم تغفل المذكرة الاشارة الى مشروع السويس القديم .

وقد علق خطباء الثورة على هاتين المذكرتين داعين لتلبية رغبات رعايا فرنسا المقيمين فى القاهرة فبغزو مصر يمكنهم السيطرة على تجارة العالم . ولكن أحداث الثورة كانت أكبر وأجل من أن تدع فرصة لتنفيذ مشروع كهذا على الفور فطوى مؤقتا حتى تلقفه ابن الثورة البكر نابليون بونابرت وحاول أن يستهل به صفحات مجده .

* * *

ومن كل ماتقدم يتضح جليا أن النية كانت مبيتة لاحتلال مصر من زمن قديم وأن هذه الفكرة لازمت مشروع قناة السويس منذ أن عرض على بساط البحث ولم تنفصل عنه . وكان الأمر سباقا وتنافسا بين فرنسا وانجلترا وكانت الدولة العلية واقفة لهما بالمرصاد . ولكن مصر قد منيت بنوع من الفوضى الادارية على يد المماليك الذين نشروا الفساد وأشاعوا الطغيان ومكنوا لأفراد قلائل من رعايا فرنسا وانجلترا أن يدسوا ويبرموا اتفاقات ويمهدوا لحكوماتهم لاحتلال مصر من أجل مشروع السويس . وهكذا قضى على كنانة الله أن تبتلى بتكتل المستعمرين وتسابقهم للنيل

منها وتحطيم حريتها وكيانها لا لسبب الا لأنها واقعة فى طريق الهند ولأنها تشرف على البحر الأحمر بواسطة السويس .

واذا كان أحد رجال الدبلوماسية الفرنسية وهو « فردينانند دى لسبس » قد استطاع فيما بعد أن يدس المشروع على سعيد باشا وينجح فيما فشل فيه ملوك فرنسا وساستها على التعاقب فلم يكن المشروع بريئا من الجرثومة الاستعمارية الخبيثة بل كان غرضه أن يمكن لبلاده من استعمار هذه الديار فثارت انجلترا على مشروعه ثم اختطفته من يده وفرضت هى الاحتلال على مصر والقناة لصالحها ولحسابها . وما زالت القضية قائمة . واذا نحن تتبعنا الحوادث على النحو الذى أوجزناه لا يداخلنا الشك فى أن قضيتنا مع انجلترا هى قضية الشرق كله ضد الاستعمار الغربى وان موقف انجلترا منا ليس الا استمرارا للحروب الصليبية وان تكتل الغرب فى مؤازرة الانجليز ضدنا ابتغاء مصالح لهم ليس الا استمرارا لتلك السياسة القديمة البائدة . والفلك قد دار فى القرون التى خلت دورات هائلة وقلب أوضاع الدنيا جميعها ولكن الوضع بالنسبة لنا ما زال قائما وما زالت العوامل القديمة تغريهم ببلادنا ولن تخلص نياتهم بأية حال . وانه لمن دواعى الأسف أن تعالج قضية مصر كشىء منفصل عن قضايا الشرق وقضايا الاسلام وأن تنطلى علينا الحيل حينما يتكلمون عن دفاع مشترك وتكتل مع الغرب وهيهات أن تصفى تلك المشروعات ما بيننا وبينهم قبل أن تصفى مشكلات قناة السويس بالقضاء أولا على العقلية الاستعمارية والتحرر من مبادىء لويس الرابع عشر ومن ساروا على سنته .

الفصل الثالث

نابليون بونابرت وقناة السويس

أسباب الحملة الفرنسية على مصر ومشروع نابليون الخاص بضرب انجلترا فى الشرق – تاليران وسياسته فى البحر الأبيض المتوسط – تفكير بونابرت فى مشروع قناة السويس مشروع المهندس « لبير » – التنافس بين فرنسا وانجلترا على امتلاك مصر – جلاء الفرنسيين – انجلترا تحاول غزو مصر لتضمن لنفسها طريق الهند – مصر تستعد لعهد جديد .

ذكرنا فى الفصل السابق شيئا عن نشاط التجار الفرنسيين المقيمين بمصر فى نهاية القرن الثامن عشر والدعوة التى وجهوها لحكومة الثورة كى تحتل مصر من أجل السيطرة على طريق الشرق ، وكان أكثر هؤلاء نشاطا وأطولهم باعا تاجر يقال له « شارل مجالون » وقد عينته حكومة الديركتوار قنصلا عاما لفرنسا بمصر فى سنة ١٧٩٣ ليتابع مراقبة الحالة وتغذية حكومة بلاده بالمذكرات والتقارير ويمهد للاحتلال . وقد نجح هذا الرجل فعلا فى تهيئة الأفكار لمشروع الحملة الفرنسية . وما كان لينجح فيما أراد لولا أن فرنسا تتربص وتستعد لهذا الأمر منذ زمن الحروب الصليبية ، على النحو الذى عرضناه فى الفصول السابقة ، فلم يكن بونابرت الا منفذا لخطة قديمة وسياسة سارت فى التاريخ على وتيرة واحدة ، بسبب موقع مصر فى طريق الهند وحاجة فرنسا لحاصلات الهند وكنوز الشرق . وكان عجبا أن يوضع هذا المشروع الاستعمارى فى حيز التنفيذ على يد رجال الثورة المنادين بالحرية والاخاء والمساواة ، وكأنه لاحق للشرقيين والمسلمين فى استنشاق الحرية التى راموها لأنفسهم . مما يدل دلالة واضحة على أن القوم يزنون المبادىء بميزانين ، ويكيلون

العدل بكيلين ، وأن التعصب الجنسى والدينى آفة متأصلة فى نفوسهم منذ الثورة الفرنسية وقبلها بكثير .

ولقد أطمعهم ما أشيع عن الفوضى التى بذرها البكوات المماليك فى طول البلاد وعرضها والخور الذى أصاب الامبراطورية العثمانية فاستجابوا لتقارير رعاياهم الذين فتحت لهم مصر أبوابها واستضافتهم وأكرمتهم . وفى هذا ما يدل على أن السلطان العثمانى كان بعيد النظر لما حرم عليهم الملاحة فى البحر الأحمر وأراده بحيرة مغلقة لصيانة أمن هذه البلاد ووقاية العالم الاسلامى . وانتهك المماليك حرمة الفرمانات ، تارة لحساب الانجليز ، وأخرى لحساب الفرنسيين، لقاء دراهم معدودات

فى بيان أسباب الحملة الفرنسية على مصر ، ذكر الأستاذ الكبير عبد الرحمن بك الرافعى ، « أن انتصارات نابليون فى ايطاليا قد مكنت له فى الأرض وطيرت ذكره فى الخافقين وجعلته يطمح الى انتصارات أعظم ، وفتوحات أكبر ، فاتجهت آماله الى الشرق موطن الفتوحات العظيمة .... فاختار مصر ليجعلها ميدانا لانتصارات جديدة ، واجتذبته عظمة مصر القديمة ، فخيل له أن يشيد على ضفاف النيل دولة شرقية عظيمة تحقق ما كان يجيش فى صدره من الآمال الكبار ، ويصل منها الى ضرب انجلترا عدوة فرنسا اللدود فى ذلك الحين ؛ فالحملة الفرنسية كما ترى هى دور من أدوار التنازع بين فرنسا وانجلترا » [١] .

والواقع أن المؤرخين حتى اليوم مختلفون فى بيان أسباب الحملة الفرنسية على مصر ، ولكنهم متفقون على الجزم بأن نابليون أراد أن يسد على انجلترا السبيل الى الهند ، والتنازع الذى يشير اليه الرافعى بك كان تنازعا على طريق الهند . والمادة الثانية من القرار الذى أصدرته حكومة الديركتوار فى ١٢ أبريل سنة ١٧٩٨ خاصا بسير جيش الشرق ، كما سموه ، تقول فى بيان واجبات قائد الحملة : « أن يطرد الانجليز

(١) عبد الرحمن بك الرافعى : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر — الجزء الأول الطبعة الثالثة — مصر سنة ١٩٤٨ صفحة ٥٦

من جميع النقط التى يتواجدون بها فى الشرق ، حيثما ثقفهم ، ويحطم جميع مخازنهم التجارية الواقعة على البحر الأحمر .

وجاء فى احدى فقرات هذا القرار أيضا : « وحيث ان انجلترا قد استطاعت خيانة وغدرا أن تتسلط على طريق رأس الرجاء الصالح فجعلت سير سفن الجمهورية فيه محفوفا بالمكاره ، صار من الضرورى أن نفتح لهذه السفن طريقا آخر ، مع الفتك ببرادع الانجليز وسد ينابيع الثروة التى تغترفها بريطانيا »[1] .

كتب نابليون الى حكومة الديركتوار يقول : « عما قريب ؟ نشعر أنه لا سبيل للقضاء على انجلترا الا باحتلال مصر .... وعبثا نحاول أن نسند الامبراطورية التركية فسنرى انهيارها فى أيامنا .... »[2] .

ويذكر البير سوريل — وهو أحد مؤرخى نابليون — أن ابن الثورة هذا صمم على أن يكون نصيب فرنسا من مخلفات الدولة العثمانية مصر بالذات ؛ لكى ينتزع طريق الهند ويقتل انجلترا عدو فرنسا اللدود ويجعل فرنسا صاحبة اليد الطولى فى البحر الأبيض المتوسط . وأضاف هذا الكاتب أن فرنسا تمنى نفسها باقتناص مصر منذ أيام الحروب الصليبية ؛ فحملة بونابرت لم تكن الا استمرارا للحروب الصليبية . وللبحر الأبيض المتوسط بوابتان لو سدتا فى وجه انجلترا لانكمشت فى أقصى الشمال ؛ فالأولى جبل طارق وبسده دون الانجليز تنتفع فرنسا وأسبانيا ، ومصر هى البوابة الثانية . قال « فولنى » : « اذا أخذنا مصر أعدنا المرور عن طريق السويس وقتلنا طريق رأس الرجاء الصالح وأشرفنا على الهند »[3] .

كان نابليون قد درس التاريخ القديم وعرف أهمية مصر والدور

---

(١) مارسيل دوبوا Marcel Dubois « قرن فى تاريخ التوسع الاستعمارى الفرنسى »

(٢) البير سوريل A. Sorel « بونابرت وهوش فى سنة ١٧٩٧ طبعة سنة ١٨٩٦

(٣) فولنى Volney رحلة الى الشرق جزء ٢

الذى لعبته والذى تستطيع أن تلعبه بسبب موقعها الذى يمكن منه لدولة قوية أن تسيطر على العالم • وقرر فى مذكراته أن ظهور الدولة العثمانية وغزوها لمصر فى سنة ١٥١٧ كان نكبة على تجارة مصر ، وأن حاصلات الهند حولت وجهتها الى طريقين آخرين ؛ الأول عن طريق القسطنطينية ، والثانى عن طريق البحر الأسود مرورا بالفرات •

وعلى ضوء ما أوردنا من الوثائق والبيانات نستطيع أن نقطع بأن بونابرت لم يجرد حملته على مصر الا لانتزاع طريق الشرق من ناحية السويس ، وبذلك يضرب انجلترا ويستولى على الهند • وسنبين فيما بعد شيئا عن مشروعه الخاص بشق قناة فى برزخ السويس وما أعده لهذا الغرض •

* * *

وصادفت خطة نابليون هوى فى نفس سياسى فرنسى فحل هو القس المحنك « دى تاليران » الذى أشرب قلبه بروح الملكية الفرنسية الاستعمارية وأطماعها فى الشرق فكان سندا قويا لنابليون •

وفى مذكراته راح ينحو باللائمة على فرنسا ويتهمها باهمال التفكير الجدى فى البحر الأبيض المتوسط ويستحثها للسيطرة عليه مستعينة بحليفتها وقتئذ أسبانيا ، وبذلك تتسلط على الشرق •

واعترف الكاهن « تاليران » فى مذكراته بما سبق أن قررناه من أن الحروب الصليبية قد شنت تحت ستار الدين والعقيدة ، ولكن الباعث الحقيقى لها هو نهب خيرات الشرق ؛ فيقول : « وانه لما يغرينا بهذه السياسة ما سجله تاريخنا ؛ ففى زمن الحروب الصليبية كانت أوروبا تتطلع للتجارة مع آسيا ؛ وكانت حرية الاتصال بهذه البلاد الغنية هى السر الحقيقى للحروب التى شنها أمراء الغرب على خلفاء الجزيرة العربية وعلى سلاطين مصر وحكامها • وكان الدين تعلة لرجال السياسة ومطية لأغراضهم ، وما كانت السياسة تهدف الا لاحتكار الملاحة • ولو حالف الصليبيين النصر لرأينا الاستعمار الأوروبى خفاقا فى سماء مصر وسوريا •

وعندئذ كانت العداوة والبغضاء لتشتعلا بين الأمراء المستعمرين فتظفر فرنسا بما تريد وتحصل على منافع أكثر من التى حصلت عليها فيما بعد عند اكتشاف أمريكا » .

فى سنة ١٧٩٧ تقلد « تاليران » مهام وزارة الخارجية الفرنسية وفى جيبه مشروعان : أولهما مشروع الحملة الفرنسية على مصر ، والثانى مشروع احتلال فرنسا للجزائر . وأراد بهذين المشروعين أن يمهد لجعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة فرنسية ، وبذلك تستطيع فرنسا أن تجد سبيلها الى الشرق عن طريق السويس فتسيطر على العالم سيطرة تامة .

* * *

وما أن وضع نابليون قدم فرنسا فوق أرض مصر واطمأن الى سلامة جيشه حتى التفت الى أهمية برزخ السويس ليجنى ثمار حملته سياسيا واقتصاديا . وقد كتب الى حكومة الديركتوار يقول « يبدو أن وصولنا الى مصر قد برهن على كفايتنا التى نستطيع بمقتضاها أن نصل الى الهند والانجليز من أجل ذلك فى فزع شديد » وفى ٢٥ يناير سنة ١٧٩٩ بعث بونابرت من القاهرة الى سلطان « ميسور » فى الهند يقول له انه مستعد لتحرير الهند من نير الانجليز وطلب منه أن يراسله بهذا الشأن عن طريق مسقط وموكا ، وأن يوفد رسولا حذرا يتفاهم معه سرا على تدبير هذه الخطة . وبعث برسائل الى شريف مكة ، وأمام مسقط ، يلتمس منهما تسهيل اتصاله وتراسله مع الهند .

وكان بونابرت قد استقدم معه الى مصر فريقا من العلماء والمهندسين الذين عهد اليهم القيام بدراسات فنية فى برزخ السويس للبحث عن أنجع الوسائل لخلق ممر من هذا البرزخ يصله بالهند .

وكان يرأس هؤلاء المهندس « ليبير » Le Pére وقد أوضح فى تقرير له [1] الأسباب التى حملت نابليون على التفكير الجدى فى شق

---

(١) « ليبير » مذكرة بعنوان Introduction au mémoire sur la Communication de la Mer des Indes à la Méditerranée, à la Mer Rouge et à l'Isthme de Suez.

وقد نشرت هذه المذكرة فى سنة ١٨٠٣ ضمن كتاب « وصف مصر » الذى وضعته البعثة العلمية .

قناة ببرزخ السويس • وبعد أن استعرض بيان القنوات المصرية القديمة والخسائر التى منيت بها مصر تجاريا بعد كشف طريق رأس الرجاء الصالح قال « ليبير » فى مذكرته : « ان تفوق مصر الذى حبته بها الطبيعة قابل للزيادة اذا استطاعت الحكومة الأوروبية التى تستعمرها أن تشق القناة التى لا ينازع أحد فى مزاياها والتى اهتمت بمشروعها العظيم كل دولة كانت لها على مصر سيادة •

« ولا محل للقياس بين منافع الطريق المائى وطريق البر ، واذا لوحظ أن الجزء المقترح حفره هو أقصر مسافة بين النيل والبحر الأحمر تحققت أهمية المشروع الذى سيفيد الحجاج المسافرين الى مكة أو الى دمشق ومنها الى أواسط آسيا ولا يبقى ثمة محل للقوافل التى تسير بين قنا والقصير • والنتيجة الأهم من كل هذا أن طريق مصر يصبح بالنسبة للملاحين أحسن وأهم بكثير من طريق رأس الرجاء الصالح ، وسيكون احتكار هذا الطريق سهلا للدولة التى تستولى على مصر •••»

وذكر « ليبير » أن بونابرت بذل جهودا مضنية فى دراسة هذا المشروع وأن البعثة التى كلفها بهذه الدراسة برئاسة « ليبير » هى أول من اقتحم الصحراء الشرقية لهذا الغرض ، وأكد أنه لو امتد المقام بنابليون فى مصر لشق قناة السويس • وقد اشترك نابليون بونابرت شخصيا فى هذه الدراسات وسافر — حسب رواية « ليبير » — معه ومع آخرين من الضباط والمهندسين فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٧٩٨ الى الجهة الشرقية للبحث عن القناة القديمة التى قيل انها كانت تصل البحر الأحمر بالبحيرات المرة فكان له نصيب مباشر فى تلك الرحلات التى أريد بها كشف آثار القنوات القديمة • وقد استمرت الرحلات الكشفية وأعمال المهندسين الفرنسيين فى حراسة قوات الاحتلال تشتغل فى هذه الدراسات حتى سنة ١٨٠٠ ، وكان يعرقل مساعيهم انعدام المياه العذبة فى البيداء واضطرارهم مرارا للعودة الى القاهرة مخافة الهلاك ، خصوصا وأن الوسائل كانت بدائية فى تلك الأزمان •

ولما عاد ليبير من تلك الرحلة الأخيرة فى سنة ١٨٠٠ رفع تقريرا الى نابليون • وقد صار هذا الأخير قنصل فرنسا الأول ، وفى هذا التقرير المؤرخ فى ٦ ديسمبر سنة ١٨٠٠ اقترح تجديد القناة القديمة التى كانت تصل النيل بالبحر الأحمر •

فى ذلك التقرير أشار « ليبير » الى الصعاب التى صادفته ، خصوصا من جانب المصريين الذين ناضلوا الفرنسيين فى كل شبر من أرض مصر وكانوا يباغتون البعثة العلمية وينكلون بأفرادها ، لا كراهة للعلم والاستكشاف ، بل تشبثا بالحرية والاستقلال •

وفى تلك السنة كان فيضان النيل شديدا على غير المألوف وقد استفاد « ليبير » بتلك الفرصة واستطاع من ناحية قرية الوادى بمديرية الشرقية أن يتقصى سير القناة القديمة ، وقدر نفقات اعادتها بما يتراوح بين خمسة وعشرين مليونا وبين ثلاثين مليونا من الفرنكات بسعر العملة قديما ، فأغرى نابليون بهذه العملية وقال أن النفقات التى قدرها لأعمال الحفر ، وكذا نفقات الصيانة اللازمة بعد ذلك لتبقى القناة صالحة للملاحة طول السنة بفضل الوسائل الحديثة ، لا تساوى شيئا بجانب المنافع التى يحصلون عليها من الهند وتلك التى تعود على شركات الملاحة • وأشار الى ميناء السويس وأهميتها مبينا أنه مهما أصابها من اهمال فان من السهل اعادتها الى الحياة •

ومما هو جدير بالذكر أن « ليبير » قد وقع فى الخطأ الهندسى المشهور اذ قال بارتفاع مستوى البحر الأبيض المتوسط عن البحر الأحمر [1] •

* * *

كان مشروع القناة هو العمود الفقرى فى برنامج نابليون الاستعمارى وكان هذا المشروع أنشودة رجال الثورة الفرنسية ومن قاموا بعدهم فى البرلمان الفرنسى يستحثون فرنسا ألا تفرط فى البذل لاحتلال مصر

---

(١) جبرائيل هانوتو — تاريخ الأمة المصرية — الجزء الخامس ص ٥٤٣

حتى بعد أن جلا الفرنسيون عن مصر • ومن هؤلاء رجل يقال له « دى سينتى » Sinery قدم مذكرة مسهبة الى الجمعية الوطنية الفرنسية فى ١٧ « فندمير » من العام الثامن من الثورة وعنوان المذكرة « حرية التجارة مع الهند » ووصف فيها الطريقة التى تجرى بها تجارة الامبراطورية العثمانية وانها تكلف غاليا وتسير فى مسافات شاسعة معتمدة على ظهور الجمال ، وذكر أن فرنسا كان فى وسعها أن تنفذ مشروعها وتسيطر على تجارة الهند لولا ما تعرضت له من دسائس الانجليز الذين هالتهم حملة فرنسا على مصر •

وما كان الانجليز فى القرن الثامن عشر ليعنو العناية الكافية بأمر مصر وموقعها الجغرافى فيتعجلون فى غزوها ليقطعوا السبيل على من يحاول باحتلالها أن ينتزع من أيديهم طريق الهند ، ولكن تحرك جيوش فرنسا بقيادة نابليون نحو مصر أيقظهم فبادروا بالعمل وبعثوا الى الاسكندرية بقائدهم « نلسون » الذى حطم الأسطول الفرنسى وكسب معركة أبى قير فى أوائل أغسطس سنة ١٧٩٨ ، ثم أقلع الى نابولى ولم تصل الى لندن أنباء انتصار نلسون الا فى ٢ أكتوبر سنة ١٧٩٨ وقد حملها أحد بحارته من نابولى وامتطى صهوة جواده حتى وصل العاصمة البريطانية التى تلقت النبأ بفرح شديد وخلعت على نلسون ألقاب الشرف والبطولة وكافأته شركة الهند الانجليزية بعشرة آلاف من الجنيهات •

ومنذ ذلك التاريخ بدأ الانجليز يتربصون ويتحينون الفرص ولكنهم لم يكشفوا عن نيتهم الخبيثة أو يجهروا بها ، فاكتفوا فى بادىء الأمر باعداد حملة عثمانية فرنسية للزحف على مصر لطرد الفرنسيين منها ، وكانوا لا يرمون فقط لطرد الفرنسيين من مصر ، بل يحاولون أن يجدوا بابا ينفذون منه كى يحتلوا مصر لحسابهم • يقول الرافعى بك : « ان سياسة انجلترا حيال مصر تقتضى أن لا ترى لدولة قوية سواها نفوذا فى وادى النيل ، وهى أيضا لا تدع مصر نفسها تنهض وتصبح دولة قوية مهيبة الجانب محفوظة الكيان ، ذلك أن مطامع انجلترا الاستعمارية

جعلتها تطمع فى التسلط على وادى النيل واتخاذ مصر قاعدة حربية وبحرية لتضمن سيادتها فى البحر الأبيض المتوسط وتبسط نفوذها السياسى والتجارى فى الشرق وتطمئن على مستعمراتها فى الهند وفيما وراء البحار ، تلك كانت سياستها من القرن الثامن عشر الى اليوم ، وعلى هذه القاعدة تقوم وجهة النظر الانجليزية من المسألة المصرية ... الخ » [1] .

وبدافع المحافظة على الهند والتمهيد لغزو مصر مستقبلا أقلعت العمارة الانجليزية بقيادة اللورد كيث قائد الأسطول البريطانى فى البحر الأبيض المتوسط فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٠١ ورافقتها بعض سفن المدفعية التركية ووصلت تجاه الاسكندرية مساء أول مارس من تلك السنة وألقت مراسيها فى مياه ابى قير وكانت تحمل جيشا انجليزيا يتألف من ١٧٫٥٠٠ مقاتل بقيادة « سير رالف ابركرومبى » Sir Ralph Abercromby ونزل الانجليز الى البر فى ٨ مارس وتقهقر الفرنسيون أمامهم ودارت معركة سيدى جابر المعروفة فى ١٣ مارس سنة ١٨٠١ . وتتابعت المعارك التى انتهت بهزيمة الفرنسيين وجلائهم عن مصر .

* * *

واستطاعت الجيوش المتحالفة الزاحفة من الشمال الى الجنوب أن تنكل بالفرنسيين حتى طلبوا الهدنة فى ٢٢ يونيو سنة ١٨٠١ وأبرمت اتفاقية الجلاء فى ١٧ يونيو ، وقد تعهد الفرنسيون بأن لا يزيد الموعد المقرر للجلاء عن خمسين يوما من تاريخ الاتفاق ، وتعهد قواد الجيش الانجليزى والتركى بتقديم المراكب اللازمة لنقل الفرنسيين وأمتعتهم وأثقالهم حتى يصلوا الى موانىء فرنسا .

وقد طويت صفحة الاحتلال الفرنسى الى الأبد . أما انجلترا فكانت

---

(١) عبد الرحمن بك الرافعى – تاريخ الحركة القومية – الجزء الثانى – الطبعة الثانية ص ١٩٠.

تطمع فى بسط نفوذها على وادى النيل واحتلال بعض مواقعه الهامة فى البحر الأبيض المتوسط وفى البحر الأحمر • وحاولت انجلترا أن تستند على معاهدة كانت قد أبرمتها مع تركيا فى سنة ١٧٩٩ وتنص على « ضمان الحكومة البريطانية سلامة أملاك السلطنة العثمانية كما كانت قبل الحملة الفرنسية على مصر » ولكن سفير انجلترا بالآستانة « اللورد الجين » Elgin توصل الى اضافة شرط ملحق بالمعاهدة وهو « أن الجيش الانجليزى لا يجلو عن مصر الا بعد استتباب الأمن فى ربوعها » وأراد الانجليز أن يعطلوا بهذا الشرط جلاءهم عن البلاد [١] •

ولكن فى ٢٧ مارس سنة ١٨٠٢ أبرم الصلح المعروف بصلح « اميان Amiens بين فرنسا وانجلترا وهولندا وأسبانيا وكان من شروطه جلاء الانجليز عن مصر • ومع ذلك ماطلوا كعادتهم فى تنفيذ الجلاء. واستمر نابليون يطالب الانجليز بالجلاء حتى نفذوا ما تعهدوا به مكرهين •

وهكذا كان يتسابق الانجليز والفرنسيون على احتلال مصر وقد تخلصت مصر منهم بفضل الخصومة التى كانت مستحكمة بين فرنسا وانجلترا فى أيام نابليون •

أما بونابرت فعلى الرغم من طرد الفرنسيين من مصر لم يغفل قط أمر مشروعه القديم بل ظل طوال حياته يحلم به ويرجو أن يعيد الكرة ليقتل انجلترا فى طريق الهند ويحقق لفرنسا آمال الصليبيين • ولذلك لما تلكأ الانجليز فى تنفيذ صلح « اميان » والجلاء عن مصر أرسل الكولونيل « سباستيانى » Sebastiani وهو من خلاصة رجاله الى الاسكندرية فى ٢ أكتوبر سنة ١٨٠٢ ليتعرف نيات الانجليز ويحملهم على الجلاء • ويقول الأستاذ الرافعى بك انه : « لما علم المصريون أن

---

(١) عبد الرحمن بك الرافعى – المرجع السابق ص ٢٢٩ – ٢٣٠

الكولونيل سباستيانى قادم ليستعجل الانجليز فى الجلاء عن البلاد قابله كبراؤهم وعلماؤهم بالحفاوة والاكرام ... »[1] .

ولكن « ج . شارل رو » فضح سباستيانى هذا وبين أنه كان جاسوسا ظاهر مهمته استعجال الانجليز فى الجلاء وباطنها دراسة الحالة العسكرية فى مصر ومعرفة كم يلزم من الجنود الفرنسيين لاحتلالها وغزوها مرة ثانية . ويقول بالحرف الواحد : « بعث سباستيانى الى الشرق لهذا الغرض (ويعنى غزو مصر) ورفع له سباستيانى تقريرا ذكر فيه أنه يكفى تجريدة مؤلفة من ستة آلاف جندى فرنسى لغزو مصر »[2] .

بل يذهب هذا الكاتب الى حد القول بأن نابليون حارب روسيا ليصل الى مصر فى النهاية وهو لا يعنى بمصر الا السويس وقناة السويس . وفى سانت هيلانة ذكر بونابرت : « أن الانجليز يرتعدون وتنخلع قلوبهم اذا رأوا فرنسا تحتل مصر . ونحن بهذا الاحتلال نستطيع أن نبين لأوروبا الطريق العملى لحرمان الانجليز من الهند » فالصراع بين بريطانيا وفرنسا فى تلك المرحلة من التاريخ هو تسابق على احتلال مصر من أجل السويس مفتاح الهند .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى بك – المرجع السابق ص ٢٧٠

واستند الرافعى بك على رواية للجبرتى اذ قال : « وفيه ورد الخبر بورود مركب من فرنسا وبها أولجى (سفير) وقنصل وبصحبتهما عدة فرنسيين . فعمل لهم الانكليز شنكا ومدافع بالاسكندرية . فلما كانت ليلة الثلاثاء ثامن عشر منه وصل ذلك الأولجى وصحبته خمسة عشر من أكابر الفرنسيين الى ساحل بولاق فارسل الباشا لملاقاتهم خازنداره وصحبته عدة عساكر خيالة وبأيديهم السيوف المسلولة فقابلوهم وضربو لهم مدافع من بولاق والجيزة والأزبكية ؛ وركبوا الى دار اعدت لهم بحارة البنادقة وحضروا فى صبحها عند الباشا وقدم لهم خيلا معدة واهدى لهم هدايا .....الخ .

وذكر الرافعى بك بالصحيفة ٢٧١ من ذلك المرجع « انتهى الكولونيل سباستيانى من رحلته بمصر وغادرها الى بعض الثغور الفرنسية السورية ثم الى الآستانة ثم رجع الى فرنسا وقدم الى نابليون تقريرا عن مهمته ؛ وما فتىء نابليون يطالب انجلترا بالجلاء حتى اضطرت لأن تجلو عن مصر ... الخ » .

(٢) شارل رو – « برزخ وقناة السويس » الجزء الأول ص ١٥٥ .

كانت مصر فى نهاية القرن الثامن عشر وابتداء القرن التاسع عشر تتعثر فى ظلمات بعضها فوق بعض بسبب الفوضى التى أشاعها البكوات المماليك الذين كانوا أشبه فى حكمهم برؤساء العصابات وقطاع الطرق الذين يحرقون الحرث والنسل • وقد وقفت كل من فرنسا وانجلترا خارج مصر انتظارا لفرصة تسمح بالهجوم • وفى أثناء الاحتلال الفرنسى، وكذا لما حل الانجليز بمصر بدعوى مؤازرة الباب العالى فى طرد الفرنسيين استطاع أولئك وهؤلاء أن يتخذوا من المماليك صنائع وجواسيس اشتروا ذمتهم بالمال وسخروهم لحسابهم •

وفرنسا كانت تتربص — كما ذكرنا — وكان عملاءها بمصر جواسيس بأدق ما تحمله هذه الكلمة من معان وكان من أبرز جواسيس فرنسا الرسميين بالقاهرة « ماثيودى لسبس » Mathieu de Lesseps والد « فرديناند دى لسبس » بطل المأساة من سنة ١٨٠٢ الى سنة ١٨٠٤ ومن بعده « دروفتى » Drovetti الذى كان الجاسوس المساعد لدى لسبس فى الاسكندرية ثم خلفه بالقاهرة فى سنة ١٨٠٤ • وأولئك كانوا على اتصال وثيق ببعض المماليك يعملون معهم بحذر تمهيدا لاحتلال فرنسى جديد •

وكان الانجليز بوساطة أعوانهم يرقبون هذه الحركات باهتمام بالغ • وقد بلغتهم فى الوقت نفسه أنباء الحركة القومية المصرية والوعى الذى تمخض عن ظهور محمد على الكبير على مسرح السياسة وبارادة الشعب المصرى وتقلص نفوذ خدامهم من المماليك • وتضاف لذلك عوامل أخرى خارجة عن مصر حدت بالانجليزية للسطو عليها فى سنة ١٨٠٧ • ومن تلك الأحداث الخارجية فشل صلح « اميان » وتحالف دول أوروبا الوسطى ضد فرنسا وهى النمسا والروسيا وبروسيا وذلك بفضل نشاط الدبلوماسية البريطانية وظهور وليم بت فى انجلترا ومعركة استرلتز مع نابليون ثم معركة الطرف الأغر وموقعة « ينا » والتى أصبح بعدها نابليون امبراطورا يسود الأرض حال كونه قد تغافل عن خطورة انجلترا كسيد فى البحار •

كل تلك المسائل مضافا اليها خوف انجلترا وأعوانها من شبح فرنسا

يهدد طريق الهند حدت بالانجليز لأن يرتبوا حملة يشنونها على مصر وقضوا فى هذا التدبير المدة من سنة ١٨٠٣ الى سنة ١٨٠٧ • وقد بعث « دريموند » Drummond القائم بأعمال السفارة البريطانية فى القسطنطينية فى نوفمبر سنة ١٨٠٣ ينصح لحكومة بلاده أن تحتل مصر لتوطيد سلطان الباب العالى •

وصلت العمارة الانجليزية الى ميـاه الاسكندرية فى شهر مارس سنة ١٨٠٧ ، وقد هاجت الخواطر وقلق الناس ، ولا سيما أن محمد على كان مشغولا بمطاردة المماليك فى صعيد مصر • وكان الانجليز قبل ارسال حملتهم على اتفاق سابق مع الألفى بك فشاءت الأقدار أن يموت قبل وصول حملتهم • وفى ١٦ مارس استطاع ضابطان بريطانيان رشوة محافظ الثغر — وهو تركى يسمى « أمين أغا » — فسمح لهم بالنزول الى البر من غير مقاومة ، ودخلوا الاسكندرية فى ٢١ مارس دون أن تطلق رصاصة واحدة ، وأخذوا أمين أغا أسيرا صوريا ، ومثلوا بذلك قطعة من مسرحياتهم المعروفة • وكانت الحملة مؤلفة من أكثر من ستة آلاف مقاتل بقيادة الجنرال « فريزر » •

وقد اجتمع زعماء الشعب ودعوه للتطوع وحرضوه على القتال • وكانت خطة الانجليز ترمى الى زحف المماليك على القـاهرة ليدخلها الانجليز مستعينين بهم •

وتحرك الجيش الانجليزى من الاسكندرية الى رشيد فى آخر مارس • وقد قاومهم محافظ رشيد على بك السلانكلى مقاومة الأبطال ، ولم يكن يتجاوز عدد حامية رشيد سبعمائة رجل ولكن البطولة المصرية قد تجلت فى موقعة رشيد فقتلت منهم مائة وسـبعين رجلا وجرحت آخرين وأسرت مائة وعشرين وردتهم على أعقابهم الى الاسكندرية •

وبينما كان فريزر يستعد للانتقام من هزيمة رشيد كان محمد على قد عاد من الصعيد الى القاهرة فى ١٢ أبريل سنة ١٨٠٧ ، فأعد — مستعينا بزعماء الشعب — حملة مؤلفة من أربعة آلاف مقاتل من المشاة وألف

وخمسمائة من الفرسان وسار هذا الجيش الى الاسكندرية • والتحم مع الانجليز فى معركة الحماد فى ٢٩ أبريل سنة ١٨٠٧ [1] •

وبتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٨٠٧ أبرمت معاهدة وقعها محمد على مع الانجليز الذين جلوا مكتفين بالتماس تسليمهم أسراهم وجرحاهم وعادوا الى بلادهم تلعنهم ملائكة الأرض والسماء وبتلك الهزيمة المنكرة بقى الطرفان المتآمران على مصر المتسابقان اليها وهما الانجليز والفرنسيون دون أن يقدر أحدهما على عمل شىء بالنسبة للسويس ولطريق الهند •

***

ومن كل ما ذكرنا يظهر تماما خطورة ما انطوى عليه مشروع قناة السويس وأنه مشروع أريد به استعمار الشرق الأقصى ومصر هى الضحية لهذا الغرض بحكم موقعها الفذ •

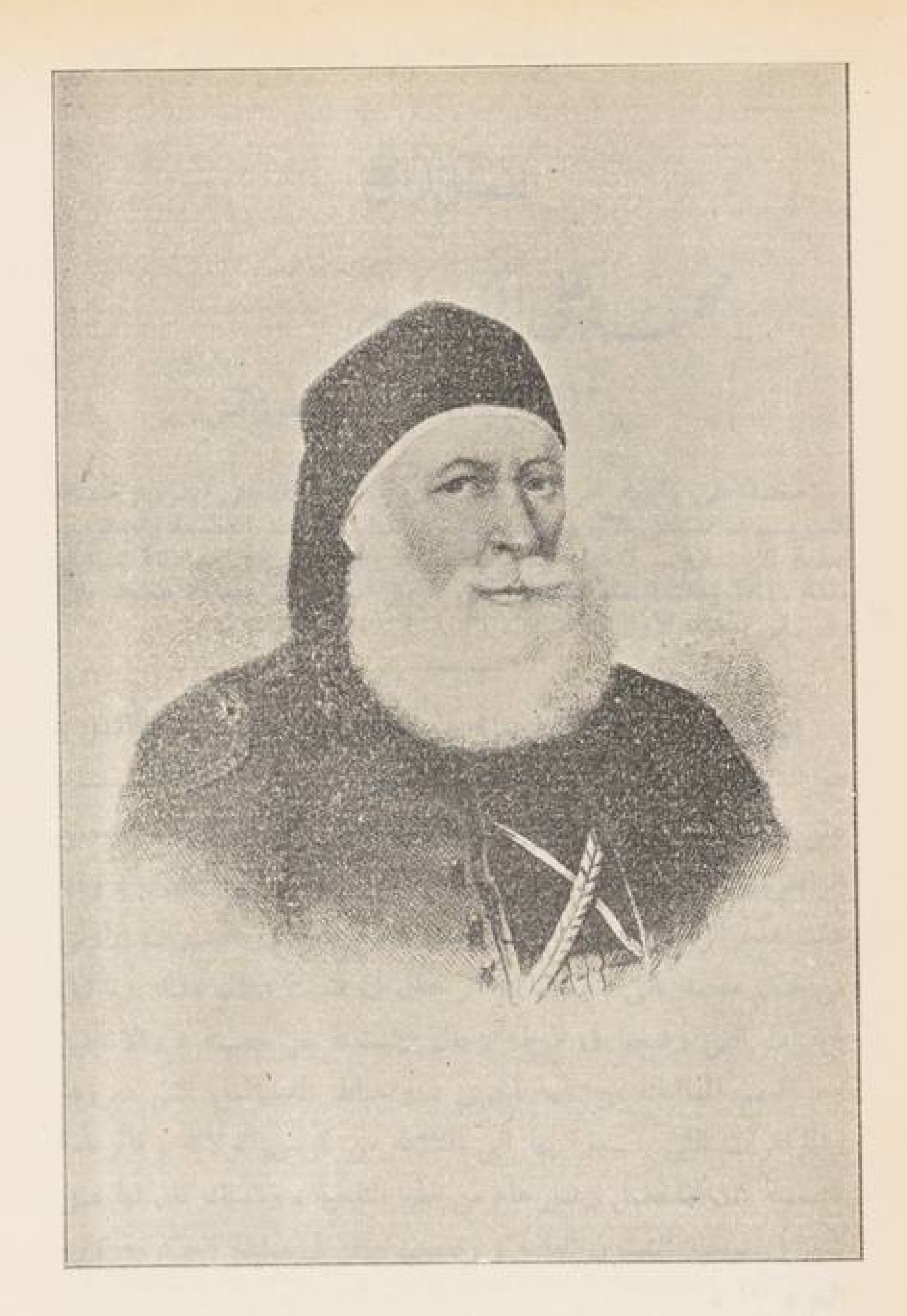
وعلى صخرة مصر تحطم الغزو البريطانى واستعدت مصر لوثبة جبارة على يد محمد على العظيم • ولقد كان يمكن أن تصل مصر الى قمة المجد لو استمرت النهضة التى أججها ورسم خطوطها محمد على • ولكن تابعنا الاستعمار حتى أدخل علينا مشروع قناة السويس فى سنة ١٨٥٤ •

وسنبين فيما يلى موقف محمد على من هذا المشروع والخطوات التى خطاها الاستعمار حتى بلغ ما يتمنى •

---

(١) قال الرافعى بك فى صفحة ٦٣ من كتابه « عصر محمد على » طبعة سنة ١٩٣٠ ما نصه : — « كانت معركة الحماد هزيمة ساحقة للانجليز ؛ فملأت نفوس المصريين عزما وفخرا وثقة ؛ وأسقطت هيبة الجيش الانجليزى وخاصة لما جمع كتخدا بك اسراهم وشحنهم فى المراكب الى القاهرة ليتحقق الناس عظم النصر الذى أدركه الجيش المصرى •

« وصل اولئك الأسرى الى بولاق فى ٢٩ ابريل سنة ١٨٠٧ فسيقوا من بولاق الى الأزبكية ومنها الى القلعة ، وعددهم ٤٨٠ أسيرا وفى مقدمتهم من قواد الجيش الانجليزى الماجور مور ، والماجور وجلسند ، وكان يوم حضورهم يوما مشهودا احتشدت فيه الجماهير من سكان العاصمة على جوانب الشوارع والطرقات لرؤية منظر الأسرى ، وطيف برؤوس القتلى الانجليز ليراها الناس على الطريقة التى كانت مألوفة فى ذلك العصر فبلغ عددها ٤٥٠ راسا » .



محمد علي باشا

الفصل الرابع

محمد على الكبير

"أنا لا أريد أن أفتح على مصر بسفور آخر"

محمد على وليد حركة قومية مصرية ـ أثر ذلك على مشروع قناة السويس ـ مساعى الاوروبيين تتجدد للنيل من مصر العظيمة وتحطيم نهضة الاسلام ـ التكتل المسيحى ضد مصر تجلى فى معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ وذلك ابتغاء السيطرة على طريق الشرق ـ وبعد محمد على وفى زمن سعيد الأول .

ان شعب مصر ممثلا فى زعمائه ورجاله العاملين ، وعلمائه الأفاضل ، هو الذى أطاح بخسرو الوالى التركى ، وانتخب محمد على حاكما يستند على ارادة شعبه فى ١٣ مايو سنة ١٨٠٥ . وحقا يقول عبد الرحمن الرافعى بك أن « الزعامة الشعبية هى التى أبلغته سلطة الحكم ، وقد ظلت هذه الزعامة فى الميدان ، وبقيت قائمة عاملة فى السنوات الأولى من حكم محمد على ، فكان لها أثر فعال فى تثبيت دعائم ملكه وتذليل العقبات التى وضعها فى طريقه رجال الآستانة من جهة ، والانجليز وصنائعهم المماليك من جهة أخرى ، واحباط الدسائس التى دبروها والمؤامرات التى سعوا بها الى اقتلاعه من كرسى الولاية ، فالزعامة الشعبية كان لها فضل وعمل هام من هذه الناحية ، وكذلك كان لها عمل كبير فى توجيه الشئون العامة ، ونصيب وافر فى سلطة الحكومة ... الخ » [1] .

---

(١) عبد الرحمن بك الرافعى : عصر محمد على ؛ طبعة مصر سنة ١٩٣٠ ص ١٢

حركة مباركة دلت على حيوية هذا الشعب وارادته ، وعدم قبوله للنير التركى بأية حال ، وهى سائرة حتما الى الأمام ، فكيف يمكن اذن أن يتحقق الحلم الصليبى وتتأتى السيطرة على طريق الهند ، وهل تغفل انجلترا هذه القوة ، وهى كغيرها من بلاد أوروبا مطمئنة للمستقبل الذى سيسفر عنه زوال الامبراطورية العثمانية ، وقد ابتليت بالهرم والشيخوخة ولم يبق لأوروبا الا أن تنتظر وفاة الرجل المريض لتنقض على هذا الشرق ، وتقتسم التركة غنيمة باردة ؟ ! هل تسكت انجلترا وغيرها على الحركة القومية المباركة التى صارت شوكة فى ظهرها اذ ولدت زعيما فتيا ، هو السد المنيع ضد المطامع الاستعمارية فيما اذا مات الرجل المريض؟!

سعى الانجليز الى الرجل المريض نفسه بالدس والوقيعة ، يهمسون فى أذنه بدعاوى كاذبة كقولهم أن المماليك هم وحدهم القادرون على حكم مصر واعادة الأمن والنظام اليها ؛ وقالوا ان انجلترا قد تضطر الى تجريد جيش فى أغسطس سنة ١٨٠٥ ثم ردوا على أعقابهم خاسرين ؛ وقدر للانجليز أن يفوزوا على بونابرت فى معركة الطرف الأغر البحرية فى ٢١ أكتوبر سنة ١٨٠٥ فأطمعهم هذا النصر فى تجديد سعيهم لدى الباب العالى لكى يسند الحكم الى صنيعتهم محمد بك الألفى ، وأبلغت تركيا أن الألفى هذا سيدفع جزية قدرها ١٥٠٠ كيس ، تضمن الحكومة البريطانية ايفاءها ، وأسفرت هذه الدسائس والاغراء بالرشوة عن وصول عمارة تركة الى الاسكندرية فى أول يوليو سنة ١٨٠٦ ، تحمل مع الغزاة واليا جديدا اسمه موسى باشا ، والتقى الألفى برسل الترك والانجليز فى حوش عيسى وهنأوه بقرب تحقيق آماله •

وتضامن محمد على مع العلماء فى مقاومة فرمان العزل ، واستعدت مصر للحرب والنزال ، وكانت معارك فى الرحمانية و دمنهور سطر التاريخ أنباءها بمداد من ذهب وأحرف من نور • ومات البرديسى وتبعه الخائن محمد الألفى ، وأعد الزعيم محمد على تجريدة لتطهير الوجه القبلى من المماليك • ثم كانت الحملة الانجليزية على مصر فى سنة ١٨٠٧ وتحطيمها

على النحو الذى روينا شيئا عنه فى الفصل السابق من هذا الكتاب .
وكتب الله النصر لمحمد على اذ ذبح فى القلعة فى أول مارس سنة ١٨١١ البقية الباقية من المماليك ، فلم يعد للاستعمار الأوروبى فى داخل البلاد صنائع يعول عليهم .

وخاضت مصر على يد محمد على ، وابنه البطل الخالد ابراهيم حروبا كانت هى الدعامة الكبرى فى بناء الاستقلال ، وتم فتح السودان ، وهو من أقدم عصور التاريخ ، جزء مصر الجنوبى الذى لا يمكن أن ينفصل منها ، فى المدة من سنة ١٨٢٠ الى سنة ١٨٢٢ ، وأقام محمد على فى السودان حكما وطيد الدعائم ، قوى الأركان ، وعلى ضفاف وادى النيل قامت دولة مصرية عظيمة امتدت الى شبه جزيرة العرب ، يحرسها جيش أسس على أحدث الأساليب ، وفيها مدارس ، ومصانع ، وترع وقناطر وجسور ومنشآت هائلة ، وتعمير يهز أركان الأرض بروعته وسرعته .

وجاءت دعوة من سلطان الترك محمود الى مصر الفتاة لتخوض غمار حرب جديدة ، واسعة المدى ، كثيرة المتاعب ، ميدانها فى البر والبحر ، وهى حرب اليونان ، وكانت اليونان حينئذ ايالة عثمانية ، شقت عصا الطاعة ، واتصلت بواسطة جمعيات ظهرت فى النمسا والروسيا ، بحكومات أوروبية من تلك التى تتربص للشرق وللاسلام ، ثم أعلنت الثورة فى المورة فى ٢٥ مارس سنة ١٨٢١ ، ومن ذا الذى يستطيع أن يقصم ظهر الثائرين ومعهم موقدو الفتنة من الأوروبيين ؟! لا أحد غير محمد على ، ولا جيش الا جيش مصر ، وعلى رأسه سيف الله المسلول ابراهيم المظفر . ولذلك استغاثت تركيا بمصر وبأسطولها الذى كان يلقى الرعب فى قلوب الكافرين .

ثورة فى كريت سنة ١٨٢١ أخمدتها القوات المصرية ، وأنقذت الترك الذين كانوا يفرون كالأنعام ، وثورة فى قبرص فى نفس الوقت أخمدها المصريون ، وتلك التى اشتعلت فى شبه جزيرة المورة ، وكانت حربا سجالا بين الجيش التركى والثوار الى سنة ١٨٢٣ ، وظن السلطان أنه

اذا استعان بمحمد على انما يفتح مقبرة لجيشه الجبار ، ولكن أسطول مصر وجيش مصر كانا على أتم أهبة للقتال فيما وراء البحار ، فانقض كالصاعقة ، ونزل الى البر ، حينما كان الأسطول التركى يولى الأدبار ، والتاريخ شاهد على بطولة ابراهيم وجيشه المتين ، وهو التاريخ الذى طالما تحدث عن حصار نافارين واستيلاء المصريين عليها فى مايو سنة ١٨٢٥ وفتح ابراهيم « كلاماتا » و « تريبولتا » و « ميسولونجى » وحاصر « أثينا » فهل يرضى الصليبيون ، أعداء مصر الأقدمون ، وطلاب طريق الشرق مرورا بالسويس ؟ !

رأوا بأعينهم علم مصر يرفرف فى سماء أفريقيا وآسيا وأوروبا نفسها فأبرموا معاهدة لوندرة فى ٦ يوليو سنة ١٨٢٦ ، وهى المعاهدة التى اتفقت فيها كل من انجلترا وفرنسا والروسيا على التدخل بين تركيا واليونان لتقرير مصير المسألة اليونانية على قاعدة استقلال اليونان الداخلى ، مع بقاء السيادة التركية عليها • وأحجمت النمسا اتباعا لسياسة « مترنيخ » عن التدخل أو الاشتراك فى تلك المعاهدة • أما انجلترا عدو مصر القديم ، فقد أنفذت الى بحر الأرخبيل أسطولا مؤلفا من اثنى عشر سفينة بقيادة « كودرنجتون » (Codrington)، وجاء بعده أسطول فرنسى وآخر روسى ، وتولى قيادة الأساطيل الثلاثة الأميرال الانجليزى •

هل كان ذلك لصالح اليونان ، أو لمجرد الانتصار لسكانها ؟ !

الجواب لا !! وانما هى الحركة الصليبية ، والفكرة الصليبية ، والأمانى الاستعمارية المصوبة الى مصر بالذات ، لتدمير قوتها الفتية ، والاستيلاء بعدئذ على قطعة من الأرض فى صميم اقليمها لشق قناة السويس ، والتمكن من نهب الشرق كله ، وتشتيت شمل المسلمين •

هذا هو موقف أوروبا من المسألة المصرية لا يتغير ولا يتبدل بأية حال ، ومن أجل ذلك ، حدثت واقعة نافارين ، خيانة وغدرا ، فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٢٧ ، اذ سلطوا نيرانهم على العمارة المصرية دون

سابق انذار ، ومن غير اعلان حرب على تركيا ، وعبث أولئك الصليبيون بقوانين الحرب ، التى وضعها فقهاءهم ومتشرعوهم ، ليصلوا الى غرضهم وهو تحطيم العمارة المصرية العظيمة ، وقت أن كان ابراهيم فى داخل بلاد اليونان ، وعلى أيدى ، أوروبا التى تحالفت ضدنا ، فقدنا أسطولا ، قضى محمد على السنين الطوال فى البذل والكفاح حتى جعله عروس البحر الأبيض المتوسط ؛ ألا لعنة الله على الانجليز ، أعداء مصر وخصوم الاسلام الألداء !!

فيما تقدم طرف عن الوثبة التى جاءت نتيجة للحركة القومية التى أنجبت محمد على وابراهيم فنفخا فى جسم مصر من روحهما ، فصارت قوة ، لا تقهر الا بتكتل أكبر دول أوروبا وأشدها بأسا ، فهل طوت أوروبا الحاقدة ، الماكرة مشروع الصليبيين الخاص بحفر قناة فى برزخ السويس ؟؟

* * *

كان محمد على بناءا عظيما ، وصاحب مشروعات لايبارى فيها ولا يمارى . وهو أول من وضع لمصر سياسة مائية ممتازة فلم تشغله حروبه الواسعة عن شق الترع وبناء القناطر والجسور ، بل كان فى ذلك يسبق عجلة الأيام ، ولعل من أبرز أعماله حفر قناة المحمودية فى سنة ١٨١٨ لتيسير الملاحة النيلية وخدمة تجارة مصر الخارجية . والرجل الذى حقق تلك المشروعات الهائلة أبى أن يحقق مشروع شق قناة السويس فى برزخ السويس نفسه أو فى غير برزخ السويس فلم يجدد مثلا القناة التى كانت تسير فى عصور الأقدمين من النيل الى السويس ، فهل كان محمد على غافلا عن هذا المشروع وأهميته ؟ !

ان المشروع كان مطروحا على بساط البحث قبل محمد على وفى عصر محمد على ، وقد جاءته وفود الأوروبيين تباعا تسعى اليه بمختلف أساليب الخداع وسعة الحيلة لتنفذ المشروع ، فلم تجد من عزيز مصر أذنا صاغية . لماذا ؟ !

ان محمد على نفسه قد حارب الوهابيين وأعد أسطولا فى البحر الأحمر ، وعرف أهمية السويس ، ولمس الحاجة الى تجارة الهند • وكانت حكومة « بومباى » فى سنة ١٨٢٣ قد اقترحت على الترك تنظيم طريق ملاحى بخارى بين السويس وبلاد الهند وتجدد المسعى فى سنة ١٨٢٦ فلم تخف الأطماع الاستعمارية على سلطان الترك فرفض العرض فى المرتين ، وطبيعى أنها لم تخف على محمد على ، وهو أقوى ذكاءا من السلطان ، وأشد حرصا على استقلال هذه البلاد •

وفى عصر محمد على ظهر « واجهورن » الانجليزى الذى أقام له فرديناند دى لسبس بعد أن افتتحت القناة واستتب له الأمر ، تمثالا من البرونز أكبر من الحجم الطبيعى فى مدينة بور توفيق المصرية ، وكتبت شركة قناة السويس ، على هذا التمثال « الى واجهورن » A.Waghorn فمن هو هذا الواجهورن صاحب التمثال ؟ ! أفاق استعمارى انجليزى كعشرات سبقوه ، وعشرات ظهروا بعده ، حصل فى سنة ١٨٢٩ ، على تصريح من اللورد الينبروج » Ellenborough أحد مديرى شركة الهند الاستعمارية ليقوم بتجربة فى المقارنة بين طريق الكاب وطريق السويس بأن يسافر ويحمل برقيات ترسل له فى محطات مختلفة ، ليبين الفرق الزمنى بين طريق الكاب ، وطريق السويس •

تقول شركة قناة السويس ، التى تشيد بفضل كل مستعمر وعامل ضد هذه البلاد ، فى الصفحة ١٢ من مطبوعها الذى أعدته للدعاية للاستعمار وضد مصر فى سنة ١٩٥٠ ، تقول هذه الشركة التى أنكرت فضل مصر صاحبة القناة ، فى الترنم باسم واجهورن ما نصه « وقد قام الملازم البريطانى واجهورن ، منذ سنة ١٨٢٩ ، ببضع رحلات بين انجلترا والهند ، سالكا هذه الطريق • وفى سنة ١٨٤٠ أنشأت شركة « بيننسولار أند أورينتال » (Peninsular & Oriental) خطا منظما للملاحة بين السويس والهند » • ونشطت شركات أخرى ، وتحدثت صحف ومجلات تدعو الى المشروع حتى أصدروا كتبا دورية تنادى بضرورة شق القناة ،

وأقامت جماعة « سانت سيمونيان » — التى سنفرد لها الفصل الخامس من هذا الجزء — الدنيا وأقعدتها ، ولكن محمد على صاحب العقل القوى، والضمير الوطنى الذى لا يلين فى الحق ، والنظر الصائب ، قد قضى على كل الدسائس والمحاولات ورفض المشروع بكل اباء ، لأنه عرف أن أوروبا لم تكن مخلصة للمصالح العالمية ، بل أرادت أن تسطو على الشرق بهذا الطريق ، وهو يعلم من أين كانت البلوى التى حلت بسلطان الترك وحولته الى رجل مريض ، تلعب به السياسة الأوروبية ، فكان الجواب العلوى دائما وباستمرار هو :

« أنا لا أريد أن أفتح على مصر بسفورا آخر » .

أما أوروبا فلها فى القناة مآرب وخطط تصل القـديم بالجديد ، ولله الأمر .

***

شهدت أوروبا فى مستهل القرن التاسع عشر ثورة صناعية لم تعرفها من قبل ، فاحتد التنافس على تجارة الهند ، واتسع أمام الأوروبيين أفق الحياة السياسية والاقتصادية ، وتزايد عدد السكان ، وكل هذه العوامل ضاعفت من اهتمام الدول الأوروبية بالبحث عن طريق للشرق يكون أقصر من طريق الكاب ، وكان الانجليز فى مقدمة من ذهبوا هذا المذهب وعنّ لهم أن طريق مصر خير مما عداه وأصلح لهم من الطريق الآخر الذى كان محل البحث وهو طريق الفرات والخليج الفارسى ؛ وتسابقت مع انجلترا فرنسا فى هذا المضمار[1] .

وكان الكاتب الانجليزى السير « آرنولد ولسون » يزعم أن محمد على وضع فى سنة ١٨٣١ مشروعا لحفر قناة تصل القاهرة بمدينة السويس ، فلم تر الحكومة البريطانية بدا من مؤازرته[2] وهذا كلام ليس له سند

---

(١) مذكرة بمحفوظات قصر عابدين العامر للبروفسور « سامارکو » A. Sammarco بعنوان La vérité sur la question du Canal de Suez ص٩ وص١٠

(٢) اللفتنانت كولونيل سيرآ رنولد ولسون : قناة السويس ؛ ماضيها وحاضرها ومستقبلها طبعة لندن ١٩٣٣ صفحة ٧ .

من الوثائق التاريخية • والثابت أن الفرنسيين عاودوا نشاطهم المتصل بمشروع القناة فى المدة من سنة ١٨٣٣ الى سنة ١٨٣٧ ، وأوفدوا لمصر بعثة يرأسها قسيس يدعى « الأب انفنتان » Père Enfantin وسنفرد للكلام عن هذه البعثة المسماة « بالسانت سيمونيان » الفصل التالى ، وكان انفنتان هذا يحمل معه مشروع القناطر الخيرية وقناة السويس ، وقد التقى بفرديناند دى لسبس ، الذى كان وقتئذ نائب قنصل بمدينة الاسكندرية ، ومنذ ذلك الحين ارتسم المشروع فى مخيلة دى لسبس •

ذكر « لويجى نيجريللى » Luigi Negrelli فى سنة ١٨٤٦ أن انجلترا وفرنسا كانتا على اتفاق بشأن ضرورة انشاء طريق سريع بين أوروبا وبلاد الهند الشرقية والصين ، ولم يختلفا على الفوائد التى يمكن أن تجنى من هذا الطريق ، ولكنهما اختلفا على طريقة التنفيذ • فانجلترا التى استطاعت أن تحتكر لنفسها — تقريبا — التجارة المارة عبر المحيط الأطلسى والمحيط الهندى أرادت أن تجعل أداة الاتصال بالشرق طريقا حديديا ؛ أما فرنسا فكانت ترى دائما أن الوسيلة الوحيدة هى قناة تشق فى مصر وتتسع لسير السفن الكبيرة[1] •

وابتداء من سنة ١٨٤١ تجدد عرض المشروعات ، فتقدم مشروع من شركة الهند الشرقية ، وكذلك اشترك المهندس الفرنسى « لينان دى بلفون » Linant de Bellefonds مع ثلاثة من الانجليز هم « أندرسون » Anderson و « چون » و « چورج » « جليدون » Gliddon فى وضع مشروع نشره أندرسون فى سنة ١٨٤٣ فى مذكرة له تحت عنوان « ملاحظات على الفوائد العملية المترتبة على ايجاد اتصال بين البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط بوساطة قناة تخترق برزخ السويس »

Observations on the practibility and utility of opening a communication between the Red Sea and the Mediterranean by a ship Canal through the Isthmus of Suez.

---

(1) Georgi & A. Dufour-Feronce, Documents sur l'Histoire du Canal de Suez, Leipzig 1931, pp. 21-22.

وفى هذه المذكرة التى رفعها « أندرسون » الى الوزير الانجليزى بالمرستون بين أهمية القناة وادعى أن شقها لا يكلف أكثر من ربع مليون من الجنيهات الانجليزية ، وأما الفوائد فهى عشرات أضعاف هذا المبلغ ، وادعى أن محمد على قد يمنح امتيازا بهذا المشروع واذا لم يفعل فالباب العالى مستعد لأن يعطى الامتياز ، وهو صاحب الكلمة الأخيرة فى مثل هذا الأمر •

وقام من الانجليز غير من ذكرنا رجال من غير الرسميين ، بعمل تحقيقات أكدت لهم أن مستوى البحرين غير مختلفين ، وراحت حكومة انجلترا تتدبر كيف تستطيع أن تصل الى الامتياز ، بشرط أن يستعمل لصالح انجلترا وحدها ، ولكن « بالمرستون » قال انه مهما بلغت المزايا المرجوة من المشروع ، فان هذا « البوسفور الجديد » لابد أن يسبب للسياسة العالمية متاعب لا نهاية لها • واذا كانت حكومة انجلترا قد رفضت فى سنة ١٨٣٤ أن تقدم الضمانات المالية اللازمة لانشاء مشروع سكة حديد القاهرة — السويس ، فأولى بها أن ترفض تقديم أى مال لشق قناة السويس • وفى سنة ١٨٤٣ بحث مجلس الوزراء البريطانى الوسائل التى يمكن بها احباط مساعى السياسة الفرنسية التى تهدف لتحقيق المشروع ، ورأى أغلب الوزراء ألا سبيل لذلك الا باحتلال مصر ، ولكن بالمرستون كان مترددا وأراد أن يتفادى خلق مسألة مصرية[1] ؛ ومع ذلك بقى التفكير البريطانى مشغولا بالمشروع ، ومن ذلك أن « دافيد أورجوهارد » David Urguhard القائم بأعمال سفارة انجلترا فى القسطنطينية ، وكان من أعضاء البرلمان الانجليزى السابقين ، أعد منشورا نادى فيه بتأسيس شركة انجليزية تأخذ على عاتقها تنفيذ مشروع قناة السويس •

ولم تكن انجلترا وفرنسا الوحيدتين من دول أوروبا فى هذه الحلبة ، فقد شاركتهما فيها النمسا وايطاليا • فحكومة النمسا كانت قد استدعت فى سنة ١٨٤٣ قنصلها العام بالاسكندرية وباحثته فى كيفية

---

(١) سيرآ رنولد ولسون L.T. Col. Sir A. Wilson المرجع السابق صفحة ٩ •

التأثير على محمد على كى يقبل تنفيذ العملية • وفى نهاية القرن الثامن عشر ظهر دبلوماسى ايطالى اسمه « كارلو دى روزتى » Carlo de Rossetti اشتغل مدى خمسين عاما بتمثيل البندقية والنمسا وتوسكانيا فى مصر ، واتصل فى خلال هذه المدة الطويلة فى نهاية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر بالمسائل المصرية اتصالا وثيقا ، وكانت النمسا مهتمة بأن تجذب الى البندقية وتريستا تجارة الشرق عن طريق الأدرياتيك والبحر الأحمر مارة بمصر • ولما احتدم اللجاج بشأن طريق السويس على النحو الذى عرضناه تشيع له بعض كبار الساسة النمسويين لكى تظفر النمسا فى البحار بمكانة تساوى مكانتها البرية فى ذلك الحين • وكان أشدهم عناية بهذا الأمر ، كبير ساسة النمسا حينئذ الأمير « مترنيخ » Metternick وأراد أن يعالج الأمر بالطريق الدبلوماسى وذلك بالاتصال المباشر بمحمد على • واشتغل سفراء النمسا فى القسطنطينية وقناصلها بمصر فى بذل جميع الوساطات الممكنة ، وبعثوا بتقارير ضخمة لحكومتهم فى المدة من سنة ١٨٤٢ الى سنة ١٨٤٧[١] • وعلى ضوء هذه التقارير قدم وزير حربية النمسا « الكونت دى فيكلمونت » Comte de Fiquelmont مذكرة الى البرنس مترنيخ فى ٢ مارس سنة ١٨٤٣ استعرض فيها المسألة من مختلف وجوهها[٢] ، وظهرت مثل هذه العناية من جانب ممثلى الدويلات الايطالية ؛ تورين ، ونابولى ، والكنيسة فيما بعد[٣] • وفى تلك الأثناء تأسست فى مدينة ليبزج جمعية غرضها الدعوة لشق قناة فى برزخ السويس • وندبت هذه الجمعية فى ٣٠ يناير سنة ١٨٤٥ أحد أعضائها للتأثير على محمد على فالتقى بعاهل مصر فى مدينة الفيوم • وأجاب محمد على بما سبق أن أجاب به كل من فاتحه فى هذا الأمر ؛ أجاب اجابة الرجل العبقرى الحصيف ، الذى زودته عناية الرحمن بحدة الذكاء وبعد النظر : « أنا لا أريد أن أفتح على مصر بسفورا آخر » •

---

(١) هذه التقارير تؤلف مجموعة هامة موجودة بدار محفوظات الدولة فى ڤينا

(٢) تراجع رسالة حضرة صاحب السعادة الدكتور حسين حسنى باشا عن « قناة السويس والسياسة المصرية » جامعة مونبلييه سنة ١٩٢٣ ص ٣١٠ ـ ٣٢١ •

(٣) R. Lefèvre : L'Etat Pontifical et l'Entreprise de Suez مقال منشور بالمجلة الايطالية للعلوم الاقتصادية عدد يوليو وأغسطس سنة ١٩٣٨ •

وما كان محمد على يبغض المشروع لذاته ، وانما أعلن أنه مقتنع كل الاقتناع بفوائده ومزاياه ، ولكنه يريد أن ينفذه بنفسه ، وبوسائله وبرجاله المصريين ومهندسيه الأوروبيين الذين وظفهم فى خدمته ، وذلك دون أى تدخل أجنبى ، أو امتياز يمنحه لشركة أيا كانت • فالقناة يجب أن تشقها مصر بنفسها وأن تكون ملكا لمصر لا تنازع فيه ، وأن يضمن حيادها ، لتنتفع بها جماعة الشعوب على قدم المساواة التامة ، دون تمييز لأحد[1] • وذكر أنه لا يسمح بتنفيذ هذا المشروع الا بعد الحصول على تلك الضمانات • وقد كتب رسول تلك الجمعية تقريره الذى رفعته جمعيته الى الأمير ميترنخ[2] ؛ وأعجب ميترنخ أيما اعجاب بحصافة رأى العاهل المصرى ، وقرر أن يسعى لدى الدول ليحصل على الضمانات التى يشترطها محمد على •

وفى سنة ١٨٧٤ أوفدت جمعية الدراسات بعض المهندسين من لمبارديا والبندقية والنمسا برياسة « نيجريللى » Negrelli لعمل أبحاث خاصة بالقناة المقترح حفرها فرحب بهم محمد على أيما ترحيب ، وقدم لهم كل معونة ، وأدلى الى رئيس تلك البعثة بتصريحات ، لها من الأهمية مكان عظيم • ونحن نترجم هنا هذه التصريحات ، كما رواها البروفسور « ا • ساماركو » :

« انه شخصيا (أى محمد على) يهمه أن تبنى القناة ، وسيقوم بهذا العمل فعلا ، وما على أوروبا ، وخصوصا النمسا ، الا أن تبعث اليه بالمهندسين الأكفاء ، ليعملوا لديه فى المشروع • ولكن قبل البدء فيه ، يجب أن تقدم له الدول الكبيرة ضمانا تتعهد فيه بأن أية واحدة منها لن تحاول أن تضع يدها على هذا المشروع أو تسخره لمصلحتها ؛ وأن تضمن

---

(١) الأستاذ « ا • ساماركو » المذكرة المشار اليها سابقا ص ١٣ •

(٢) محفوظات فينا عن قناة السويس ، ٥ أبريل سنة ١٨٤٥ ــ كتاب « لينان دى بلفون » الى نيجريللى بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٨٤٧ وارد برقم ٥٤٢ مراسلات نيجريللى المودعة بمكتبة متحف Technisches Museum بفينا •

بقاء القناة مفتوحة للعالم كله ، وتنتفع الدول على قدم المساواة بالملاحة فى القناة ... »[1] .

ولكن يجب ألا يعزب عن البال أن أوروبا فى المدة من سنة ١٨٣٣ الى سنة ١٨٤٠ كانت تتآمر ضد مصر التى ارتفعت بزعامة محمد على الى السماكين ورفرف علمها فوق آسيا وأفريقيا وأوروبا ، ولا ننسى هنا المعارك التى خاضها البطل المغوار ابراهيم باشا ومعه جيش مصر الباسل فى قونية (ديسمبر سنة ١٨٣٢) ونصيبين (يونيو سنة ١٨٣٩) ووقوفه على أبواب القسطنطينية مهددا الباب العالى نفسه ، وهو الذى أوشك على السجود تحت أقدام الفاتح المنتصر ، ولا ننسى أن أوروبا كلها تحالفت ضد مصر الخالدة ، وأبرمت معاهدة ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ التى تكشف عن المؤامرة بجلاء ، وقد تصدى السياسى الفرنسى « تيير» لمؤازرة محمد على، لا انتصارا للحق ، ولكن كان يعنيه أن يحافظ على مودة عاهل النيل أملا فى أن يكفل لفرنسا الظفر من محمد على لقاء ذلك بامتياز قناة السويس[2]، الا أن فرنسا خذلته مع ذلك تمسكا بسياسة التحدى لمصر أيا كانت الأسباب.

وكان من ألد الساسة عداوة لتيير الشاعر الفرنسى «لامارتين» الذى كتب فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٤٠ والأيام التالية سلسلة من المقالات فى صحيفة journal de Saône et-Loire وحمل على سياسة تيير ، مناديا بالتخلى عن محمد على ، وكان لامارتين قد قام برحلة لبعض البلاد الشرقية وعاد من رحلته بفكرة أن الامبراطورية العثمانية قد حطمتها ضربات محمد على ، وأن الأمر قد ينتهى بأن يحتل الروس القسطنطينية ويحتل الانجليز القاهرة ثم تخرج فرنسا « من المولد من غير حمص » واقترح أن تنزل فرنسا جيشا لها بسوريا ، وتعلن فصلها عن الامبراطورية العثمانية ، ويدعى لمؤتمر يعقد فى ڤينا للنظر فى المسألة الشرقية والى أن يتفق

---

(1) Georgi & Dufour-Ferronce, Documents concernant l'histoire du Canal de Suez pp. 70-71

(٢) شارل رو ــ المرجع السابق ــ الجزء الأول ص ١٧٨



موقعة نصيبين فى ٢٤ يونية سنة ١٨٣٩ التي وصل فيها جيش مصر
الى ابواب القسطنطينية

على خطة النمسا يجب منع روسيا من احتلال القسطنطينية ، وتأخذ فرنسا على عاتقها منع انجلترا من انزال جندي واحد بمدينة الاسكندرية وتستطيع فرنسا أن تمنع ذلك بجيشها الذى تحتل به سوريا • وقال هذا الشاعر الاستعمارى أن مؤتمر ڤينا الذى تكون اليد العليا فيه لفرنسا والنمسا يستطيع أن يفرض حماية الغرب على الشرق ، وفى هذا المؤتمر يقسم الشرق فيترك لروسيا البحر الأسود ومداخله وللنمسا شواطىء الادرياتيك ولفرنسا سوريا والفرات ورودس وقبرص ، ولانجلترا مصر وطريق السويس ، وفى تلك المقالات دافع لامارتين عن مطامع انجلترا وقال ان احتلالها لمصر أمر معقول وعادل • وأن الذى يأخذه على تيير هو أنه بدلا من أن يظل فرنسيا مبقيا على فرنسيته تحول الى مصرى يدافع عن المصريين ومع ذلك مثل تيير بالرجل الذى يسمن الدجاجة ليأكلها فى نهاية الأمر وقال ان « تيير » ؛ كان يداعبه حلم نابليون الذى أراد أن يجعل من مصر مستعمرة لفرنسا ، وهذا عبث يؤدى الى متاعب لفرنسا من جانب انجلترا • وقال لامارتين بالحرف الواحد « ان انجلترا تقبل حربا ضدنا وضد العالم قرنا من الزمان فى البحر الأبيض المتوسط ، ولكنها لا تطيق أن تترك مفاتيح السويس فى يد حاكم شرعى يسنده نفوذ فرنسا فى مصر • ولماذا ؟ لأن لانجلترا من الرعايا فى بلاد الهند مائة مليون نسمة ، والسويس هى مفتاح امبراطوريتها الهندية ، وانها لن تقبل بأية حال أن تفرط فى حراسة باب هذه الامبراطورية ، الذى هو باب سياستها وتجارتها ، الا اذا أفنت آخر جندى من جنودها » •

وفى المقال الثانى راح لامارتين يتساءل عما تستطيع أن تأخذه فرنسا من تركة الدولة العثمانية فقال : « أنطلب مصر ؟ ان انجلترا مستعدة لأن تحرق آخر شراع فى سفنها قبل أن تأذن لفرنسا بأن توصد فى وجهها مباشرة أو غير مباشرة طريق السويس • ألم يأتكم نبأ ذلك ؟ انكم بمجرد أن أثرتم كلمة الامبراطورية السورية التى تحتضنها فرنسا رأينا التحالف الانجليزى الفرنسى يتداعى ويتفكك وستضطر فرنسا لأن تحمل

السلاح » وفى مقاله الرابع الذى وصف فيه ما سماه بالحماية الأوروبية على الشرق قال: « الى أين تذهب فرنسا ؟ أ الى مصر كما حاول نابليون أن يستولى عليها ؟! لا ، لا فان مصر هى السويس ؛ والسويس هى الهند ؛ والهند هى انجلترا • وقبل السيطرة على مصر تجب ابادة انجلترا ، ان كان ثمة سبيل لذلك ! ! ولن تتركنا انجلترا ومعها مائة مليون من الرعايا البريطانيين فى الهند ، نقف فى طريق السويس ، وهو الطريق الذى يشطر العالم تجاريا الى شطرين » •

وذكر لامارتين أن انجلترا ستعوض فرنسا اذا تركت لها هذه الأخيرة مصر بتمكين فرنسا من استعمار سوريا ، وقال عن سوريا وأهميتها أنها بلاد مسيحية ديانة ، فرنسية قلبا وعاطفة ، ووصف ابراهيم ومحمد على بالبطولة والشجاعة ، ثم قال انهما مسلمان ، وهذه الصفة تنهض وحدها ذريعة لفرنسا لتستخلص سوريا من يديهما • ورسم بخياله الخصب استعمارا فرنسيا يزحف على سوريا وقبرص وجزيرة رودس • وزعم أن من صالح الانسانية أن تتقاسم الدول الغربية بلاد الشرق جميعها وتجعل منها محميات لها للقضاء على دين المسلمين لتروج التجارة بين الشرق والغرب وتشيع الحضارة ، فالحضارة عند هـذا الشاعر هى الستار الذى يخفى فكرة تعصبية خبيثة هدفها الاستعمار للتجارة والنهب[1] •

فى هـذا العصر كان تعصب أوروبا ضد الاسلام سافرا على لسان

---

(١) قال « لامارتين » مانصه: «ماذا تجنى الانسانية من المسالة الشرقية؟ أجيب فى كلمة واحدة ••• ليترك العثمانيون الغرب يبسط يديه على الشرق كما كانت الحال فى ايام الامبراطورية الرومانيـة البـائدة . ليتركوا اوربا تفرض كلمتها وقوانينها وفنونهـا واخلاقها وتجارتهـا على الخمسة عشر او العشرين من الشعوب الجديدة التى ستؤلف انقـاض تلك الامبراطورية . وبذلك يعود البحر الأبيض المتوسط،البحيرة الكبرى ، التى ليست بفرنسية ولا انجليزية ، بحرا اوروبيا ، دوليا ، يكون بمثابة مسرح للتجـارة وعجلة لتبادل الافكار . ومن ناحية اخرى ، نختصر بواسـطة طريق السـويس وظهور البخار مدة خمسة اشهر تنقضى فى الوصول الى الهند والصين وتنضم هذه البلاد الكبرى الى آسيا الصغرى وافريقيا فنؤلف من هذا المجموع وحدة عالمية تقوم على أسس من السياسة والصناعة والدين » •

لامارتين وعلى ألسنة غيره من قادة الفكر الغربى من أمثال جماعة « سانت سيمونيان » لأن عظمة مصر الاسلامية فى ظل محمد على قد بهرتهم وأرهبتهم فوطدوا العزم على تحطيم مصر ليمزقوا شمل المسلمين ، وجعلوا سبيلهم لذلك السعى لتحقيق مشروع قناة السويس والتربص لاقتسام الدولة العثمـانية .

***

وفى هذه العداوة الغربية ، وهذا التبييت لمصر والعالم الاسلامى مظهر تكتل بعد انتصار الجيش المصرى على الجيش التركى فى معركة نصيبين ، فى ٢٤ يونيه سنة ١٨٣٩ ، اذ وجدوا أن هذا النصر المبين يقضى على آمالهم الخبيثة ، فقدم سفراء النمسا ، وروسيا ، وانجلترا ، وفرنسا ، وبروسيا مذكرة الى الباب العالى فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٣٩ يطلبون اليه باسم دولهم ألا يبرم أمرا فى شأن المسألة المصرية الا باطلاعهم واتفاقهم ، وكان ذلك بايعاز الكونت متيرنخ ، الذى خاف أن تنفرد روسيا بالتدخل فى المسألة الشرقية .

وبعد مفاوضات وأخذ ورد انتهى الحال بابرام معاهدة لندن فى ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ ، وقد وقعتها انجلترا والنمسا وبروسيا والروسيا وتركيا ، وذلك بغير علم مصر وفرنسا وكان على رأس حكومتها « تيير » الذى أرغى وأزبد حى كادت تنشب الحرب بين فرنسا وانجلترا ، وحرض « تيير » محمد على ، على نبذ قـرارات الدول ، ثم سقط تيير وتراجعت فرنسا وتركت مصر وحـدها للمتآمرين [١] اذ عين « جيزو » رئيسا للوزارة

---

(١) قضت معاهدة لندن بجعل حكم مصر وراثيا فى أسرة محمد على ، أى باستقلال مصر الداخلى التام ، وارجاع مصر الى حدودها الأصلية ، قبل حروبها الأخيرة ، وحرمانها من حكم جزيرة العرب وسوريا وكريت واقليم أدنة ، وتخويل محمد على حكم سوريا الجنوبية . وتعهدت الدول باستعمال القوة لتنفيذ شروط المعاهـدة وكذلك تعهدت بحماية عرش آل عثمـان والدفاع عن السلطنة والبواغيز فى حالة مهاجمة محمـد على وهكذا مصر هزت العالم كله بعظمتها وقوتها فتحالفت أوربا ضدها (راجع كتاب عبد الرحمن بك الرافعى ـ عصر محمد على طبعة ١٩٣٠ ص ٣١٩) .

الفرنسية فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٤٠ وأشرك فرنسا فى تلك المؤامرة ٠ وكتب « جيزو » فى ١٣ يناير سنة ١٨٤١ الى الكونت « سانت أولير » Saint Aulaire يقول « وفيما يتعلق بالطرق التجارية ، سواء من البحر الأبيض المتوسط الى البحر الأحمر عبر برزخ السويس ، أو من البحر الأبيض المتوسط الى الخليج الفارسى ، عن طريق سوريا والفرات ، توجد نصوص يمكن أن تضمن لنا حرية تامة ، وربما تقتضى فرض نظم حياد ، تعود على أوروبا بأعظم الفوائد ، وتقرر مبادىء قويمة تقوم على أساسها العلاقات المطردة بين أوروبا وآسيا ، ولعل الفرصة الآن سانحة لتنفيذ هذه السياسة الحكيمة » ٠

وبهذا الأسلوب فى فهم الأمور برر جيزو مسلكه ، وأرسل من لدنه مبعوثا الى لندن اسمه الكونت « روهان شابو » Rohan Chabot لمفاوضة اللورد « بالمرستون » ومندوبى الدول التى وقعت معاهدة لندن فى أمر الطرق التجارية ، وذلك مما يقطع بالصلة الوثيقة بين هذه الطرق والمؤامرة الاستعمارية المتقدمة الذكر ٠ وكان عمل هذا المندوب بمثابة جس نبض ٠ وفى فبراير سنة ١٨٤٧ بعث جيزو بكتاب الى سفير فرنسا فى لندن ، يكلفه بعرض مشروعه الخاص بهذه الطرق على اللورد بالمرستون ، وقال فى كتابه انه لابد من انشاء الطريق الى الشرق من ناحية السويس أو الخليج الفارسى بشرط ضمان حرية الملاحة لجميع الدول الأوروبية ، من غير تمييز لواحدة على غيرها ، ومن الممكن أن تتفاهم الدول لوضع ضمانات تكفل حرية المرور على قدم المساواة ، وليس فى ذلك ما يقلق بال أحد أو يعكر صفو دولة أوروبية ٠

وفى ٢١ فبراير سنة ١٨٤٧ كتب القائم بأعمال السفارة الفرنسية بلندن الى جيزو يقول : « ان مسألة حرية استعمال طرق المواصلات بين أوروبا وآسيا تصطدم بمزية تنفرد بها انجلترا ٠ وانه لما يوجه الى سياستها من اللوم الشديد منذ معاهدة ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ أنها نظرت للمسألة المصرية بالعين التى تأبى الا أن تحتكر لنفسها تلك المواصلات ٠ وليس

لبقية الدول مثل هذه المزية التى ظفرت بها انجلترا • وهل هناك غير انجلترا دولة لها فى الهند امبراطورية كبيرة ؟ سيقال ، وخصوصا فى فرنسا ، ان انجلترا خدعت حلفاءها وتظاهرت بمظهر الزهد والتعفف عن المصلحة الشخصية » •

وأضاف أن انجلترا ليس من رأيها أن يوثق مبدأ حرية المرور فى معاهدة • ووقفت المفاوضات عند هذا الحد ، وأخفق جيزو فيما كان يحاول أن يصل اليه بممالأة انجلترا بعد أن ظفرت انجلترا بامضاء فرنسا على معاهدة لندن ، وظلت متشبثة بموقفها وهو أنها لا ترحب بفتح طريق السويس الا اذا كان ليجرى فى مصلحة انجلترا قبل غيرها • وسنثبت فيما بعد أن انجلترا بعد شق القناة نجحت فى احتكارها وتسخيرها لمصلحتها هى قبل الجماعة الدولية ، وأنها حتى الآن تدوس على أى اعتبار غير مصالحها الشخصية وان تظاهرت بغير هذا فادعت أنها ترعى السلم العالمى أو غير ذلك من الأكاذيب والترهات •

على أن اللورد بالمرستون ، وقد تجاهل المفاوضات التى بدأها جيزو بشأن قناة السويس سعى سعيا حثيثا لدى محمد على لتحصل انجلترا على امتياز بانشاء سكة حديد القاهرة — السويس • وهذا ما يؤكده أحد معاصرى محمد على واسمه « فليكس مانجان »[1] ويروى أن محمد على رفض العرض البريطانى • وكان فى مصر فى تلك الأيام بعض الانجليز يشتغلون فى أعمال الملاحة النيلية ويعدون محطات ونحو ذلك فأقصاهم محمد على عن خدمة الدولة فى سنة ١٨٤٥ واستعاض عنهم بمصريين ، وعدل الانجليز خطتهم ، وحاولوا أن يوهموا الباشا أنهم انما يريدون خدمة مصر والمصريين ، فطالبوا بامتياز انشاء سكة حديد من الاسكندرية الى القاهرة ما دام أن خط القاهرة — السويس يفضح أفكارهم ونواياهم وكان ذلك فى سنة ١٨٤٨ لما مات محمد على وخلفه فى الحكم عباس باشا الأول[2] •

---

(١) فيلكس مانجان Félix Mangin « تاريخ محمد على »
(٢) شارل رو : المرجع السابق (الجزء الأول صفحة ١٨٥) •

فى حياة محمد على ، تولى عرش مصر ولده البطل الخالد ابراهيم ، فكان خير خلف لخير سلف ولم تدم ولايته الا مدة قصيرة — من أبريل سنة ١٨٤٧ الى نوفمبر سنة ١٨٤٨ — وقد مات رحمه الله فى ١٠ نوفمبر من تلك السنة ، فخسرت مصر علما من أجلّ أعلام تاريخها الحديث ، ولم يكن قد تجاوز ستين سنة هلالية •

وبعد وفاته ، طيب الله ثراه ، ولّى عباس الأول أمر مصر ، وأما محمد على الذى كان مصابا بمرض عضـال ، فقد انتقل الى جـوار ربه فى ٢ أغسطس سنة ١٨٤٩ ودخل جنته راضيا مرضيا ، فظهرت بارقة أمل للساسة الانجليز اذ عدلوا مشروعهم على النحو الذى أسلفنا ، وسعوا لدى الباب العالى ليقنع الوالى الجديد بقبول مشروعهم • وبالفعل بدأ أحد المهندسين الانجليز فى تنفيذ المشروع ، وقبض مبلغ ١,٤٠٠,٠٠٠ من الفرنكات بسعر تلك الأيام الخالية ، وتبين أن مشروعه غير عملى فعدله وتقاضى مبلغ ستة آلاف من الجنيهات الانجليزية[١] •

وفى الوقت الذى عنيت انجلترا بالسكة الحديد كوسيلة لاحتكار طريق الهند كانت ما تزال فرنسا تتغنى بمشروع حفر القناة ، وتردد ما كتبه « بلزاك » Balzac فى سنة ١٨٣٧ « اذا أدركت فرنسا وروسيا الدور الذى يمكن أن يلعبه كل من البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ، فسيأتى يوم يعبّد فيه الطريق الى آسيا من ناحية مصر أو من جهة الفرات فتموت انجلترا وتدفن الى الأبد كما قتلت البندقية لما ظهر طريق رأس الرجاء الصالح »[٢] •

وبعد ثلاثة عشر عاما من ظهور قصة بلزاك ، ظهر قصاص فرنسى آخر اسمه « فلوبير » Flaubert وكتب يقول : « وانى لأذكر لها (يعنى مدام شوكت وهى احدى شخصيات روايته) أنها على جانب عظيم من الوطنية ، أسروا لها بهذا السر الخطير : مما لا مراء فيه ، أن انجلترا ،

---

(١) Merruau كتاب « مصر المعاصرة »

(٢) بلزاك : القس والقرية Le Curé et le Village

بعد حين ، ستصبح السيد المطاع فى مصر ، فهى الآن محتلة لعدن ، وقد حشدت فيها فرقا وعساكر . ومتى أمكن العبور عن طريق السويس فستظهر الحلة العسكرية الحمراء فى شوارع القاهرة . وسيبلغنا نبأ احتلال الانجليز لتلك البلاد بعد وقوعه بخمسة عشر يوما فتعترينا الدهشة !! اذكروا كلامى هذا ونبوءتى هذه .... فليس هناك ما يحول دون وقوع هذا الغزو ..... »[1] .

وكتب أستاذ فرنسى يقال له « ليترون » Letrone مقالا فى مجلة « العالمين » Revue des Deux Mondes بتاريخ ١٥ يوليو سنة ١٨٤١ قارن فيه بين مزايا الاتصال بالبحر الأحمر بالسكة الحديد والاتصال المباشر بوساطة قناة تشق فى برزخ السويس وبين أرجحية الطريق الثانى وأنه يؤدى الى ثورة تجارية تقلب أوضاع التاريخ وتجعل البحر الأبيض المتوسط المركز الأهم للعالم بأسره . وختم هذا الكاتب مقاله بهذه العبارة التى نقلها عن « تارير » Taryre[2] « يجب أن يكون برزخ السويس أرضا محايدة وطريقا مفتوحا للشعوب كافة ، فلا تقام فيه حصون أو قلاع » .

* * *

تلك لمحة سريعة عن نشاط الدبلوماسية الجبارة التى قاومها محمد على مصرًا على قوله المأثور بصدد مشروع القناة :

« أنا لا أريد أن أفتح على مصر بسفورا آخر » ؛ ولو أن سعيدا وعى هذه العبارة البليغة لتغير وجه التاريخ ، ولكنها ارادة الله ولا راد لقضائه ، ولا مبدّل لحكمه .

---

(١) رسائل فلوبير ـ الجزء الأول . ص ٢٥ .

(٢) أحد أعوان ليبير فى المدة من ١٧٩٨ ـ ١٨٠٠ .

الفصل الخامس

"سانت سيمونيان"

الكونت « سانت سيمونيان » واشتغاله بمشروع القناة ـ أحلام الأب انفنتان ـ جمعية دراسات للقناة ـ غرف التجارة فى فرنسا ـ نتائج أعمال جماعة « سانت سيمونيان » ـ انجلترا ومشروع السكة الحديد ـ دى ليسبس يتصل بالسانت سيمونيان ـ الفاكهة قد أينعت .

أخذ علينا العلامة « جلبرت جيدل » — وهو يحاورنا فى جامعة باريس — أننا أغفلنا عامدين نشاط الجماعة المسماة «بالسانت سيمونيان» ولم نذكرهم الا لماما ، وكنا — ونحن بصدد عرض مشكلات قانونية بحتة — مضطرين الى الايجاز فى التاريخ . وها نحن أولاء نفرد الآن فصلا لتلك الجماعة العجيبة بعد اذ ذكرنا عنها فى الفصل المتقدم أنها وفدت على مصر فى الفترة من سنة ١٨٣٣ الى سنة ١٨٣٧ من أجل مشروع قناة السويس .

وقد تسمت الجماعة بهذا الاسم نسبة الى رجل يقال له الكونت « هنرى دى سانت سيمون » مات فى سنة ١٨٢٥ ، وكان الرجل فى حياته من المغامرين ، وكانت له مشروعات يتناول أهمها برزخ السويس ، وكان للكونت حواريون منهم الكاهن أنفنتان والذين جاءوا معه الى مصر لتحقيق أحلام مؤسس الجماعة بعد وفاته .

وشاءت الأقدار أن يصادفوا حين وصولهم الى مصر « فرديناند دى لسبس » ؛ اذ كان نائب قنصل لفرنسا فى مدينة الاسكندرية ، وكان هو الآخر مغامرا جبارا فتلاقت الخطط حتى صحت الأحلام .

وليس يعنينا هنا أن نتحدث عن الكونت المشار اليه ، بقدر ما يعنينا أمر جماعته ؛ ففيهم أفذاذ كان لهم نصيب ظاهر فى نهضة بلادهم الاقتصادية

والصناعية والتجارية • ولعل « انفنتان » الميتافيزيقى والاقتصـادى أبلغهم أثرا ، وأرفعهم ذكرا • ولقد كان له مذهب دينى واجتماعى يخالف ما ذهبت اليه جماعته ، فاضطر الى حلها والتخلص منها ليعمل لحساب عقيدته مطلق اليد واللسان •

وقد يبدو عجيبا أن يكدح الرهبان جريا وراء أمور دنيوية • ولكن هكذا كانوا ، بل وكانوا اقتصاديين مستعمرين ، يجنحون الى التوسع ابتغاء التجارة وترويج الصناعة ، حتى أطلق « بنيامين قسطنطين » على مذهبهم كلمة « البابوية الصناعية » فروح التعصب ممزوجة بحظ وافر من الذكاء والمعرفة دفعتهم لتناول ما تناولوه من مسائل كونية كان فى مقدمتها مشروع قناة السويس لكى يجعلوا الشرق المسلم مزرعة لفرنسا• وما من شك فى أن بلادهم تأثرت بكتاباتهم ؛ فقد كان الشعور المسيحى على أشـده ، واذا عرفنا أن فرديناند دى لسبس التقط المشروع من أيديهم بعد أن ارتوى عقله وضميره بروحهم التعصبية لمسنا الأساس الذى قام عليه مشروع القناة حينما قدر له أن ينفذ • ولا غرابة اذا رأينا هذا التعصب البغيض يكيف سياسة الغرب حيال مصر حتى الآن كلما طرحت على بساط البحث مشكلات القناة •

يشيدون فى فرنسا بجماعة « سانت سيمونيان » كما يمجدون الأب « انفنتان » الذى حل بمصر ضيفا يلبس مسوح قسيس وقد حمل تحت معطفه الى محمد على مشروع قناة السويس • والى القارىء ننقل بعض ما كتبه ذلك القسيس فى سنة ١٨٤٠ :

« من الخطا البين أن تعتبر المسالة الشرقية مجرد أمر يشـغل الفكر « الأوربى ؛ وينبغى أن يكون المرء أكثرمن أوربى ليدرك هذه المسألة •ولاننا « نعالج المسألة بعقلية أوروبية ولم نفعل الا الشيء القليل منذ احتلالنا . « للجزائر ، من أجل هـذا اندفعت الدبلوماسية الأوروبية وزجت بنفسها « فى صراع بين محمد على وبين السلطان ، ومن أجل هذا نرى فرنسا « ظفرت بمركز حسن متأثرة بالغريزة ونبل الشعور ؛ ولكن فرنسا جانبت « فى ذلك بعد النظر (١) •

---

(١) يعيب القس على فرنسا أنها آزرت محمد على لما فرضت عليه معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ وذلك بفضل سياسة « تيير » ولكن فرنسا ما لبثت أن تقاعست ، ونقضت سياستها على يد جيزو كما أسـلفنا ، وكان من رأى « انفنتان » الذى أكل وشرب على مائدة محمد عـلى أن تؤازر فرنسـا انجلترا • أعمال سانت سيمون وانفنتان ـ المجلد الحادى عشر
Oeuvres de Saint-Simon et d'Enfantin
Volume XI (Notices historiques)

« على أن فرنسا تبدو متراجعة وهي تفعل ذلك اذعانا لضرورة تفرضها
« علينا السماء فى العصر الذى نعيش فيه ؛ وهى ضرورة استعمار الغرب
« لبلاد الشرق . وسيكون من حق الذين عارضتهم فرنسا أن يقولوا لها ،
« ألم تسبقينا أنت بغزوك للجزائر ؟ ؛ ألم تضعى قدمك قبلنا فوق أرض
« أفريقيا ؟

« وما الذى تريده انجلترا ؟ الطريق الى الهند عبر السويس أو
« أوربا أو الاثنين معا اذا أمكن ذلك . وما الذى تريده روسيا؟الطريق الى
« الهند من آسيا الصغرى وبلاد العجم وكابول والحق أن هذين المطلبين يهديان
« القرن التاسع عشر الى اتصال الشرق بالغرب ، مثلهما فى ذلك مثل رحلة
« كرستوف كولمبس ورحلة فاسكودى جاما من حيث كونهما قد
« أتاحتا لأوروبا أن تبسط نفوذها عالميا فى عصور خلت .

« **على الروس اذن أن يحتلوا القسطنطينية وعلى الانجليز أن يحتلوا**
« **الاسكندرية** ! وليس يقتصر واجبنا على تأييد الروس والانجليز فهذا
« قضاء كما يقول دين المسلمين ، بل ينبغى أن نساهم مع **أولئك وهؤلاء** ،
« **وتلك ارادة الله كما يعبر الدين المسيحى** » .

* * *

هذا كلام المستعمر « انفنتان » الذى يسمى فى بعض كتب التاريخ المصرية بالمسيو « لى بير » . كان يستنهض فرنسا لتمكن لانجلترا من احتلال مصر ، أملا منه فى أن تستطيع فرنسا بمصادقة انجلترا أن تغزو مصر اقتصاديا واجتماعيا . ولذلك حمل الى مصر مشروع قناطر الدلتا وأراد أن يكون صاحب فضل انشاء مدرسة للهندسة ومعاهد أخرى . واقترح انشاء مجلس للتعليم . وجعل من مشروعه الذى سماه بالمعهد المصرى نواة لعلاقات مصرية فرنسية ، بين أهدافها وأغراضها الحقيقية بقوله « اذا كانت سياسة أوروبا فى مصر تدور حول مشروع هندسى (يعنى مشروع السويس) فمن الطبيعى أن أضع فرنسا فى المركز الذى يسمح لها بادارة دفة هذا العمل ومباشرته » .

ولقد طالما كتبت من قبله جماعة الكونت سيمون المسماة بالسانت سيمونيان عن مشروع قناة السويس فى عديد من المجلات ، فى « البرودوكتير » Le Producteur سنة ١٨٢٥ وفى « أورجانيزاتير » L'Organisateur سنة ١٨٢٨ وفى « جلوب » Globe سنة ١٨٣٠ . وفى هذا الأخير كتب « ميشيل شيفالييه » تحت عنوان « نظام البحر

الأبيض المتوسط» Le Système de la Méditerranée يقترح وضع نظام للتوفيق بين مصالح الشرق والغرب وصيانة السلام الدولى بانشاء طرق المواصلات المؤدية للشرق وكذلك قناة السويس .

« اذا فرضنا جدلا أن الحضارة تزحف قدما من أوروبا على آسيا ، بوساطة الروس من الشمال ، والانجليز من الوسط ، والترك من الغرب ، ولو فرضنا أن الأمريكيين من ناحيتهم هبطوا على آسيا من الجهة الشرقية ، وتصورنا أن هذين التيارين من أوروبا وأمريكا نزلا ضيفين على آسيا ، تلك القارة الهرمة ، فلنضف الى هذه الفروض حفر قناة السويس ، وقناة بنما ، وعندئذ سنرى أمام أعيننا لوحة رائعة للقارة القديمة » .

ويقصد هذا الكاتب باللوحة الرائعة أن يرى آسيا الهائلة مستعمرة ينهب الغرب كل ما فيها من خيرات ، وطريق ذلك شق قناة السويس أولا وقناة بنما بعد ذلك . وقد عبر بذلك أصدق تعبير عن التصميم الذى وضعته العقلية الاستعمارية البغيضة .

هذه العقلية هى التى كانت تغذى كل مشتغل بمشروع قناة السويس فى ذلك الحين ، وكانت تعتمد فيما اعتمدت عليه على الجواسيس وخريجى السجون . فلقد قضى « بروسبير انفنتان » Prosper Enfantin ردحا من حياته فى غياهب السجن ، وبعد اخلاء سبيله بسبعة أيام ، كتب الى أحد مريديه من الجواسيس الذين يعملون لحسابه فى مصر ، ويدعى « بارو » رسالة مؤرخة فى ٨ أغسطس سنة ١٨٣٣ .

ولهذه الرسالة مغزى يدل على كيفية التآمر والتدبير التى عمد اليها أولئك الذين سولت لهم أطماعهم السطو على قارات بأسرها ليرتفعوا الى مصاف الأبطال ؛ كتب أنفنتان هذا يقول لمريده :

« اننى أشعر اليوم بأن لى وجها سياسيا يجب أن يطل على بلاد الشرق ؛ ويقينى أنك تشاطرنى هذا الشعور !!

« وها أنا ذا أبعث اليك ، وأنت تشعر بما يخالج نفسى بكتب ينبغى أن تروجها فى البلاد التى تقيم فيها والتى تنظر الى أوروبا من شاطىء البحر الأبيض المتوسط .

« أبعث اليك برغباتي رجاء أن تعمل على تحقيقها ، ما استطعت الى ذلك سبيلا ، وعليك بكتمان الأمر كضرورة يقتضيها الواجب .

« ان علينا أن نجعل من مصر ، تلك العجوز الشمطاء طريقا يصل أوروبا بالهند والصين . وبعدئذ نشق طريقا آخر فى بنما . ومعنى هذا أننا نضع أحد قدمينا على نهر النيل ، والآخر فى بيت المقدس ، وتصل يدنا اليمنى الى مكة ، والأخرى تلمس روما متكئة فوق باريس . فاعلم أن السويس هى مركز حياتنا وكفاحنا . ففى السويس سوف نحقق مشروعا طالما انتظره العالم ونبرهن على أننا رجال .

ويهمنى عندما أصل اليك أن أجد أنك بدأت فى تنفيذ الخطة » .

وذكر له أسماء عدة جواسيس وطلب منه توزيعهم فى أماكن مختلفة ليقوموا بالبحث والدراسة . ووعد بالحضور الى مصر فى يناير سنة ١٨٣٤ ليحقق أحلامه الجميلة ، ويسلم الشرق كله لفرنسا [١] .

وأقلع أنفنتان من فرنسا فى ٢٩ أغسطس سنة ١٨٣٣ ، ومعه معاونوه ؛ وكان بين مرافقيه مهندس يقال له « هنرى فورنيل » Henri Fournel وكتب هذا المهندس ، قبل رحيل البعثة وهو فى مارسيليا رسالة الى صديق له يسمى « آرلس دى فور » Arles-Dufour خطابا فى ٣ سبتمبر سنة ١٨٣٣ ، ولهذه الرسالة المنشورة فى كتاب «أعمال سانت سيمونيان» أهمية خاصة ، لأنها أوضحت بجلاء برنامج تلك البعثة ، وشديد عنايتها بمشروع حفر القناة ، والآمال التى كانت تتردد فى صدور هؤلاء ، الذين يمكن اعتبارهم ، طليعة للاستعمار البغيض . والى القارىء بعض ما جاء فى ذلك الكتاب :—

« اننى مسافر يا صديقى . . . ، وانك لتعلم انى سأقلع الى الاسكندرية ؛
« اما الذى لا تعلمه فهو اننا نريد ان نقوم بعمل فى ارض افريقيا ، بل فى
« أرض مصر ، وهى تلك الأرض الهرمة بذكرياتها ، الفتية بما توحى به من
« آمال ، انها الأرض التى يقف فيها مجد الأقدمين ، ويحاول العالم الجديد
« أن يمشى فوقها ليصل الى باب المستقبل ، وهو اذ يحاول ذلك يبعث
« فيها الحياة ولا يحمل اليها الموت ، وهدفه الحصول على الثراء لا سفك

---

(١) نص هذه الرسالة منشور فى كتاب :
Oeuvres de Saint-Simon et d'Enfantin.

« الدماء ... نريد أن نعبر الصحراء التى تفصل البحرين ، وأن نتم
« الدراسات التى بدات وقت حملتنا على مصر ، لنصل السويس بالبحر
« الأبيض ، وبذلك نصل الهند بأوروبا وتلك خلاصة البرنامج الذى من أجله
« تسافر بعثتنا .

« ووسائل التنفيذ بعضها نظرى ، والآخر عملى ؛ فهى رسومات ،
« وخرائط ومقايسات ، يعقبها تطبيق ما نسطره على صحائف الديباج .
« واما عن الاولى ، فانت تعرف الصلات التى تربطنا بنفر من المهندسين
« من خريجى مدرسة الهندسة العليا فى مختلف الفروع ؛ فى الكبارى
« والجسور ، والمناجم ، والبحرية ، والجغرافيا ، وغير ذلك . ونحن نعتمد
« على سواعد تهزها أعصاب ترهف كلما تحركت لخدمة بنى الانسان .
« وبفضل هؤلاء سنعطى للعالم ضمانا يطمئنه الى اخلاصنا ، ومقدرتنا
« وكفايتنا ، وانا لعلى يقين باننا نحمل أمانة مشروع سوف تصفق له امم
« الارض جميعها ، لانه لا محل للتحاسد حينما تمتزج المصالح ، ويصبح
« المجد والفخار مشاعا بين الجميع .

« اما تنفيذ المشروع ، فيعتمد على راس المال . وهو اما ان يكون فرديا
« واما جماعيا ، والحل الاول ميسر فيما اذا فهمت انجلترا ان عليها ان
« تقذف فيما بين البحرين بمبلغ من المال ، لتحصل بعدئذ على منافع
« جسيمة ؛ والحل الثانى ممكن اذا ما قامت بين ذوى التيجان فى اوروبا
« محالفة ترعاها آراء سياسية ثاقبة ، لا محالفة لحمتها المنفعة فقط . والحل
« الجماعى ، فيما اعتقد امر محتمل ... ... فيما يبدو من اتجاهات
« الملوك ، ومطالب الشعوب ، ودقة المركز الذى يوجد فيه بعضها ؛ حتى
« لاكاد ارى مؤتمرا أوروبيا يوشك ان ينعقد ، بل اشعر ان رقاع الدعوة
« الى هذا المؤتمر قد اعدت . ومن فوق مائدة يلتف حولها ذوو التيجان
« سوف يوقع عقد الشركة ، الذى سيكون عظيم الشان بما يرجى من
« ورائه ولا قيمة لما يقتضيه من تضحيات لا تذكر متى دفعت كل دولة
« نصيبها ، وسيكون هذا العقد حدثا تاريخيا خطيرا ، تحليه امضاءات
« ملكية ، قد تكون فى بداية الأمر منزهة عن الغرض .

« قلت لك ، ان واجب انجلترا ان تفهم ان عليها ان تجعل من السويس
« صفقة حسنة لها ؛ ومع ذلك ، يتبادر الى الذهن ان هذا التاجر الكبير خطر
« يجب أن يحسب له حساب . على أننا اذا تحررنا من الانقياد للمصلحة
« الوطنية ، بل والمصالح الأوروبية سنرى أن الله تعالى قد أعد انجلترا لهذا
« المستقبل ... ... »

واسترسل صاحب هذه الرسالة فبين أن انجلترا تتفوق على أوروبا كثيرا بالحركة الصناعية فيها وكذلك بالأسطول الذى جعلها تحصل على سيادة بحرية لا تبارى فيها فاذا ما شقت قناة السويس فالنتيجة الحتمية لذلك أن تتصنع أوروبا فتصبح انجلترا فى المحل الثانى بعد فرنسا ، وعندما تشق بعدئذ قناة پنما تنمو قوة أمريكا البحرية ويأتى يوم تتفوق فيه هذه البحرية على الأسطول البريطانى .

ومن تلك الرسالة التى اقتبسنا فيما تقدم بعض فقراتها يتضح أن أولئك الذين فكروا فى مشروع قناة السويس ، لم تكن تحدوهم مصلحة انسانية ، كما زعموا فيما أذاعوه ، وانما كانوا استعماريين تتطلع أنظارهم لنهب خامات الشرق بقصد تغذية الصناعة التى كانت ناشئة فى أوروبا دون أن يقيموا أى وزن لسلامة مصر صاحبة الاقليم الذى تشق فيه القناة ، ولا لسعادتها ومستقبلها ؛ بل كانت أحلامهم تصور لهم مائدة يلتف حولها ملوك أوروبا وطغاتها ليفرضوا أمرهم ، وكأنه أمر الهى لا يرد . فاذا كان محمد على ، طيب الله ثراه ، قد أخذ حذره من أولئك الماكرين ، قائلا لهم انه لا يريد أن يفتح على مصر بسفورا آخر ، فقد أراد فى الواقع أن يدفع عن مصر ، مصائب كشفت عنها الأيام ، بعد عهده السعيد .

ولقد حاول « هنرى فورنيل » صاحب الرسالة التى قدمناها أن يحصل من محمد على على امتياز لحفر القناة ، ولكن محمد على رده من حيث أتى فعاد « فورنيل » الى بلاده يجر ذيول الخيبة ، أما الأب « انفنتان » الكاهن الماكر فقد طلب أن يشتغل فى مشروع القناطر الخيرية مع الآخرين ؛ وعنده بقية أمل فى أنه بعد اتمام عملية القناطر يلين قلب محمد على فيمنحه هو وجماعته امتيازا بحفر القناة . ولكن مشروع القناطر نفسه قد نفذ تحت اشراف المهندس الفرنسى « لينان دى بلفون » الذى كان بمثابة موظف فى خدمة محمد على ، ولا يملك الا أن ينفذ أوامر سيده ، فلم تبق فى هذا المشروع نفسه فرصة للمغامرين من أمثال « انفنتان » ، وقد رأى أن أعوانه انفضوا من حوله بعد يأس وخيبة رجاء ، وأن محمد على لم يعهد اليه بمشروع القناطر كما كان يتمنى فعاد بدوره الى فرنسا فى يناير سنة ١٨٣٧ .

***

هذا الاخفاق الذى منيت به بعثة « سانت سيمونيان » فى مصر لم يقعدها عن المضى فى محاولاتها ، ولكنها كانت محاولات لا تخرج عن

نطاق الكتابة والتحرير ، والتربص والانتظار ؛ ومن ذلك أن أحد أعضاء تلك الجماعة واسمه « ميشيل شيفالييه » نشر فى أول يناير سنة ١٨٤٤ مقالا فى مجلة العالمين Revue des deux mondes وقد تحدث فيه عن مشروع قناة السويس وقناة بنما ، وبين سهولة المشروع الأول مؤكدا أن أفريقيا كانت فى قديم الزمن جزيرة وكان البحران متصلين ؛ الا أن هذا الكاتب ردد الخطأ الهندسى القديم ، الذى وقع فيه « ليبير » من حيث اختلاف مستوى الماء فى البحرين ، دون شق قناة فى برزخ السويس بين البحر الأبيض والبحر الأحمر ، واعترض على مشروع « ليبير » القائل بشق قناة من النيل الى السويس ، قائلا انه مشروع كثير الكلفة .

وفى نهاية سنة ١٨٤٥ عاد الأمل يتجدد فى نفس « انفنتان » وانتابته أحلامه القديمة ، لما بلغه أن المهندس الفرنسى « لينان دى بلفون » الذى كان يعمل فى خدمة محمد على ، يعد هو الآخر من سنة ١٨٤١ مشروعا لقناة السويس بالاشتراك مع رجل انجليزى يقال له « اندرسون » Anderson فما كان من انفنتان الا أن ألف جمعية سميت « بجمعية الدراسات الخاصة بقناة السويس » Société d'études pour le Canal de Suez ، وذلك فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٤٦ وقد انضم اليها أعضاء من مختلف الجنسيات فمن الفرنسيين « انفنتان » و « آرلس ديفور » ، ومن غيرهم المهندس النمسوى « دى نيجريللى » de Negrelli والمهندس الانجليزى « ستيفنسون » Stephenson . وغيرهم .

ورسم انفنتان لهذه الجمعية خطة أخرى ، غير التى سارت عليها أوروبا من قبل ؛ وعبر عن هذه الخطة الجديدة بالكلمة التى افتتح بها أول جلسات تلك الجمعية فقال : « لو لم تصطبغ الجهود التى بذلناها منذ اثنى عشر عاما ، لتوصيل البحرين ، بصبغة فلسفية ودينية لأمكننا أن نحقق ما نصبو اليه منذ سنة ١٨٣٣ ، ولو أننا حاولنا الوصول الى غايتنا بالطريق الدبلوماسى ، لوضع المشروع فى حيز التنفيذ ، وفتحت له الاعتمادات كعملية صناعية . وهـذا المشروع لا ينبغى أن نعرضه كنظرية أو مسألة سياسية بل كمجرد عمل تجارى » .

وفى الجلسة الثانية التى عقدت فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٤٦ قرأ انفنتان على الحاضرين عقد تأسيس تلك الجمعية وغرضها :

« دراسة الأعمال الضرورية لانشاء قناة تكون بمثابة طريق حر بين البحرين الأبيض والأحمر ، ويكون هذا الطريق كبسفور يقع فى صحراء السويس » .

« ويقرر المهندسون ستيفنسون ونيجريللى و « بولان تالابوت » Paulin Talabot أنه بعد مراجعتهم لأعمال لجنة مصر ، والتصميمات التى وضعها المسيو « لينان »[1] والمعلومات التى نشرت عن هذا المشروع ، قد اقتنعوا بامكان تنفيذه . ولكنهم قرروا فى الوقت نفسه أن الدراسات التى عملت لا تكفى ، وأنه لابد من القيام بدراسة تفصيلية دقيقة ... » .

ومن أجل ذلك تألفت هذه الجمعية لخدمة الدول الأوروبية وضمت اليها أعضاء من ثلاثة أجناس :

الانجليز ويمثلهم ستيفنسون .

الألمان ويمثلهم نيجريللى .

والفرنسيون ويمثلهم تالابوت[2] .

* * *

وبعد ثلاثة أشهر من تأسيس تلك الجمعية انضمت اليها غرفتا ليون ومارسيليا التجاريتان .

وقد انضمت غرفة تجارة ليون الى جمعية الدراسات المشار اليها بقرار مسبب ، ذكرت فيه أنها لا يسعها الا أن تحذو حذو من انضم قبلها من الهيئات وذكرت منهم اللويد النمساوية وبورصة تريستا والغرفة

---

(١) كان موظفا لدى محمد على ، ولكن يتبين هنا أنه كان يعمل أولا وقبل كل شىء لحساب فرنسا .

(٢) تراجع الوثيقة رقم ٣ بملاحق هذا الكتاب وهى عبارة عن عقد تأسيس تلك الجمعية .

التجارية بالبندقية ، والشركة الصناعية فى فينا . وقالت أن مشروع قناة السويس سيعود بأكبر الفوائد على تجارة فرنسا ، وعلى وجه الخصوص على مدينة ليون ، التى ستجعل منها القناة طريقا حتميا للتجارة التى تمر بين الهند وبريطانيا ، ولذلك كله قدمت للجمعية المذكورة منحة قدرها خمسة آلاف فرنك بسعر تلك الأيام .

وفى ١٢ أكتوبر سنة ١٨٤٧ صدر قرار مماثل من غرفة التجارة بمارسيليا ودفعت هى الأخرى للجمعية خمسة آلاف من الفرنكات . وانهالت الطلبات المماثلة من مختلف الغرف التجارية . وشرعت الجمعية فى مباشرة عملها بأن عهدت الى أحد أعضاء جماعة سانت سيمونيان واسمه المهندس « بوردالو » Bourdaloue بالاشتراك مع « لينان دى بلفون » بمساحة برزخ السويس مرة أخرى ، وقد قبلت الحكومة المصرية ذلك بعد أن ضمت اليهما بعض المهندسين المصريين . وأعيدت المساحة فى سنة ١٨٤٨ وفى سنة ١٨٥٣ طلب قنصل فرنسا بالقاهرة واسمه ساباتييه Sabatier أن تأذن الحكومة المصرية بمراجعة المساحة فأجابته الى ما طلب وكلفت « لينان دى بلفون » بذلك .

وتبين بعد هذه العمليات أن الاختلاف بين مستوى البحرين ضئيل جدا ، ولا يكاد يذكر .

* * *

وبفضل تلك الجهود التى بذلتها جماعة « سانت سيمونيان » تبلور المشروع ، وأوشك الخيال أن يصير حقيقة ؛ وقد استطاع انفنتان بعد أن أحاط نفسه بعدد من المهندسين من مختلف الجنسيات أن يكسر حدة التنافس ويغرى أوروبا بأسرها بهذا المشروع الذى ترجو من ورائه مغانم كثيرة [1] وظهرت آثار هذه الدراسات فى مؤلفات نشرت فى ذلك

---

(١) تاريخ سانت سيمونيان (١٨٢٥ – ١٨٦٤) بقلم سيباستيان شارليتى Sébastien Charléty

الحين ومنها كتاب « شق برزخ السويس Le Percement de l'Isthme de Suez » وكتاب « أول طريق عالمى على ظهر البسيطة la première route Universelle sur le Globe» والكتاب الثانى عبارة عن رسالة مشفوعة بعريضة رفعها كاتبا الرسالة وهما « اوجست كولان » Aug. Colin والكونت « دى نايف » Naives الى البرلمان الفرنسى ، وفيها طلبا من البرلمان أن ينقل أعمال الجمعية المشار اليها من حيز الدراسة الى مجال السياسة والتنفيذ .

ومما يقطع بأن المشروع كان خطة سياسـية قبل أن يكون عملية تجارية كما ادعى انفنتان عند تأسيس جمعية الدراسـات ، أن انفنتان نفسه ، بعث فى أغسطس سنة ١٨٤٨ برسالة الى زميله « نيجريللى » فى فينا وذكر فيها « تذكر أنى فى بداية الأمر كنت أخشى أن يترك باب المشروع مفتوحا لتدخل منه السياسة ، وذلك لأن الفرصـة لم تكن مواتية ، أما الآن فان تدخل الدبلوماسـية أمر ضرورى ، وأرى أن الفرصة قد سنحت » .

« وفى الوقت الذى اتحـدت فرنسا وانجلترا مع النمسا لاقرار السلام فى أوروبا ، يجب أن ننقل أعمالنا من مكاتب أصحاب البنوك الى مكاتب رجال السياسة ، فرجال المال عاجزون عن وضع المشروع فى حيز التنفيذ ويجب أن نعول على نفوذ رجال السياسة » .

واستحث انفنتان زميله النمسوى ليحدث رجال السياسـة ، بل وحاول أن يقحم موضوع قناة السويس فى مسألة السلم الأوروبى ، وأن يحمل ساسة أوروبا على النص على تنفيذ هذا المشروع فى معاهدة السلم. وجاء فى كتابه المشار اليه ما نصه : « ان الفرصة رائعة يازميلى ؛ وستقوم النمسا بالدور الأول من غير شك ؛ ولها من وراء ذلك مصلحة ، لا تقل عما ستناله من مجد بفضل سعيها لعمل ستنتفع به أوروبا كلها ، فالنمسا محتاجة لأن تبعث الى مصر بالعدد الزائد عن حاجتها من طبقة العمال ، كما فعلت فرنسا فى الجزائر ، وجدير بانجلترا أن تمد يدها ما دامت

تقوم بدور الوسيط فى أوروبا . واذا خسر ساسة فرنسا والنمسا هذه الفرصة ولم يشركوا انجلترا فى هذا التوسع الأوروبى فلسوف يتأخر السلم الأوروبى حينا من الدهر ، ويكون صلح لومبارديا بمثابة هدنة تستمر بضعة أشهر : « علينا أن نقدم لرجال السياسة ثمار نشاطنا الهندسى كى يقودوا أوروبا لغزو الشرق كله غزوا سلميا . على دولنا الثلاث (ويقصد فرنسا والنمسا وانجلترا) أن يتعهدن الجنين الذى وضعناه وينميّنه ، على الساسة أن يكلفونا رسميا بالتنفيذ لنحقق مصلحة الجميع ، ولا نرجو لقاء عملنا الا المجد والخلود . أطلب من حكومتك أن تندبك لمشاورة حكومات فرنسا وانجلترا فى أمر حفر قناة السويس بمعرفة جمعيتنا !! » .

وبعث القس الظمآن الى الاستعمار بعديد من الكتب لأعضاء جمعيته وأصدقائه فى فرنسا والنمسا وانجلترا يطلب منهم ملحا أن يستنفروا الحكومات للتدخل فى الأمر [1] ، ويبدو من رسائله أن الاتفاق الذى أبرمتــه الولايات المتحــدة مع بريطانيا فى واشــنطون فى ١٩ أبريل سنة ١٨٥٠ بشأن قناة بنما ، حمله على الاعتقاد بأن الفرصة قد سنحت لحمل السياسة الأوروبية على وضع مشروع السويس فى حيز التنفيذ ، فيقول لعضو انجليزى فى جمعية الدراسات هو « ستاربوك » Starbuck فى ٢٣ أغسطس من تلك السنة عن اتفاقية بنما : « ان شروط هذا الاتفاق صالحة لمشروعنا الخاص بالسويس ، فلا نلومن الا أنفسنا اذا لم نستغل هذه الفرصة السعيدة فى بذل مساع قوية لدى حكوماتنا الثلاث (انجلترا وألمانيا وفرنسا) » .

وذكر فى الرسالة أن حكومة فرنسا ستعنى بالأمر عناية بالغة اذا ما جاءها المسعى من الخارج ، وأن على استيفنسون أن يقنع اللورد

---

(١) رسالته الى « ديفور فيرونس » Dufour-Ferronce فى ليبزج بتاريخ ٢٢ اغسطس سنة ١٨٥٠ ورسالته الى الانجليزى « ستاربوك » Starbuck فى لندن فى ٢٣ اغسطس سنة ١٨٥٠ واخرى الى « ديفور » المذكور فى ١٢ مايو سنة ١٨٥١ ورسالته الى النمسوى « بروك » Bruck فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٥٣ .

« بلمرستون » بأنه لا ينبغى أن يقف عقبة ضد مشروع ترجوه أوروبا ، وستكون انجلترا أول من ينتفع به .

وكان « انفنتان » يقف بالمرصاد لكل ما له اتصال عن قريب أو بعيد بمشروع السويس ومستقبله ؛ ومن ذلك أنه استعان بجمعيته التى تضم أعضاء ذوى نفوذ من مختلف الجنسيات فى مناهضة مشروع انجلترا الخاص بسكة حديد القاهرة ، السويس ، وذهب فى مساعيه الى حد اثارة الصحافة الأوروبية ضد هذا المشروع ، وحمل الروسيا وألمانيا والنمسا على الاحتجاج ضد المشروع البريطانى ؛ وكان ذلك القس دساسا من الطراز الأول يبين لكل دولة بوساطة أعضاء جمعية الدراسات من رعاياها أن مشروع بريطانيا خطر عليها ويعطى لانجلترا امتيازا فى مصر يعرقل مصالحها ومستقبلها ؛ وفى الوقت نفسه يحتفظ بمودة وخدمات الأعضاء الانجليز فى الجمعية وهو لا يبغى من وراء كل هذه الحركات الا أن يسخر الآخرين ويجعل فرنسا صاحبة القدح المعلى فى نهاية الأمر . ولذلك كانت رسائله لزملائه الفرنسيين تختلف فى لغتها وألفاظها ومعانيها عن الرسائل التى يبعث بها لغيرهم من الأوروبيين ؛ وعجب أن يصل النفاق والمخادعة بقس الى هذه الدرجة لأن جنون مشروع السويس كوسيلة لاستعمار الشرق قد سلط عليه !! .

* * *

ولا يعزب عن البال أن محمد على الكبير كان قد مات الى رحمة الله، وخلفه عباس الأول ، وفتحت انجلترا الباب لمشروع السكة الحديد على نحو ما بينا فى الفصل السابق ، واشتغل « استيفنسون » نفسه وهو من أعضاء جمعية الدراسات بمشروع السكة الحديد ، وأوشكت انجلترا ، أن تنجح فيما سعت اليه ، لتجعل السويس بسكة حديد توصل لها وتتسلط هى عليها احتكارا لها .

واشتغلت الدسائس ضد ذلك المشروع الانجليزى بزعامة الأب « انفنتان » الذى تنم رسائله عن نشاطه المنقطع النظير ، وعن كفاحه الذى لا تفله انجلترا نفسها .

يقول فى ١٢ مايو سنة ١٨٥١ الى المسيو «دى فور» عن مشروع السكة الحديد .

« هذا الدرس الجديد الذى يلقيه علينا السادة الانجليز لا يدهش أحدا « منا ، فلقد اعتدنا أمثاله من الانجليز وعلينا أن نأخذ حذرنا ضد هذه « الألاعيب البريطانية ، بل علينا ان نستفيد منها . انك تعلم كم درسنا « فيما مضى بعناية تامة مسألة تدخل روسيا ، وتحديد الوقت الذى ينبغى « ان تتدخل فيه فى هذا المشروع . ويهمنى ان يكون تدخلها مباشر « بالاشتراك معنا ؛ ولكن اذا كان زميلنا « ستيفنسون » يريد أن يجعل « من مشروعه سياسة ضد روسيا فلنغتنم الفرصة . واذا كانت روسيا « قد تظاهرت ضد مشروعه ، فلنحاول ان نجعل معارضتها رسمية » .

وتحدث فى الرسالة عن استعانته بالمسيو « بروك » سفير النمسا فى القسطنطينية فى الدس والوقيعة ، بعد أن ألقى فى روعه أنه انما يفعل ذلك لحساب النمسا قبل كل اعتبار ، وكذلك أثار ثائرة المهندس النمسوى « نيجريللى » قائلا له أنه لا ينبغى أن تكون ثمرة نشاط جمعية الدراسات مجدا يظفر به المهندسون الانجليز على حساب اخوانهم الأوروبيين .

وفى مثل هذه المواقف وحينما يختلف الاستعماريون المحترفون ينطقون بالحق ، ففى تلك الرسالة يقول صاحبها انه يجب اقناع سفير النمسا فى القسطنطينية ، بأنه ليس من مصلحة بلاده أن ينفذ هذا المشروع لأنه يمهد لانجلترا ابتلاع مصر والتهامها ، وفى هذا اساءة للمصالح الأوروبية .

ويسترسل فيقول : « لقد طالما رجوت ، أنا المحافظ والمجدد فى نفس الوقت ، ألا يتم مشروع السويس الا بموافقة الحكومات الشرقية وطبقا لأمرها ، لا بناءا على مشيئة شعب من شعوب الغرب ، بل ولا مشيئة شعوب الغرب كلها ، ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا . فاذا كان ولا بد من تنفيذ هذا المشروع ، فليتفق السلطان مع القيصر ، وليتفاهما مع الامبراطور (يقصد امبراطور النمسا) ، أما الجمهورية الفرنسية والبرلمان الانجليزى فلن يفعلا غير اثارة أزمة غير ضرورية شبيهة بأزمة سنة ١٨٤٠ ، بل أكثر منها سخفا » .

« ان احتجاجى الروسيا والنمسا معا سينقلان المسألة الى البلد الذى

« يجب أن تعالج فيه وهو القسطنطينية ويجعلها فى متناول الدبلوماسية
« الأوروبية بأسرها ، وفى القسطنطينية ستجد النمسا معها ايطاليا
« وأسبانيا وفرنسا وتدعم هذه القوة روسيا، وبروسيا وهولندا. ويحطم
« كل هؤلاء أنانية الانجليز ، وشهوتهم فى السيطرة على مشروع يعد
« رمز المدينة الحديثة ، فانجلترا تتحدى مصالح العالم كله » .

وانى وأنا أطالع هذه الوثائق أسائل نفسى ، أفلا ينبغى أن يعاد هذا الكلام القديم على أسماع الساسة الغربيين ، الذين لعبت بعقولهم بريطانيا حتى أيدوا احتلالها بقوات مسلحة لمنطقة قناة السويس ؛ كان رجال القرن التاسع عشر يرون أن تنفيذ خط سكة حديد بين القاهرة والسويس بمعرفة الانجليز يعطيهم أسبقية تهدد مصالح أوروبا وتخل بالتوازن العالمى ، وما رأوه قد حدث ، اذ وضعت انجلترا يدها على القناة كما سنبين فيما بعد وسيطرت عليها ، سيطرة تامة !! .

أجاب المسيو «دى فور» على رسالة « أنفنتان » المتقدمة الذكر اجابة عبر بها عن يأسه ، وكأنه يرى نجاح انجلترا فيما سعى اليه أمر لا ريب فيه فعاد انفنتان يرد على هذا اليأس بقوله «انك لتبدو لى متعجلا السير فى جنازة مشروع السويس . وليست هذه أول مرة يثار فيها مشروع السكة الحديد فيخسف مشروع القناة ، على أن السكة الحديد لم تبن بعد . وحتى لو بنيت فما الذى يمنع من شق القناة بحيث تتم قبل تمام بناء السكة الحديد ؟ ! » .

وبجانب هذه المحاولات راح « أنفنتان » يسفه فى كتابات يرسلها لستيفنسون مشروعه ويحاول أن يثنى الانجليز الذين اشتركوا فى الجمعية ثم انفضوا عنها جماعة ايثارا منهم لمشروع السكة الحديد ولمصلحة بلادهم، عن مشروعهم ، وأحيانا كتب يطالبهم بسداد اشتراكهم فى جمعية الدراسات الخاصة بقناة السويس فيردون عليه بقولهم أنهم يعتبرون الجمعية منحلة ولا وجود لها .

ولكن تلك الاجابات لم تسكته فقد نجح فى التأثير على الفريق الآخر

حتى بذل « بروك » سفير النمسا فى القسطنطينية مساعيه الجبارة جاعلا من قناة السويس لبا للمسألة الشرقية ، وأن هذه المسألة ملك للدبلوماسية الأوربية مجتمعة ، ولا ينبغى بأية حال أن تترك أوربا انجلترا تشتغل لحساب نفسها منفردة ، ومن أجل ذلك خطت روسيا مع النمسا خطوات ايجابية .

فى رسالة لانفتنان وجهها لسفير النمسا المذكور بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٥٣ هذه العبارات : « انى أسمح لنفسى بأن التمس من سعادتكم أن تستعملوا غاية نفوذكم حتى تصبح مسألة القناة التى تصل بين البحرين شيئا أساسيا تقوم عليه قواعد السلام فى أوروبا ، وهو السلام الذى ترجوه أوربا على أيدى سفرائها العاملين فى القسطنطينية ، وحتى يصبح هذا المشروع محل تعضيد ومؤازرة من الجميع بحيث لا تقف فى سبيله أية عقبة » .

وشرح « انفتنان » فى رسالة أخرى له وجهها الى مسيو « دى فور » فى ديسمبر سنة ١٨٥٣ ، موقف فرنسا ، فقرر أن السبب الوحيد الذى من أجله تحاشت حكومة فرنسا أن تحتضن المشروع ، هو أنها لاتريد أن تثير مشكلات عنيفة بينها وبين انجلترا ، وندد بانجلترا التى زعمت أنها انما تريد بمشروع السكة الحديد مصلحة الشعب المصرى فقال عن هذه الفرية « انى أعلم أنه لا يوجد فى أوروبا رجل واحد تخفى عليه نيات الانجليز شعبا وحكومة ، فتبلغ به الغفلة أن يصدق أن الانجليز قوم محسنون للغير ، محبون لخير الناس ، ومصالح بنى الانسان » .

* * *

شرع الانجليز فى تنفيذ مشروع سكة حديد الاسكندرية ـ القاهرة ، وصار متوقعا بعد تمامها أن يمد الانجليز هذا الطريق حتى يصل الى ميناء بالبحر الأحمر وبهذه الكيفية يسيطرون على طريق الهند فتبلبلت الأفكار فى فرنسا ، وكادت عزائم جماعة « سانت سيمونيان »

تصاب بالوهن حتى اضطر أحد كبار أعوانهم — وهو سفير النمسا « بروك » الى أن يكتب فى ٥ مارس سنة ١٨٥٤ « لأنفنتان » معزيا ومواسيا ، ليقول له انه ليس ثمة ما يوقف السكة الحديد ، ولكن ذلك لا يمنع من الابقاء على جمعية الدراسات الخاصة بقناة السويس وانتظار الفرصة الملائمة لشق القناة .

وفى هذا اليأس ، ظهر رجل كان يتربص من ناحيته من زمن بعيد ، وكان قد اتصل بجماعة « سانت سيمونيان » واستعد ليعمل ذات يوم لحساب نفسه ووطنه فرنسا أولا ، وهذا الرجل كان مغامرا أطول باعا من كل من سبقوه ، وهو « فرديناند دى لسبس » الذى سنفرد للكلام عنه الفصل التالى من هذا الجزء من الكتاب .

بذلت جماعة « سانت سيمونيان » نشاطها الجبار فى أوروبا بأسرها وأقامت الدنيا وأقعدتها ودست واشتغلت وراء الكواليس بالصورة التى تنم عنها الدسائس التى عرضنا طرفا منها ، وكان « فرديناند دى لسبس » يتربص ، وقد وطد العزم على أن ينتزع كل هذا لنفسه من يد الهندسة والدبلوماسية الذين بذلا جهودهما المضنية معا ، وقد بدأ يعد نفسه للدور الذى يلعبه بالانضمام الى جماعة « سانت سيمونيان » والاشتراك فى جمعيتهم التى تقدمت اليها الاشارة .

سنبين فى الفصل السادس والفصل الذى يليه الطريقة التى استطاع بها « فرديناند دى لسبس » أن يلقى فى روع والى مصر سعيد باشا أنه جاءه بمشروع يراد به رخاء مصر وخير الانسانية ؛ ولكنا قبل أن نأتى بهذا البيان ونحلل شخصية دى لسبس التى نكبت بها مصر فى القرن الماضى ، نرى لزاما علينا أن نعرض هنا وثيقة تقطع بصلة هذا الأفاق بجماعة المستعمرين وبما كان يدبر لمصر فى الظلام .

والوثيقة هى بيان وزع على أعضاء مجلس ادارة جمعية الدراسات المنوه عنها وذلك فى سنة ١٨٥٤ ، وهى تكشف عن دى لسبس قبل أن يفاتح سعيد باشا ويحصل منه على عقد الامتياز ، وهذا هو البيان [1] .

(١) أعمال « سانت سيمونيان » وانفنتان (مذكرة تاريخية ــ الجزء الحادى عشر) .

« فى الشهور الأخيرة من هذه السنة (سنة ١٨٥٤) انضم الى جمعية
« الدراسات عضو لم يكن فى الحسبان ، وهو مسيو « دى لسبس »
« الذى كان وثيق الصلة « بانفنتان » و « آرلس » ، وقد دعاه لزيارة
« مصر واليها سعيد باشا ، وكانت بينهما صلة صداقة متينة منذ أن كان
« دى لسبس قنصلا لفرنسا بالاسكندرية . ولما كان يعرف خطورة
« النتائج التى ستترتب على رحلته الى مصر ، فقد اتصل مقدما بالرجال
« الذين أعدوا مشروع حفر قناة فى برزخ السويس ، فقابل فى ليون
« أنفنتان وآرلس ، والتقى فى مارسيليا بمسيو « بولان تالابو »
« وزودوه بجميع الوثائق التى يستطيع بها أن ينير الباشا ويؤثر عليه
« كيما يوافق على المشروع ويحقق رغبة جمعية الدراسات .

ونحن فى هذه المناسبة نكتفى بهذه الاشارة ، وسنبين فيما بعد أن دى لسبس ، قد خدع جمعية الدراسات نفسها ، كما خدع الدنيا جميعها واستأثر بالمشروع لنفسه ، ونحن نعيش فى زمن تدعى الآن فيه فرنسا أن « دى لسبس » هو خالق القناة ، وسنبين بالمستندات نصيب هذا الكلام من الصحة .

* * *

ويمكن تلخيص ما قدمناه فى هذا الفصل ، فى أن هذه الجماعة المسماة « بسانت سيمونيان » ظهرت فى عصر محمد على ، وأغرمت بمشروع قناة السويس كخطة يراد بها تمكين أوروبا من الشرق بأسره ، والعدوان على مصر وحقوقها وسيادتها ، كى يقسم الشرق بين المستعمرين وقامت الجماعة ببعض الدراسات والمباحثات مستعينة على ذلك بالدهاء وسعة الحيلة ، ولكنها لم تقدر على خداع محمد على فوقف ضد نشاطها الهندسى والدبلوماسى سدا منيعا .

وألف زعيم الجماعة أنفنتان جمعية الدراسات ، وجعلها من ثلاث شعب : فرنسية ، وانجليزية ، وألمانية . ولكن الشعبة الانجليزية انسلخت وسارت مع الدبلوماسية الانجليزية فى تنفيذ سكة حديد

الاسكندرية القاهرة لتبنى بعدها سكة حديد القــاهرة — السويس كوسيلة تسيطر بها انجلترا على مصر وتنفرد دون غيرها بطريق الشرق وكان ذلك فى عصر عباس الأول •

وحاول أنفنتان أن يؤلب الدبلوماسية الأوروبية كلها ضد انجلترا حتى يكون استعمار الشرق من نصيب أوروبا مجتمعة ، لا انجلترا وحدها ، وبهذا يكفل لفرنسا المكان الذى يرجوه لها فى هذه الغنيمة ولم تستطع الدبلوماســية ولا الجبروت الأوروبى أن يحققا لأنفنتان وشركائه من غواة الاستعمار ما أراد وأن يفرضوا المشروع بالقوة •

ولكن رجلا آخر كان يقبع فى جهة أخرى من العالم ، فى مقر وظيفته يراقب وينتظر الفرصة ، ليصل بالدهاء وسعة الحيلة لما عجزت أوروبا أن تصل اليه بعد جهــاد بضعة قرون ، بل لما عجز نابليون نفسه عن تحقيقــه •

ويمكن القول أن نشاط سانت سيمونيان قد أعد التربة فى محيط السياسة الأوروبية لفرديناند دى لسبس دون أن يقصد خدمة دى لسبس بالذات • والأقدار هى التى لعبت دورها •

ومن يدرى لو أن دى لسبس هذا تقدم بمشروعه ، قبل التاريخ الذى تقدم فيه لكان الفشل محققا •

ولكن ظهر الرجل على مسرح هذا المشروع العتيق فى وقت كانت الفاكهة قد أينعت فاجتناها وحده ومشى نحو النصر على جماجم الضحايا وحيث لم يكن له أى فضل غير ما أرادته الصدف المحضة جعلوا منه بطلا ، ولكنها بطولة مؤقتة سوف تنقشع بعد أن تنتشر الحقائق الصارخة ويفيق العالم من غفلته •

الفصل السادس

فرديناند دى لسبس

نشأته وتأثره بآراء عصره ـ ماثيو دى لسبس عين للاستعمار فى افريقيا ـ ابنه فرديناند يسير على غرار ابيه ـ لم يكن فى يوم من حياته مهندسا ـ يتقرب الى محمد على لما عين نائب قنصل لفرنسا بالأسكندرية ـ اشتغاله بمشروع قناة السويس ـ صداقة سعيد باشا لفرديناند دى لسبس ـ حضور دى لسبس الى الاسكندرية ـ ١٥ نوفمبر سنة ١٨٥٤ ـ حكم التاريخ ـ منح الامتياز فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ .

اذا قلنا عن فرديناند دى لسبس انه كان رجلا استعماريا من النوع الخطر ، وأنه لم يدر بخلده أن يؤدى أية خدمة لبنى الانسان ، بل أراد أن يجعل من مشروع قناة السويس أداة لتمكين فرنسا من احتلال مصر والسيطرة على الشرق بأسره ، فلسنا نلقى القول جزافا ، بل نبنى هذا الاتهام على وثائق وأسانيد علمية ، لا يستطيع أن يجادلنا فيها أشد الفرنسيين تحمسا لذكرى رجل حاول بالدهاء والمكر وسعة الحيلة أن يحقق حلما بعيد المدى .

ولكى نستطيع أن نحكم منصفين على ذلك الرجل ، يجب أن ندرس العصر الذى نشأ فيه والبيئة التى تأثر بها ، والعوامل المختلفة التى تفاعلت حتى جعلت له تفكيرا من نوع خاص ، وأسلوبا انفرد به فى معالجته للمسائل الكبيرة كمسألة قناة السويس ، ونحن مضطرون لترقبه منذ ظهوره ، كما يتابع الفلكى نجومه فى السماء ، ونسير معه فى خطواته المختلفة ، التى انتهت بمشروع ، يعد بحق أكبر انقلاب عرف فى تاريخ الدنيا بأسرها .

ولدته أمه فى « فرساى » فى ١٩ من نوفمبر سنة ١٨٠٥ ، وفى ذلك الوقت ، كانت راية فرنسا خفاقة فى السماء ، وكان الامبراطور نابليون الأول ، قوة جبارة ، حطمت أنوف القياصرة ، وعصفت برءوس متوجة ، ولم يكن أحد يعرف حينئذ أين تنتهى حدود فرنسا •

كان الفتح والاستعمار أغنية أهل فرنسا بأجمعهم ، وهى الأغنية التى استمرت تذكى أفئدة الفرنسيين ، حتى بعد نابليون بونابرت ، ولهذا تفتحت عينا فرديناند دى لسبس على مجد فرنسى خاطف ، وسمعت أذناه أول ما سمعت قصص نابليون ومواقعه وفتوحاته وأطماعه وأمانيه وتلك هى المادة الأولى فى عجينة تمخض عنها مشروع قناة السويس الذى عجزت القرون عن وضعه موضع التنفيذ • فالعبقرية كما فهمها دى لسبس فى أيامه الأولى هى سطو فرنسا على الآخرين ، وانتهاز الفرص ، والنهب فى ذلك المضمار عمل مباح • وميلاد الرجل فى فرساى، تذكير له بأيام لويس الرابع عشر ، وأحلام الملك ، الشمس ، كما كانوا يسمونه • وتشاء الأقدار أن يتجه تفكير الفتى الى مصر بالذات ، فيجعلها منذ بداية حياته قبلة أنظاره وذلك لأن أباه كان من رجال نابليون الأول الذين رافقوه فى حملته على مصر ، وبعد جلاء الحملة الفرنسية ، اشتغل « ماثيو » Mathieu دى لسبس قنصلا لفرنسا بمصر ، وبعد قضاء ثلاث سنوات على ضفاف النيل ، سافر الى فرساى مع زوجته الشابة وكانت تحمل فرديناند بين أحشائها ، لقضاء عطلته ، فولد الغلام فى فرساى ، ومن هنا بدأت الرابطة فى التفكير ، رابطة فرساى وباريس بالقاهرة وبرزخ السويس •

ويجب أن يضاف الى ذلك أن وظائف السلك السياسى الفرنسى فى بلاد الشرق فى ذلك الزمن كانت وظائف جاسوسية ، وأهم اختصاصات الذين تناط بهم تلك الوظائف رسم الخطوط الاستعمارية والسهر على تنفيذها بالدس واثارة الفتن وبمختلف الأساليب والحيل ؛ وكانت أسرة دى لسبس ممن يتوارثون تلك الوظائف جيلا بعد جيل • انها أسرة

بدأت تظهر فى عالم الوجود فى النصف الثانى من القرن الخامس عشر ، ويقال ان مؤسسها نزح من اسكتلندا الى فرنسا فى القرن الخامس عشر ، حينما ضمت انجلترا اليها بلاد اسكتلندا ، واشتغلت عائلة لسبس فى بداية الأمر بصنع الأسلحة ، وبيعها للنبلاء ، ثم تركوا هذه الصناعة ، وزاولوا أعمال الموثقين ومحررى العقود فى البلد الذى أقاموا فيه واسمه « بايون » Bayonnne حتى صار « بيير دى لسبس » فى بداية القرن الثامن عشر ، كبير الموثقين ، وسكرتير الخزينة فى مدينة « بايون » •

ولم تكفهم هذه الوظائف ، وهم أسرة اشتهرت بالطمع وجنون الاغتناء ، فاشتغل عدد منهم بالملاحة وأعمال القرصنة ، يسطون على السفن التى تصادفهم فى البحار ، وينهبون ويسفكون الدماء ثم يعودون الى بلدتهم « بايون » ليلبثوا وقتا قصيرا ، يرجعون بعده الى القرصنة ؛ ويرجع بعض كتاب فرنسا لأعمال القرصنة هذه ، ما امتاز به دى لسبس من المغامرة ، وحدة الذكاء[1] • وقد أنجب « بيير » دى لسبس الذى تقدم ذكره غلاما اسمه دومينيك Dominique شاء أن يترك أعمال القرصنة التى اشتهر بها ذووه ، ويرتفع بأسرته الى مستوى آخر ، فعمل فى وظائف السلك السياسى ، وبرز فيها حتى أصبح سفيرا لفرنسا فى هولندا ثم وزيرا لها فى بروكسل فى سنة ١٧٥٢ ؛ وكان « لدومنيك » هذا أخ يقال له « مارتان » Martin وهو الجد المباشر لفرديناند دى لسبس ، التحق هو الآخر بالسلك السياسى مستعينا بنفوذ شقيقه وقضى حياته فى هذه الوظائف خارج فرنسا • وأنجب « مارتان » ولدين ؛ أحدهما هو « بارتليمى دى لسبس » ، وكانت له فى وظائف السلك القنصلى الفرنسى مغامرات منقطعة النظير ، والآخر هو « ماثيو دى لسبس » والد فرديناند ، وقد قضى حياته فى بلاد أفريقية أو آسيوية تقع على

---

(١) « ل • بريدير » L. Bridier « عائلة فرنسية : دى لسبس »
Une Famille française : les de Lesseps, Paris 1900
ويراجع كتاب « جورج ادجار بونيه » : فرديناند دى لسبس ، الدبلوماسى وخالق السويس ـ باريس سنة ١٩٥١ •

شواطىء البحار ، وقام هو الآخر بمناورات بعيدة المدى ، ولعله فى بعض هذه المناورات ، قد مهد لنجاح الدور الذى قام به ولده «فرديناند» ولم يكن ذلك طبعا ليدخل فى تقديره ، لأنه ليس ممن يقرأون الغيب ، الا أن يد القدر ، هى التى تدبر وتهيىء الأسباب ، لحكم لا يعرفها الا الواحد القهار .

***

كان « ماثيو » دى لسبس ، سليل القراصنة ، فى مقدمة من وضعوا نواة الاستعمار الفرنسى فى بلاد أفريقيا الشمالية ، فاشتغل عينا لفرنسا على مراكش ، وقت اذ لم يكن لفرنسا فى شمال أفريقيا نفوذ أو شبه نفوذ ، ونيطت به مهمة أخرى فى طرابلس وليبيا ، ثم ما لبث بونابرت أن عينه قومسيرا عاما لفرنسا فى مصر قبل أن تجلو عن أرض مصر جيوش الحملة الفرنسية ، وكان « ماثيو » دى لسبس فى الثلاثين من حياته .

وجلت جيوش فرنسا عن الأراضى المصرية فى سنة ١٨٠١ ، ولكن بقى « ماثيو » يؤدى وظيفة القنصل الفرنسى ؛ وكانت مصر فى ذلك الحين ، ترزح تحت وطأة المظالم والفوضى التى أشاعها البكوات المماليك وكانت انجلترا كما أسلفنا قد اشترت ذمم البعض من أولئك البكوات ، وبدأت تمهد لاحتلال مصر ، وتبذل المساعى ، ولكن ظهرت الحركة القومية التى تزعمها محمد على الكبير ، فوقف « ماثيو دى لسبس » فى صف هذه الحركة مؤازرا لمحمد على لأنه رأى أن ذلك هو السبيل الوحيد لفرنسا كى تتغلب على نشاط الانجليز ومنافستهم لها فى مصر وبلاد الشرق الأوسط ، وفعلا أمكن لهذا القنصل أن يضمن لفرنسا صداقة محمد على ، وهى تلك الصداقة ، التى استمسك بعراها العاهل العظيم طول حياته ، أما فرنسا فكانت تتقلب وفقا لمقتضيات مصلحتها .

وبفضل العلاقات الوطيدة التى نشأت بين « ماثيو » دى لسبس ومحمد على وجد ولده طريقه الى بيت محمد على ، وقامت بينه وبين

سعيد باشا صداقة ، كانت نعمة لفرنسا وللاستعمار الغربى بأسره ونقمة على مصر وبلاد الشرق بأجمعها •

استطاع «ماثيو» دي لسبس أن يؤدى المهمة التى عهد بها اليه نابليون الأول ، وعاد الى فرنسا فى أواخر عام ١٨٠٥ ، حيث ولد ابنه فرديناند كما أسلفنا • وتقلب فى عدة وظائف ، كان فيها الخادم الأمين لبونابرت ولسياسة الامبراطورية ، وفى أواخر أيام نابليون كلف بمهمة دقيقة ؛ اذ عين قوميسيرا لفرنسا فى « كورفو » وظل خمس سنوات يقوم بادارة جزر « الايونيان » التى كان قد احتلها نابليون وكانت تلك الجزر طوال تلك المدة هدفا للقنابل التى يقذفها بها قطع من الأسطول الانجليزى ، وسقط بونابرت فى سنة ١٨١٤ ، وانتزعت تلك الجزر من فرنسا بعدئذ وعاد « ماثيو » الى فرنسا ، أثناء حكم المائة يوم ، وعين فى وظيفة كبيرة لأنه ظل على اخلاصه ووفائه للامبراطور •

ومنذ تعيينه فى « كورفو » كان قد ترك زوجه وعياله فى ايطاليا فلم يبرحوها الا فى عام ١٨١٤ ، اذ عادوا الى فرنسا ، ليلتقوا برب الأسرة بعد أن تداعت الامبراطورية ، ومع أن الملك لويس الثامن عشر قد انتقم من أكثر رجال بونابرت ، فانه لم ينتقم من أسرة دى لسبس ، بل أمر بتعليم فرديناند وتيودور ، ولدى « ماثيو » دى لسبس على نفقة الدولة، وما لبث « ماثيو » أن وضع نفسه فى خدمة النظام الجديد ، فى الميدان الاستعمارى البحت ، فعاد الى السلك القنصلى ، وعين فى مراكش ، وبعدئذ فى تونس وهى البلاد التى قضى الست سنوات الأخيرة من حياته بين أرجائها ، يمهد لاستعمار فرنسا لها ، ولقد تمكن من أن يبرم مع «باى» تونس معاهدة سياسية ، تقى سفن فرنسا مما كانت تتعرض له كلما مرت بمياه تونس ، وتحرم استرقاق المسيحيين •

* * *

وفى تلك الأيام ، كان قد ترعرع « فرديناند » ولحق بأبيه ، وتصادف وقتئذ أن احتلت فرنسا بلاد الجزائر ، فتعاون دى لسبس الأب

ودى لسبس الابن معاونة تامة ، مع قائد قوات الاحتلال لطعن الجزائر فى ظهرها ؛ وكان فرديناند دى لسبس أشبه بضابط اتصال ؛ ولقد أثنى قائد الجيش الفرنسى المحتل أطيب الثناء ، على الابن وأبيه للخدمات التى أدياها ، والخيانات التى ارتكباها ضد العرب الآمنين[1] .

وهكذا قضت ارادة الله أن يهيىء لمشروع السويس، رجلا بدأ حياته العملية فى محاربة المسلمين والكيد لهم وخدمة استعمار فرنسا فى شمال أفريقيا ، ومن هنا كانت الآمال الجسام التى علقها على مشروع السويس، حينما رسم له خياله الخصب أن يحتضن هذا المشروع ، ويختطفه من أيدى الآخرين ، ويجعله مقرونا باسمه وبآماله الاستعمارية التى لا تقف عند حد .

وكانت أسرة دى لسبس كلها مجندة وقتئذ فى خدمة الاستعمار الفرنسى ، فكان لفرديناند أخ يسمى « جول » Jules اشتغل فى خدمة السلك القنصلى ، بالطريقة ، نفسها واستطاع بدهائه أن يتسلط على « باى » تونس حتى عينه وكيلا لمصالحه فى باريس ؛ وأخوه الأكبر واسمه « تيودور » اشتغل مديرا لقسم من أقسام وزارة الخارجية الفرنسية ، ثم وزيرا مفوضا ، وترك خدمة السلك السياسى مكتفيا بمقعد فى مجلس الشيوخ ، ولما تصدى أخوه فرديناند لمشروع قناة السويس ، وضع نفوذه تحت تصرفه .

وامتازت تلك الأسرة بالتضامن العجيب بين آحادها فمهما انتشروا فى الأرض ، وباعدت بينهم الوظائف ، كان التضامن تاما بينهم ، وكان كل واحد يبذل أقصى ما يستطيع فى مؤازرة الآخر ومعاضدته . وهو تقليد ورثوه عن حياة أسرتهم الأولى ؛ وهى تلك الأسرة التى هاجرت من اسكتلندا فى القرن الخامس عشر كما ذكرنا ، واشتغلت بصنع السلاح

---

(١) رسالة المارشال « كلوزيل » Clausel الى الجنرال سيباستيانى Sébastiani فى ١٨ ديسمبر سنة ١٨٣٠ ، وهى بمحفوظات وزارة الخارجية الفرنسية .

وتجارته ، ثم بالقرصنة ردحا من الزمن غير قصير ، وبعدئذ بوظائف الحكومة فى ميدان لا يبعد كثيرا عن مجال القرصنة ، الا أنها قرصنة مهذبة ، مصوغة فى أسلوب دبلوماسى .

واذا كان والد فرديناند دى لسبس لم ينحدر من أصل فرنسى ، فان أسرته تفرنست بعد أن عاشت فى فرنسا بضعة قرون ، ولكن أمه لم تكن فرنسية ، ولم تجر فى عروقها قطرة من دماء فرنسا ، فهى السيدة كاترين دى جريفينيه Catherine de Griveynée الأسبانية ، وأبوها من أصل فلمنكى ، وقد تجنس بالجنسية الاسبانية ، واشتغل بالتجارة ، واقتنى منها ثروة واسعة ، أغرت « ماثيو » دى لسبس بزواج ابنته ، ثم ذهبت هذه الثروة أدراج الرياح اذ ساءت الأحوال السياسية فى أسبانيا .

ومما تقدم نجد أن فرديناند دى لسبس كان مزيجا من دماء مختلفة ، وصورة تتلخص فيها حوادث وأيام ذات خطر ، فلم يكن مستغربا أن يغامر ، وأن يحتال بشتى الصور ، دون أن يحد أطماعه مبدأ أو تقليد ، اذ ليست فى حياة أسرته ، ولا فى أخلاقهم مبادىء أو تقاليد ، بل سطو على أوطان الآخرين بطريقة متصلة ومتجددة .

* * *

وعلى جسامة الدور الذى لعبه فرديناند دى لسبس فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر لم تكن شخصيته ترتكز على ثقافة واسعة ، ولا على فن تخصص فيه . ومن الأخطاء الشائعة ، ما يظنه البعض من أن الرجل كان مهندسا ، وهو لم يتعلم الهندسة قط ، لا فى المدرسة ، ولا فى الحياة العملية ، بل تلقى علومه الثانوية ، والتحق بمدرسة الحقوق ، ثم تركها قبل أن يحصل منها على درجة علمية .

وعرف بالمرح وحدة الذكاء فى حياته الدراسية ، ولكن مع ذلك كان من الطلاب الذين لا صبر لهم على التعليم ، وكان يكره القراءة والتعمق فى الدرس ، ويهوى الموسيقى وعزف البيانو ، كما يهوى الأدب الفرنسى القديم ، ولم تكن لأسرته ثروة يعيش منها ، فلما انقطع عن الدرس سعى

الى كسب قوته ، وقدمه عمه « برتلمى » الى وزارة الخارجية الفرنسية التى عينته تلميذ قنصلية فى مدينة « لشبونة » ولم يكن قد بلغ العشرين من عمره ، ومن البرتغال اتصل « بمدريد » ، فاستعان بأسرة أمه فى تقديمه لبعض كبار الساسة ، وتفتحت أمامه أبواب المستقبل .

وكان دى لسبس زير نساء ، حسن المظهر والهندام ، وكانت له جاذبية طالما أوقعت فى حبائله كثيرات كانت له معهن مغامرات ، وان الخطبة التى انعقدت بينه وبين قريبته « أوجينى » قبل أن يفكر فى مشروع قناة السويس ، وقبل أن تصبح « أوجينى » امبراطورة لفرنسا ، كانت من أسباب نجاحه فى مشروع قناة السويس .

قضى دى لسبس فى البرتغال عامين ، وهى مدة التمرين ، وعاد الى باريس ، فعين نائب قنصل وهو فى الثانية والعشرين من حياته ، وأرسلوه الى « تونس » ليشتغل مع أبيه فى قنصلية واحدة ؛ وهنالك تضافر الاثنان فى خدمة الاستعمار الفرنسى كما ذكرنا .

وبعد أن لعب دوره فى تونس عينته حكومة فرنسا نائب قنصل بمدينة الاسكندرية فى أوائل سنة ١٨٣٢ ؛ ومن هذه الوظيفة وقف على عتبة المستقبل .

* * *

ظفر فرديناند دى لسبس بعطف محمد على ، لأن عاهل مصر كان صديقا لفرنسا وقد استقدم منها الخبراء والعلماء المتخصصين فى مختلف العلوم والفنون ، ولأن ما يثو دى لسبس كان قد وطد صداقته بمحمد على كما أسلفنا ؛ وقد اشتهر والى مصر بالوفاء ، وكان فرديناند الى جانب ذلك يجذب اليه قلوب سامعيه بحديثه الطلى ، وذكائه المتوقد .

وطابت له الاقامة فى مصر فأغرم بركوب الجياد العربية ، وبرز فى ذلك حتى صار يدربها على العدو والسباق ؛ ولاذ به مواطنوه من رعايا فرنسا المقيمين بالقاهرة والاسكندرية ، وكانوا فى حياتهم الخاصة مؤتلفين بحيث كانوا أشبه بأعضاء أسرة واحدة ، فتجمعهم الموائد والسهرات ،

فيتذاكرون فى أمور فرنسا وما يهمهم تحقيقه لمصلحتها فى مصر ؛ وقد روى المسيو « برتو » [1] أن فرديناند دى لسيبس ، كان بمثابة الروح فى تلك المجتمعات الفرنسية لأنه كان « جذابا ومحدثا فذا وراقصا لا يمل المراقصة وذا مظهر أنيق » ؛ وقد سنحت له فرصة نادرة لكى يتلألأ نجمه فى سنة ١٨٣٥ اذ سافر من مصر قنصل فرنسا العام المسيو « ميمو » Mimaut فقام دى لسيبس بأعمال القنصل العام ، وقد استغل عطف محمد على عليه فى الحصول على بعض المزايا التى ليس من اختصاص القناصل أن يتناولوها بالبحث ، فتدخل فى شئون الحكم المصرى بسوريا بدعوى أن المسيحيين الذين يسكنوها تعتبر فرنسا مسئولة عنهم ادبيا وعن حسن معاملتهم ، حتى انه كان يتباحث فى مسائل الضرائب التى تجبى منهم ، وبلغت به الجرأة أن يزورهم فى سوريا ويتفقد أحوالهم ، ولم يكن هؤلاء من رعايا فرنسا ، بل كانوا سوريين مسيحيين ، وهو لم يفعل ذلك الا استغلالا لعاطفة أبوية لمسها فى محمد على ؛ ومع هذا كان يدس له فى السر ويبعث لفرنسا بتقارير ينتقد فيها نظام الضرائب فى مصر نقدا مريرا ويتهم محمد على بالقسوة ، ويدعى أن الناس فى مصر وسوريا ، يخشونه ولا يحبونه ، فى حين أنهم يحبون ولده ابراهيم حبا جما لأن ابراهيم عربى ، وليس فيه الطابع التركى [2] ؛ كتب لوزارة الخارجية الفرنسية ينقد تصرف محمد على حينما حفر قناة المحمودية ليصل الاسكندرية بنهر النيل فقال عن محمد على أنه « لم يستشر أى مهندس ، ولم تمسح الأرض قبل الحفر ، ولم يجر أى تخطيط ، ولم يستحضر ما كان ينبغى احضاره من العدد والأدوات ومؤن العمال . بل حشد ستين ألف فلاح انتزعوا الأرض من مكانها ، وحفروها بأيديهم فمات منهم خمسة عشر ألف رجل أثناء الحفر ونفذت العملية [3] » .

---

(1) S. Berteaut : Ferdinand de Lesseps et son oeuvre. Marseille, 1847.

(٢) كتاب فرديناند دى لسبس الى « موليه » Molé فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٣٦ .

(٣) كتاب دى لسبس الى وزارة الخارجية الفرنسية فى ٨ فبراير سنة ١٨٣٥ .

فى نهاية سنة ١٨٣٤ نكبت مصر بوباء الطاعون ، والكوليرا ، وكانت وطأة هذه الأمراض أشد من الاستعداد الصحى لمقاومتها فسقط الضحايا بالآلاف حتى مات بالطاعون فى القاهرة وحدها ستة آلاف نسمة ؛ وألفت الحكومة المصرية مجلسا للصحة العامة وأسندت رياسته لفرديناند دى لسبس ، ويقال انه أبلى فى استنهاض الهمم لمقاومة هذه الأوبئة بلاءا حسنا ؛ واستغل ذلك فى الدعاية لشخصه فى صحف فرنسا الكبيرة ومنها صحيفة « التان » و « الديبا » فمنحته حكومة فرنسا نيشان « اللوجيون دونير » .

وسافر دى لسبس الى فرنسا فى عطلة قصيرة فى صيف سنة ١٨٣٦ فالتقى بابنة نقيب محامى باريس واسمها « أجات دى لا مال » Agathe Delamalle وكانت ذات حظ وافر من الجمال فتزوج منها فى أواخر سنة ١٨٣٧ ، وظلت معه شريكة حياته حتى فرق بينهما موتها بعد الزواج بخمسة عشر عاما . وبعد اقترانه بها لم يعد لمصر ، اذ أوفدته وزارة الخارجية الفرنسية الى هولندا لحل أزمة نشأت بين فرنسا وحكومة البلاد المنخفضة حينما استقلت بلجيكا واعترفت فرنسا بالوضع الجديد ؛ وأسندت اليه وظيفة قنصل فرنسا فى روتردام وظل هناك حتى سنة ١٨٤٠ حيث نقل الى « ملجا » Malaga فى أسبانيا ، وكانت قد منيت وقتئذ بانقلاب ثورى أدى لخلع الملكة كرستين ، واسناد السلطة لأحد رجال الجيش ، وهو الجنرال « اسبارتيرو » Espartero ، ويأبى فرديناند دى لسبس أينما حل ، الا أن يضع أنفه فى مسائل البلاد الداخلية ، فيصدى لاخفاء الملكة المخلوعة ، ويلعب دورا يقال انه كان السبب فى انقاذ حياتها .

* * *

لما كان فرديناند دى لسبس نائب قنصل لفرنسا بالاسكندرية ، سافرت الى مصر بعثة «سانت سيمنيان» الأولى على النحو الذى أوضحناه فى الفصل السابق ، ودى لسبس رجل فيه فضول ، ونفسه كانت تجيش بالأطماع الجسام ؛ وقد استطاع أن يطلع على التقرير الذى كانت قد

وضعته البعثة العلمية التى رافقت حملة نابليون بونابرت على مصر ، كما درس تقارير المهندس الفرنسى « ليبير » ، وأطلعه المسيو « لوبير بك » Lubbert-Bey الذى كان يشغل وظيفة سكرتير عام لنظارة الخارجية المصرية على بعض الأوراق الخاصة ببرزخ السويس ، ومشروعات المهندس الفرنسى « لينان بك » الذى كان فى خدمة محمد على ، واشتغل تفكير « دى لسبس » بمشروع القناة من سنة ١٨٣٣ حتى سنة ١٨٥٢ فكان يكثر من الاتصال بكل مايسمع أن له بهذا المشروع صلة وخصوصا بجماعة «سانت سيمونيان» . ولما كان موظفا بالسلك القنصلى الفرنسى فى أسبانيا وفى روما فى سنة ١٨٤٨ و ١٨٤٩ لم يغفل مشروع السويس ولم يسقطه من حسابه ؛ بل كان فى ساعات فراغه يلخص البيانات التى أمكنه أن يجمعها عن هذا المشروع ، وأعد مذكرة ، طلب من صديق له كان قنصلا لهولندا بالقاهرة ، أن يرفعها نيابة عنه الى الوالى عباس الأول ، ولكن المذكرة لم تظفر بالقبول أو الاستحسان [1] ، وأراد أن يجرب حظه لدى الباب العالى فوجد الأبواب موصدة .

كان فرديناند دى لسبس بارعا فى اختلاس آراء الآخرين وتنقيحها والاستفادة منها ، وقد مكنته وظيفته فى مصر من نقل الكثير من أعمال انفنتان وجماعته ، وكذلك استفاد الى حد كبير بأعمال رجل فرنسى آخر ، ذكرنا اسمه غير مرة ، ولا نشك فى أن فرديناند دى لسبس قد سطا على جميع جهوده الفنية ؛ هذا الرجل هو «أدولف لينان دى بلفون» الذى كان ضابطا صغيرا بالبحرية الفرنسية ونزح الى مصر فى سنة ١٨١٨ فاشتغل موظفا فى احدى الشركات ، ثم استخدمه محمد على كمهندس من مهندسى الحكومة المصرية ، وقد زار مختلف المناطق فى مصر وفى السودان كما زار شواطىء البحر الأحمر وبرزخ السويس ، وأعد الكثير من الدراسات والخرائط ، وعلى الرغم من أنه لم يتلق دراسة نظامية فى علوم الهندسة ، فانه تقدم فى سلك الوظائف المصرية ، حتى صار بمثابة

---

(١) بريديه Bridier : كتاب « عائلة فرنسية ، آل دى لسبس » .

وزير للأشغال العمومية • وظل يعمل فى كنف ورعاية البيت العلوى زهاء نصف قرن ؛ وكان بيته مفتوحا لكل فرنسى تطأ قدماه أرض مصر ولو كان عابر سبيل ؛ وقد ادعى « انفنتان » أنه هو الذى أغرى لينان دى بلفون بمشروع قناة السويس ، ويرى آخرون أن هذا محض افتراء لأن لينان المذكور كان دائم التردد والاستطلاع فى برزخ السويس من سنة ١٨٢٣ الى سنة ١٨٣٣ فدرس تلك المنطقة من الناحية التبوغرافية والجيولوجية ، وقام بعمل مجسات وحفر فى الأرض ، وأعد مشروعا موجزا لحفر قناة فى برزخ السويس [1] •

وكان كلما كتب مذكرة عن مشروع قناة السويس بعث بنسخ منها الى القنصلية الفرنسية الى « ميمو » القنصل العام والى فرديناند دى لسبس نائب القنصل ، وقد وضع مشروعه فى صيغته النهائية فى سنة ١٨٤٠ ؛ ويعزون الى لينان دى بلفون أنه أول من وضع مشروعا لشق قناة مباشرة من البحر الأحمر الى البحر الأبيض فى برزخ السويس، وأنه أعد دراسة دقيقة ، وبين الأعمال التحضيرية المطلوبة ، بل وبين النفقات الضرورية والموارد التى يمكن أن تحصل من القناة ، وقد شاد بفضله كثيرون من المهندسين الفرنسيين بما فيهم مهندسون من جماعة سانت سيمونيان مثل « تالايو » ، الذى قرر أن مشروع لينان هو خير المشروعات وأعظمها[2] ؛ ولكن لينان هذا كانت تنقصه ملكة الخطابة أو الكتابة اللازمين للتقدم بمشروع كهذا وحمل رايته ، وهما الموهبتان اللتان لا تنقصان دى لسبس •

رفع لينان مشروعه النهائى الذى تقدمت الاشارة اليه الى محمد على الكبير فى صيغة مذكرة ، وفى سنة ١٨٤٢ أطلع محمد على قنصل النمسا العام المسمى « لورين » Laurin على هذه المذكرة ، فأحالها الى وزير

---

(1) Linant De Bellefonds, Mémoires sur les principaux travaux d'utilité publique exécutés en Egypte, Paris, 1872-1873, ص ٨٨ و ٨٩ و ٩٠

(2) P. Talabot, Revue des Deux Mondes, اول مايو سنة ١٨٥٥

النمسا الأكبر وداهيـة أوروبا فى ذلك الحين البرنس دى ميترنيخ Metternich ، فوجد ميترنيخ أن هذا المشروع قد يفتح للامبراطورية النمساوية باب الشرق على مصراعيه ، ووعد بأن يبذل المستحيل لحمل والى مصر على تنفيذ المشروع ، ومنذ ذلك الحين كلف مندوب النمسا فى القاهرة ببذل المساعى اللازمة بالاتصال مباشرة بالفرنسيين المحيطين بمحمد على والتأثير عليه بوساطتهم [1] ، ولكن محمد على العظيم لم يؤثر عليه واحد من هؤلاء فتشبث بوجهة نظره التى سبق أن أبديناها حتى اضطر مترنيخ لأن يقترح أن يسبق المشروع وضع اتفاق دولى تضمن فيه الدول لمحمد على أن يسترد كل ما ينفق فى عملية القناة بالكامل ، وأن تعترف الدول باتفاق مع الباب العالى بملكية محمد على وورثته من بعده لقناة السويس [2] .

ولما يئست النمسا تألفت جمعية ألمانية فى مدينة « ليبزج » لدراسة الموضوع من وجهـة النظر التجارية البحتة بغض النظر عن الجانب السياسى ، وبذلت مساعيها هى الأخرى لدى محمد على ، ولم توفق كغيرها .

كل هذا كان يجرى فى أوروبا وفى مصر وكان فرديناند دى لسبس الطموح المغامر مرهف الحس ، ويتربص باستمرار ، لتحين الفرصـة التى تمكنه من أن يدلى هو الآخر بدلوه ويجرب حظه . كتب الى صديقه Ruyssenaërs قنصل هولندا العام بالقاهرة فى سنة ١٨٥٢ رسالة يقول فيها « منذ أوائل سنة ١٨٤٩ لم أنفك عن دراسة مسألة استولت على لبى وجنانى منذ تعارفنا بمصر ، منذ نحو عشرين سنة ، ولقد درست هذه

(١) فى كتاب لوران Lourin قنصل النمسا العام بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٨٤٣ الى لينان وردت هـذه العبارة « ان مشروع القناة فى طريقه يسير سيرا حسنا .. ونحن نعلق آمالنا عليك يا مسيو لينان وعلى صديقك المسيو موجيل » .

(٢) مؤلف « هالبرج » Hallberg، قنـاة السـويس ، نيـويورك سنة ١٩٣١ .

المسألة من مختلف الوجوه ، وانى أعترف أن مشروعى لا يزال حتى الآن مجرد سراب ، وما دمت أعتقد دون غيرى فى امكان تحقيق هـذا المشروع ، فمعنى ذلك أنه مستحيل » •

ولقد أشرنا فى الفصل السابق الى اتصاله بجمعية الدراسات ، وكان ذلك منذ سنة ١٨٥١ ، وقد كتب أحد أعضـاء الجمعية ، وهو ديفور فيرونس Dufour Férronce الى الأب انفنتان فى ١٢ مايو سنة ١٨٥١ يقول له « صـدقنى أنه أولى بك أن تتفق مع دى لسبس » ؛ وكان دى لسبس يعلم أن بعض الانجليز اهتموا بأمر القناة فبذل مسعاه لديهم بلندن مستعينا برجل من رجال المال اسمه « بنوا فولد » Benoît Fould ظنا منه أن الانجليز قد يجدون حظوة لدى عباس الأول ، الذى كان شديد الحذر من أى مشروع أوروبى يأتيه من فرنسا •

وما لبثت الأيام وحدها أن غيرت سير الحوادث وأتاحت لفرديناند دى لسبس حظا لم يتح لأحد من قبله بموت عباس وتولى سعيد باشا عرش مصر •

* * *

قتل عباس الأول غيلة فى قصره ببنها فى ١٤ من يوليو سنة ١٨٥٤ واعتلى العرش بعده سعيد باشا ، ولسنا هنا بصدد الكلام عن عباس وعن مصرعه ، ولكنا ننبه فقط الى أنه استطاع أن يوصد باب التدخل الأجنبى حينما كانت الرأسمالية الأوروبية تزحف على مصر ، وكان أبغض الأمور الى نفسه أن يقترض أو يمنح للأوروبيين امتيازا أيا كان لاستثمار مرافق البلاد ، وبانقضاء عهده قلب الأمر رأسا على عقب [1] •

---

(١) وصف الرافعى بك سـعيد باشا بطيبة القلب ، وسـلامة القصـد والشجاعة والميل الى الخير ؛ ثم قال عنه أنه « كان ضعيف الارادة ، كثير التردد ، لا يسـتقر على راى واحـد . ومن هنا جاءت تقلباته فى الخطط والبرامج والأعمال •• والتجاؤه الى الاستدانة من البيوت المالية الاوروبية • وحسن ظنه بالأوروبيين وشدة ركونه اليهم . وميوله الفرنسية التى جعلته يسترسل فى الاصغاء لتاثيرات المسيو فرديناند دى لسبس واحزابه . . الخ » عبد الرحمن بك الرافعى : عصر اسماعيل ــ الجزء الاول ، ص ٢٤ ، الطبعة الثانية سنة ١٩٤٨ •

كتب المرحوم الياس الأيوبى يصف العلاقة بين سعيد ودى لسبس فقـال[1] :

« ولما شب الأمير محمد سـعيد ابن الأمير العصامي ، وترعرع ، عهـد
« محمد على الى فرديناند بأمر الاعتنـاء بصـباه . فقـام فرديناند بذلك
« قياما حسنا ، وعلم الأمير اليافع ركوب الجياد ، وحبب اليه اجهاد النفس
« فى التمارين الرياضية ــ وكان (محمد سعيد) فى أشد الاحتياج اليها :
« لأنه كان عظيم الجثة بدينا الى حد ان اباه حتم عليه حضور اربعة عشر
« درسا فى اليوم ، والاكثار من الرياضة الجسمية ، لكى تذهب عنه بدانته ؛
« وانه كان يزنه ، كل اسبوع ؛ فاذا وجد وزنه زائدا على ما كان فى الأسـبوع
« السابق ؛ عاقبه عقابا صارما ؛ فاذا وجده ناقصا كافأه ، ولو أن عظم جثته
« وبدانته لم يكونا ، فى بدء أمره ، مرضا ، بل كانا كعظم جثة بروتس فى
« (رواية الفرسان الثلاثة لاسكندر دوماس)،وكعظم جثة عبادة بن الصامت
« فى انباء فتح مصر لمؤرخى العرب ، مظهر قوة غريبة ، وصحة عجيبة .

« فنشأ عن اعتناء فرديناند بمحمد سعيد ، ذلك الاعتناء ، ان هـذا
« الأمير الشاب صادقه مصادقة أكيدة والفه الفة زائدة كان الباشا العظيم
« ابوه من اكبر مشجعيه عليهما ، ومن اميل الناس الى توثيق عراهما بينهما .

« وكان قنصل فرنسا العام بالاسكندرية ، فى ذلك العهد ، رجلا من ادباء
« عصره يقال له المسيو ميمو ، وكان لا ينفك يقرأ ، الكتاب الذى وضعه ، فى
« ترعة الاتصال بين البحرين ، المندوبون الذين عهد اليهم الجنرال بونابرت
« بحثها وفحصـها ، فأوجد غرام مطالعة ذلك الكتاب النفيس ، فى روح
« الشاب دى لسبس المتخـرج على يديه ، فاكب دى لسبس على مطالعته
« باهتمام زائد ؛ وما لبث أن ثبت فى ذهنه ، بكيفية لا تتزعزع ، امكان
« ايجاد ذلك الاتصال ؛ فوطن نفسه على تخصيص جميع قوى عقله وروحه
« وجسمه لنفاذه .. الخ »

وهكذا لعبت المصادفات المحضة دورها فى تنفيذ مشيئة القدر ؛ وقد بينا فى هذا الفصل الصلة بين محمد على و « ماثيو دى لسبس » والد فرديناند ، وذكرنا شيئا عن أخلاق دى لسبس فى صباه ، وكيف كان شابا وسيما ، حسن المظهر والهـندام ، ميكافيللى النزعة يغشى المجتمعات الفرنسية ، ويهوى السهرات الحمـراء ، ويراقص النساء ، ويشعل الحشيش غير مبال ، وأنه قد أغرم بالرياضة ، وركوب الخيل ، حتى كان يروض الجياد ويدربها ، وكان فضوليا بطبعه ككل مغامر فى هذه الحياة . وكل ذلك وما اليه أعده ، ليكون المدرب الرياضى للأمير الشاب محمد سعيد ؛ وشاءت العناية أن يولى سعيد هذا أمر مصر فى

---

(1) الياس الأيوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل باشا من سنة ١٨٦٣ الى سنة ١٨٧٩ المجلد الأول ، صفحة ٣٢٩،طبعةدارالكتب سنة١٩٢٣ .

سنة ١٨٥٤ ، وقرأ فرديناند الخبر ، وهو بعيد عن هذه الديار ، فرأى ليلة القدر فى وضح النهار • وقيل أنه بادر بالاتصال بجماعة « سانت سيمونيان » أى جمعية الدراسات ، المشار اليها ، فوكلوه عنهم ليحصل لحسابهم من الأمير على امتياز حفر القناة ، ولكنه استغل الفرصة لنفسه ، وجعل الصفقة كلها لحسابه ، وهو رجل يضحى فى سبيل آماله وطموحه بكل اعتبار •

* * *

كان دى لسبس يقضى وقتا بريف فرنسا ، معنيا بترميم قصر لحماته Château de la Chesnaie ، وهو القصر الذى سكنته أنييس سوريل ، احدى خليلات شارل السابع الفرنسى ، وهناك بلغه نبأ مصرع عباس ، وتولى سعيد أمر مصر ، وبلغه ذلك النبأ فى ١٥ من سبتمبر سنة ١٨٥٤ ، فلم يضع وقتا وبعث برسالة الى صديق صباه مهنئا ومستئذنا فى الحضور الى مصر ليهنىء بشخصه • وفى هذا قال دى لسبس فى رسالة كتبها لصديقه « رويزنير » القنصل الهولاندى السالف الذكر ، : « قلت له (أى لسعيد) ان مشاغل السياسة تركت لى فسحة من الوقت ، أريد أن أنتهزها لأسافر اليه ، وأقدم اليه احتراماتى ، وطلبت منه أن يعين لى الوقت الذى يعود فيه من القسطنطينية حيث كان قد سافر اليها ، ليتلقى توليته • ولم يضع وقتا فى الرد على ، وحدد لى أوائل نوفمبر لأجتمع به فى مدينة الاسكندرية • وأنت أول من رأيت احاطته علما برحلتى ، وان السعادة لتغمرنى اذ ألتقى بك من جديد فوق أرض الفراعنة العتيقة ! ولكن حذار أن تنبس ببنت شفة عن مشروع حفر قناة السويس قبل حضورى » •

فى ٧ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وصل فرديناند دى لسبس الى الاسكندرية وفى جيبه مذكرة كان قد أعدها ليرفعها الى سعيد باشا ، وقد أوردنا نصها فى ملاحق هذا الكتاب [١] ؛ ولكن مع أنه استقبل بما عرف عن

---

(١) الوثيقة رقم ٥ بالملاحق •

مصر من المبالغة فى اكرام ضيوفها ونزلائها لم يبادر برفع المذكرة ، بل احتفظ بها فى جيبه حتى تأتى الفرصة التى تسمح بتقديمها الى الوالى فى ساعة يكون فيها منشرح الصدر ، مطمئن البال ؛ خصوصا وأن القنصل الهولاندى المتقدم الذكر قد أسر اليه أن سعيدا متأثر بآراء المغفور له والده ، وأنه قال ذات يوم أنه يعلم أن والده قد تجنب مشروع حفر قناة السويس ، ليدرأ عن مصر متاعب كثيرة ، وأنه سيسير على سنة أبيه .

على أن دى لسبس قد هزه الاستقبال الكريم ؛ اذ نقلته من الميناء عربة خديوية ذات خيول مطهمة ، يجرى أمامها السايس والقواس الى دار الضيافة التى أعدها له الوالى ؛ وبدأ الثعلب الفرنسى الماكر منذ اللحظة الأولى يتجسس ويسأل الخدم ورجال الحاشية ، ومن صادفهم من الخلان ، عن مزاج سعيد وعاداته وما صارت اليه طباعه ، وكيف يمكن التأثير عليه ، ومن هم أصحاب الحظوة عنده ، وهكذا من المقدمات الضرورية لتنفيذ خطة أراد احكامها[1] .

وبعد وصوله بساعات استقبله سعيد باشا فى قصره بالقبارى وقد لبس دى لسبس الحلة الرسمية ووضع نياشينه فوق صدره ، وحرص على أن يعطى هذه المقابلة المظهر الرسمى ، متناسيا الصداقة القديمة ، والكلفة التى كانت مرتفعة بينه وبين سعيد فى ماضى الأيام ، وروى فى مذكراته ، أنه أراد بذلك أن يداعب كبرياء الوالى ويصل الى قلبه .

وكان سعيد وقتئذ فى عنفوان شبابه ، فى الثانية والثلاثين من عمره ، ولم ينس أن والده العظيم كانت له تقاليد وطباع فرضتها الرجولة الجبارة ، وأنه كان يجد من القنصلية الفرنسية ملجأ يفر اليه ويسرى عن نفسه ، وكان نائب القنصل الشاب فرديناند يتعهده بذلك على خير

---

(١) يعترف دى لسبس بهذا فى رسالته لحماته مدام Delamalle فى ٧ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وكانت زوجته قد توفيت فى العام السابق ، فكانت مراسلاته لحماته .

الوجوه ، ولذلك لم يكن عجبا أن يحتفى بضيفه الذى أعاد الى نفسه أجمل الذكريات وأحلاها ؛ وكانت لسعيد ثقافة أوروبية ولسان ينطق الفرنسية بفصاحة تلفت الأنظار ؛ ومع ذلك كان يفرض رأيه ويبغض الجدل والمناقشة .

وبدأ دى لسبس يعمل فى حذر كمن يمشى على خيط العنكبوت فيستهوى اليه قبل مفاتحة الوالى الرجال الذين عرف أن لهم حظوة لدى سعيد باشا ، ويصل الى قلب كل واحد من أفراد تلك الحاشية بطريقة خاصة ، وأسلوب يجعلهم يتعلقون بشخصه ؛ وهو مخادع لا يبارى ولا يمارى . وكتم سر مشروعه عن أقرب المقربين اليه حتى عن قنصل فرنسا وقتئذ واسمه ساباتيه Sabatier ؛ ولم يصارح غير اثنين من خلصائه ، كانا له من قبل أعوانا وعيونا وهما القنصل الهولاندى « رويزنير » ، وصديقه جيريت Girette ، وقد اجتمع الثلاثة ذات مساء يتذاكرون فى الموضوع فاستقر رأيهم على أن الفرصة غير مواتية ، وأن اليأس احدى الراحتين (١) .

* * *

ولما أشرقت شمس اليوم الخامس عشر من نوفمبر سنة ١٨٥٤ نفذ السهم وحل بنا قضاء الله وقدره ؛ ذلك أن سعيد باشا قام برحلة الى الصحراء الغربية على رأس عشرة آلاف جندى بمدافعهم وخيولهم ، وأراد أن يسير فى الصحراء بهذه الكتيبة من الاسكندرية الى القاهرة ، كلون من ألوان الرياضة ، فدعا ضيفه دى لسبس لمرافقته فى هذه الرحلة ، وعندئذ سنحت الفرصة ، التى تحطمت القرون ولم تحققها لبنى الانسان . ونكف هنا عن البيان والتعليق ، تاركين الوصف لفرديناند دى لسبس ، وهو ذلك البيان الذى خطه يراعه فى رسالة بعث بها فى ذلك اليوم الى حماته « مدام دى لامال » .

---

(١) كتاب ليسبس الى جيريت فى ٧ فبراير سنة ١٨٥٦ .

« يبدأ المعسكر صحوه ، ويعلن النسيم العليل عن قرب انبلاج الصبح
« فأدثر بثياب تحفظ على حرارة الجسد وعينى ترقب ما حولى ؛ وانبعثت
« اشعة ذهبية تنير الأفق فأرى الشرق عن يمينى صافى السماء ، والغرب
« عن يسارى تكتنفه سحب وتعلوه ظلمات .

« وعلى غير انتظار أرى فى السماء قوس قزح ، تسطع فيه الوان زاهية
« وترتكز نهايتاه على مشارق الأرض ومغاربها · وأشهد أن قلبى قد دق
« دقات سريعة وقوية اذ رأى فى ذلك القوس دليلا على دنو اللحظة التى
« يتم فيها اتصال الغرب بالشرق والعالم بعضه ببعض بنجاح مشروعى .
« ويأتى الى الوالى فيعاوننى على الخروج من محيط احلامى ، ويحيى أحدنا
« الآخر بتحية الصباح متصافحين على الطريقة الفرنسية .

« والآن بلغت الساعة العاشرة والدقيقة الثلاثين وقد تناول الوالى وجبة
« الافطار قبل المسير ، وسأتناول وجبتى مع ذى الفقار باشا · وحينما
« انصرف من حضرة الوالى ، أريد ان اقرر له ان جواده كان فى اول ايام
« رحلتى سباقا من الطراز الأول ؛ ولما اقوم بتحيته ، اعدو مسرعا واقفز من
« فوق الكثبان حتى أصل الى خيمتى . ستجدين فى هذا الاندفاع خفة ،
« ولكن قديكون ذلك من أسباب ظفرى بتأييد بطانة الوالى لمشروعى وهو تأييد
« لابد منه . ان الضباط العظام الذين قاسمونى طعام الافطار قد أطنبوا
« فى الثناء على ولاحظت أن جرأتى رفعت من شأنى عندهم بدرجة كبيرة .

« وفى الساعة الخامسة مساء ، أمتطى صهوة الفرس واعود الى مخيم
« الوالى ، متخطيا الحاجز الذى تكلمت عنه ؛ والوالى باسم ، منشرح
« الصدر ، فيأخذنى من يدى ، ويظل ممسكا بها بعض الوقت ، ويجلسنى
« على اريكته الى جواره . وكنا فرادى ، وفى المخيم نافذة صغيرة سمحت لى
« ان أمتع ناظرى برؤية الشمس تغرب ، وقد رأيتها تشرق فى الصباح
« فأشعر بالطمأنينة والهدوء يغمرانى فى لحظة اردت ان اتحدث عن مشروع
« حاسم فى مستقبل حياتى . وتتمثل فى ذهنى دراساتى وخواطرى عن
« القناة التى تصل بين البحرين ، ولا يداخلنى شك فى امكان تنفيذ هذا
« المشروع ، حتى انى نقلت ايمانى ويقينى الى قلب الأمير . عرضت
« مشروعى ، من غير أن أدخل فى التفاصيل مبينا النقط والأسانيد التى
« تضمنتها مذكرتى التى كان فى وسعى أن اتلوها على مسامع الأمير من
« اولها الى آخرها . وكان محمد سعيد يصغى الى شرحى بانتباه زائد .
« ورجوته ان كان فى شك من هذا الأمر أن يراجعنى ·وقد أبدى لى بذكائه،
« بعض ملاحظات اجبته عليها اجابات مقنعة فقال لى فى الختام :

« **انى مقتنع ، وانى قبلت مشروعك ؛** وسنشتغل بأمره ، فيما تبقى من
« الرحلة ، ونبحث وسائل التنفيذ ، انه مشروع مفهوم ؛ وفى وسعك أن
« تعتمد على » .

وروى الأستاذ الياس الأيوبى [1] بقية الرواية فقال عن سعيد :

« ثم استدعى قواده ، وقص عليهم ما دار بينه وبين صديقه دى لسبس
« من الكلام وسالهم رايهم ؛ فتذكروا ما راوا من فروسية ذلك الفرنساوى .
« ولما كانت عقليتهم تقربهم ، كقول دى لسبس عينه ، الى تقدير رجل
« يحسن ركوب الخيل ويجيد الوثب فوق الكثب والحفر ، اكثر منها
« الى تقدير رجل عالم متعلم ، فانهم فتحوا اعينهم ، واسعة ، للدلالة على
« فهمهم ، وهزوا رؤوسهم مرارا ، للدلالة على استحسانهم ، وقالوا
« باجماع بعدم جواز رفض طلب يقدمه مثل ذلك الصديق . فثبتت
« موافقتهم سعيدا فى عمله » .

حرصنا على أن ندع دى لسبس نفسه يصف الطريقة التى اختارها للتأثير على سعيد باشا والحصول على موافقتا ؛ ويحق لنا بعد هذا الوصف أن نقرر أنها طريقة بهلوانية لا تصدر الا عن نصاب محتال ، وبهلوان كأولئك الذين يستهوون البسطاء بالمشى فوق الحبال . ولا يزال كتاب فرنسا ، وأشدهم غلوا فى الدفاع عن رجلهم فرديناند دى لسبس ، يشعرون بحرج ازاء هـذه الصورة المزرية ، ويتولون الدفاع عنها ، وابتكار المسوغات بكل ما أوتو من براعة وكياسة ؛ وآخر من تصدى لهذا الدفاع ، قطب من أقطاب شركة قناة السويس ، چورچ ادجار بونيه ، الذى صنف أخيرا مؤلفا سماه « دى لسبس الدبلوماسى وخالق السويس » فيقول فى الصحيفة ١٩٧ من كتابه هذا ان خصوم دى لسبس وسعيد ، يرون فى تلك الطريقة ، نوعا من اللعب ، الذى يحدث بين الهرة والفأر ، أو هو أسلوب من أساليب مروضى الثعابين ؛ ولكن دى لسبس انما اعتمد على قوته الذهنية ، واستطاع أن ينقل ايمانه الى قلب الأمير ؛ ويزعم أن حوارا جرى فى غضون ذلك الحديث ، وأن سعيدا قد أمطر دى لسبس بوابل من الأسئلة طوال ساعتين ونصف ساعة اقتنع بعدهما . ولكن هذا الكاتب لا يلبث أن يدلنا على حقيقة أخرى ، وهى أن دى لسبس استعمل فيما استعمل من خدع سلاحا خطرا ، اذ داعب كبرياء الأمير بأن قال له ان التاريخ سيسجل اسمه الى يوم القيامة ، ويرفع مجده فوق

(١) الياس الأيوبى : المرجع السابق صفحة ٣٢٤ .

السابقين واللاحقين بهذا العمل العظيم ؛ وما أكذبهم جميعا ، فان فرنسا لا تذكر سعيدا وانما تذكر دى لسبس وتصفه بأنه خالق القناة ، ويصفه نفس هذا الكاتب بأنه خالق السويس !! .

وما بمثل هذا الهذر تعالج مسائل الدول ذات الخطر البالغ ، وما بمثل هذه الخفة ، يتخذ قرار فى أمر قلب أوضاع التاريخ ، وأوقع مصر فى مصائب لا زالت تئن منها أنينا لا يريد أن يسمعه الضمير الانسانى .

وحاول أن يدافع عن سعيد فى تصرفه فرماه بتهمة أخرى ، وادعى أنه منح موافقته ، لكى يكسب صداقة فرنسا وتأييد أوروبا فى مسألة ، كانت بالنسبة له ذات أهمية كبرى ، وهى مسألة وراثة العرش لأبنائه وأحفاده ، فيكون الوارث فى كل جيل هو الابن الأكبر ، وزعم أنه أفضى بهذا السر لقنصل انجلترا العام فى القاهرة ، ولقنصل هولندا ونسب الى سعيد أنه قال: «ان من الأسباب التى دفعتنى لتأييد مشروع قناة السويس الرغبة فى أن أهىء لولدى وراثة حكم مصر ، وللوصول الى هذا الغرض كان يلزمنى تأييد الرأى العام الأوروبى وحكومات أوروبا ؛ وعملية حفر قناة السويس هى من أجل مشروعات الحضارة ، التى تكفل لنا الحصول على تعضيد أغلبية الدول الأوروبية[1] » .

ولا توجد وثيقة تدل على أن سعيدا قال كلاما كهذا سوى ما ادعاه دى لسبس ، وهو رجل مطعون على ذمته ، ولا يصدق بقوله . ولو صح أن سعيدا قال هذا الكلام فقد تبين الآن عكس ما كان يرجو اذ تآمرت أوروبا بأسرها ضد مصر ووقفت فى صف انجلترا بسبب تلك القناة .

يقول الرافعى بك (٢): « يعد مؤرخو أوروبا ،والفرنسيون منهم خاصة ،
« مشروع قناة السويس مفخرة سعيد باشا ، ويقولون انه بهذا العمل قد
« ادى اعظم خدمة للانسانية والحضارة ، وهم فيما يقولون انما ينظرون
« الى هذا العمل من وجهة النظر الأوروبية ، فلا شك أن قناة السويس
« قد افادت التجارة الأوروبية فوائد كبرى ، بتقديمها طريق المواصلات

(١) يستند هذا الكاتب على رسالة من لسبس الى « رويزنير » فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٥٨ .

(٢) عبد الرحمن بك الرافعى ــ عصر اسماعيل ــ ص ٤٨ .

« بين أوروبا والشرق ، وافادت ايضا الاستعمار الأوروبى ، لأنها مكنت
« الدول الاستعمارية من ارسال الحملات والتجاريد الحربية من طريق
« القناة الى آسيا وأفريقيا لاخضاع ممالك الشرق وشعوبه ، ورفعت عن
« تلك الدول مشقات اجتياز طريق المحيط الأطلنطى ورأس الرجاء الصالح ،
« ذلك الطريق الطويل المحفوف بالمكاره والأخطار .

« فمن الوجهة الأوروبية لا جدال فى ان فتح قناة السويس عاد بأعظم
« الفوائد على التجارة الأوروبية والاستعمار الأوروبى .

« أما من الوجهة المصرية ، فالقناة كانت شؤما على البلاد واستقلالها ،
« لأنها اطمعت فيها دول الاستعمار ، وجعلتها تسعى سعيا حثيثا للاستيلاء
« على مصر ، وتضاعف جهودها القديمة لتحقيق هذا الغرض ، ومن المحقق
« ان مساعى انجلترا خاصة فى احتلال مصر قد تضاعفت واشتدت بعد أن
« شقت القناة أرض مصر ، وحجتها فى ذلك أنها ارادت الاطمئنان على هذا
« الطريق الجديد الواصل الى الهند ، وتستأثر بوضع يدها عليه ، وهى حجة
« لا أساس لها من الحق والانصاف ولكنها الأمر الواقع الذى توحى به مطامع
« الفتح والاستعمار ، فانجلترا بعد فتح القناة صارت أكثر تطلعا وأقوى
« تحفزا الى احتلال مصر ، فلا عجب أن كانت مصر ضحية قناة السويس ،
« تلك حقيقة واقعة ، كان يجب أن لا تفوت سعيد باشا عندما منح امتياز
« القناة ، وان يفطن اليها اسماعيل باشا عندما بذل تأييده للمشروع بعد
« اعتلائه العرش حتى وصل به الى غايته .

« واذا كان المؤرخون الافرنج يعدون مشروع القناة أكبر مفخرة
« لسعيد باشا ، فاننا نعده بالعكس أكبر غلطة له فى تاريخه ، لأنه بعمله هذا
« قد فتح باب التدخل الاستعمارى فى مصر على مصراعيه ، وجعلها هدفا
« للمطامع الأوروبية .

« ويزيد فى تبعته انه كان عالما برأى ابيه العظيم محمد على ومعارضته
« فى فتح القناة ، ويعلم عندما منح امتيازه انه خالف وصايا أبيه الذى كان
« يعد القناة بوسفورا ثانيا يجعل مصر واستقلالها عرضة للخطر .

« ان المسألة المصرية قد دخلت دورا جديدا بعد فتح القناة ، اذ صار
« ينظر اليها كأنها هى مسألة قناة السويس ، فكأنها اندمجت فيها ، وتبدلت
« أوضاعها تبعا لهذا الاندماج ، وصار النظر اليها من ناحية الدول
« الاستعمارية مرتبطا بوجهة نظرها فى مسألة القناة ، ومعلوم ان انجلترا
« جعلت خطتها فى مسألة القناة ان تسعى جهدها فى وضع يدها عليها وعلى
« الأرض التى تجتازها ، وأن تكون بيدها مفاتيح القناة ولذلك وضعت
« نصب عينيها ان تحتل مصر بعد أن تم فتح هذا الطريق البحرية الخطيرة
« الواصلة الى مستعمراتها فى الشرق .

« ففتح القناة يعادل فى تأثيره الاستعمارى بالنسبة للمسألة المصرية غزوة
« نابليون بونابرت ، فكما أن الحملة الفرنسية جعلت انجلترا تتطلع الى
« احتلال مصر ، كذلك كان شأن قناة السويس ، الفارق بين الحادثين ان
« انجلترا قد اخفقت فى تحقيق مطامعها التى اثارتها الحملة الفرنسية ،
« وارتدت عن الكنانة دون أن تنال منها منالا ، وسويت المسألة المصرية
« فى عصر محمد على طبقا لمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، تلك المعاهدة التى
« كفلت لمصر استقلالها الداخلى التام ، وبقيت المسألة المصرية سائرة على
« منهاج تلك المعاهدة الى أن تم فتح القناة ، ومن ثم تغيرت أوضاعها ، وسعت
« انجلترا من جديد فى تحقيق اطماعها القديمة التى اخفقت خلال النصف
« الأول من القرن التاسع عشر ، فلا جرم ان كان فتح القناة مقدمة دور جديد
« للمسألة المصرية ، ولقد كان هذا الدور شؤما على البلاد ، اذ اجتمعت فيه
« الظروف السيئة التى مكنت انجلترا من تحقيق اطماعها فى مصر ، فان فتح
« القناة فى ذاته ، وبيع اسماعيل اسهم مصر فيها الى الحكومة الانجليزية ،
« قد هيأ لانجلترا أن تخطو أول خطوة نحو الاحتلال .

« فسعيد باشا لم ينظر الى القناة كعمل حيوى لمصر ، واغلب الظن
« انه لم يوازن بين مزاياها ، ومضارها ، بل نظر الى فائدتها للانسانية
« فحسب ، ولقد زينت له نصائح المسيو فرديناند دلسبس أنه بهذا العمل
« يعد من اكبر خدام الحضارة ، وبديهى أن النظر الى القناة من وجهة فائدتها
« للانسانية هو وهم لا يليق بالأمم التى تقدر معنى الوجود والحياة، لأن حياة
« الأمة واستقلالها مقدمان على كل خدمة عامة للانسانية ، وليس فى تاريخ
« الشعوب قديما وحديثا امة رضيت ان تضحى بأية مصلحة لها مهما ضؤلت،
« بله استقلالها ، فى سبيل خدمة الانسانية ، فالحق ان هذه اوهام لا تجوز
« الا على الأمم المستضعفة ، فاننا على العكس نرى الأمم التى تتخذها مثالا
« للتقدم والعظمة تهزأ بتلك الأوهام ، وتضحى بمصالح الأمم والانسانية
« جمعاء تحقيقا لأطماعها الاستعمارية بل تستبيح كل الوسائل فى سبيل
« السيطرة على العالم ، واستعباد الشعوب .

« فمن اضعف النظريات وابعدها عن العقل والمنطق أن يقال ان سعيد
« واسماعيل يستحقان الاعجاب لأنهما خدما الانسانية بانفاذ مشروع القناة ،
« والحقيقة المؤلمة انهما بعملهما هذا قد مهدا السبيل لاحتلال انجلترا مصر .

« والآن ننتقل من الاجمال الى التفصيل فنقول ، ان سعيد باشا بمنحه
« المسيو دلسبس امتياز القناة قد جلب على البلاد مضار جسيمة نذكرها
« فيما يلى :

« اولا — ان القناة عرضت استقلال مصر للخطر ، ولم يكن هذا الخطر
« ليخفى على ذى بصيرة فى الأمور ، فلقد ادركه السياسيون الأوروبيون
« من يوم البدء فى المشروع .

« ومما يذكر فى هذا الصدد انه لما تم منح الامتياز كتب المستر بروس
« Bruce قنصل انجلترا فى مصر وقتئذ الى حكومته ينبئها بالخبر ، ويقول
« فى ختام رسالته : « ان فتح القناة سيؤدى الى ازدياد المواصلات التجارية
« بين أوروبا والبلاد الواقعة على البحر الأحمر ، وستنشأ طبعا مراكز للدول
« الأجنبية فى هذه البلاد ، ومن المنتظر ان تحدث منازعات بينها وبين تلك
« الشعوب ، فتتخذ ذريعة الى التدخل المسلح فى شؤونها ، وهذا التدخل
« يفضى الى الاحتلال الدائم ، ويتوقع ان تحدث هذه النتائج فى مصر ذاتها » .

« فهذا التنبؤ الذى ادركه القنصل الانجليزى سنة ١٨٥٤ هو ما كان
« يجب ان يتوقعه كل من عنده قليل من بعد النظر فى السياسة ؛ وهو ما وقع
« على مر السنين ، فان انجلترا بعد ان تم فتح القناة سعت سعيها فى احتلال
« مصر ، وتم لها ذلك سنة ١٨٨٢ اى بعد اثنى عشر عاما من افتتاح القناة
« للملاحة ، اذ كان افتتاحها سنة ١٨٦٩ ، ومن مصادفات القدر انه عندما
« فتحت القناة كان المستر غلادستون على راس الوزارة الانجليزية ،
« وعندما احتلت انجلترا مصر سنة ١٨٨٢ كان هو ايضا يشغل هذا المنصب .

« ويدخل فى هذا السياق ، أنه لما اشتدت معارضة انجلترا فى فتح
« القناة ، وجرت مفاوضات بشأن اقناعها بالعدول عن معارضتها ، كان
« مما اشترطته الحكومة الانجليزية لموافقتها على المشروع احتلالها السويس ،
« وحمايتها للقناة ، فيتبين من ذلك ان انجلترا لم تكن تخفى نياتها الاستعمارية
« نحو مصر عند انشاء القناة ، ولم يكن خافيا ان هذا المشروع يجعل استقلال
« مصر هدفا لمطامعها الاستعمارية .

« وفى هذا الصدد يقول مؤلف (تاريخ مصر المالى) وهو من الكتاب
« الأوروبيين المشهود لهم بالاعتدال واصالة الراى : « ان منح امتياز القناة
« الى المسيو دلسبس قد فتح ابواب الدلتا على مصراعيها للأوروبيين »(١) .

« ويقول المسيو كوشرى Cocheris : « ان بدء الارتباكات المالية
« والتدخل الأوروبى المشؤوم فى شؤون مصر يرجع فى الحقيقة الى سنة ١٨٥٤
« وهى السنة التى منح فيها امتياز قناة السويس الى المسيو دلسبس »(٢)

« (ثانيا) أن سعيد باشا بقبوله انشاء القناة على يد شركة أجنبية
« فتح ثغرة ثانية للتدخل الأجنبى ، وكان الضرر أخف وطأة لو فتحتها مصر
« بنفسها ولحسابها .

---

(١) تاريخ مصر المالى ص ٣ لمؤلف لم يعلن اسمه (ولعله المسيو بابونو (Paponot) ويعد كتابه من اهم المراجع فى بيان حالة مصر المالية على عهد سعيد واسماعيل .

(٢) المركز الدولى لمصر والسودان للمسيو كوشرى ص ٦٧ .

« (ثالثا) انه أسرف فى منح الشركة امتيازات وحقوقا جعلتها شريكة
« مصر فى سيادتها وجعلت منها حكومة داخل الحكومة كما سيجىء بيانه .

« (رابعا) لم تستفد مصر من الوجهة الاقتصادية فائدة ما من القناة ،
« بل على العكس اضرتها اقتصاديا ، لأن طريق التجارة بين أوروبا والشرق
« تحولت من داخل مصر الى القناة المائية التى اصبحت ملكا لشركة اوروبية ،
« فخسرت مصر الأرباح التى كانت تعود عليها من مرور المتاجر فى وسط
« الدلتا ، بطريق النيل او السكك الحديدية المصرية ، وانتقلت هذه الأرباح
« الى شركة القناة ، وهذا من غير شك خسران كبير .

« (خامسا) على الرغم من مضار المشروع لمصر فانها انفقت عليه من
« مالها نيفا وستة عشر مليون جنيه ، بذلت فى اسهم اكتتبت فيها ، وأملاك
« تنازلت عنها ، واعمال قامت بها ، وتعويضات أدتها للشركة ، وقد خسرت
« هذه الملايين فى وقت كانت أحوج ما تكون اليها ، ولانفاذ مشروع كان شؤما
« عليها من كل الوجوه .

« ولئن عادت القناة يوما الى مصر فلا يمكن ان ننسى أن مصر خسرت
« فيها ثمنا باهظا وتضحيات جسيمة ، ويكفى انها بذلت لها ستة عشر
« مليون جنيه من أموالها ، ثم حرمت ما هو اعز من المال ، وهو الاستقلال ،
« وعندما تسترد مصر استقلالها تاما فستكون قد حرمت استقلالها بسبب
« القناة ردحا طويلا من الزمن ، وهو حرمان لا يعوض بمال » .

* * *

واستمرت الرحلة على ظهور الجياد أياما ، ترعرعت فى خلالها المودة والألفة بين سعيد ودى لسبس ، وقد بلغ الركب العاصمة فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٥٤ ، وأمر الوالى بأن ينزل دى لسبس فى قصر المسافرين ، وهو الذى كان مخصصا فى أيام الحملة الفرنسية لاجتماع أعضاء لجنة القناة.

وقبل أن يتوجه دى لسبس الى القصر قصد الى دار « لينان دى بلفون » يزف اليه البشرى فتعانق الاثنان لأن حلم فرنسا يكاد يصبح حقيقة واقعة .

واستدعى سعيد فرديناند الى القلعة ، وفى مجتمع من القناصل العامين والوجهاء المجتمعين لتهنئة الأمير بسلامة الوصول ، أعلن ، على رؤوس الأشهاد ، الوعد الذى صدر منه لدى لسبس صديقه ، وأكد عزمه على

منح امتياز له بتأسيس شركة مساهمة ، لابراز المشروع الى حيز الوجود [1] .

وفى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وقع سعيد باشا عقد الامتياز الأول الذى أفردنا له الفصل التالى ، فأحدث بذلك أكبر انقلاب عرفه التاريخ فى القرن التاسع عشر ، ورحم الله الشهداء .



سعيد باشا

١٨٥٤ - ١٨٦٣ م

(١) الياس الأيوبى - المرجع السابق - ص ٣٢٥ .

الفصل السابع

الفرمان الأول على يد سعيد باشا

فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤

نقطة تحول فى تاريخ العالم

عقد ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ ـ رحلة فردينـاند دى لسبس الى برزخ السويس مع المهندسين لينان وموجيل ـ جماعة سانت سيمونيان تحارب دى لسبس ـ موقف الباب العالى ـ موقف فرنسا واختيـار دى لسبس للفنيين ـ نجحت أوروبا وراج الاستعمار بفضل تلك الورقة السوداء .

انه لعقد ما أنزل الله به من سلطان ، وانه لمن أسباب الألم ودواعى الحسرة أنه أجيز لرجل مثل سعيد باشا أن يتصرف فى مصير أجيـال متلاحقة من مواطنيه على ذلك النحو المهين لأنه أراد أن يحابى صديق صباه ، ورجلا أفاقا استطاع أن يتسلط على هواه لما كان فتى ناشئا ، بل استطاع أن ينتزع منه رضاه وتوقيعه لعقـد الامتياز الذى فنيت جهود أوروبا ملوكها وساسها ودهاتها بل وقواتهـا المسلحة دون أن تحصل عليه قرونا طوالا ، لأمر تافه ، رواه دى لسبس ، فى كتابه لحماته الذى تقدم عرضه ، وهو أنه استهوى الوالى وبطانته بألعاب بهلوانية فوق صهوة جواده .

كان سعيد باشا ، غفر الله له ، فى الثانية والثلاثين من حياته ، ولم تكن معه عصبة من الرجال ذوى العقول ، عصبة تدرك حقائق الأشياء ، بل فئة من أشباه الأميين ، سيطر عليهم دى لسبس بألعابه وحيله . ومع ذلك ، ولكى نهون عن مرارة خطأ قديم ، نقول ان الله سبحانه وتعالى ، قد سبق فى علمه أن يبرم أمر القناة على هذه الصورة ، لحكمة لا يعلمها الا هو ، ولرب ضارة نافعة .

والذى لا مراء فيه أن دى لسبس قد خدع سعيدا ، وألقى فى روعه أن المشروع انما يهدف لخير مصر ورفاهيتها ، ولذلك لم يفت الوالى أن يشير فى صدر الامتياز الى السبب الذى من أجله قبل المشروع فقال :

« حيث ان صديقنا مسيو فرديناند دى لسبس قد لفت نظرنا الى
« الفوائد التى قد تعود على مصر من توصيل البحر الأبيض المتوسط
« بالبحر الأحمر بوساطة طريق ملاحى للبواخر الكبرى ، وأخبرنا عن
« امكان تكوين شركة لهذا الغرض من أصحاب رؤوس الأموال فى جميع
« الدول ، فقد قبلنا الفكرة التى عرضها علينا ، وأعطيناه بموجب هذا
« تفويضا خاصا لانشاء وادارة شركة عالمية ، لحفر برزخ السويس ،
« واستغلال قناة بين البحرين وله أن يباشر أو يسند الى غيره جميع
« الأشغال والمبانى اللازمة لذلك ، على أن تدفع الشركة الى الأهالى ،
« وقبل البدء فى الأعمال ، جميع التعويضات ، فى حالة نزع ملكية
« أملاكهم للمصلحة العامة ، وذلك كله فى الحدود وطبقا للشروط
« والالتزامات المبينة فى البنود التالية [1] .

والذى يلاحظ على تلك الديباجة ما يأتى : —

أولا — لم تذكر لفرديناند دى لسبس صفة سوى أنه صديق للوالى، ولا يجوز أن يمنح امتياز ضخم كهذا لعابر سبيل ، دون أن يكون ممثلا لشخصية معنوية كبيرة كمؤسسة صناعية ، تكون موجودة قبل الامتياز ويروى بعض الثقاة أن دى لسبس قبل حضوره الى مصر ، كان قد حصل على تفويض من جماعة « سانت سيمونيان » ليطلب الامتياز لحسابهم ، ولكنه أهملهم واشتغل لحساب نفسه .

ثانيا — يدمغ هذا الامتياز أنه وليد نفوذ شخصى ، وما أقبح ما يبرم من العقود على أساس النفوذ والجاه ، خصوصا وأن دى لسبس لم يكن مهندسا ولا رجل صناعة ، أو رجل مال أو أعمال .

---

(١) اوردنا ترجمة النص الكامل لعقد ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ ضمن ملاحق هذا الكتاب فى باب الوثائق برقم ٧ ونبادر فننبه الى أن الوالى أصدر فرمانا ثانيا فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ والغى فى بنده الثالث والعشرين شروط الفرمان الأول فى حالة تعارضها مع شروط الفرمان الثانى .

ثالثا — من التجوز أن يسمى هذا الفرمان بأنه امتياز ؛ فسعيد باشا قد منح دى لسبس تفويضا لانشاء وادارة شركة ؛ اذ قال : « وأعطيناه بموجب هـذا تفويضا لانشـاء وادارة شركة عالميـة ، لحفر برزخ السويس ... الخ » • ومفهوم ذلك أنه يعمل لحساب والى مصر ، وأن هذه الشركة انما تقوم لحساب مصر ، وأنها تستمد من سلطة الوالى كيانها ووجودها القانونى •

وكان أولى بمصر وقتئذ أن تسـتخدم من ترى من رجال الفن ، وتشق القناة لحسابها وعلى نفقتها ، وتدفع عن نفسها كل تدخل أجنبى •

أو كان يمكن أن يعد عطاء وتطرح العملية كلها فى مناقصة عالمية ، ويشترط فى العطاء أن تستوفى الشركة العالمية التى تشق القناة نفقات الحفر والانشاء وأرباحها ، التى تحدد مقدما ، من ايراد القناة لمدة من السنين وتحتفظ مصر لنفسها بمطلق الادارة والاستغلال ؛ أما أن يقال فى الديباجة أن الشركة المزمع تأسيسها تقوم بحفر القناة ثم تستغلها فتلك هى الكارثة ، التى أصابت سيادة مصر فى الصميم •

رابعا — تورط الفرمان الذى نحن بصـدده ، فنص مقدما وفى الديباجـة على نزع ملكية الأفراد للمصلحة العامـة ، ودفع الشركة للتعويضات ، وهذا قيد آخر ورد على سيادة البلد صاحب الاقليم ، وفيما نعلم ، ليس له فى تاريخ الأمم المتمدنة ضريب ، فالملكية لا تنزع مقدما لحساب عصبة من الأجانب ولا تستباح على هذا النحو ، مهما أوتى الحاكم المستبد من سلطان •

خامسا — ورد فى هذا الفرمان بنود تفصيلية أعطت امتيازات لشركة لم تكن قد تأسست بعد ، والشركة شخص معنوى ، لا يوجد الا بعد أن يولد ويظهر بالطريقة التى رسمها القانون ، والشخص الموجود فى عالم الغيب لا يستطيع أن يملك ، ولا تعطى له امتيازات • وهذا مما يجعل فرمان سنة ١٨٥٤ لغوا ، وما كان ينبغى أن يعمل به ، فهو لم يخرج عن كونه مجرد وعود صـدرت ممن لا يملك أن يعطيها لمن لا يملك أن يأخذها ويتلقاها •

سادسا – أعطت الديباجة لفرديناند دى لسبس سلطة عجيبة ، اذ قالت : « وله أن يباشر أو يسند الى غيره جميع الأشغال والمبانى اللازمة لذلك » وكأن الرجل دولة داخل الدولة ، أبيح له أن يكون ديكتاتورا لامعقب عليه .

وكل هذا يجافى النظام العام ، والعرف فى مثل هذه الأعمال . ومن كل ما تقدم وملاحظاتنا التى سنوردها بالنسبة لمواد الفرمان يتضح أنه فى مجموعه يخالف النظام العام ، ولا يمكن لدولة أن تتقيد به .

وتضمن الفرمان بعد الديباجة اثنى عشربندا كلها أعاجيب ومخالفات واليك البيان :–

١ – رياسة الشركة : مما يشعر بأن دى لسبس انما كان يهدف الى مصلحته الخاصة أن هذا الفرمان أسند اليه فى البند الأول رياسة الشركة، وان يكن قد احتفظ فى البند الثانى للحكومة المصرية دائما وأبدا بحق تعيين رئيس الشركة .

فجاء فى هذا البند : « يعين مدير الشركة دائما بمعرفة الحكومة المصرية ويصير اختياره بقدر المستطاع من بين المساهمين الذين لهم أكبر نصيب فى المنشأة (١) » .

٢ – حدد البند الأول مهمة الشركة « بحفر برزخ السويس ، واستغلال طريق صالح للملاحة الكبرى ، وانشاء مدخلين كافيين أحدهما على البحر الأبيض المتوسط والآخر على البحر الأحمر ، وانشاء ميناء أو ميناءين » .

٣ – نص البند الثالث على أن « أجل الامتياز هو تسعة وتسعون عاما تبتدىء من يوم افتتاح قناة البحرين » وتأيد هذا النص فى جميع

(١) تدعى شركة القناة أن هذا النص قد الغاه فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ، والحقيقة ان التغيير الذى طرا فى هذا الفرمان الثانى هو أنه اسند الادارة لدى لسبس لمدة العشر سنوات الأولى بعد الامتياز ، وبقى محتما ان يعين رئيس مجلس الادارة بمرسوم ملكى مصرى ، وسنكشف عن ذلك عند الكلام عن المخالفات التى ترتكب الآن فى مجال التطبيق .

الفرمانات والاتفاقات التالية فلا محل للجدل بشأنه ، وعلى ذلك تنتهى حياة الشركة وتؤول ادارة القناة الى مصر فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٨ .

٤ — قرر البند الرابع أن الشركة تدفع جميع المصاريف والنفقات ؛ وانما تعطى لها جميع الأراضى اللازمة للمشروع والتى ليست مملوكة للأفراد ، أى أملاك الميرى الخاصة بغير مقابل . أما أعمال التحصينات التى ترى الحكومة ضرورة انشائها فلا تلتزم الشركة بنفقاتها .

٥ — احتفظت الحكومة لنفسها من صافى أرباح القناة بحصة قدرها ١٥٪ تدفع لها قبل توزيع باقى الأرباح ؛ وهذا وارد فى البند الخامس ، وتلك هى الحصة التى باعتها مصر بعد ذلك عندما ابتليت بالارتباكات المالية التى تسببت فيها شركة القناة والاستعمار الرأسمالى ؛ وسنبين الملابسات فيما بعد . وهذا لا يمس حق الحكومة المصرية فى الحصول على نصيبها من أرباح الأسهم التى تشتريها . وبعد خصم الخمسة عشر فى المائة المستحقة للحكومة توزع باقى الأرباح كالآتى : —

٧٥٪ للشركة أى للمساهمين .

١٠٪ للأعضاء المؤسسين[1] .

٦ — والتعريفة التى تحصل على المرور انما تجبى استنادا على ما للدولة المصرية من سيادة على القناة ، فالدولة المصرية هى صاحبة الحق دون سواها فى تحديد هذه التعريفة ، كما تحدد بالضبط الرسوم الجمركية . وقد جاء مع ذلك فى البند السادس من هذا الفرمان ما نصه : « توضع تعريفة رسوم المرور فى قناة السويس دائما بالاتفاق بين الشركة ووالى مصر ، وتحصل هذه التعريفة بمعرفة عمال الشركة على أساس المساواة فى المعاملة بالنسبة لجميع الأجناس عن غير تمييز لأحد على غيره » . وفى هذا اشتراك للشركة مع الدولة المصرية فى عمل من أعمال السيادة[2] .

---

(١) سنوضح فيما بعد ما اذا كانت الحكومة المصرية عينت المؤسسين ، وما اذا كانت لهم هذه الصفة أم لا .

(٢) تلاعب الشركة فى هذا الأمر شنيع ، وسنعرض له فيما بعد .

٧ – أمعن الفرمان فى منح الشركة التى لم تكن قد تأسست امتيازات على حساب المصالح المصرية ، حتى فيما ليست له علاقة بالقناة ، بل بلغ من الاستخفاف بالأوضاع والأصول ، أن يعطيها أراضى من أملاك الدولة بغير مقابل ، وأباح للشركة زراعة هذه الأراضى واعفائها من الضرائب لمدة عشر سنوات ، وترك تحديد مساحة هذه الأراضى للمهندس الفرنسى الذى كان يشتغل موظفا بالحكومة المصرية ، ويعمل أولا لصالح الشركة ولحساب فرنسا وهولينان بك . بل وأدهى من ذلك وأمر أجاز للشركة عند انشاء الترعة الحلوة أن تبيع مياهها للفلاحين المصريين الذين يرغبون فى رى أراضيهم [١] .

والى القارىء النصوص المجحفة المخالفة لأبسط قواعد النظام العام:

« **البند السابع** : اذا رات الشركة ان من الضرورى توصيل النيل بالقناة الملاحية المزمع انشاءها فى البرزخ ، وكذا فى حالة ما اذا اتخذت القناة البحرية اتجاها غير مباشر تغذيه مياه النيل ، فان الحكومة المصرية تتنازل للشركة عن اراضى الدولة الغير منزرعة الآن والتى يصير ريها وزراعتها بمعرفة الشركة وبمصاريف من عندها .

وتستغل الشركة هذه الأراضى ، مع اعفائها من دفع ضرائب عنها لمدة عشرة سنوات تبتدىء من يوم فتح القناة . اما فى التسعة وثمانين عاما الباقية الى نهاية الامتياز فتدفع عنها العشور للحكومة المصرية ، وبعد ذلك لا تملك الشركة الاستمرار فى استغلال هذه الأراضى الا اذا دفعت للحكومة ضريبة مساوية للضريبة التى تفرض على الأراضى المماثلة لها فى الطبيعة .

« **البند الثامن** : لمفاداة كل صعوبة قد تنشأ بسبب الأراضى التى سيصير التنازل عنها للشركة صاحبة الامتياز ، تبين على الخريطة التى وضعها مسيو لينان بك مهندسنا المقيم لدى الشركة الأراضى المتنازل عنها سواء منها الخاصة بمجرى القناة البحرية ومنشآتها وكذا قناة التغذية الآخذة من النيل ، وسواء تلك التى تستغل للزراعة طبقا لنص المادة السابعة .
ومن المتفق عليه انه محظور على الشركة من الآن المضاربة فى اراضى الدولة التى ستمنح لها ، وان الأراضى المملوكة للأفراد ، والتى يرغب اصحابها فى ريها مستقبلا من القناة الحلوة التى ستنشأ بمصاريف على حساب

(١) ستبين الدور الذى لعبه خالد الذكر الخديو اسماعيل حتى حمل الشركة على التنازل عن كثير من هذه الامتيازات التى كانت نهبا علنيا ووصمة عار فى جبين مصر .

الشركة يدفعون اتاوة قدرها ..... عن الفدان الواحد المنزرع (او اتاوة تقدر بالطرق الودية فيما بين الحكومة المصرية والشركة (١) .

« **البند التاسع :** وللشركة صاحبة الامتياز الحق فى استخراج جميع المواد اللازمة لأعمال القناة وللمبانى التى ستكون تابعة لها من المناجم والمحاجر المملوكة للدولة وذلك دون دفع رسوم ، وكذا يكون لها الحق فى حرية ادخال الالات والمهمات التى ستستحضرها من الخارج الى الأراضى المصرية بقصد استغلال الامتياز الممنوح لهـا .

أما البنود التى يمكن أن تستساغ فنوردها كذلك فيما يلى :—

« **البند العاشر : عند انتهاء مدة الامتياز تحل الحكومة المصرية محل الشركة وتتمتع بجميع ما للشركة من الحقوق بدون أى تحفظ وتستولى استيلاء تاما على القناة التى تصل بين البحرين وكذا المنشآت التى تكون تابعة لها . ويحدد باتفاق ودى أو بطريق التحكيم التعويض الذى يمنح للشركة مقابل ترك أدواتها ومنقولاتها (٢) .**

« **البند الحادى عشر : تعرض علينا فيما بعد لوائح الشركة بمعرفة مديرها ويجب أن تحـوز موافقتنا . اما التغييـرات التى يرى ادخالهـا عليها فى المستقبل فيجب أن تنال تصديقنا مقدما . ويذكر فى تلك اللوائح اسماء المؤسسين ونحتفظ لنفسنا بحق الموافقة على القائمة التى تحتوى على هذه الأسماء . وهذه القائمة يجب ان تشتمل على اسماء الأشخاص الذين يكونون قد ساهموا سلفا بأعمالهم او دراساتهم أو عنايتهم او رؤوس أموالهم فى نفاذ مشروع قناة السويس العظيم .**

وفى ختام ذلك الفرمان تعهد سعيد باشا فى المادة الثانية عشرة منه بأن يقدم هو ورجال حكومته كل معونة تلزم لنفاذ هذا المشروع .

الا أن الذى يدل دلالة واضحة على أن ذلك الفرمان لم يكن سوى مجرد وعود هو أن سعيد باشا أرفقه بكتاب وجهه الى فرديناند دى لسبس ذكر له فيـه صراحة أن ما جاء بالفرمان معلق نفـاذه على موافقـة الباب العالى ، وكان هذا الكتاب جزءا لا يتجزأ من الفرمان السالف

---

(١) يراجع البندان ١٣ و ١٤ من فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ .

(٢) يراجع البند ١٦ فقرة ٢ من فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ وكذا الاتفاق الذى تم فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ واتفاق ١٠ — ١٤ فبراير سنة ١٩٢٠ بخصوص الشروط التى ستحصل الحكومة بموجبها على المنازل التى اقامتها الشركة على أراضى الامتياز عند انتهاء مدته .

الذكر ومعنى ذلك أنه لم يكن من حق دى لسبس أن يخطو خطوة واحدة قبل صدور تلك الموافقة .

على أنه من الثابت أن دى لسبس نفسه هو الذى أوحى بنصوص الفرمان واشترك فى الصياغة ودليل ذلك رسالة صادرة منه ، وقد حررها فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ الى صهر له يدعى فيكتور دى لامال V. Delamalle يقول له فيها أنه هو الذى همس فى أذن الأمير أثناء محادثاتهما بعبارات ذلك الفرمان ، وأنه صاغها على الورق طبقا للخطة التى رسمها دى لسبس . وهذا هو النص الفرنسى للعبارة التى وردت فى ذلك الكتاب :

« Tous les mots de l'acte avaient été calculés. Dans mes conversations avec mon cher prince je lui en avait tellement inoculé les termes que, dès le moment où il eut pris sa résolution et voulut la formuler, je n'eus besoin pour exécuter sa pensée que de mettre au net ce que j'avais prépraré ».

دى لسبس باعترافه هو الذى أكثر من ترديد العبارات فى أذن سعيد ، وهو الذى أوحى ، وهو الذى صاغ ، وقاله أنه صاغ الشروط وفقا لخطته التى وضعها من قبل . فمعنى هذا أننا حيال رجل يتعاقد مع نفسه ، ولا حول ولا قوة الا بالله .

* * *

فى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٨٥٤ سافر دى لسبس من القاهرة الى السويس وفى صحبته اثنان من المهندسين الفرنسيين من موظفى الحكومة المصرية وهما لينان بك وموجيل بك وذلك للقيام بأعمال الكشف اللازمة فى برزخ السويس ، وليضع دى لسبس يده على الأرض ، قبل أن تأتى موافقة الباب العالى ، بل وقبل أن تتكون الشركة المزمع انشاءها . ويظهر أن هذا التجاوز للأصول كان نتيجة مباشرة لنيشان الليجيون دونير الذى منحه الامبراطور نابليون الثالث لسعيد باشا فى اليوم السابق على هذه الرحلة ، أى فى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٨٥٤ ؛ وقد كتب سعيد الى امبراطور فرنسا هذا الخطاب :

« يسعدنى ، ياسيدى ، أن أرى أن جلالتكم تقدرون الجهود التى أبذلها ، سيرا على سنة المغفور له والدى ، وقد ترسمت خطاه فى سياستى . وايمانا منى بالحقيقة الراسخة ، وأن الناس اخوة ، وحبا فى خير الشعوب كافة ، وضعت مشروع توصيل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر بقناة ملاحية ، وأسندت تنفيذ هذا المشروع العظيم لشركة عالمية . والذى أرجوه منكم ، وأنتم ترعون جميع المشروعات التى تعود بالخير والرفاهية على الانسانية ، أن ينال المشروع موافقتكم فان تحقيقه سيفتح الباب لتجارة وصناعة سائر بلاد أوربا » .

« وحقيقة تفصل فرنسا عن مصر مسافة طويلة ، ولكن ، أى بلد فى العالم ، مهما بعد ، يستظل اليوم بشعاع منكم يبعث من نور الحضارة »[1] .

واستمرت الرحلة حتى منتصف يناير سنة ١٨٥٥ ، وكان الغرض منها فحص الطبيعة من جديد وعمل المجسات اللازمة ؛ ولم يقم دى لسبس فى هذه الرحلة بأكثر من تحرير الرسائل طبعا لانه لم يكن مهندسا كما ذكرنا ؛ وانما قام المهندسان المرافقان له بوضع مشروع تمهيدى ليعرض على رجال المال والأعمال ؛ وهو مشروع يرمى لشق قناة تخترق البرزخ مباشرة ، على أن تبدأ أعمال الحفر من الجنوب الى الشمال[2] .

وفى أثناء الرحلة كتب دى لسبس الى صديقه آرليس فى فرنسا يقول « اننا نضع أسس مشروعنا العظيم ، وما عليك الآن الا أن تجس النبض وتبدأ ببذل مساعيك » وأوصاه أن يقابل امبراطور فرنسا وأن يسافر

---

(١) نكاد نتصور دى لسبس ، وقد خطت يراعه هذا الرد الذى وقعه سعيد باشا ، وقد اغتبط الباشا رحمه الله ، ولم يضع فرديناند وقتا فسار فى اليوم التالى بصحبة رجلين من مواطنيه الى السويس .

(٢) ذكرنا فى الفصل السابق شيئا عن لينان دى بلفون ؛ وأما زميله موجيل Mougel فهو مهندس فرنسى يعد محسوبا لفرديناند دى لسبس لأنه التحق بخدمة الحكومة المصرية فى سنة ١٨٣٨ بتوصية من دى لسبس حينما كان الأخير نائب قنصل لفرنسا بالاسكندرية ، وكان قد فصله عباس الأول ، ثم أعاده سعيد باشا .

الى لندن للاتصال بالشخصيات الكبيرة هناك • وجاء فى هذا الخطاب « ان الوالى لا يوافق على أن تمر القناة بأية حال من الاسكندرية الى السويس ، بل يرى حفر قناة فسيحة وعميقة فى برزخ السويس » • ومن هذه العبارة يبدو أن الرأى الفرنسى كان متجها لشق القناة من الاسكندرية وقد نجانا ربنا من هذه الكارثة ، التى كانت لتؤدى الى احتلال البلاد طولا وعرضا •

وصف دى لسبس فى كتاب منه الى حماته مدام « دى لامال » بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٥٤ مدينة السويس أقبح وصف وقال عنها أنها قحلاء جرداء ، تصحو مرة فى كل خمسة عشر يوما ، حينما تأتيها سفينة من الهند ، ثم تنام فى باقى الأيام وادعى فى ذلك الخطاب أنه سيبعث الحياة فى هذه المدينة •

كانت رحلة ممتعة استطاع فيها دى لسبس أن يصول ويجول فى الصحراء ، وترك لخياله العنان ، يتأمل نفسه سيدا لهذه الصحراء ، كما تنم عن ذلك رسالاته الخاصة ، وبعد عودته الى القاهرة بعث بصورة من مذكرته التى كان قد رفعها لسعيد باشا فى ١٥ نوفمبر وكذا بفرمان ٣٠ نوفمبر الى « انفنتان » وبدأ يكتب لقنصلى فرنسا وانجلترا فى القاهرة ، يفاتحهما فى مسألة تأسيس الشركة وطرح أسهمهما فى الاكتتاب العام •

* * *

وكان دى لسبس يعلم جيدا أن تأسيس تلك الشركة ليس بالعملية السهلة ، وأن حسن استعداد صديقه سعيد لا يكفى للتغلب على المتاعب فهناك مسائل يجب أن تحل •

أولا — ليس دى لسبس بصاحب المشروع ، بل هو مشروع أوروبا بأسرها ، مشروع الاستعمار ، وكان آخر من تناوله من الاستعماريين فريق « سانت سيمونيان » وجمعية الدراسات ، وعليه أن يحصل على تأييدهم والخطاب المشار اليه والذى بعث به الى « آرلس ديفور » كان تمهيدا لذلك ، ومحاولة لتفادى معاكسات من يدعون المشروع لأنفسهم •

ثانيا — الحصول على موافقة الباب العالى ، وهو يعلم أن الباب العالى وقتئذ كان ألعوبة فى يد الساسة الانجليز .

ثالثا — كسر حدة المعارضة الانجليزية المفروضة مقدما ، وقد أوضحنا فى الفصل السابق جنوح الانجليز الى مشروع سكة حديد القاهرة — السويس .

رابعا — الاستفادة بمؤازرة فرنسا ، امبراطورها وساستها الى أبعد الحدود .

خامسا — تعرف موقف النمسا والاستفادة بمؤازرة ساستها . وبالجملة الحصول على مؤازرة السياسة الأوروبية .

سادسا — الالتجاء الى رجال المال والأعمال .

وقد وصف سعيد ، بناءا على ايحاء دى لسبس الشركة المزمع انشاؤها بأنها شركة عالمية ، وكل شركة فى الدنيا لها جنسية ، ولا يوجد شىء اسمه شركة عالمية ، وانما هو وصف أطلق ، ليؤدى معنى أن المساهمة فى الشركة مفتوحة لجميع الناس من مختلف الملل والأجناس .

أما عن جماعة « سانت سيمونيان » فان أحد أعضائها وهو « آرليس ديفور » لم يجد بأسا من أن يكون من المؤسسين فى الشركة المقترحة[1] ، ولكن ماذا يفعل دى لسبس مع رئيس الجماعة الأب « أنفنتان » ، وقد اشتعل قلب هذا القس غيرة ، فكتب الى دى لسبس يصف نجاحه بأنه نجاح خاطف ، وينبهه الى المعارضة التى أثارتها صحيفة التايمز ضد مشروع المهندس لينان ، ونقد هذا المشروع من الناحية الهندسية[2] ؛ بل ذهب أنفنتان الى أبعد من هذا فاقترح أن يسبق أى عمل فى المشروع مسعى دبلوماسى يحمل دول أوروبا على أن تضمن الامتياز الذى منحه والى مصر وتحصل على موافقة الباب العالى ؛ وطلب مقابلة الامبراطور

(١) كتاب آرليس ديفور الى دى لسبس بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٨٥٤ .

(٢) كتاب انفنتان الى دى لسبس فى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٥٤ .

نابليون الثالث فاجتمع به فى ٤ يناير سنة ١٨٥٥ ودافع فى هذا الاجتماع عن جمعية الدراسات ، وقال انها صاحبة المشروع ، وعاد آرلس ديفور نفسه عما كتبه لدى لسبس فرفع كتابا الى الارشيدوق النمساوى ماكسيمليان لم يأت فيه بكلمة عن دى لسبس ؛ ووضع « انفنتان » مشروع شركة وحرر أسماء مجلس ادارتها ورفع مشروعه الى نابليون الثالث ، ونحا باللائمة على دى لسبس ، وأراد أن يسير مع أوروبا بمشروع جديد لايلتفت فيه الى مصر نفسها ولا الى مشيئتها [1] .

وأجاب دى لسبس على هذه الحركة بقوله انه قد ولد ليكون رئيس مجلس ادارة شركة القناة ، وانه لا فائدة من احياء جمعية الدراسات البائدة ، وان التجربة التى حدثت فى أيام محمد على تدل على أنه لابد أن يعول على مشيئة والى مصر ، وأنه يتمسك بأنه صاحب المشروع ، الذى سينفذ تحت رعاية والى مصر وكان دى لسبس مدفوعا بجنون الشهرة وشهوة المجد الشخصى ، فيقول مثلا فى كتاب لصهره « فيكتور دى لامال » : « اذا سارت الأمور وفق ما أتمنى ، سيقترن اسمى بمشروع عظيم ، جليل الشأن » .

وجد انفنتان وجماعته مؤازرة من بعض الصحف الفرنسية التى شددوا فيها النكير على دى لسبس ذاكرين أنه يعتمد على مشروع وضعه « لينان » ولكن هذا الأخير كان قد سرق المشروع من أحد مهندسى جمعية الدراسات ، وبذلوا مساعيهم لدى الامبراطور نابليون الثالث ؛ وكان الأب انفنتان فى كل مرة يلتقى فيها بالامبراطور يكيل التهم لدى لسبس ويتهمه بالطيش ، ويصفه بأنه شيطان خسيس ؛ وقد ذكرنا فى الفصل السابق أن تلك الجماعة كانت لها فروع هندسية ، أحدها فرنسى ، والثانى انجليزى ، والثالث نمساوى ، ولو انصاع كل هؤلاء ومشوا وراء زعيمهم أنفنتان ، لمات مشروع دى لسبس فى المهد لأنه لم يكن يعتمد على شىء غير الورقة التى ظفر بها من صديقه سعيد ،

(١) جورج ادجار بونيه : المرجع السابق صفحة ٢٠٤ .

ولم تكن تلك الورقة لتقاوم حركة دولية واسعة النطاق ؛ ولا سيما أن انجلترا معادية لمشروع القناة ، وقد حملت صحفها وساستها على دى لسبس حملات شديدة .

الا أن دى لسبس صمد لهذه الزوبعة ، ولم يدافع ضد التهم التى نسبت اليه وأنه سرق جهود غيره ثم تخلى عنهم ، بأكثر من قوله أن مشروع قناة السويس قديم كالزمن ، وأنه ليس لأحد فضل فنى وراح يصف جهود الأقدمين من الفراعنة والبطالسة والعرب وغيرهم ، ليقلل من أهمية اتهامه بسرقة أعمال غيره .

وكان لدى لسبس حماة اسمها مدام « دى لامال » تقاربه فى السن ، وقد ماتت ابنتها فى سنة ١٨٥٣ ، وارتبطت بفرديناند برباط روحى ؛ وكانت تلك السيدة آية فى الجمال ، وكان لها تأثير ساحر فى المجتمعات السياسية ، وعلى رجال الصحافة ، ورجال البرلمان ، ورجال القصر الامبراطورى ، وقد تشيعت لدى لسبس الى حد التهور والتطرف ، وحاربت بما تملك المرأة من أسلحة الأب انفنتان ، ومن لاذ به حربا لا هوادة فيها ، حتى لينسب اليها قبل غيرها فضل انقاذ دى لسبس من جماعة سانت سيمونيان . ولقد وضع زوج ابنتها بين يديها آماله وأمانيه فأحاطت نفسها ببعض المعجبين بها واستطاعت أن تؤثر على رجال القصر ، الى أن أعلن الامبراطور نابليون الثالث أنه لن يتدخل فى النزاع بين جماعة سانت سيمونيان وفرديناند دى لسبس ، وكان هذا التصريح ضربة خلعت قلب الأب « انفنتان » .

وقام بعض الأوروبيين وسطاء للصلح وتسوية الخلاف بين الفريقين

وبذل دى لسبس جهودا مضنية ، وكان لا يتردد فى شراء الذمم ، وكانت حماته كثيرة التردد على أروقة « كواليس » البرلمان الفرنسى ، والاختلاء بهذا وذاك ، وأخطأ السيمونيون اذ حملوا على سعيد باشا فى نفس الوقت ، لأن دى لسبس كان يلوح به ، وكان يدعى أنه قادر على

السعى لصالح الباشا لتثبيت دعائم عرشه ، وخدمته فى المحافل الدولية ، ولم يبخل سعيد على صديقه ، بل أسرف فى العطاء .

كان انفنتان يحاول بكل ما أوتى من قوة وعزم أن يحمل دى لسبس على التنازل عن الامتياز لجمعية الدراسات ، ولكن دى لسبس استمات فى الدفاع عن الورقة التى يحملها ، وقال ان أحدا لا يستطيع أن يقف فى سبيله ، وان الذى يقف فى سبيله لم يولد بعد [1] ؛ واستمر Girette وآخرون يبذلون المساعى عبثا للتوفيق ، والأب « انفنتان » مصمم على اعتبار دى لسبس محتالا ، ومختلسا لثمار جهود جمعيته . الا أن دى لسبس — وهو المعروف بأساليبه الشيطانية — راح يلوذ بأعضاء جمعية الدراسات القديمة ، فيغريهم بالاشتراك معه ويمنيهم بالفوائد المحققة ، وقد نجح فى اكتساب « نيجريللى » النمساوى وكان قوة لا يستهان بها لأنه يعتمد على تأييد « ميترنيخ » فتخلى عن جمعية الدراسات ، وقال انها منحلة وانضم لدى لسبس ، وكذلك أمكنه التأثير على عدد كبير من الأعضاء ، حتى بقى الأب « انفنتان » يقاتل بمفرده وما لبث هو الآخر أن ألقى سلاحه ، وسلم بالهزيمة ، وتنازل عن طلباته ، وقد مات قبل افتتاح القناة بأربع سنوات ، وفى مناسبة افتتاحها نشر ورثته أوراقه من غير تعليق ، وفى ذلك اشارة الى أن دى لسبس سرق عمل غيره .

والحقيقة أن الذى خذل « الأب انفنتان » وجماعته هو خوف الأوروبيين الذين أيدوا دى لسبس من أن تؤدى هذه المعركة الى افلات المشروع من أيديهم بعد أن ظفر « دى لسبس » بتوقيع والى مصر ، ولو انهارت ورقة ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ لمات المشروع الصليبى القديم . وكان من سوء تقدير أنفنتان أنه فى محاربته لدى لسبس نادى بأن يكون المشروع أوروبيا تقرره دول أوروبا لا أن يستند على أمر والى مصر . أما دى لسبس الذى تسلط على سعيد ، وعرف كيف يحصل منه على

(١) دى لسبس الى « لافوس » H. Lafosse فى ١٥ ابريل سنة ١٨٥٥ .

مايريد فقد جعل سلطة الوالى عمدته ، لا اخلاصا لمصر وحاكمها ، بل لأن ذلك كان طريقه الوحيد ، وما كان بوسعه فى المجال الأوروبى أن ينافس جماعة « سانت سيمونيان » ، وهو أحرص على مصلحته ومجده الشخصى من أى اعتبار آخر • ولقد حقد دى لسبس على انفنتان حقدا مريرا تنطق عنه رسائله الى حماته ، وظل حقـده محتدما ضد جماعة « سانت سيمونيان » حتى تعمد اغفالهم فلا يدعون فى حفـلة افتتاح قناة السويس •

تلك لمحة عن صفحة نضال حاد بين أفراد معسكر استعمارى واحد كان هدفهم واحد وهو قناة السويس ، وانما كان يريد انفنتان ، أن تشق القناة من الاسكندرية الى السويس ، حسب رأى مهندس بجمعية الدراسات اسمه « تالابو » Talabot ، ورأى سـعيد مفاداة ذلك ووافقه دى لسبس على أن تجرى القناة فى صميم برزخ السويس ؛ ومن الناحية السياسية ، كان يعول انفنتان على أوروبا ، وينادى بأن مجـد نابليون الأول يجب أن يجدد ، ودول أوروبا هى التى يجب أن تقرر المشروع وترسم خطوطه ، لا والى مصر ، وكان دى لسبس ، يرى فى والى مصر بابه الوحيد ، وفى نعمه ثروته كنزه الوحيد[1] •

وأخيرا رأى ساسة فرنسا على الأخص أن يخذلوا انفنتان وجماعته حتى لا يفلت الأمر من أيديهم فيتغير الحال ، وتتردد مصر ؛ ولو أن ذلك الجدل قد طال واشتد سنوات قلائل الى أن يولى عرش مصر اسماعيل لقضى على مشروع دى لسبس بالاعدام •

---

(١) تراجع رسائل انفنتان الى دى لسبس فى سنة ١٨٥٥ ودى لسبس الى فيكتور دى لامال فى ٢٠ ابريل سنة ١٨٥٥ ودى لسبس الى مدام دى لامال فى ١٢ فبراير سـنة ١٨٥٥ و ٢٠ ابريل سنة ١٨٥٥ وآرلس ديفـور الى دى لسبس فى ١٦ يونيـو سـنة ١٨٥٥ ودى لسبس الى آرلس ديفـور فى ١٨ يونيو سنة ١٨٥٥ وانفنتان الى آرلس ديفور فى ١٦ فبراير سنة ١٨٥٥ وكتاب عن انفنتـان بقلم « هـ . ر . دالى » فى سنة ١٩٣٥ ومذكرة انفنتـان للامبراطور فى ٢٤ اكتوبر سنة ١٨٥٥ ومحفوظات بقصر عابدين العامر •

يرى بعض المؤرخين – وبخاصة كتاب فرنسا الذين شايعوا فرديناند دى لسبس – أنه لم تكن ثمة حاجة للحصول على موافقة الباب العالى على فرمان ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ ، وأن سعيد باشا حينما علق هذا الفرمان على موافقة تركيا ، انما فعل ذلك من باب المجاملة ، لا الالتزام ؛ وسندهم فى هذا الرأى أن مصر كانت لها شخصية دولية قررتها معاهدة لندن فى سنة ١٨٤٠ • والحق أن هذه المعاهدة ، وان تكن حرمت مصر ثمرة انتصاراتها وأملاها تكتل الدول الأوروبية ضد مصر ، الا أنها من جهة أخرى قد اعترفت ضمنا بأن لمصر مركزا دوليا مستقلا عن تركيا ، اذ جعلت حكومتها وراثية فى أسرة محمد على ، وكانت ولاية الحكم حينئذ هى مظهر السيادة والاستقلال • ومع ذلك أوردت هذه المعاهدة بعض القيود على سيادة مصر فقررت دفع الجزية السنوية للباب العالى ، وسريان معاهدات تركيا فى مصر ، واعتبار القوات المصرية الحربية جزءا من قوات الدولة العثمانية •

وينص البند الخامس من ملحق تلك المعاهدة على أن « معاهدات السلطنة العثمانية وقوانينها تسرى فى مصر » ، ولكن هذا اللبس قد فسره الرافعى بك بقوله [1] : « قد يتبادر الى الذهن أن تركيا كان لها بمقتضى المعاهدة حق التدخل فى التشريع بالنسبة لمصر ، وأن قوانينها تسرى فيها ، وهذا ليس من الواقع فى شىء ، فان هذا الابهام قد أوضحه فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ وفرمان أول يونيه سنة ١٨٤١ الصادر كلاهما لمحمد على ، وفرمان ٨ يونيو سنة ١٨٦٧ الصادر للخديو اسماعيل ، فالفرمان الأول عبر عن هذه القوانين بالخط الشريف المعروف بالكلخانة والقوانين الادارية للدولة العثمانية ، أى القوانين الأساسية المماثلة له ، وخط الكلخانة هو القانون الأساسى المعروف بالتنظيمات الذى أصدره السلطان عبد المجيد بتقرير حقوق الأفراد فى السلطنة العثمانية وتأمينهم على أرواحهم وأموالهم وشرفهم ومساواتهم أمام القانون والغاء المصادرة

(١) عبد الرحمن بك الرافعى : عصر محمد على – طبعة سنة ١٩٣٠ ص ٣٤٤ •

والسخرة ، فالمراد من هذا النص فى المعاهدة بأن تكفل حقوق الأفراد فى مصر كما تكفل فى تركيا طبقا للقانون الأساسى المعروف بالكلخانة » .

وعلى أى حال يعد فرمان حفر قناة السويس من قبيل أعمال الادارة البحتة ، وتعد مسألة حفر القناة من الأمور الداخلية البحتة التى ما كان ينبغى قط أن تخرج الى النطاق الدولى ، فاجتماع الوالى بالقناصل ومخابرة الدول بشأن عملية قناة السويس من قبيل التزيد ولا يوجد قط أى الزام على الوالى للزج بهذه المسألة فى المجال الدولى . ولذلك أوافق دى لسبس كل الموافقة فيما رآه من أن والى مصر كان السلطة الشرعية الوحيدة التى يمكن التعامل معها فيما يختص بعملية حفر قناة السويس .

هذا صحيح لو أن مصر هى التى حفرت القناة بنفسها وعلى نفقاتها كمشروع من بين مشروعات عمرانية أخرى لا يمكن منعها من تنفيذها كمشروعات القناطر والترع والجسور التى تمت فى عصر محمد على . ولكن للمسألة وجها آخر جعل لتركيا فى تدخلها سندا وجيها ؛ ذلك أن اجراء العملية التى قبلها والى مصر وبالصورة التى عرضها فرديناند دى لسبس فتحت الباب على مصراعيه للتدخل الأجنبى برؤوس الأموال ، وخلق مصالح أجنبية تهدد بتدخل أوروبا فى أخص شئون مصر وهى وقتئذ بلد من البلاد الداخلة فى نطاق ما يسمى بالامبراطورية العثمانية ، فالسلطان التركى اذ يتدخل انما يمنع ما من شأنه أن يوقع مصر تحت سيطرة أوروبية أو فرنسية على الأقل . وكان التدخل الأوروبى من المسائل التى تفترض بمجرد الاطلاع على نصوص فرمان سعيد باشا فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ ، ومن الكيفية التى تنفذ بها عملية قناة السويس .

وجدير بنا فى هذا المقام أن تتعرض للمسألة الشرقية بالقدر الذى يبين علاقة تركيا بالدول الأوروبية الكبيرة ويكشف عن حقيقة مخاوفها وقتئذ .

أما انجلترا فقد أفردنا للكلام عن سياستها وموقفها من موضوع قناة

السويس الفصل التالى ، وذلك لأهمية الدور الذى لعبته حينئذ وهو دور المعارضة الحادة ضد المشروع وضد فرديناند دى لسبس وسعيد باشا معا • ومما لا شك فيه أن الأزمة التى نشأت فى أوروبا بعد معاهدة لندن فى سنة ١٨٤٠ قد تمخضت عن تقوية نفوذ انجلترا فى الشرق ، اذ تمكن بلمرستون من اجلاء مصر من آسيا واعادة سوريا الى الباب العالى • وقد نجحت انجلترا فى أن تلقى فى روع الباب العالى أنها انما تحافظ على أملاكه وتنقذها من الطامعين فيها ، كما أنها تدفع عنه ما يدبره له الروس من كيد ، وبذلك صار للانجليز فى اسطنبول نفوذ أدبى يوشك أن يكون حماية •

وأما فرنسا فعلى عكس ذلك ، اذ كان سطو نابليون على مصر ماثلا للأذهان • وكذلك ظاهرت السياسة الفرنسية محمد على ضد الباب العالى فى بعض مراحل النهضة المصرية ، بغض النظر عن أنها كانت مؤازرة مغرضة ولما ظهر دى لسبس على مسرح المسألة الشرقية تصادف ظهور مسألة الأماكن المقدسة فى فلسطين ، ودار بشأنها لغط قوى فى فرنسا وفى روسيا وغيرها ، وهى المسألة التى أدت الى نشوب حرب القرم بين تركيا وروسيا فى سنة ١٨٥٣ •

بعث قيصر روسيا الى القسطنطينية بسفير فوق العادة يقال له « منشيكوف » Menchikov ليطلب من الباب العالى ابرام معاهدة مع القيصر يعترف فيها بوضع رعايا الدولة العلية الأرثوذكس تحت رعاية القيصر • وينهى النزاع على الأماكن المقدسة فى فلسطين • وجرت المفاوضات بعض الوقت ثم تأزمت ، ولا سيما أن انجلترا عينت سفيرا لها بالقسطنطينية السير « ستراتفورد » Stratfford فى ٥ أبريل سنة ١٨٥٤ فأزاد اللهيب ضغثا على ابالة • على أن التوتر كان قد بلغ منتهاه قبل ذلك اذ قطعت العلاقات السياسية بين تركيا وروسيا فى ٢١ مايو سنة ١٨٥٣ ، وأعلنت تركيا الحرب على روسيا فى أكتوبر سنة ١٨٥٣ • وفى ٤ يناير سنة ١٨٥٤ دخلت الأساطيل الفرنسية والانجليزية فى البحر الأسود تحت

قيادة مشتركة قائلة انها جائت لحماية البوارج والموانى التركية ضـد العدوان الروسى وانتهى الحال باعلان انجلترا وفرنسا الحرب ضـد روسيا فى ٢٧ و ٢٨ مارس سنة ١٨٥٤[١] .

ولا يعنينا سرد أخبار هذه الحرب التى انتهت بعقد مؤتمر باريس فى سنة ١٨٥٥ بعد هزيمة الروس فى شبه جزيرة القرم ؛ وانما الذى يعنينا من الاشارة اليها هنا أن نقول ان دخول فرنسا فى تلك الحرب ضد روسيا لا شك أنه قربها الى الباب العالى ؛ ولكن ذلك لم يفد فرديناند دى لسبس لأن مخاوف تركيا القديمة من فرنسا ظلت قائمة ، وكان الباب العـالى على يقين من أن دى‌لسبس انما أراد أن يخلق لفرنسا نفوذا سعت اليه فى مصر منذ حملة بونابرت بمختلف أساليب الحيلة والدهاء . فاذا أضيف لذلك أن انجلترا وهى معادية للمشروع ضاعفت من مخاوف الباب العالى ، وسعت اليه سعيا حثيثا كى يعرقل تنفيذه ، استطعنا أن نعرف الأسباب التى من أجلها منى دى لسبس بالاخفاق حينما سافر الى القسطنطينية فى أوائل عام ١٨٥٥ ليحصل على موافقة السلطان . وقبل سفره أراد أن يعين من لدنه رجلا يكون بمثابة عين له على الوالى وعلى كل مايجرى فى مصر حتى لا يترك ظهره مكشوفاً أثناء غيبته .

لم تكن شركة قناة السويس قد تأسست ، ومع ذلك بلغت به الجرأة أن يكتب لصديقه قنصل هولنـدا « رويزنير » S. W. Ruyssenaers فى ٢٦ يناير سنة ١٨٥٥ ليقول له انه عينه وكيلا لشركة القناة أثناء غيابه[٢]

(١) فلاديمير يوتيمكن Vladimir Yotimkine تاريخ الدبلوماسية ـ الترجمة الفرنسية ـ طبعة باريس سنة ١٩٤٦ ـ الجزء الأول ـ ص ٤٣٥ .

(٢) هذا هو نص خطاب دى لسبس المشار اليه الى قنصـل هولندا العام : « انك اول من افضيت اليه فى مصر بانباء مشروعى الذى قدمته الى سـعيد لتأسيس شركة عالمية لقناة السويس البحرية ، وقد آنست فيك ، منذ البداية ، الحكمة ، وحسن التصرف ، والاخـلاص ، مما رأيت معـه وانا مسافر من مصر ، فى وقت يبدأ مشروعنا مرحلة التنفيذ ، أن اعينك بصفة مؤقتة وكيلا للشركة فى مصر .

« وانا فى هذه المناسبة لا اختار صديقا بل رجلا يقدر على ملأ هذا المركز الدقيق ، وتتوافر فيه صفات الشرف ومجانبة الأثرة ، وهذا ما اقدره فيك .

وعندماوصل الى القسطنطينية أمكنه أن يقابل السلطان عبد المجيدوهذا الأخير أصغى لشرح دى لسبس بمزيد من الاهتمام • الا أن ذلك لم يثن السلطان عن معارضته فعاد دى لسبس بخفى حنين ؛ وكل ما هنالك أنه حمل معه الى والى مصر ، كتابا من الوزير التركى رشيد باشا ، قال فيه : « يعود الى سموكم الآن المسيو فرديناند دى لسبس ؛ وهوضيف يستحق لذاته كل تقدير واحترام • وكانت زيارته لنا بشأن قناة السويس ، وانه لمشروع جليل النفع • وقد استطعت أثناء مقامه عندنا أن ألتقى به مرارا وأحدثه فى مسائل كثيرة • وقدمته لجلالة مولانا السلطان ، الذى شمله برعايته • وتنفيذا للارادة الامبراطورية بشأن هذا المشروع الهام ، يقوم مجلس الوزراء الآن بدراسته • ولما لم يستطع المسيو دى لسبس أن يبقى معنا فى انتظار النتيجة وقرر السفر ، فانى فى القريب سأوافى سموكم بالنتيجة • » •

ولكن ما لبثت الدسائس البريطانية أن أينعت فى القسطنطينية فسقطت وزارة رشيد باشا •

وبقى الباب العالى مصرا على موقفه حتى سنة ١٨٦٦ كما سنبين فيما بعد •

* * *

وبعد عودة دى لسبس الى مصر ، سافر الى باريس ومنها الى لندن أملا فى اقناع الانجليز بمشروعه ، وعاد من لندن الى باريس بعد أن أثار الانجليز ضده معارضة حادة ، وفى باريس ، قابل الامبراطور نابليون الثالث ، الذى أبدى تأييده لدى لسبس ، ووعده بكل معونة ممكنة ، وقال له بالحرف الواحد :

Cela se fera, soyez fort et tout le monde vous soutiendra

ولقى دى لسبس تأييدا شبه اجماعى من صحف فرنسا وعلمائها وساستها • فقال « جيزو » Guizo مثلا : « انى أرجو من صميم قلبى أن يتم مشروع قناة السويس ؛ أرجوه لخير العالم المتمدن ، كما أرجوه ارضاءا لنفسى ، فلقد طالما سعيت لتنفيذ هذا المشروع ، حتى لكأنى كنت

أحلم به .... ولست أدرى ، ولا أحد يدرى ، الى أين ينتهى الشرق الاسلامى ، بعد الجهود التى نبذلها اليوم .... وعلى أى حال ستتغير علاقة أوروبا بآسيا بعد حفر القناة من البحر الأبيض المتوسط الى السويس . وانها لنتيجة لا يستهان بها وفائدة يجب أن يظفر بها من خلال زوابع الحرب ونيرانها »[1] .

وهلل تيير ، ثم كبر لهذا المشروع ، حتى استحق الشكر والثناء من فرديناند دى لسبس ، وتيير هذا هو السياسى الفرنسى ، الذى طالما ادعى أنه صديق مصر[2] .

ولم يضع دى لسبس وقتا ، ولم تفتر المعارضة التى صادفته فى انجلترا من ساستها وصحافتها ، ولا تلك التى أثارها « أنفنتان » وجماعته فى فرنسا ، همته ، فاختار نفرا من المهندسين والفنيين ، وحرص على تنوع جنسياتهم ، أملا فى أن يظفر بتأييد البلاد التى ينتمون اليهـا . فمن الانجليز اختار ثلاثة مهندسين هم « ريندل » Rendel و « شارل مانبى » Charles Manby و « ماكلين » وأشرك معهم البحار الانجليزى « هاريس » Harris ومن الفرنسيين وقع اختياره على مفتش عام الكبارى واسمه « رينو » Renaud وكان مديرا عاما لميناء الهافر من قبل ، واختار المهندس الهيدروجرافى « ليسو » Lieussou والأميرال « ريجولت دى چينوبى » Rigault de Genouilly والضابط البحرى « چوريس » Jaurés ومن النمسا انضم اليه نيجريللى Negrelli مدير عام سكك حديد الامبراطورية ، وقد تخلى عن جماعة « سانت سيمونيان » وكذا بعض كبار المهندسين الألمان وهم « لينتزه » Lentzé « ونيرلاند » Neerlande و « كونراد » Conrad ومن ايطاليا وزير الأشغال العمومية واسـمه « باليوكابا » Paleocapa ومـدير عام الأشغال العموميـة فى اسبانيـا ويدعى « مونتسينوس » Montesinos

---

(١) كان يعنى حرب القرم : هذه الكلمة منشورة فى المجلد السادس لمذكرات جيزو وعنوانها : Mémoires de mon temps

(٢) الفونس برتراند واميل فيربيه : فرديناند دى لسبس ؛ حيـاته ومشروعه .

واجتمع كل هؤلاء بمكتب دى لسبس فى باريس فى ٣٠ و ٣١ أكتوبر سنة ١٨٥٥ وندبوا منهم للسفر الى مصر كونراد ونيجريللى وماكلين ورينو وليسو . وقد انضم اليهم بمصر مهندسا الحكومة المصرية الفرنسيان لينان بك وموجيل بك بصفة ممثلين للوالى سعيد باشا . ورافقهم السياسى الفرنسى « بارتليمى سانت هلير » صديق دى لسبس الذى أضحى فيما بعد سكرتير عام شركة قناة السويس ، ووصلت تلك اللجنة الى الاسكندرية فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٥٥ ولما وصلت الى القاهرة قدم دى لسبس أعضاءها الى الوالى وسافروا بادىء الأمر الى الوجه القبلى لمعاينة بعض الترع فيه ؛ ومن ثم الى السويس فى ١٥ ديسمبر . وقطعوا المسافة من السويس الى نقطة الانتهاء عند البحر الأبيض فى عشرة أيام قضوها فى البحث والمعاينة ، وكانوا يقتفون فى سيرهم آثار قناة فرعون ، ودرسوا المكان الذى تسير فيه الترعة الحلوة من القاهرة الى بحيرة التمساح ، وعملوا ما عنّ لهم أن يعملوه من المجسات والحفائر . وعادت اللجنة الى الاسكندرية فى أول يناير سنة ١٨٥٦ ورفعت تقريرا الى سعيد باشا ، تناقلت أنباءه مقالات فى صحيفة التيمس وفى مجلة « لاريفو دى ادنبرج » La Revue d'Edinbourg وذكر التقرير أن نفقات المشروع لن تتجاوز مائتى مليون من الفرنكات[1] .

ولما عادت اللجنة الى باريس وضعت تقريرا نهائيا يقع فى مجلد أرفق به مصورا « أطلسا » يشمل احدى عشرة خريطة . وقررت اللجنة أنه مسايرة للطبيعة يجب أن تشق القناة مباشرة فى برزخ السويس ، كما بين المشروع الأصلى الذى وضعه لينان بك وموجيل بك .

* * *

وعند هذه الخطوة الحاسمة بدأ الخيال يصبح حقيقة ، ووضع دى لسبس نواة مؤسسة أوروبية ، ففتح الباب على مصراعيه ليدخل النفوذ الأجنبى الى مصر البلد الأمين ، وتحققت أحلام المستعمرين الأقدمين ،

---

(١) نص هذا التقرير فى الوثيقة رقم ٨ بملاحق الكتاب .

واستعدت مصانع أوروبا لاستقبال خامات الشرق ومواده الأوليـة ، واستعدت أسواق الشرق لغزو جبار من لدن أوروبا ؛ وتطورت الأمور بسبب الرأسمالية والمرابين والساسة الذين يعملون لحساب الرأسمالية والمرابين ، فشهد العالم منافسات وأزمات متصلة ، وحروب دامية ، من جانب المتسابقين فى ميدان الاستعمار ، ولن تهدأ أعصاب العالم أو يستقر له قرار الا اذاأقصى عن القناة الاستعمار والرأسمالية التى تغذيه وتنتفع من ورائه .

والأحوال التى نعانيها ليست كلها الا نتيجة ورقة ، وهذه الورقة كتبها سعيد باشا فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ .

اللجنة الى الاسكندرية في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٥٥ ولما وصلت الى القاهرة [illegible]

[illegible]

[illegible]

وقطعوا المسافة من السويس الى نقطة الانتهاء عند البحر الابيض في عشرة أيام قطعوها في العربات والهجانة ، وكانوا يفكرون في مشروعهم [illegible] قناة فرعون ، وحددوا المكان الذي تبدأ منه الترعة الممتدة من القاهرة الى بحيرة التمساح ، [illegible] المجسات والمقاييس ، وعادت اللجنة الى الاسكندرية في أول يناير سنة ١٨٥٦ ورفعت تقريرا الى سعيد باشا ، تناقلت أنباءه مقالات في صحيفة التيمس وفي مجلة « لا ريفو دي ادنبرج » Revue d'Edinbourg وقد ذكر التقرير أن نفقات المشروع لن تتجاوز مائتي مليون من الفرنكات (١) .

ولما عادت اللجنة الى باريس وضعت تقريرا نهائيا [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] اللجنة أن [illegible] يجب أن تشق القناة مباشرة [illegible] السويس ، [illegible] من المشروع الاصلي الذي وضعه [illegible] .

* * *

[illegible]

[illegible]

[illegible]

(١) نشر هذا التقرير في الوثيقة رقم ٤ بملاحق الكتاب .

الفصل الثامن

المعركة الدبلوماسية بين بريطانيا وفرنسا

موقف بريطانيا من مشروع القناة ـ دى لسبس يطلب العون من الانجليز ـ سفير انجلترا فى القسطنطينية ـ مساع دبلوماسية فى باريس ـ دى لسبس فى لندن ـ مؤتمر باريس فى سنة ١٨٥٦ ـ الانجليز يجربون وسيلة الضغط على سعيد باشا ـ عودة دى لسبس الى بلاد الانجليز ـ ثورة الهند ضد الانجليز فى سنة ١٨٥٧ ـ التوتر بين فرنسا وانجلترا الى درجة تنذر بالحرب بينهما ـ حرص دى لسبس على صداقة بريطانيا لفرنسا ، وتنسيق سياسة البلدين .

كان التنافس على الشرق بين انجلترا وفرنسا فى القرن التاسع عشر على أشده ، وكانت الحرب الباردة بين البلدين سجالا فى عصر محمد على ، الذى قرب اليه الفرنسيين ، وخصهم بعطفه ورعايته واستعان بخبرائهم فى نهضته ، وأما بالنسبة للانجليز فقد تجنبهم وأخذ منهم حذره . ومع أن الدبلوماسية البريطانية والفرنسية كانتا على وئام فى المناسبات الهامة وكلما اقتضاهما الحال معارضة النهضة الوطنية المصرية ، والحد من نفوذ مصر خارج أراضيها ، فانهما كانتا على خلاف فى مسألة قناة السويس ، ولم يظهر هذا الخلاف بصورة حادة فى زمن محمد على ، لأنه هو الآخر ، لم يطمئن قلبه لمشروع قناة السويس ، وما ينطوى عليه من خطر يهدد استقلال البلاد وسلامتها ، ويعرضها للتدخل الأجنبى ، الذى يعد بمثابة السم الزعاف والموت الزؤام .

كانت انجلترا ترقب فى يقظة تامة نشاط الفرنسيين فى مسألة قناة السويس . وقد كتب قنصلها العام بالقاهرة ، واسمه « موراى » Murray الى حكومة بلاده فى مايو سنة ١٨٤٧ ، ينبئها « أن مشروع القناة قد تم

اعداده ... وأنه لا يستبعد أن ينفذ فى أى وقت » . فأجابته وزارة الخارجية البريطانية ، بأنه يجب عليه ، أن يقف من الأمر موقفا سلبيا ، وحسبه أن يستعجل تنفيذ مشروع سكة حديد السويس ، وفيه ما يغنى عن القناة . وقد أوضحنا فيما تقدم ، موقف الانجليز الذين كانوا أعضاء فى « جمعية الدراسات » التى أسسها أنفنتان ، وكانوا يعملون طبقا لأوامر حكومتهم .

ولما مات محمد على وخلفه ولده عباس الأول ، منى الفرنسيون بخيبة أمل ، بعكس الانجليز ، اذ قربهم اليه عباس باشا ، وفى خلال الست سنوات التى حكم فيها استطاع الانجليز أن يكتموا صوت الفرنسيين المنادين بمشروع قناة السويس . احتل الانجليز فى هذا العهد وظائف المستشارين فى الحكومة المصرية ، وهى التى كان يشغلها الفرنسيون ، وبدأت تظهر مشروعات السكك الحديدية فبدأ تنفيذ خط الاسكندرية — القاهرة فى سنة ١٨٥١ ، وتكلف الميل الواحد منه أحد عشر ألف جنيه ، وطول الخط مائة وأربعون ميلا ، وقد قبض « روبرت ستيفنسون » ، لقاء خدماته خمسة وخمسين ألفا من الجنيهات . وما أن تم بناء هذا الخط فى سنة ١٨٥٤ حتى وقع مصرع عباس . وحل محله سعيد الأول الذى طرد المستشارين الانجليز وأعاد الفرنسيين الى خدمة الحكومة المصرية . وعلى عكس ذلك كان تغلغل النفوذ البريطانى فى القسطنطينية على أشده[١] .

منح سعيد باشا الامتياز الأول لفرديناند دى لسبس ، وتحمس الامبراطور نابليون الثالث لذلك منذ أول وهلة ، وكان مظهر هذا التحمس اهداءه الوشاح الأكبر من نيشان «الليجيون دونير» لسعيدباشا كما أسلفنا ، فأحس الساسة الانجليز بخيبة أمل ، وبدأوا يستعدون للحرب والنضال . وكان دى لسبس على علم تام بنوايا الانجليز

---

(١) سير آرنولد ولسون : قناة السويس ، ماضيها وحاضرها ، ومستقبلها ص ١٠ و ١١ .

واستعدادهم لتحديه ومناوءته . ولم يخدعه كون «بروس » Bruce قنصل انجلترا فى القاهرة ، قد تظاهر بعكس هذا فى اجتماع القناصل الذى عقده سعيد فى القلعة ، ليزف اليهم نبأ الفرمان الذى أصدره ؛ وقد ارتكب الوالى بذلك خطأ جسيما اذ أخرج الموضوع من نطاق المسائل الداخلية البحتة ، الى المجال الدولى من غير مقتض . فى ذلك الاجتماع ذكر القنصل الانجليزى لزميله قنصل فرنسا أنه هو شخصيا مستريح لهذا المشروع [1] .

وبعد هذا التصريح بثمان وأربعين ساعة قدم دى لسبس مذكرة مسهبة عن المشروع الى القنصل الانجليزى محاولا اقناعه . ولكن القنصل ذكر أنه لا يستطيع أن يقيد حكومة بلاده .

* * *

ومع ذلك اعتقد دى لسبس أن فى مقدوره أن يجد لمشروعه مؤيدين من الانجليز ، فبدأ محاولاته برسالة ، بعث بها أثر صدور الفرمان الأول مباشرة ، الى السير « ريتشارد كوبدون » Sir Richard Cobden الذى اشتهر حينئذ بأنه من أصحاب الآراء الحرة[2] ؛ وفيما يلى ترجمة لتلك الرسالة :

« انى اتقدم اليك ، كصديق للسلام ، ونصير للتحالف الانجليزى ـ الفرنسى ، وسأحمل اليكم مشروعا جديدا ، يرمى لتحقيق هذا المعنى :
Aperire terram gentibus

« لقد أتيت الى مصر مستجيبا لدعوة وجهها الى الوالى ، وتربطنى به أواصر الصداقة منذ طفولته ، فأتيح لى أن أوجه نظره للفوائد التى تجنيها تجارة العالم وتحقق لمصر الخير والرفاهية ، اذا حفرت قناة بحرية بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر ، وأدرك محمد سعيد أهمية هذا المشروع العظيم ، وفوضنى فى تأسيس شركة يشترك فيها أصحاب رؤوس الأموال

(١) رسالة ساباتييه Sabatier قنصل فرنسا الى وزير خارجيتها Drouyn de Lhuys فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٥٤ .

(٢) نشرت هذه الرسالة فى عدة مراجع منها كتاب شارل رو وكتاب جورج ادجار بونيه .

من مختلف بلاد العالم ، وكلفني الوالى بأن أحيط قنصل صاحب الجلالة البريطانية ، وكذا سائر قناصل الدول فى مصر نبأ هذا المشروع ٠

« ويزعم البعض أن مشروع والى مصر سيلقى معارضـــة من جانب انجلترا ٠ وأعتقد أن رجال السياسة عندكم مستنيرون الى درجة لا تدع محلا لهذه المظنة ٠ فكيف تجوز هذه المعارضة ؟! ان انجلترا وحدها تحتكر أكثر من نصف تجارة الهند والصين ، ولها فى آسيا امبراطورية مترامية الأطراف ، وبوسعها بهذا المشروع أن تخفض بنسبة الثلث نفقات تجارتها وتختصر نصف المسافة التى تفصلها عن أملاكها ، فلماذا تعارض ؟!

« ٠٠٠ فاذا ما ارتطمنا بالصعاب التى يهددوننا بها الآن ، فانى أرجو أن يتمكن الرأى العام فى انجلترا من التغلب عليها ، وهو من القوة بحيث يستطيع أن يقضى على المعارضة المغرضة » ٠

وسنبين فيما بعد كيف أن هذه الرسالة لقيت من السير « كوبدن » أذنا صـــماء ، لأن جميع مصـــالح بريطانيا عند جميع الانجليز ، تجب كل اعتبار ٠

ذكرنا فى الفصل السابق شيئا عن رحلة دى لسبس الى القسطنطينية أملا فى أن يظفر بموافقة الباب العالى على الفرمان الصادر فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ ؛ وقد كتب السير آرنولد ٠ ت ٠ ولسون ، وصفا للتحدى البريطانى لدى لسبس فى القسطنطينية يطيب لنا أن ننقل هنا طرفا منه[١]

« ان الحكومة البريطانية ، التى لم يخف عملاؤها فى مصر معارضتهم للمشروع ، كانت ممثلة فى القسطنطينية خير تمثيل ، فقد كان اللورد « ستراتفورد دى ريد كلايف » Stratford de Redcliffe فى أوج نفوذه وسلطته ٠ كان رجلا عنيفا جبارا ، فهم العقلية السياسية فى الشرق حق الفهم ، وخاف بأسه زملاءه من السفراء ، وكان مهيبا لدى الباب العالى ٠ ولقد كتب كنجليك Kinglake ، عن السير ستراتفورد ، فى كتابه عن ، « غزو القرم » فقال : كان رجلا حبته الطبيعة بصفات القوة ، يجذب الرجال اذا ما قرأوا رسائله ، أو أنصتوا اليه ، أو مثلوا أمامه ، وكان هناك اعتقاد بأنه اذا كان هناك رجل واحد يستطيع أن يجر الأمة

(١) سير آرنولد ولسون : المرجع السابق ٠ ص ١٧

الانجليزية الى الحرب أو يبقيها خارج الميدان ، فان الرجل الواحدالذى يفصل فى مصيرها هو السير « ستراتفورد كانتج » ... انه وحشى الطبع وثقته فى نفسه تملى عليه تصرفاته ، وآراءه ليست الا مرآة لطبيعته الاستعمارية ؛ فلما زار دى لسبس القسطنطينية فى فبراير سنة ١٨٥٥ ، بدا له أن الصدر الأعظم مؤازر للمشروع ، ولكن الخوف من غضب « السلطان ستراتفورد » أو « عبد الكانتج » كما كانوا يلقبونه ، هو الذى حمل الباب العالى على رفض الموافقة رسميا » .

وصف هذا الكاتب الطريقة الجافة التى عامل بها ذلك السفير الانجليزى دى لسبس حينما تقدم اليه بعرض المشروع ، وذكر السير « آرنولد ولسون » أن انجلترا لم يفتها وقتئذ « أنها استعمرت الهند بواسطة نفر من التجار ، حصلوا فى بادىء الأمر على امتيازات تجارية ، وأراض ، ثم انقلبت امتيازاتهم الى استعمار . فلا تطيق انجلترا أن ترى الرواية بعينها تتكرر فى مصر على يد الفرنسيين تحت ستار امتياز قناة السويس » .

لم يكن سفير انجلترا فى القسطنطينية بالرجل الذى ينتظر تعليمات حكومته ، ولكنه كان عدوا لدودا لكل ما هو فرنسى[١] . وكانت بريطانيا تحرص على منع وصول منافستها فرنسا الى مصر فى أية صورة،

(١) كان قنصل انجلترا المسمى « بروس » Bruce قد بعث بعدة تقارير لوزارة الخارجية البريطانية ينبهها للخطر الذى تتعرض له مصالح انجلترا مستقبلا اذا ما نفذ مشروع القناة ورأت تلك الوزارة أن المسألة يجب أن تحل فى القسطنطينية ، وبعثت تنبه سعيد باشا الى ما عساه أن تتعرض له المالية المصرية من أعباء بسبب هذا المشروع ، وذكرته بأنه يقامر بمنصبه ويعرض نفسه للعزل لأن الباب العالى لن يقبل هذا العمل ، وأن الباب العالى لا يبرم فى أمر دون موافقة السفير البريطانى اللورد استراتفورد ، ويقال أن سعيد باشا استشاط غضبا لكل هذا ، ويقال أيضا أن القنصل البريطانى ذكر له أن هذا المشروع جعل العلاقات الفرنسية الانجليزية أوهى من خيط العنكبوت (رسائل بروس الى كلارندون وزير خارجية انجلترا فى ٣ ديسمبر سنة ١٨٥٤ وفى ١٨ فبراير سنة ١٨٥٥) .

والابقاء على سلطة تركيا فى مصر ، باعتبارها طريق الهند ، ما فتئت تركيا قوة هزيلة ، لاتخاف بريطانيا شرا من ناحيتها ، بل تستطيع أن تجعلها دائما ألعوبة فى يدها .

وكانت النظرية التى استند عليها دى لسبس فى دفاعه عن المشروع لدى الباب العالى تتلخص فى أن الدول ضمنت سلامة تركيا بسبب وجود الدردنيل فيها فاذا ما أنشئت القناة ، فان الدول ستكون مضطرة لضمان حياد مصر وبالتالى سلامتها . ولكن ماذا تستطيع أن تفعله الدولة العلية ، وقد أعطى رئيس وزرائها رشيد باشا تعهدا كتابيا لسفير انجلترا باستبعاد مشروع دى لسبس . فراح هذا الأخير يقرع باب السفير الانجليزى ويتوسل اليه بمختلف الأساليب ، والسير ستراتفورد مصر على موقفه . ولقد رأى الباب العالى أن يطلب كتابة من سعيد باشا ارسال مذكرة ايضاحية لزيادة البيان ، فلما أنبىء دى لسبس بذلك ، قال لرشيد باشا أنه يستطيع أن يعطى الحكومة التركية كل ما تطلبه من الايضاحات ، لأنه أكثر دراية بالمسألة من سعيد باشا ، وأحاله الوزير التركى من جديد على سفير انجلترا ، وعنئذ دار بين الرجلين حوار شديد حول ما يتهدد مصر من تطرق النفوذ الفرنسى اليها ، وفى هذا ما يسىء الى العلاقات الانجليزية الفرنسية . وأجاب دى لسبس بأن شق القناة هو الوسيلة الوحيدة التى توقف تيار مثل هذه المنافسة ، وقال لسفير انجلترا « لن تسمح انجلترا لفرنسا ، ولن تسمح فرنسا لانجلترا ، بالانفراد بالسيطرة على مكان تلتقى فيه الطرق العالمية بمثل هذه الأهمية » وهذه هى كلمته بنصها الفرنسى :

« Ni l'Angleterre assurément ne peut permettre à la France, ni la France ne peut permettre à l'Angleterre, la Maîtrise exclusive d'un Carrefour mondial d'une telle importance ».

وأجاب السفير البريطاني « ان شرحك جميل ، ولو قدر لك أن تنجح فستنال أكبر مجـد ، ولكن مشروعك لا يمكن تحقيقه قبل مائة عام ، وعملك سابق لأوانه »[1] .

وقد بعثت وزارة الخارجية البريطانية في ٢٩ مارس سنة ١٨٥٥ بكتاب، وقعه وزيرها ، الى اللورد « ستراتفورد دي ريد كليف » وفيه هـذه العبارة « ان حكومة جلالة الملك تعتبر هذه القناة عديمة الجدوى ، وحتى لو كانت ممكنة التنفيذ ، الا أن الامتياز الذي طلبه المسيو دي لسبس يثير متاعب سياسية خطيرة » ؛ وفي تلك الأثناء كان قد تقرر أن يزور نابليون الثالث مدينة القسطنطينية زيارة رسمية ، وكان متوقعا فيما اذا حدثت هذه الزيارة ، أن يحمل امبراطور الفرنسيين الباب العالي على الموافقة على الامتياز من قبيل المجاملة لشخصه[2] . ولكن لأمر ما لم تتم تلك الزيارة .

وحتى بعد عودة دي لسبس الى مصر لم تكف انجلترا بواسـطة سفيرها في القسطنطينية عن مناوءة المشروع والدس له ، ويستفاد ذلك من رسالة كتبها رشيد باشا الى سعيد يقول له فيها : « اني أرى ، والحزن يملأ قلبي ، سموكم تقذفون بأنفسكم في أحضان فرنسـا ، وهي بلاد لا تستقر حكومتها ولا وكلاؤها على حال . وفرنسا لا تملك لك نفعا ولا ضرا . أما انجلترا فتستطيع أن تصيبك بأذى بالغ حد الخطورة ، لأن وكلاؤها ثابتون وأقوياء وليس من السهل التغلب عليهم . أما السلطان فهو حانق عليك ، ولا سبيل الى تهدئته ، الا بالكف عن التحدث عن

---

(١) رسائل ستراتفورد دي ريدكليف الى وزارة الخارجية البريطانية في ١١ يناير سنة ١٨٥٥ و ٢٢ فبراير سنة ١٨٥٥ و٢٦ فبراير سنة ١٨٥٥ وكتاب دي لسبس الى أخيه تيودور في ١٦ ابريل سنة ١٨٥٥ وكتابه الى لورد ستراتفورد دي ريد كليف في ٢٨ فبراير سنة ١٨٥٦ .

(٢) رسالة ستراتفورد دي ريد كليف الى « بروس » قنصل انجلترا في مصر في ٢٦ مارس سنة ١٨٥٥

قناة البحرين » [١] . وذكر سعيد لقنصل فرنسا « ان رشيد دساس دنىء ومرتش ؛ وهو يخدع نفسه اذا توهم أنه يستطيع أن يستغلنى كما استغل أبى من قبل . وأنا لست فرنسيا ولا انجليزيا وانما أنا مصرى عثمانى « أما قناة البحرين فلها فوائد لا جدال فيها ، واذا لم أنفذها اليوم بمحض ارادتى ، فان أوروبا ستفرض تنفيذها على مستقبلا . ولا يستطيع الانسان أن يغفل عن ذلك الا اذا كان فاقد البصيرة مثلهم فى القسطنطينية » . وهذا نفس المعنى الذى كان يردده دى لسبس ويلقى به فى روع والى مصر [٢] . ولقد بذلت الدبلوماسية الفرنسية جهدها فى القسطنطينية ضد رشيد باشا مستعينة بدسائس الأقوياء حتى سقط ، وكتب دى لسبس الى سعيد فى ١٢ مايو ١٨٥٥ ينبئه بسقوط رشيد باشا ؛ ويقول لقد قذفنا به فى اليم ومن يدرى فقد نقذف بآخرين .

* * *

سافر دى لسبس الى باريس فى مايو سنة ١٨٥٥ ، كما أشرنا فى الفصل السابق ، فالتقى هناك بصديقين قديمين له ، وهما « ثوفنيل » Thouvene سفير فرنسا فى القسطنطينية ، وفالفسكى Walewski وزير خارجيتها وأسر اليهما أنه يهمه أن يقابل الامبراطور ليضمن تأييده التام فهو لا يستطيع أن يقهر عناد الانجليز الا بنفوذ الامبراطور وجاهه . وكان قد عرف من قبل أن الامبراطور يؤازره ، ولكنه أرادها مؤازرة علنية ، ضد المعارضة الانجليزية ، وكان يعلم أيضا أنه يستطيع أن يعتمد كل الاعتماد على جاه الامبراطورة أوجينى [٣] . على أن الامبراطور وقد

(١) كتاب رشيد الى سعيد باشا ، ونصه مرفق ببرقية أرسلها قنصل فرنسا بالقاهرة الى حكومته فى ٩ ابريل سنة ١٨٥٥

(٢) كتاب دى لسبس الى الصدر الأعظم على باشا فى ١٤ ابريل سنة ١٨٥٨ . وفى هذا الكتاب ذكر دى لسبس أن رجلا بريطانيا رسميا فاتحة فى صلح من مقتضاه أن يساعد انجلترا على تملك مدينة السويس فتهيمن منها على القناة ، وبذلك تكف انجلترا عن مناوءة مشروعه .

(٣) قيل أنها كانت مخطوبة له قبل زواجها بامبراطور فرنسا .

شمله بكثير من الرعاية فى المقابلة الأولى ، أفهمه أن الحكومة الفرنسية ، لا تستطيع فى تلك الآونة أن تتظاهر رسميا للمشروع ، ووردت على لسان نابليون الثالث هذه العبارة « اذا أنا آزرتك الآن ، فسيؤدى ذلك لدخولنا فى حرب مع انجلترا ، على أنه حينما تستخدم رؤوس الأموال الأوروبية ، والفرنسية على الأخص ، فى المشروع ، فعندئذ سيؤازرك الناس جميعا وسأكون فى طليعتهم » .

وكان « فلافسكى » قبيل توليه وزارة الخارجية ، سفيرا لفرنسا فى لندن ، وجرت بينه وبين « كلارندون » ، وزير خارجية انجلترا ، محادثات عرف من خلالها عدم ارتياح لندن لمشروع القناة ، وأوقف حكومته على وجهة نظر الانجليز . وكان هؤلاء قد بعثوا لوزارة خارجية فرنسا عن طريق سفارتهم بباريس بمذكرات ، أوضحوا فيها أنهم يحرصون على الطريق الحديدى البرى كوسيلة اتصال سهلة ببلاد الهند ، لا تغير مركز مصر القانونى ، وأنهم يعتبرون مشروع قناة السويس مقدمة لنفوذ فرنسى بعيد المدى ، ولذلك ترى انجلترا فى هذا المشروع عملا عدائيا من جانب فرنسا[1] .

وكان هذا رأى وزارة الخارجية البريطانية ، ورأى اللورد بالمرستون، رئيس حكومة انجلترا ، بل ورأى الكثرة من الانجليز ، الذين رأوا فى فرنسا عدوا قديما خطرا عليهم ، فى ميدان التنافس الاستعمارى ؛ وكانوا على يقين من أن دى لسبس رجل استأجرته السياسة الفرنسية لينفذ هذا المشروع لحسابها ، واتهم اللورد رسل J. Russell ، الساسة الفرنسيين، بأنهم يسعون لتمكين مصر من استقلالها عن الدولة العلية ، توطئة لبسط نفوذ فرنسا عليها [2] ؛ ويدفع كتاب فرنسا اليوم هذه التهمة ، ويقولون

(١) من كلارندون الى اللورد « كولى » Cowley . مذكرة قدمها هذا الأخير لوزارة الخارجية الفرنسية فى ١٨ يونيو سنة ١٨٥٥ .

(٢) تقرير Apponyi وزير النمسا فى لندن الى وزارة خارجية النمسا فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٥٩

أن فرنسا لم تفكر فى هذا العصر فى العدوان على مصر ، وأنها انما كانت تسعى لايجاد علاقات طيبة مع مصر المستقلة الناهضة ، أما غزو مصر فكان تفكيرا بائدا ، ظهر فى العصور القـديمة فى أيام لويس الرابع عشر ، ونابليون الأول ثم انتهى ، ولكن الانجليز كانوا يفكرون بعقلية متأخرة عن العالم مدة نصف قرن من الزمان [1] ، وقد راحت وزارة الخارجية الفرنسية تدفع عن نفسها الاتهام ، وتحاول ما استطاعت أن تطمئن خواطر الانجليز ، وتؤكد لهم اخلاص فرنسا للصداقة الانجليزية الفرنسية ، وأن معارضة هذا المشروع بما له من مزايا عالمية ، كفيلة بأن تبعث العداوة والبغضاء من جديد • ويقال أن دى لسبس هو الذى دبج بقلمه مذكرة وزارة الخارجية الفرنسية بهذا المعنى ، والذى وقعها الوزير فلافسكى وأرسلها الى سفير فرنسا فى لندن فى ٢١ يونيو سنة ١٨٥٥ وفيها هذه العبـارات :

« ان فرنسا ، بريئة من أى تفكير رجعى ، وهى مخلصة كل الاخلاص للصداقة الفرنسية ، الانجليزية الجـديدة • وهى ترى أنه ليس أدعى لاثارة العداوة والبغضاء من مدفنها الا المعارضة التى لا تستند على أساس صحيح ، لمشروع لا تخفى فوائده العالمية » • وكان سفير فرنسا فى لندن ، فى ذلك الحين ، رجل يقال له « برسينى » Persigny ، وكانت له كلمة مسموعة عند الامبراطور نابليون الثالث ، وكا نلا يثق بفرديناند دى لسبس ، ولا يطمئن اليه ، وملأ رسائله بمعارضته للمشروع ، وقوله أن فرنسا تقامر بصداقتها مع انجلترا ، فى وقت تقتضى حرب القـرم ونتائجها ، بقاء هذه الصداقة قوية الدعائم ، وانجلترا تعلم تماما ، كيف أن البندقية قد تحطمت بعد كشف طريق رأس الرجاء الصالح، فحفرقناة فى برزخ السويس ، سيستتبع تعريضها لمنافسة بحرية أوروبية ، قد تكون

(١) جورج ادجار بونيه ـفرديناند دى لسبس ـ خالق القناة ـ طبعة باريس سنة ١٩٥١ صفحة ٢٦٢

بعيدة المدى وغير مأمونة العواقب ، واذا كان هذا المشروع ليعود على فرنسا ببعض الفوائد الثانوية فخير لها أن تبقى على صداقة انجلترا ، التى تعتبر نفسها مهددة بشق قناة السويس [1] ، وبلغ بهذا السفير الفرنسى المولع بالصداقة الانجليزية أن اقترح على حكومة بلاده ارسال مذكرة مشتركة من فرنسا وانجلترا الى الباب العالى بطلب ارجاء الفصل فى مشروع قناة السويس [2] وكان ذلك السفير صديقا شخصيا لنابليون الثالث ، فاستطاع أن يعارض بحزم وزارة الخارجية الفرنسية ، ومال الامبراطور الى التردد ، فلم ير فلافسكى الذى شايع صديقه دى لسبس ، الا أن ينصح بأن يسافر دى لسبس بنفسه الى لندن ، أملا فى أن يقنع الرأى العام الانجليزى ، خصوصا وأن دى لسبس لم يكن عدوا لانجلترا بل على العكس ، كان يؤمن بصداقة الانجليز .

* * *

وفى أواخر يونيو سنة ١٨٥٥ سافر دى لسبس الى لندن ، وطبع نشرة باللغة الانجليزية ضمنها تفاصيل مشروعه ، وبعث معها كتبا وجهها الى البرلمان الانجليزى ، وشركة الهند البريطانية ، وأصحاب المناجم ، والغرف التجارية ، وتجار مدينة لندن ، والى مديرى البنوك ، والمؤسسات الصناعية ، وأصحاب مصانع الآلات ، والتجار الذين يتعاملون مع استراليا ، وسنغافورة ، ومدراس ، وكلكتا ، وبومباى وسائر المستعمرات البريطانية . وفى مذكراته وبياناته ، كان دى لسبس يناجى الاستعمار البريطانى ، ويطلب منه العون والتأييد ، ويبين له الفوائد الهائلة التى سيجنيها وتجنيها معه بريطانيا من قناة السويس . واستجاب بعض هؤلاء لندائه ، وراقتهم دعايته ، واستطاع أن يتفق مع اثنين من المهندسين الانجليز ، ذكرنا أسماءهم فيما تقدم ، للاشتراك فى لجنته الفنية .

ولكن اللورد بالمرستون ، رئيس حكومة انجلترا ، أجاب على هذه

---

(١) رسالة برسينى الى فلافسكى فى ١٦ يوليو سنة ١٨٥٥ .

(٢) رسالة برسينى الى فلافسكى فى ٦ يوليو سنة ١٨٥٥

الدعاية برسالة وجهها الى قصر التويليرى ، وذكر فيها أن هذا العمل ، يضر بالعلاقات الانجليزية ، الفرنسية [1] . وأبلغ اللورد كلادندون وزير خارجية انجلترا ، فرديناند دى لسبس ، أن من تقاليد حكومة انجلترا ، أن تعارض شق أية قناة فى برزخ السويس .

وعاد دى لسبس من رحلته بخفي حنين، ولكنه وجد المؤتمر الأوروبى منعقدا فى باريس فى سنة ١٨٥٥ ، لتصفية مشكلات حرب القرم ، التى كانت قد اشتعلت بين تركيا وروسيا ، واشتركت فيها فرنسا وانجلترا فى صف تركيا ، على النحو الذى أسلفناه ، فاستطاع أن يتصل مباشرة بكثير من كبار الساسة الأوروبيين ويؤثر عليهم ، وكانت فرنسا تلعب الدور الهام فى ذلك المؤتمر ، وأثار فى دعايته القول بأن الدول ضمنت استقلال تركيا ، فكيف يجوز لانجلترا ، أن تقيد حريتها وتضغط عليها لمنع تنفيذ مشروع قناة السويس ، وأخذ يهول ويبالغ فى بيان الفوائد التى تجنيها الدول الأوروبية من وراء القناة . وهذه الدعاية قوت من عزيمة الامبراطور نابليون الثالث ، حتى اجتمع بوزير خارجية انجلترا ، كلارندون ، وعلى باشا الوزير التركى ، وقال لهما صراحة ، أنه يؤيد مشروع دى لسبس [2] ، واذا كان الوزير التركى ، المشار اليه ،قدأبدى ارتياحه للمشروع ، الا أنه صرح بأن محمد سعيد ، انما يحاول أن يستند الى مؤازرة فرنسا ، ليستقل بمصر نهائيا عن تركيا ، وأن تركيا تطلب قبل الموافقة على المشروع ضمانا دوليا بعدم المساس بمصر ، وكذلك يرى الباب العالى أن تحتل قوات تركية الحصون والاستحكامات التى تقام فى منطقة السويس . وهذا ما لم يسلم به سعيد . ويقال أن الباب العالى اضطر من أجل هذا الرفض للاصرار على موقفه ، وأيدته

---

(١) كان بلموستون وزير الحربية البريطانية فى أيام نابليون الاول ، وهو لم ينس ذكريات تلك الأيام .

(٢) كتاب سانت هلير الى تيجرلى فى ٣٠ ابريل سنة ١٨٥٦ .

انجلترا بكل مالها من نفوذ [1] ، ويقال أيضا أن وزراء الباب العالى كانوا حاقدين على سعيد باشا ، وقال على باشا — الصدر الأعظم — أن تركيا لا تستطيع بأية حال أن تترك مفاتيح الشرق فى يد والى مصر ، مهما بلغت مكانته ، وقد أذكت السياسة البريطانية فى نفوسهم هذا الشعور [2] .

* * *

وسمع دى لسبس بعد عودته من لندن الى باريس ، من صديقه « ثوفنيل » Thouvenel السفير الفرنسى فى القسطنطينية ، أنباء اتجاهات الباب العالى التى لا تبشر بنجاح ، اذ قال له ذلك السفير ما نصه « يجب عليك أن تظفر بتأييد الرأى العام ، قبل أن تنافح من أجل القناة فى القسطنطينية ، فان الباب العالى مصر على ألا يظهر له رأى ، قبل أن تتفق فرنسا وانجلترا » ، واعتذر سفير فرنسا عن عدم استطاعته التغلب على نفوذ السفير البريطانى فى القسطنطينية [3] ذاكرا أن هذا السفير يناصب فرنسا العداء فى مشروع قناة السويس بالذات ، وأنه لايمكن التغلب على ذلك الا اذا تفاهمت باريس مع لندن ، ولن يتأتى ذلك الا بتدخل الامبراطور نابليون الثالث شخصيا .

ومع ذلك عاد دى لسبس الى مصر ، وأمكنه أن يظفر من الوالى بفرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦، الذى سنفرد له الفصل التاسع من هذا الجزء وكان دى لسبس يعلم أن مؤتمر الصلح فى باريس وشيك الفراغ من أعماله ، وهو يأبى أن يفوت هذه الفرصة ، وقد حاول جهد طاقته أن يستغلها لمصلحة مشروعه ، وأراد أن يقحم موضوع قناة السويس

---

(١) رسالة Cowley سفير انجلترا فى فرنسا ، الى وزير خارجية انجلترا فى ٣ أبريل سنة ١٨٥٦

(٢) رسالة كلارندون الى استراتفورد فى ٢١ يناير سنة ١٨٥٦ .

(٣) وضح هذا المعنى فى كتاب له موجود بمحفوظات وزارة الخارجية الفرنسية ، وهو موجه الى وزيرها « فلافسكى » فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٥٥ ، وقد ظل السفير الفرنسى طوال عامين يبعث الى حكومته برسائل تنم عن حقد « استراتفورد » الدفين على فرنسا .

فى المجال الدولى ، ليظفر بتأييد دولى يجعل انجلترا أمام الأمر الواقع ، ولم يكن يعنيه فى شىء ، أن تخرج مسألة القناة عن كونها مسألة مصرية داخلية ، لا شأن للدول بها ، فكل همــه أن ينجح هو ربحت مصر أم خسرت • ومن أجل ذلك لم يضع فى مصر وقتا طويلا بل غادرها فى طريقه الى أوروبا فى ١٧ فبراير سنة ١٨٥٦ وبعث من تريستا الى صديقه « بارتلمى سانت هلير » برسالة مؤرخة فى ٢٨ فبراير ، من تلك السنة• وقد جاء فيها « يقولون أن ميثاق الصلح سيبرم [1] فيهمنى أن أصل الى باريس فى الوقت الذى يعنى فيه المؤتمر بالشروط المتصلة ببرزخ السويس لتدون فى صلب المعاهدة •فاذاحدث وتأخرت عن ذلك ،فانى أبعث اليك رفق هذا بمذكرة أرجو أن تسلمها لأخى تيودور ، ليسلمها بدوره للكونت دى فلافسكى أو للأمبراطور شخصيا •

« وينبغى أن تضمن الدول حيدة قناة السويس فى جميع الأوقات • ولا يسمح بالقبض على أية سفينة فى القناة ، أو على مسافة أربعة فراسخ من القناة فى البحار المتصلة بها » •

وكان دى لسبس مدفوعا فى هذا الاتجاه بتأييد بعض الساسة الفرنسيين من أمثال « تير » ، وكذلك بمعاضدة الوزير النمساوى الأكبر « مترنيخ » • وقد راح دى لسبس يجس النبض ، واستطاع بواسطة أخيه وبموافقة وزير خارجية فرنسا ، أن يقدم مشروعه الى « الكونت دى بول » De Boul مندوب النمسا فى المؤتمر ، لكى يحتضنه هذا الأخير . خصوصا بعد اذ علم أن داهية النمسا العجوز مترنيخ يؤيد ذلك ، وهو رجل كان يحسب لكلمته حساب كبير ، رغما عن اعتزاله السياسة وقتئذ ، ومع أن مندوب النمسا لقى استعدادا للتأييد من جانب وفود فرنسا وروسيا وبروسيا ، الا أنه أقام وزنا لما عساه أن يعترضه

---

(١) كان يعنى صلح حرب القرم فى مؤتمر باريس الذى انعقد بعد سقوط سباستيبول وأعلن اتمام الصلح بطلقات المدافع من الأنفاليد فى ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦ •

من عقبات يثيرها اللورد بلمرستون ، ومعه تركيا التى كان يدق قلبها وفقا لدقات قلبه .

وسافر دى لسبس الى فينا ليلتقى بعميد السياسة الأوروبية وقتئذ الكونت مترنيخ ، وهناك توفر هذا الداهية على دراسة ما تم من المساعى وأفهم دى لسبس أن الحصول على موافقة الباب العالى أمر لا مفر منه ، وذكر أنه يجب الفصل بين أمرين ؛ أولهما موضوع الأعمال المراد تنفيذها أى عملية حفر القناة ، وهى مسألة داخلية بحتة لا شأن للدول بها ، والأمر الثانى حيدة القناة ، وهى من صميم المسائل التى يعنى بها القانون الدولى وقال ان الباب العالى يستطيع أن يدعو الدول الى مؤتمر يقرر حياد القناة الدائم فى معاهدة تبرم فى مدينة القسطنطينية . وبهذا التفريق يمكن مفاداة تدخل انجلترا واعتراضها على أعمال الحفر ، متى أضحت عملية لا شأن للقانون الدولى بها .

وأيد السياسى النمساوى دى لسبس معترضا على موقف انجلترا ووصفه بأنه يسقط هيبة فرنسا فى الشرق ، ومع ذلك نصح بمجانبة اقحام الدول فى المسألة ، وأنه من الخير أن تترك للباب العالى ، ليسويها فيما بينه وبين والى مصر [1] .

وأبى دى لسبس أن يذعن لهذه النصيحة ، فهو رجل ملح ، وعنده جلد ، يكاد يبلغ حد الصفاقة ، ولذلك عاود السفر الى انجلترا والسعى هناك ، خصوصا لما أقيمت فى لندن حفلات الصلح ووجه الشعب الانجليزى بعض التحيات لفرنسا ، وبدأ يردد من جديد نغمة الصداقة الانجليزية ، الفرنسية ، وفى لندن استطاع أن يقابل الملكة فكتوريا

---

(١) حرر دى لسبس محضرا بأقوال ميترنيخ وعرضه عليه ثم حصل على توقيعه عليه فى ٢٢ يوليو سنة ١٨٥٦ . وفى ختام هذا المحضر وردت هذه العبارة « بلغ رأيى هذا لوالى مصر ، فهذه وصيتى السياسية أبعث بها اليه »

وزوجها الأمير البرت ، وقد احتفى به الدوق دى كامبردج وظل بلمرستون، مع ذلك فى موقفه لا يتزحزح ولا تلين له قناة .

* * *

ولم تغفل انجلترا فى هذه الحرب الدبلوماسية ، استعمال ما يمكن من وسائل الضغط على والى مصر ، لتحويله عن خطته ، وتخويفه والفت فى عضده . وكان دى لسبس قد فطن لهذا ، وأدرك أن الوالى ، لو ترك لنفسه ، فقد يضعف أو يتراجع . ولهذا كان كلما سافر من مصر ، ترك الى جوار سعيد صديقه القنصل الهولاندى « رويزنير» الذى ذكرنا اسمه فى غير مناسبة ، يراقب كل الذين يتصلون بسعيد باشا ، ويتصل به ويقوى عزيمته ، ويعمل على احباط أى مسعى أو دسيسة من جانب الانجليز ، وكان دى لسبس منذ أول وهلة ، قد أقنع سعيد باشا ، « بأن رويزنير » جزء لا يتجزأ من المشروع ، وأنه موضع ثقة دى لسبس التامة ، ويقوم مقامه أثناء غيابه ، وكان دى لسبس خبيرا بأخلاق سعيد ، وعرف عنه أنه يشتهى المدح والثناء ، ويطيب له أن يسمع أنه على صواب ، ولذلك كان ينيب صديقه المشار اليه للقيام بتلك المهمة ، كلما سافر لأمر ما .

ولم يغفر الانجليز لسعيد أنه ربط نفسه وبلاده بالفرنسيين على ذلك النحو ، وشمل « دى لسبس » بتلك الرعاية ذات الآثار التى لا تمحى ، فسلطوا عليه قنصلهم بروس Bruce ، الذى هاجمه فى تقاريره بلا شفقة ، ولا مروءة ، وظل يهدده بالويل والثبور ، والانتقام من جانب الترك والانجليز ، وراح يصف اسراف سعيد فى الانفاق على الحفلات والولائم وما شابه ذلك ، ويتهمه بتحدى سلطان تركيا ، وأنه شق عليها عصا الطاعة ، وأهدر الفرمانات ، وأنه عبأ جيشا لاتسمح له بمثله المعاهدات [1] والصحف الانجليزية من ناحية أخرى هاجمت سعيدا ، وعرضت به ،

---

(١) كتاب « بروس » الى كلارندون وزير خارجية انجلترا فى ١٥ ابريل سنة ١٨٥٦ .

حتى استشاط غضبا ، واحتج على قنصل انجلترا ، وهذا القنصل بذل المستحيل فى اقناع سعيد بالأخطار التى تهدد مصر من جراء ذلك المشروع ، وتوسل اليه أحيانا أن يحتفظ على الأقل بملكية الترعة الحلوة ، والأراضى التى تجاورها ، ولكنه كان اذا خرج من لدنه ، يتلقاه دى لسبس ، أو صديقه الهولاندى ، والبطانة التى كانت تعمل لحساب دى لسبس بدروس أخرى ، فيرجع سعيد عن أفكاره الجديدة ، ويشايع دى لسبس على طول الخط [1] .

ولم يكن الانجليز وعملاؤهم يسعون بمفردهم للتأثير على سعيد وتغيير موقفه ، بل كان هناك فريق آخر ، يرى بمنظار مصلحة مصر ، وأولئك بعض رجال البيت العلوى الكريم ، الذين أفزعهم تصرف سعيد ، ونبهوه الى أخطار هذا الامتياز . وأولئك كان يتجسس عليهم القنصل الهولاندى ، ويبلغ أنباء مساعيهم لدى لسبس [2] ، وقد فشلت هذه المساعى لأن دى لسبس كان من سعيد بمثابة المنوم المغناطيسى للوسيط . وكان فرديناند بارعا فى القضاء على دسائس الانجليز ومساعى الترك والمصريين ، لدى صديقه سعيد ، وكان يؤكد له أن الامبراطور نابليون الثالث هو السند الذى ينبغى أن يعتمد عليه ، وأنه مع وجود هذا السند القوى ، لا يجوز الخوف من تركيا أو انجلترا ، أو كائنا من كان . ولذلك كان سعيد ، كلما سافر صديقه دى لسبس ، يصاب بنوبة من القلق ، وتوتر الأعصاب ، ويتلهف على البريد الذى يصل من فرنسا ، ولطالما كان يرتجى كلمة تشجيع يبعث بها اليه امبراطور فرنسا ، فاذا البريد يحمل اليه تصريحا معاديا يرد على لسان بلمرستون ، أو مقالا فى صحيفة « التيمس » يشدد فى الحملة على سعيد ، وعلى

(١) كتاب من Tharburn الى Larking بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٥٤ بمحفوظات وزارة الخارجية البريطانية .

(٢) كتاب « رويزنير » الى دى لسبس فى ١٨ يونيو سنة ١٨٥٥ وفى ٢٧ اغسطس سنة ١٨٥٧ .

مشروع قناة السويس ، فيتأثر سعيد بما يقرأه ، ويأمر مهندسه « لينان دى بلفون » بوقف العمل فى المشروع ، ويتراخى هذا المهندس الفرنسى فى تنفيذ أمر الوالى ، الى أن تتعهد يد البطانة التى تعمل لحساب دى لسبس بتبديد تلك المخاوف ، ولكن رئيس هذه البطانة ، « رويزنير » كان يعلم أن الكذب المستمر مآله الفشل ، وكان يكتب لصديقه دى لسبس ، متسائلا عن السبب فى صمت فرنسا ، ملحا فى أن يتخذ الامبراطور ، من دسائس الانجليز موقفا ايجابيا لتهدئة نفس سعيد ، اذ يقال له أن فرنسا نفسها ، وامبراطور فرنسا ، يخافان شكيمة انجلترا ، فكيف يرتجي منه بعدئذ ، أن يكون ثابت الجنان[1] ؛ وكلما أحس « رويزنير » باليأس والقنوط ، بسبب حالة سعيد باشا النفسية ، استنجد بدى لسبس ، وطلب اليه سرعة العودة الى مصر . وان احدى رسائل هذا القنصل الهولاندى التى وجهها الى « بارتلمى سانت هلير »[2] لتكشف بجلاء عن عقلية سعيد ، ومدى تسلط دى لسبس عليه ، قال « رويزنير » فى تلك الرسالة « ان الوالى يخضع لتأثير صديقنا الهمام ، (يعنى دى لسبس) ، ويشعر عند وجوده معه ، أنه مسنود ... أما أنا فأبذل كل ما فى وسعى ، ولكنى قد استنفدت قواى ، فلقد بذلت المساعى ضدى ، ووضعت الألغام تحت أقدامى ، وحتى أولئك الذين كنت أرجو معونتهم ، سمموا الآبار أمامى . وباختصار نحن بحاجة ماسة الى رئيسنا المقدام ... » .

* * *

وعاد دى لسبس حينئذ ، ليستعمل العصا السحرية ، وبعد تطمين صديقه ، وشحذ عزيمته ، رجع الى أوروبا ليستأنف نضاله مع الانجليز ، ولكن اللورد « كولى » سفيرهم فى باريس ، كان يتصل بالامبراطور ،

(١) رويزنير الى دى لسبس فى ٢٧ اغسطس سنة ١٨٥٧ ، وكتاب بروس الى كلارندون فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٥٦ .

(٢) كتاب رويزنير الى بارتلمى سانت هلير فى ٢٠ يونيو سنة ١٨٥٧ .

وبوزارة الخارجية الفرنسية ، ونجح هذا السفير فى منع نابليون الثالث من مظاهرة دى لسبس ، ووصل الحال بالامبراطور الى التصريح بأنه لا يجب الخوض فى حديث قناة السويس ، وصرحت وزارة خارجية فرنسا لدى لسبس بأنه لا يستطيع أن ينتظر من حكومة فرنسا معونة فعالة ، ما بقيت انجلترا ، على عداوتها لمشروعه ؛ ولكن الرجل المغامر لا يعرف اليأس الى قلبه سبيلا ، وثقته بنفسه لا نهاية لها •

ترك وطنه ، وعاود السفر الى بلاد الانجليز مصمما على أن يجوبها من اسكتلندا فى الشمال ، الى شاطىء المانش فى الجنوب ، مبشرا ، وداعية ، واستغرقت رحلته سبعة أسابيع ، زار أثناءها ستة عشر مدينة انجليزية ، وخطب فى عشرين من الاجتماعات التى عقدها • وكان يعرض على سامعيه الخرائط والأرقام ، ليبين الفوائد التى ستعود على انجلترا ، واستعمارها بشق القناة ، وكان يجد مؤيدين ومصفقين • بل كانت غرف التجارة فى الأقاليم هى التى عنيت بتنظيم اجتماعاته ، والدعوة لها ، كما عنى بها التجار ، ودور الصناعة ، وأصحاب شركات الملاحة والاستعمار • واستأجر دى لسبس فى هذه الرحلة كاتبا انجليزيا ، عينه فيما بعد وكيلا له فى مدينة لندن ، وهو D.A. Lange ، الذى كان يحرر لدى لسبس خطبه ، ومقالاته ، ونشراته [1] •

وفى أثناء هذه الرحلة ، ولما وصل دى لسبس الى لندن ، دعته الليدى « بلمرستون » حرم رئيس وزراء انجلترا ، المعادى له ، الى مأدبة ، ويظهر أن هذه الدعوة كانت بايعاز من بلمرستون نفسه ، فقد التقى به وتحدث اليه ، بهذه الكلمات :

(١) وجد دى لسبس فى تلك الرحلة أنصارا كثيرين لأنه كان يخاطب الانجليز بلسان المصلحة الانجليزية ، الاستعمارية ، وكان الجمهور فى كل اجتماع يلقى عليه وابلا من الأسئلة ، فيسألونه عن حرية المرور ، فيؤكد لهم أنها ستكون مكفولة للجميع بلا استثناء ، وعن رسوم الملاحة ، فيقرر أنها ستكون معتدلة ومغرية . كتاب دى لسبس الى سانت هلير فى ٩ يونيو سنة ١٨٥٧ .

بلمرستون : « ايه ، انك تغزونا فى عقر دارنا ، لقد أثرت حماس انجلترا ، وايرلندا ، واسكتلندا !! » .

دى لسبس : حقا يا سيدى ، انى جئت معتصما بحريتكم التى أقدسها ، لأنها تبيح الكلام فى المحافل العامة فى كل مكان ، وفى كل موضوع لا يروق للحكومة الكلام فيه .

بلمرستون : أنت تعلم ، أنى معاد لمشروعك بكل صراحة .

دى لسبس : أعتقد أن الرأى العام ، الذى لمسته هنا ، سيتغلب على عنـاد الأفراد .

ويقال أن بلمرستون قد أقلقه الحماس الذى أثاره دى لسبس فى نفس الشعب البريطانى ، ويقال أن جريدة « التايمس » نفسها ذكرت لدى لسبس أن رحلته تلك ، كانت أثمن من كل ما خطته أقلام المهندسين عن مشروع القناة [1] .

وبدت حركة موالية للمشروع بداخل مجلس العموم ، فى ٧ يوليو سنة ١٨٥٧ ، اذ تقدم استجواب ، الى رئيس الوزراء ، ولكن الرئيس أصر على موقفه ، مجيبا بهذه الكلمات : « منذ خمسة عشر عاما ، تستعمل حكومة بريطانيـا ، كل ما تملك من نفـوذ وجاه فى القسطنطينية ، وفى مصر لمنع تنفيذ هذا المشروع . ان هذا المشروع ليس الا عملا من أعمال النصب ، التى يغرون بها من وقت لآخر قصار النظر من الرأسماليين المحدثين .. ويدهشنى أن فرديناند دى لسبس ، قد خيل اليه ، أنه برحلة يطوف خلالها بهذه البـلاد يستطيع أن يجد المال الانجليزى لتمويل مشروع يعد من جميع الوجوه خطرا على المصالح البريطانية .. » .

ولكن دى لسبس ، تصـدى لمنازلة رئيس الوزارة الانجليزية ،

---

(١) جورج ادجار بونيه : دى لسبس ، الدبلوماسى وخالق القناة ـ ص ٢٨٩ .

فى نشرة طبعها ووزعها على أعضاء مجلس العموم يفند فيها تلك الاتهامات ، ويناشد بريطانيا أن تترك الملاحة حرة ، ولا تعرقل سبيل الملاحين ، وزعم فيها أن انجلترا هى صاحبة مبدأ حرية التجارة والمبادلة ، وأن الوزارة البريطانية تخالف هذه المبادئ • واستطاع دى لسبس أن يجد صحفا انجليزية تردد كلامه ، وتفند أقوال بلمرستون[1] ؛ واضطر بلمرستون للرد على هذه الحملات الصحفية من منبر مجلس العموم ، مستعينا فى هذه المرة ، بتأييد المهندس الانجليزى « ستيفنسون » الذى تقدم الكلام عنه ، وعن عضويته فى جماعة « سانت سيمونيان » ، وانشقاقه على جمعية الدراسات الخاصة بقناة السويس ، واشتغاله بمشروع سكة حديد الأسكندرية — القاهرة ، وكتب دى لسبس الى ستيفنسون ، يطلب منه مبارزته بالسلاح[2] •

وانتفع دى لسبس بهذا اللجاج الذى أثاره فى بريطانيا الى مدى بعيد ، فانه كان دعاية قوية لمشروعه ، وكان له رد فعل فى الرأى العام الفرنسى ، حتى تبارت غرف التجارة الفرنسية ، والأكاديميات والمعاهد العلمية الفرنسية فى مناصرة دى لسبس ؛ واتجه دى لسبس اتجاها أشد مكرا لكسب تأييد أوروبا المسيحية بوجه عام ، اذ كتب للبابا بيوس التاسع فى ٣ ابريل سنة ١٨٥٧ يطلب تأييده الزوحى ، ويبين للكنيسة الفوائد التى تعود على التبشير المسيحى اذا ما شقت قناة السويس • وهذه كلماته للبابا المشار اليه :

« ان بعثات مبشرينا المتفانية ايمانا وشجاعة ، سترى غزواتها الميمونة مسددة الخطى ، بهذا الاتصال الجديد ؛ وليس ثمة ما هو أحسن من هذا الاتصال فى نشر المسيحية » •

أما النص الحرفى لهذه الكلمات الجريئة فهو :

---

(١) صحيفة London Commercial record فى ٣١ يوليو سنة ١٨٥٧ ، وصحيفة London Mercantile journal فى ٤ اغسطس سنة ١٨٥٧ •

(٢) كتاب دى لسبس الى ستيفنسون فى ٢٧ يوليو سنة ١٨٥٧ •

« Nos missionnaires si dévoués et si courageux verront leurs pieuses conquêtes facilitées par la communication nouvelle; l'empire du Christianisme ne s'en étendra que mieux ».

ومع ذلك يأخذون على المسلمين أنهم متعصبون ، وها هى الأدلة المادية تقطع بتعصب أوروبا الدينى ، وفعلا لما داعب دى لسبس هـذا التعصب المسيحى برسالته للبابا ، ظفر ببركة الكنيسة التى أضفتها على مشروعه ، فسارت السياسة الأوروبية ، بغض النظر عن موقف انجلترا الخاص ، فى ركابه ، وقدر لمشروعه أن ينجح ، لأنه فى الحقيقة ونفس الأمر مشروع استعمارى ، وصليبى .

* * *

وكما استفاد فرديناند دى لسبس ببركة البابا فى الترويج لمشروعه ، انتفع بحادث ذى بال فى التغلب على عناد انجلترا ، وأظهر للرأى العام البريطانى ، النتائج العملية لقناة السويس من وجهة نظر الاستعمار البريطانى فى الهند ، ودلل بذلك على أن قناة السويس ، هى المدفع الذى يمكن أن يصوب الى قلب الهند ، وبه يستطيع الأسد البريطانى أن يقمع أية ثورة تقوم فى بلاد الهند ، وبغير قناة السويس ، يتحتم على الأسطول الحربى البريطانى أن يطوف حول الرجاء الصالح ، وتكون الثورة قد تفاقمت وتصل الامدادات الحربية بعد فوات الأوان .

ثارت الهند على الانجليز فى ربيع ، وصيف ، وخريف ، سنة ١٨٥٧ وتفاقمت الى درجة هددت الانجليز المقيمين فى شمال بلاد الهند بالفناء ، وراح الهنود يقتلون الانجليز ويذبحونهم بغير حساب ، وأضحت سلطة الاستعمار البريطانى مجرد وهم ، فلا يحسب لها حساب ؛ واستمر النضال الهندى عامين كاملين ، وكاد يعصف بأرواح العسكريين والمدنيين من الانجليز من غير استثناء ، وقد مات فى دلهى من الانجليز أربعة آلاف ، وفى « لاكنو » Lucknow ثلاثة آلاف ، واختفى فى المعارك آلفـان من المستعمرين .

وانخلع قلب الشعب البريطانى الغشوم ، وانتهز دى لسبس الفرصة ، وراح فى دعايته ، يردد على الانجليز أنه بقناة السويس ، يمكن القضاء على أية ثورة تقوم فى الهند وتحتفظ انجلترا بالهند تحت قبضتها الى يوم القيامة ، وفهمت العقلية البريطانية الاستعمارية هذا الكلام ، واستمرأته ؛ ومن أجل ذلك كان تحول التفكير السياسى الانجليزى وعطفه على دى لسبس ومشروعه ، وان كره ذلك اللورد بلمرستون ووزراء انجلترا ، الذين انطلقت ألسنة الصحف البريطانية ضدهم بعبارات اللوم والتوبيخ ، والتنديد بطريق رأس الرجاء الصالح .

وقد عاصر هذا الحادث حركة مباغتة قامت بها الروسيا فى بلاد الصين التى كانت لبريطانيا فيها مناطق نفوذ ؛ اذ زحف الروس من سيبيريا ووضعوا أيديهم على جزء من الأرض الصينية يخترقه نهر « آمور » ، ومن ناحية التركستان تقدمت القوات الروسية صوب جبال الهملايا ، متجهة فى طريق الهند . وصاحت جريدة التيمس من هول تلك المفاجأة ، معلنة أن الامبراطورية البريطانية آذنت على الزوال ، وأن انهيارها يبدأ منذ اليوم الذى احتل الروس فيه بخارى ؛ وانبرى دى لسبس مناديا هو الآخر بأن روسيا قريبة من الهند ، كما أنها قريبة من الصين ، فالويل لبريطانيا اذا لم تشق قناة السويس !! .

* * *

على أن اللورد بلمرستون ظل ثابتا على معارضته ، وتزايد تأييد الرأى العام الفرنسى لمشروع القناة ، ولم تكن العلاقات بين فرنسا وانجلترا فى سنة ١٨٥٨ على ما يرام ، بل توترت الى درجة أصبحت تنذر بقيام الحرب بينهما ، ورددت أقلام بعض الساسة الفرنسيين هذا المعنى صراحة ، وكان لموضوع القناة نصيب كبير فى هذا الخلاف . وان يكن قد أعلن تحدى البلدين لبعضهما بمناسبة حادث تافه كشف عما فى نفس

كل بلد منهما للآخر ؛ ذلك أن رجلا يقال له Orsini دبر مؤامرة لاغتيال
الامبراطور والامبراطورة فى ١٤ يناير سنة ١٨٥٨ ، وكان له شركاء
وأحد هؤلاء الشركاء وهو فرنسى اسمه « برنار » Bernard ، كان يقيم
فى لندن ، فطالبت بتسليمه حكومة فرنسا ، ورفضت انجلترا أن تسلمه ،
فثارت ثائرة الرأى العام الفرنسى ، حتى أدلى رئيس الهيئة التشريعية
« مورنى » Morny بتصريحات ، يتهم فيها الانجليز بالعجز عن ازالة
معامل السفاحين . وتبادلت وزارتا خارجية البلدين برقيات شديدة
اللهجة ، ونوقش الأمر فى مجلس العموم ، فأقر سياسة الحكومة ، ولكنه
لامها على شدة لهجتها ، وترتب على ذلك أن قدم « بلمرستون »
استقالته فى فبراير سنة ١٨٥٨ وعين بدله اللورد « دربى » .

واذا كان هذا التغيير قد صادف ارتياحا من لدن دى لسبس
اذ تخلص من معاندة بلمرستون ، الا أن سوء العلاقات بين فرنسا
وانجلترا ، استمر بعد ذلك زهاء ثلاث سنوات ، ولاسيما أن « برنار »
قدم للمحاكمة أمام محكمة انكليزية فبرأته من التهمة المنسوبة له ، فأثار
حكم البراءة ثائرة الصحف الفرنسية والرأى العام الفرنسى ، والعجيب
أن الذى حمل لواء الحرب ضد دى لسبس ومشروعه فى الوزارة الجديدة ،
هو وزير الخارجية الانجليزية « دزرائيلى » ، الذى سنراه فيما بعد رئيسا
لوزراء انجلترا ، وقد اشترى أسهم مصر فى قناة السويس فى سنة ١٨٧٥ !.

* * *

وكم كان فى وسع دى لسبس بعد التأييد الذى لقيه من مواطنيه
فى فرنسا ، والعطف الذى أصابه من البابا ، ومؤازرة الكثيرين من ساسة
أوروبا لمتيرنيخ ، أن يذكى لهيب الفتنة التى نشبت بين فرنسا وانجلترا
انتقاما لنفسه من اللطمات ، التى طالما هوت على رأسه من الحكومة
الانجليزية ، وقد وصفته فى لغتها بمضابط البرلمان الانجليزى بأنه نصاب

ومحتال ، ولكن دى لسبس ، عرف بتجاربه وصلته الوثيقة برجال وزارة الخارجية الفرنسية ، وعقله الاستعمارى القديم ، أنه لابد لفرنسا من أن تعتمد فى هذا المشروع وفى غيره على تأييد انجلترا ، وأنه لن يمكن استغلال قناة السويس ، الا بتنسيق المصالح الاستعمارية بين فرنسا ، وانجلترا ٠

ومن أجل ذلك كتم غيظه ، وصبر طويلا ، وجعل نصب عينيه أن يتغلب على عناد الانجليز بالدهاء والمكر ، وأن يهيىء لمشروعه رأيا عاما انجليزيا يتغلب على عناد الوزراء الانجليز ٠ وقد بدأت المعارضة العنيفة تنهار لما سقط بلمرستون ، ونقل من القسطنطينية اللورد « ستراتفورد » السفير الانجليزى ، المعروف ببغضه لدى لسبس ، ولم تكن معارضة دزرائيلى بالتى يقام لها وزن كبير ، وخصوصا أن بعض الساسة الانجليز ، وفى مقدمتهم جلاد ستون الذى صار فيما بعد وزير خارجية انجلترا أيد دى لسبس وشجعه ٠

ومع الوقت خفت وطأة الدسائس البريطانية ، ومع الوقت تحول شعور الانجليز شيئا فشيئا الى تعضيد المشروع والاطمئنان له ، وذلك بعد أن رسموا خطة احتلال مصر خيانة وغدرا بغرض سيطرتهم التامة على قناة السويس ٠ ولقد انتزعوا القناة لأنفسهم فى أيام الاحتلال ، وجعلوا من فرنسا مخلب القط ، وكان دى لسبس كما سنبين بعد ، هو الذى خان مصر ، ومكن الانجليز فى سنة ١٨٨٢ من احتلال مصر خيانة وغدرا ٠٠ والمؤكد أن دى لسبس ظن أنه تصرف لمصلحة فرنسا ، ومهما يكن الأمر فان فرنسا منذ افتتاح قناة السويس حتى الآن لم تشتبك فى حرب ضد انجلترا ، وقد كانا طوال القرن التاسع عشر تقريبا فرسى رهان ٠ فخطة دى لسبس قامت على التنسيق بين سياسة فرنسا وبريطانيا كدولتين استعماريتين لهما غرض واحد ، وأهداف واحدة ، وهذه السياسة هى السائدة حتى الآن ، وان تكن انجلترا قد ظفرت بنصيب الأسد ، وسخرت مرارا من مخالب القطط ٠

الفصل التاسع

فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦

حجر الزاوية فى المأساة

رحلة ثانية اتت بفرمان ثان اشد وطاة على مصر ـ القيود الجديدة التى اوردها فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ـ اللائحة التاسيسية مهزلة أخرى ـ تاسيس الشركة والذين اكتتبوا فيها والطعون التى وجهت لدى لسبس ـ موقف انجلترا وتركيا ـ دق أول معول فى بناء الاستقلال المصرى فى صباح الاثنين ٢٥ ابريل سنة ١٨٥٩ ـ كتاب دى لسبس الى وزير خارجية فرنسا فى أول يونيو سنة ١٨٥٩ ـ تحدى دى لسبس لسعيد باشا نفسه ـ حرب ايطاليا غيرت سياسة النمسا ـ مؤازرة نابليون الثالث ـ السياسة الأوربية ـ دى لسبس مضى فى الأعمال مستندا على القوة ـ موت سعيد ـ تركة مثقلة بالديون لاسماعيل .

كانت رحلة الصحراء الغربية فى الطريق من الأسكندرية الى القاهرة هى المناسبة التى استغلها دى لسبس فى الحصول على موافقة سعيد على مشروعه ، وهى تلك الموافقة التى انتهت بفرمان ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ .

ولم يكن هذا الفرمان على كثرة عيوبه التى بيناها فيما تقدم ليشبع شهوات دى لسبس ، بل أراد شيئا آخر ينشىء له فى صميم الديار المصرية دولة ، ويكبل مصر على مدى الأجيال بأغلال ثقال .

ولكى يمهد لهذه الخطوة الجبارة ، لابد من رحلة أخرى ، يجود فيها الزمان بساعات صفو ، يسلمه الوالى فيها عقله وقلبه ، فينال كل مايتمنى . وكان سعيد ، كما أسلفنا ، مشتت الفكر ، مذبذب الرأى من جراء حملات الانجليز ، وموقف الباب العالى ، حتى أرهق من أمره عسرا ، واعتراه نحول أخذ يأكل من بداناة جسده ، ولقد روى

عنه صديق صباه فرديناند دى لسبس فى كتابه ، تذكارات أربعين عاما ، أنه كان يقول للائميه ، والمعترضين عليه « انما أعطيت الامتياز، بلا ترو لصديق وهو فرنسى ، فخاطبوه ، أو خاطبوا حكومته . أما أنا فلست أستطيع سحب امتياز أعطيته » . وتحدث دى لسبس عن تلك الحالة النفسية ، وقال عن الفخ الذى نصبه لتصيد شىء جديد ، قال أنه خاطب سعيدا بهذه الكلمات :

« ألا نذهب معا الى السودان ، فنبعد عن الثقلاء ، ونصيب مرميين: (الأول) أننا نتمكن من الكلام فى شؤون قناتنا ، وليس حولنا حسود، و (الثانى) أنك تنظر بعينيك حال شعب ألقيت أحكامه اليك ، ويبلغنا أنه يئن من الظلم ، فتصلح حاله له ، وتمد ظل السعادة فوقه » .

واستجاب سعيد لهذه الرغبة ، وسافر الى السودان هذان الصديقان ، وقد روى دى لسبس ، فى يومياته ، أن سعيدا قد هم بقتل فرديناند دى لسبس فى ساعة انفعال ، ولكن دى لسبس لم يفصح كثيرا ، وفى تعليله لهذا الحادث زعم أن والى مصر قد حقد عليه لأنه كان يدلى له بالنصائح ، وهو تعليل سخيف ، وأغلب الظن أن الوالى كان قد أفاق لحظة فصور له أنه لاخلاص من الورطة الا اذا قضى على شيطانه الرجيم ، وليته قد فعل !!

وقد روى الياس الأيوبى [1] ، نقلا عن تذكارات دى لسبس ، ويومياته ، مادونه دى لسبس عن هذا الحادث فقال : « ولما بلغوا الخرطوم ، وتعشوا هناك ، عشاءهم الأول — وكان لذيذا وفى محل معد اعدادا جميلا ، بالرغم من بعد الشقة — وقع عند نهاية الأكل ، حادث غريب . فان وجه (سعيد) أظلم فجأة ، وانتفخت شفتاه وعروق رقبته . فأدلى طربوشه على عينيه ، حتى كاد يغطى نصف أنفه — وهو عمل كان يقدم عليه دائما فى أوقات انفعالاته الشديدة — وانقلبت

---

(١) الياس الأيوبى — تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل باشا — المجلد الأول — طبعة سنة ١٩٢٣ — صفحة ٣٤٤ .

سحنته انقلابا مخيفا . فانزعج الحاضرون ، وتساءلوا : « ماذاجرى؟» واذا به نهض ، بغتة ، وتناول سيفه ، وقذف به بعيدا على أريكة فى آخر الحجرة ، وصاح : « اتركونى ! لا تسألونى عن شىء ! » فهرب الجميع ، مذعورين ! فقالسعيد لأحد أمنائه : « سر بالمسيو دىلسبس الى الأودة التى أعدت لى حالا ، وليتركنى الكل ! » فوقع الوزراء فى حيرة ، وضربوا أخماسا فى أسداس ، لأنهم اعتقدوا أن حرارة الطقس قد أثرت فى عقل الأمير فأورثته جنونا ، وهو على ذلك البعد السحيق من عاصمته ! ولم يدروا ما العمل !.

« فلما كانت الساعة الثانية صباحا ، طلب (سعيد) أن يحضروا له حماما باردا . فدل ذلك على أنه أفاق من الحال التى كان فيها . وعند الساعة الثالثة ، أرسل الى دى لسبس . فدخل الفرنساوى عليه واذا به متكىء على أريكة يدخن شبكه بهدوء تام . فقال له : « أنت طلبت منىياصديقى ، أنأسمح لك بنزهة علىالنيلين الأبيضوالأزرق. فها قد جعلت تحت تصرفك مركبين وطباخى . اذهب وتنزه كما تريد ! » .

فقال دى لسبس : « يعنى أنك تطردنى . أجل . ولكنى أريد أن تعرفنى ، أولا ، ما الذى جرى لك البارحة » .

فلم يجبه (سعيد) الى طلبه . والذى دار فى خلد دى لسبس ، بناء على قرائن الأحوال هو أن (سعيدا) قال ، حتما ، فى نفسه «هذا رجل أتى من باريس ، حيث ترك عائلته وأولاده ، وجاء الى الخرطوم على بعد نيف وألف ميل عن مصر . فينفتح ذهنه هو الى نصيحة حسنة يبديها لى ؛ وأنا لاينفتح ذهنى لها ؟ » وان هذا الفكر هو الذى غير دمه لى حد أخرجه عن دائرة صوابه ، حتى خطر له أن يثب عليه ويقتله ، فرمى بسيفه بعيدا ، لكيلا يغلبه الوسواس ، فيصير الى ماصار اليه الأسكندر الأكبر مع كليتس صديقه . ثم أراد ابعاده ، بعد ذلك بضعة أيام ، لكيلا تنسب اليه الاصلاحات الجميلة ، التى

صمم على ادخالها على حالى السودان الادارية والاجتماعية ، بل تنسب هى ونفاذها اليه دون سواه » .

ولما عاد الركب من السودان وقع سعيد باشا فرمانا آخر فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ، كان أشد احكاما فى نصوصه ، وفى تقييد مصر بأغلال ثقال ، وقد ألحق بهذا الفرمان قائمة شروط ، تسميها شركة قناة السويس ، « باللائحة التأسيسية للشركة العالمية لقناة السويس البحرية » .

ويزعم الكتاب الفرنسيون أن نبأ هذا الفرمان كان مفاجأة سارة لدى لسبس بعد عودته من رحلة السودان [1] ، ولكن ملابسات الحال تقطع بأن هذا الفرمان كان نتيجة مباشرة لرحلة السودان ، كما كان سابقه ، ثمرة الصفاء فى رحلة الصحراء .

***

ومما يقطع بأن الفرمان الثانى كان اجابة لطلب دى لسبس ، وبناء على مسعاه ، أنه تضمن فى ديباجته هذه العبارة « وبما أن مسيو فرديناند دى لسبس ، قد عرض علينا أنه لأجل انشاء الشركة المذكورة فى الأوضاع وبالشروط المتبعة عادة فى الشركات التى من هذا القبيل يلزم أن ينص مقدما فى عقد أوفى وأتم تفصيلا — من جهة — على الاشتراطات والالتزامات والأتاوات التى ستخضع لها هذه الشركة — ومن جهة أخرى — على المنح والحصانات والمميزات التى سيكون من حقها الحصول عليها وكذلك التسهيلات التى ستمنح لها من أجل ادارتها [2] » .

وكاتب هذا الفرمان قسمه الى بابين ، فالباب الأول يتألف من

---

(١) شارل رو : برزخ وخليج السويس — الجزء الأول ؛ ص ٢٦٨ .

(٢) نص هذا الفرمان هو الوثيقة رقم ٩ بملاحق الكتاب ، وهى ترجمة لنا بالعربية نقلا عن النص الفرنسى ، كما ألفيناه فى سجلات شركة قناة السويس .

التسعة بنود الأولى الواردة تحت عنوان ، الالتزامات ، ويفهم من ذلك أنها التزامات الشركة ، والباب الثانى يشمل البنود من العاشر الى الثالث والعشرين ، وسمى بباب الامتيازات . على أن نظرة عاجلة لمستهل هذا الفرمان تكشف عن تناقض عجيب ، فالديباجة تفيد بأن دى لسبس ، أوحى للوالى وأقنعه بأنه لكى تتأسس شركة لقناة السويس « فى الأوضاع وبالشروط المتبعة عادة فى الشركات التى من هذا القبيل ، يلزم .... الخ » ، بهذه المقدمة علل الوالى اصدار الفرمان الثانى ، لكى ييسر انشاء الشركة ، ولكنه عاد فادعى فى المادة الأولى أن الشركة تأسست ، اذ قال « يجب على الشركة التى أنشأها صديقنا مسيو فرديناند دى لسبس ... الخ » ، والحقيقة أنه حتى صدور ذلك الفرمان لم تكن قد أنشئت شركة القناة ، فالالتزامات المقول بأنها تقع على كاهل تلك الشركة ، والامتيازات التى منحها الفرمان لها ، كل ذلك أعطى ، وهى فى حيز العدم ، فلم تكن منشأة هناك أو ظهرت فى عالم الوجود ، والحق لايعطى قانونا لشخص غير موجود .

ندع هذا العبث فى الصياغة جانبا ، ونتناول ماسمى بالتزامات فى هذا الفرمان العجيب ، فنورده كالآتى :—

البند الأول : تقوم الشركة بمصاريف من طرفها خاصة ، وتحت مسئوليتها بجميع الأشغال والمبانى اللازمة لانشاء مايأتى :

١ — قناة صالحة للملاحة البحرية الكبرى ، فيما بين السويس على البحر الأحمر ، وخليج الفرمة على البحر الأبيض المتوسط .

٢ — قناة للرى صالحة للملاحة النهرية الشائعة فى النيل تصل بين النهر والقناة البحرية سالفة الذكر .

٣ — فرعين للرى والتغذية متفرعين من القناة المذكورة ويحملان مياههما فى اتجاه السويس والفرمة .

ويجب أن يباشر العمل بحيث يتم الانتهاء منه فى ظرف ستة أشهر ما لم تنشأ عوائق وتأخيرات سببها حالة ظرف قاهر [1] .

وفى البند الثانى أعطى الامتياز للشركة الخيالية ، سلطة واسعة ، فأجاز لها أن تتعاقد مع الغير بلا رقيب ولا معقب عليها فيجوز لها « أن تقوم بالأعمال المكلفة بها اما بمعرفتها هى وبطريق الاحتكار ، واما بواسطة مقاولين من طريق المناقصات أو الصفقات ، أو بالممارسة ، وفى جميع هذه الحالات يجب أن تكون أربعة أخماس العمال الذين يقومون بهذا العمل ، على الأقل ، من المصريين » . وبعبارة أخرى ، اعتبرت الشركة دولة داخل الدولة ، تتعاقد مع الغير ، كما تريد ، بالمناقصة ، أو بالممارسة ، وأما عن العمال فقد يستفاد من عبارة ذلك البند أنه ، اشترط لصالح العمال المصريين نسبة أربعة أخماس مجموع ماتستخدمه الشركة من الأيدى العاملة . والواقع أن الشركة جعلت من هذا البند سلاحا أشهرته فيما بعد فى وجه الحكومة المصرية، ففرضت السخرة على الأهلين ، ولما حاول اسماعيل ، رحمه الله أن يقضى على السخرة ، اقتضوا تعويضا جسيما بناء على حكم جائر

---

(١) بموجب الاتفاق الذى ابرمه الخديو اسماعيل ــ والذى سيرد الكلام عنه فيما بعد ــ بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ ردت الشركة الى الحكومة المصرية الجزء من قناة المياة العذبة الواقع بين النيل والوادى ؛ وبموجب الاتفاقين المبرمين فى ٣٠ يناير و ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ اعادت الشركة الى الحكومة المصرية الفرع من القناة العذبة الممتد من الوادى الى السويس . أما الفرع المتجه نحو الفرمة فلم ينشأ الا فى سنة ١٨٩٥ حينما انتهت الشركة من انشاء ترعة التغذية المسماة بالعباسة التى حفرت بين الاسماعيلية وبور سعيد وافتتحت فى ٣ مايو سنة ١٨٩٥ . ويجب ملاحظة ان هذا الفرع المتفق على انشائه فى سنة ١٨٥٦ على أن يغذى ويروى المناطق التى يمر به لم يستعمل الا لتغذية مدينة بور سعيد والمقيمين على شواطىء ترعة العباسة ، وذلك بناء على اتفاقات ثانية ، وخصوصا الاتفاق الذى ابرم فى ديسمبر سنة ١٨٨٤ ــ وسيرد الكلام عن ذلك كله تفصيلا حينما نتناول فى الجزء الرابع من هذا الكتاب الاتفاقات التالية التى ابرمتها الحكومة المصرية مع شركة القناة ، وخصوصا اتفاق ٧ مارس سنة ١٩٤٩ .

لنابليون الثالث ، وذلك حال كون هـذا البند وارد فى باب التزامات الشركة ، وكان يمكن اعتباره امتيازا فرض لصالح مصر ، وهى حرة فى أن تتنازل عنه ، ولكن الشركة اعتسفت فى التفسير ، وجعلت من كل كلمة فى الفرمان امتيازات لها ، واقتضت ثمنا باهظا .

البند الثالث : يصير حفر القناة المخصصة للملاحة البحرية الكبرى بالعمق والعرض اللذين حددهما برنامج اللجنة العلمية الدولية [1] .

ووفقا لهذا البرنامج تبدأ القناة من ميناء السويس نفسه وتسير فى الحوض المعروف باسم البحيرات المرة وبحيرة التمساح ثم تنتهى عند البحر الأبيض المتوسط عند نقطة من خليج الفرمة يصير تحديدها فى المشروعات النهائية التى يضعها مهندسو الشركة .

البند الرابع : تبدأ قناة الرى الصالحة للملاحة النهرية طبقا للشروط الواردة فى البرنامج المذكور من مدينة القاهرة ثم تتبع وادى الطميلات (قديما أرض جيسين) وتصب فى القناة البحرية العظمى عند بحيرة التمساح .

البند الخامس : يتفرع فرعا القناة سالفة الذكر منها قبل وصولها الى مصبها فى بحيرة التمساح . ومن هذه النقطة يتجهان من جهة نحو السويس ، ومن الأخرى نحو الفرمة ، ويكون سيرهما موازيا لمجرى القناة البحرية العظمى .

البند السادس : تحول بحيرة التمساح الى ميناء داخلى صالح لاستقبال أضخم البواخر حجما وفضلا عن ذلك تلتزم الشركة اذا لزم

(١) يعنى تلك اللجنة التى استحضرها معه دى لسبس من أوروبا بعد حصوله على الفرمان الأول ، وقد اوردنا اسماء اعضائها فيما تقدم . وهذه اللجنة قدمت تقريرها لسعيد باشا فى ٢ يناير سنة ١٨٥٦ واشارت بشق القناة فى برزخ السويس لا من السويس الى الاسكندرية .

ذلك (ا) ، بانشاء ميناء للوقاية عند مدخل القناة البحرية من خليج الفرمة (ب) ، وبتحسين ميناء السويس ومرساها بحيث تستطيع البواخر أن تلجأ اليها أيضا .

البند السابع : تعنى الشركة دائما وبمصاريف من طرفها بالمحافظة على حالة القناة البحرية والموانىء التابعة لها ، وكذا القناة الموصلة بينها وبين النيل ، والقناة المتفرعة من هذه الأخيرة [1] .

البند الثامن : يجوز للملاك المقيمين على حافتى القنوات التى تنشئها الشركة والذين يرغبون فى رى اراضيهم بواسطة مآخذ مياه من هذه القنوات أن يحصلوا على هذا الامتيار من الشركة مقابل دفع تعويض أو اتاوة يتفق على مقدارهما بالطريقة المنصوص عنها فى البند ١٧ من هذا الفرمان . [٢]

وهل هناك دليل على أن كاتب ذلك الفرمان ، أبى الا أن يجعل من الشركة الموعود بها ، دولة فى داخل الدولة المصرية أكثر من أنه أعطاها حق بيع مياه النيل للفلاحين المصريين ، وتحصيل اتاوات عن الرى ؟! أيوجد فى سجل الاستعمار ماهو أشد قبحا من هذا ؟! .

لم تكن ثمة سلطة أكرهت سعيد باشا على توقيع فرمان كهذا فيه اهدار لسيادة مصر ، وتنازل عن مرافقها لصالح الغير بلا مقابل ، ولايمكن أن يوصف مثل هذا التصرف الا بأنه صادر عن حالة لاتجعل المتصرف فى القانون أهلا لتصرفه ، ولذلك فمثل هذا العقد يطعن عليه بالبطلان .

---

(١) الغى الجزء من هذا البند الخاص بعناية الشركة بالقناة الموصلة للنيل والقناة المتفرعة منها ، وذلك فى الاتفاقيات التى أعادت بموجبها الشركة بعض امتيازاتها للحكومة والتى وقعت فى ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ و٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ و ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ فيما عدا ما يخص فرع الترعة الواصل الى الفرمة اذ أنها قامت بالتزامها بهذا الصدد عندما أنشأت الترعة المعروفة باسم ترعة العباسة بين الاسماعيلية وبورسعيد على اثر الاتفاق المعقود فى ١٣ ديسمبر سنة ١٨٨٤ .

(٢) نجح المغفور له اسماعيل باشا ــ ولكن فى مقابل تعويضات ــ فى حمل الشركة على التنازل عن التعويض أو الاتاوة المنصوص عنهما فى هذا البند بمقتضى الاتفاقات المؤرخة فى ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ و ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ و٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ وذلك فيما يتعلق بالقنوات التى اعيدت الى الحكومة .

البند التاسع : نحتفظ لنفسنا بحق انتداب مندوب خاص عنا الى مركز ادارة الشركة التى يكون عليها أن تدفع مرتبه وتكون مهمته تمثيل حقوق الحكومة المصرية ومصالحها ، أمام ادارة الشركة من أجل تنفيذ النصوص الحالية [1] .

والفقرة الثانية من هذا البند كانت محاولة جريئة من دى لسبس لتخليص الشركة من الخضوع لسيادة الدولة المصرية ورقابة القضاء المصرى ، ومن أن يكون مقرها الرئيسى فى الديار المصرية ؛ اذ ذكرت هذه الفقرة مانصه :—

« اذا كان مقر ادارة الشركة فى غير القطر المصرى ، وجب على الشركة أن تتخذ لها ممثلا فى الأسكندرية ، يكون بمثابة وكيل أعلى ، له جميع السلطات اللازمة لضمان سير العمل والقيام بمباشرة العلاقات بين الشركة وحكومتنا » .

ولكن اتفاق ٢٢ فبرايرسنة ١٨٦٦ ، قضى على هذا العبث ؛ وكذلك هدمه عقد تأسيس الشركة نفسه ، الذى نص على أنها شركة مصرية مساهمة ، ومركزها الرئيسى فى مدينة الأسكندرية ، وكذلك هناك نصوص تقطع بخضوعها للقوانين المصرية التى تصدر من حين الى حين ، وسيأتى بيان هذا كله فى موضعه .

الامتيازات التى منحها سعيد للشركة

أما الامتيازات التى منحها سعيد للشركة ، والتى قضى على أكثرها خالد الذكر ، الخديو اسماعيل ، فى اتفاق ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ ، بعد دفع تعويضات جسيمة ، تلك الامتيازات ، التى جعلت من الشركة دولة ، بل وأكثر من دولة ، واردة فى نصوص ، لامثيل لها فى أية اتفاقية عقدتها حكومة من حكومات الدنيا ، فى ماضى الأيام أو

---

(١) سنبين فى الجزء الرابع من هذا الكتاب أن وظيفة ممثل الحكومة لدى الشركة كانت تستغل لصالح الشركة ، لا لصالح مصر او الحكومة المصرية .

حاضرها ، وهى أقوى دلالة على أن دى لسبس ، لم يكن يهدف لمجرد حفر القناة ، بل ليجعل مصر مستعمرة للشركة ، التى اعتزم تأسيسها ، وكأن مصر مزرعة ورثها عن أبيه ، يملك منها مايشتهى ، ويتصرف كما يريد ، بل وتنزع لمصلحته أملاك المصريين ولا حول ولا قوة الا بالله .

تلك الامتيازات هى :—

ا — استغلال الأراضى :

البند العاشر ونصه كالآتى :—

« تترك الحكومة المصرية للشركة — من أجل انشاء القنوات المشار اليها فى البنود السابقة وملحقاتها — حق استغلال جميع الأراضى اللازمة لذلك ، والتى لاتكون مملوكة للأفراد ، وذلك بدون أن تدفع الشركة عنها أية ضرائب أو أتاوات .

وهى تترك لها أيضا حق استغلال جميع الأراضى غير المنزرعة الآن ، والتى لاتكون مملوكة للأفراد ، ويصير رى وزراعة هذه الأراضى ، بمعرفة الشركة ، وعلى نفقتها ، مع هذا الفارق :

أولا :— ان الأراضى الداخلة ضمن هذا النوع الأخير تعفى من الضرائب لمدة عشر سنوات فقط ، تبتدىء من تاريخ استغلالها .

وثانيا : انه بعد انتهاء هذا الأجل تخضع هذه الأراضى طوال المدة الباقية من الامتياز للالتزامات والضرائب التى ستخضع لها أراضى المديريات الأخرى فى مصر ، فى ظروف مماثلة .

وثالثا : ان الشركة تستطيع بعد ذلك أن تحتفظ هى والذين تلقوا حقوقهم عنها بحق استغلال هذه الأراضى ومآخذ المياه اللازمة لاخصابها ، على أن يدفع عنها للحكومة المصرية الضرائب المفروضة على الأراضى الأخرى الموجودة فى نفس هذه الظروف » .

وفى البند الحادى عشر ، بين الفرمان تلك الأراضى على خريطة

مرفقة به ، والخريطة طبعـا من تصميم دى لسبس وجماعته ، الذين صمموا على نهب التربة المصرية بغير حساب • وكذلك أهدر هـذا البند حقوق المصريين وحابى الشركة على حسابهم بصورة عجيبـة ؛ وهذا هو نص البند المشار اليه :—

« من أجل تحديد مسـاحة ، وحدود الأراضى الممنوحة للشركة بالشروط المنصوص عنها فى الفقرتين الأولى والثانية من البند العاشر السابق ، يرجع الى الخرائط المرفقة بهذا • ومن المفهوم أن الأراضى الممنوحة بقصد انشاء الترع وتوابعها ، بدون دفع ضرائب أو اتاوات ، طبقـا لنص الفقرة الأولى ، مبينـة فى الخرائط باللون الأسود ، وأن الأراضى الممنوحة بقصد الزراعة ، والتى يدفع عنهـا بعض الرسوم ، طبقا لنص الفقرة الثانية ، مبينة فى تلك الخرائط باللون الأزرق • » •

« ويعتبر لاغيا كل عقد عمـل ، بعد فرماننـا المؤرخ فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ ، ويكون من شانه ان يرتب للأفراد فى ذمة الشركة ، اما حقوقا فى التعويض ، لم تكن قائمة على تلك الاراضى فى ذلك التاريخ ، واما حقوقا فى تعويضات اكبر مما كان يحق لهم المطالبة به فى ذلك التاريخ » •

والبند الثانى عشر أدهى وأمر فى اهدار حقوق الأفراد ، أصحاب الأملاك الذين تنتزع من أيديهم ظلما وعدوانا • وفى تركهم فى الغالب لرحمة الشركة فى تقدير التعويض ، وكأن سكان تلك المنطقة من مصر ، قد فرض عليهم ، أن يتحملوا مصائب الاستعمار ، على يد فرديناند دى لسبس ، وبعدئذ على يد الانجليز ، أكثر ممـا فرض ، على باقى سكان مصر ، ولله الأمر من قبل ومن بعد •

البند الثانى عشر : « تسلم الحكومة المصرية ، عنـد الاقتضاء ، للشركة ، الأراضى المملوكة للأفراد ، والتى تـكون هنـاك ضرورة لحيازتها [1] ، من أجل تنفيذ الأعمال ، واستغلال الامتيـاز ؛ على أن تلتزم الشركة بأن تدفع لأصحاب هذه الأراضى التعويضات العادلة » •

---

(١) لم يبين النص من الذى يقـدر هـذه الضرورة ؛ واريد ترك الأمر للشركة ، تقدرها طبقا لشهواتها ومطامعها .

« ويصير دفع التعويضات ، عن الاستيلاء المؤقت على الأراضى ، أو عن نزع الملكية النهائى ، بالطرق الودية ، كلما كان ذلك ممكنا . فاذا نشأ نزاع فى هذا الأمر ، تتولى تقديرهذه التعويضات هيئةتحكيم تكون اجراءاتها مختصرة وتتكون من (ا) حكم تختاره الشركة (ب) حكم يختاره ذوو المصلحة و (حـ) حكم فيصل نعينه نحن .

وتكون قرارات هيئة التحكيم هذه نافذة فى الحال ، وغير قابلة للطعن » .

ب ـ استغلال مناجم الدولة ومحاجرها بالمجان والاعفاء من رسوم الجمارك .

هذا هو نص البند الثالث عشر من الفرمان السعيدى العجيب :

« تعطى الحكومة المصرية للشركة صاحبة الامتياز — ولطول مدة هذا الامتياز — الحق فى استخراج جميع المواد اللازمة لأعمال البناء والمحافظة على المبانى والمنشئات التابعة للمشروع من المناجم والمحاجر المملوكة للدولة وذلك بدون أن تدفع أية ضريبة أو رسم أو تعويض .

وفضلا عن ذلك فهى تعفى الشركة من جميع رسوم الجمارك ورسوم الدخول وغير ذلك مما تستورده الشركة من الخارج من آلات ومواد أيا كانت مما يلزم لمصالحها المختلفة فى أثناء اقامة المبانى أو الاستغلال [1] .

---

(1) يراجع البند التاسع من عقد الامتياز المؤرخ فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وكذا البند الأول فقرة ٢ من الاتفاقية المعقودة فى ٢٣ ابريل سنة ١٨٦٩ والاتفاقات الخاصة بالمحاجر المعقودة فى ٣١ يناير سنة ١٩٠٦ و ٦ يناير سنة ١٩١٥ و ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ و ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٥ وكذا ما ورد عن محاجر جبل عتاقة فى اتفاقية ٧ مارس سنة ١٩٤٩ .

وأما عن الاعفاء من الرسوم الجمركية فقد تنازلت الشركة عن هذا الحق بموجب اتفاقية ٢٣ ابريل سنة ١٨٦٩ . وفى ظل الاحتلال البريطانى نجحت الشركة فى استعادة هذا الاعفاء بموجب اتفاقية أول فبراير سنة ١٩٠٢ .

وقد أقحمت فى هذا الفرمان مسألة يختص بها القانون الدولى ،ولم تجر العادة بأن ينص على مثلها فى عقود خاصة ، وهى مسألة حياد القناة ، وحرية الملاحة فيها للدول على قدم المساواة .

وأول من أوصى بهذا الحياد هو السياسى النمساوى ، ميترنيخ ، اذ نصح لدى لسبس بأن يعمل على حيدة القناة ، ولكنه رأى أن ينص على ذلك فى اتفاقية دولية ، وأقحمت هذه المسألة فى عقد ادارى دون أن يكون ذلك محلها . ويظهر أن دى لسبس ، كان يرمى للخلط بين الأمرين ، ليخرج مسائل القناة ، على الجملة ، من نطاق المسائل الداخلية ، التى تعنى مصر دون سواها الى النطاق الدولى . ولكنه اجتهاد فى غير موضعه ، لأن القانون الدولى لاشأن له البتة بالعلاقة بين الشركة والحكومة المصرية ، كما سنبين ذلك مستقبلا .

وهانحن نورد ترجمة البند الرابع عشر من الفرمان :

« نقرر رسميا عن نفسنا وعن خلفائنا ، وبعد أن يصدق على ذلك حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان ، بأن القناة البحرية العظيمة من السويس الى الفرمة ، والموانى التابعة لها ، ستفتح دائما كطريق محايد لجميع السفن التجارية التى تعبر القناة من بحر الى آخر ، وذلك بدون أى تمييز ، أو تخصيص أو تفضيل للأشخاص أو الجنسيات نظير دفع الرسوم وتنفيذ اللوائح التى تضعها الشركة العالمية صاحبة الامتياز لاستخدام هذه القناة وتوابعها » .

والذى يلاحظ على هذه الفقرة فوق كونها تعرضت لمسألة دولية لاشأن للشركة بها ، مايأتى :

١ — لم يكن للوالى حق فى أن يتعاقد عن نفسه ، وعن خلفائه ، لأن رئيس الدولة ، حتى لو كان مطلق السيادة ، لايملك أن يقيدسلطان خلفائه .

٢ ــ تكلم عن دفع الرسوم وهو أمر تحدده الحكومة المصرية صاحبة السيادة على الأقليم ، ولاتحدده شركة خاصة •

٣ ــ أن الشركة تضع اللوائح ، والشركة لاتملك أن تضع اللوائح ، لأن اللوائح من أعمال السيادة ، ولا يستطيع رئيس دولة أن ينقل سلطة الدولة فى اصدار اللوائح الى شركة ، أيا كان لونها وحجمها ، ففى هذا مخالفة للنظام العام • ولذلك يعتبر النص لغوا ، ولا يعمل به ، ولا يمكن أن يحتج على مصر بما ورد فيه •

البند الخامس عشر : « نتيجة للمبدأ المقرر فى البند السابق لن تستطيع الشركة العالمية ، صاحبة الامتياز ، أن تمنح فى أية حالة من الحالات الى أية سفينة ، أو أية شركة أو أى فرد شيئا من الامتياز أو التسهيل لاتمنحه لجميع السفن وجميع الشركات وجميع الأفراد الآخرين فى ظروف مماثلة » •

وتعليقنا على هذا البند هو أن الذى يملك أن يمنح الامتياز أو التسهيل هو الحكومة المصرية صاحبة السيادة ، لأن مصر صاحبة القناة ، وما الشركة الا مأجور يأتمر بأمر سيده ، وهذا السيد هو الحكومة المصرية وكل مايخالف هذا المبدأ مقضى عليه بالبطلان •

أجل الامتياز ومحاولة تأبيده

أما أجل الامتياز فهو تسعة وتسعون عاما والعياذ بالله • وأما محاولة مده فهى محاولة لفظية توحى بسوء النية المبيتة منذ أول وهلة ، ولكنها وردت على سبيل الافتراض ، ولاقيمة لها الا فى أنها كشفت عن نية الاستعمار المؤبد ، وذلك فى الفقرة الثالثة • واليك نص البند السادس عشر :

« حددت مدة الشركة بتسعة وتسعين عاما تبتدىء من انتهاء الأعماء ، وافتتاح القناة البحرية للملاحة العظمى [1] » •

---

(١) افتتحت القناة فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ أعنى ان الشركة ستموت باذن الله ، وتتسلم مصر القناة وما عليها فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٨ •

« وعند انتهاء هذه المدة تستولى الحكومة المصرية على القناة البحرية التى أنشأتها الشركة ، وعلى شرط — فى هذه الحالة — أن تسلم الحكومة جميع المواد والمهمات المخصصة للخدمة البحرية بهذه المنشأة وأن تدفع قيمة ذلك للشركة ، بعد تقديرها اما بالطرق الودية أو بواسطة الخبراء [1] » .

« على أنه اذا احتفظت الشركة بالامتياز لمدد متتالية كل منها تسعة وتسعون عاما ارتفعت حصة الحكومة المنصوص عنها فى البند ١٨ بعده — عن المدة الثانية — الى ٢٠٪ وعن المدة التالية الى ٢٥٪ وهكذا ترتفع هذه الحصة بمقدار ٥٪ عن كل مدة على ألا تتعدى هذه الحصة أبدا ٣٥٪ من أرباح المشروع الصافية [2] .

فرض الرسوم من أعمال السيادة

وتنازل الدولة عنه لشركة ما باطل لمخالفته للنظام العام .

هذا ماسنقدم البرهان عليه فى الجزء الرابع من هذا الكتاب عند الكلام عن شركة قناة السويس . وأما الآن ، ونحن بصدد عرض قبائح الفرمان السعيدى لسنة ١٨٥٦ فانا نكتفى بأن نورد هذا النص الباطل ، وهو نص البند السابع عشر من الفرمان :—

« لأجل تعويض الشركة عن نفقات البناء والصيانة والاستغلال[3]

---

(١) من الظلم البين ان تدفع الحكومة ثمنا لهذه المخلفات ، فليس لهذا شبيه فى عقود الامتياز ، وعند الخلاف فى التقدير تختص بالفصل المحاكم المصرية دون سواها . وانما المؤلم هو أن هذه الشركة الاستعمارية تمكنت مستعينة بالاحتلال البريطانى من ان تظفر فى كتابين متبادلين بينها وبين الحكومة المصرية فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ و ١٠ — ١٤ فبراير سنة ١٩٢٠ بما هو اخطر وهو شراء الحكومة للمنازل المقامة بمعرفة الشركة عند نهاية الامتياز .

(٢) هذه الفقرة زج بها فى هذا البند على سبيل الاغراء بالتجديد وكان اولى بها ان تاتى فى البند التالى الذى تكلم عن الحصص . ولنا مع الشركة بشأن تلك الحصص ونهب الشركة لحقوق الدولة المصرية كلام سيأتى فى الجزء الرابع الذى أفردناه لهذه الشركة .

(٣) سنبين فيما بعد ان القناة بلغت جملة تكاليفها ١,٠٠٠,٠٠٠ من الجنيهات ومصر خسرت فى القناة ١٦,٨٠٠,٠٠٠ من الجنيهات .

التى نص الفرمان الحالى على أن تكون على عاتقها وحدها ، سمحنا لها منذ الآن ، وطوال مدة استغلالها المبينة فى الفقرتين ١ و ٣ من البند السابق ، أن تفرض رسوما ، وتحصلها على الملاحة وارشاد السفن ، وسحبها وجرها ، ووقوفها عند مرورها فى القنوات والموانى التابعة لها ، وذلك على أساس تعريفة يكون للشركة حق تعديلها فى كل وقت على شرط :—

أولا — أن تحصل تلك الرسوم من جميع السفن بدون أى استثناء أو تفضيل ، وأن تؤخذ فى ظروف متشابهة .

ثانيا — أن تعلن هذه التعريفة قبل تطبيقها بثلاثة أشهر فى عواصم البلاد التى يهمها الأمر وفى أهم موانيها التجارية .

ثالثا — ألا تتعدى — فيما يتعلق برسم الملاحة الخاص — حدا أقصى هو عشرة فرنكات (ذهب) عن كل طن بحرى من حمولة السفن ، وعن كل فرد من الركاب .

وللشركة أيضا أن تحصل عن كل مأخذ للمياه تصرح به للأفراد الذين يطلبون ذلك طبقا للبند ٨ السابق رسما نسبيا بقدر كمية المياه المأخوذة ومساحة الأراضى المروية ، على أن يكون هذا الرسم طبقا لتعريفة تحددها الشركة » .

فتات الموائد للحكومة المصرية فى البند الثامن عشر

« ومع ذلك فانه فى مقابل الأراضى الممنوحة للشركة وللامتيازات الأخرى المعطاة لها بموجب البنود السابقة ، فاننا نحتفظ لصالح الحكومة المصرية بحصة قدرها خمسة عشر فى المائة ، من صافى الأرباح عن كل سنة ، حسب ماتحدده وتوزعه الجمعية العمومية للمساهمين » .

وسيظهر للقارىء فى الفصل الخاص بالارتباكات والخسائر المالية ، أن الحكومة المصرية تنازلت عن هذه الحصة للبنك العقارى فى فرنسا

بموجب عقد مؤرخ فى ١٢ مارس سنة ١٨٨٠ .

وباع البنك العقارى بدوره هذه الحصة الى شركة تأسست خصيصا لاستغلالها ، واسمها « الشركة المدنية لتحصيل حصة الحكومة المصرية فى صافى أرباح شركة قناة السويس » ومقر هذه الشركة الآن هو بنك الخصم الوطنى بباريس .

نصيب الأسد من الأرباح

البند التاسع عشر :

« تحدد بمعرفتناقائمة الأعضاء المؤسسين الذين ساهموا بأعمالهم أو دراساتهم أو رءوس أموالهم فى تنفيذ المشروع قبل انشاء الشركة» « وبعد احتساب الحصة المنصوص عنها لحساب الحكومة المصرية فى البند ١٨ السابق يصير احتساب حصة أخرى للأعضاء المؤسسين أو ورثتهم أو ذوى الحقوق عنهم ، قدرها ١٠ ٪ من مجموع أرباح المشروع الصافية فى العام » .

ومن هم الأعضاء المؤسسون ؟

ويحق لنا من الآن أن ننبه الى مسألة بالغة درجة الخطورة ، سنصفيها فى الجزء الرابع من الكتاب ، اذ نصفى حساب مصر مع هذه الشركة . من هم الأعضاء المؤسسون ، الذين يقبضون ويقبض ورثتهم جيلا بعد جيل نسبة ١٠ ٪ من الأرباح السنوية ، ويتصرفون فيها بالبيع والشراء ، والرهن ؟! الى جيوب من ذهبت وتذهب تلك الملايين من الجنيهات ، بل تلك القناطير المقنطرة من الذهب والفضة ؟!.

تقول الفقرة الأولى من البند التاسع عشر أن والى مصر ، هو الذى يحدد أسماء هؤلاء المؤسسين ، هو الذى يعينهم ، فهل عينهم ؟! نحن نتحدى شركة قناة السويس أن تقدم لنا كشفا يحمل توقيع

سعيد باشا ، أو ورقة رسمية من الحكومة المصرية ، تعين هؤلاء الذين يقبضون سرا ، تلك العشرة فى المائة .

لايوجد فى محفوظات الحكومة المصرية كلها شىء يدل على أسماء هؤلاء المنتفعين المجهولين .

لم يعلن دى لسبس ، الثرثار ، أسماء هؤلاء . ولم يعلن شارل رو الأب ، ولا شارل رو ، الابن ، أسماء هؤلاء .

انى أنقل هنا شهادة عالم ايطالى كبير هو الأستاذ « انجللو ساماركو Angelo Sammarco » أنقلها من مذكرة له بعنوان « الحقيقة عن قناة السويس « La Vérité sur la Question du Canal de Suez » ، والمذكرة موجودة بمحفوظات قصر عابدين العامر . يقول البروفسور « ساماركو » هـذا :

« ان دى لسبس ، الذى اشتهر بالمبالغة والسخاء ، فى نشر وثائق قناة السويس ، لم ينشر قط قائمة أسماء المؤسسين . مع أن هذه الوثيقة من اهم الوثائق ، ويجب أن يرد أسماء المؤسسين ، فى مستخرج رسمى . ولا توجد مثل هذه القائمة ، بين وثائق قناة السويس التى يحتفظ بها قصر عابدين (العامر) . وانما توجد نسخة واحدة ، يحفظها موثق الشركة فى باريس » .

« وقد طعن على شرعية هذه الوثيقة ، كما نعلم ، فى مناسبات عدة من جانب بعض الورثة أو من آلت اليهم حقوق المؤسسين ممن لم ترد أسماؤهم بالقائمة . وفى كل الحالات رفضت الدعاوى المرفوعة منهم لأن الشركة . كانت تدفع بالسقوط بمضى المدة . ولكن لم ترفع قضية واحدة ضد الشركة من المؤسسات العامة ، كالغرفة التجارية بالبندقية ، أو اللويد تريستينو ، والغرفة التجارية فى تريستا ، ومن المعتقد أن تلك المؤسسات لابد ان تكون بين المؤسسين لأنها ساهمت فى المشروع قبل ان تتاسس الشركة ، ولا يمكن أن يدفع فى مواجهة تلك المؤسسات بالتقادم ، لأنها مؤسسات عامة وتخضع لرقابة حكومية » .

دى لسبس يحابى نفسه أو حاباه صاحبه

هذا هو نص البند العشرين :

« فيما عدا المدة اللازمة لتنفيذ الأعمال ، يعين صديقنا ووكيلنا ، مسيو فرديناند دى لسبس ، رئيسا ومديرا للشركة بصفته أول

المؤسسين للمشروع [1] ، وذلك لمدة عشر سنوات تبتدىء من يوم سريان مدة الامتياز وقدرها تسعة وتسعون عاما حسب ماهومنصوص عليه فى البند ١٦ السالف الذكر » .

البند الحادى والعشرين :

« نصادق على اللائحة المرفقة بهذا والخاصة بالشركة التى أنشئت تحت اسم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية [2] ، وهذا التصديق هو بمثابة تصريح بانشاء الشركة فى صورة الشركات المساهمة وذلك ابتداء من يوم تمام الاكتتاب فى رأسمالها » .

البند الثانى والعشرين :

« اظهارا لما نعلقه من الأهمية على نجاح هذا المشروع نعد الشركة بصادق معونة الحكومة المصرية لها ، وندعو بموجب هذا الفرمان ، الموظفين والعمال القائمين على خدمة جميع مصالحنا أن يمدوها فى جميع المناسبات بالمساعدة والحماية » .

« ويكون لمهندسينا لينان بك وموجيل بك ، الذين نضعهماتحت تصرف الشركة لادارة ما تأمر به من الأشغال ومباشرتها الرقابة العليا على العمال ، ويكون عليهما تنفيذ اللوائح الخاصة بسير العمل » .

البند الثالث والعشرين :

« تلغى جميع النصوص الواردة فى فرماننا الصادر فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وغيره ، التى تتعارض مع شروط والتزامات قائمة الاشتراطات الحالية التى تصبح وحدها دستور الامتياز الذى تطبق عليه » .

---

(١) تتقاضى عائلة دى لسبس حتى الآن ، حصة التأسيس ، وينتخب من بينها باستمرار عضو فى مجلس ادارة شركة قناة السويس .

(٢) لم تكن الشركة قد انشئت فاللائحة باطلة لهذا السبب ، ولكونها مخالفة النظام العام . والشركات لا يصادق على وجودها قبل أن توجد .

لاقيمة لهذا الفرمان لأنه علق على شرط مصادقة الباب العالى

وفيما عدا العيوب التى بيناها بمناسبة عرض كل مادة من مواد ذلك الفرمان الباطل لمخالفته لمبادىء القانون ، جدير بنا أن نقرر هنا أنه فى غير حاجة لبيان تلك العيوب ، فان هذا الفرمان قد علق على شرط موافقة الباب العالى ،ولذلك ماكان ينبغى بحال أن يعمل به ، أو أن يشرع دى لسبس فى أعمال الحفر أو نحوها قبل تلك الموافقة . ولايمكن الاحتجاج على مصر بمادة واحدة من مواده ، لأن الباب العالى لم يصادق عليه ، بل صادق على اتفاقية أخرى أبرمها الخديو اسماعيل فى سنة ١٨٦٦ .

أما تعليق الفرمان على مصادقة الباب العالى فظاهر فى عبارة هذه الوثيقة ، التى أرفقت به :—

« الى صديقى المخلص ، كريم المحتد ، عالى المقام

مسيو فرديناند دى لسبس

نظرا لأن الامتياز الممنوح للشركة العالمية لقناة السويس ، يجب أن يصدق عليه من صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان ، فانى أرسل لكم هذه الصورة الرسمية لكى تباشروا انشاء هذه الشركة المالية ؛ أما أعمال حفر البرزخ فيمكن للشركة أن تباشرها هى عند ما يصلنى التصريح بها من الباب العالى » .

* * *

ويزيد فى قبح فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ لائحة الشركة الملحقة به ، والتى صدق عليها محمد سعيد باشا بكتاب هذه ترجمته[1] :

(١) ترجمة هذه اللائحة بالكامل واردة فى باب الوثائق برقم ١٠ بملاحق هذا الجزء من كتابنا .

« نحن محمد سعيد باشا والى مصر

« بعد الاطلاع على مشروع لائحة الشركة العالمية لقناة السويس البحرية وملحقاتها الذى قدمه لنا المسيو فرديناند دى لسبس ، والذى يبقى أصله المكون من ثمانية وستين بندا محفوظا فى دفترخاتنا » .

« نقرر اعطاء موافقتنا على تلك اللائحة لكى تلحق بفرماننا الخاص بالامتياز وبقائمة الشروط والالتزامات المؤرخة فى هذا اليوم » .

عمل بالاسكندرية فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ . خاتم الوالى .

هذه اللائحة أعطت للشركة كل شيء ، ولم تعط الحكومة المصرية شيئا ، الا النذر اليسير ، وقد أكدت بتفصيل أشد خطرا ما سعى اليه فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ والفرمان الذى تقدمه لجعل تلك المؤسسة دولة فى داخل الدولة . ولكن الكثير من هذه النصوص قضى عليها المغفور له اسماعيل باشا بالزوال فى اتفاقية فبراير سنة ١٨٦٦ ، وبعضها باطل لمخالفته للنظام العام . ومما هو جدير بالملاحظة فوق ذلك أن تلك اللائحة أو بعبارة أصح ، مشروع اللائحة ، كانت كالفرمان معلقة على شرط مصادقة الباب العالى ، فما لم يوافق عليه الباب العالى ليست له قيمة قانونية . ونحن اذ نستعرض بعض نصوصها هنا ، لا نعرضها لأنها النصوص المعمول بها ، بل نبين التاريخ ونكشف الى أى مدى تورط سعيد باشا فى تسليم مصالح البلاد العليا لدى لسبس .

والى القارىء ما رأينا ابداءه من الملاحظات على بنود اللائحة

أولا — جاء بفرمان ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ أن مركز الشركة الرئيسى Raison Sociale بالأسكندرية ؛ وأكدت اللائحة هذا المعنى فى البند الثالث ولكنها تزيدت فى هذا البند فتكلمت عن شيء آخر اسمه مركز ادارى domicile admimistratif ولا ندرى أنه يوجد فى أنظمة الشركات المساهمة شيء اسمه مركز ادارى ، وما قيمته القانونية بجانب المركز الرئيسى؟! . يقول البند الثالث المشار اليه «مركز الشركة الرئيسى بالاسكندرية، ومقر ادارتها فى باريس » .

ولكن هذا المركز الرئيسى المقول عنه لم يفتح حتى الآن فى مدينة الاسكندرية ، وابتلعه المركز الادارى فى باريس حتى صار هذا الأخير هو كل شيء • الا أن هذه المغالطة لاتنفى أن وضع الأمور فى نصابها قانونا يجعل مركز الاسكندرية الذى لم يفتح بعد هو المعول عليه ، والسلطة التى اغتصبها مكتب الشركة فى باريس سلطة باطلة ، منتزعة على حساب المبادىء القانونية وضد أنظمة الشركات ، وسنعرض لكل هذا تفصيلا فى الجزء الرابع من الكتاب •

ومع ذلك فان واضع اللائحة جنح الى التلاعب اللفظى ، وأراد أن يعطى لمكتب باريس ما ليس له من الحقوق فأفرد الباب الثامن للكلام عن الاختصاص القضائى والمنازعات ، وأخرج الشركة من سلطان القانون المصرى والقضاء المصرى بهذه النصوص :

البند الثالث والسبعون

« بما أن هذه الشركة منشأة بموافقة الحكومة المصرية فى صورة الشركات المساهمة المشابهة لمثيلاتها المصرح بها من الحكومة الفرنسية فهى خاضعة للمبادىء التى تعامل بها هذه الشركات الأخيرة •

« وعلى الرغم من أن مركز الشركة كائن بالاسكندرية فانها تتخذ لها محلا قضائيا مختارا فى مقرها الادارى بباريس • وهذا المحل المختار هو الذى يحدد جهة التقاضى ، وهو الذى يجب أن ترسل اليه جميع الاعلانات القضائية للشركة » •

البند الرابع والسبعون

« جميع المنازعات التى قد تنشأ فيما بين الشركاء بشأن تنفيذ اللائحة الحالية أو بخصوص مسائل تتعلق بالشركة يفصل فيها محكمون يعينهم أطراف الخصومة ، على ألا يزيد عدد المحكمين الذين يعينهم الخصوم الممثلون لمصلحة واحدة عن محكم واحد » •

« ويرفع الاستئناف عن أحكام هؤلاء المحكمين أمام محكمة استئناف باريس » •

البند الخامس والسبعون

« المنازعات التى تتصل بالصالح العام والجماعى للشركة لا يمكن توجيهها سواء ضد مجلس الادارة ، أو ضد أحد أعضاء هذا المجلس الا باسم مجموعة المساهمين وبموجب قرار من الجمعية العمومية » .

« وعلى كل مساهم يرغب فى اثارة نزاع من هذا القبيل أن يبلغ الأمر الى مجلس الادارة قبل اجتماع الجمعية العمومية بخمسة عشر يوما على الأقل ، وأن يدعم طلبه بما لا يقل عن عشرة توقيعات لمساهمين يستطيعون حضور اجتماع الجمعية . وفى هذه الحالة يجب على مجلس الادارة أن يدرج هذا الموضوع فى جدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية »

« فاذا رفضت الجمعية العمومية الاقتراح ، استحال على أى مساهم أن يثير الموضوع أمام القضاء لصالحه الخاص . أما اذا قبلته الجمعية وجب عليها أن تعين قومسيرا أو أكثر لمتابعة النزاع » .

« وفى هذه الحالة لا توجه الاعلانات التى تقتضيها الاجراءات الا الى هؤلاء القومسيرين ، ولا يمكن فى أى حال من الأحوال أن توجه هذه الاعلانات الى المساهمين شخصيا » .

ولكن المغفور له الخديو اسماعيل ، قضى على هذه الفوضى فى البند ١٦ من اتفاقية ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ ، فتم تعديل الفقرة ٢ من البند ٧٣ فيما يختص بتحديد جهة الاختصاص القضائى والاعلانات القضائية ، وعلى ذلك أصبح النزاع الذى ينشأ بين الشركة والأفراد ، أو بين الشركة والحكومة المصرية ، من اختصاص المحاكم المصرية دون سواها ، ويقضى فى تلك المنازعات طبقا للقوانين المعمول بها فى الديار المصرية .

ثانيا — اعطاء سلطات واسعة لمجلس الادارة

(ا) بمقتضى البند الثلاثين « يعين مجلس الادارة من بين أعضائه كل عام رئيسا وثلاثة وكلاء للرئيس ، ويجوز دائما اعادة انتخاب الرئيس والوكلاء » .

الا أن هـذه الفقرة كلها لم تلغ ما تقرر فى الفرمان السابق من أن الحكومة المصرية هى التى تعين رئيس مجلس الادارة ، ذلك لأن النص القديم هو نص فرمان ، والفرمان لا تنسخه لائحة ، ولأن مجلس الادارة جزء من الشركة ، والشركة تستمد وجودها من سلطان الحكومة المصرية، ويعتمد كيانها على سيادة الدولة المصرية ؛ وكل ما يمكن أن يقال شرحا لهذا البند الذى ورد فى تلك اللائحة هو أن المجلس يرشح الرئيس ، ولكن الحكومة المصرية هى التى تصادق ، أولا تصادق على تعيينه . والا لو كان هذا النص قد ألغى النص السابق لتحتم الغاء البند الخاص بتعيين دى لسبس رئيسا للشركة لمدة عشر سنوات من تاريخ افتتاح القناة ، وهذا النص لم يرد فى مشروع اللائحة .

(ب) طبقا للبند الرابع والثلاثين من اللائحة ، يقضى مجلس الادارة بما يراه فى المقترحات التى تقدمها لجنة الادارة فيما يتعلق بما يأتى :—

١ — تعيين ورفت موظفى الشركة ووكلاءها وتحديد أعمالهم ومرتباتهم .

٢ — تشغيل المال الفائض لمدة مؤقتة .

٣ — الدراسات والمشاريع والخرائط والمواصفات اللازمة لتنفيذ الأعمال .

٤ — الصفقات الجزاف .

٥ — شراء وبيع واستبدال العقارات وشراء البواخر والآلات اللازمة لتنفيذ الأعمال واستغلال المشروع .

٦ — الميزانية السنوية .

٧ — تحديد وتعديل الرسوم من كافة الأنواع التى يتعين تحصيلها طبقا للامتياز ، وكذا شروط تحصيل الرسوم .

٨ — التصرف فى المال الاحتياطى .

٩ — التصرف فى أموال المعاشات والاعانات والتشجيع الخاصة بالموظفين .

١٠ — تنظيم خزينة الودائع فيما يختص بالأسهم والسندات المتعلقة بالشركة

(ح) أباحت المادة الخامسة والثلاثين من اللائحة لمجلس الادارة أن ينقل كل أو بعض سلطاته الى واحد أو أكثر من أعضائه أو من موظفى الشركة وغيرهم ، وذلك بموجب توكيل خاص يعطى عن عملية أو أكثر أو عن موضوع أو أكثر .

وبهذا النص ضمن دى لسبس لنفسه ، ولمن يأتى بعده من الرؤساء ، أن يكونوا دكتاتوريين ، يتصرفون كما يحلو لهم .

(د) ابتدعت اللائحة فى الباب الرابع شيئا اسمه « لجنة الادارة » هى موجز لمجلس الادارة تتألف حسب البند السابع والثلاثين من الرئيس ومعه أربعة من أعضاء مجلس الادارة ، وتجتمع هذه اللجنة مرة فى كل أسبوع ، وكلما دعاها الرئيس ، وسلطاتها الواردة فى البند الأربعين هى نفس سلطات مجلس الادارة تقريبا .

والمقصود بهذا التعقيد تحايل للتخلص من الأعضاء الغير فرنسيين ، وتركيز السلطة كلها فى يد الرئيس ، وأقرب المقربين له ، وسنبين فيما بعد أن دى لسبس ، قد حشد فى الشركة أقرباءه وأنسباءه ومحسوبيه .

ثالثا — أفرد الباب الرابع المواد من ٣٧ الى ٥٤ للكلام عن الجمعية العمومية وسلطاتها واجتماعاتها كلاما مسهبا ، ولكنه لم يعين المكان الذى تعقد فيه اجتماعاتها ، وسنبحث فيما بعد حكم القانون ، فيما اذا كانت الاجتماعات التى تعقدها فى باريس صحيحة أم لا .

رابعا — منح البند التاسع والعشرين حصة من صافى الأرباح لأعضاء مجلس الادارة قدرها ٣٪ . وقد خفضت الى ٢٪ بمقتضى قرار صدر من الجمعية العمومية فى ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧١ وصادقت عليه الحكومة المصرية فى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٧١ .

واذا علمنا أن هذه الحصة بلغت فى سنة ١٩٥١ مائتى ألف جنيه وأن جميع الأعضاء أوجلهم من ضباط الجيش ورجال السلك السياسى المتقاعدين ، وأن العضوية منحة تعطى لذوى النفوذ أيا كان جنسهم عرفنا أن هذه المكافأة ليست الا رشوة مقنعة تجعل العضو يعض على عضويته بالنواجذ مضحيا بكثير من الاعتبارات . ومدة العضوية ثمان سنوات قابلة للتجديد .

خامسا — طبقا لنص المادة ٥٧ لاتكون قرارات الجمعية العمومية الخاصة بتعديل اللائحة نافذة الا بعد موافقة الحكومة المصرية .

وسنبين فى الكتاب الرابع الى أى مدى احترمت الشركة هذا النص وفوق ذلك كان ينبغى ألا يكون لأى قرار يصدر من الجمعية العمومية فى أى أمر صغر أو كبر أية قيمة قانونية ، الا اذا وافقت عليه الحكومة المصرية ، لأن مصر صاحبة القناة ، وسيدتها ، ومن الجائز ، بل حدث دائما أن تعارضت قرارات الجمعية العمومية مع مصالح مصر ومقتضيات سيادتها .

سادسا — تناول البند السادس والستين من اللائحة مسألة استهلاك الأسهم فقال : « تستهلك الأسهم فى مدى تسعة وتسعين عاما طبقا لكشف الاستهلاك المعمول نفاذا لهذه اللائحة » .

« ويجرى هذا الاستهلاك طبقا لما هو مبين فى البند ٦٢ من حصيلة الـ ٤٪ الخاصة بالأسهم التى تدفع قيمتها بالتتابع عاما بعد عام » .

« فاذا حدث فى سنة أو أكثر أن ايراد المشروع الصافى لا يكفى لسداد قيمة الأسهم الواجب استهلاكها أخذ المبلغ اللازم لاستيفاء مال الاستهلاك من الاحتياطى ؛ وفى حالة عدم وجود احتياطى فمن أول ايرادات صافية للسنوات التالية وذلك بطريق التفضيل والأسبقية على كل توزيع لحصص الأرباح .

« وتعين الأسهم التى تستهلك بطريق القرعة العلنية التى تعمل فى

كل عام فى مقر الشركة (المفروض أن المقر بالاسكندرية وجرى العمل ضد هذا) ، وذلك فى المواعيد ، وبالطريقة التى يحددها مجلس الادارة» .

واذا كانت اللائحة قد أجازت للشركة زيادة رأس المال ، فان عملية استهلاك الأسهم تجرى اذن فى حلقة مفرغة ، وقد حدث أن ضاعفت الشركة أسهمها ورفعتها فى سنة ١٩٢٤ من أربعمائة ألف الى ثمانمائة ألف سهم ؛ وفى هذا تفويت للغرض من الاستهلاك . ويقال أيضا أن أسهما مستهلكة تباع حاليا فى الأسواق العالمية ، وتعود للتداول . وهذا كله سيكون مثار جدل ..

سابعا — فى باب النصوص المؤقتة ، تناول البند السابع والسبعين أسماء أعضاء أول مجلس ادارة ، الذى عين مدته بأول خمس سنوات تتلو فتح القناة البحرية ، وذلك علاوة على مدة الحفر .

ولكن النص الفرنسى للائحة أورد نقطا بيضاء فى مكان هذه الأسماء والأصل التركى الموجود بمحفوظات قصر عابدين العامر ذكر أسماء هؤلاء وهم : دى لسبس (للرئاسة طبعا) ، والقنصل الهولاندى الذى ذكرناه كثيرا واسمه رويزنير ، الذى كان عينا على الوالى ، وكونراد ، وماك لين الانجليزى ، ونيجريللى النمساوى ، ورينيه الفرنسى ، وليبسو ، وريفوليتا ، وباليكوبا ، وراندل ، ولينتز ، وهاريس .

ثامنا — ذكر البند السابع من اللائحة أن أوراق الأسهم والسندات التى يحدد مجلس الادارة شكلها وطرازها تكون باللغات التركية والألمانية والانجليزية والفرنسية . وأما اللغة العربية فلم يقم واضع اللائحة لها أى وزن ، وكأن مصر لاشأن لها بالقناة ، ولابشركة القناة .

تلك ملاحظات سريعة أبديناها ريثما تتناول كيان شركة القناة على التفصيل فى الكتاب الرابع الذى أفردناه لها . وذكرنا تلك الملاحظات والبنود لنبين للقارىء أن فرمانى سعيد باشا وكذلك اللائحة كانت غرما على مصر وغنما كاملا لدى لسبس وجماعته . وليس ثمة تكافؤ البتة فى هذه العقود بين حقوق الطرفين والتزاماتهم ؛ ولا تنفرد بهذا

الرأى ، بل يشايعنا فيه بعض الغربيين الذين نظروا للمسألة نظرة بريئة ونحن نسوق هنا الى القراء نص كتاب بعث به المسيو دى « روزيتى » De Rossetti ، قنصل توسكانيا ، الى وزارة خارجية«فلورنسا» [1]؛ وفيه علق على فرمان ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ فقال « لست بحاجة لأن أشرح لسعادتكم كيف أن الامتيازات التى منحها سمو الوالى فيها مزايا هائلة لدى لسبس ، وللشركة المستقبلة التى سيؤسسها ؛ ولا ريب أنه ما كان فى مقدور رجل آخر أن يظفر بما ظفر به من أية حكومة من حكومات العالم » ، بل وأكثر من هذا نفس أعضاء جمعية الدراسات السالفة الذكر ، وهم فرنسيون قد بهرتهم تلك المزايا العجيبة التى نالها دى لسبس ، حتى حسبوها أضغاث أحلام ، مما لا يتصوره أى عقل [2]؛ ولقد عبر بحق عن هذه الفوضى الأستاذ « انجيللو ساماركو » ، فى مذكرته المعنونة حقائق عن قناة السويس ، فقال عن الموقف بين مصر ودى لسبس ، أنه يتلخص فى الجملة التى يقولها عامة المصريين « سكتنا له ، دخل بحماره » !!

تأسيس الشركة

ان تلك اللائحة التى أسلفنا الكلام عنها ، لم تكن من عصارة تفكير فرديناند دى لسبس وحده ، ولم يشترك فيها الجانب المصرى بقليل أو كثير ، بل قدمت للوالى فوقعها دون تدبر أو استشارة .

أما الجبابرة الدهاة الذين صاغتها أقلامهم فهم فرنسيون ، كانوا قد لاذوا بفرديناند دى لسبس ، وانا لنورد أسماءهم للذكرى وللتاريخ، ذكرى شبح مخيف ، قضى على حياة أجيال بأسرها . هؤلاء هم المسيو « دى شانسل » de Chancel ، وكان يشغل وظيفة مدير الحركة فى سكك حديد أورليانز ، وموثق العقود الفرنسى « موكار » Moquard

(١) أرشيف الدولة فى فلورنسا ، رقم ٢٥٥٣ بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٥٤ .

(٢) يراجع كتاب جيورجي وديفورفيرونس الذى تقدمت اليه الاشارة ص ١٨٠ — ١٨١ .

وصديق لدى لسبس كان محاميا لدى محكمة السين، وهو «دينورماندى» Denormandie [1] أولئك هم الزبانية الأوائل الذين قضوا أكثر من سنة ، منذ صدور الفرمان الأول حتى وضعوا الفرمان الثانى واللائحة، وكانوا يجتمعون فى المنازل بمعدل مرتين على الأقل فى كل اسبوع ، فقدموا للاستعمار أجل خدمة ، وعرفوا كيف يوضع الخنجر فى قلب مصر.

ويروى « شارل رو » الأب ، وهو من معاصرى ذلك الزمان ، ماسمعه بالحرف الواحد من أحد أولئك الموثقين وهو المحامى دينورماندى فيقول : « ان مسألة تحديد رأس المال ، بمائتى مليون فرنك ، موزعة على أربعمائة ألف سهم ، كل منها يساوى خمسمائة فرنك ؛ ومسألة المركز الرئيسى الذى حدد فى مدينة الاسكندرية ، والمحل الادارى الذى تقرر انشاؤه فى باريس ؛ تلك المسائل وما اليها ، كانت هينة علينا ،فلم تكن صياغتها بالشىء الذى يستعصى على أقلامنا » .

« ولكن العقد التى لا تحل كانت فيما يلى :

« نحن حيال شركة ، يجب أن تنشأ لصالح جنسيات مختلفة ، فكيف نكون مجلس الادارة ؟

« وكم يكون عدد أعضاء هذا المجلس ؛ وكيف يتجدد تشكيل المجلس فى حالات الوفاة والاستقالة ؟ وما هى الضمانات التى تطلب من أعضاء مجلس الادارة ؟ وما هى السلطات التى تخول لهم لضمان حسن سير العمل ، وكيف تحدد هذه السلطات ، حتى لا تطغى مصالحهم الشخصية ؟ وأخيرا ، كيف نصوغ حدود سلطات هؤلاء الرجال الذين يمثلون مصالح على درجة كبيرة من الخطورة ، والذين يلقى على كاهلهم فى كل يوم أمر نجاح هذه المؤسسة دون تعريضها للخطر ؟ » .

« حتى اذا فرغنا من ذلك ، اشتغلنا بأمر لجنة الادارة ، وتشكيلها ، وسلطاتها ، وما يتخذ من اجراءات لمنع سوء استعمال السلطة » .

---

(١) شارل رو : برزخ وقناة السويس ـ الجزء الأول ص ٢٨١ .

« وعقدة العقد بالنسبة لنا ، هى الجانب القانونى فى الموضوع ، وذلك لتعدد الجنسيات التى يعنيها أمر هذه المؤسسة » .

« وقررنا أن تتأسس الشركة بموافقة الحكومة المصرية ، فى شكل شركة مساهمة ، شبيهة بالشركات التى تعتمدها الحكومة الفرنسية » .

« وقررنا أن نخضعها للمبادىء التى تخضع لها الشركات الفرنسية » .

« وأخيرا ، تراءى لنا ، أنه بالرغم من أن مركز الشركة الرئيسى بالاسكندرية ، فيجب أن يكون محلها القضائى المختار فى مقر ادارى فى باريس ، تعلن الى الشركة فيه الاعلانات القضائية حتى تكون صحيحة » .

« وهناك نقطة أخرى كانت على جانب كبير من الأهمية ، وهى مسألة حل المنازعات التى قد تطرأ » .

« ورأينا ، أنه يجب بقدر الامكان ، أن يحل عقد تأسيس الشركة المشكلات التى قد تثيرها هذه النقطة » .

« وعلى ذلك قلنا أن كل المنازعات التى تثور بين الشركاء ، أى بين المساهمين ، حول تطبيق عقد التأسيس ، أو تنفيذ الأعمال ، يفصل فيها محكمون ، يختارهم أطراف النزاع ، بشرط ألا يعين أكثر من محكم واحد ، لجميع الأطراف الذين تجمعهم وحدة المصلحة » .

« ورأينا أن يكون استئناف أحكام المحكمين أمام محكمة استئناف باريس » .

« وقررنا منع اثارة هذه المنازعات ضد مجلس الادارة ، أو ضد أحد أعضائه ، اللهم الا باسم مجموعة من المساهمين ، وبعد مداولة فى الجمعية العمومية ، وعلى أساس ما يتقرر فيها » .

« ومما لا شك فيه ، أنه كان من الخطر البين أن نترك لمثيرى الخصومة فرصة اثارة عدة منازعات حول موضوع واحد » .

« وأخيرا ، تراءى لنا ، أنه من باب محاكاة التشريع الفرنسى ، يجب أن تخول الحكومة المصرية حق ندب قومسير خاص لها يمثلها أمام مركز الشركة الادارى » .

« وقبل أن تجمع الاكتتابات ، التى يتألف منها رأسمال قدره مائتى مليون من الفرنكات ، تثور مسألة ذات بال ، ذلك أن المسيو دى لسبس لابد أن يقدم للشركة ، وهى تحت التأسيس ، كرصيد لها عقود الامتياز التى جادت بها أريحية والى مصر » .

« ونحن نعلم كم أسىء استعمال مثل هذا الرصيد فى صياغة عقود تأسيس الشركات . وأنا أستعمل تعبير اساءة الاستعمال ، وأقصد بذلك اساءة تقدير الرصيد الذى يدخل فى موجودات الشركة » .

« ويسعدنى أن أقرر أن هذه المسألة لم تعرض ، بل أن المسيو دى لسبس أعطى الشركة بالمجان عقود الامتياز التى هى ذات قيمة عظيمة جدا ، وكان يمكن بوجه حق أن يقبض عنها ثمنا ضخما » .

« والآن سأبين لكم كيف أمكن جمع رأس المال البالغ مائتى مليون من الفرنكات ؟ وكيف اكتتب فيه الجمهور ، وكيف أعلن عن الاكتتاب؟

« ومن نافلة القول أن أذكر أن البيوت المالية الكبيرة فى باريس كان يسعدها أن تقدم معونتها ، وما كان فى ذلك غضاضة من الناحية القانونية» .

« وسأروى هنا واقعة لا زالت عالقة بذاكرتى » .

« فى تلك الآونة ، توجهت ذات صباح الى منزل المسيو دى لسبس لأتباحث معه فى شأن مما كلفنا به » .

« وكان ينتظره غيرى كثيرون فى صالون من صالونات منزله ، فرأيت رجلا خارجا من مكتبه ، وهو « أدولف فولد » ، أحد أبناء « أشيل فولد » وكنا زملاء فى مدرسة « سان لوى » ، وتربطنا معرفة سابقة ، وقد حضر الى دى لسبس نيابة عن بيت فولد المعروف .... » .

وروى أنه لما دخل على دى لسبس سأله عما اذا كان يعرف ذلك

الرجل • فقال نعم • فأجاب دى لسبس بأنه لا يستطيع أن يتعامل معه ، ولا مع أمثاله من رجال البنوك ، لأنهم يأبون الا أن يفرضوا عليه مشيئتهم ؛ ولذلك قرر دى لسبس أن يعرض بنفسه الأسهم للاكتتاب ، دون أن يستعين بالبنوك ، ولا بغيرها • وأنه سيتصل بالجمهور مباشرة •

وذكر شاهد العيان المشار اليه شيئا عن منافسى دى لسبس ، ولعله قصد جماعة سانت سيمونيان ، وأنهم رفعوا دعوى ضد دى لسبس ، ونظرت أمام محكمة السين ، وكان يمثلهم المحامى جول فافر •

والذى يعنينا من نقل رواية المحامى « دينورماندى » ، وهو الذى يصح أن يقال عنه ، شهد شاهد من أهله ، هو اعترافه بالصعوبات التى كانت تصادفهم فى عقد تأسيس الشركة ، وأنه بالرغم من أن مركزها الرئيسى بالاسكندرية ، افتعلوا ما سموه بالمحل المختار ، أو الادارى فى باريس ابتغاء تخليصها من سلطان القانون المصرى ، ورقابة المحاكم المصرية • واعترافه بأن دى لسبس ، قد ظفر من سعيد باشا فى عقود الامتياز بمغانم كثيرة ، ومع ذلك أهملوا مصالح مصر عامدين ، بل صاغوا الشروط كلها ضدها ، وأدخلوها على سعيد باشا ، وهكذا قدر لعصابة تافهة اختارها دى لسبس أن تقتطع من حياة مصر السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية قرنا كاملا من الزمان •

ولقد أبى دى لسبس أن يعطى البنوك ما طلبت من العمولة ، فاتخذ مكتبا صغيرا فى ميدان « فاندوم » Vendôme ، ومنه طرح الأسهم فى الاكتتاب العام فى ٥ نوفمبر سنة ١٨٥٨ وتغطى الاكتتاب فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٨ • وتلك قائمة المكتتبين حسب الدول التى ينتمون اليها •

فرنسا	٢٠٧,١١١ سهما
بلجيكا	٣٢٤ سهما
الدانيمرك	٧ أسهم
نابولى	٩٧ سهما

الامبراطورية العثمانية	٩٦,٥١٧ سهما
برشلونة (أسبانيا)	٤,٠٤٦ سهما
روما	٥٤ سهما
الأراضى المنخفضة	٢٦١٥ سهما
البرتغال	٥ أسهم
بروسيا	١٥ سهما
تونس	١٧١٤ سهما
بيمونت	١٣٥٣ سهما
سويسرا	٤٦٠ سهما
توسكانيا	١٧٦ سهما

ومن تلك القائمة يبدو جليا أن الفرنسيين كانوا أكثر اقبالا على الاكتتاب من غيرهم ، على أن دى لسبس احتفظ بنصيب من الأسهم قدره ٨٥,٥٠٦ سهما ليعطيه لرعايا انجلترا والنمسا وروسيا والولايات المتحدة ليضمن تأييد تلك الدول . ولم يدخل فى حسابه أن يعطى مصر شيئا ؛ ولكن الدول المذكورة رفضت الاكتتاب وأهملت دعوة دى لسبس ، وبارت تلك الكمية الكبيرة من الأسهم ، فتوجه الى صديقه سعيد وباعها كلها له وعلى ذلك اشترت مصر من الأسهم ٨٥,٥٠٦ وذلك علاوة على ما اشترته كجزء من بلاد الدولة العثمانية وأصبحت مصر تملك من أسهم شركة القناة ٤٤٪ من المجموع البالغ أربعمائة ألف سهم .

وما كان فى وسع دى لسبس أن يجد مكتتبين يغامرون بأموالهم لولا أن العملية مضمونة الربح ، ولولا المزايا الفذة التى منحهم اياها سعيد باشا بغير مقابل ، والشروط المغرية التى تضمنتها عقود الامتياز ، ولولا أن مصر قد دفعت من خزانتها مجانا جميع مصاريف الأبحاث والدراسات ، بل والتنقلات التى قام بها دى لسبس ومعاونوه هنا وهناك ، اذ أعطاه صديقه سعيد فى بداية الأمر خمسمائة ألف ريال ، ولم يقدم عن ذلك أى حساب ؛ ولقد اعترف دى لسبس نفسه بتلك

الأريحية المبالغ فيها فيما سطره من رسائل بعث بها الى المقربين اليه [1]
ولقد استعمل دى لسبس جانبا من هذا المال الذى دفعته مصر بغير مقابل فى رشوة بعض بطانة الامبراطور نابليون الثالث ، وبعض الساسة الفرنسيين ليضمن تأييد فرنسا التام لمشروعه ، فلم يكن هذا التأييد بغير ثمن ؛ ولقد أثار بعض كتاب فرنسا الاتهامات ، حتى قرروا أن دى لسبس اشترى ذمة الأمير نابليون ، ابن أخ الامبراطور • وكان سعيد مسرفا فى العطاء الى حد الهوس ؛ ودى لسبس نفسه معترف فى البيان الذى ألقاه فى المجلس الذى عقده توطئة لتأسيس شركة قناة السويس فى ١٥ ديسمبر سنة ١٨٥٨ ، بأن سعيد باشا كان يدفع له شهريا ثلاثين ألف فرنك ، أى نحو ألف ومائتى جنيه ذهبا ؛ بل توجد وثيقة أخرى ، اعترف فيها دى لسبس بأن سعيد باشا قد أبدى استعداده لأن يدفع من خزانة مصر جميع ما تتكلفه أعمال قناة السويس • وتلك الوثيقة هى رسالة خاصة من دى لسبس الى صديقه « هـ • لافوس » ، ويقول فيها « لم يكن ذلك ، مجرد كلام فى الهواء ؛ فلقد درسنا الأمر ووضعنا الأرقام ، وقرر لى الوالى أن ايراد بلاده السنوى يتراوح بين ٤٠ وخمسين مليونا من الفرنكات وأنه مستعد لتخصيص نصف هذا الايراد باستمرار لتمويل هذا المشروع الذى يخلد مجده » •

أما تحديد رأس المال بمبلغ مائتى مليون من الفرنكات ، فذلك كان

---

(١) قال دى لسبس فى كتاب بعث به الى صديقه « هيبوليت لافوس » Hippolyte Lafosse فى ٢٢ مارس سنة ١٨٥٥ : « ماذا يصنع عشرة من كبار رجال البنوك اذا تفاهمت معهم على تسليمهم عقد الامتياز ؟ سيعرضون على أن اقاسمهم فى بضعة ملايين ؛ وبعدئذ يوزعون فى مقابل جعل كبير أسهما بسعر السهم خمسمائة فرنك وتغل هذه الأسهم يوما من الايام بنسبة ٢٥ او ٣٠ فى المائة . فلماذا لا أتوجه مباشرة الى الجمهور ؟! هل تظن أن الجمهور الذى كفلنا مصلحته مقدما لا يلبى النداء ؟! عندما يعلمون أنى حصلت على الامتياز من غير رشوة او وعد باعطاء رشوة ، وأنهم لن يلتزموا بدفع درهم واحد لقاء ما يبذل فى القاهرة ، للحصول على الامتياز ، وما يبذل فى القسطنطينية للمصادقة عليه ، وان والى مصر الاريحى قد تبرع بنفقات الدراسة والاعمال التمهيدية ، سيجدون أننا أعطيناهم كل ضمانات الربح المحقق » •

على أساس تقرير لجنة المهندسين الذين درسوا المشروع . واذا كان دى لسبس قد وجد سهولة فى تغطية الاكتتاب ، رغم أنه استبعد السماسرة ، ورجال البنوك ، فلأنه اعتمد على الدعاية ، فى مختلف أرجاء الأرض ، وأغرى كل دولة بأن لها فى مشروعه نصيبا ، واستطاع بقدرة عجيبة أن يسيطر على الصحافة ، فوق أنه كان قد أسس لنفسه صحيفة اسمها « برزخ السويس » L'Isthme de Suez كانت فى ذاتها أداة دعاية جبارة .

وقد تجاوز اكتتاب الفرنسيين نصف القيمة ، كما يستفاد من الجدول المتقدم ، وكان المكتتبون من طبقات المهندسين ورجال القضاء ورجال البورصة والأطباء ورجال التعليم ومن المحامين والموثقين ورجال الحرف الآلية وضباط الجيش والبحرية والموظفين والتجار والصناع والملاك .

ومن الطريف أن ننقل هنا ما كتبته صحيفة « التيمس » ، تعليقا على نتيجة الاكتتاب « ان أهم المكتتبين هم خدام المقاهى ، الذين خدعتهم صحفهم ، كما خدعتهم الاعلانات التى يقرأونها بعد أن تصلهم من محال البقالة التى تستخدمها فى لف مبيعاتها . ولقد كان القسس من بين الضحايا الكثيرين الذين أطاحوا بادخارهم فى مشترى الأسهم . فالمشروع كله سرقة علنية ترتكب ضد البسطاء الذين غرر بهم ، ولن يمكن أن يسترد درهم واحد من مال ينفق فى شق قناة مستحيلة التنفيذ » . وكذلك تهكم بلمرستون على حركة الاكتتاب بقارس اللفظ ، ووصف المكتتبين بأنهم صغار القوم ، وقال عن دى لسبس أنه لا يتصيد غير السذج والبسطاء .

والمهم أن نقرر هنا أن حركة الاكتتاب قد تمت ، ولكن المال كله لم يدفع ، ولذلك طعن رجال القانون المنتمين للمعسكر الأوروبى المعادى لدى لسبس ، على الشركة بالبطلان ، ونشروا العديد من المقالات مقررين أنها شركة باطلة ، لأن المال لم يدفع كله . خصوصا وأن القدر الذى احتفظ به دى لسبس من الأسهم التى لم يقدر على بيعها لحساب

انجلترا وروسيا والنمسا وأمريكا قد بار فى يده ، وان يكن سعيد فيما بعد قد أنقذ الموقف . وكان دى لسبس يرد على هذه التهم بالقول أن قوة قاهرة هى التى حالت دون ذلك ، وأن المهم فى تكوين الشركة قانونا هو حصوله على توقيعات المكتتبين[1] . وهذا دفاع أوهى من خيط العنكبوت .

ولم يلق دى لسبس بالا للطعون التى أثيرت ، فوجه كتابا دوريا الى المكتتبين بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٨٥٨ ، ذكر فيه أن خمسة وعشرين ألف نسمة اكتتبوا فى المشروع ، وأن ذلك يعد نجاحا عظيما ؛ وأشاد بالفرنسيين ذاكرا أن اقبالهم قد فاق ما كان يتوقعه . وادعى أن هذا يكفى لاعتبار الشركة قائمة منذ أن أغلق الاكتتاب ، وأنه سيعلن عن تأسيسها بعد أيام طبقا للائحة . وأشاد بمجلس الادارة قائلا أنه اختار أعضاءه ممن ساهموا بجهودهم ، ولم يرد فى هذا الكتاب كلمة واحدة عن والى مصر ، بل كان الرجل يتحدث عن نفسه ، كما يتحدث الحاكم بأمره . وأكد للمكتتبين أنه قد ضمن لهم ربحا لا يقل عن خمسة فى المائة ، وأنه سوف يجتمع مجلس الادارة ، ويحدد موعد سداد خمس رأس المال . وتحدث عن المعول الأول الذى سيدق فى أرض مصر وما سوف يحدثه من صدى فى الملأ كله .

***

وأذاع دى لسبس على الملأ قائمة بأسماء أعضاء مجلس ادارة شكله هو ، دون نظر الى الأسماء التى وردت بالنص التركى لمشروع لائحة التأسيس بتاريخ ٥ يناير سنة ١٨٥٦ . وحرص على أن يجعل قائمة هذا المجلس طنانة ، رنانة كعادته فى التهويش ؛ فنجد أنه وضع القائمة على النحو الآتى :

الراعى

حضرة صاحب السمو الامبراطورى الأمير جيروم نابليون .

---

(١) جورج ادجار بونيه : المرجع السابق ؛ ص ٣٢٨ .

رؤساء فخريون

جومار بك : مدير الجمعية الجغرافية وعضو المعهد

البارون شارل دوبان Ch Dupin عضو الشيوخ وعضو المعهد •

المارشال نارفيز Narvaez دوق فالنس •

الرئيس

فرديناند دى لسبس وصناعته وزير مفوض سابق •

نائبو الرئيس

الدوق «البوفيرا» عضو نواب ؛ «وبول فورب» من رجال البنوك ، و « ريفوليتا » حامل نيشان الليجون دونير من درجة فارس •

وأورد بعدئذ قائمة بأسماء أعضاء مجلس الادارة الذين اختارهم هو ، وكلهم أصدقاءه ومحسوبوه من أمثال ، القنصل الهولاندى « رويزنير » الذى كان عينا على سعيد لحساب دى لسبس ، بل وفيهم أولو القربى ممن لاحرفة لهم مثل « جول دى لسبس » وكذلك انتقى طائفة من أصحاب النفوذ فى بلاد مختلفة ؛ وعين ضمن الأعضاء مندوب مصر لدى الشركة ، وهو رجل اسمه « و • كونراد » W. Conrad

وعدا ذلك ألف مجلسا أعلى للاشراف على العملية ، كما ألف مجلسا قضائيا لتولى المهام القانونية ، وتغطية تصرفاته بطبيعة الحال • والمجلس الهندسى الأعلى كان يضم ثمانية من كبار المهندسين الأوروبيين،وكذلك كان عدد المجلس القضائى ثمانية من أساطين القانون ؛ ولم يكن دى لسبس من أولئك ولا هؤلاء بطبيعة الحال •

واجتمع مجلس الادارة الأول ، الذى صنعه دى لسبس ، برئاسته فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٥٨ ، وحدد مواعيد أقساط الأسهم فقرر أن يسدد المساهمون ثلاث دفعات ، كل دفعة منها خمسين فرنكا عن كل سهم ، والأولى تستحق السداد فى ٣١ يناير سنة ١٨٥٩ والثانية فى يوليو

سنة ١٨٥٩ والثالثة فى يناير سنة ١٨٦٠ ، وأن الشركة لن تطالب بأموال أخرى قبل سنة ١٨٦١ .

وكتب دى لسبس الى سعيد باشا باسم ذلك المجلس ، معلنا اياه أن الشركة تأسست ، وأن المجلس قرر الاستمرار فى الدراسات والأعمال التحضيرية ، التى كانت تجرى حتى ذلك التاريخ على نفقات سموه ، وأن لجنة ادارية ستسافر الى المنطقة بصحبة المهندسين والمقاول الذى تعاقدت الشركة معه ، من أجل تلك الأعمال التمهيدية . وبدأ دى لسبس فى الاحتيال ، والتهرب من النص القائل بأنه لابد من الحصول قبل تنفيذ العملية ، على موافقة الباب العالى ، فذكر فى كتابه أن سكة حديد القاهرة — السويس ، تعد من وسائل الاتصال بين البحرين الأبيض والأحمر ، ومع ذلك نفذت ، دون حاجة للحصول على موافقة الباب العالى ، فلماذا لا تشق القناة ، دون حاجة لتلك الموافقة على هذا القياس ولكن وجه المغالطة ظاهر فى أن الباب العالى يتدخل فى حالة القناة ، لأن الذى يشقها ليست مصر ، بل الرأسمالية الأجنبية،وهذا يفتح الباب للاستعمار ، وللتدخل الأجنبى على الأقل ، أما السكة الحديد فقد نفذت على نفقة الحكومة المصرية ، ولو أن هذه الحكومة وقتئذ قد نفذت القناة على نفقتها ودون أن يتصدى لها دى لسبس وعصابته لما كان هناك مقتض لتدخل الباب العالى ، وتعليق الأمر على مشيئته .

ولما تلقى سعيد هذا الكتاب استشار ثلاثة من كبار القانونيين الفرنسيين وهم « اوديلون بارو » Odilon-Barrot و « ديفور » Dufaure و « جول فافر » Jules Favres فأكدوا له أن تكوين الشركة باطل من الناحية القانونية ، وسرعان ما هرع دى لسبس الى صديق صباه ، فكانت ساعة انسجام أخرى ، وحفاوة كالعادة ، وقال سعيد لصاحبه وهو يحاوره « انظر ثيابى ، وقد اتسعت ، انظر كم أصابنى الهزال بسبب الانجليز وتهديدهم لى ... ومع ذلك فانى آخذ برأى محامين هم رجالك ، ولا أسأل رجالى » .

ومهما كانت طواعية الوالى لصديقه ، فانها لم تعف دى لسبس وشركته من هجمات خصومه ، ولقد رأى بعضهم بحق أنه ما كان ينبغى أن تؤسس الشركة قبل الحصول على موافقة السلطان ، وهذا بغض النظر عن كون سعيد باشا ، قال فى كتابه المرفق بفرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ، أنه يبعث لدى لسبس بصورة من الفرمان ، ليمكنه من تأسيس الشركة المالية ، ولكنه لم يقل أن الشركة يجب أن تؤسس على الفور ، بل كان التعليق على موافقة السلطان عاما وشاملا • ويضاف لذلك أن دى لسبس قد فتح الاكتتاب ، قبل أن يعلن أسماء أعضاء مجلس الادارة ، وأخذ عليه المراقبون محاباته الصارخة لأقاربه وأصدقائه، وكان دى لسبس متبجحا فى رده على هذا الطعن بقوله « ان المرء يتعامل مع من يجب ، لا مع من لا يجب » •

وكل تلك الحملات ، عززت معارضة الباب العالى ، الذى عاد اليه دى لسبس متوسلا ، بعد تأسيس الشركة رجاء أن ينتزع منه الموافقة على الفرمان الثانى • ولكن ما حيلة الباب العالى ، وكان حينئذ ألعوبة فى يد وزارة الخارجية البريطانية ؟! لقد اشتدت وطأة انجلترا على سعيد ، وطالما حمل اليه قنصلها المسمى « جرين » ، التهديد تلو الآخر ؛ والصحافة البريطانية ، وفى مقدمتها صحيفة التيمس اتهمت والى مصر بالعته والجنون ، وأنه ألقى بنفسه وببلده فى أحضان الفرنسيين • ونادت بالويل والثبور ، مهددة بأن الحكومة البريطانية ستضطر لأن تجرد عليه أساطيلها المرابطة فى مالطة ، وكورفو ، وتبعث له بقوات من بومباى وعدن لتوقف أعمال القناة • وكان سعيد يشكو من حملات تلك الصحف فيعزيه دى لسبس بقوله لك فى ياصديقى أسوة ، فلقد طالما اتهمت علنا بالنصب والاحتيال !! وكان دى لسبس يقوى عزم الوالى مؤكدا له أن فرنسا تقف كلها من ورائه ، فلا محل للخوف من انجلترا ، فى حين أن الوثائق تقطع بأن حكومة فرنسا ، كانت تبعث لقنصلها بمصر بتعليماتها السرية ، مقررة أنها لا تستطيع أن تثير مشكلات بينها وبين

انجلترا [1] . وكان سعيد وسط هذه الزوابع يفر فرار النعام ، ويعمل على مفاداة الدخول فى جدل ومناقشات ، الى حد الامتناع عن مقابلة صديق صباه دى لسبس . وما كان هذا الأخير ليعنيه سعيد فى شىء ، فقد ترك الجدل السياسى يأخذ مجراه ، وراح يتلمس الحيل والأسباب ليبدأ فعلا فى أعمال الحفر .

* * *

استقبلت مصر ربيعا مشئوما فى سنة ١٨٥٩ ، ففى ذلك الربيع وصل دى لسبس الى القاهرة قادما من باريس . وفى صحبته بعض أعوانه ، وقد عقدوا العزم وبيتوا النية على تحدّى الجميع والبدء فى أعمال الحفر خلسة ، ووضع كل المعارضين أمام الأمر الواقع . وذهب هؤلاء جميعا الى برزخ السويس ، وكان عددهم عشرون رجلا ، ورابطوا فى الخيام ، فباغتهم ضابط تركى ، على رأس خمسين من الباشبوزق وجماعة من البدو المسلحين ، ورموهم بالرصاص ، ليفرقوا ما كانوا قد جمعوا من الفلاحين . وبعث دى لسبس بكتاب احتجاج شديد اللهجة الى ذى الفقار ، محافظ القاهرة ، يقول فيه ، أن قوما مسلحين ، باغتوه فى الخلاء ، وأنه سيقابل القوة بمثلها ، ويحمل المحافظ بجميع النتائج [2] ، والعجيب أن المحافظ قد أجاب على هذا الكتاب بأن الوالى قد أصدر أوامره باتخاذ اللازم حتى لا يضايقه أحد فى أعماله [3] ؛ وقد استدعى دى لسبس الى خيمته بعض البدو وأطلعهم على مسدس به ستة عيون ينطلق رصاصها تباعا ، وجربه أمامهم ، وأوهمهم أن الأسلحة الحديثة الموجودة لديه ولدى زملائه تكفى للقضاء على أرواح المعتدين . واتهم دى لسبس قنصل بريطانيا العام فى القاهرة ونائب القنصل البريطانى فى دمياط بأنهما دبرا تلك الحملة ضده ، وتآمرا على اغتياله [4] .

(١) كتاب « ساباتييه » الى فلافسكى فى ١٦ مايو سنة ١٨٥٩ وكتاب فلافسكى الى ساباتييه فى ٣٠ مارس سنة ١٨٥٩ .
(٢) كتاب دى لسبس الى المحافظ فى ٢٥ مارس سنة ١٨٥٩ .
(٣) كتاب ذى الفقار الى دى لسبس فى ٢٨ مارس سنة ١٨٥٩ .
(٤) جورج ادجار بوتيه : المرجع السابق ص ٣٣٨ .

يقول دى لسبس فى مذكراته « وأنا فى طريقى الى البرزخ ، علمت أن قنصل بريطانيا فى القاهرة ، قد دبر فى غيبة الوالى ، دسائس ضدى. من ذلك أن الجمال الذى كنا قد استأجرنا منه عشرين جملا لتنقلنا اعتذر بأنه لا يستطيع تسليمنا الجمال بدعوى أنها تشتغل فى عمليات الجيش المصرى » • وأضاف دى لسبس أن هـذا القنصل واسمه « والن » Walne استطاع أن يمنع تزويد القافلة بالمؤن ، وأنه هو الذى دبر العدوان المسلح المشار اليه •

على أن يد القـدر كانت أقوى من كل قوة ، كما هى دائمـا ، فوقعت الواقعة ، وأشرق يوم هو أسـود ما سجل التاريخ فى حياة مصر ؛ هـذا هو يوم ٢٥ ابريل سنة ١٨٥٩ ، وكان يوم الاثنين ، وكان عيد شم النسيم • وفى صباحه المشئوم ، دقوا فى المكان الذى تقع فيه الآن مدينة بورسعيد ، وعلى ساحل البحر الأبيض المتوسط ، أول معول فى الأرض التى تجرى فيها القناة ، وقد صار ذلك المعول أعنف ما دقته يد الاستعمار فى قلب مصر العزيزة ، قلبها النابض الذى لا يموت أبدا ؛ دقوا هـذا المعول الذى أدمى جسـد مصر ، وما برح يدميـه على يد الانجليز والاسـتعمار الراسمالى ، ولله الأمر من قبل ومن بعـد •

فى هذا اليوم الأسود الذى لا يمحى سواده كر الغـداة ، ومر العشىّ تجمهرت الفئة التى يرأسها دى لسبس ، وكانت مؤلفة من بعض أعضـاء مجلس الادارة وبعض المهندسـين ، والمقـاول الذى استأجروه ، ومعهم خمسون من البحارة والعمال ، ومن باب النفاق رفع دى لسبس العلم المصرى ، وألقى على الجمع هذه الكلمات :

« باسم شركة قناة السويس البحرية العالمية ، (لم يقل باسم الله) ، وتنفيذا لقرارات مجلس ادارتها ، نضرب أول معول فى هذه الأرض ، ليفتح باب الشرق لتجارة الغرب وحضارة الغرب .... » •

وتوجه الى العمال المصريين المساكين ووعدهم بالخير والسعادة التى ستعم بيوتهم وأولادهم ؛ وهتف بحياة سـعيد باشا ودعى له بطول العمـر •

وقد أقامت هذه المعاول أوروبا وأقعدتها • وانتهزت وزارة الخارجية البريطانية فرصة الحرب الايطالية ضد النمسا ، حرب التحرير التى ساهمت فيها فرنسا ، وأوعزت الى الباب العالى أن يأمر فورا بعزل سعيد من ولايته على مصر •

وبعث دى لسبس بكتاب مؤرخ فى أول يونيو سنة ١٨٥٩ الى وزير خارجية فرنسا جاء فيه : « ان الضجة التى أثارها فى العالم أول معول ضربناه فى بور سعيد ، لتدفع معتمدى انجلترا فى القسطنطينية وأخشى أن يحالفهم التوفيق — لاستعداء الباب العالى ضد محمد سعيد ، وذلك لأننا بدأنا فى أعمال القناة ، دون الحصول على موافقة السلطان الرسمية • وهؤلاء العملاء يعرضون على الباب العالى صداقة انجلترا لطرد أحد ولاته الخارجين عليه ، كما فعلوا ضد محمد على فى سنة ١٨٤٠ • تلك هى المعلومات التى حصل عليها والى مصر من مصادر موثوق بها ، ولهذا تساوره المخاوف الشديدة •••• بل بلغ الحال بقنصل انجلترا ، أنه سلمه فى شهر مارس الماضى مذكرة مكتوبة أشار فيها لخطر النفوذ الفرنسى على مصر • وعزز القنصل هذه المذكرة بتصريح شفوى ألقاه على سعيد باشا ، ومفاده أنه ما دام متشبثا بموقفه الودى حيال مشروع القناة ، فانه يقامر بمصالح أسرته • ومن هذا تتضح لك خطورة الخطة التى وضعوها » •

وما كان فى مقدور سعيد أن يمضى فى اذعانه لدى لسبس على غير هدى ، خصوصا وأن المخالفة كانت صريحة وسافرة ، لأن فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ قد حرم صراحة ، أن تبدأ أعمال الحفر ، قبل وصول موافقة الباب العالى •

ولذلك حمل شريف باشا ، بوصفه ناظر الخارجية ، فى ٩ يونيو سنة ١٨٥٩ كتابا موجها من سعيد الى صديقه دى لسبس ، ذكر له فيه صراحة أنه قد أذن له باجراء المباحث التمهيدية • وأن أعمال الحفر

لا يمكن أن تبدأ قبل الحصول على موافقة الباب العالى ، ولذلك فان الوالى يأمر بوقف هذه الأعمال .

* * *

ولو ان دى لسبس كان يرعى للصداقة حرمة ، ولو أن الشرف عرف سبيله اليه ، لصدع بالأمر وأوقف الأعمال التى بدأت ؛ الا أن الرجل وقد باع ضميره للشيطان ، تحدى سعيدا علانية وأجابه بأنه لا يعبأ بكتابه ولا بأمره ، وأنه يعتمد على ما لديه من فرمانات ، ويتصرف طبقا لالتزامات أخذها على عاتقه حيال شركة عالمية . وليته اكتفى بهذا الجواب الجرىء ، بل قام بمظاهرة أخرى لارهاب سعيد المسكين ، اذ بعث باحتجاج شديد اللهجة ، من عدة صور ، الى قناصل الدول المختلفة ؛ وكان ذلك بمثابة اعلان منه أنه يستند على جاه الدول الأجنبية ، ولن يتردد فى اثارة العالم كله ضد مصر ، وواليها سعيد باشا .

لقد ترك سعيد الأمر فى يد وزير خارجيته شريف باشا حتى لا يحرج صديقه ، وكان شريف يبغض دى لسبس كما يبغض كل رجل حر أساليب الغدر ، وشريف ضابط أصيل ، وجندى شجاع ، وكان الفرنسيون يمقتونه ، واتهمه قنصلهم « ساباتيه » بالجهل[1] ، وكان يحتقر الجاسوس الهولاندى « رويزنير » وهذا الأخير زعم أن شريف كان مدفوعا ببغضه لدى لسبس ، وولائه للانجليز[2] ، فعاد وأرسل أمرا شديد اللهجة الى دى لسبس بوقف الأعمال فى برزخ السويس ، وتحت تأثير هذا الموقف الذى لا يعنينا أن نبحث عمن أوعزوا به ، وانما ننظر اليـه فى ذاته ، ترنحت تلك الشركة العجيبة التى خلقها دى لسبس وآذنت بالزوال ، وتنبأت بذلك صحيفة التيمس وغيرها من صحف انجلترا[3] .

(١) كتاب ساباتييه الى وزير خارجية فرنسا فى ٢٧ يناير سنة ١٨٥٨ .

(٢) « رويزنير » الى وزير هولندا المفوض فى القسطنطينية فى ٢٠ يونيو سنة ١٨٥٩ .

(٣) التيمس فى ١٥ يوليو سنة ١٨٥٩ واول اغسطس سنة ١٨٥٩ .

وانخلع قلب دى لسبس ، وراح يبعث برسائله مباشرة الى سعيد باشا ، متخطيا وزير الخارجية ، ويدسها عن طريق أحد موظفى القصر الفرنسيين واسمه « درانيت بك » Draneth Bey ، وكان فى هذه الرسائل تارة يهدد ، وأخرى يستعطف . وندع توسلاته جانبا لننظر فى تهديداته الجوفاء ؛ زعم أنه سيقاضى سعيدا وسيطالب بالتعويض لصالح المساهمين فى الشركة ؛ ولكنه كان يعرف فى قرارة نفسه ، ما ينطوى عليه طلب التعويض من عبث وهراء ، لأن نصوص فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ صريحة فى أنها استوجبت موافقة الباب العالى . الا أنه تصرف على طرائق المشاغبين وزعم أن سعيد باشا وعده شفويا برد كل مبلغ دفعه المساهمون فيما اذا وقفت الأعمال لأى سبب كان ، وكان يردد هذا الادعاء فى رسائل خاصة يبعث بها الى أصدقائه أملا فى أن يخلق أدلة اثبات ، ويتهم سعيدا بأنه متردد ولا يثبت على رأى ، وأنه ينكر ما يعد به شفويا[1] ، وكان سعيد قد استنكر تأسيس شركة القناة نفسها ، ولكن دى لسبس زعم أنه وافق شفويا ، وأنه انما كان يرجو من دى لسبس أن يقلل من الاعلان حتى لا يحرج الوالى ويخلق له متاعب مع الخصوم .

على أن سعيدا أصر على موقفه ، حينا ما ، وأصر دى لسبس على تهديده بطلب التعويضات ، وادعى أن الوالى كان على علم تام بما يجرى ، وأنه أبدى ارتياحه ، وانما اتخذ هذا الموقف بعد أن ضيق الانجليز عليه الخناق ، وهذا لا يقيله من التعويض ، وذكر دى لسبس لأخصائه أنه سيناصب سعيدا العداء[2] ، وأكثر من رسائله التى بعث بها للفرنسيين من رجال حاشية سعيد باشا ؛ وفى هذه الرسائل اتهم رجال الحكومة المصرية بأنهم موظفون أغبياء وخونة ، وأنهم يخدعون الوالى ، ويجنبونه الطريق السوى[3] ؛ الا أن عضوا انجليزيا من أعضاء

---

(١) كتاب دى لسبس الى الدوق دالبوفيرا d'Albuféra فى ٢١ يوليو سنة ١٨٥٩ .

(٢) كتاب دى لسبس الى الدوق دالبوفرا فى ٢٢ يونيو سنة ١٨٥٩ .

(٣) من دى لسبس الى « درانيت بك » فى ١٠ مايو و ٣١ مايو سنة ١٨٥٩ .

مجلس ادارة الشركة واسمه « لانج » Lange بعث الى دى لسبس بكتاب قال فيه أنه حسب والى مصر ، أن يظهر حزما فى موقفه ، ويتمسك بأن الكلمة فى الموضوع له وحده ، وليست لانجلترا أو فرنسا أو تركيا، فترتفع مكانة بلاده ، وتضطر هذه الدول للعدول عن معارضتها واحترام مشيئته[١] وأبلغ دى لسبس مضمون تلك الرسالة الى القصر ؛ الا أن سعيدا لم يكن بالرجل الذى ينتزع القلق من نفسه بهذه السهولة .

وقد مضى شريف باشا فى تنفيذ أوامر الوالى بوقف العمل ، وفى ٢٢ يونيو سنة ١٨٥٩ صدر الأمر الى محافظ دمياط بمنع مرءوسيه من الذهاب الى برزخ السويس ، وصدر أمر آخر بمنع نقل الأغذية والمياه الى موظفى شركة القناة وعمالها ، وصدرت أوامر أخرى لمتعهدى ترحيل العمال بالتوقف عن عملهم[٢] ، وفى رسالة من ثوفنيل ، سفير فرنسا بالقسطنطينية ، ذكر لدى لسبس أن سعيد ، هو الذى طلب من الباب العالى أن يأمر بوقف الأعمال[٣] ؛ وكان سعيد يطلب من الباب العالى أن يجعل أوامره صريحة ويبين ما اذا كان يريد القناة أم لا ؟ وطالب بتبليغ تعليمات الباب العالى الى سفراء الدول لتبلغها الدول بدورها لقناصلها فى مصر ؛ فقد كان فى برزخ السويس انجليز وفرنسيون ونمساويون وغيرهم من أرباب الحرف والموظفين الأجانب الذين ألحقوا بشركة القناة ، وما كان يمكن طرد هؤلاء من مصر الا بموافقة قناصلهم، وكتب نوبار لسفير انجلترا فى القسطنطينية قائلا « فرنسا تريد القناة وانجلترا لا تريدها ؛ وقد ينتهى الخلاف باشعال نار الحرب ، ومصر لا حول لها ولا قوة »[٤] .

ولن تكن تلك الحركة التى قامت ضد المشروع فى مصر تجرى فى طى الكتمان ، بل عرفت فى كل مكان ، واضطرب المساهمون ، وخافوا على أموالهم ، وتحطمت أعصاب رجال مجلس الادارة الذين مناهم

(١) كتاب « لانج » الى دى لسبس فى ١٠ يونيو سنة ١٨٥٩ .
(٢) صور هذه الاوامر موجودة بمحفوظات قصر عابدين العامر .
(٣) ثوفنيل الى دى لسبس فى ١٩ أكتوبر سنة ١٨٥٩ .
(٤) كتاب نوبار الى بلور Bulwer فى ٦ يوليو سنة ١٨٥٩ .

دى لسبس بالآمال الجسام ، فثارت ضده فى فرنسا ألسنة حداد ، وتمنى أصحاب المال ، لو أنه استطاع أن يظفر بتعويض من والى مصر ، وترك الموضوع كله ، وانفض الاشكال . وألح أصدقاء دى لسبس ورجاله عليه أن يعود الى باريس ، على وجه السرعة ، لأن المشروع فى نظرهم ، لا ينفذ الا بمعجزة ، وتلك المعجزة فيما رأوا هى التدخل السريع الحاسم من جانب امبراطور فرنسا لوقف معارضة انجلترا وتركيا . ولكن دى لسبس أهمل هذه الصيحات وضرب بها عرض الحائط ؛ وكان يقول ان أولئك الفرنسيين لا يفهمون العقلية الشرقية ، كما فهمها ، والمهم عنده أنه وضع يده على برزخ السويس ؛ والأعمال لم توقف ، بل سارت ببطء وهو لا يمكن أن يرفع يده ، الا اذا انتزع بالقوة ، وموظفوه من أجناس مختلفة ، ويجب أن يتفق كل قناصلهم حتى يمكن طردهم وذلك أمر غير يسير . ووصف الفزعين والخائفين فى فرنسا بالعقم فهم لا ينجبون نسلا ويعرقلون سير القادرين[1] .

ولم يكن لهذا العناد الا سر واحد ، هو أن ذلك الثعلب كان يعرف جيدا ضعف ارادة سعيد، وأنه بالنسبة له كالساحر من المسحور ، أو كالمنوم المغناطيسى من الوسيط . فلم تمض السنة حتى استطاع أن يلقاه ويحصل منه على توكيد بأنه لن يوقف الأعمال وليتركنها تسير . وعلى أساس هذا التوكيد سافر دى لسبس الى باريس ، ولم يسافر فى هذه المرة الا بعد الحصول على رهينة ، والرهينة هى قطعة من كبد سعيد ، ولده الأمير طوسون ، وقد سلمه لدى لسبس بدعوى أن هذا الأخير سيعنى بتربيته وتنشئته فى فرنسا . وهكذا استطاع دى لسبس أن يظفر تماما بفؤاد صاحبه .

***

كان دى لسبس يشعر أنه افتقد تأييد امبراطور الفرنسيين الصريح ،

---

(١) كتاب دى لسبس الى فكتور دى لامال فى ٢٥ يوليو سنة ١٨٥٩ وكتابه الى برتلمى سانت هلير فى ٧ اكتوبر سنة ١٨٥٧ .

وقد سافر ليبحث عنه ، حتى اذا وجده يستطيع أن يتحدى العالم •
ولكن سياسة فرنسا كان لابد أن تتكيف بالحوادث الأوروبية ، وتسير طبقا لما تمليه ظروف السياسة الأوروبية العامة • ولقد كانت النمسا عاملا جبارا فى سياسة أوروبا ، بفضل دهاء وعبقرية البرنس ميترنيخ •
واذا كانت النمسا قد شايعت دى لسبس ، بفضل عطف ميترنيخ فى أول الأمر ، فانها اضطرت منذ سنة ١٨٥٧ لتغيير موقفها من المشروع ، وكذلك لم تكتتب فيه حينما طرحت الأسهم للاكتتاب ، وذلك بسبب حرب التحرير التى قام بها الشعب الايطالى ضد النمسا للخلاص من نيرها ، ووقوف فرنسا فى صف ايطاليا فى سنة ١٨٥٩ • وقبل هذه الحرب بعامين كان سفير النمسا فى القسطنطينية واسمه « بروكش » Prokesch يدس ضد دى لسبس ، حتى اتهمه بأنه يعمل لحساب حكومة فرنسا ، التى تأبى الا أن تحطم الامبراطورية العثمانية ، وتمزق أجزاءها • ومن أجل هذا الموقف شايع دى لسبس الايطاليين ، حتى كان يحرض المقيمين منهم بمصر على السفر والقتال ، ويعرض عليهم أن يصرف للعاجزين منهم أجر السفر ، وبالغ فى مشايعته لايطاليا لدرجة جعلته جديرا بشكر وجهه اليه زعيمها « كافور » ، الا أنه كان فى الواقع يعمل لصالح فرنسا ، وقال ذلك صراحة فى رسائله •

على أن انجلترا وتركيا انتهزتا فرصة انشغال فرنسا بالحرب الايطالية ورست مدرعات حربية بريطانية فى مياه الاسكندرية لتقبض على سعيد ، وفى نفس الوقت رتبوا قيام السلطان بزيارة بيروت ، ويؤتى له بسعيد ، وبهذا التدبير يتم الخلاص منه • ولكن كانت حرب ايطاليا قصيرة الأجل اذ انقضت بعد أشهر ، وعقد صلح « فيلا فرانكا » ، وتراجعت بريطانيا بعد المظاهرة ، وباءت الخطة بالفشل •

***

وعلاوة على هذا الحادث ، وهو ذو بال ، وصل الاسكندرية رسول من قبل السلطان ، اسمه مختار بك ، وذلك فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٥٩ ،

واجتمع بقناصل الدول ، وأبلغهم أنه حمل تعليمات للوالى تأمره بأن يوقف جميع الأعمال التى تجرى فى برزخ السويس بالقوة ، سواء أكانت أعمالا تحضيرية أو أعمال حفر . وأنه يطلب الى كل قنصل أن يأمر بترحيل رعاياه . وكانت المفاجأة العجيبة أن قنصل فرنسا « ساباتييه » كان أول من أحنى الرأس لهذا الطلب ، وفعل ما لم يفعله قنصل انجلترا نفسه ، اذ كلف نائبه فى دمياط بأن يأمر الفرنسيين الموجودين ببرزخ السويس بالانسحاب فورا ، والا أجلاهم بالقوة . وقيل أن المهندس الفرنسى « لاروش » Larouche رفض تنفيذ هذا الأمر .

كان موقف القنصل الفرنسى هذا ، وقد أثاره كبرياء دى لسبس وعجرفته حتى على قنصل فرنسا ؛ كان هذا الموقف ضربة هوت على قلوب الفرنسيين الذين كانوا يحلمون بقناة السويس ، ولما بلغ الخبر لدى لسبس ، وهو فى باريس وقتئذ كاد أن يصعق ، فالتجأ الى القلب الذى يحميه فى القصر الامبراطورى ، الى أوجينى ، التى جثى أمامها ، وأهاج وجدانها وذكرياتها ، وكانت لها عند نابليون الثالث كلمة لاترد ، فأذنت له بأن يقابل زوجها الامبراطور ، وبعبارة أخرى أذن الامبراطور بهذه المقابلة فى قصر « سان كلو » Saint-Cloud

وتمت هذه المقابلة فى ٢٣ أكتوبر سنة ١٨٥٩ ، بعد صلح «فيلا فرانكا» وحرب انتصرت فيها فرنسا ، وبعد أن تغير موقف انجلترا ، نتيجة لهذا النصر ؛ ولم يكن دى لسبس بمفرده فى حضرة الامبراطور ، بل ذهب مع رفاقه ، من رجال الشركة . والى القارىء بعض ما دار بين الامبراطور وبين دى لسبس :

الامبراطور : لماذا أرى الناس جميعا ضد مشروعك يا مسيو دى لسبس .

دى لسبس : مولاى ؛ لأن الناس جميعا يظنون أن جلالتكم لا تريدون مؤازرتنا .

الامبراطور : (بعد تفكير) اطمئنوا ، تستطيعون أن تعتمدوا على تعضيدى ، وأن تثقوا بحمايتى لكم » •

وروى دى لسبس فى مذكراته أنه لما قابل الامبراطور مع اخوانه ذكروا للامبراطور أنه تقرر عقد الجمعية العمومية لتصفى الشركة وتوزع ما عندها من مال على المساهمين • وأنهم وقد سمعوا منه هذا الكلام الجديد التمسوا من جلالته أن يصرح لهم باذاعته رسميا ، فلما أذن بذلك ، قالوا أنهم قرروا تأجيل عقد الجمعية العمومية لأن الموقف قد انقلب رأسا على عقب ، وتجدد الأمل فى نفوسهم •

وفى هذه المقابلة تظلموا للامبراطور من مسلك قنصل فرنسا « ساباتييه » فأمر بنقله ، وكلف دى لسبس بابلاغ الأمر الى وزير الخارجية •

وخرج دى لسبس من لدن الامبراطور ، بعد أن استوثق من تدخله العلنى لانقاذ مؤسسته ، تدخلا أدى لاصدار الأوامر لوزير خارجية فرنسا بتكليف سفيرها فى القسطنطينية أن يطلب من الصدر الأعظم استصدار أمر الباب العالى لسعيد باشا بترك الأعمال تأخذ مجراها ، كما وعد الامبراطور بالتدخل المباشر بنفسه وبواسطة حكومته لدى جميع الدول الصديقة لمعاضدة المشروع •

ومنذ هذا اليوم أنقذ المشروع من الهاوية ، وقد كان مقضيا عليه بالموت ، وكان السبب المباشر لانقاذه ، أن امبراطور فرنسا ربط نفسه بمصير المشروع ، وتبناه وجاهر بذلك أمام الملأ كله ، والفضل كل الفضل يرجع للامبراطورة أوجينى ، ولصداقة الشباب • وهكذا كتبت الأقدار لدى لسبس أن يحقق أحلامه ، بل أن يحقق أخطر مشروع فى تاريخ البشرية بفضل محبة صديقين عرفهما فى صباه ، أحدهما صار والى مصر والآخر هى أوجينى التى أضحت امبراطورة فرنسا • ولله فى تدبيره شئون !!

وما كان فى وسع نابليون الثالث أن يتخذ موقف التأييد العلنى لمشروع دى لسبس لولا أنه كان على يقين من أن أوروبا بأسرها سوف تتكتل لتأييد هذا المشروع الذى يفتح لها أبواب الشرق ؛ واذا كانت انجلترا نفسها ، قد حملت راية الخصومة ضد مشروع القناة ، الا أنه قد يأتى يوم تدرك فيه انجلترا أن القناة ضرورية لتوطيد أقدامها فى الشرق ، واذا كانت ثورة الهند ، التى تقدم الكلام عنها ، قد نبهت الرأى العام البريطانى لأهمية القناة لانجلترا ، فلن يكون من العسير التغلب على معارضة الساسة الانجليز . ومهما يكن أمر هذه المعارضة ، فانها لا تستطيع أن تقف ضد تأييد أوروبى عام .

ان النمسا ، التى كانت تلعب دورا خطيرا فى توجيه السياسة الأوروبية ، قد تظاهرت بمعارضة المشروع بسبب الحرب الايطالية التى تدخلت فيها فرنسا ضدها ؛ ولكن تلك الحرب قد انتهت بأسرع مما كان ينتظر فى صلح « فيلا فرانكا » ؛ والنمسا لا تستطيع أن تتحلل من التصريحات الرسمية التى وردت على ألسنة رجالها ؛ فمثلا ألقى البارون « دى بروك » فى ٢٧ يوليو سنة ١٨٥٧ ، كلمة بمناسبة افتتاح خط حديد تريستا ، وقال فيها « لن ندع يوما ينقضى ، دون أن نعبر فيه عن صادق أمانينا لمشروع حفر برزخ السويس ، الذى جاء وليد فكرة نبيلة . وان معارضة حكومة واحدة لن تقف ضد تحقيق هذه الفكرة العظيمة وذلك المشروع الضخم . فنحن نعيش فى وقت تآخت فيه الشعوب . ولا يسع النمسا ، وعلى الأخص مدينة تريستا ، ألا أن تطلب النجاح لفرديناند دى لسبس » . وقد ذكرنا أن النمسا تابعت أعمال القناة منذ جماعة سانت سيمونيان ، واشتراك « نيجريللى » فى جمعية الدراسات ، وانفصاله عنها واشتغاله مع فرديناند دى لسبس . فكان ممثلا للنمسا فى هذه الحلبة .

وأهم من معاضدة النمسا يجب أن نلقى بالا لمعاضدة الكرسى البابوى ، ومشايعة البابا « بيوس » التاسع للمشروع ، وقد أشرنا

الى المكاتبات بينه وبين دى لسبس ، وكشفنا عن أسباب هذا الحماس ، وما كانت ترجوه الكنيسة من خدمات يسديها المشروع لبعثات التبشير .
وغنى عن الذكر أن نقرر أن سلطان الكنيسة على ملوك أوروبا وساستها كان حينئذ عاملا لا يستهان به . والمشروع فى ذاته قد ولد فى أحضان الصليبيين وترعرع مع نشاطهم الدائم الذى لم يقف منــذ الحروب الصليبية حتى الآن ، والذى طالما اشتهى سيطرة أوروبا على خزائن الشرق ، وتمزيق أوصال بلاد المسلمين .

أما الروسيا التى تحلم بالسيطرة على المضايق التركية منذ القرن السابع عشر ، فانها لا ترفض مضيقا جـديدا تصنعه يد الانسان . وللقياصرة سياسة شرقية لم تكن تتنافى بأية حال مع هــذه العملية ؛ والحرب التى نشبت فى بلاد القرم كانت كفيلة بأن تدفع روسيا للوقوف ضد تركيا بغض النظر عن فرنســا التى اشهرت الســلاح ضدها فى ذلك الحين .

أما البلاد الأوروبية الصغيرة فكلها تقريبا حريصة على تنفيذ المشروع فايطاليا التى كانت ناشئة لا تنسى فضل فرنسا فى حرب التحرير . وأسبانيا التى تربط دى لسبس بها صلة الدم من ناحية أمه كانت تعطف على المشروع ، فوق أنها هى والبرتغــال عرفتا طريق الشرق الطويل قبل ذلك ببضع قرون ويهمهما أن تسير سفنهما فى طريق قصير . وهولندا كانت لها مستعمرات شرقية وبرامج شرقية .

وهكذا لم يكن عسيرا أن تلتقى الأطماع الاستعمارية ، ويقودها امبراطور الفرنسيين . فماذا يستطيع الساسة الانجليز أن يفعلوا وهم يعتمدون على عبقريتهم فى الدس ، واثارة الفتن والقلاقل ، ويعولون على الباب العالى ، وهو وقتئذ جدار يوشك أن ينهار !! .

كانت مقــابلة دى لسبس للامبراطور نابليون الثــالث فى قصر « سان كلو » نصرا مبينا ، فخرج من لدن الامبراطور ، وهو يشعر شعور من ملك الدنيا بأسرها ، وراح يقرع الطبول ويهز أعواد المنابر ،

ويملأ الصحف بالمقالات ، ويرهق البريد بالرسائل ، للسفراء ، وللصدر الأعظم ، ولصديقه سعيد ، ليقول لأولئك جميعا ، ان حكومة فرنسا معه ، والامبراطور من ورائه ، ومن شاء أن يتحداه فليتقدم !!

أما وزير خارجية فرنسا ، المسيو فلافسكى ، فبأمر من نابليون الثالث أعد العدة لاقصاء القنصل الفرنسى فى القاهرة عن منصبه ، وبعث اليه برسالة فى ٢٦ آكتوبر سنة ١٨٥٩ يصب عليه فيها جام غضب الحكومة ، ويكلفه بأن يبلغ والى مصر أن امبراطور فرنسا ، بوصفه الحامى لمصالح الفرنسيين ، قد أمر بأن تترك الأعمال فى قناة السويس تأخذ مجراها ، وأن تقوم القنصلية الفرنسية برعاية أبناء فرنسا الموجودين فى برزخ السويس والسهر على راحتهم[١] ، وأجاب « ساباتييه » على هذه الرسالة بقوله ، أن والى مصر ، حريص على ألا يقوم بعمل أيا كان يسىء الى عواطف حكومة الامبراطور[٢] ، وأكد هذا القنصل أن سعيد باشا لم يكن يعنى فى قرارة نفسه وقف الأعمال فى القناة ، وانما كان ذلك أمر يوعز به اليه بعض المحيطين به ، ودافع القنصل عن تصرفاته وحاول تبرئة نفسه أمام دى لسبس ، وتوسط الشفعاء من رجال السلك السياسى ليصفح دى لسبس عن قنصل فرنسا العام ، وقد ذكر دى لسبس فى بعض رسائله الى ذويه أن « ساباتييه » كان كغيره قد تأثر بالاعتقاد الذى انتشر قبل تدخل نابليون الثالث بأن المشروع قد منى بالفشل التام ، ولذلك رأت وزارة خارجية فرنسا ترقية القنصل العام المذكور الى وظيفة وزير مفوض ثم أحالته ، على الفور ، الى المعاش .

واذا كان طرد القنصل الفرنسى من مصر على هذا النحو قد فت فى عضد الذين كانوا يحاربون دى لسبس فى مصر ، فان الانجليز لم يذعنوا لتلك المظاهرة العلنية التى قامت بها حكومة فرنسا ، فتوجه سفيرهم فى

---

(١) تلك الرسالة موجودة بمحفوظات وزارة الخارجية الفرنسية .

(٢) ساباتييه الى فلافسكى فى ٣١ اكتوبر سنة ١٨٥٩ وكتابه اليه فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٥٨ .

باريس ، « اللورد كولى » الى وزارة الخارجية الفرنسية ، وعبر عن دهشة حكومة بلاده ، وأعلن أنها ما زالت متمسكة بموقفها ومعارضتها ، ولا تقبل أن تعيد النظر فى الأمر[1] .

ومع ذلك فان وزارة خارجية فرنسا ، بعثت الى وزيرها فى القسطنطينية ، « ثوفنيل » بتعليمات مشددة تقضى بتأييد دى لسبس لدى الباب العالى ؛ وكان دى لسبس ، قد قرر بعد اتفاقه مع نابليون الثالث ، أن يستأنف السفر الى تركيا لطلب موافقة الباب العالى وقد أهاج هذا التدخل الرسمى ، سفير انجلترا فى القسطنطينية ، « السير هنرى بلور » Bulwer ، حتى زعم دى لسبس ، أن السفير الانجليزى أصيب بالحمى ساعة وصوله الى القسطنطينية فقال « ان سفرى قد كلفه تعاطى كمية كبيرة من الكنين » . وقال أيضا « ان بلور كان يحاول أن يهدم فى المساء ما يبنيه ثوفنيل فى الصباح . ولكن لسوء حظه كان يستيقظ من نومه متأخرا ، وقد اعتاد الأتراك ، أن يبرموا أمورهم فى الصباح المبكر » .

وزعم دى لسبس أيضا أن السفير البريطانى هدد السلطان العثمانى باعلان انجلترا الحرب على تركيا ، وأن السلطان مع ذلك كان يقابل السفير الفرنسى مقابلة طيبة . وروى أيضا أن سفيرى النمسا وروسيا فى القسطنطينية أيدا السفير الفرنسى تأييدا تاما وأعلنا تضامن بلادهما مع فرنسا .

وكتب دى لسبس الى صديقه الهولاندى « رويزنير » فى ٧ ديسمبر سنة ١٨٥٩ يقول له أن مجلس الوزراء التركى اجتمع بضع مرات لدراسة الموضوع ، وأنه بالرغم من المعارضة ، التى كان يدبرها سفير انجلترا ، بمختلف الأساليب ، وافق المجلس على طلب السفير الفرنسى . وأنه تقرر أن توجه حكومة الباب العالى نداءا الى الدول توضح فيه موقفها

---

(١) رسالة كولى الى اللورد رسل فى ١٩ أكتوبر سنة ١٨٥٩ ورسالة رسل الى كولى فى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٥٩ .

من مسألة قناة السويس ، وتطلب حل المشكلات الدولية التى تثيرها مسألة القناة . وقال دى لسبس فى هذه الرسالة « لم يبق الا الاتفاق على صيغة هذا النداء . وانى أدع الأمر لمهارة سفير فرنسا ولا أقوم بأى سعى شخصى من جانبى . وقد فهم « بلور » (سفير انجلترا) أن النداء الذى سيوجه للدول سيقضى على كل معارضة ، ولذلك يبذل المستحيل ، ولكن عبثا ، لمنع هذه الخطوة . واذا تم الأمر وفق ما أتمنى ، فسأوجه مذكرة ، الى رؤساء البعثات الدبلوماسية هنا ، مشفوعة بالوثائق » .

وقد مضى السفير الفرنسى فى مساعيه ، بتوجيه دى لسبس وايعازه ، وكذلك عاونه فى تلك المساعى الدبلوماسية سفراء النمسا وروسيا وأسبانيا فى القسطنطينية . ومن خلال هذه المحاولات سقط الصدر الأعظم « كوبريزلى » باشا ، بعد أن انتهى مجلس الوزراء من صيغة النداء المرجو ، وأرسله الى سفير فرنسا فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٥٩ . سقط الصدر الأعظم فى اليوم التالى بعد صراع حاد فى مجلس الوزراء استغرق ست عشرة جلسة ، وخلفه فى الصدارة « محمد رشدى باشا » والذى سرعان ما اتصل به دى لسبس وناقشه فى الموضوع فأنس فيه ميوعة وحسن استعداد لخدمة دى لسبس ، وأبلغ دى لسبس تفاصيل محادثته مع الصدر الأعظم الجديد للسفير الفرنسى فى مذكرة ورد فيها أن الوزير الأكبر مقتنع بالمزايا التى تعود على تركيا من المشروع ، وأن كل ما هنالك هو أنه يرجو أن تتفق الدول على تسوية المسائل السياسية التى يثيرها المشروع بالنسبة لمصر وبالنسبة لأوروبا . ولم يفت دى لسبس فى رسالته أن يثنى على همة السفير الفرنسى الذى وصل الى تلك النتيجة وغادر العاصمة التركية فى طريقه الى الاسكندرية فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٥٩ ، ليلعب دوره فى الجبهة الأخرى وهى مصر ، ويبعد الوساوس عن نفس سعيد .

ولكن ظهر أن الأمور كانت تسير سيرا حسنا فى القسطنطينية أثناء

مقام دى لسبس فيها ، كما لو كان ماردا يلقى الفزع فى النفوس ، فما أن أدبر حتى تراجع الباب العالى بانتظام وترك الحالة غامضة والموقف معلقا ، فسافر دى لسبس الى باريس .

وفى ٣٠ يناير سنة ١٨٦٠ وجه الى المبعوثين السياسيين فى باريس مذكرة شرح فيها أهمية المشروع وطلب تأييد بلادهم ؛ وأعلن فى هذه المذكرة وأذاع أنه اذا استمرت الصحافة الانجليزية على تحديها له ، فان صحافة العالم كله سوف تؤازره وتقف لها بالمرصاد .

وفى الوقت نفسه قابل نابليون الثالث فى ٧ فبراير سنة ١٨٦٠ ، وعلى أثر تلك المقابلة وجه كتابا الى سعيد باشا قال فيه « ثقوا سموكم أن حكومة الامبراطور ستحمل الباب العالى ومعه انجلترا على احترام حقوقها وهى مصممة على السير بالمشروع بنفسها ، وان العالم كله من ورائها » .

انها القوة الغاشمة ، التى هدد بها دى لسبس سعيد باشا ، وأعلنه أنه ، أى دى لسبس ، أصبح ينطق بلسان حكومة فرنسا ، وأن المشروع صار مشروع تلك الحكومة وحقها ، وأن العالم كله معها ضد فرنسا وتركيا .

وانعقد فى باريس فى ١٥ مايو سنة ١٨٦٠ أول اجتماع للجمعية العمومية لمساهمى شركة قناة السويس ، وتصدت الصحافة الانجليزية وفى مقدمتها « التيمس » « والديلى نيوز » للحملة على تلك الجمعية والسخرية منها ومن المساهمين وتحذير جمهرة الشعب البريطانى من أن يساهم أو يفكر فى مشروع فاشل ، ولا يعدو أن يكون أضغاث أحلام . وفى مجلس العموم ، وقف اللورد « سيمور » Seymour وسأل « بلمرستون » فى ٢٣ أغسطس سنة ١٨٦٠ عما اذا كان والى مصر قد بعث الحياة فى شركة قناة السويس ، اذ اكتتب فى خمسة وثمانين ألف سهم بارت فى السوق ، وكان العجز عن بيعها كافيا لحل الشركة . وسأل أيضا عما اذا كانت هناك مفاوضات تجرى فى باريس بشأن موضوع

قناة السويس ، وعما اذا كان المستر كوبدن[1] ، الذى سافر الى باريس، قد تلقى تعليمات من الحكومة ؛ وأضاف صاحب السؤال عما اذا كان والى مصر ، وقد أبرم عقد قرض مع المسيو « لافيت » Laffitte المالى الفرنسى قد حصل على موافقة الباب العالى ، واذا لم يكن قد حصل على هذه الموافقة ، ألا يعد ذلك اخلالا بمعاهدة لندن المبرمة فى سنة ١٨٤٠ ؟!

وأجاب بلمرستون بقوله « ان ما ذكره حضرة صديقنا المحترم ، من أن والى مصر ، قد غرر به حتى اشترى عددا كبيرا من أسهم شركة قناة السويس صحيح . وأما هذه الشركة فانها كما قلت غير مرة ، هى أخطر الألاعيب الخداعة ، التى ظهرت فى العصر الحديث . انها كالطعم الذى يضعه الصياد للسمك . ولقد انخدع فيها عدد كبير من صغار الناس فى فرنسا ظنا منهم أنهم يساهمون فى عملية رابحة . وقد دل سير أعمال الشركة فى مصر ، على أنه اذا فرض جدلا أن المشروع ممكن التنفيذ ، فان ذلك لن يتم الا بتضحيات هائلة فى المال والوقت وعمل لا حد له » .

« وقد أخفق مؤسس المشروع فى بيع عدد كبير من الأسهم لبيت مالى فى ترستا فظن أن والى مصر هو الذى يتحمل تبعة الفشل ، وعليه أن يشتريها هو ، ولذلك أغرى هذا الباشا المنحوس بمشترى ٦٤٫٠٠٠ سهم بمبلغ ٣٢٫٠٠٠٫٠٠٠ فرنك حتى اذا قبل الصفقة باع له كمية أكبر منها . ولكن الباشا الذى لدغه صاحبه من الجحر مرة أبى أن يلدغ مرة ثانية . ومع ذلك فان دى لسبس بدعوى الحرص على مصلحة الباشا وضع فى رصيده كمية اضافية من الأسهم ويبلغ المجموع الرقم الذى ذكره العضو المحترم » .

« أما عن الشطر الثانى من السؤال ، فانى أقرر أن الباشا عقد قرضا

---

(١) أشرنا اليه كأول بريطانى راسله دى لسبس ، ولم يظفر منه بجواب .

مع أحد بيوت المال فى « مارسيليا » ولكنه عقده بصفته الشخصية . ولكى يفى بالتزاماته قبل شركة قناة السويس رهن لبيت « مارسيليا » هذا جميع أملاكه الخاصة . وتمت العملية بغير موافقة حكومة تركيا لأنه ليس ثمة داع للحصول على هذه الموافقة » .

« ولا يوجد فى المعاهد التى يشير اليها صاحب السؤال نص يقيد حق الباشا فى التصرف فى ملكه الخاص كما يريد » .

« وأما المفاوضات فلا علم لى بها . وهذا لا ينفى أنه كانت هناك مفاوضات بين حكومة فرنسا وحكومة انجلترا ، وبينا أثناءها وجهة نظرنا فى المشروع . وأكدت لنا حكومة فرنسا أنها لن تشترك فى العملية. ولكن بعض ممثلى فرنسا الدبلوماسيين قاموا فيما أعتقد ، بغير علم حكومتهم بأدوار ايجابية . وفى هذه الآونة ليست هناك مفاوضات . ولم نعط أية تعليمات للمستر « كوبدن »[1] .

أما المستر « كوبدن » — المشار اليه — فهو ذلك الانجليزى الذى كان قد راسله دى لسبس ، وكان وقت اثارة تلك المناقشة البرلمانية فى انجلترا قد سافر الى باريس واشترك فى ٥ يناير سنة ١٨٦٠ فى اجتماع عقدته جمعية الاقتصاد السياسى هناك . ودارت فى هذا الاجتماع مناقشات حول موضـوع قنـاة السـويس ، فطلب المجتمعون من « كوبدن » هذا أن يجلى موقف بلاده من هذا المشروع ، والعجيب أنه خالف ما جاء على ألسنة رجال الحكومة والبرلمان وأكد أن الرأى العام البريطانى سعيد بهذا المشروع ، وعلى الأخص غرف التجارة ، وأصحاب الأعمال الذين تهمهم مصالحهم فى بلاد الهند ، واذا كانت الدبلوماسية البريطانية تحارب المشروع لأسباب سياسية ولهواجس تساورها من ناحية السيادة على مصر ، فان ذلك أمر عارض ، لا يمس الجوهر . وتمنى هذا الانجليزى لدى لسبس النجاح من كل قلبه .

والذى يستوقفنا ، ونحن نراجع الأقوال التى وردت على لسان

(١) مضبطة مجلس العموم البريطانى فى ٢٣ اغسطس سنة ١٨٦٠

« كوبدن » فى جلسة جمعية الاقتصاد السياسى ، المشار اليها ، هو جوابه على سؤال ، وجهه له أحد الصحفيين الفرنسيين ، وهو مسيو « بينار » Th. N. Bénard محرر صحيفة « سيكل » Siècle اذ قال فى سؤاله أن طريق رأس الرجاء الصالح قد قضى على تجارة « البندقية » وبعض موانى البحر الأبيض المتوسط ، وحول الأعمال التجارية الكبرى الى البرتغال ، ثم الى هولندا وانجلترا ، وأن الساسة الانجليز ، ربما كانوا فى معارضتهم متأثرين بذلك ، ويخشون من أن تتأذى تجارة انجلترا اذا ظهر طريق جديد أقصر وأحسن من الطريق الذى يسيطرون عليه • وأجاب « كوبدن » بقوله :

« هذا التفكير لا سند له من الحقيقة • فانجلترا بلاد غنية ، ولديها من الذكاء وبعد النظر ما سوف يساعدها على تحويل الطريق الجديد لمنفعتها بحيث لا تخاف البتة من أذى يلحق قوتها التجارية أو السياسية » •

وقرر كوبدن انه لم يسمع قط أحدا يردد تلك المخاوف التى وردت على لسان السائل •

ونحن ننقل ذلك الكلام الذى قيل فى سنة ١٨٦٠ والذى يفسر لنا سياسة انجلترا وتشبثها بقناة السويس ، ويلقى ضوءا على الدور الذى لعبته بعد ذلك فى احتلال مصر من أجل السيطرة على قناة السويس . وشراء أسهم مصر فى شركة القناة من أجل هذه السيطرة أيضا ، ذلك كله لخدمة استعمارها السياسى والتجارى البغيض •

ولقد تصدى دى لسبس للرد فى الصحف التى كانت تعمل لحسابه على حملات اللورد بلمرستون فى مجلس العموم البريطانى وعلى الصحافة البريطانية ثم عاد الى مصر ومضى فى تنفيذ أعمال الحفر مستعينا بعمال مصريين وبمهندسين أكثرهم كفاية كانوا من الألمان والنمسويين، وترك سعيد باشا تلك الأعمال التى فرضتها القوة والتكتل الأوروبى على النحو الذى وصفناه تأخذ مجراها ، فأنشأوا الأبنية والمستعمرات فى بور سعيد والقنطرة ، وجرت أعمال الحفر على طول ١٣٠ كيلو مترا ، وكان العاملون فى الحفر يحصلون على مؤنهم من دمياط مستعينين بمعديات كانت تسير فى بحيرة المنزله • وكان لا بد لهم من المياه الحلوة،

ولذلك استعجل القائمون بالعمل حفر الترعة الحلوة الممتدة من النيل والمسماة الآن بترعة الاسماعيلية ٠

وكان الانجليز يرقبون ذلك عن كثب ، ولولا أنهم دبروا خطة لانتزاع القناة لأنفسهم بعد تمامها وتنفيذ الدور البارع الذى لعبوه ، والذى سنكشف عنه فيما بعد ، لناضلوا بحزم ولكنهم كانوا يكتفون بالحملات الكلامية فى صحفهم ، والمناقشات البرلمانية ، التى لا تكشف بحال عن حقيقة أغراضهم ، بل تغطى نواياهم الحقيقة ، ولا تعدو أبدا أن تكون ذرا للرماد فى العيون ٠ فهم كانوا يشنون حرب أعصاب ، ليمهدوا الطريق كى يظفروا آخر الأمر بالغنيمة ، سهلة ، وبعد أن يبذل غيرهم جهده وتنضج الثمرة فيأكلوها ، أو يتركوا للآخرين ما يفيض عن حاجتهم منها ٠

ومن تلك المناورات مناقشة أثاروها بمجلس اللوردات فى ٦ مايو سنة ١٨٦١ ، وأخرى فى مجلس العموم فى ٢٥ يونيو من تلك السنة ؛ وقد حرصنا على أن ننقل هنا ما دار فى هذه المناقشات ، لنبين للقارىء أن الانجليز قد فطنوا وقتئذ لأهمية قناة السويس الاستراتيجية ، ورأوا أن ترك الشركة تعمل على النحو الذى رسمته عقود الامتياز يجعلها دولة داخل الدولة المصرية ، تقف فرنسا من وراء ظهرها ، فصمموا منذ ذلك الحين على تدبير مؤامرتهم الخبيثة التى انتهت باحتلالهم لمصر ، احتلالا ركزوه فى منطقة قناة السويس ٠

والى القارىء ترجمة كاملة لهذه المناقشات البالغة غاية الأهمية والخطورة :

فى مجلس اللوردات فى ٦ مايو سنة ١٨٦١

بيان اللورد كارنافون Carnavon

« أرى أن هذا المشروع ، بوصفه عملية تجارية ، مآله الفشل ، ومع
« ذلك لم يتركه أصحابه ، ولذلك يهمنى أن أوجه نظر المجلس ونظر
« الحكومة الى أمر على درجة بالغة من الخطورة ، وهو جدير بعنايتكم

« جميعا . ومن غير حاجة للدخول فى تفاصيل قناة السويس ، حسبى
« أن أذكر لكم أن تنفيذ هذا المشروع كان أمنية داعبت خيال الكثيرين
« من الأمراء وذوى التيجان ، ولا أعرف مشروعا أحاطت به المغريات
« وأهاج الأحلام كمشروع توصيل البحر الأبيض المتوسط بالبحر
« الأحمر ، فانه عمل يفيد التجارة وينقل الحضارة الى طور جديد بل
« ويفيد المسيحية . ولكن توجد بين الفكرة وتنفيذها ثغرة كبيرة ،

« فلقد أثيرت ضده معارضة لها طبيعة على جانب من الخطورة ،
« وأريد أن أدلكم عليها . وهى معارضة لا تتصل فقط بنجاح المشروع ،
« بل بآثاره السياسية على مصر وتركيا وأوروبا بوجه عام ، وآثاره
« على انجلترا بوجه خاص ولسوف ألتزم جادة التحفظ فى الكلام عن
« الصعوبات الفنية التى يستهدف لها المشروع ، وهو ليس بالشىء
« الجديد ، وصعوبات الماضى هى صعوبات اليوم ، مهما قيل عن تقدم
« العلوم والفنون . وجميع المهندسين الانجليز يجاهرون بأن العملية
« مستحيلة التنفيذ ؛ ولو فرضنا أنها عملية ممكنة ، فان نفقاتها ستكون
« باهظـة ، بحيث تجب كل ربح ينتظر . ولتذكروا أن تنفيذ تلك
« المشروعات الضخمة فى بلاد الشرق لا يتم بالعمل الذى يؤديه العمال
« طائعين مختارين ، ولكنه يتم بالسخرة والأشغال الشاقة ؛ وفى السخرة
« تتمثل هذه العملية ، فهل هناك ما يبرر تضحية الأرواح التى سوف
« تستخدم فيها ، وهل تنهض المغانم التجارية مسوغا لذلك ؟! » .

« وقد ظن أن هناك فرقا بين مستوى البحرين الأبيض والأحمر ،
« ومن غير شك لا يسمح هذا المستوى بايجاد تيار يكفى لأن تجرى
« قناة تكون حرة من كل عائق . وليس يعنينى هنا أن أعبر لكم عن
« الأسف البالغ على الأموال التى تضيع فى تلك المصيدة . وانما الذى
« يعنينى أن أنبهكم الى الخطر الذى تتعرض له مصر وتركيا وأوروبا
« وبلادنا معها ، ولذلك يتحتم على الحكومة أن تقدم للمجلس تفصيلات

« كافية عن الخطوات التى اتخذتها حتى الآن حيال ذلك المشروع ».

« ولهـذا اطالبها بان تبين لنا ماذا فعلت نحو هذا المشروع . وانا اعلم
« ان والى مصر قد اعطى رخصة لدى لسپس ، ولكن والى مصر ليس رئيس
« دولة مستقلة ، بل هو تابع للباب العـالى ، ولذلك فان تلك الرخصة ،
« يجب ان تحوز موافقة البـاب العـالى . وأستطيع ان أقرر أن الباب العالى
« لم يوافق عليها ، بل رفضها ، لأن المشروع يضر بصالح تركيا .

« الا ان دى لسپس وشركته ماضون فى أعمالهم ، طبقا للامتيـاز
« الذى ظفروا به ، بل وأكثر من هذا يضعون أيديهم على رقعة من الأرض
« ممتدة من الجانبين بعرض ميل أو ميل ونصف من كل جانب ، اذن هناك
« شركة أجنبية وحكومة أجنبية تعمل تلك الشركة لحسابها ، وسيصبحان
« مالكين لمساحة واسعة تقع فى صميم ارض مصر ، وهذا الجزء من مصر غير
« منيع ، ومعنى هذا ان عملية حفر القناة ، وظاهرها الغرض التجارى المحض
« ستصبح على مضى الأيام ، ذات أهمية استراتيجية كبيرة .

« ومن الممكن أن يرتفع مقام دى لسبس ، بحق ، لو أنه استطاع
« أن يثبت أن مشروعه ذو صبغة تجارية بحتة ، وأنه لم يحاول ، على
« أى نحو ، فرض شروط تنم طبيعتها عن التدخل الصريح فى شئون
« الحكومة المصرية . ولقد ظهر أن دى لسبس استطاع أن يغرى والى
« مصر بالمشاركة فى المشروع بمال قدره تسعين مليونا من الفرنكات
« فى حين أن مجموع ايراد مصر الآن لا يتجاوز فى العام ١٢٥ مليونا
« من الفرنكات » .

« ولا أخال المجلس يخالفنى فى أن الاعـتراضات على هـذا التدبير
« ليست صادرة عن خفة ، بل هى اعتراضات جدية وتدل على خطر بالغ ،
« لأن شركة كهذه ، لا يمكن اعتبارها باى حال شركة خاصة ، ولأنه ، بتطور
« الحوادث ، ستصبح الشركة ظلا لحكومة فرنسا ، وهذه الحكومة ستعانى
« صعابا من جراء هذا الموقف الذى اختارته ، ولا أقول ذلك بالنسبة لفرنسا
« وحدها ، بل هو حكم ينطبق على أى بلد أوروبى يوجد فى نفس الوضع ،
« ولست أحاول ان اعرقل تجارة فرنسا فى هـذا الطريق ، لأنى أومن ان
« رواج التجارة فى بلد ، يفيد تجارة الآخرين ، وبما أن الملاحة بين انجلترا
« والهند أهم منهـا بين الهنـد وأى بلد آخـر ، فان هـذه القنـاة ، اذا
« ما استخدمناها ستكون من غير شك اكثر فائدة لانجلترا منهـا لأى بلد

« آخر • ولا أحب أن أتعرض لفرنسا كذلك من الناحية السياسية ، طالما أنها
« لا تعارض للمغانم السياسية التى تبحث عنها مع المصالح الانجليزية ،
« وبانتفاء التعارض لن يكون على فرنسا لوم أو تثريب . على أنى آسف
« أشد الأسف على هذه الطريقة التى تتبع كجزء من برنامج نفوذ سياسى
« يراد فرضه وآسف ان تجنح فرنسا لذلك ، كما يجنح له غيرها • ويقينى
« أن هذه طريقة ضالة ، وأن أولئك الدبلوماسيين الذين أغرموا بالوصول
« الى مآرب لهم بغض النظر عن الأساليب التى تستعمل ، يضعون فرنسا
« بهذه الكيفية فى منحدر لا يشرفها ، ويزورون على أوروبا اذ يخفون عنها
« نوايا حكومتهم ، على انه اذا جاز أن تكون حكومة فرنسا نفسها قد
« اختارت هذا الأسلوب ، فهى حرة فيما تعمل ، ولكن عليها ان تتحمل
« جميع النتائج • وأرى أن الحكومة الانجليزية عليها تبعات لا تسمح بان
« تفرض تلك السياسة فرضا ، ولا تقبل أن يخلق نفوذ يمس من قريب
« أو بعيد بحياد مصر ، ولقد طالما اتهموا بلادنا بانها شديدة الحساسية
« والغيرة من هذه الناحية ، وهى محقة فى ذلك ، والا فانها لن تستطيع أن
« تحتفظ بالهند وقتا طويلا ، ولا أظن أن فرنسا ، اذا ما توجهنا اليها
« مناجين شعورها بالاستقامة ، تسمح لعملائها أن يفصموا ما بيننا وبينها
« من مودة بهذه الطرق الملتوية •

« أنا لا أريد فى هذا الموقف أن أهاجم سياسة فرنسا ، ولا أشكو
« من هذا المنبر من ضخامة عدد الرعايا الفرنسيين الموجودين الآن فى
« مصر ، بكثرة ليس لها شبيه فى الأعوام المنصرمة • ولكنى أشكو
« وأضج من اللهجة والأسلوب الذين يستعملهما دى لسبس وشركته ،
« وأولئك الذين يصفون أنفسهم بأنهم وكلاء الشعب الفرنسى ، وقول
« دى لسبس أنه يمثل حكومة بلاده ، ويعبر عن سياسة وطنه • وأنا
« أعرف حالات استطاع موظفو شركة القناة فيها أن يكرهوا بعض
« الانجليز على العودة من مصر ، لا لأن شركة القناة تريد أن تمنعهم
« من مشاهدة ما يجرى من الأعمال ، ولكن لمنعهم من معرفة الاتجاه
« الذى ستسير فيه القناة المراد انشاؤها •

« وظاهر للعيان ان هذه الشركة لا تكفى باحتلال الأرض ، بل تدعى
« الاحتكار ، تمهيدا لأن تجعل من نفسها دولة يكون لها قضاء فى الجزء

« **الذى تحتله . والشرقيون قوم تتأثر طبيعتهم بهذه الصور ، ولذلك**
« **لن يكون عسيرا على شركة كهذه ان تصل بالتدريج للمكانة التى**
« **ترجوها .**

« والرأى العام هنا يعرف من التقارير الدورية عدد العمال الذين
« يستخدمون وحالة الأعمال ، ولقد أذاعوا منذ بضعة أشهر أن القناة
« ستفتح فى الخريف القادم بحيث يمكن أن تسير فيها سفينة من بدايتها
« حتى نهايتها . ولا أظن أن الحكومة الفرنسية تسمح لنفسها بأن
« تتوسط فى مشروع شركة مفلسة ، أو ترضى أن تكون ستارا لعملية
« تجارية ليست الا فخا كبيرا وخدعة جسيمة وما أكثر ما جرى من
« الخدع فى تجارة البحار . »

« انى متلهف لمعرفة السياسة التى تنتويها الحكومة الانجليزية بهذا
« الصدد ، فان الماضى لا يساعد على التنبؤ بالمستقبل ؛ وعندما أثير
« الموضوع بمجلس العموم ، فى المرة الأخيرة ، اشترك فى المناقشة
« أربعة من الوزراء ؛ وأعلن اللورد بلمرستون ، وهو اليوم رئيس
« الحكومة ، أنه اذا قدر لهذا المشروع أن ينفذ ، فستكون أقل تنائجه
« خطرا تقطيع أوصال الأمبراطورية العثمانية ، وأن ذلك لا يستقيم
« مع مابين مصر وتركيا من الصلات ، وكذلك لا تنظر انجلترا لهذا
« الأمر بعين الرضا . وزعم المستر جلاد ستون ، أن هذه الأخطار ،
« ان هى الا أضغاث أحلام ، وأن تلك الحجج سخيفة وواهية . وشاطر
« المستر ملنر جبسون .... ، وزير الخزانة الحالى شعوره وأما
« اللورد رسل الذى يجلس الآن على كرسى وزير الخارجية فلم يستطع
« أن يجارى اللورد بلمرستون فيما رآه ، كما لم يقدر على مشايعة
« جلاد ستون . وظن أن القناة ، لا تأتى بمضرة فى أوقات السلم ،
« وفى أوقات الحرب تبدو المخاوف المقول عنها من قبيل الخيال . »

« وأما أنا فلست مؤيدا ، على طول الخط ، للأسانيد التى أعتمد
« عليها رئيس الحكومة ، ومع ذلك أرجو أن تسترشد حكومة جلالة
« الملك برأى الفيكونت النبيل فى هذا المشروع . »

رد الحكومة البريطانية

وقد أجاب اللـورد « وودهاوس » Woodhouse على بيان اللورد « كارنافون » بقوله :

« ••• تعلمون أن المسيو دى لسبس ، ظفر فى سنة ١٨٥٤ ، من
« باشا مصر ، بامتياز ، يخوله انشاء قناة ، والاستيلاء على مساحة
« كبيرة من الأرض • وبعد ذلك بوقت ما ، رأى دى لسبس أنه لابد
« من حصوله على موافقة السلطان ، ولم يحدث أن منحه السلطان
« هذه الموافقة حتى الآن • ولم يعلن الباب العالى ، أنه لا يوافق بأية
« حال ، على توصيل البحرين الأبيض والأحمر بواسطة قناة ، ولكنه
« اشترط قبل ابداء موافقته أن يحصل على ضمانات من شأنها أن
« تكفل له سلامة الامبراطورية العثمانية ، ومراعاة قوانينها • »

وأشار المتحدث بلسان الحكومة فى مجلس اللوردات ، الى قانون عثمانى يحرم السخرة • وذكر أن انشاء القناة يحتاج الى استخدام عدد هائل من الأيدى العاملة ، وأن ذلك يفتح الباب للسخرة فى مصر • وذكر أن من حق السلطان العثمانى أن يعارض فى منح مساحة كبيرة من الأرض لشركة ذات صلة ببلد أجنبى • ثم قال :

**« ويجب ان نسلم ان اخطارا جسيمة تستهدف لها الامبراطورية
« العثمانية من جراء مشروع خطير كهذا ، فى مصر ، يقسم الامبراطورية
« العثمانية ويخلق هيئة أجنبية فى مصر تتمتع بامتيازات خاصة ولا تخضع
« للقضاء المحلى ، تلك اخطار فظيعة ، لم تستطع أن تخفيها حكومة
جلالة الملكة » •**

وأدعى الخطيب فيما ادعى أن هذه الأسباب نفسها حملت الحكومة البريطانية على معارضة المشروع • ولكنه كان لينا فى كلامه عن الحكومة الفرنسية ، فقال أنه نظرا لكونها حكومة حليفة لبريطانيا لم تفعل انجلترا أكثر من ابداء معارضتها •

وأشار الى الخطوات التالية التى اتخذها دى لسبس وابتداء الأعمال

الفعلية والمزايا التى حصل عليها من والى مصر • ثم قال أنه لا ينبغى أن يبالغ الرأى العام فى مخاوفه ، مدعيا أن مسائل فنية قد تجعل تنفيذ المشروع عسيرا ، فقال مثلا أنه لن يمكن انشاء ميناء بور سعيد بسبب تهايل الرمال ، وأن المياه شحيحة والعملية فى مجموعها خيالية • وادعى أنه يرثى لحال المساهمين ثم تهكم بوالى مصر اذ غرر به دى لسبس واضطره لمشترى ما يقرب من نصف الأسهم ، وقال أن المال الذى دفعه مال ضائع ، واذا فشل المشروع فسيطالبه المساهمون بالتعويض •

وهذه الاجابة الماكرة على لسان الحكومة البريطـانية فى مجلس اللوردات ان دلت على شىء ، فانما تدل على تراجع منتظم من جانب الحكومة البريطانية فى معارضة المشروع • والتوطئة لمشترى أسهم مصر فى قناة السويس بالحط من قيمتها والقول عنها أنها مال ضائع ، مع محاولة خفية للفت فى عضد والى مصر واثنائه عن اتخاذ اجراءات من شأنها وقف الأعمال بالتلويح بأنه فيما اذا توقفت الأعمال سيلزم بتعويض المساهمين • ويظهر أن مفاوضات سرية لابد أن تكون قد جرت بين حكومتى فرنسا وانجلترا لتنسيق المصالح بين البلدين ، وأن الحكومة البريطانية قد رأت أن تقف فى معارضتها هذا الموقف المائع وهى فى قرارة نفسها ، ومن وراء الستار ، تترقب اليوم الذى تتم فيه القناة ، لتنقض عليها ، وتظفر منها بنصيب الأسد •

ومما يكشف عن هذه النية الخبيثة التى بيتتها انجلترا ما جاء على لسان اللورد « وودهاوس » اذ استرسل فقال :

« **ان حكومة جلالة الملكة قد رأت من الأنسب أن تترك الأمر لتقـدير**
« **الباب العالى ، وهو على اتصال بهذا الشأن بوالى مصر • والذى أرجوه هو**
« **العدول عن المشروع ؛ أو على الأقل أن تعطى الضمانات للباب العـالى**
« **ولسائر الدول الأوروبية التى لها مصالح فى هذا الجزء من العالم ، بحيث**
« **لا يتعارض الطريق المقترح مع أمنها ومصالحها ، والا تحرم دولة أيا كانت**
« **من الانتفاع بالقناة ، وخصوصا فى وقت الحرب •**

وقال صراحة عن معارضة بلمرستون القـديمة ، والخطب التى اقتبسنا بعض فقراتها فيما تقدم ، أنها دخلت فى عداد التاريخ •

وكان اللورد « استراتفورد » السفير البريطانى السابق فى القسطنطينية ، وعدو دى لسبس القديم ، ممن اشتركوا فى تلك المناقشة التى دارت بمجلس اللوردات. وكذلك اشترك فيها اللورد «الينبوروف» Ellenborough والذى يستوقفنا من بيانه هذه الكلمات :

« ان بسفورا واحدا ، جر علينا المتاعب ، والمشروع الذى نحن بصدده ليس الا بسفورا آخر ، يضع الفرنسيون ايديهم عليه . وواجبى أن أعلن من الآن ، أن مسعاهم سيبوء بالفشل ، ولكن ماذا يحدث اذا كتب للمشروع النجاح ؟ بهذه القناة يستطيع الفرنسيون أن يرسلوا الى بحار الشرق أسطولا فى خمسة أسابيع ، بيد أن ذلك يتطلب منا ما لا يقل عن عشرة أسابيع ، ففى حالة الحرب ، وقانا الله شرها ، يستطيع هؤلاء العمال ، كما يطلقون عليهم ، (ويعنى الفرنسيين) أن ينزلوا فى السويس ويقطعوا فى مصر الطريق بيننا وبين الهند ، ولا تستطيع مصر أن تقف على الحياد » .

هذه الكلمات تعبر عن سياسة جديدة لبريطانيا وتكشف عن المخاوف الحقيقية التى كانت تساورها فى ذلك الحين ، فهى لم تكن تبغض القناة ، ولكنها خافت أن تزاحم فيها ، فأخذت لنفسها الضمانات ، وسنبين فى الجزء الثانى من هذا الكتاب الدور الذى لعبته ، حتى انتزعت السبق من أيدى الفرنسيين وسخرت القناة لنفسها على حساب مصر ، ورغم أنف العدالة والقانون .

على أن دى لسبس لم تعجبه اللغة المعتدلة التى وردت على ألسنة الساسة الانجليز ، وقد أحس بالدفء ، واطمأن الى تأييد شامل من جانب القوى التى تهيمن على سياسة أوروبا وأقدار العالم ؛ فأعلن اللورد « كارنافون » أنه سيقاضيه بسبب اللغة التى استعملها فى بيانه . وقال له ناصحوه من الانجليز ، أنه لا ينبغى له أن يحفل بما يقال ، وما دامت شركته قد تأسست ، فليترك الأمر لها ، وبعثوا له بكلمات العطف والتأييد .

فى مجلس العموم

وفى مجلس العموم أثيرت مناقشة فى ٢٥ يونيو سنة ١٨٦١ حول سؤال قدمه أحد الأعضاء واسمه « جريفث » للحكومة بشأن ما قيل

عن السخرة التى تجرى فى مصر ومخالفة ذلك للمبادىء الانسانية وعما اذا كانت حكومة انجلترا قد لفتت نظر حكومة تركيا وحكومة فرنسا لهذا الأمر وخطورته . وكانت اجابة الحكومة ، التى ارتدت مسوح القساوسة لولبية مطاطة ، وقد خلت من الحملات العنيفة التى كانت تشنها من قبل .

وبادر دى لسبس بتوجيه كتاب مسهب الى وزارة الخارجية البريطانية يأبى فيه على انجلترا التدخل فى هذا الأمر . وأعلن أن الرق كان معمولا به فى أمريكا ولم تتدخل انجلترا ، وكذلك استرقت روسيا نحو أربعين مليونا من رعاياها ولم تتدخل انجلترا وحرمت أسبانيا بقانون الدعوة لأى دين غير الكثلكة ولم تتدخل انجلترا مع أنها بلد بروتستنتى ؛ وراح بكافة العبارات يبرر ما كان يجرى من الظلم فى مصر مقررا أن الأعمال الكبرى فى مصر لا يمكن أن تنفذ الا بالسخرة ، وأنه لا يجوز من أجلها التدخل فى شئون مصر ، وأن والى مصر قد أخذ على نفسه تعهدات يجب أن ينفذها ، واذا لم يفعل فستكرهه حكومة فرنسا على احترامها لأن رؤوس أموال فرنسية تستعمل فى المشروع . واحتج بأن حكومة فرنسا لم تتدخل فى الهند ضد المعاملة التى يلقاها أهل الهند ، وهى من قبيل السخرة ، فلماذا اذن تأبى انجلترا على شركة قناة السويس أن تفعل بالفلاحين المصريين ، ما ترضاه هى فى معاملتها للهنود ؟! وزعم أن حركة العمل فى حفر برزخ السويس تعود بالخير على الفلاحين المصريين من جراء الأجور التى يتقاضونها . فهو فى تلك المذكرة يمن على مصر التى استنزفت دماءها بفتات الموائد . والأمر فى بلاد الانجليز لم يخرج عن مجرد الثرثرة التى دارت فى برلمانهم بقصد تهديد الفرنسيين وافساح السبيل لانجلترا كى تحتل المكان الذى أرادته لنفسها فى قناة السويس[1] .

---

(١) مذكرة دى لسبس موجودة بمحفوظات وزارة الخارجية البريطانية وقد نشرها « شارل رو » فى الجزء الأول من كتابه : برزخ وقناة السويس ص ٣٢٤ وما بعدها .

تحولت انجلترا عن حطتها الأصلية شيئا فشيئا ، وتم الأمر لدى لسبس اذ تكتلت أوروبا كلها وراءه ، وأصبحت المؤامرة محكمة ، ولم يبق الا أن يذعن الباب العالى بدوره ، ويلقى بسلاحه ، ويقبل النكبة طائعا مختارا •

أما سعيد الذى غرر به ، سعيد الطيب القلب ، الذى اندفع بعواطفه ، وبكل جوارحه لاكرام ضيفه ، والاحسان لصاحبه ، دون أن يقدر أن ضيفه خبيث ، وأن صاحبه لا تعنيه الصداقة الا لاشباع شهواته ومطامعه ، ودون أن يدرك أن وراء تلك الفرمانات استعمارا مؤكدا ، وسيطرة أوروبية مقنعة ؛ سعيد الذى اطمأن لدى لسبس حينما قال له ، قبيل توقيعه على الفرمان الأول ، ان هذا المشروع يراد به خدمة تجارة العالم ورفاهية مصر ؛ سعيد الذى هزته هذه الجملة Commerce du monde et prospérité de l'Egypte.

تفتحت عيناه أخيرا فاذا به يرى طوائف الأوروبيين وقد جاء بهم دى لسبس الى برزخ السويس ، ولا تمتد اليهم يد القانون المصرى ، ولا يتناولهم سلطانه لأنهم يحتمون بالامتيازات الأجنبية وسلطان القناصل•

أرض مصر فى أيديهم ، لا من أجل حفر القناة فقط ، بل يزرعون التفاتيش ويتصرفون على هواهم • والعمال المصريون تضربهم السياط ويدفنون تحت التراب الذى تخرجه معاولهم من جوف الثرى • وماء النيل سيجرى الى برزخ السويس ليبيعه دى لسبس وجماعته للفلاحين المصريين • والدولة الجديدة تظهر بسرعة وبشكل مخيف ؛ ونابليون الثالث امبراطور فرنسا ومن ورائه حكومته يرعون هذا الظلم الذى لم يعرف له التاريخ من قبل شبيها ؛ ومن وراء فرنسا النمسا ، وأسبانيا وروسيا ، وايطاليا الفتاة ؛ ومن وراء كل هؤلاء البابابيوس التاسع !!

أما انجلترا التى قامت بمظاهرة مسرحية فقد شددت التكير على سعيد وأغرت الباب العالى بالتنكيل به ، وأصبح مهددا مطاردا ، ولعل

السر فى هذه المظاهرة البريطانية أن انجلترا لم تأخذ لنفسها الامتياز .
والرجل المسكين قد استيقظ من نومه العميق ، وعرف أن أمراء البيت العلوى الكريم ، لم يكونوا حاسديه ، بل كانوا نعم الناصحين ، المخلصين ، الغيورين على وطنهم ، ومجد والده العظيم ، مدوخ السلاطين ، ومحطم المماليك ، وهو الذى رفع راية مصر وتركها وهى تعانق السحاب ، فماذا فعل سعيد ، وقد انكشفت المؤامرة وظهر الشياطين فى وضح النهار ؟! .

تحلل جسده الضخم ، وتحطمت أعصابه ، وعاد اليه ضميره فقتله ورأى وجه فرديناند الحقيقى فصرعه ؛ وهو الأمير بن الأمير ، بل الملك ابن الملك ، الذى لا يطيق أن يرى أنف بلاده فى الرغام وعصابة المستعمرين تدق أرض الوطن بالأقدام وتشقها بالمعاول ، وتستغل ملكه وتستذل رعاياه باسمه وبأمره وتحت سمعه وبصره .

من أجل ذلك مات محمد سعيد الى رحمة الله فى ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ وهو فى مدينة الاسكندرية . وقد مات وهو فى ريعان شبابه ، ولم يتجاوز أربعين ربيعا . وقبيل موته بأيام طيروا الخبر لدى لسبس فترك أعمال الحفر وسافر الى الاسكندرية على عجل وبلغه نبأ وفاة صاحبه فى الطريق ، وبلغت به الصفاقة أن يدخل المسجد الذى صلوا فيه على سعيد ... ؟! . وهكذا شاءت الأقدار أن يسير القاتل فى جنازة المقتول ويشيعه الى مقره الأخير ، ويقدم التهنئة لخليفة سعيد ، أملا فى أن يجد من الوالى الجديد مطمعا ، ولكن هيهات ، هيهات لما توعدون .

***

قيض الله لمصر اسماعيل ليحطم الأغلال على النحو الذى سنورده فى الفصل التالى . ولكن العبء ثقيل ، والتركة التى تركها سعيد ، رحمه الله ، مثقلة بالديون ؛ وماذا يستطيع أن يفعل رجل واحد مهما أوتى من صفات الحزم والذكاء والرجولة ، والوطنية ، وبعد النظر ؛ ماذا يفعل ازاء عالم تكتل ضد وطنه ، وماذا يستخلص من براثن رأسمالية ساحقة ، ماحقة ؛ بل عصابة تؤيدها الحكومات والبنوك ، وتشد أزرها البرلمانات ،

وصحافة العــالم ، والرؤوس المتوجة • لقد فعل الكثير ، واستدان ، ليقضى على الدولة التى خلقت فى داخل الدولة ، واشترى بالمال الذى أخذه من المرابين سيادة مصر ، وأنقذ كل ما استطاع أن ينقذه ، وطارده الاستعمار حتى أقصاه عن عرشه ، ولكن عدالة السماء مهما طال انتظارها تأتى ، ولو بعد أجيال •

صاح اسماعيل فى وجه دى لسبس ، منذ اللحظة الأولى ، بهذه الجملة الخالدة : « ليس ثمة من يؤمن بالقناة أكثر منى ؛ ولكنى أريد القناة لمصر ولا أريد أن تكون مصر للقناة » •

Personne n'est plus canaliste que moi ; mais je veux que le Canal soit à l'Egypte, et non pas l'Egypte au Canal.

الا أن المتآمرين قد احتجوا عليه حال اعتلائه العرش بفرمان ٦ يناير سنة ١٨٥٦ • وهذا الفرمان هو حجر الزاوية فى المأساة •



الخديو اسماعيل باشا
١٨٦٣ – ١٨٧٩ م

الفصل العاشر

اسماعيل الذى ناضل الاستعمار

"إنى أريد القناة لمصر . ولا أريد أن تكون مصر للقناة"

مات سعيد وهو نادم على منح الامتياز ـ دقة موقف اسماعيل ـ واضطراره للاستعانة بالباب العالى ـ مسألة السخرة ـ الأغلال التى تصدى لها اسماعيل ـ اتفاقية ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ ـ زيارة السلطان عبد العزيز لمصر ـ نوبار وحقيقة نواياه ـ ارسال نوبار الى القسطنطينية فى شهر يوليو سنة ١٨٦٣ ـ رحلته الى باريس بعد ذلك ـ الرشوة لعبت دورها فى المفاوضات ـ تقديم نوبار الى محكمة السين ـ وليمة ١١ فبراير سنة ١٨٦٤ وخطاب الأمير جيروم نابليون ـ تحكيم نابليون الثالث ونص الحكم ـ تركيا ترفض الحكم والامبراطور يتدخل ـ تراجع انجلترا وتخاذل تركيا ـ زيارة الوفود من الخارج لمنطقة أعمال القناة ـ اتفاقية ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ ـ مصادقة الباب العالى ـ النتيجة .

اتفق المؤرخون الغربيون ، على اختلاف مشاربهم وأجناسهم ، على الرأى القائل بأن سعيد باشا قد منح امتياز حفر قناة السويس عن ايمان بفوائد القناة ومزاياها ، وعن اعتقاد أنه بهذا العمل ضمن لذكره مجدا فى سجل الخالدين ، وأكدوا أن هذا الايمان لم يتزعزع حتى لفظ سعيد أنفاسه الأخيرة ، والتمسوا له العذر عما قام به فى سنى حياته الأخيرة من وقف أعمال الحفر مدعين ، أنه انما فعل ذلك لمرضاة الباب العالى ، وخوفا من تهديدات الانجليز ، وأنه كان كلما سنحت له فرصة لتقديم المعونة لدى لسبس لم يحجم ولم يتردد ، ولذلك كانت معارضته له صورية ، ولمجرد تغطية موقفه حيال الباب العالى . وزعم هؤلاء المؤرخون أنفسهم ، أن « اسماعيل » حينما ولى الأمر سار على سنة

سلفه ، ولـكن بحماس أقل من ذلك الذى أظهره سـعيد ، بل وادعى أولئك أن اسماعيل حينما تصـدى لمنازلة شركة القناة ، والحـد من نفوذها ، واسترداد قدر عظيم من الأراضى التى كانت ممنوحة لهـا ، كان ينفذ تعليمات الباب العـالى ، ولايتصرف بوحى من تفكيره وقال شارل رو فى مؤلفه الذى ظهر فى سنة ١٩٠١ ، وجورج ادجار بونيه فى كتابه عن دى لسبس سـنة ١٩٥١ ، أن نوبار باشـا كان مأجورا من الانجليز ، وكان نوبار وزير اسماعيل ومستشاره لأول ، فدفع اسماعيل فى ذلك الاتجاه .

وجمهرة الكتاب الأوروبيين المعاصرين ، حينما يتصدون لمسائل قناة السويس ، يستقون معلوماتهم من مخلفات دى لسبس ، ومحفوظات شركة قناة السويس ، وأوراق وزارتى الخارجية الفرنسية والبريطانية ، ولكن دى لسبس كان رجلا بعيد النظر ، وكان يعلم أن أعماله لاتكسب صفة شرعية الا اذا تأكد للملأ أن مصر ، صاحبة الشأن الأول والأخير ، موافقة عليها ، وأن هذه الموافقة صدرت عن اقتناع وبلا اكراه ، ولذلك حاول فى جميع كتاباته وتقارير أعوانه أن يؤكد موافقة سعيد ورضاه ، ويثبت أن ما أثير ضده فى عهد اسماعيل ، كان راجعا لعوامل خارجية لاتخص مصر الرسمية ، بل هى من قبيل التدخل الأجنبى فى شـئون مصر ، حتى وصـفت معارضـة الباب العالى بأنها تدخل غير مشروع ومجاوزة لحدود العلاقات ، وقتئذ ، بين مصر وتركيا .

ونحن لانستطيع أن نقبل مايرويه كتاب الغرب على علاته ، فلدينا من الوثائق التاريخية ، مايكفى لوضع الأمر فى نصابه ، والقضـاء على كثير من المغالطات ، التى كانت سـببا فى خلق أحكام خاطئة ، ولكى نستطيع الحكم على سياسة اسماعيل فى هـذا الأمر الخطير ، يجب أن نجلى الموقف كما ألفاه اسماعيل ، حينما جلس على عرش مصر :

قطعنا فى الفصول السابقة بأن المغفور له سعيد باشا ، أخطأ خطـأ جسيما ، اذ أحسن الظن بدى لسبس ، وتورط فوقع فرمانين مجافيين

لأصول العدل والقانون ، وكشفنا عن نواحي الضعف فى تصرف سعيد ، ولكن لانستطيع القول أنه غير موقفه خوفا على مصيره ، فالثابت أن تركيا نفسها كانت تخاذلت بعض الشيء فى معارضتها من فرط المساعى لديها من جانب الفرنسيين ، وكذلك الانجليز كانوا يتحولون تدريجيا عن المعارضة ، يتفاهمون سرا للتوفيق بين مصالحهم المستقبلة فى القناة ، ومصالح فرنسا • ولقد كانت حملة تركيا وانجلترا على أشدها فى السنوات الأولى ، وقبل أن تبدأ أعمال الحفر ، وكانت فرنسا متحفظة فى مؤازرة دى لسبس ، ومع ذلك وقف سعيد جهرا وعلانية فى صف دى لسبس ، وتورط المرة بعد المرة ، فكيف يمكن أن يقال أنه غير موقفه من صديقه خوفا على مستقبله ، بعد أن أصبح دى لسبس مؤيدا بما يشبه الاجماع من أوروبا !؟ ••• لدينا من الوثائق ما يؤكد أن معارضة سعيد لأعمال الحفر كانت جدية ، وكانت عن عقيدة لأنه تنبه فى آخر أيامه ، فرأى نفسه قد تورط فى خطأ جسيم • وهاهى الوثائق تؤكد صحة هذا النظر :—

١ — ورد فى افادة من المعية السنية الى ناظر الدائرة الخديوية أن دى لسبس سافر لأجل مشاهدة منبع الخليج وأنه كان ينوى فى العودة أن يمر بسمنود ومنها ببركة المنزلة ويعود منها الى الأسكندرية فكانت أوامر سعيد باشا التى بلغت رسميا لرجال الادارة لمراعاة تنفيذها كالآتى :—

« لا مانع من تجول هؤلاء فى البلاد ، كما يتجول السائحون ، ولكن « المهم فى الأمر هو عدم تمكينهم من عمل ما يريدون أن يعملوه فى أثناء « طوافهم اى أنه يجب الا يمكنوا من وضع المعول فى الأرض ، والا يمكنوا « كذلك من الشروع فى الأعمال ، وأن يؤكد على الموظفين والفعلة الا يذهبوا « الى هناك ، ولا يقتربوا قط منه (يعنى دى لسپس) ، حتى لا يتمكن « هؤلاء من عمل ما يحاولون أن يعملوه » (١) •

---

(١) محفوظات قصر عابدين العامر ؛ دفتر ٥١٢ معية تركى ، الافادة رقم ١١٧٢ بتاريخ ١٣ شعبان سنة ١٢٧٥ هـ •

وفى وثيقة أخرى وهى كتاب من محمد عرفان ، ناظر الدائرة السنية، وردت هـذه العبارة : « ان من مقتضى الارادة السنية ألا يضرب معول فى الأرض التى يراد اختبارها ، وألا تباشر عملية ، وألا يوجد فى محل العملية فعلة ولا عمال من رجال الحكومة [١] » .

وفى كتاب أرسلته المعية السنية الى مأمور ضبطية مصر ما نصه : « لقد عرضنا على الأعتاب السنية افادة ذاتكم المؤرخة فى ٢١ شعبان سنة ١٢٧٥ التى كتبتموها لحضرة صاحب العزة ناظر الدائرة السنية لابلاغه ماجرى بين وكيل مفتش الوادى والمهندسين وغيرهم الذين كانوا فى معية المسيو دى لسبس ، وهو أن الوكيل يمنع هؤلاء كلما حاولوا حفر أرض على سبيل التجربة ... فاطلع جناب الوالى على التعليمات التى كتبتموها للبكباشى ... واستحسنها ، وأقر بعدم اعطاء المسيو المومأ اليه عمالا من قبل الحكومة ، وابلاغ البكباشى المذكور أنه يجب منع هؤلاء من حفر الأماكن الصغيرة اذا أرادوا حفرها لاختبار صلابة الأرض »[٢] .

٢ — وأكثر من ذلك وجه اللوم والتأنيب للمخالفين للتعليمات ، وهذا كتاب أرسلته نظارة الداخلية الى محافظ دمياط فى ١٨ شوال سنة ١٢٧٥ يقول : « لقد قدمت الى مقام ولى النعم ، ذى المكانة الرفيعة شكوى عن تصرفاتكم لأنه قيل أن المسيو دى لسبس قد حصل على قوارب على الرغم من التبليغ الشفوى الذى بلغتم اياه بشأن المومأ اليه وهو يقضى بعدم اعطاء شىء له من هذا القبيل ما لم يصدر بذلك أمر صريح » وفى نهاية هذا الكتاب طلب صاحبه شرح أسباب تلك المخالفة[٣] .

---

(١) محفظة ٢٢ معية تركى ، وثيقة رقم ٩٧ بتاريخ ١٥ شعبان سنة ١٢٧٥ (محفوظات القصر العامر) .

(٢) محفوظات القصر العامر ؛ دفتر ٥١٢ معية تركى افادة رقم ١١٦١

(٣) دفتر وارد محافظة دمياط والافادة من نظارة الداخلية برقم ١٤ .

٣ ــ وكذلك أصدر سعيد بنفسه أوامر صريحة ، فمن ذلك أمره الى جعفر باشا محافظ دمياط فى ٢٠ ذى القعدة سنة ١٢٧٥ :ــ

« عند وصول أمرى هذا ــ يجب أن تتوجه فورا الى المحل الذى يجرى فيه العمل بمعرفة رجال المسيو دى لسبس وأن تجمع العمال من رعايا الحكومة المصرية فقط ، وتعود بهم الى دمياط وتبلغنا برقيا عدد من عدت بهم[1] .

وكتب سعيد باشا الى اسماعيل بك مدير الدقهلية فى نفس التاريخ قائلا : « اعلم أنى أصدرت أمرا الى محافظ دمياط فى هذا التاريخ بأن يذهب الى المكان الذى يوجد فيه رجال المسيو فرديناند دى لسبس ويشتغل فيه عماله ، وأن يسحب من هناك رعايا الحكومة المصرية فقط مهما كان عددهم ، وأن يمنع جهرا هؤلاء من الذهاب الى هناك من بعد الآن وانه اذا أراد المسيو المومأ اليه اعادة استخدامهم وطلب من المحافظ ذلك فليرد عليه بهذا الرد الحاسم : اننى مأمور بمنع هؤلاء من الاستخدام هناك ؛ وعليك أنت أيضا أن تسحب عمال مديريتك المصريين من هناك ؛ وأن تمنع منعا باتا منذ الآن من يريد من أهالى مديريتك المصريين ، الذهاب الى هناك للعمل ؛ واذا كتب اليك المسيو المذكور فرد عليه بنفس الرد الحاسم الذى أمرت محافظ دمياط أن يرد به عليه »[2] .

ولكن قنصل فرنسا كان يتحدى هذه الأوامر ويطلب من محافظ مصر أن يضرب بها عرض الحائط ، بل بلغت به الصفاقة أن طلب منه بطاقات لتأمين الجمالة المصريين الذين تعاقدت الشركة معهم ، وألا يتعرض لهم بسوء . واضطر المحافظ ازاء تدخل القنصل الفرنسى على هذا النحو لعرض الأمر على الوالى[3] .

وتقاطرت السفن على الاسكندرية تحمل لرجال دى لسبس الخمور والآلات والعتاد والزاد ومنها سفينة فرنسية اسمها « قناة » كتب عنها

---

(١) محفوظات القصر العامر : دفتر ٥٠٩ معية تركى مكاتبة رقم ٦٠٨ .

(٢) محفوظات القصر العامر : دفتر ٥١٠ معية تركى ؛ ارادة رقم ٦٢٣ .

(٣) محفوظات القصر العامر : محفظة رقم ٢٣ معية تركى ، الوثيقة رقم ٢٤١ .

خورشيد باشا محافظ الاسكندرية الى سعيد ينبئه بأمرها وبتدخل القنصل لكى تمر تلك البضائع الى دمياط[1] .

بل كان « رويزتير » ، القنصل الهولندى الذى ألحقه صديقه دى لسبس بشركة القناة ، يلح فى طلب الاعفاء الجمركى لتلك الأشياء .

وكان سعيد باشا يرسل من رجال الادارة وغيرهم الى برزخ السويس، رجالا يتجسون ويتتبعون أعمال دى لسبس وجماعته ، ويرفعون اليه التقارير التى كان يراجع محتوياتها باهتمام زائد رجاء أن يمنع أعمال الحفر[2] .

٤ — وأبلغ من ذلك كله ، كتاب وجهه سعيد باشا نفسه ، بتاريخ ١٩ جمادى الآخر سنة ١٢٧٧ الى « القبوكتخدا » ، وهذه ترجمته :

« ردا على الخطاب السامى ... الخاص بمسألة قناة السويس ... ... انى لست أتحرق شوقا لهـذه القناة ، كما سبق ان ذكرت لكم حينما كنتم هنا فى مامورية ، ولكن ما الحيلة ، فقد عقدت مقاولة يتوقف تنفيذها الفعلى على الارادة السنية ، اعتقادا منى بأن الأمر لا يصل الى هذه الدرجة من التعقيد ، وأن المشروع ينال الموافقة السامية ، وكنت قد اعترفت لكم بانى تعجلت فى ابرام هذه العملية ، ولو انى قدرت فى البداية ان المسألة تصل ، فى نهاية الأمر ، الى هذه الدرجة من المتاعب ، لما سمحت بالبداهة بها ولا قبلتها بحال.وقد زاد الطين بلة تأسيس المسيو فرديناند دى لسبس، شركة ، عقب عقد المقاولة ، وفتحه باب الاكتتاب فى الأسهم ، وعمله على الاكثار من المساهمين ، وشروعه بعـد تردده على القسطنطينية بضع مرات

---

(١) محافظ ٢٤ معية تركى ، ملخص الوثيقـة رقم ٦ بتاريخ ٢ محرم سنة ١٢٧٦ هـ .

(٢) كتاب محمد أمين باشا محافظ مصر الى الوالى ، قد ارفق به تقرير مفصل عن الأعمال بقلم سامى يعقوب أفندى ؛ وهو وارد برقم ٢٤ محافظة ، وثيقـة رقم ١٥٧ معية تركى بمحفوظات القصر العـامر . وتراجع الافادة رقم ٧٣ بالدفتر رقم ٥٢٠ معية تركى وهى صادرة من المعية السنية الى المحافظ المذكور وفيها « وقد تفضل حفظه الله (أى سعيد باشا) فأمر بانه لا يجب ان يرسل من كان يراد ارساله ، لتقضى هذا الأمر خفية ، بل يجب ارسالهم علنا وتبليغهم أن يقوموا باجراء التحقيق فى الموضوع علنا ، وذلك باستيفاء البحث والتحرى فيه ، كما ينبغى الوقوف على حقيقة الحال ، ثم يثبتوا نتيجة التحقيق فى التقرير كما هى » .

فى التجارب محتجا بان المسالة تنتهى بين يوم وغد . وعلى هذا النحو كانت الأيام تمضى دون اتخاذ قرار حاسم مباشر فى هذا الشان ، كما يتضح من الأوامر الساميــة الصــادرة من البــاب العــالى وما بعثنــا به من الردود والأجوبة . ثم ان واجب الولاء والاخلاص وان كان يحتم على أن أعمل على وقف عملية التجربة ، على نحو ما ورد بيانه فى الأمر السامى الصادر الآن ، الا أنى حائر ومضطرب ، ولا أقدر على الاسراع الى وقف العملية فى هذه المرة ، خشية أن يؤدى ذلك الى مشكلات ، ورفع قضية تعويض ، وفتح باب آخر بهــذا السبب لازعاج السلطنة السنية . وقد بينت لكم آنفــا اعترافى بانى تعجلت فى هذا الأمر ، منذ البداية ، لأنى بشر يخطىء ومن العسير على ، ن أخرج نفسى بمفردى من هذا المازق ، وانما يتوقف خروجى منه على الارادة السنية . فاذا طرحت المسالة على بساط البحث بين الدول ، واتخذ بشانها قرار عام فبها ونعمت ، أما اذا أصرت الدولة العلية على وقف الأعمال على الفور فستثار مسالة التعويضات ، واذا قضى بدفعهــا ، فانه وان كان لا يمكن التــكهن بقيمتها ، فسيحيق الضرر بالقطر المصرى ، الذى هو جــزء من الدولة العثمانية ، ولهــذا السبب لا أتجاسر على وقف العمليــة ، بل أنا مضطر الى تبادل الآراء ، وتضافر الجهود لأعرف أى طريق أسلكه .

ها أنا قد بينت بكل جــلاء ووضوح ، الموقف الدقيق الذى آلت اليــه المسالة ، وما أنا فيه من الأحوال والظروف .... الخ » (١) .

من تلك الوثائق ، يبدو جليا ، أن المغفور له محمد سعيد باشا ، كان قد ندم ، بل واعترف بالخطأ الذى وقع فيه ، وكان متأثرا بتهديدات دى لسبس الخاصة بالتعويضات التى زعمها ؛ وكذلك كانت الامتيازات الأجنبية نكبة حالت دون الوقوف موقف الحزم من تلك الطائفة من الأجانب الذين جاء بهم دى لسبس وتحدوا ارادة والى مصر دون أن تقدر الارادة المصرية على المساس بهم . ويقول سير «آرنولد ولسون» ، أن الامتيازات الأجنبية ، لم تثمر فى تاريخ مصر بقدر ما أثمرت فى تلك الآونة(٢) .

Never, perhaps, in the history of Egypt, did the Capitulations prove so valuable as at that moment.

(١) محفوظات قصر عابدين العامر : الوثيقة التركية رقم ٣٦/٦٦١ المقيدة فى السجل برقم ١٩ صادر عابدين .

(٢) سير آرنولد .ت . ولسون : قنــاة السويس ، ماضيها وحاضرها ومستقبلها ص ٢٣ .

جرت أعمال الحفر بغير تصريح من والى مصر ، ولا من الباب العالى ، بل نفذت بالقوة والجبروت ، اعتمادا على نفوذ كثرة الدول الأوروبية التى عضدت دى لسبس ، واستنادا على الامتيازات الأجنبية وسلطة القناصل ، والفوضى التى كانت شائعة فى ذلك الزمان . وتخاذل الباب العالى نفسه فلم يخط الى الأمام خطوة ايجابية لوقف أعمال الحفر وفرض مشيئته ، وصار دى لسبس صاحب الحول والطول . وتلبدت السحب حتى لم تترك أملا لبصيص من نور ، حينما انتقل الزمام الى يد اسماعيل ، وهو يناهز من عمره الثالثة والثلاثين .

وعلى أثر توليته سافر الى الآستانة لتناول فرمان التولية ، ولما عاد ، واستقبله فى الاسكندرية جمع حافل ، من قناصل الدول ، وكبار الأجانب ، ألقى فيهم خطابا ، أعلن به عن سياسته فقال : « انى موطن العزم توطينا حقا ، على تخصيص كل ما أوتيت من ثبات وهمة لترقية شئون مصر الملقاة مقاليد حكمها الى ، وانماء رخائها . وبما أن أساس كل ادارة حسنة هو النظام والاقتصاد فى المالية فانى سأجعلهما نبراسى فى كل أعمالى ، وأعمل على توطيد دعائم أركانهما بكل ما فى وسعى » .

« وانى قررت أيضا الغاء طريقة السخرة المشؤومة ، التى اتبعتها الحكومة دائما فى أشغالها والتى هى السبب الأهم ، بل الأوحد ، الحائل دون بلوغ البلاد كل النجاح الذى هى جديرة به . وانى لموقن أن التجارة الحرة ستجد فائدتها ومصلحتها فى هذه الاجراءات ، فتنتشر الرخاء وتعممه بين جميع الطبقات من الأهالى والسكان »[1] .

واذا كان اسماعيل ، قد لجأ الى الباب العالى ، منذ أول وهلة ، ليقف على تعليماته فى موضوع قناة السويس ، فهو لم يقصد للحد من نفوذه كحاكم شرعى لمصر ، اذ التاريخ قد أثبت عكس هذا ، ودلل على أن اسماعيل ، قد سعى بكل الوسائل لمزيد من السلطان ، وانما كان اسماعيل يطلب العون ممن رجا منه المعونة ضد قوم كانت تسندهم

(١) الياس الأيوبى : تاريخ الخديو اسماعيل باشا ص ٢٣ و ٢٤ .

أوروبا بأسرها ، وكان اسماعيل قد شعر بحرج شديد من جراء اتصال قنصل فرنسا به والحاحه الشديد عليه لمؤازرة أعمال الحفر وتيسيرها ، ولذلك كتب الى البــاب العــالى يقــول : « قابلنى أخـيرا القنصل العام لحكومة فرنسا هنا فحدثنى عن ادارة أشغال قناة السويس وسألنى عن رأيى فيها فرددت عليه ، بأنى وان كنت توليت الحكم وباشرت ادارة شئون البلاد فى ظل جلالة السلطان ، بيد أنه ليست لدى معلومات حقيقية عن مسألة القناة هذه ، كما أنه ليس هناك أى قرار صحيح اتخذ بشأنها ، ولذلك لا أستطيع أن أقوم بأى اجراء فى هذا المشروع قبل أن أتلقى تعليمات واضحة من قبل الباب العالى . وغنى عن الايضاح أن هذا العمل قد بدأوا فيه فى عهد سلفى ، وأن القنصل الآنف الذكر ، يبدىء ويعيد ، وأرى أنه لا يسكت فيما يعيد ، وتعلمون تفصيل الحالة من التعليمات الشفوية التى سيتشرف بابلاغها الى أعتابكم السنية سعادة نوبار بك الموفد من قبلنا . ولذلك ألتمس أن تتكرموا باصدار أمر واضح صريح فيما يجب أن يرد به عند وقوع السؤال عن موضوع القناة ، سواء أكان السؤال من القنصل أو من سواه ، وكذلك فيما يجب اتخاذه حيال عمليات القناة بوجه عام . وأخيرا فالرأى الأعلى فى الموضوع لمن يملك الأمر والفرمان »[1] .

والحق أن الرأى كان لا بد أن يتأثر فى تركيا بما يراه الانجليز ، وكان للانجليز وقتئذ سفير فى القسطنطينية اسمه « بلور » Bulwer . وكان من رأيه أن مسألة قناة السويس وثيقة الصـلة بنفوذ انجلترا السياسى ، ومركزها فى الشرق ، ونصح لحكومته أن تعدل عن سياسة الحلول النصفية ، فتفرض مشيئتها على الباب العالى حتى يوقف أعمال الحفر ، أو تتفاهم على اقتسام الغنيمة مع فرنسا ، وأجابت الحكومة البريطانية بأنه لا حاجة للضغط على السلطان[2] ، وأخذت المفاوضات

(١) محفوظات القصر العامر : ترجمة الكتاب التركى رقم ٢٩٢/١٠ . المقيد فى السجل رقم ١٩ صادر عابدين فى غرة شعبان سنة ١٢٧٩ هـ .

(٢) كتاب وزارة الخارجيـة البريطانيـة الى « بلور » فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٥٩ .

السرية مجراها بين فرنسا وانجلترا ، حتى أن « بلور » هذا ، كان قد ندب من قبل حكومة بلاده ، للسفر الى برزخ السويس للتفتيش والمعاينة ورفع تقريرا الى وزارة الخارجية البريطانية فى ٣ يناير سنة ١٨٦٣ ، وجاء فى هذا التقرير ، عن أعمال القناة : « انه لعمل ضخم من غير شك ، وانى لمضطر بعد تفتيشى الأخير ، للقول بأن الرأى العام فى أوروبا لم تدخل فى حسابه الظروف التى تنفذ فيها هذه العملية ، وهى ظروف ليس لها مثيل فى العصر الحديث ... وفى محل العمل عدد هائل من العمال المصريين ، وعلى رأس العملية رجل ذكى لا يكل ولا يمل . ومعه عدد من الرجال الأكفاء الذين نبغوا فيما تخصصوا فيه ،ويحدوهم للجد شعورهم الوطنى ... وقد لمست هذا كله وأدركت أن كل ما تستطيع أن تحققه العلوم والفنون والمثابرة ممكن تحقيقه هنا » وذكر هذا التقرير أن المصريين يؤتى بهم الى البرزخ بمعدل عشرين ألف رجل فى الشهر ، وهم معرضون لتسلط الفرنسيين عليهم ، وقال عن القناة أنها ذات أهمية كبرى لبريطانيا ، ولكنها ستصير مع ما يجاورها من مدن بورسعيد والتمساح والسويس أرضا فرنسية ، والتفاتيش التى تزرعها الشركة ستصبح مستعمرة لفرنسا فى صميم مصر ! !

وفى تقرير تال قال « بلور » هذا « يجب أن يشترى والى مصر الشركة الفرنسية ، وتوضع مصر والقناة تحت ضمان أوروبى » وأجابته وزارة خارجية انجلترا قائلة « ان الضمان الذى تقول عنه موجود فعلا بالنسبة لمصر التى هى جزء من الدولة العثمانية ، ولكن حكومة جلالة الملك لا تستطيع أن تضمن أو ترحب بخلق قناة السويس »[1] .

***

على أن اسماعيل ، استطاع بذكائه وعبقريته الدبلوماسية أن يضرب

(١) من بلور الى اللورد رسل وزير خارجية انجلترا فى ٣٠ يناير سنة ١٨٦٣ تلغرافيا ورد رسل ببرقية مؤرخة فى ٢ فبراير سنة ١٨٦٣ (محفوظات وزارة خارجية انجلترا) . ولعل الضمان الذى اشارت اليه البرقيتان المذكورتان هو المصدر التاريخى الذى أوحى لانجلترا بمشروعها الرباعى الذى قدمته لمصر فى اكتوبر سنة ١٩٥١ .

عصفورين بحجر واحد فى مسألة السخرة ، فيقضى بمنعها انقاذا لمواطنيه من ظلم قديم ، ويحرم شركة القناة ، من الانتفاع بهذا الظلم ، وقد رأت أنه لا سبيل لمباشرة أعمال القناة الا بالسخرة وكان أمر اسماعيل عاما وشاملا ، وهذا نصه :

« قضت ارادتنا باتباع الأصول المرعية قديما فى قضاء الأعمال العامة والخاصة المعتاد اجراؤها فى كل عام فى مصلحة رى الأراضى ، وباستخدام العمال الذين ينبغى تشغيلهم فى سائر الأعمال والعمارات الأميرية بالأجرة المقررة بين الناس ، أو اجراء أمثال تلك الأعمال على طريقة المقاولة . وقصارى القول ، تقضى رغبتنا السامية بعدم استخدام فرد واحد من الناس فى شىء من الأعمال الأميرية والخارجية بعد ذلك على سبيل السخرة ـ فلينفذ أمرنا هذا على الوجه المذكور » .

وتزعم شركة قناة السويس بقلم قطب من أقطابها المعاصرين « جورج ادجار بونية » أن وزارة الخارجية البريطانية ، هى التى أثارت مسألة السخرة ووضعتها على بساط البحث لكى تعرقل أعمال دى لسبس وتجعل تنفيذ القناة أمرا محالا . وراح هذا الكاتب يبرر بكل الوسائل أعمال السخرة التى فرضتها شركة قناة السويس على المصريين فقال أنها كانت طريقة مألوفة فى تنفيذ الأعمال الكبرى فى بلاد الشرق عامة ، وفى مصر بوجه خاص ، بل أدعى فيما أدعاه أن الفلاحين كانوا يسخرون بالمجان فى خدمة الأراضى الزراعية التى يملكها والى مصر، ويملكها ذووه[1] ؛ واسماعيل لا ينكر هذا ولكن السخرة قد فشت قبل عهده ، وأخذ على عاتقه تحريمها فى جميع الأعمال كما يتضح من نص الوثيقة التى أسلفناها .

الا أن كتاب الغرب يستندون فى مزاعمهم باباحة السخرة على تقارير زورها قناصلهم فى مصر فى ذلك العهد ؛ فالكاتب الذى أشرنا اليه يشير الى تقرير كتبه مأمور القنصلية الفرنسية بالمنصورة ورفعه الى القنصل العام فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٦٣ ، أى فى عهد اسماعيل ، وزعم فيه « أن اليد

---

(١) جورج ادجار بونيه : المرجع السابق ص ٣٦٨ .

العاملة تجمع قسرا لاشباع شهوات الوالى ، وهو المالك ، والزارع والصانع ، والبنكير ، قبل أن يكون الحاكم » وفى رأى ذلك القنصل الفرنسى أن منع السخرة بالنسبة لعملية قناة السويس أمر لا يمكن أن يستساغ ؛ وأيده فى رأيه قنصل انجلترا بالقاهرة حينئذ واسمه « كولكهون » Sir R. Colqhoun فذكر فى كتاب له ، أرسله الى وزارة الخارجية البريطانية « أن عملا كهذا ... (قناة السويس) لا ينفذ الا بالسخرة » ودافع هذا القنصل عن شركة قناة السويس ، التى نسب اليها أنها تدفع أجورا زهيدة للفلاحين ولا تتكافأ البتة مع ما يتقاضاه العمال الأوروبيون ، فقال القنصل الانجليزى ، فى كتابه المشار اليه ، أن « ثمانية أو عشرة من الفلاحين لا يصل معدل انتاجهم لما يقوم به عامل أوروبى واحد » وفى رأيه أنه ما كان يمكن أن يدفع للمصرى الأجر المعتاد[1] وقد ساء هذا التقرير وزارة الخارجية البريطانية فردت على قنصلها قائلة أن السخرة ظلم قديم ، خلفته العصور الهمجية ولا مسوغ لاستمراره فى مصر[2] ؛ وأغلب الظن أن قنصل فرنسا هو الذى استطاع أن يستكتب زميله ، مثل تلك المفتريات . وكان دى لسبس شديد التحمس للسخرة ، وكان يزعم كما يتضح من رسالته التى بعث بها الى وزارة الخارجية البريطانية فى الفصل السابق ، أن العمال المصريين كانوا يلقون من شركة القناة معاملة طيبة ، وأن القناة قد ملأت أعمالها جيوبهم ذهبا وفضة . الا أن الوثائق الرسمية تنفى هذا الادعاء . وهذا كتاب أرسله المرحوم اسماعيل حمدى ، مدير الدقهلية ، حينئذ ، الى ناظر الدائرة السنية فى ٢٢ شعبان سنة ١٢٧٨ هـ . وقال فيه :

« ان العمال الذين جمعوا من مديرية الدقهلية يتهربون من الأشغال ، وان اثنين وستين عاملا منهم ، هربوا ليلة أمس ؛ كما هرب منهم كذلك هذه الليلة مائة وتسعة وتسعون رجلا ؛ وأطلقوا حين فرارهم أعيرة نارية

---

(١) برقية قنصل انجلترا الى اللورد رسل فى ٢٤ يناير سنة ١٨٦٣ .
(٢) اجابة وزارة الخارجية البريطانية على قنصلها بالقاهرة فى ١٠ فبراير سنة ١٨٦٣ .

بقصد تحريض سائر الأنفار على الفرار • أما الذين جمعوا من مديرية الروضة البحرية وقسم طلخا وقسم دسوق فقد هربوا كذلك » واقترح هذا المدير تعيين بعض الفرسان لتعقب الهاربين ؛ وذكر أن دى لسبس ، قد أبلغه أنه ينبغى على كل عامل أن يحفر فى اليوم مترين مكعبين[1] •

وانما العكس هو الصحيح ، فقد كانت القناة ينبوع ثراء للعمال الأجانب وللرأسمالية الأجنبية ، التى وفدت على مصر مع شركة القناة من كل حدب وصوب • ويستفاد ذلك من كتاب مستفيض وجهه ، المرحوم عمر لطفى بك ، محافظ السويس ، الى المعية السنية ، وبين فيه ما آلت اليه السويس من الاتساع والأهمية وزيادة القادمين من الخارج ، وتأسيس الشركات الأجنبية[2] ؛ وكان هؤلاء الدخلاء خطرا يهدد الأمن والنظام ؛ وقد جاء فى احدى الوثائق الرسمية ، المخلفة عن هذا العهد ما نصه : « وقع شجار بين فريق من الفرنسيين ، والمالطيين والطليان • • استعملت فيه الآلات الجارحة مثل المسدسات فجرح البعض من المتشاجرين ، ولكن الضبطية تمكنت بعناية البارى وبالرجال الموجودين فيها من اخماد الفتنة حالا • • • • • • ولم يكن حينئذ بعيدا عن الاحتمال أن يستفحل أمر الفتنة ويشترك فيها آخرون ؛ ثم انه لا يخفى • • • • ان جموع الأوروبيين ما زالت تأتى الى السويس بكثرة فيزداد عددهم فيها يوميا للاشتغال فى الحوض والشركات التى افتتحت حديثا » وطالب المحافظ فى تلك الافادة بزيادة قوة رجال الأمن لمواجهة الحالة الجديدة ، والعادات الجديدة التى أتت الى البلاد مع هؤلاء[3] •

واذا كانت انجلترا قد استنكرت أعمال السخرة ، لحاجة فى نفسها ، فانها لم تستنكر شيئا مما ارتكبته تلك الشراذم ، التى نزحت الى مصر ،

---

(١) محفوظات قصر عابدين العامر ؛ محفظة ٢٨ معية تركى والوثيقة واردة برقم ٤١٢ •

(٢) محفوظات القصر العامر : محفظة ٢٩ معية تركى ، وثيقة رقم ١٥٧ بتاريخ ٣ ربيع الثانى سنة ١٢٧٩ هـ •

(٣) محفوظات القصر العامر ، الافادة رقم ١٢ بتاريخ ١٨ رجب سنة ١٢٧٩ هـ دفتر صادر محافظة السويس سنة ١٢٧٩ هـ •

وانتفعت بنظام الامتيازات الأجنبية ، مخلة بأمن البلاد ، دون مراعاة لأخلاقها وتقاليدها • وكان دى لسبس قد اعتبر هذا الشعور من جانب الانجليز تدخلا فى شئون مصر ، ولكن نسى أن أعماله وأعمال شركته كانت عدوانا كاملا على كيان مصر وسيادتها ومستقبل بنيها ، بل وعلى أقدس حقوق الانسان • وماذا يهم أن ترتدى وزارة الخارجية البريطانية مسوح القساوسة ، وتؤيد مبدءا سليما ؛ انما المهم هو أن حاكم البلاد الشرعى اسماعيل قد حرم السخرة ، وقرر أن يضرب عليها بيد من حديد• ويقال أنه لما سافر الى القسطنطينية للحصول على فرمان التولية ، التقى بالسفير الانجليزى « بلور » وقال له أن قناة السويس نكبة منيت بها مصر وعرشها ؛ ولكن اسماعيل ، كان حريصا على معالجة الأمور بحكمة وحذر ؛ وكان يهمه ألا يثير ثائرة الامبراطور نابليون الثالث الذى منح دى لسبس ، كل رعاية ، وكان نابليون الثالث ، فى مضمار السياسة الدولية قوة لايستهان بها • ولا أدل على أن اسماعيل قد حارب السخرة بوحى من ضميره من عبارات وردت فى كتاب كان قد أرسله الى وزيره نوبار باشا حال وجود هذا الأخير فى القسطنطينية ؛ اذ قال له : « كنتم ذكرتم فى برقيتكم الأولى أن سفير انجلترا مصر على منع نظام السخرة ؛ وكيف يتفق هذا مع ما جاء فى برقيتكم الأخيرة من أن حضرة فؤاد باشا طلب أن يكون التقرير الذى أشار بتحريره ، متضمنا معنى يفيد أن العمال مختارون فى الظاهر ؟ أتعنى أن سفير انجلترا مصر حقيقة على منع السخرة أم يتظاهر بذلك مجاراة للباب العالى أم أنه حدث تبدل فى السياسة ؟ ! »[1] •

من هذه الوثيقة يبدو جليا أن انجلترا لم تكن ثابتة على خطة معينة فكانت تميل مع الهوى ، أما نابليون الثالث امبراطور الفرنسيين ، الذين اشتهروا بثورتهم على المظالم ، واعلانهم لمبادىء حقوق الانسان ، فكان

---

(١) دفتر رقم ٢٠ عابدين وثيقة رقم ٤٣ بتاريخ ٢٨ ذى الحجه سنة ١٢٧٩ .

راضيا كل الرضا على استمرار السخرة فى مصر ، بل تدخل بصورة علنية، مطالبا باستمرار السخرة ، بعد أن حرمها اسماعيل ، وهذا ثابت فى كتاب بعث به اسماعيل الى الباب العالى ، وقد ورد فيه[1] : « جاءنى جناب قنصل فرنسا ... فأبلغنى أنه مأمور بأمر خاص ، صادر اليه من لدن حضرة الامبراطور ، بأن يبلغنى رغبة الامبراطور ، فى مد استخدام العمال ، العاملين فى القناة ، شهرين آخرين ، فقلت له انى مضطر الى رفع ذلك الى الباب العالى ، فأبلغنى أن حضرة الامبراطور المشار اليه ، قد أبلغ الآستانة هذا الشأن ، وأن تقديمهم بلاغا الينا مباشرة انما كان على سبيل الذوق واللياقة ، فوعدته بالترخيص بمد الأعمال المطلوب مدها شهرين آخرين ، اذ رأيت أن هذا الأمر الصادر بهذا المعنى ، كان أمر حضرة الامبراطور شخصيا ، وأنه تفضل بتحرير مثله الى الباب العالى ، وقد سبق أن مدت المهلة التى التمس مدها من الباب العالى ، فلعل السلطان يوافق على طلبه هذا أيضا . وقد سبق قبل ذلك أن مد أجل الأعمال شهرين ، فمعنى ذلك أن المدة الاضافية أربعة أشهر . وقد بعثنا برسالة خاصة الى نوبار باشا مؤكدين له ، أنهم اذا التمسوا مد الأجل مرة أخرى ، فلن يجد التماسهم موافقة منا ، بل سنسرح العمال ، عند انقضاء الميعاد الأخير ، ونعيدهم الى بلادهم » .

وفى وثيقة أخرى ، هى عبارة عن صورة كتاب ، وجهه المغفور له ، اسماعيل الى وزارة الخارجية التركية ، نقرأ هذه العبارات « سبق أن أخبرنا المسيو دى لسبس برقيا ، أن الشركة وافقت على عدم تسريح عمال قناة السويس ، بشرط ألا تكلف الناس بالعمل طبق قواعد السخرة ..... ، الا أن هذه المسألة قد اكتسبت صبغة رسمية ، ولذلك لم تثق بمجرد بلاغ المشار اليه ، ... وقامت نظارة خارجية مصر بتحقيق رسمى مع القنصل الفرنسى العام ، فتبين لنا من افادة القنصل

(1) دفتر ٢١ صادر عابدين وثيقة وردت بالصحيفة ١١٠ من الدفتر المذكور وهى برقية من اسماعيل الى القبو كتخدا بتاريخ ١٤ شوال سنة ١٢٨٠ هـ .

المومأ اليه ، أن القومسيون وافق على ابقاء السخرة ، وأن امبراطور فرنسا يرى هذا الرأى ، ولكنا سرحنا العمال وأعدناهم الى بلادهم ، ولن نسمح بعد ذلك باعطاء عمال للشركة . . . . »[1]

وماذا كان فى وسع اسماعيل أن يفعله ازاء هذا الضمير العالمى الذى استباح السخرة ، ذلك الضمير الذى قاده امبراطور فرنسا لصالح فرديناند دى لسيبس وشركته ، بل ماذا كان يفعل ازاء تركيا التى تخاذلت ، لأن بريطانيا تخاذلت معها ؟ !

انه مع ذلك قضى على السخرة ، كما حطم أغلالا أخرى .

***

حاول اسماعيل أن يقصى الشركة ، ويقوم هو على نفقات مصر بشق القناة ، وذلك ليجعل القناة لمصر ، ولكنه لم يستطع ، لأن الدبلوماسية الأوروبية بأجمعها آزرت فرديناند دى لسيبس ، وتحدت بالقوة والجبروت من يحاول النيل منه ، وكان أمر تلك الفئة قد استفحل ، وكان الاستعمار كله قد وقف وراءها ، ليحقق حلمه القديم ، وكانت تركيا قد تخاذلت ، وانجلترا قد غيرت سياستها ، ورسمت خطتها التى ستكشف عنها الأيام . ومع ذلك لم يقف اسماعيل مكتوف اليدين ، ولم يتصرف تصرف الوالى ، الذى ينتظر مشيئة الباب العالى ، بل كانت له ارادة فرضها ، وسعى لتحقيقها بالدهاء وسعة الحيلة ؛ وفى الوقت الذى كانت المعاول تدق قلب مصر لشق القناة ، كان اسماعيل ،قد حمل فى يده معولا ليدق به أغلالا خمسة ، خلفتها تصرفات سلفه ، أما هذه الأغلال الخمسة ، فنوردها على الترتيب الآتى :—

١ — التزام الحكومة المصرية بتقديم أربعة أخماس العمال للشركة ، ولو بلغ عددهم عشرين ألفا ، يجددون بطبيعة الحال ، ومحاولة الشركة أن تطالب الحكومة المصرية بالتعويض ، اذا لم تنفذ هذا الالتزام .

---

(١) دفتر رقم ٢١ صادر عابدين ؛ وثيقة بتاريخ ٣ محرم سنة ١٢٨٠ هـ صفحة ١٤٥ .

٢ — تملك الشركة لترعة الرى والملاحة النيلية ، على النحو الذى أوردناه فى الفصل السابق .

٣ — تملك الشركة ملكية مطلقة ، وبالمجان ، وبدون دفع أموال أميرية ، لجميع الأراضى غير المملوكة للآحاد ، والتى تحتاج اليها الشركة فى شق الترعة البحرية والترعة النيلية ؛ وتملك الشركة المطلق للأراضى التى قد ترويها وتفلحها ، وليس عليها أكثر من دفع أموال أميرية بعد مضى عشر سنوات على جعلها صالحة للزراعة .

٤ — سلطة الشركة التامة على الترعة البحرية وضفتيها ، وتصرفها، دون سواها ، فى توسيعها كما تريد ، وفى اقامة المبانى كما تريد ، والحكومة المصرية كانت ممنوعة منعا باتا من اقامة حصون على ضفاف الترعة ، ولم يكن لها أن تنفرد بالنظر فى أمر من يعملون فى ورش الشركة ومعاملها ، ويقيمون فى برزخ السويس ، ولو كانوا مصريين .

٥ — التزام الحكومة المصرية بنزع ملكية الأفراد ، كلما احتاجت الشركة اليها ، لنفاذ أعمالها ، واستغلال امتيازها .

وعلى ذلك فان الشركة دولة داخل الدولة ، بل هى دولة أقوى من الدولة المصرية ، فمن ورائها حكومة فرنسا ، وحكومات أوروبا ، وكانت المهيمنة على أهم جزء استراتيجى فى مصر . واختلطت المصالح المالية والتجارية بشئون السياسة والاستراتيجية ، وجعلوا مصر تحت سيطرة مالية ، وسياسية كاملتين .

ولما أن بدأ اسماعيل يضرب على هذه القيود ليحطمها اتهموه بأنه عدو للحضارة والعمران ، ووصفوه بالحماقة قائلين أنه ينتزع من تاجه درة ، تركها سلفه ، وانها لدرة خضبوها بدماء الضحايا من المصريين وبدماء الاستقلال المصرى ، الذى صح عزمهم ، على القضاء عليه ، ومازال بعض كتاب فرنسا ، حاقدين على اسماعيل ، لأنه لم يتركهم ، على هواهم ، بل أفسد الخطة ، وجعل المشروع مجرد عملية تجارية ،

وعنى بوجه خاص بالقضاء على المآرب السياسية ، وكانت عندهم بيت القصيد .

***

استطاع اسماعيل ، بعد توليته بشهرين اثنين ، وببراعته الدبلوماسية وحدها ، أن يبرم مع الشركة اتفاقا فى ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ ، انتزع من يدها بموجبه حقا كان فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ، قد خولها اياه ، ألا وهو انشاء الترعة الحلوة ، وبيع مياهها للفلاحين ، الذين تلزمهم هذه المياه لرى أراضيهم ؛ ذلك أنه أحل الحكومة المصرية محل شركة القناة فى القيام بوصل ترعة الماء العذب الذاهبة من الزقازيق الى بحيرة التمساح فالى السويس جنوبا ، وبورسعيد شرقا ، بالنيل عند مصر ، وبذلك أيضا منع نزع ملكية الأهالى اللازمة لحفر مجرى الترعة من مصر الى الزقازيق ، لحساب الشركة ، وانما تنزع هذه الملكية لحساب مرفق عام ، تجريه الحكومة المصرية بمعرفتها ، وبهذا الاتفاق أنقذ البلاد من قيد من أخطر القيود التى وردت فى الفرمانات السابقة ، والله وحده يعلم ، ماذا كان ليصيب مصر لو بقيت الشركة حتى الآن ، مالكة للترعة الحلوة ، تبيع لأبناء مصر مياه النيل (١) ! .

ومما جاء بديباجة هذه الاتفاقية : « وقد اعترف سمو الوالى ومسيو فرديناند دى لسبس ، أن وسائل انشاء هذا الجزء من القناة ، بمعرفة الشركة وبأموال من طرفها — خصوصا فيما يتعلق بنزع ملكية الأراضى المملوكة للأفراد ، والاستيلاء عليها ، قد يثير مشاكل ادارية ، داخلية ، كثيرة التعقيد ، عظيمة الخطورة ، وأن الحكومة المصرية راغبة فى حل هذه المشكلات طبقا لقوانين البلاد وعاداتها » .

وفيما يلى ترجمة لأهم بنود هذا الاتفاق : —

البند الأول

« تتنازل الشركة عن الحق المخول لها بموجب عقود امتيازها ، فى

---

(١) النص الكامل لهذا الاتفاق وارد بملاحق هذا الجزء من الكتاب ؛ وثيقة رقم ١٢ .

أن تنشىء بمعرفتها فى القاهرة ، مأخذ المياه الخاص بترعتها المتفرعة من النيل وأن تستولى على الأراضى اللازمة لانشاء هذه الترعة من القاهرة حتى اتصالها فى الوادى بترعة الوادى ، التى فتحت قبل الآن للملاحة وذلك فى النقطة التى سيحددها مهندسو الشركة .

« وفضلا عن ذلك فان الشركة تتعهد بجعل الفرع الجارى انشاؤه ابتداء من نفيشة حتى السويس كافيا ، لكى لا يكون هذا الفرع مخصصا للرى وللشرب فقط كما جاء فى قائمة الشروط والالتزامات بل يكون صالحا كذلك للملاحة النهرية » .

البند الثانى

« فى مقابل موافقة الشركة على التعديل فى حقوقها المنصوص عليها فى عقد امتيازها ، بالشكل المتفق عليه فى البند السابق ، تتعهد الحكومة المصرية بأن تنشىء على النيل وصلة لترعة المياه العذبة الخاصة بالشركة ، على أن يكون ذلك بمأخذ مياه مباشر وخاص ومستديم فى القاهرة ، كما تلتزم بايصال هذه الترعة بترعة الوادى ؛ وذلك جميعه طبقا للشروط المنصوص عنها فى عقد الامتياز المؤرخ فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ، وتتعهد على وجه خاص بالشروط الآتية : —

١ — تنشأ الترعة ، وتوضع لها مآخذ المياه فى القاهرة ، طبقا لبرنامج اللجنة الدولية ، وتكون فتحاتها ومقاساتها حسب التخطيط والخرائط ، التى يحددها المدير العام ، لأعمال الشركة وتوافق عليها حكومة سمو الوالى .

٢ — تتم الأعمال تحت رقابة ومباشرة مهندسى الشركة الذين يدعون للتأكد من جودة اتمام جميع الأعمال .

٣ — يجب أن تبدأ الأعمال بمجرد قيام الشركة بتقديم الخرائط الى سمو الوالى . ويجب أن يسير العمل بحيث يتم بقدر الامكان فى ظروف تسمح بتغذية ترعة الشركة ابتداء من الوادى تغذية كاملة ومستمرة ، قبل شهر مارس سنة ١٨٦٤ .

٤ — « تخضع قناة الاتصال بين النيل وترعة الوادى ، أى القناة التى تنشئها الحكومة المصرية ، نيابة عن شركة قناة السويس ، لجميع حقوق الارتفاق التى كانت تتصل بها فى حالة ما اذا قامت الشركة نفسها بانشائها بمعنى أنها يجب أن تكون دائما فى حالة صيانة جيدة ، بحيث تعطى كميات المياه اللازمة فى جميع الفصول ، مع ملاحظة عدم انتظام منسوب النيل وأن تظل مآخذ المياه الخاصة بها ، مخصصة أصلا وبالضرورة لتغذية قنوات الشركة [1] .

البند الثالث

« تتعهد الحكومة المصرية ، مالكة مآخذ المياه العذبة ، على النيل ، وصاحبة ترعة المياه العذبة ، المخصصة للشرب ، والتى تمر بالأراضى المنزرعة بالقطر المصرى ، لغاية الوادى ، تتعهد — فيما يختص بهذه الترعة بالذات — بعدم تحصيل رسوم الملاحة على السفن والمراكب المتجهة الى القنوات العذبة من الوادى الى السويس أو العائدة منها » .

البند الرابع

« فى حالة عدم قيام أحد الطرفين المتعاقدين بتنفيذ الشروط والالتزامات السابقة ، فى غير حالات الظروف القاهرة ، تعين لجنة من أربعة أعضاء يختار كل من الطرفين اثنين منهما ، ويعين هؤلاء الأعضاء رئيسا لهم ، يكون عضوا خامسا للنظر فى الأمر ، ولتقرير ما اذا كان هناك ضرر وقع ولها فى هذه الحالة أن تحدد مقدار التعويض الواجب دفعه ، كما أن لها أن تبين الاجراءات الواجب اتخاذها على وجه السرعة » .

ويلاحظ أن الشركة قد ظفرت بأمر هام لم يرد بشأنه نص صريح فى هذه الاتفاقية ، وذلك هو أن الاتفاقية أحالت فى مقدمتها على فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ، وفى هذا اعتراف ضمنى بصحة ذلك الفرمان .

(١) عدل هذا النص فيما بعد فى اتفاقية ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ .

وكذلك تركت الأعمال تأخذ مجراها ، بعد أن كان من المحتم منعها بما تملك السلطة التنفيذية من قوة ، ولكن ما كان فى وسع اسماعيل أن يفعل غير مافعل ، وقد أوضحنا الموقف فيما تقدم ، فاكتفى بفك القيود شيئا فشيئا ، وما لايدرك كله ، لايترك كله .

* * *

بذل اسماعيل لدى الباب العالى ، منذ بداية حكمه ، جهودا غير عادية ، كان يرمى بها للتوسع فى سلطانه حتى تتحرر مصر من نير الأتراك ، وتصبح لها شخصية قائمة بذاتها فى نطاق المعاملات الدولية ، وقد وصل اسماعيل فى هذا المضمار الى مدى بعيد ، لايتسع المقام لبيانه فى هذا الكتاب ، وكذلك أراد اسماعيل أن يسند ظهره فى منازلة شركة قناة السويس ، وتحطيم القيود التى خلفها المغفور له سعيدباشا ، على سلطة الباب العالى ، وسعى والى مصر سعيا حثيثا للحصول على مؤازرة السلطان .

ومن أجل ذلك استضاف اسماعيل فى مستهل عهده السلطان عبد العزيز ، وكانت هذه الزيارة فتحا لاسماعيل ، فان أحدا من سلاطين الترك لم يزر مصر ، منذ أيام السلطان سليم الأول ، الذى غزا مصر فى سنة ١٥١٧ ، وفعلا عاد السلطان عبد العزيز الى بلاده مفعم الفؤاد من عظيم ما رأى وما شهد من مظاهر التقدم فى مصر ، ومن فرط ما لقيه من كرم الضيافة ، فكان مستعدا لقبول الكثير من طلبات اسماعيل .

وصل السلطان عبد العزيز الى الأسكندرية فى ١٧ ابريل سنة ١٨٦٣ ، وكان فى ركابه ولده الأمير يوسف عز الدين ، ووزير حربيته فؤاد باشا ووزير البحرية محمد باشا ، ويقال أن السفير البريطانى فى تركيا ، سعى سعيا حثيثا لعرقلة زيارة السلطان ، خشية أن يتصل به الفرنسيون فى مصر ويؤثروا عليه ، فينحاز لهم فى موضوع قناة السويس ، ولكن المساعى الانجليزية ، باءت بالفشل [1] ، وكتبت التيمس بمناسبة هذه

(١) صحيفة التيمس فى ٩ ابريل سنة ١٨٦٣ ، ورسالة « بلور » الى اللورد رسل وزير خارجية انجلترا فى ٣ مارس سنة ١٨٦٣ .

الزيارة تقول « لقد نسى الشعب المصرى أن له حاكما فعليا يقيم على ضفاف البسفور ، ويرى الأوروبيون فى سلطان الترك شبحا ذا سلطة اسمية ، فلا قدرة له على التدخل فى شئون مصر ... ولكن السلطان يحصل على نصر معنوى سيرد اليه جاهه بين الشرقيين ، حينما يصل الى مصر ، ويجلس بجواره حفيد الرجل الذى نافس أباه ، مكتوف اليدين ، وعيناه تنظران الى أسفل » ؛ وكان هذا الكلام من قبيل الدس الانجليزى ، الذى يكشف عن غيظ أشعلته هذه الزيارة ؛ والذى حدث هو أن السلطان ، وقد راعه جلال اسماعيل ، ووقار موكبه ، كان يعامله كما يعامل الصديق صديقه ، والحليف حليفه ؛ وقد جاهر فى هذه الزيارة باعجابه بنهضة مصر على يد محمد على الكبير ، قائلا «أن الله قيض هذا العاهل لمصر ، ولولاه لاستمرت الفوضى والهمجية ضاربين بجرانهما » .

ولم يتناول العاهلان بالبحث مسألة قناة السويس أثناء هذه الزيارة ؛ ومع ذلك كانت تعالج المسألة من وراء الكواليس . وقد بذل دى لسبس جهد المستميت ليصل لمقابلة السلطان مدة اقامته بمصر فخاب فى مسعاه ، وكذلك خاب الذين سعوا لحساب دى لسبس لاقناع السلطان بزيارة برزخ السويس ، لكى تكون هذه الزيارة مظاهرة يستغلها دى لسبس فى دعايته ، ويلقى فى روع العالم كله ، أن الزيارة معناها موافقته الضمنية من جانب الباب العالى ؛ ومع ذلك استطاع دى لسبس أن يلوذ بأحد رجال السلطان المرافقين له ، وهو فؤاد باشا وزير الحربية ، الذى صار فيما بعد كبير وزراء الباب العالى ، وكان فؤاد هذا قبل الرحلة من الكارهين لدى لسبس وقناة السويس ، فما لبث أن تحول وتذبذب ، ولعب قنصل فرنسا « تاستو » دورا كبيرا فى التأثير عليه [١] . وبمجرد عودة السلطان الى عاصمته أحس

(١) رسالة « تاستو » الى وزير خارجية فرنسا فى ٢١ ابريل سنة ١٨٦٣ ورسالة « رويزنير » الى ڤيكتور دى لامال فى ١٢ ابريل سنة ١٨٦٣ .

سفير انجلترا بتأثير الذين لاذ بهم دى لسبس والقنصل الفرنسى بالقاهرة، وأثروا بالتالى على السلطان ، فكتب الى قنصل انجلترا فى مصر ينبئه أن السلطان كان هدفا لتهديدات حكومات أخرى ، وأنه يتنازل عن حقوقه ، ويعدل عن آرائه صراحة ، وقال هذا السفير « من العبث أن نسعى للمحافظة على استقلال يضحى به صاحبه[1] » ، وبعثت وزارة خارجية انجلترا الى سفيرها بالقسطنطينية بتعليمات مفادها أن يقترح على السلطان أن يشترى شركة قناة السويس ؛ فى حين أن القنصل الانجليزى بالقاهرة أبلغ حكومته أن اسماعيل أراد أن يجرب هذه الطريقة ، ولكن دى لسبس هدد بمطالبة مصر بتعويضات جسيمة ، واقترح بذل المساعى لدى فرنسا والتفاهم مع حكومتها[2] .

وعلى الرغم من الجهود والمساعى التى بذلها دى لسبس لدى حاشية السلطان ، كان يتقلب على الجمر من القلق الذى انتابه ، بعد أن عاد السلطان الى بلاده ، ولم يكن يطمئن للعبارات اللينة التى كانت ترد على لسان المغفور له الخديو اسماعيل ، وكان يعلم أن اسماعيل اذا ترك القناة لتشق ، فانه لايقبل الا أن يجعل القناة لمصر دون سواها . وكان يعلم أيضا أن اسماعيل ، لا يطيق أسلوب القنصل الفرنسى « تاستو » ، فقد كان رجلا ، جافا حاد الطبع ، كثير الاعتداد بنفوذ بلاده ، وكان اسماعيل ، شخصية فذة ، وكان معتدا بنفسه ، وبوطنه وبمجد البيت العلوى ، وحاول دى لسبس بطرقه اللولبية المرنة أن يطمئن اسماعيل ويظفر بعطفه على قنصل فرنسا ، ولكن اسماعيل لم يكن بالرجل الذى يخدعه ماكر مثل دى لسبس[3] .

وقد عرف اسماعيل كيف ينتفع بالصداقة التى وثق عراها مع

---

(١) كتاب « بلور » الى « كولكهون » فى ٢٢ ابريل سنة ١٨٦٣ .

(٢) رسالة رسل الى « بلور » فى ابريل سنة ١٨٦٣ ومن كولكهون الى بلور فى ٢٩ ابريل سنة ١٨٦٣ .

(٣) من دى لسبس الى فكتور دى لامال فى ٨ مايو سنة ١٨٦٣ وكذلك كتابه الى دى لامال فى ١٩ ابريل سنة ١٨٦٣ .

السلطان ، وأعد عدته لشن حملة دبلوماسية ضد الطوق الذى وضعته شركة قناة السويس فى عنق مصر ؛ ورأى من الحكمة أن يختار لهذه الحملة نوبار باشا !! •

ظهر نوبار على مسرح السياسة المصرية منذ أيام عباس الأول ، وظل يلعب أدوارا بالغة درجة الخطورة ، حتى استقبل الاحتلال البريطانى كرئيس للنظار ، فى زمن المغفور له محمد توفيق باشا ،وأجلى الجيش المصرى عن السودان ، وشيد للاحتلال الانجليزى دعائم يرتكز عليها •

وهذا النوبار الذى اقترن اسمه بمرحلة هامة فى تاريخ مصر المعاصر، والذى تولى المفاوضات والمساعى ، حينما تصدى الخديو اسماعيل لمكافحة الاستعمار الذى جاءت به شركة قناة السويس ؛ نقول ان هذا النوبار لم يكن مصريا ، ولا مسلما ، بل كان أرمنيا مسيحيا • وكانت له صفات أهمها حدة الذكاء ، ودرجة من الثقافة ميزته فى تلك الأيام على غيره من الباشوات الذين كانوا أشباه أميين ، وكذلك سعة الحيلة ، والقدرة على الكلام ، والمرونة التى لم تدعه أسيرا لمبدأ أيا كان ، وهى مرونة مكنته من ارضاء عباس وسعيد واسماعيل بالرغم من اختلاف المشارب والنزعات ، وتباين الظروف والملابسات • ونحن قد نبغض نوبار ، ويضطرنا لبغضه أنه لم يخلص لهذا البلد ، بل اشترك فى اعداد الكفن لحريته واستقلاله ، ولكن بغضنا لاسمه ولذكراه لاينسينا أنه كان مفاوضا طويل الباع ، وان قيل عنه أنه لم يكن يوحى بالثقة ، وهذا ليس بذنبه ، فقد تصدى لمعالجةمشكلات سياسية ، تعنى بلادا ليست بلاده ، وشعبا لم يكن هو من آحاده ، فلم يكن له قلب ينبض بأى عطف على أصحاب الشأن ، وانما كان لسانا استعاره أصحاب القضية واستأجروه •

ولقد وصف دى لسبس ، منافسه نوبار فقال عنه : « أنه يستطيع أن يكون صالحا ، كما يستطيع أن يكون عفريتا من الانس • وهو

الوحيـد من الوزراء العثمـانيين الذى يستطيع أن يأخـذ أمرا على عاتقه » [1] ، وكان اللورد كرومر من أشد المعجبين بنوبار باشا ، خادم بريطانيا الأمين ، وفى معرض اعجابه وهيامه بشخص نوبار ، روى عنـه قصة مفادها أن نوبار ، كان فى شبابه قد رافق البطل الخالد ، ابراهيم باشا فى رحلة له الى أوروبا • ولما كان الباشا فى طريق عودته الى مصر ، ولما كان فى عرض البحر ، استشاط غضبا على حاشيته ، وقرر أن يقذف بأفرادها فى اليم ، وكان نوبار ممن صدر ضدهم هذا الحكم ؛ وسرعان ماهرع نوبار الى الباشا ، لا متوسلا ، ولا طالبا العدول عن هذا القرار ، بل أخذ يسليه بحديث طلىّ ، ويردد على مسامع سيده ذكريات مجيدة ، ذكريات انتصارات ابراهيم فى ميادين الشرف والفخار ، ويصف عبقرية ابراهيم ، ويتنبأ بما سيقوله التـاريخ عن سيف الله المسلول • وهكذا استرسل فى الحديث ، والأمير العظيم يستمع اليه فى شغف ، أنسـاه قراره ، فعدل عنـه • والذى لم يذكره كرومر ، ولم يعرفه عن البطل المصرى هو أن ابراهيم كان رحيما وكان له بين جنبيه قلب كبير • وعلى أى حال ، لاتخلو القصة من بيان لأخلاق نوبار وقوة أعصابه ، وأنه بز الثعالب فى مكره ودهائه •

يقول چورج ادجار بونيه بصريح اللفظ « كان نوبار وقفا على السياسة البريطانية التى احتكرته ، وان كان من العسير أن نعرف الى أى مدى وباية وسيلة • ومع ذلك فما نعرفه عن ماضيه وأساليبه وثروته ، كل ذلك يدل دلالة واضحة على انه كان ماجورا • وليس هذا بشذوذ بالنسبة للوزراء الشرقيين فى منتصف القرن التاسع عشر ، ونحن لا نستطيع ان نحكم عليه بمقتضى فضائل العصر الذى نعيش فيه ، والتى هى على الأرجح ممزوجة بالنفاق • ولكن السؤال ، فى حالة نوبار هو : هل اكتفى باريحية والى مصر ، وبالمبالغ الطائلة التى كان يضعها تحت تصرفه ليكفل له نجاح ما كان يكله اليه من مهام ؟ أم ان الحقيقة ، التى يدل عليها ظاهر الحال ، هى أن الجنيهات الاسترلينية التقت فى جيبـه بالجنيهات المصرية ؟ لقد وضع كفايته تحت تصرف الحكومة البريطانية فى حملتها على مشروع قناة السويس ، ووقف

---

(١) بيان دى لسبس فى مجلس ادارة شركة قناة السويس فى ١٥ يونيو سنة ١٨٧٥ •

فى الجانب القوى ، وكان مؤمنا كل الايمان بانه لا يوجد فى الدنيا شىء يعلو على مشيئة الانجليز ، وترجع صلاته بانجلترا الى عصر محمد سعيد »[1] .

وذكر المسيو بونيه أن محمد سعيد باشا كان قد زار لندن فى سنة ١٨٦٢ ، وتوجه الى زيارته المسيو لانج ، وهو الكاتب الانجليزى ، الذى ذكرنا عنه فى فصل سابق ، أن دى لسبس استأجره ليحرر له نشراته ثم ضمه الى شركة القناة ، وقال لانج هذا فى رسالة ، كتبها لدى لسبس فى ٨ ديسمبر سنة ١٨٦٣ ، أنه وهو جالس فى حجرة الانتظار ، فى المكان الذى كان ينزل فيه سعيد باشا ، لمح رجلا خرج من لدنه ، وعرف أن هذا الرجل هو نوبار ، وقد اختلى نوبار بسفير تركيا بلندن ، وكان هو الآخر فى حجرة الانتظار ، وتحدثا بالفرنسية ، حتى لا يعرف حديثهما الانجليزى الموجود بحجرة الانتظار ، فقال نوبار للسفير التركى ما معناه أنه حاول جهد الطاقة أن يصرف سعيد عن مشروع القناة ، ولكنه كرر غاضبا هذه العبارة ثلاث مرات « انى أريد القناة » وبونيه اذ يسوق هذه القصة يجزم بأن نوبار كان يعمل حينئذ لحساب الانجليز ، وتلك الرواية ليست فيما أرى سندا يؤدى الى هذه النتيجة ، ولكن حياة نوبار السياسية كلها لاتدع شبهة فى أنه كان خادما للانجليز . ولذلك نشط نوبار فى مناضلة الفرنسيين لحساب خديو مصر ، حينما أراد الانجليز هذه الحملة على مشروع القناة ، وتحول نوبار وحول السياسة المصرية معه ، للتحمس للقناة ، حينما غيرت وزارة الخارجية البريطانية سياستها ، كما نشط أيما نشاط حينما توالت الكوارث المالية ، وشاء الاستعمار أن يكبل مصر بالأغلال ، وظل نوبار وزيرا لمصر فى كل الأحوال ، وعلى كل المذاهب والألوان ، واشتغل حتى خلع اسماعيل ، ثم استوزره الاحتلال جهرا وعلانية .

نقول هذا كله لنبين للقارىء أن نوبار حينما حارب أعمال شركة قناة السويس ، كمفاوض استأجره اسماعيل ، لم تكن له عقيدة أو

---

(١) جورج ادجار بونيه : فرديناند دى لسبس ، الدبلوماسى وخالق السويس ؛ ص ٣٧٤ .

ضمير ، وانما صادف أن سياسة انجلترا ، كانت مستمرة فى مقاومة شركة القناة ، مقاومة لاتزيد عن وخز الابر ، وكانت تفاوض فرنسا سرا من الناحية الأخرى لتنسيق المصالح الفرنسية ، البريطانية • فمن الخطأ أن ينخدع المصرى فى موقف نوبار ، فيحمله على محمل الوطنية أو المروءة • ووثائق وزارة الخارجية البريطانية ، التى استطاعت أن تتداولها الأقلام ، وهى الشىء القليل ، أما المخبأ فهو كثير ، هذه الوثائق تؤكد أن نوبار كان مأجورا للانجليز ؛ فلقد كتب « هنرى بلور » سفير انجلترا فى تركيا ، الذى تقدم ذكره ، الى اللورد رسل وزير خارجية انجلترا فى ١١ يونيو سنة ١٨٦٣ كتابا قال فيه عن نوبار :

« انه رجل ، له عند والى مصر كلمة مسموعة ؛ ثم انه رجل على جانب كبير من الحذق والدهاء ، فهو أصلح من عهدتم اليهم بالمهمة ... » •

هذا هو نوبار ، وتلك هى عبقريته ، التى اشتراها الانجليز ، وقد ساءهم من غير شك ، أنه تورط فأبرم اتفاق ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ ، الذى تقدم الكلام عنه ، وكذلك اتفاق ٣٠ مارس سنة ١٨٦٣ ، الذى قرر اسماعيل بموجبه المطلوب من حكومته عن ال ١٧٧٦٤٢ سهما التى اكتتب بها سعيد ، ورتب كيفية دفعه ، وحفظ لحكومته الحق فى الاتفاق مع الشركة على كيفية دفع الخمسين الباقيين من ثمن كل سهم ، حينما تطالب الشركة مساهميها بهذين الخمسين ، وسيرد الكلام عن هذا الاتفاق فى موضعه ، ساء الانجليز هذا التورط لأنه كان تسليما ضمنيا باستمرار الأعمال ، وان تكن مصر قد استفادت وتحللت من بعض القيود ؛ ولكن الانجليز لم يغضبوا الى درجة السخط ، على رجلهم نوبار ، اذ كانوا يستعدون لأخذ أسهم مصر ، والتفاهم مع فرنسا حينما تتم القناة ، وتم لهم ذلك بفضل نوبارهم العبقرى •

***

سافر نوبار الى القسطنطينية بأمر من الخديو اسماعيل ، وذلك فى شهر يوليو سنة ١٨٦٣ ؛ وبعث اسماعيل بكتاب الى الصدر الأعظم ،

تستطيع أن نستنتج منه المهمة التى نيطت بنوبار فى هذه الرحلة ، وهذه هى ترجمة الكتاب المشار اليه :

« كنت قد استعلمت عن قرار السلطنة السنية فى موضوع قناة السويس ، فتشرفت باستلام كتابكم السامى ردا على استفسارى الآنف الذكر ، وقد جاء فى هذا الرد أنه تقرر أن يوجه الى كل من سفيرى الدولة العلية فى لندن وباريس كتابا يحاطان به علما بالشروط التى تراها الدولة العلية بهذا الشأن ، وكذلك بآرائها وملاحظاتها الخاصة ، فيجب اذن استمرار منع نظام السخرة ، وألا يشرع من الآن فى حفر ترعة المياه العذبة المراد توصيلها الى السويس . وانى لأبدى ملاحظاتى على هذا القرار فيما يأتى :—

« من البديهى أن بقاء الأراضى الخالية فى يد الشركة وتحت تصرفها أمر غير مأمون العواقب ... وعدا هذه الأراضى قد أنقذ أصحاب الأطيان الواقعة فى يمين وشمال الأرض التى تجرى فيها الترعة ، مما يلتزمون بدفعه مقدما للشركة تعويضا عن المياه التى يأخذونها من الترعة ، فيما اذا قامت الشركة بحفرها ، وبهذا نكون قد أزلنا جانبا من القيود والأضرار . وأما الجزء الآخر من ترعة المياه الحلوة أى المسافة الممتدة من الوادى الى القناة ، فقد تم حفره من قبل بمعرفة الشركة ، وانما بقى توسيعه على نحو ما تراه الشركة ، وكذلك أن تمد القناة لتصل الى السويس ، وهذا القسم الذى حفرته الشركة كان يستمد ماءه من قبل من الترعة المخصصة بجفلك الوادى ، وحينما أخذت الشركة أهبتها لحفر المسافة الممتدة من الوادى الى بولاق ، حيث تجرى مياه النيل ، رأينا لازالة المضار ، أن تقوم الحكومة المصرية بالحفر فى ميعاد محدود وعلى النحو المطلوب ، غير أننا لم نشرع بعد فى أعمال الحفر ، وقد أوفدت أخيرا الى أعتابكم السنية صاحب السعادة نوبار باشا ليعرض على فخامتكم بالتفصيل آرائى وملاحظاتى الخاصة بالعمال المستخدمين فى أشغال القناة وسائر الشئون المتصلة بها ... » [1].

(١) محفوظات القصر العامر : الوثيقة التركية رقم ٣١١ المقيدة فى السجل رقم ١٩ صادر عابدين بتاريخ ١١ ذو الحجة سنة ١٢٧٩ هـ .

يشير الكتاب المتقدم الى تعليمات أرسلها الباب العالى لاسماعيل ، ويبدو أن اسماعيل لم يقبل تلك التعليمات على علاتها ، بل أبى الا أن يراجع الباب العالى ، ويبدى ما يعن له من آراء وملاحظات ، ومن أجل ذلك ندب وزيره نوبار ليقوم بهذه المهمة ؛ وهذا تصرف الحاكم المستقل الذى لا يعترف لتركيا بمطلق السيادة على بلاده ، لا تصرف التابع الذى ينفذ مايصدره السلطان من أوامر وتعليمات ؛ وكان اسماعيل ، رحمه الله ، لا يفوت فرصة واحدة دون أن يسعى لجعل استقلال بلاده حقيقة واقعة . وقد روى بعض كبار الكتاب الانجليز الذين أرخوا لقناة السويس ، أن سفير بريطانيا فى القسطنطينية ، هو الذى أوعز الى الباب العالى بالتعليمات التى أصدرها لاسماعيل ، وكلفه بأن يخطر اسماعيل بأن الامتياز الذى منحه سعيد لدى لسبس ، معدوم القيمة ، لأن الباب العالى لم يصادق عليه ، وعلى ذلك يتحتم عليه أن يوقف أعمال شركة قناة السويس [1] .

ومن جهة أخرى ،يدعى شارل رو ، أن نوبار لما سافر الى القسطنطينية لم يذهب مزودا بتعليمات اسماعيل ، بل تلقى تعليماته من معتمدى الانجليز . وذكر أن المهمة الرسمية التى كلفه بها اسماعيل كانت محصورة فى التفاهم مع الباب العالى على الشروط التى تستطيع شركة قناة السويس بموجبها أن تمضى فى أعمال حفر القناة ، ولكن نوبار قد أضمر غير هذا ، وهو أن يبذل كل ما فى وسعه للقضاء على شركة القناة [2] .

وسواء أوحى الانجليز للباب العالى بسياسته أم لا ، وسواء اشتغل نوبار لحساب الانجليز أم لحساب سيده ومولاه ، ما كان يهم اسماعيل غير الظفر لمصر بالخلاص من قيود الامتياز الممنوح لشركة القناة ، على

(١) سير آرنولد ولسون : قناة السويس ؛ ماضيها وحاضرها ومستقبلها ص ٢٥ و ٢٦ .

(٢) شارل رو : برزخ وقناة السويس ، الجزء الأول صفحة ٢٣٨ .

يد أى فرد كان ، وبأية وسيلة توصله لهدفه • يقول الياس الأيوبى[1] • أن اسماعيل أمر نوبار « بالرحيل الى الاستانة ، والسعى لدى أولى الأمر ، هناك ، فى اتمام المتفق عليه بينه وبينهم والاستعانة ، على انجاز مهمته ، بما لم يزل قائما من عداء للمشروع فى نفس الدولة البريطانية وسفيرها فى تلك العاصمة • ولم يبال بأن يقال عنه أنه آلة فى أيدى بلمرستون والحكومة الانجليزية ، وأن ينسب اليه ممالأتهما على هواهما ممالأة مبنية على الاعتقاد بأن بريطانيا العظمى ، بعد حوادث سنة ١٨٤٠ وسنة ١٨٥٤ وسنة ١٨٥٦ وبعد اجبارها فرنسا بالرغم من انتصاراتها الايطالية فى سنة ١٨٥٩ ، على الجلاء عن سوريا بعد سنة ١٨٦٠ ، أصبحت صاحبة القدح المعلى فى ميادين السياسة العالمية ، وصاحبة النفوذ الأكبر فى القسطنطينية ، وأصبح استجلاب رضاها ، اذا ، للاعتماد عليها ، فيما بعد ، لتحقيق المطامع الشخصية أمرا مرغوبا فيه » • ونحن لانستطيع أن نأخذ بهذا الرأى على علاته ، خصوصا وأن صاحبه استقاه من كتاب وضعه فرديناند دى لسبس بعنوان «رسائل يومية ومستندات» ذلك أن نوبار بمجرد وصوله الى القسطنطينية قدم مذكرة اسماعيل الى الصدر الأعظم فؤاد باشا ، وكانت المذكرة تتضمن الطلبات الآتية :—

أولا — اعادة الأطيان التى منحها سعيد للشركة الى الحكومة المصرية

ثانيا — تحريم اقامة حصون واستحكامات حربية على شاطىء القناة مطلقا ، حتى لاتخرج الشركة عن صفتها التجارية •

ثالثا — الغاء الشرط الذى يلزم الحكومة بتقديم أربعة أخماس العمال فان لم يمكن ذلك ، يخفض العدد الذى تلتزم الحكومة بتقديمه الى ما لا يزيد على ستة آلاف عامل ، وبشرط أن تدفع الشركة أجورهم وأن يظلوا فى كل الأحوال تابعين للحكومة المصرية ، فلا يخضعون لسيطرة الشركة •

---

(١) الياس الأيوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل باشا . الجزء الأول ص ٣٥٨ .

تلك كانت الشروط التى اقترحها اسماعيل ، ولم يضعها باتفاق سابق مع الباب العالى ، وانما عرضها بواسطة وزيره نوبار ، على الصدر الأعظم ، فوافق عليها ، ووافق أيضا على منح الشركة مهلة لاتزيد على ستة أشهر ، فاما أن تقبل هذه الشروط قبل انتهائها ، واما أن توقف أعمالها بالقوة ، ويمكن القول أن هذا الانذار الجرىء قد صاغه اسماعيل فى القاهرة ، وبعث به نوبار الى تركيا للحصول على مصادقتها ، وبمجرد أن تم ذلك وجه انذاره للشركة • وقد كان فى وسع اسماعيل أن يستغنى عن رحلة نوبار ويوجه هو انذاره الى دى لسبس ، وما كان هناك غبار على عمله ، لأنه يتصرف فى حدود سلطته ، ولكنه كان يعلم أن فرنسا وغيرها من دول أوروبا قد تصدت لمؤازرة دى لسبس على طول الخط ، ولذلك كان يهمه أن يحمل تركيا على النزول فى هذه المعركة الدبلوماسية سافرة ، وتركيا تؤيدها انجلترا بطبيعة الحال ، وهذا هو السند الوحيد الذى استطاع أن يجده للكفاح فى أمر أخرجه دى لسبس منذ أول المعركة الى المجال الدولى •

***

وفى الوقت الذى بعث اسماعيل فيه وزيره نوبار الى القسطنطينية ، انعقدت الجمعية العمومية لشركة قناة السويس فى باريس فى شهر يوليو سنة ١٨٦٣ ، وألقى دى لسبس فى هذا الاجتماع خطابا حمل فيه بشدة على الانجليز ، وكان خبيرا بحقيقة مآربهم ، وكان مما جاء على لسانه :

« لا تهدف السياسة الفرنسية للسيطرة على مصر ، وانما تحاول انجلترا ان تبسط سلطانها على مصر ، ولكى تصل الى هذه الغاية لن تدع مصر هادئة ، مطمئنة ، أو قوية ، ولن تسمح لها بان تكون فى حالة تمكنها من الدفاع عن نفسها ، بل تريد انجلترا ان تجعل من مصر بلدا ضعيفا ، تعمه الفوضى ، والفقر ، مع تجريده من السلاح ••• »

وذكر أن قناة السويس سوف تغرى الدول بالمحافظة على حياد مصر واستقلالها وصيانة سيادتها كاملة ، لأنه بمجرد أن تتم القناة وتصبح مصر بلدا تلتقى فيه المواصلات العالمية ، لن تسمح الدول لواحدة منها

بأن تفرض سيطرتها على مصر . وهذه حقيقة لا تخفى على أحد فى فرنسا أو انجلترا ولذلك تريد فرنسا القناة وتعارض بريطانيا فى شق القناة .

وهذا الذى قاله دى لسبس عن نوايا انجلترا قد حققته الأيام ، ولكن الجماعة الدولية لم تثر فى وجه انجلترا ، حينما اعتدت على حياد هذه البلاد ، وأمنها واستقلالها ، وانفردت بمكان ممتاز فى القناة مخلة بالتوازن العالمى .

وأما عن مسألة السخرة ، فقد ذكر أن الذين منعوها كانوا يستندون على قانون من قوانين الدولة العثمانية ، ولكن مثل هذا القانون ، لا وجود له فى مجموعة القوانين العثمانية ، وقال أن تحريم السخرة فكرة لم تولد فى تركيا ، بل ولدت وترعرعت فى لندن وفى أحضان اللورد بلمرستون . وقال أن الأولى بالانجليز أن يوجهوا ما يتظاهرون به من عواطف انسانية لشئون بلادهم بدلا من التقنين لتركيا أو التمسح فى الفلاحين المصريين !!

وروى دى لسبس فى تلك الخطبة أيضا أن الانجليز يدعون بأن جزءا كبيرا من الأراضى المصرية ، بمدنه وقراه ، سيقع فى أيدى الأجانب بسبب قناة السويس ، وحاول أن يفند هذا الادعاء بقوله أن امتيازات انشاء السكك الحديدية التى منحتها أسبانيا والنمسا وروسيا وايطاليا وغيرها لم تؤد لمثل هذه النتيجة فلماذا يحدث هذا فى مصر بالنسبة لقناة السويس ؟ ، ولكن المغالطة هنا ظاهرة لأن مشروعات السكك الحديدية التى أشار اليها لم تقترن بنفوذ سياسى ،ومآرب استعمارية كما حدث بالنسبة لقناة السويس ، ولم تبيت لها الدبلوماسية الأوروبية ما بيتته للبلد الذى تشق بأرضه قناة السويس وأضاف دى لسبس قوله « وحقيقة سوف يهاجر التجار والصناع الأجانب الى برزخ السويس ويقيمون فى جهات مختلفة بالبرزخ ، ولكن ما الضرر الذى يصيب مصر من ناحيتهم ، ما داموا يخضعون لقوانين مصر وتشريعها »[1] .

---

(١) خطاب دى لسبس فى الجمعية العمومية لشركة قناة السويس فى ١٥ يوليو سنة ١٨٦٣ .

ومثل هذا الكلام الذى جاء على لسان دى لسبس كان المقصود به أن يصل الى مسامع اسماعيل لتطمينه على مستقبل مصر السياسى ، واغرائه بالفوائد التى يمكن أن يجنيها الاستقلال المصرى حينما تشق القناة فتحتم مصالح الدول عليها أن تضمن حياد مصر وسلامتها وتقف ضد من يحاول الحصول على امتياز فيها لنفسه وهكذا . وتلك العبارات فيها كثير من المنطق وان خالفت نوايا الاستعمار الخفية ، ولذلك كان طبيعيا أن تكسر من حدة اسماعيل فى معارضته للمشروع وتقنعه بمزاياه ، فيرى من الخير أن يتركه ينفذ ، بشرط أن يخلص بلاده من القيود الواردة فى فرمانات سعيد باشا . ولهذا تباطأ اسماعيل فى تنفيذ الانذار الذى تقرر أن يوجه الى شركة القناة ؛ ورأى أن يعمل على مفاداة اختصام الامبراطور نابليون الثالث ؛ وأنه بدلا من وقف أعمال شركة القناة أولى به أن يوفد نوبار الى باريس ليفاوض حكومة فرنسا والقصر الامبراطورى ، أملا فى تحطيم قيود الامتياز وأغلاله . ولم تنظر انجلترا بالرغم من معارضتها لأعمال قناة السويس ، بعين الرضا لهذه البعثة ؛ وكذلك لم ترحب الحكومة الفرنسية بهذا الاتجاه الذى قد يضايق دى لسبس ، ومع ذلك رأى نوبار أن يذهب الى باريس ، ليفاوض الوزارة الفرنسية ، لا لكى يتفاهم مع شركة قناة السويس ؛ ولا سيما أن دى لسبس كان قد غادر فرنسا بعد اجتماع الجمعية العمومية لشركة القناة وعاد الى مصر ، فى نفس الوقت الذى اختاره نوبار لزيارة باريس.

وبمجرد وصول دى لسبس الى القاهرة حاول أن يقابل اسماعيل ؛ وكان اسماعيل فى رحلة الى بلاد النوبة ، مع أن الوقت كان صيفا ، وكانت حرارة أغسطس لا تسمح بمثل هذه الرحلة ؛ وأصر دى لسبس على الذهاب الى بلاد النوبة ليقابل الخديو ، فوضع اسماعيل تحت تصرفه احدى بواخره التى نقلته الى هناك ، وهذه اللفتة الكريمة ، أعادت الثقة الى نفس دى لسبس[1] .

---

(١) كتاب « كولكهون » قنصل انجلترا بمصر الى اللورد رسل فى ٢٦ اغسطس سنة ١٨٦٣

الا أن هذه الرحلة لم تجد صاحبها نفعا اذ تفجرت قنبلة وضعها نوبار في باريس نفسها ، وهذه القنبلة تكفل بحملها الى القصر الامبراطوري، رجل من عظماء فرنسا وأعلاهم مكانة وجاها ، وهو الدوق «دى مورنى» de Morny رئيس الهيئة التشريعية . وكان نوبار قد قوبل مقابلة جافة من لدن وزير خارجية فرنسا المسيو Drouyn de Lhuys ولكن قدر له أن يظفر بتأييد رئيس البرلمان ، الذى وضع خطة فذة لاقناع الامبراطور شخصيا بأن ادارة عملية القناة مضطربة وخسائر الشركة محققة وستؤدى بدى لسبس لمشكلات لا قدرة له على احتمالها ، اذ يطالبه المساهمون بأموالهم ، وأن من مصلحة دى لسبس نفسه أن يقلع عن تحمسه للمشروع ويصفى العمل ، ويوضع حد للخسائر وتسوى المسألة قبل فوات الأوان . بل همس الدوق بهذا الكلام فى أذن الامبراطورة ، حتى اذا ما اطمأن قلبها الى أن قريبها دى لسبس فى محنة ولا يريد أن يعترف بها ، استطاعت هى من ناحيتها كذلك أن تقنع زوجها بقبول الحل الذى اقترحه رئيس الهيئة التشريعية ، وهو أن تتألف شركة جديدة تشترى أسهم الشركة التى أسسها دى لسبس ، وتصفى هذه الأخيرة ، وينجو دى لسبس ، وتمضى الشركة الجديدة بالمشروع ، على نحو تتفق عليه مصر وتركيا .

أما لماذا وقع الاختيار على رئيس الهيئة التشريعية لهذه المهمة فلأن له يدا سابقة على الامبراطور نابليون الثالث ، ذلك أن الامبراطور كان قد استهدف لانقلاب دبرته بعض الأحزاب البرلمانية وكاد التدبير أن يعصف بعرشه ، فاستعمل رئيس البرلمان الدوق « دى مورنى » كل ما أوتى من كفاية ونفوذ حتى انحاز اليه « أميل اوليفيه » الزعيم المعارض للحكم الامبراطورى ، وصوت البرلمان لصالح القانون الذى كان قد قدمه الامبراطور وانحلت الأزمة، وأضحت للدوق حظوة لدى الامبراطور والامبراطورة .

ومن أجل ذلك وقع اختيار نوبار على هذا الدوق بالذات ؛ ومتى

استطاع أن يؤثر على الامبراطور فماذا يهمه من سياسة وزارة الخارجية الفرنسية التى تأتمر بأمر الامبراطور ؟ !

ويتهم كتاب فرنسا الذين شايعوا دى لسبس رئيس هيئتهم التشريعية بأنه لم يكن يعمل ابتغاء مرضاة الله ، وانما استأجره « نوبار » لهذه المهمة ؛ ويقولون أن ذلك لم يكن ليستغرب فى وقت أصابت أوروبا موجة انتعاش بسبب نهضة الصناعة وهذا الانتعاش أشاع فى نفوس الناس حب الاغتناء السريع • ومن أجل ذلك عكف الدوق على قراءة الأوراق والملفات وتحرير المذكرات ، بل والمقالات فى الصحف وأنفق المال فى مشترى بعض الأقلام للتبشير بفكرته ، وكان ينفق من مال غيره • وبدأت الألسنة تردد اسم الدوق « كشريك فى صفقة »[1] •

وحاول نوبار بكل ما أوتى من خبث أن يتاجر على مولاه باسم هذا الدوق ، فبعث لاسماعيل بعديد الرسائل والبرقيات مؤكدا أنه بفضل « الدوق دى مورنى » أضحت حكومة فرنسا خاتما فى أصبعه ، وأنه قد كسب القضية ، وهزيمة دى لسبس أمر لا ريب فيه ؛ وأراد نوبار بذلك أن يحصل على المبالغ الطائلة من خزانة اسماعيل • ولكن وزير خارجية فرنسا كان من ناحيته ، يبعث بسيل من الرسائل والبرقيات الى قنصل فرنسا بالقاهرة مؤكدا أن بيانات نوبار لاسند لها من الحقيقة ، وأنها تضليل فى تضليل[2] •

وكان قنصل فرنسا يعرض على اسماعيل ما تبعث به اليـه وزارة الخارجية الفرنسية من رسائل من هذا القبيل ؛ الا أن اسماعيل كان يعبر للقنصل عن مطلق ثقته فى وزيره نوبار ، وأنه لا يصدق ما تقوله وزارة خارجية فرنسا[3] ؛ وكان مما رسمه نوبار مع صاحبه الدوق أن يذيعا

---

(١) حياة الدوق دى مورنى بقلم مارسل بولنجيه

(٢) صور هذه الرسائل موجودة بمحفـوظات وزارة الخـارجية الفرنسـية فى سـجل بعنـوان : Correspondance politique, Egypte لسنة ١٨٦٣ •

(٣) كتابا « سـيتو » قنصل فرنسا بالقاهرة الى وزير خارجيتها فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٦٣ وفى ٩ أكتوبر سنة ١٨٦٣ •

أخبارا مخيفة عن مستقبل شركة القناة فتهبط أسهمها فى البورصة فيشتريها نوبار بأقل الأسعار الممكنة ، ومتى أمكن الحصول على عدد من الأسهم يكفل الأغلبية فى الجمعية العمومية يمكن اقصاء دى لسبس عن الشركة جملة ؛ الا أن حاملى الأسهم لم يعرضوها للتداول وفشل هذا التدبير ، وكان قد اطلع عليه اسماعيل فظن أن نوبار هو سيد الموقف فى باريس . والظاهر أن نوبار كان يرمى بحركته لأن يفت فى عضد دى لسبس ويلقى الرعب فى نفسه حتى يعود الى باريس خائر القوى ، فيتفاوض معه ويظفر فى مفاوضته بأحسن الشروط ؛ ولذلك كانت السياسة التى رسمها اسماعيل فى تلك الآونة أشبه بكماشة اذ شنت حرب الأعصاب فى باريس ؛ وانطلقت ألسنة الاشاعات فى مصر تؤكد للخاص والعام أن دى لسبس سيقصى عن شركة القناة ؛ وضيق اسماعيل الخناق على دى لسبس فلم يسمح له بعدد من العمال الا بالحد الأدنى ، ومنع عنه كل مساعدة ممكنة ، حتى ضج رئيس العمل المسمى « ڤوازان » Voisin وقال أن مصالح الشركة قد أهدرت فى مصر ، منذ موت سعيد وولاية اسماعيل ، وكان دى لسبس يتظاهر برباطة الجأش وقوة الأعصاب ، فيبذل كل ما فى وسعه ، مستعينا بقنصل فرنسا ، حتى تستمر أعمال الحفر ، ويرفض مبدأ المفاوضة بأية حال . وكان قنصل فرنسا على علم بسياسة حكومته ، وأن هذه الحكومة مصرة على مؤازرة دى لسبس بالرغم من الشائعات ، والتحول الذى طرأ على سياسة القصر؛ وبلغ التحمس بهذا القنصل الى حد الكتابة لوزارة الخارجية قائلا أنه طالما أن الامبراطور راض عن استخدام اسمه للادلاء للوالى بكلام يخالف البيانات الرسمية التى يدلى بها اليه وكيل فرنسا الرسمى فمن حق اسماعيل أن يتقبل آراء حكومة فرنسا بكثير من الشك[1] .

ومع ذلك نجح الدوق دى مورنى فى استدعاء دى لسبس الى باريس بأمر من الامبراطور ؛ ووصل دى لسبس الى باريس فى أوائل اكتوبر

(١) من تاستو الى وزير خارجية فرنسا فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٦٣.

سنة ١٨٦٣ فوجد أن نوبار أعد له مقترحات قدمها اليه بصفة رسمية وهى تتخلص فى انقاص عدد العمال الذين تتعهد الحكومة المصرية بتقديمهم الى ستة آلاف عامل ، ومضاعفة أجور العمال ، والتنازل عن الأراضى التى أجاز فرمان سنة ١٨٥٦ لشركة القناة أن تستولى عليها ، وأن تدفع شركة القناة تكاليف انشاء ترعة المياه العذبة . ووجه دى لسبس الدعوة لمجلس ادارة الشركة للاجتماع وأحاطه بالشروط وبتصميمه على رفضها ، فأبدى بعض أعضاء هذا المجلس مخاوفهم من نتائج الرفض ؛ وما قد ينجم بسبب اضطرار الحكومة المصرية لوقف العمل بالقوة ؛ ولكن دى لسبس طمأنهم بقوله :

« لقد شملتنا حكومة فرنسا بحمايتها حينما كنا ضعافا ، أما الآن ونحن قوة فسوف تضاعف حكومة فرنسا حمايتها لنا فلا ينبغى ان يتطرق الخوف الى قلوبنا » .

ومع ذلك طلب دى لسبس من نوبار أن يمهله خمسة عشر يوما ليتدبر مع زملائه أمر هذه الشروط . وأجابه نوبار « أن مدة الخمسة عشر يوما التى تطلبها ليست شيئا يذكر بالنسبة لنا نحن الذين نقيم فى باريس ؛ ولكنها طويلة بالنسبة لفلاحينا ... اننا لا نعالج مسألة دبلوماسية ، بل قضية انسانية »[1] وأجابه دى لسبس قائلا « من حقك أن تضع بين أيدى محاميك الذين تستشيرهم أو تحت نظر أولئك الذين لا يعرفون شيئا عن مصر ، المسألة الانسانية ، التى طالما تهمنى أنا ، ولكنها لا تعنيك فى حياتك أنت فى قليل أو كثير ، فحذار أن تصدر كلامك بهذه المسألة اذا نظر كل منا للآخر وجها لوجه . وحينما نتحدث فيما بيننا لا حاجة بك لأن تلوح بكلام هو بضاعتك للرأى العام »[2] ، وكان نوبار أيضا قد بعث الى وزير خارجية فرنسا برسائل مثيرة يندب فيها لحال الفلاحين المستخدمين فى حفر القناة ويقول أنه رآهم بعينيه ، وتمزق قلبه حزنا عليهم ؛ وأحالت وزارة خارجية فرنسا تلك الرسائل الى دى لسبس ؛

(١) من نوبار الى دى لسبس فى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٦٣ .
(٢) كتاب دى لسبس الى نوبار فى ١٥ اكتوبر سنة ١٨٦٣ .

فأجابها بقوله « ان قدمى نوبار لم تطأ برزخ السويس ، ولقد كان نوبار مديرا للسكك الحديدية المصرية ، وغطت آلاف من جثث الموتى قضبان السكة الحديد أثناء بنائها لأنه ترك العمال يموتون ظمأى » .

آزرت وزارة خارجية فرنسا فرديناند دى لسبس فرفض ما عرضه نوبار ، وكان اسماعيل رحمه الله يتميز من الغيظ ، حتى بعث بكتاب شديد اللهجة الى دى لسبس ، أخطره فيه ، بأنه اذا عاد الى مصر دون أن يوافق على ما عرضه نوبار فلن يجد عاملا واحدا يشتغل فى الحفر . ولا يفوتنا أن نذكر أن اسماعيل قد أبلغ أمر الباب العالى الى دى لسبس فى ١٢ أكتوبر سنة ١٨٦٣ وهو الأمر الذى يقضى بوقف الأعمال والذى تقدمت الاشارة اليه .

***

ولكن الدوق « دى مورنى » الذى لم ييأس من عطف الامبراطور دعا دى لسبس لمقابلته ليسأله عن أسباب عدم تفاهمه مع نوبار . وكان جواب دى لسبس على هذا السؤال « انى أحسن الظن بكم ياجناب الدوق ، الى حد أنى لا استطيع الجهر بما يجرحكم . والحق أنك آخر من يصح أن يقوم بدور الحكم فى هذه المسألة . ولعله ليس بخاف عنك ، تلك الشائعات التى سرت فى مصر ، وانها لشائعات كاذبة ومغرضة ، رددها خصوم القناة قائلين أنهم يعتمدون على تدخلكم لتأييد الحملة التى شنها نوبار ضد المشروع . ولقد تناولت الألسنة مبالغ . يقال أنها دفعت ، أو أن البعض قد حصلوا على وعود بأن يقبضوها ومن واجبى أن أنبهكم الى أن اسمكم قد زج به واستخدم فى تلك المهمة التى ندب من أجلها نوبار والتى اعترض عليها قنصل فرنسا العام بمصر ويقينى أنكم ترون حيال هذه الأقاويل ، التى طالما وجهت ضدها شديد احتجاجى ، والتى لا شك أنكم تستنكرونها أن الأولى بكم أن تلتزموا جانب الحيطة والتباعد عنها . وفوق ذلك أرجو احاطتكم ، أنى كأحد رجال وزارة الخارجيـة لا أعترف بصفة الوساطة بين الحكومة المصرية والامبراطور الا لوزير الخارجية » .

ومن هذا يبدو أسلوب التهديد الذى استعمله دى لسبس ضد الدوق تهديده الصريح باتهامه بالرشوة لكى يقصيه عن هذا الميدان ، وأهم من ذلك اعتراف دى لسبس الصريح بانه تابع لوزارة الخارجية الفرنسية ، ويعمل لحسابها ، فعملية القناة سياسية ، وليست بعملية تجارية !!.

واضطرب الدوق المسكين وخشى مغبة هذا التهديد العنيف فقال لدى لسبس بصوت متهدج حزين أنه لم يسع للتدخل شخصيا فى الأمر ، وانما كان مكلفا من قبل الامبراطور ببحث تفاصيل هذه المسألة ، ورفع تقرير عنها للامبراطور الذى يهمه أن يحقق ما يشكو منه والى مصر ، وتراجع الدوق على الفور ، وقبل أن ينسحب تاركا لرجل آخر من رجال البرلمان أن يدرس ملف قناة السويس ويبحث الأمر مع دى لسبس ثم يرفع تقريرا الى الامبراطور ؛ وهذا الرجل هو « أميل اوليفيه » الذى تقدمت الاشارة اليه وخرج دى لسبس من هذا الاجتماع منتفخ الأوداج، اذ أحس بأنه أبعد الرجل القوى الذى كان يعتمد عليه نوبار •

وقد يكون « الدوق دى مورنى » قد استغل اسمه فعلا ، والذى استغله هو نوبار شخصيا ، واذا ألقينا بالشائعات والتلميحات وراء ظهورنا، لا نجد برهانا واحدا يقطع بأنه قبض رشوة ، ولكن لدينا أدلة رسمية ، تؤكد أن نوبار طلب رشوة من اسماعيل لحساب الدوق ولحساب آخرين ، ومن يدرى فقد يكون هذا المال كله أو أكثره قد استقر فى جيوب نوبار وأخذه لنفسه •

أما الدليل الرسمى على أن نوبار حصل على رشوة بدعوى اعطائها للدوق ولأمثاله فكتاب من اسماعيل الى نوبار هذه ترجمته الحرفية التى نقتبسها بكاملها ، لأن الكتاب يكشف عن مدى اهتمام الخالد الذكر اسماعيل باشا بالدفاع عن حقوق مصر بكل الوسائل ، والسعى لانقاذها بأى ثمن ، واذا قال بعض المؤرخين أن اسماعيل قد استدان حتى غرق فى الدين فلأنه أراد أن يحطم الأغلال ، التى وجد مصر مكبلة بها ، وسنثبت أنه حطمها ، ولا قيمة لما أنفق بجانب ما ظفر به لبلاده التى أحبها حبا جما ؛ وماذا كان يستطع أن يفعل اسماعيل غير الذى فعل ، وقد وضع

ثقته التامة فى نوبار ، وما كان ليجد بجواره من هو أذكى من نوبار ، وأكثر ثقافة ومكرا ، ولا سيما أن نوبار كان مندفعا فى مخاصمة دى لسبس وجماعته ، حتى وان كان اندفاعه لحساب الانجليز :

والى القارىء نص كتاب اسماعيل الذى تضمن كثيرا من المعانى[1] :—

« ارادة من مولانا الى نوبار باشا

« اطلعت على كتابكم الأخير ... فى مسألة القناة ، وعلمت بتفصيلات « الحديث الذى دار مع جناب الدوق ، وبالمقالات التى وردت على « لسان حضرة الامبراطور ، ومن تلقاء نفسه ، وبآرائكم وأفكاركم « الخاصة بهذا الشأن احاطة شاملة ، فلحل هذه المسألة وتسويتها طريقان : « (ا) وقف الأعمال واحالة المسألة الى الآستانة لتحل هناك بتدخل الدول « ووساطتها . (ب) أن تجتهدوا فتتموها بفرنسا على أحسن صورة ، دون « حاجة لتوسط الدول أو تدخلها ولا الرجوع الى الآستانة ونقل « الدعوى اليها . »

« الا أنى وجدت فى السبيل الأول محذورات رأيت تبيانها فيما يلى : « انكم لتعلمون بحال المسيو دى لسبس ، ومقدار ما يبذله من التضحية « هناك ، فاذا نقلت المسألة الى الآستانة فلن تكون لمصر مصلحة ولا امتياز « لأن القرار الذى ستتخذه الآستانة سيأتى طبقا لأهواء انجلترا ، وقد « سبق أن اعترفت الآستانة بحق الشركة فى التعويض وأعلنت هذا « الرأى ، واذا كانت انجلترا تساعدنا على استخلاص الأراضى المعلومة « من الشركة والقضاء على مسألة السخرة ، فانها سترى أننا أنفقنا أموالا « طائلة دون أن نبادلها الود ، وكذلك سوف نجر على أنفسنا غضب « فرنسا الذى لا نهاية له . أما اذا اتبعت الطريق الثانى ، وعملت « **على تسوية المسألة فى فرنسا ، فلكى تصل الى نتيجة موفقة يجب « أن تعمل على تطييب خاطر جناب الدوق ، وكذلك الذين يلتفون حول « الامبراطور بأى ثمن وهذا بما يناسب مقام كل واحد منهم ، وعليك أن**

---

(١) دفتر ٢١ صادر عابدين – ترجمة الوثيقة التركية ٧٦ بتاريخ ٩ رجب سنة ١٢٨٠ هـ .

« تستميل أفكارهم الينا ، وتصحح عقائدهم فينا وفى مسألة القناة ،
« حتى نحقق المصلحة ونحافظ على شرف مصر وسمعتها • وقد سبق
« أن أوصيتكم وأمرتكم بما ينبغى عمله ، وبألا تراعى الاقتصاد فى هذه
« المهمة • قد ذكرت لى من قبل ، فى خطاب مكتوب باللغة التركية أن
« جناب الدوق قد اعترف بلسانه انه يجب استمالة بعض المقامات ببذل
« الأموال ، وأنه ينبغى ان يكون هو أحد الذين يظفرون بنصيب
« فكان عليك أن تغتنم هذه الفرصة ، ولا تفوتها • اذن عليك ألا تضن
« ببذل المال كما قدمنا ، وأن تعمل على تصحيح أفكار جناب الدوق وبقية
« المقربين المشار اليهم ، وأسردوا للدوق فى رقة ولطف ، طائفة من الأدلة •

« واذا كان الدوق فى قوله أن دى لسبس ، يرفض مسألة تعويضات
« العمال مع أنها عادة مرعية ، لأنه يريد الأخذ بالقاعدة المتبعة بالنسبة
« لعمال حوض السويس ، فقولوا له أنه لا محل للقياس لأن الحوض
« ملك للحكومة ، وهى التى تنفذه ، أما أعمال حفر القناة فالدولة لم
« تعترف بها بعد ، فلا تشابه بين قضية عمال القناة وعمال الحوض •
« واذا لم يقتنع الدوق بهذا الجواب ، ورأى بالرغم من ذلك أنه يتحتم
« علينا أن ندفع التعويضات لمنع السخرة ، فقولوا له أننا دفعنا ثلاثة
« ملايين من الفرنكات لكى ننقذ العمال ، وقولوا أيضا أن أشغال الحوض ،
« كان قد حدد لها ثلاث سنوات ، وتقرر أن يستخدم فيها ألف عامل
« فقط • وهناك نقطة أخرى ، يجب أن تبينوها له ، وهى بعيدة عن
« المقارنة بين الحوض والقناة ، ذلك أنه يمكن تقديم العمال اللازمين
« لأعمال القناة ، مع مراعاة أحوال البلاد ومقدرتها ومراعاة مواسم
« زراعتها وسائر أعمالها ، ومن مقتضى ذلك أنه لا يتحتم أن نخصص
« للقناة عشرين ألف عامل ينقطعون للعمل على الدوام ، بل نخصص
« من العمال ما تسمح به الظروف والامكانيات ، ••• وصفوة القول :
« أنى آذن لكم بالمفاوضة ، لتحلوا هذا الاشكال ، ما استطعتم ، على
« أحسن حال ، وبالمقدار الذى يمكنكم تحديده من التعويض ، بعد أن
« تبينوا أن استخدام العشرين ألف عامل بصفة مستديمة ، ليس أمرا
« مشروطا ولا مقررا • وحذار أن تقبلوا مبدأ التعويض ، قبل أن يبينوا

« لكم مقدما مقدار هذا التعويض • أما التعويض عن الأراضي ، فهذه « مسألة فرغ منها ، ولم يبق الا أن يعين الخبراء • »

« وانا ما زلت أكرر للمسيو « رويزنير » ، وغيره من القناصل ، « كلما قابلوني ، أني مضطر لوقف الأعمال ، عندما يحين الأجل الذى « ضربته (١) ، كما انى دائب على تفهيم قنصل فرنسا ذلك ، بوساطة « الذين يلتقون به ويحادثونه ، ولم اشا مفاتحته فى هذا الأمر بنفسى • « وانى ثابت على عزمى هذا ، ومعترف انى متفق معك فى الراى ، لأن « ما تتخذونه بهذا الشان ، انما هو تنفيذ لأوامرنا الصادرة لكم • وقد « أوضحت هذا فى الرسالة الخاصة ، التى بعثت بها الى جناب الدوق • « أما انجلترا فلم تظاهرنا فى هذا الأمر مظاهرة جدية ، ولم نطلب « مساعدتها • وأما الباب العالى فامره غير خاف على أحد ؛ كما لا تخفى « الفوضى التى تسود أوروبا فى الظروف الراهنة • ولما كان من الأولى « بنا أن نلتمس فى فرنسا الوسائل التى تساعدنا على تحقيق ما نرجو ، « معتمدين على انفسنا أو على غيرنا ، فان من الخير لنا أن نتجنب تدخل « الدول ، والا نعول على الباب العالى ، والا نزلنا بمركز بلادنا الحالى الى « ما هو دونه ونحن لا نشك فى انك باذل غاية جهدك لصيانة شرف مصر ، « وكرامتها وسمعتها ، ونحن من أجل ذلك قد منحناكم السلطة وتركنا « لكم حرية العمل ، لكى تستخلصوا الأراضى ، وتنقذوا اليد العاملة من « السخرة ، وقد زودناكم بالنصائح وبينا لكم سبل الرشاد ، وأوضحنا « ما نراه من مخاطر ، ثم فوضنا الأمر تفويضا تاما لدرايتكم وفطنتكم • « ونحن نبعث لكم بهذا الكتاب سرا ، حتى تبذلوا الجهد فى اتمام المسألة « على خير الوجوه وفى الموعد المحدد ، بعون الله تعالى ، مع مراعاة ملابسات « الحال • والا تتركوا المسألة تحال الى الآستانة ، وسلموا لجناب الدوق « كتابنا المرفق بهذا •

حاشية :

« قلنا فى متن كتابنا ان اشغال القناة ، لا يمكن أن تقاس على أعمال « حوض السويس الذى هو ملك للحكومة واشغاله من شئونها ، ولكن « لا ينبغى أن يفهم من هذا التعبير أن الأشغال تجرى فى الحوض على « طريقة السخرة ••• اذ لا يخفى عليكم أن العمال ، الذين كانوا « يستخدمون سخرة فى الحوض المذكور ، فى عهد عمنا المغفور له

(١) كان يعنى الستة أشهر التى جاءت فى انذار ١٢ اكتوبر سنة ١٨٦٣ الذى وجهه الى مجلس ادارة شركة قناة السويس •

« محمد سعيد باشا ، قد استغنى عنهم فى عهدنا ، واستعنا بدلهم بجنود
« من امدادية الجند ، وصرفنا للجنود المرتبات والجرايات ، علاوة على الأجر
« الذى يدفعه ملتزمو اعمال الحوض ؛ وادعى الملتزمون ان هؤلاء الجنود
« لا يعملون كما يرجى منهم، وزعموا أن المقصود هو تاخير العمل ارضاء
« للانجليز ، فاضطررنا لسحب جنود الامدادية كى لا ندع لهم حجة يحتجون
« بها ، تاركين للملتزمين جلب العمال بمعرفتهم ، ودفعنا لهم مقابل ذلك ،
« وعليه فان كل عامل فى عهدنا يقبض اجره ؛ واما السخرة فقد حرمناها .
« وانا نكتب لكم هذه الحاشية لتفهموهم المسالة بحذافيرها ، ولتقضوا
« هذه المهمة وتنجزوها على أحسن حال وفى اقرب وقت ، مستعينين فى
« ذلك بفطنتكم ودرايتكم ، مراعين حقوق العبودية والنعمة ، هذا
« وقد خولناكم سلطة تامة ، كما اسلفنا ؛ ولسنا نرتاب فى انكم تحرصون
« كل الحرص على المحافظة على مصالح بلادنا العزيزة ، واعلاء صيتها
« وحماية شرفها » .

لما فقد نوبار معونة الدوق « دى مورنى » بحث عن صنائع آخرين يستأجرهم لحساب القضية التى ناط به سيده أمر الدفاع عنها ، فاهتدى الى « أدولف تيير » وكان من رؤساء وزارة فرنسا السابقين ، ولكن فاته أن أدولف المذكور كان من أصدقاء دى لسبس القدماء ، ولذلك خذل نوبارا ؟، وقال له أن حكومة فرنسا والرأى العام الفرنسى يحرصان على القناة بجدع الأنف .

وبحث نوبار عن عملاء لحسابه بين رجال الصحافة وحملة الأقلام ، ويدعى « جورج ادجار بونيه »[1] أن نوبارا كان ينفق عليهم عن سعة من أموال مصر ، وكذلك من أموال الخزانة البريطانية . وقد لاذ نوبار بالصمت بعض الوقت تاركا للصحف أن تتكلم فبدأت صحيفة صغيرة من الصحف التى تعالج الشئون المالية بمقال حملت فيه على دى لسبس ، وبعد أسبوع نشرت مقالا آخر أشد لهجة ؛ ثم ما لبثت صحف أخرى أن اشتركت فى الحملة ، حتى كانت تشن فيها كل صباح ، وساهم ف الحملة بعض الكتاب المشهورين وقتئذ من أمثال « أميل دى جيراردين » Emile de Girardin ، وكانوا يغذون مقالاتهم بمقتبسات من المذكرات

(١) جورج ادجار بونيه : المرجع السابق ؛ ص ٣٩١ .

التى كان يبعث بها نوبار الى وزارة الخارجية الفرنسية ؛ ونجح نوبار فى كسب صحيفة من كبريات الصحف ، وكانت شبه رسمية ، كصحيفة « الموند » الآن ، وهذه الصحيفة التى انحازت لنوبار ، وكان لكتاباتها أثر بالـغ ، هى « الكونستيتسيونيل le Constitutionnel » ولكن حكومة فرنسا ، كانت تنشر بلاغات تكذب بها بعض ما تذيعـه تلك الصحف من أنباء وحملات • ومع ذلك فزعت وزارة الخارجية الفرنسية من هذه الحملات[1] • أما دى لسبس فقد اتهم هذه الحملات بأنها كانت من وحى دسائس اللورد بلمرستون ، والرأسمالية البريطانية التى تسعى لاقصاء الرأسمالية الفرنسية عن شركة قناة السويس ، واتهم دى لسبس الأنجليز بعدم الشرف • وذكر أن خصومه يكتبون وينشرون ولا هدف لهم الا القضاء المبرم على المشروع[2] ؛ وقد فقد دى لسبس فى هذه الحملات أعصابه حتى كان يكتب للصحف المعادية له يسألها عن المصادر التى تغذيها بالمال لنشر تلك المقالات •

ولم يكتف نوبار بمطاردة شركة قناة السويس فى الصحف وفى دوائر البورصة ، وكذلك فى البيئات السياسية ، بل سعى الى رجال القانون يستفتيهم ويستعين بهم ، واتصل بالمحامين الفرنسيين الثلاثة الذين كان قد استشارهم المغفور له سعيد باشا فأفتوه ضد تصرفات دى لسبس ، وهم « اوديلون بارو » و « ديفور » و « جول فافر » الذين تقدم ذكرهم ، وعهد نوبار الى هؤلاء ببحث مركز الشركة القانونى والتدليل على عدم شرعية وجودها ، وبحث مسألة السخرة ، وكذا الأراضى التى نهبتها الشركة ، ووجد هؤلاء القانونيون أدلة قانونية تقطع ببطلان وجود شركة القناة ، وبطلان جميع ما عقده دى لسبس من تصرفات • وتلك هى النقطة الحساسة التى كاد يجن دى لسبس من اثارتها لأنه كان يعلم أن

---

(١) كتـاب وزير خارجيـة فرنسا الى قنصـلها بالقـاهرة المسمى « تاستو » فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٦٣ •

(٢) محاضرة القـاها دى لسبس فى مدينـة ليـون فى ٩ نوفمبر سنة ١٨٦٤•

مقبرته هى أن توضع المسألة على بساط البحث القانونى وتعالج من وجهة النظر القانونية ، لا السياسية أو الدعائية • ولو أن الأمور سارت سيرا عاديا لظفر نوبار بغريمه ، ولكن دى لسبس لم يعدم وسيلة يدرأ بها عن نفسه هذا الباب ، ويوصده ؛ ووسائل دى لسبس التهديدية لا نهاية لها ، فقرر فى هذه المرة أن يرهب نوبار بجره الى ساحة القضاء الجنائى ، متهما اياه بالتزوير والتدليس ، وبذلك يقصم ظهر نوبار ، ولا شك أن هذا الاجراء يهد قوته المعنوية لأنه أجنبى ومحاكمته فى باريس التى أضحت معقلا رسميا وشعبيا لشركة قناة السويس ، لا تجعل الطريق مأمون العواقب ، وحتى لو أسفرت القضية عن براءة نوبار ، فان المحاكمة نفسها لا بد أن تصرفه عن هذه الوسائل العنيفة ، وتصرف عنه مستشاريه القانونيين الذين يعالجون المسألة من الجانب الفقهى •

***

وقبل أن يطرق دى لسبس باب محكمة السين ، وأثناء المحاكمة أيضا حرص على أن يثير ثائرة الرأى العام الفرنسى لتتأثر به المحكمة ، فأهاج عند مواطنيه عواطفهم الوطنية ، وصور لهم مشروعه بأنه مشروع فرنسى صميم ، وعليه يتوقف مستقبل فرنسا خارج حدودها ، وأن الذين يحاربون المشروع هم أعداء فرنسا ومنافسوها ، وأنه انما يضطهد ويقاوم لأنه فرنسى ، وأن شرف فرنسا معلق على نفاذ مشروعه ؛ ووجد دى لسبس صحفا تردد له هذه الدعاية ، ومحافل باريسية تصفق له وتصدقه •

وفى خلال هذه الزوبعة المسرحية ، ساق دى لسبس نوبار باشا الى محكمة السين ، بصفته الشخصية ، لا بوصفه وزيرا لاسماعيل ، بتهمة نشر وثائق مزورة تتضمن تعريضا يمس شركة قناة السويس • وانعقد مجلس ادارة الشركة وأصدر قرارا جاء فيه « أنه يكلف رئيسه ، الذى منحته الجمعية العمومية مطلق السلطة بالعمل على تنفيذ الاتفاقات التى أبرمتها الشركة مع الحكومة المصرية » • وامعانا منهم فى التأثير على قضاة محكمة السين طلب مجلس شركة قناة السويس رسميا من

نابليون الثالث أن يشمل الأمر برعايته ، ويصدر تعليماته لوزير خارجية فرنسا باتخاذ ما من شأنه صيانة المصالح الفرنسية ، والتدخل لدى الدول صاحبة الشأن • ومما تضمنته عريضة مجلس الادارة التى رفعها الى الامبراطور قولهم : « علمنا ، نحن الموقعون على هذا ، أن الباب العالى ، بوحى من الدبلوماسية الانجليزية ، قد أصدر لوالى مصر أوامر تقضى بوقف العمل فى قناة السويس ، ولذلك تتشرف بأن نلتمس من جلالتكم أن تأمروا بارسال التعليمات اللازمة الى ممثليكم فى القسطنطينية وفى الاسكندرية لانقاذ رؤوس الأموال الفرنسية من الضياع نتيجة لمخالفة العقود • وقد تفضلتم يا صاحب الجلالة فى سنة ١٨٦٠ بمنع تنفيذ أوامر كانت قد صدرت وكانت ترمى للاضرار برؤوس أموالنا ، ومن أجل ذلك نلتمس فى هذه المرة أيضا ألا تسمح الارادة الامبراطورية لذوى المآرب السيئة أن يتعرضوا لشركة قناة السويس ، وستتصدون لرعاية المساهمين الفرنسيين فى مشروع قناة السويس ، وفى هذا أيضا رعاية للحكومة المصرية التى تدين باستقلالها الادارى للسياسة الفرنسية التى حققت لها هذا الاستقلال فى اتفاقية سنة ١٨٤١[1] » •

قامت قضية على ضفاف السين ، وحولها دى لسبس الى مهاترة كلامية شخصية بينه وبين نوبار ، حتى لا تكون الخصومة بين مصر وشركة قناة السويس ، وهى لو سارت على هذا النحو لكان حتما أن تكسب مصر القضية لأن القضاء مهما حاول أن يحابى دى لسبس لا يستطيع أن ينكر بطلان العقود التى يعتمد عليها وظهور حق مصر • وقد فات

---

(١) أما أن مصر ساعدتها فرنسا فى سنة ١٨٤١ فتلك مغالطة لا سند لها من التاريخ وانما يرجع الفضل لمحمد على دون سواه • وتشعر لغة العريضة بأنهم يحصرون الخصومة التى شنها نوبار فى السياسة البريطانية وبذلك تكون حجتهم قوية لان انجلترا تعد فى هذه القضية دخيلا ليست له صفة قانونية ؛ وأما مصر صاحبة المصلحة والصفة القانونية فى الخصومة فقد أرادوا تجنبها ؛ ولذلك رفعوا الدعوى على نوبار بصفته الشخصية •

المحامين الذين حضروا مع نوبار أن يصححوا شكل الدعوى ، ويجعلوا الخصومة موجهة الى نوبار بصفته الرسمية ، لا الشخصية ، وكان يمكن أن تتدخل الحكومة المصرية لتعزيز جانب نوبار • ولذلك فان سير القضية على الوضع الذى اختاروه لم يكن ليسفر فى أحسن الظروف بالنسبة لنوبار ، عن أكثر من براءته ، وهذا لا يقدم فى المسألة ، ولا يؤخر ، وكان الأولى أن ينصب حكم القضاء على عقود الامتياز ، نفسها ، وعلى وجود شركة قناة السويس أو عدمه فى نظر القانون • واستند الدفاع عن نوبار على الحجة القائلة بأن عقود الامتياز كانت معلقة على شرط مصادقة الباب العالى ، وحيث أنه لم يصادق عليها فانها فقدت قيمتها القانونية • وادعى الحاضرون عن دى لسبس أن هناك مبادىء قانونية عامة أقوى من العقود ، وأن مبادىء العدالة يجب أن تتغلب على الشرط الواقف فى العقد • وتلك كانت سفسطة سخيفة ما كان ينبغى أن يلتفت اليها ؛ ولم يسفر اللجاج الذى دار فى ساحة تلك المحكمة عن شىء ، اذ اكتفت برفض الدعوى من حيث الشكل ، ولم يفتها فى أسباب الحكم أن تنقد نوبارا ، وتقول أنه اذا كان قد أعفى من العقوبة فلأن دى لسبس قد تسرع فهاجمه فى الصحف ، وكان أولى به أن ينتظر حتى يعرض الأمر على القضاء •

على أنه أثناء نظر هذه الدعوى ، قدم المحامون الحاضرون عن نوبار للمحكمة كتابا مرسلا الى موكلهم من الدوق « دى مورنى » ، وعد فيه نوبارا بتعضيد الامبراطور ، ويمكن أن نستنتج من ملابسات هذه القضية أن المحامين الذين وكلهم نوبار قدموا هـذا الكتاب بايعاز دى لسبس نفسه ، بقصد الايقاع بالدوق ، وارهاب كل من يتصدى من الساسة الفرنسيين لمساعدة نوبار • ونحن نرى هذا الرأى لأن الدفاع عن نوبار لم تكن له مصلحة فى ابراز مثل هذا الكتاب • والذى يحملنا على الظن بأن تواطؤا حدث بين دى لسبس وهيئة الدفاع عن نوبار ، هو أن دى لسبس ، استغل هـذا الكتاب اذ اتصل بالامبراطورة

أوجينى ، وطلب منها أن تتوسط لدى الامبراطور لكى يأمر باقصاء الدوق • وأكثر من ذلك بعث دى لسبس الى الامبراطور فى ٢٠ فبراير سنة ١٨٦٤ بمذكرة قال فيها « لقد زج الدوق دى مورنى باسم الامبراطور ، واستخدمه فى مصر وفى فرنسا للاضرار بمصالح شركة القناة • فرأيت من واجبى أن أفضى الى جلالتكم بسر هذه المسألة ، واسمحوا لى أن أذكركم بالالتماس الذى تشرف ، مجلس ادارة الشركة ، برفعه الى مقامكم فى الشهر الماضى وهو يفصح لكم عن نتائج تدخل الدوق دى مورنى فى أعمال قناة السويس » •

***

كانت تجارة النفوذ على أشدها بين رجال الامبراطور والمقربين اليه ، وكان لرئيس الهيئة التشريعية منافسون وحساد ، وكان فى مقدمة هؤلاء الأمير « جيروم نابليون » الذى مشى فى ركاب دى لسبس ، حتى زار منطقة العمل فى برزخ السويس •

وقد رأى دى لسبس أن يدبر مظاهرة سياسية كبيرة تقيم فرنسا وتقعدها وتقضى على كل معارضة له تثار فى أوروبا بأسرها ، فأوعز الى بعض المساهمين فى شركة قناة السويس أن يقيموا مأدبة فخمة يخطب فيها الأمير نابليون ، ويخطب دى لسبس وآخرون • وبتدبير ممتاز أقيمت المأدبة الكبرى فى سراى « الصناعات » بالشانزليزيه ، وذلك فى يوم ١١ فبراير سنة ١٨٦٤ ، وحضر هذه الوليمة ألف وستمائة من المدعوين ، وتصدر الأمير نابليون المائدة الكبرى ، ومعه الأميرال « جوريان دى لا كرافيير » Jurien de la Cravière ، وفى هذه المناسبة ألقيت الخطب الرنانة مطالبة بازالة كل عقبة من طريق انشاء قناة السويس ، وكان أهم الخطباء رئيس الحفلة الأمير نابليون ، والنائب العام الفرنسى المسيو ديبين Dupin وفرديناند دى لسبس •

أما الرئيس ، وهو الأمير كما ذكرنا ، فبعد أن حرق بخور الثناء على فرديناند دى لسبس ، تناول نوبار بلسان من نار فقال : « ما الذى جاء

بنوبار الى هنا ؟ أيريد أن يثير العداوة والبغضاء فى صفوفنا ؟ أفلا يحق لنا أن نحاربه لأنه يعمل على فرقتنا ؟ ! ما قيمة كتابات التوصية ؟ وهل أنا فى حاجة لأن أتكلم عن أذونات البنوك الانجليزية التى يحملها ؟ ان حافظة نقوده عامرة بالجنيه الاسترلينى ، لا بجنيه نابليون الذهبى » .

وبعد أن استرسل هذا الأمير فى هجومه على نوبار قال « التزموا خطة الثبات والحزم ، وعليكم بالتفاهم مع والى مصر ؛ فاذا فشلتم ، واذا طلب منكم شيئا لا تستطيعون التنازل عنه أو أراد أن ينتزعه من أيديكم مهددا اياكم بالباب العالى ، فعندئذ عليكم أن تلجأوا الى حكومة الامبراطور ».

« ويجب أن تتخذوا كل هذه الخطوات بالطريق الرسمى ، طريق وزارة الخارجية الفرنسية ، لا بواسطة الدخلاء الذين لا شأن لهم بأعمالكم . اعملوا فى وضح النهار . أما الكلام عن هؤلاء الوسطاء والمحكمين ، فاطرحوه جانبا ، ومن هم أولئك المحكمون ، وما هى مشورتهم ؛ أنا لا أعرفهم ، ولا أحب أن أعرف شيئا عنهم ... »

وذكر الأمير نابليون فى خطبته أن اسماعيل يقاوم دى لسبس وشركته ، لا كراهة منه لمشروع القناة ، ولكن لرغبته فى أن يقوم هو نفسه بانجاز ذلك العمل الخطير ، الا أن التربية الملكية التى تلقاها أبت عليه ، لكى ينكر مقدرة اسماعيل على النهوض بالمشروع ، الا أن يطعن مصر والشرقيين عامة ، فيقول عن الشرقيين أنهم فى مشروعاتهم أشبه « برجل يفقد بنطلونه لاهماله حياكة زر ينقصه !! »

أما دى لسبس ، وهو ثرثار بطبعه ، فبعد أن شرح أغراض الشركة ومراميها ، وأنها جلبت للصحراء الخيرات والبركات ، قال أن الأمة الفرنسية على اختلاف نزعاتها ومذاهبها ، قد تكتلت معه فى قصر الصناعات ، وفى ذلك الجمع الحافل ، لتعلن أنها أجمعت على تأييد مشروعه .

وأما النائب العام ، ديبين ، الذى جئ به خصيصا ليقول فى خطابه

أن وجود الشركة صحيح فى نظر القانون ، وان الفرمانات قائمة على الرغم من عدم موافقة البا ب العالى ، وروى فى خطابه قصة ملخصها أن رأس الرجاء الصالح ، كانت تسمى قبل هذه التسمية برأس « العواصف » وأن الذى غير اسمها هو ملك البرتغال عمانويل السعيد ، لما قال له أمير اسفنه « برثلماوس » شيئا عن حوادث رحلته فى محاولة بلوغه بحار الهند ، وأنه اصطدم هناك بزوابع وعواصف ، فسماها ملك البرتغال برأس الرجاء ، وكذلك يجب أن تسمى قناة السويس ، التى هى قناة العواصف والزوابع بقناة الرجاء الصالح .

وقد نجحت المظاهرة التى دبرها دى لسبس على هذا النحو فى تمكينه من الظفر بتأييد فرنسا ، بل وفى اثارة الرأى العام الأوروبى ضد خصوم شركة قناة السويس .

***

وعند هذا بدأت مرحلة انتقال خطيرة فى سير النزاع ؛ اذ انتقل برمته الى يد الامبراطور نابليون الثالث ، وكتب على مصر أن تقبل الخصم حكما وأن تخضع لقضائه طائعة مختارة . ولقد نبه دى لسبس فى خطابه الذى ألقاه بوليمة ١١ فبراير سنة ١٨٦٤ الى تغيير طرأ على مسلك انجلترا فلم تعد صحفها ترشقه بألسنة حداد ، بل جنحت الى الهدوء والاعتدال وراحت تدافع عن مسلك انجلترا حيال المشروع بألفاظ غير التى كانت تستعملها من قبل اذ تقول مثلا « اذا ما شقت القناة بأموال فرنسية ، فهذا حسن . واذا كسب الفرنسيون من وراء ذلك ثراء ، أو نفوذا لدى المصريين فهذا حسن أيضا فليس من المعقول أن تشتغل مؤسسة كبيرة دون أن تنال عن عملها جزاء ، ولكن الذى لا نقبله بحال أن تخلق فرنسا لنفسها سيادة على جزء من مصر ، وسنقاوم ذلك بكل ما أوتينا من قوة » .

ومن سياق الحوادث والملابسات التى تقدم بيانها يمكن القول أن تفكير نوبار لابد أن يكون قد تأثر بهذا الأسلوب الانجليزى الجديد ، الذى لم تجنح اليه السياسة الانجليزية ، الا بعد تفاهم مع الفرنسيين

جرى من وراء الستار . ولا بد أن يكون ذلك هو السبب المباشر لموقف التحدى الذى وقفه الأمير نابليون ، وهو ابن أخ الامبراطور ، وما كان ينبغى له أن يورط القصر على النحو الذى ظهر به أمام العالم الا أن حكومة فرنسا كانت قد وقفت من هذا الأمر الخطير فوق أرض ثابتة لا تهزها الزلازل السياسية .

ولقد خُرج دى لسبس من ذلك الاجتماع الصاخب ليجتمع بوزير خارجية فرنسا ، وكان قبل الوليمة قد اجتمع فعلا بهذا الوزير وعرض عليه مشروع صلح يعرض على اسماعيل ، ووافق الوزير الفرنسى على هذا المشروع الذى ابتكره خيال دى لسبس ، أما اسماعيل فقد رفضه بمجرد أن حمله اليه قنصل فرنسا فى مصر .

وكان يتلخص مشروع دى لسبس فيما يأتى :—

١ — تحتفظ الشركة بملكية ترعة المياه العذبة .

٢ — ترد الشركة للحكومة المصرية من الأراضى التى استولت عليها مائة ألف هكتار .

٣ — يكتفى بأن تقدم الحكومة المصرية للشركة ستة آلاف عامل.

٤ — وتعويضا عما جاء فى البندين الثانى والثالث تدفع الحكومة المصرية للشركة تسعين مليونا من الفرنكات ، وتتنازل الحكومة المصرية للشركة عن حصتها فى الربح المقدرة بنسبة ١٥٪ .

٥ — أما كيفية سداد التسعين مليونا من الفرنكات فهى أن تتنازل الحكومة المصرية للشركة عن حصتها فى الأسهم البالغ قدرها ١٧٧,٦٤٢ سهما فى مقابل المبلغ الذى اشترت به تلك الأسهم وهو ٨٨,٨٢١,٠٠٠ من الفرنكات فيتبقى من التعويض مبلغ ١,١٧٩,٠٠٠ من الفرنكات وتقبل الشركة به أذونات على الخزانة المصرية .

٦ — تكليف الحكومة المصرية بالحصول مقدما على موافقة الباب العالى .

وما كان من اسماعيل ، الا أن رفض هذا العرض دون أن يبحثه ، وما كان فى وسعه حيال هذا التبجح أن يفعل غير هذا .

ولكن رئيس البرلمان الفرنسى ، الذى تقدم ذكره وهو الدوق « دى مورنى » كان قد أقنع اسماعيل من قبل بأن يقبل تحكيم الامبراطور نابليون الثالث فى موضـوع النزاع ، وكان اسماعيل مطمئنا لنصائح « دى مورنى » الذى أفرط نوبار فى الثناء عليه ، وأكد لاسماعيل أن الدوق يشتغل لحساب مصر ، وما كان يستطيع نوبار أن يتراجع بسرعة لأنه حصل على مال كثير من اسماعيل ليرشى الدوق والمقربين لدى الامبراطور ، ولقد ظل مقيما على الادعاء بأن الامبراطور قد تغيرت أفكاره ، وأنه يعطف على قضية مصر ، ولاسماعيل عذره ، اذ اطمأن لما كان يلقى به اليه ،ولكن الوزر يقع على نوبار الذى طغت مصلحته الشخصية على كل اعتبار آخر ، ولم يفطن للخطر الذى يصيب القضية حين تقبل مصر تحكيم نابليون الثالث .

كان نوبار وقتئذ مقيما فى باريس لحساب هذه القضية ، وقد أتخم بذهب اسماعيل ، وكان يعلم جيدا أن دى لسبس يلتقى بالامبراطورة على سبيل الدوام ، وأن عطف الامبراطورة على خطيبها السابق ، وقريبها العزيز ، حديث الناس فى المجتمعات ، وكان يعلم أن القصر الامبراطورى ووزارة خارجية الامبراطور ، كلهم يعملون لحساب فرديناند دى لسبس الذى أقنعهم بأن مسألته هى مسألة فرنسا فى حاضرها ومستقبلها ، بل هى شرف فرنسا وشرف الامبراطور ؛ ولذلك كان يتحتم على نوبار ، وهو كاتم السر ، وموضع ثقة اسماعيل التى لا حد لها أن ينصح بعدم قبول تحكيم الامبراطور نابليون الثالث . وكان شرف الامبراطور يحتم عليه ألا يقبل القضاء فى هذا الأمر لأنه تظاهر علانية ، وفى وثائق رسمية خطيرة بمؤازرته التامة لدى لسبس ، أى لطرف فى الخصومة ، ولكن امبراطور فرنسا ، ورجال السياسة فى فرنسا اعتقدوا أنهم ، وانخالفوا أسس العدالة ، وأوضاعهـا المقررة فحجتهم أنهم أرادوا أن يخـدموا

فرنسا ، كما داسوا على المبادىء الانسانية ، وطالبوا بالسخرة بعد قرن ونصف من تاريخ الثورة الفرنسية ليكفلوا الحياة للرأسمالية الفرنسية ، فهم يقدمون مصلحة فرنسا على كل الاعتبارات • ونحن لا نستطيع أن نوجه اللوم لهؤلاء ، ولكن الملابسات تحملنا على الظن بأن نوبار قد خان اسماعيل ، بل خان شرف الوكالة وواجباتها ، ولعل الخيانة لم تكن بالشىء الذى يقلق ضمير وزير مصر الأرمنى ولو ساعة أو بعض ساعة •

هذا مجرد ظن ، والله سبحانه وتعالى يقول ان بعض الظن اثم ، ولكنه ظن تعززه القرائن ، وما عرفناه عن أخلاق الرجل ، واذا كان قد خان فلا بد أن يكون قد قبض الثمن ؛ ولا بد أنه سمع قول الأمير نابليون فى وليمة ١١ فبراير سنة ١٨٦٤ أن حافظة نقود نوبار عامرة بالاسترلينى ، وليس فيها جنيهات من الذهب ، من تلك التى تحمل صورة نابليون ؛ فهل كان الأمير يا ترى يداعب شهية نوبار ويغازلها بهذه الكلمات ؟! أم أن الأمير قد أراد أن يوحى لدى لسبس بشىء لم يدر بخلده من قبل ، ودى لسبس ، وهو بالرشوة خبير ، يعرف أن المرتشى يشتهى كل مائدة ، حتى موائد الخصوم ؟! •

ولقد استعد دى لسبس للتساهل فى أمر السخرة اذ استطاع أن يقبض ثمنا غاليا لقاء التنازل عنها • وأراد أن يستعد على نحو لا يسبب أى ضرر لمشروع القناة وشركة القناة اذا ما استغنى عن السخرة ، فأخذ يدرس مع المختصين مسألة استعمال ، الماكينات الحديثة بدلا من الفلاحين الذين أصر على تسخيرهم ، وقد نصحه بذلك أحد المهندسين الذين كانوا يشتغلون فى حفر القناة واسمه « بوريل » Borel وعلم دى لسبس من مهندسه أنه يستطيع أن يجعل العمل بالآلات أقل كلفه من اليد العاملة ، وليست به للسخرة حاجة • ولكن هل يتحلى دى لسبس بصفات الشرف والنبل ، ويتنازل عنها بغير مقابل ، ما دام أن ضررا لن يحدث • والتعويض لا يتقرر فى القانون الا اذا توفر ركنا الخطأ والضرر وأضيف اليهما سوء النية ، من جانب من يلتزم بالتعويض ؟! لا ، انه وجد فرصة ، لأخذ مال بغير مقابل ، من خزانة مصر ، فمهد للتسوية ، وأوعز هو فى هذه المرة بتحكيم الامبراطور نابليون الثالث •

فى الوقت الذى عرض التحكيم على اسماعيل ، كان قد عاد الى وزارة الخارجية الفرنسية المسيو « دروان دى لويس » Drouyn de Lhuys الذى طالما اعتمد على تأييده دى لسبس ، وتقدمت الاشارة اليه ، وهذا الوزير الذى بحث مع دى لسبس مشروع الصلح المتقدم ، هو الذى كلف قنصل فرنسا بمصر بعرض مبدأ التحكيم على اسماعيل ، وذلك بعد أن تفاهم الوزير الفرنسى مع دى لسبس • ولا يستطيع اسماعيل أن يرفض عرضا كهذا اذ قالت له حكومة فرنسا أن الامبراطور حريص على انهاء الخلاف بطريقة ودية ؛ وكان اسماعيل على يقين من أن نوبار قد كسب تأييد بطانة الامبراطور وأقرب المقربين اليه •

وقد ذكر « جورج ادجار بونيه »[1] أن اسماعيل ، أرجأ تنفيذ الانذار الذى كان قد أرسله الى شركة قناة السويس الى أول ابريل ، وطلب من الامبراطور أن يحدد بنفسه مقدار التعويض عن الأرض التى طلب اسماعيل أن ترد الى مصر • وذكر هذا الكاتب أيضا أن وزير خارجية فرنسا بعث الى والى مصر بالمشروع الذى كان قد وضعه دى لسبس ، وهو غير المشروع الذى كان قد بعث به الدوق «دى مورنى» ومع أن وزير خارجية فرنسا قد ذكر فى كتابه لاسماعيل أن حكومة فرنسا لا تقبل وسيطا بينها وبين الامبراطور ، غير قنصل فرنسا العام بالقاهرة ، فان نوبار كان يؤكد أن الامبراطور لا يتأثر بوزارة خارجيته ، بل بالوسطاء الذين استعان بهم نوبار ، ولذلك ضرب اسماعيل بكلام قنصل فرنسا عرض الحائط ، واطمأن الى عدالة الامبراطور ظنا منه أنه لن يتأثر بوزارة خارجيته ، التى كانت تشتغل جهرا وعلانية لحساب دى لسبس •

واذا كان اسماعيل قد رأى ألا يتجاوز التحكيم مسألة التعويض فان الامبراطور نابليون الثالث ، قد بعث برسالة الى عاهل مصر قال فيها

---

(١) جورج ادجار بونيه : المرجع السابق ص ٤٠١ ؛ وهو يستند على رسالة قال أن اسماعيل وجهها الى نابليون الثالث فى ٣٠ يناير سنة ١٨٦٤ •

« لكى يكون الحكم الذى أصدره فى النزاع حاسما للخصومة ، أرى أنه لا ينبغى أن يقتصر على بيان رقم التعويض • ومع احترامى للمبادىء العامة التى بينتموها ، يجب أن يتناول حكمى جميع المسائل المتنازع عليها بين حكومة سموكم ، وبين الشركة » • ولكن اسماعيل ، رحمه الله ، تمسك بوجهة نظره فى كتاب أرسله الى نابليون الثالث بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٨٦٤ ؛ وظل ثابتا على موقفه حتى يئس قنصل فرنسا وكتب لحكومته مؤكدا لها أنه لا أمل فى أن يقلع اسماعيل عما عقد العزم عليه ؛ قائلا أن اسماعيل نفسه هو الذى جدد مسعاه لدى الباب العالى كى يحمله على التدخل لمواصلة معارضته لمشروع القناة[1] • وأكد القنصل فى رسائله أن اسماعيل يناضل نضالا جبارا ، وأنه لن يعدل عن موقفه ، الا اذا ثبت له أن المساعى التى تبذل فى باريس وفى القسطنطينية لن تجديه نفعا ، وأنه فيما اذا لم يعجبه حكم الامبراطور ، لن يعدم أن يجرب وسائل أخرى لتحقيق ما يتمنى •

أما الامبراطور نابليون الثالث فقد أصدر أمره بتشكيل لجنة تحكيم فى ١٨ مارس سنة ١٨٦٤ ، واختار عضو مجلس الشيوخ الفرنسى المسيو « ثوفنيل » رئيسا لهذه اللجنة ، وقد ذكرنا اسم ثوفنيل هذا فيما تقدم غير مرة ، باعتباره أحد أصدقاء دى لسبس ، الذين عاونوه فى نضاله ، وقت أن كان « ثوفنيل » سفيرا لفرنسا بتركيا ، ووزيرا للخارجية بعدئذ• واختيار هـذا الرجل بالذات لرئاسة لجنة التحكيم يدل على الانحياز مقدما لجانب دى لسبس وشركة قناة السويس • وعجيب أن يقبل الناس منصب القضاء مع توفر مختلف أسباب ردهم فى بلد يفخر بأنه سبق العالم فى التقنين وفى معرفة أصول الفقه !!

عين وزير الخارجية الفرنسية للامبراطور أسماء أعضاء لجنة التحكيم ،

(١) من قنصل فرنسا « تاستو » الى وزير خارجيتها « دروان دى لويس » فى ٩ ديسمبر سنة ١٨٦٣ وفى ٩ فبراير سنة ١٨٦٤ .

فى مذكرة مؤرخة فى ٣ مارس سنة ١٨٦٤ ، وقد وافق الامبراطور على ما جاء فى المذكرة بحذافيرها ، وهذا يدل على أن نوبار ، ومن لاذ به كانوا يبعثون الى اسماعيل برسائل مخالفة للحقيقة ، وكانوا مضللين اذ قالوا أن رجال وزارة الخارجية الفرنسية لن يؤثروا على الامبراطور ؛ ولما كانت مذكرة وزارة الخارجية الفرنسية المشاراليها ، ذات أهمية خاصة ، فى الدلالة على سوء النية ، رأينا أن نورد ترجمة لها فيما يلى [1] :—

« مولاى ؛ طلب والى مصر من جلالتكم أن تصدروا بأنفسكم حكمكم فى مسائل معلقة بين الحكومة المصرية ، وشركة برزخ السويس ، وتنازلتم جلالتكم فأجبتم اسماعيل باشا بأنكم ستلبون رغبته .

« ورأيتم جلالتكم فى الوقت نفسه ، أن يسبق التحكيم تعيين لجنة تفحص هذه المسائل مقدما ، وأن تتوفر فى هذه اللجنة ضمانات الحيدة والاستنارة . ولتحقيق رغبة جلالتكم ، وتنفيذا لأوامركم ، يشرفنى أن أرفع الى سدتكم ، أسماء بعض من يصح أن تتألف منهم هذه اللجنة وهم حضرات :

ثوفنيل عضو الشيوخ للرئاسة ، ومعه ماليه Mallet عضو الشيوخ ، و « سوان » Suin عضو الشيوخ ، و « جوان » Gouin عضو النواب ، و « دوفرسيية » Duvercier مستشار الدولة فاذا تنازلتم جلالتكم بقبول هذه الأسماء ، فانى سأعلن حضراتهم بذلك ، وأضع تحت تصرفهم ما يلزمهم من الوثائق » .

تشكلت اللجنة على النحو الذى أراده « دى لسبس » واجتمع النقيضان حول مائدة واحدة ، ونعنى بالنقيضين « دى لسبس » و « نوبار » الذين كان قد مزق كل منهما عرض الآخر ، اجتمعا للاتفاق على أسس التحكيم ، وقد اتفقا بالفعل ، وتدل وثائق هذه المرحلة على

---

(١) شارل رو : برزخ وقناة السويس ؛ الجزء الأول صفحة ٢٤٦ .

أن نوبار قد ألقى بسلاحه ، واذا صح ما قاله الفرنسيون عن نوبار من أنه كان يعمل طبقا لتعليمات وزارة الخارجية البريطانية سرا ، وتنفيذا لأوامر سيده اسماعيل فى الظاهر والعلن ، فيكون معنى ذلك أن تدبيرا جرى فى الظلام بين وزارتى الخارجية الفرنسية والانجليزية . ويكون معنى ذلك أيضا أن براعة الانجليز هى التى ألبست نوبار ثوب الخصومة الحادة ضد دى لسبس وجماعته ليظل عاهل مصر واثقـا من اخلاص وزيره وسفيره نوبار ، فلا تبقى مظنة تشعر بخيانته .

ولكن اسماعيل كان متنبها لأخلاق وزراء الباب العالى وسفراءه ، وقد ذكر لنوبار صراحة فى احدى رسائله التى نشرناها فيما تقدم أن دى لسبس يلوذ بهؤلاء ، وينفق المال فى الآستانة ، ولهذا كره العاهل العظيم ، أن تنقل القضية من باريس ، ولما دخلت فى دور التحكيم ، اتجه تفكير اسماعيل ، لتركيز المسألة من الجانب المصرى ، فى يد وزيره نوبار ، وهذا بخلاف ما ادعاه الكتاب الفرنسيون من أن اسماعيل ، كان يفسح المجال لتدخل الباب العالى . وهذه رسالة من الخديو اسماعيل ، الى كامل بك القبو كتخذا يقول فيها[1] :

« بلغنى أخيرا ، بصفة سرية ، أن الباب العالى قد استفتى محاميا ، يدعى « كرامنوف » بشأن مسألة القناة ، ولكن لا يخفى عليكم اننا أرسلنا صاحب السعادة نوبار باشا مندوبا من قبلنا الى باريس ، وأخطرنا الباب العالى بهذا الشأن ، فمن البداهة أن اشاعة هذا الخبر والرجوع الى المحامين ، حال كون الباشا المشار اليه ، ما زال جادا فى مفاوضاته ، ولم نعرف بعد النتائج التى وصل اليها ، ستؤدى للقيل والقال ، واذا علمت الشركة بذلك ، ستسىء تأويل هذا التصرف ، وبالتالى لا تصل الى النتيجة المرجـوة ، وتتفاقم متاعبنا ، ولذلك استبعدنا صحة هذا النبـأ ... »

---

(1) هذه الرسالة بتاريخ ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٠ هـ وهى مدونة بالدفتر ٢١ صادر عابدين ، وثيقة تركية ص ٦٢ .

ولكن هل ترك اسماعيل الحبل على الغارب لوزيره نوبار ؟! لا ؛ فان الرجل الذى امتلأ قلبه بحب وطنه ، قد سهدته عواطفه النبيلة ، فكان شديد القلق ، كثير الحذر ، حريصا على أن يباشر دقائق المسألة بنفسه ، ويحرر الدفاع بقلمه ، ويبعث ببياناته المسهبة الى وزيره فى باريس ، بخطه وبتوقيعه ، والى القارىء نص احدى هـذه الرسائل الخالدة ، التى تبين الى أى مدى ، كان اسماعيل معنيا بالأمر بنفسه ، حريصا أشد الحرص على انقاذ ما يستطيع انقاذه لبـلاده . كتب ، رحمة الله ، الى نوبار يقول [1] :

« اطلعنا على كتابكم المحرر باللغة الفرنسية ، والذى جاءنا أخيرا ، وهو خاص بمسألة القناة . ونحن نجيبكم ، على الأمور التى سألتم عنها بما يأتى :

« اولا ــ ليس البر ان تتركوا الأسهم ، وتتنازلوا عنها فى مقابل التعويضات فعليكم ان تقلعوا عن هذا التفكير ، حذار ان ترددوه ، او تقبلوا شيئا من ذلك ابدا » .

« ثانيا ــ ان حقيقة مسألة الأراضى هى أن جميع مساحة جفلك الوادى تبلغ احدى وعشرين ألف فدان ، منها اثنا عشر ألف معمورة وتسعة آلاف أبعاديات . ولما بيعت للشركة فى عهد المرحوم سعيد باشا ، باع الفدان من المعمورة والأبعادية فى جملتها بما يساوى مائة فرنك للفدان ، فاذا أردنا أن نقدر أعلى سعر ممكن للفدان منها الآن فانها لا تساوى أكثر من عشرة جنيهات للفدان ، فتكون قيمة الجفلك أربعة ملايين وثلاثمائة وخمسين ألف فرنك ، ولا يمكن أن يساوى أكثر من ذلك . أما باقى أطيان القناة فمساحتها مائة وواحد وخمسون ألف فدان . ومعروف للجميع أن أكثرها رملى . والجهات الترابية فيها أبعاديات رديئة جدا ، ومن الممكن رى هذه الأتربة وزراعتها اذا ما حفرت الترعة

---

(١) هـذه الوثيقة مدونة بالدفتر رقم ٢١ صـادر عابدين برقم ١٠٨ وهى بتاريخ ١٠ شوال سنة ١٢٨٠ هـ .

الحلوة كما ينبغى ، ولا تتجاوز قيمةأجود فدان فيها جنيها واحدا ، ولا تساوى قيمة الفدان فى الأرض الرملية أكثر من ريال » .

« ولو فرضنا أن تلك الأراضى كلها فى درجة المتوسط ، فالفدان لا يساوى أكثر من مائة فرنك اذا أخذنا بالثمن الذى اشترت الشركة به الجفلك ، وعلى هذا الأساس يكون ثمن هذه الأراضى خمسة وعشرين مليونا وكسور من الفرنكات ، وتكون قيمة الجفلك والأرض المتعلقة بالقناة عشرين مليون فرنك على وجه التقريب .

« والثالث — أن الأرض الواقعة على يمين القناة ويسارها والتى يتألف منها شريط ، قد تنازل عنها « دى لسبس » فى عهـد المرحوم سعيد باشا ، ولا شك أنكم محتفظون بكتاب التنازل .

« والرابع — انه لاحق لهم اطلاقا فى طلب التعويض عن منع السخرة ، وقد اثبتت المذكرة التى وضـعها المسيو « اميل اوليفيه » والمحامون الذين عينهم جناب الدوق ، والتى قدموها الى حضرة الامبراطور ، أن الشركة لا حق لها فى التعويض ؛ واذا اصروا فلا باس من اعطائهم قدرا يسيرا فى سبيل نهو هذه المسالة » .

« والخامس — أن قبول دفع النفقات التى بذلتها الشركة فى أعمال حفر الترعة الحلوة التى شقت من الوادى الى الجانب الآخر أمر معقول» .

« واما ما ينبغى عليكم عمله بشان النقدية ، فسنخطركم بذلك فى كتاب آخر واما الرد على باقى اسئلتكم فقد تولاه لينان بك بوساطة المسيو « ديو » والذى نامله فيكم وفى همتكم ان تعملوا للمصلحة ، وتبذلوا غاية الجهد ، وتظهروا مآثر الحكمة والفطنة ، لتكونوا عند حسن ظننا بكم » .

وهكذا كان تصميم اسماعيل على أن ينتزع من يد الشركة بأى ثمن الأراضى التى أخذتها نهبا ، وكذلك الترعة العذبة ، حتى لا يترك شبهة قيام دولة ، داخل الدولة التى يحكمها ؛ وكما أصدر تعليماته الى نوبار فى لغة صريحة واضحة ، بعث برأيه كذلك الى رجال الباب العالى فى لغة واضحة وقوية فنراه يقول عن ترعة المياه الحلوة [1] «ليست للجدول

---

(١) كتابه الى القبو كتخدا ، مدون بالدفتر رقم ٢١ عابدين صحيفة ١١٢ والكتاب بتاريخ ١٩ شوال سنة ١٢٨٠ هـ .

المذكور علاقة بالقناة الكبيرة ؛ وانما شق هذا الجدول لحاجة الأراضى التى ستستردها حكومتنا ولو ترك لهم لأدى ذلك للتخلى عن جزء من أراضينا ، وهذا ما يسعون اليه ؛ ولقد رأوا وعلموا أنه لم يبق لهم حق فى الأراضى المذكورة ، وليس ثمة وسيلة لاثارة هذا الادعاء مستقبلا . الا أنه طبقا لرأى حضرة فؤاد باشا [1] ، رأينا أن تؤخذ الأراضى والترعة الحلوة لحساب الحكومة المصرية ، وذلك كى تحل المسألة حلا نهائياً ... الخ .

وفى الرسالة المتقدمة طلب اسماعيل أن يبرق الصدر الأعظم الى سفيره فى باريس ليعاون نوبار فى استرجاع الأراضى والترعة الحلوة .

وفى ٣١ مارس سنة ١٨٦٤ كتب اسماعيل ، الى وزيره نوبار هذه البرقية الشفرية [2] : « وصلتنا منكم برقية اخرى بشان ترعة المياه الحلوة ، وتعلمون ان دى لسبس نفسه ، وهو المدعى ضدنا ، كان قد تنازل عنها اذ ترك لمصر الأطيان الممتدة من فم الترعة المذكورة حتى الوادى ، ولما كان قد اعترف بحقنا فى جميع الأطيان وكان يتحتم تسليم الترعة كلها الينا ـ من الوادى الى منتهاها ـ فانا نرجو ان يعترف القومسيون بحقنا هذا » .

وبعد ان اشار فى البرقية الى كتابه السابق المتضمن بنودا مفصلة ، قال « فعليك ان تختار الطريق السوى ، بعد تفكير عميق . واذا كان لك رأى آخر فعليك ان تعرضه علينا برقيا ، وبصراحة تامة ؛ واذا كان سفير السلطنة العثمانية لا يبذل من الجهد كفاية ، فاكتب لنا كى نرجع الى فؤاد باشا ، لعله يامره بما ينبغى عليه ان يعمله » .

وهذه برقية أخرى من الخديو الى وزيره نوبار ، تدل على شديد عناية اسماعيل بمختلف دقائق القضية وتفاصيلها ، ورغبته الأكيدة ، فى تقصى أسباب كل طلب ؛ ومن ذلك أنه قال فى هذه البرقية :

« أريد أن أعرف السبب الذى حملك على السؤال عن مساحة الأراضى

---

(١) الصدر الأعظم الذى لاذ به دى لسبس وقت مرافقته للسلطان فى زيارته لمصر .

(٢) دفتر ٢١٣ صادر عابدين ، صفحة ١١٣ بتاريخ ٢٢ شوال سنة ١٢٨٠ هـ .

التى يمكن ريهـا وقت الفيضـان ، فاسرعوا الى بيـان ذلك برقيا وبالشفرة »[1] .

استمعت اللجنة لأقوال دى لسبس ، كما استمعت لأقوال نوبار ، والله سبحانه وتعالى يعـلم ، ماذا قال نوبار وماذا قدم من أوراق ، ولحساب من كان يشتغل ، وهل تواطأ ، أم تمسك بالحق ولأى مدى فى الحالة الأولى أو الثانية ؟؟[2] . أما دى لسبس ، فقـد قدم الى اللجنة مذكرة فى ١٥ مارس سنة ١٨٦٤ ، اعترف فيها بأنه سيستعين بالآلات بدل الأيدى العاملة ، ولذلك لم يـر بأسا من التنازل عن السخرة ، ولكنه طلب تعويضا عن ذلك ، ولم يذكر أن ضررا أيا كان يمكن أن يصيبه اذا تنازل عن السخرة ؛ وكان دى لسبس على يقين من أن الامبراطور لا بد أن يقضى لمصلحته ، وهذا اليقين ثابت فى رسائله الخاصة ، فقد قال لوكيله الهولاندى « رويزنير »

« كل ما يفعله الامبراطور ، سيكون على ما يرام » .

Ce que l'Empereur fera sera bien fait.

وفى هذه الرسالة أيضا ، سمح دى لسبس لنفسه بالتهجم على عاهل مصر واتهامه بأنه أقحم الباب العالى فى مسـألة ادارية هى من صميم اختصاصه ، وأنه بذلك يتنازل عن الاستقلال الذى كسبته فرنسا لأسرة محمد على ؛ وقال « يجب علينا أن نترك مصير هـذه الأسرة لمختلف الظروف ومختلف المؤثرات » وهذه هى كلمات الرجل الذى خان وزيف وافترى على الله والناس

Il nous faudrait abandonner à tous les événements ainsi qu'à toutes les influences le sort de cette dynastie.

وادعى بهتانا أن مصر مدينة بالفضل للمساهمين الفرنسيين ، وأنها

---

(١) الوثيقـة رقم ١٢٥ من الدفتر ٢١ صادر عابدين وهى بتـاريخ ٣٠ ابريل سنة ١٨٦٤ .

(٢) نرجو فى طبعـة تالية ، أن نكون قد وفقنـا للحصول على محاضر أعمال تلك اللجنة ولا شك أنها موجودة بوزارة الخارجية الفرنسية .

جاحدة لهذا الفضل ، لأنها تختصمهم • وأنكر على مصر كل شيء وادعى الفضل كله لنفسه ولشركته • وهذه هى كلماته بنصها الفرنسى ننقلها للقارىء ، ليعرف دى لسبس على حقيقته ، ناكرا لفضل هذه البلاد التى أكرمته وأفرطت فى اكرامه فتآمر عليها وسلمها لأعدائها • هذه كلماته تكشف عن طويته وتعبر عن أخلاقه •

Qu'on ne nous parle donc plus ni des sacrifices faits par l'Egypte ni de l'ingratitude de la compagnie. En réalité, il n'y a aucun sacrifice d'aucune nature de la part du gouvernement égyptien pour l'exécution du Canal de Suez.

هذا هو دى لسبس اللئيم يقول لصاحبه فى رسالة خاصة ، أن مصر لم تقدم أقل تضحية من أجل عملية القناة ؛ بل يسترسل فى كتابه ويكابر فيقول أن الأرض التى نهبها لا تساوى شيئا ، وسنرى بعدئذ أنه لم يردها لمصر الا مقابل ملايين الجنيهات التى حكم بها نابليون الثالث ، ويقول عن المقدار الذى ساهمت مصر به فى رأس المال ، أى الأسهم التى اشترتها ، أن هذا أيضا لا قيمة له ، ما دام أن مصر ستحصل على حصتها فى الأرباح بوصفها حاملة أسهم فكأنه لا يرى أن تعامل مصر معاملة المساهم العادى ، لأنه اعتاد أن يحصل من مصر على كل شيء نهبا ومن غير مقابل ، فلم لا تتنازل له أيضا عن أسهمها ، وفعلا كان مشروعه الذى قدمه ، يتضمن تنازل مصر عن أسهمها التى دفعت قيمتها ، لتكون هذه الأسهم تعويضا ، لا عن ضرر أصابه ، بل ليتنازل عن تسخير الفلاحين المصريين ؛ وليته فى كتابه وقف عند هذا الحد ، بل استرسل فمن على مصر بأنها اشترطت لنفسها خمسة عشر فى المائة من صافى الأرباح ، وأنكر عليها ذلك ، وهاج وماج لأن مصر قررت أن تبطل السخرة • وختم كتابه بقوله « أين هى التضحيات التى قدمتها مصر ؟

Où voit-on là des sacrifices de la part de l'Egypte ? (1).

---

(١) رسالة دى لسبس الى « روبزنر » هذه بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٨٦٤.

وهذه الثورة كانت نتيجة مباشرة لتحدى اسماعيل لذلك الطغيان ، فقد أوقف اسماعيل توريد العمال لشركة القناة ، وأبى الا أن يتحدى تلك الشركة ووزارة الخارجية الفرنسية ، وكل من يؤازرهما ليوقف أطماعهما عند حد ، ولما طير الخبر الى دى لسبس فى باريس ، كتب الى ثوفنيل رئيس اللجنة مستغيثا وكتابه مؤرخ فى ١٩ يونيو سنة ١٨٦٤ ينبئه بأن اللجنة قد استغرقت وقتا طويلا فى البحث ، وأن الشركة قد وصلت الى حد الافلاس ، ونضبت خزانتها ، وعجيب أن يستعجل دى لسبس الحكم مع أنه لم يكن قد مضى على تشكيل اللجنة أكثر من شهرين ، وهى بصدد فحص العديد من الأوراق ، والخرائط ، وجمع الأرقام ، وكان ينبغى أن تنتقل الى محل النزاع وتعاين . وكون دى لسبس قد كتب لنابليون الثالث فى ٢ يونيو ، وهو يعلم أن نابليون فى هذه المسألة قاض ، وكونه كتب له يستعجل اللجنة ويستعجل الحكم ويشرح للامبراطور أن خزانة الشركة صارت خاوية ; هذه الواقعة تدل على أن دى لسبس كان يعرف مقدما أن الحكم سيصدر لصالحه ، وانما هو استعجل تمثيل المسرحية ، لأنه لم يستطع أن يصبر حتى يسدل الستار فقد أراد أن يقتنص مبلغا جسيما من خزانة مصر ، ليسد العجز ، وينجو من الفضيحة ، ولولا مهزلة التحكيم لانكشف حاله ، ولصفيت الشركة ، وقدمه المساهمون للمحاكم الجنائية ; وسنرى أن اللجنة استعجلت فعلا وأصدرت حكمها الذى رفعته للامبراطور وصادق عليه ، وأن ذلك كله قد تم فى أوائل يوليو ، أى لم يستغرق التحقيق والحكم ، غير ثلاثة أشهر ، ولا يعرف تاريخ العدالة والتحكيم فضيحة كهذه ، ومهزلة يوضع على رأسها امبراطور كبير كمهزلة هذه القضية !!

كان اسماعيل ، كما أسلفنا ، يناضل الجبروت وحده وبمفرده ; ولما علم دى لسبس بنبأ منع تسخير العمال فى قناة السويس ، ترك باريس ، وأسرع بالسفر الى مصر ، ليقابل اسماعيل ، كى يجثو تحت أقدامه ، فيلين قلب اسماعيل ، كما لان قلب سعيد ، فى مثل هذه الظروف .

ولكن اسماعيل ، بن ابراهيم الفاتح ، بن محمد على الكبير ، كان أكبر من رجال عصره ، وقد أبى عليه شرفه أن يستقبل خصمه أو يصغى اليه ، وكتب الى نوبار يقول : « تلقيت منكم ثلاث برقيات شفرية ، ذكرتم فيها كيفية سفر المسيو دى لسبس ، عائدا الى هذه الديار ؛ وقد وصل دى لسبس ، والتمس منا المقابلة ، ولكنا صرفناه ، وأجبناه أننا لا نستطيع أن نلقاه مالم تحل مسألة القناة حلا نهائيا ، وما لم يصلنا بذلك بلاغ رسمى من الامبراطور ... الخ »[1] .

واذا كان عاهل مصر قد أوصد بابه فى وجه دى لسبس ، فان اللجنة التى نيط بها الحكم ، قد تغافلت عن جميع اجراءات التقاضى ، وأسرعت فى كتابة قرارها ، لا لغرض الا لتنقذ الشركة من الخراب والافلاس فكتبت حكمها ورفعته الى الامبراطور بعد استغاثة دى لسبس بأيام قلائل ، وذلك فى ١٩ يونيو سنة ١٨٦٤ ؛ وما كان فى وسع اللجنة أن تخفى بعض معانى هذه الفضيحة عن الامبراطور ، فاعترفت فى قرارها أن الأرقام لم تحسب بما كان ينبغى من الدقة ، وأنه كان ينبغي عليها أن تنتقل الى موقع النزاع ، ولذلك التمست من الامبراطور أن يؤجل نفاذ الحكم حتى تعين لجنة فنية فى موقع العمل ، يشترك فيها مهندسون من قبل والى مصر ومن قبل الشركة ، ومندوب من لدن الباب العالى . وعرفت اللجنة أن عقدة العقد أمامها كانت شرعية فرمان سنة ١٨٥٦ ، فأرهقت نفسها فى تكييفه بسفسطة لا تقوم على أى أساس من القانون ، ووصفت الفرمان بأنه عقد ، وان يكن قد صدر من جانب واحد !!

أما الامبراطور فقد ضرب بتحفظات اللجنة عرض الحائط وأصدر حكمه ، غير مقرون بشرط ولا قيد وذلك فى ٦ يوليو سنة ١٨٦٤ .

---

(١) دفتر رقم ٢١ صادر عابدين ــ ص ١٥٧ بتاريخ غرة صفر سنة ١٢٨١ هـ .

خلاصة حكم نابليون الثالث [1]

قضى هذ الحكم بما يأتى :

١ — الزام مصر بأن تدفع لشركة القناة مبلغ ٣٨٫٠٠٠٫٠٠٠ من الفرنكات وذلك تعويضا عن تنازل الشركة عن مطالبة الحكومة المصرية بتقديم العمال المصريين .

٢ — الزام الحكومة المصرية بأن تدفع للشركة مبلغ ١٦٫٠٠٠٫٠٠٠ فرنكا مقابل تنازل الشركة للحكومة عن كل حق فى ترعة المياه العذبة والتزام الحكومة المصرية باتمامها ، مع حفظ حق الشركة فى الانتفاع بها .

٣ — جعل الأراضى التى تحوزها الشركة واللازمة للمشروع ٢٣٫٠٠٠ هكتار تقريبا (الهكتار عشرة آلاف متر أى أكثر من فدانين) منها ١٠٫٢٦٤ هكتارا على جانبى القناة البحرية وملحقاتها و ٩٫٦٠٠ هكتار للترعة العذبة وثلاثة آلاف هكتار لمبانى الشركة .

٤ — الزام الحكومة المصرية بأن تدفع للشركة ٣٠٫٠٠٠٫٠٠٠ من الفرنكات وذلك فى مقابل اعادة الأراضى الأخرى التى اتضح عدم حاجة المشروع اليها وقدرها ٦٠٫٠٠٠ هكتارا وبذلك بلغ مجموع ما قضى به على الحكومة المصرية من تعويضات لشركة قناة السويس ٨٤٫٠٠٠٫٠٠٠ فرنك أى بالعملة المصرية بسعرها وقت صدور الحكم ٣٫٣٦٠٫٠٠٠ جنيها (ثلاثة ملايين وثلاثمائة وستين ألف جنيه) . وهذه هى المفردات :

جنيه	
١٫٥٢٠٫٠٠٠	مقابل اعفاء الحكومة من تقديم العمال .
٦٤٠٫٠٠٠	مقابل تنازل الشركة عن حق انشاء الترعة العذبة .
١٫٢٠٠٫٠٠٠	تنازل الشركة عن ادعائها ملكية الأراضى .
٣٫٣٦٠٫٠٠٠	المجموع

(١) أوردنا هذا الحكم بنصه الكامل وأسبابه مفصلة بملاحق هذا الجزء من الكتاب وهى الخاصة بالوثائق ؛ وذلك بالوثيقة رقم ١٣ .

وهو يساوى تقريبا نصف رأس مال الشركة متى علمنا أن رأس مالها حينئذ ، لم يتجاوز ثمانية ملايين جنيه .

وقد وصف دى لسبس هذا الحكم بأنه « السند الأساسى للشركة ووثيقة الكفالة والاطمئنان لها » .

***

والذى يؤخذ على هذا الحكم علاوة على العيوب الشكلية والملابسات التى تتضح من سياق ما قدمنا ، أنه حتى ولو سلمنا بشرعية فرمان ٦ يناير سنة ١٨٥٦ ، وهو الفرمان الذى لا شك فى بطلانه ، فان ذلك الفرمان نفسه لم يقل أن الحكومة المصرية ملزمة بتقديم أربعة أخماس العمال ، بل قال ان هذه النسبة ستكون من المصريين ، فالشرط قد وضع لصالح الحكومة المصرية ، ولها أن تتنازل عنه ، ولم يوضع لصالح الشركة فلم يقضى على مصر بأكثر من مليون ونصف من الجنيهات من أجل هذا الشرط بالذات وبالنسبة للمدة المتبقية لانهاء العمل مع عدم مراعاة ما قدمته مصر من عشرات الألوف من العمال قبل ذلك ، ولا أدل على كثرة عدد من كانوا يسخرون من أن احدى الوثائق التاريخية الموجودة بالقصر العامر ، تفيد أن ما قدمته مديرية المنوفية فى المدة من ٢١ رجب سنة ١٢٨٠ هـ الى نهاية تلك السنة أى فى خمسة أشهر فقط قد بلغ عددهم أحد عشر ألفا وثلاثمائة وثلاثة وأربعين رجلا[1] فما بالنا بما كانت تقدمه كل المديريات والمحافظات ؟!

أما عن التعويض عن الأراضى فكان من بواعث الدهشة أن ينص الحكم نفسه على أن تلك الأراضى ليست لازمة للمشروع فكأن مصر تدفع تعويضا كى تحتفظ بملكيتها لأراضيها ، وليس فى تاريخ العدالة البشرية فضيحة أقبح من تلك الفضحية التى انحدر اليها حكم منقطع النظير . وأبلغ من ذلك أن تدفع مصر تعويضا آخر لأنها أبت على نفر

(١) دفتر رقم ٥٤٠ معية تركى ؛ وثيقة ٥٢ ص ٨٨ فى غرة محرم سنة ١٢٨١ هـ .

من الأجانب أن يبيعوا للفلاح المصرى مياه النيل ، وتمسكت الحكومة المصرية بأن تقوم هى بشق قناتها فى أرضها ، وأكرهت على دفع التعويض الفادح مع حفظ حق الشركة فى الانتفاع بمياه الترعة الحلوة .

وسنرى فيما بعد أن هذا الحكم الجائر كان سببا فى مضاعفة متاعب مصر المالية والسياسية ، وهى المتاعب التى أفردنا لها الفصل الثانى عشر من هذا الجزء .

ويجب ألا يغيب عن البال ، أن هذا الحكم قد صحح وضعا باطلا ، وجعل للشركة كيانا بعد أن كانت مهددة بالزوال ، ومع ذلك كان جزاء مصر مقابل تصحيح البطلان أن تلتزم بدفع تعويضات ما أنزل الله بها من سلطان . وما كان ليستغرب أن يظلم مصر امبراطور فرنسا ويحابى دى لسبس وشيعته ، فالأمر من أوله الى آخره مؤامرة واسعة النطاق . أبرق اسماعيل الى نوبار بالشفرة يقول : « أبلغنا قنصل فرنسا العام رسميا أن وزير خارجية فرنسا أخطره برقيا بأن الامبراطور قد وقع فى السادس من يوليو الحكم الذى أصدره ، ولكن تؤكد الأنباء التى بعثت بها الينا أولا وآخرا أن الامبراطور لم يوقع قرار القومسيون ؛ ولذلك استطلعناك جلية الأمر وانا لفى انتظار موافاتنا بذلك عاجلا »[1].

اعتبر سفير انجلترا فى القسطنطينية أن قبول شروط التحكيم من جانب نوبار دون موافقة الباب العالى عليها كان افتئاتا على سلطان الباب العالى وتسليما بنفوذ فرنسا ؛ واذا كانت تركيا قد تظاهرت بالجزع بعد اعلانها بقرار التحكيم فلا تلومن الا نفسها لأنها تتبعت التحقيق عن كثب بوساطة سفيرها فى باريس ، وكانت حكومتها أشبه بجثة هامدة تركت مصر تناضل بمفردها ، ولم تحاول أن تبدى حراكا .

على أن انجلترا سعت لدى الباب العالى كى يرفض قرار التحكيم ، ولكن ما قيمة الباب العالى الآن ؟! وبغض النظر عن فظاعة قرار نابليون

(١) دفتر رقم ٢١ صادر عابدين ، وثيقة رقم ١٦٤ بتاريخ ٧ صفر سنة ١٢٨١ هـ .

الثالث ومخالفة مقتضيات الحياد المفروض على المحكمين ، فان اساعيل أبى الا أن يتمسك بشرفه فيقبل دفع التعويض الذى قضى به ، أما مسألة الأراضى فالتنازل عنها يعد من قبيل أعمال السيادة على الاقليم ، وفى هذه النقطة وجد ثغرة ليشرك الباب العالى عسى أن يصل الى تخفيف وطأة الحكم . ومن الظلم البين ما ادعاه الفرنسيون من أن اسماعيل أراد أن يتحلل من الحكم جملة ؛ فالوثائق الرسمية تكذب هذا ، ومن هذه الوثائق برقية الخديو الى « القبوكتخدا » وهذا نصها : « جاءنا القرار الرسمى الخاص بالقناة ، وقد أرسلت حكومة فرنسا صورة منه الى الآستانة ، ولما كانت مسألة الأراضى المراد أخذها من أجل قناة الملاحة وقناة المياه العذبة ، وكذلك مسألة الترعة الحلوة من المسائل السياسية ، فسنرد عليهم قائلين أنها من حقوق السلطنة ؛ وأما باقى ما تضمنه القرار فسأقبله بطبيعة الحال لأنى كنت قد ارتضيت الامبراطور حكما ... »[1] وكانت قد جرت مباحثات بين اسماعيل وقنصل فرنسا فى القاهرة فبعث الخديو الى القسطنطينية أحد رجاله ، وهو ذو الفقار باشا ، ليشرح للصدر الأعظم تفاصيل ما دار فى هذه المحادثات ويبين وجهة نظر اسماعيل[2] وقد رأى اسماعيل ارجاء مسألة تحديد الأراضى المطلوبة للقناة ، حتى يتفق على بقية المسائل المتنازع عليها مع الشركة والتى لم يتعرض اليها الحكم ، فقد كان اسماعيل لا يطيق أن ينفذ الفرمان الصادر فى سنة ١٨٥٦ وأصر على تغييره فى جملته وتفصيله حتى لا تخرج الشركة عن الغرض التجارى المحض ، ولا عن سيادة البلد صاحب الاقليم .

وأما دى لسبس فقد غادر فرنسا فى طريقه الى مصر فى ٩ أكتوبر سنة ١٨٦٤ ، وهو يحمل فى حافظته مشروع اتفاق جديد وضعه بالاشتراك

---

(١) دفتر رقم ٢١ صادر عابدين ، ص ١٧١ بتاريخ ٢٣ صفر سنة ١٢٨١ هـ .

(٢) المكاتبة رقم ٨ المدونة بالدفتر رقم ٢١ صادر عابدين بصفحة ١٧٢ .

مع وزير خارجية فرنسا « دروان دى لويس » ؛ وكان لابد من اتفاق جديد لاقرار الوضع النهائى لأن الفرمانات السابقة قد جرحت وزلزلت وحكم نابليون الثالث لا يقرر الوضع النهائى للعلاقات بين مصر وشركة القناة ، وانما يمكن أن يوضع اتفاق جديد على أسس ما جاء فى هذا الحكم .

وكان نوبار قد سافر الى القسطنطينية والتقى بسفير انجلترا هناك ثم عاد الى مصر ، وأفتى بأن الأمر يجب أن يبحث برمته من جديد فى القسطنطينية دون نظر البتة لقرار التحكيم[1] ، ولعله أراد أن يغطى هزيمته ، أو يستر ما جرى فى الظلام وهو فى باريس ؛ أو أنه أراد أن ينفذ تعليمات السفير الانجليزى !!

وفى مصر ، التقى نوبار بغريمه أو منافسه دى لسبس ، بعد أن كانا قد افترقا فى باريس ، وردا على مشروع الاتفاق الذى سلمه دى لسبس الى الخديو ، سلم نوبار مشروع اتفاق مضاد الى دى لسبس فهز هذا الأخير كتفيه مبديا احتجاجه على المشروع الذى قدمه نوبار ، وكذلك رفض وزير خارجية فرنسا المشروع المصرى ، متشبثا بتنفيذ حكم نابليون الثالث ، مدعيا أن هذا الحكم هو شريعة طرفى النزاع . وكان اسماعيل قد وعد بزيارة برزخ السويس تلبية لرجاء دى لسبس فطلب عربونا لذلك أن يوقع دى لسبس على المشروع المصرى ، ولما رفض اضطر الخديو لالغاء رحلته الى برزخ السويس[2] . بل اضطر عاهل مصر ، الذى أساءه عناد « دى لسبس » وتعسفه لأن يرفض مقابلته ، كلما طلبها ، ورفض تلقى أية ورقة منه ؛ وفقد دى لسبس فى تلك الآونة العصيبة رجلا كان على شاكلته فى التبجح ، وهو « تاستو » قنصل فرنسا العام ، الذى نقلته حكومة فرنسا لتهىء جوا من التفاهم والود . ومع ذلك ثبت اسماعيل على موقفه وتمسك بشروطه ، وأصر دى لسبس

---

(١) من تاستو قنصل فرنسا الى وزير خارجيتها فى ١٩ أكتوبر سنة ١٨٦٣ .

(٢) چورج ادجار بونيه : المرجع السابق ص ٤١٠ .

على عجرفته قائلا أنه يرفض المناقشة فى المشروع الذى تعرضه الحكومة الخديوية ، وأنه سيحتمى بالامبراطور ويتمسك بحرفية ما جاء فى حكمه [1] .

ومهما تظاهر دى لسبس بتحديه ، فان موقف اسماعيل الحازم قد مزق أعصابه ، وخلع قلبه ، وازداد الكرب بالنسبة له ضغثا على ابالة ، بسبب المصادمات التى قامت فى برزخ السويس بين المصريين من ناحية ، وأولئك الدهماء ، من حثالة الأجانب ، الذين استقدمهم الى البرزخ من ناحية أخرى ، وكانوا يسرفون فى السكر والاسفاف والاخلال بالأمن والنظام . وكان دى لسبس قد استعد للعودة الى بلاده ليستعدى حكومتها على مصر ، فبلغته أنباء مثيرة قبل أن يبحر من الاسكندرية وهى أنباء معارك دامية فى البرزخ وقد أسفرت بين المصريين والأجانب عن عشرين قتيلا وعدد من الجرحى ، فترك الباخرة وسافر الى البرزخ لتهدئة تلك الثورة واتخاذ الحيطة وتطمين الخواطر ، مستعينا بما ركب فى نفسه من المكر والدهاء والمرونة[2] . ولكن الحوادث قد توالت ، وهاج العمال الأجانب فى بور سعيد لا بسبب المصريين ، بل بسبب مقاول انجليزى كان قد استخدمه دى لسبس . ووصلته من باريس رسائل تقول له[3] أن رجال شركة قناة السويس هناك قد تطرق اليأس الى قلوبهم من جراء هذا اللجاج ، ورأى أكثرهم أن الأولى أن تسوى المنازعات ، على نحو أو آخر ، ولكن تلك المخاوف لم تزعزع دى لسبس أو تحوله عن تمسكه بقرار التحكيم ، وكان يعتقد أن حكومة فرنسا تستطيع أن تحمل اسماعيل على التسليم بالأمر الواقع ، ويردد هذا الاعتقاد فى رسائله الخاصة ، ومن ذلك أنه كتب الى الدوق « دا البوفيرا » فى ٦ يناير سنة ١٨٦٥ قائلا « ان والى مصر سينزل على مشيئة حكومة

---

(١) من دى لسبس الى وزير خارجية فرنسا فى ٨ نوفمبر سنة ١٨٦٤ .
(٢) كتاب دى لسبس الى ولده شارل فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٦٤ .
(٣) شارل دى لسبس الى أبيه فى ١٨ نوفمبر و ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٦٤ .

فرنسا اذا ما أظهرت حزما فى موقفها منه ، ... ولكن علينا أن تنقل ميدان القتال ... ففى القسطنطينية ، لا فى الاسكندرية تستطيع الحكومة الفرنسية ، دفاعا عن شرفها وسمعتها بغض النظر عن مصالحنا ، أن تطلب من الباب العالى موافقته الرسمية » ومعنى ذلك أن دى لسبس كان قد عجم عود اسماعيل فوجده صلبا لا تلين له قناة ، ولكنه طمع فى ذبذبة رجال الباب العالى وبطانته ، وهم الذين طالما لاذ بهم وعرف كيف يستميلهم اليه . ومعنى ذلك أيضا أن اسماعيل كان قد رسم سياسته بوحى من تفكيره ووطنيته دون نظر الى سياسة الباب العالى ولا الى موقف انجلترا .

وقلق دى لسبس لجمود حكومة فرنسا فسافر الى باريس فى شتاء سنة ١٨٦٥ ، كى يستنفر هذه الحكومة ، وقابل الامبراطور نابليون الثالث ، بعد أن رفع اليه ظلامته فى ٤ فبراير من تلك السنة ، وقد جاء فيها قوله « لقد حكم الامبراطور فى كل المسائل المتنازع عليها ، وأخطرت الحكومة العثمانية بحكم جلالتكم فلم تعترض ؛ الا أن الباب العالى لا يوافق الآن على قرار التحكيم » وتساءل دى لسبس عما اذا كانت تطيق فرنسا صبرا على هذه السياسة ؟!

وتداول الامبراطورية مع وزير خارجيته « دروان لويس » فنصحا لفرديناند دى لسبس أن يسافر الى القسطنطينية ، وذلك بعد أن أصدر وزير الخارجية تعليماته الى سفير فرنسا فى تركيا بأن يكون تحت تصرف دى لسبس فى مساعيه ومحاولاته .

***

ومن نافلة القول أن نذكر أن دى لسبس وجد عونا قويا من « موستييه » Moustier ، سفير فرنسا فى القسطنطينية ؛ فقد استطاع هذا السفير أن يلعب دوره وراء الكواليس ، حتى طلب الباب العالى زيادة فى الايضاحات ، توطئة للتفاهم . انما الذى نذكره ، هو أن مفاوضات كانت تجرى فى باريس بين الانجليز والفرنسيين لتصفية

الموقف . وقد عرف الانجليز كيف يفتحـون الباب لتدخلهم المباشر واحتضانهم للمسألة ، بالصبر والمثابرة على المعارضة ووخز الابر والدس سرا وعلانية . لذلك لما طلب الباب العالى البيانات الاضافية ، واضطر دى لسبس للسفر الى القـاهرة للحصول عليها ، وجد سـفير انجلترا بالقسطنطينية واسمه « بلور » قد انتقل الى مصر ، بل نقل السفارة اليها، بحجة أنه كان بحاجة الى الاستجمام ، والعمل فى جو مصر الصحو . وكأن السفير الانجليزى ودى لسبس كانا على موعد للتلاقى فى مصر ، مما يدل على أن الدبلوماسية البارعة استطاعت أن تسوى مسائلها فى صمت ومن وراء حجاب . لقد استمرت رحلة « بلور » حتى شهر مايو من تلك السنة ؛ وفى هذه المرة لم يكن معاديا لدى لسبس ، بل أبدى رغبته فى زيارة منطقة العمل فى برزخ السويس ، واستضافه دى لسبس ورافقه فى هذه الزيارة ، ويروى « جورج ادجار بونيه » أنه حدث فى تلك الأثناء ، فى أواخر عام ١٨٦٤ تحول فجائى فى موقف اسماعيل ؛ اذ دفع فى ٢٨ فبراير سنة ١٨٦٤ لشركة القناة القسط الأول من المبلغ الذى حكم به نابليون الثالث[١] .

سافر « بلور » الى البرزخ بصحبة دى لسبس ومعهما قنصل انجلترا بالقاهرة ؛ وقد فاضت تقاريرهما بالثناء العاطر على دى لسبس ونشاطه وانتظام الأعمال فى حفر القناة[٢] وتمنى « بلور » على غير عادته ، النجاح لشركة القناة ، حتى كاد يجن دى لسبس لفرحة بهذا التحول الظاهر فى سياسة انجلترا ، وهو يؤدى حتما الى تحول فى اتجاهات الباب العالى. وكان اسماعيل حتى ذلك الحين ، يعـول كثيرا ، على مساعى الدوق « دى مورنى » الذى استمر يعمل لحساب مصر ، ويتدخل جهد طاقته لدى الامبراطور ، لكبح جماح دى لسبس ، وكان الدوق محتفظا ببعض نفوذه القديم ، وقد نجح أكثر من مرة فى وضع العقبات أمام دى لسبس.

---

(١) جورج ادجار بونيه : المرجع السابق ص ٤١٥ .

(٢) كتاب قنصل انجلترا الى اللورد رسل وزير خارجيتها فى ١٦ ابريل سنة ١٨٦٥ .

ولكن تصادف أن اقترن تقلب الانجليز بوفاة الدوق ، ففقد اسماعيل كل عنصر يستطيع أن يعتمد عليه فى المجال الدولى ضد شركة قناة السويس ويظهر أن هذا هو السبب فى كونه دفع القسط الأول من التعويضات فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٦٤ كما أسلفنا .

بدأت المفاوضات بين فرنسا وانجلترا فى باريس بوساطة وزير خارجية فرنسا واللورد « كولى » سفير انجلترا فى باريس ، ولم يتعرض السفير الانجليزى لحكم نابليون الثالث الا بكلمات عارضة ، واكتفى باقتراح تعيين لجنة تحدد المساحة من الأرض التى تقتضيها أعمال القناة ؛ ووافقت وزارة الخارجية البريطانية على اقتراح سفير انجلترا المشار اليه ؛ واتفق الطرفان على مشروع اتفاق ، وتعهدت انجلترا بأن تحمل الباب العالى على الموافقة عليه ؛ وذكر سفير انجلترا فى القسطنطينية أن السلطان سوف يوافق على الفرمان الجديد بمجرد أن تفرغ اللجنة المقترحة من أداء مهمتها . كما تعهد الانجليز بألا تبدو من جانب نوبار بعد ذلك أية معارضة . وزعم بلور أنه ما دام الباب العالى مستعدا للموافقة ، فلن يقدر اسماعيل على اثارة متاعب جديدة ، وأنه بوسع دى لسبس أن يعقد اتفاقه مباشرة مع اسماعيل[1] . وهكذا تصالح النقيضان على حساب مصر وضد مصلحتها ، وبقى اسماعيل فى الميدان وحده ، وليس معه الا الله الواحد القهار .

فشى فى مصر فى صيف سنة ١٨٦٥ وباء الكوليرا ، بدرجة مروعة ، وتساقط الناس موتى بالآلاف وعشرات الآلاف ، وكان هذا الوباء نكبة أخرى ابتليت بها مصر المسكينة فى وقت تآمر عليها خصومها ، وانضمت اليهم الكوليرا ، دون أن تكون البلاد مستعدة للوقاية ، ولم تكن وسائل الوقاية والعلاج قد وصلت الى ما هى عليه الآن . ولكن امتد وباء

---

(١) رسالة اللورد كولى الى اللورد رسل فى ٢٨ مارس سنة ١٨٦٥ ورسالته فى ١٣ ابريل سنة ١٨٦٥ ورسالة بلور الى رسل فى ٢٥ ابريل سنة ١٨٦٥ .

الكوليرا فى نفس الوقت الى منطقة العمل فى برزخ السويس ، وصمد المصريون الصابرون فمات منهم من مات ، لتسعفهم رحمة الله ، وثبت فى مكانه من كتب له البقاء وأما الذين استقدمهم دى لسبس من الخارج، وكانوا مترفين ومدللين ، فقد هربوا جميعا الى الموانى والسفن ليعودوا الى بلادهم ، حتى خلت منطقة العمل من أكثرهم ، فاضطر دى لسبس لأن يترك المفاوضات التى كانت تجرى بين فرنسا وانجلترا والتى اشترك هو فيها ، وعاد الى مصر فى شهر يونيو سنة ١٨٦٥ ، ليشرف بنفسه على علاج رجاله ، وليقاوم المرض كى يحول دون وقف العمل ، وفعلا استمرت أعمال الحفر ، وانتظمت بعد أن كانت قد تعثرت لشدة وطأة الوباء ، وكان يردد وقتئذ هذه العبارة « علينا أن نؤدى واجبنا ، والباقى على حكومة الامبراطور »

« Faisons notre affaire et soyons assurés que le gouvernement de l'Empereur fera la sienne ».

وشاءت عناية الله التى أراحته بموت الدوق « دى مورنى » أن تسعفه ، فى انجلترا ، بموت اللورد بلمرستون ، فى تلك الأثناء ، فتخلص من ألد أعدائه فى بلاد الانجليز ، وأيقن من أن انجلترا لن تعدل عن سياستها الودية الجديدة . وقد عين اللورد رسل رئيسا للوزارة ، واللورد كلارندون وزيرا للخارجية ، ورسمت تقارير « بلور » سياسة انجلترا الجديدة حيال مشكلات قناة السويس ، فانجلترا كانت تحاول أن تنفخ فى تركيا من روحها ، وكان يهمها أن تتصدى تركيا للمعارضة العلنية ، وتقف انجلترا وراء ظهرها ، ولكن تركيا فى الوقت نفسه كانت تخشى بأس فرنسا ، ولذلك كانت تلقى بنفسها بصورة مبتذلة فى أحضان وزارة الخارجية البريطانية ، وهذه الأخيرة كان يضايقها أن تميط اللثام عن وجهها وتتزعم هى المعركة وتدير رحاها علانية ، ففى ذلك ما يسبب لها متاعب فى سياستها الأوروبية ، وكما أنها كانت مهتمة بمنع وصول النفوذ الفرنسى وتسربه الى منطقة قناة السويس ، كان يهمها أن تنتفع بصداقة فرنسا فى نفس الوقت ، وألا تصل العلاقات بينهما الى درجة

من التوتر تهدد هذه العلاقات • ومن أجل ذلك ملت انجلترا السير فى هذا الطريق ، وهى تحمل فوق ظهرها الباب العالى ، كما يحمل العملاق مخلوقا عاجزا كسيحا ، ورأت انجلترا أن من الأولى لها بعد أن أكد جواسيسها وعملاؤها أن فرنسا لا تنوى أن تذهب فى خطتها الى حد استعمار المساحة المجاورة لمجرى قناة السويس ، رأت انجلترا أن من صالحها أن تنسق سياستها مع سياسة فرنسا ، ووضعت لنفسها خطة سياسية مستقبلة طويلة الأجل ، وهى السياسة التى انتهت بشرائها أسهم مصر فى قناة السويس ، وبعدئذ باحتلالها لمصر وقناتها ، وانفرادها بالغنيمة : وعلى هدى هذه السياسة الماكرة ، والخطة السرية المحكمة ، تدخلت انجلترا لتسوى مشكلة القناة ، فى وقت تطلعت اليها أنظار فرنسا نفسها باعتبار انجلترا المهيمنة على سياسة تركيا الخارجية ، وتدخلت انجلترا فى وقت استطاع عاهل مصر اسماعيل أن يقف الموقف الرائع ، الذى وقفه من دى لسبس وشركة قناة السويس • وهكذا تراجعت بريطانيا ، وتنكرت كعادتها لماضيها القريب جدا ، وطوت الوثائق الدبلوماسية ومضابط البرلمان التى لم يكن قد جف مدادها • وأكدت بذلك سياستها التقليدية التى لا ترى فى المجال الدولى فضائل أو أخلاقا ، وانما ترى مصلحة انجلترا فقط وتطرق أى باب لتصل الى هذه المصلحة •

وتوطئة لهذا التغيير عينت وزارة الخارجية البريطانية اللورد «ليونز» Lyons سفيرا لها فى القسطنطينية ، وكذلك أبعدت عن القاهرة قنصلها العام « كولكهون » • وعلى الرغم من هذا التغيير ، كانت التعليمات التى صدرت من حكومة انجلترا الى سفيرها بالقسطنطينية تقضى بأن يعمل بيقظة وحذر وألا يدع فرصة واحدة تسنح لفرنسا وتحاول استغلالها للوصول بواسطة القناة وشركة القناة الى نفوذ أو شبه نفوذ فى مصر ومنطقة القناة الا وعمل على تفويت هذه الفرصة ، وكذلك حذرته كل التحذير من تشجيع أى عمل أو اجراء يكون من شأنه تمكين اسماعيل باشا ، من السعى للاستقلال ببلاده عن تركيا ، وهو الأمر الذى كان يداعب قلبه باستمرار[1] •

---

(١) من رسل الى ليونز فى ١٨ سبتمبر سنة ١٨٦٥ •

وكما رسمت انجلترا لنفسها سياسة جديدة حيال مسألة قناة السويس وضعت لنفسها سياسة أخرى لمصر ، وذلك توطئة لسيطرتها عليها ، لأن انجلترا وقد عقدت العزم على الاستفادة من قناة السويس الى أبعد الحدود بل والانفراد بالكلمة فيها ، جعلت مصر جزءا من القناة ، وليست القناة جزءا منها ، والخطوط الرئيسية فى هذه السياسة ، ألا تترك اسماعيل يستقل بمصر حتى لا تفلت مصر من يدها اذا ما ظفرت بهذا الاستقلال ، وألا تطغى سيطرة تركيا على مصر الى حد يفقد مصر شخصيتها ، لأن انجلترا كانت على يقين من أن تركيا فى مرحلة الاحتضار ، وكانت تخشى من أن تقع تركيا نفسها فى يد دولة أخرى كالروسيا ، فتدخل مصر فى نطاق هذه الدولة بالتالى ، وبهذا تخسر انجلترا طريق الشرق . سلطت انجلترا أشعة مصابيح وزاة الخارجية البريطانية وسياستها الماكرة على مصر ، وسعت لاستبقائها لنفسها خارج نطاق نفوذ أية دولة . وهذه السياسة عبرت عنها صراحة وثيقة هامة من الوثائق الموجودة بمحفوظات وزارة الخارجية البريطانية ، وهذه الوثيقة هى كتاب وجهه سفيرها بالقسطنطينية « بلور » الى قنصل انجلترا الجديد بمصر ، واسمه « ستانتون » ، وذلك فى ١٠ أكتوبر سنة ١٨٦٥ ، وكتب السفير المشار اليه وصيته ، حال اعتزاله خدمة وزارة الخارجية البريطانية فقال للقنصل الجديد : « **يجب أن تعمل على استبقاء مركز والى مصر فى نطاق المعاهدات القائمة . وانه لمن الخطر البين ان يستقل استقلالا تاما ، كما أنه من الخطر المحقق أن يتبع الباب العالى تبعية مطلقة لان ذلك يجعل مصير مصر متوقفا على مصير تركيا ، واذا حلت احدى النكبات بالامبراطورية العثمانية ، فقد يكون من صالح انجلترا ، سياسيا ، ان تمنع بكل ما اوتيت من قوة وقوع الأراضى التى تشرف على البحر الأحمر فى يد أية دولة أخرى ، وعندئذ يكون من الحكمة أن تجد انجلترا فى مصر حكومة تعتمد عليها ، ولهذا ، وفى هذه الحدود بالذات ، يجب ان نقوى الحكومة المصرية ، ولا نقتلها .**

واسترسل كاتب الرسالة فذكر أنه فيما يختص بقناة السويس ستظل هذه القناة نقطة احتكاك بين السياسة الفرنسية والبريطانية ، ولا ينبغى

بأية حال ترك فرنسا تمتلك ضفتى القناة ؛ أما وقد امتلكت فعلا فى جانب من بور سعيد ، فيتحتم أن يكون الجانب الآخر فى يد الحكومة المصرية. وأن تقيم مصر به الحصون والقلاع . وتحدث عن اسماعيل فمدح كفايته وعبقريته قائلا أنه يقوم بعدة مشروعات فى وقت واحد والأولى أن يركز جهوده فى بعضها ويترك الآخر وأن يقدم الأهم على المهم ، وختم هذا الكتاب بقوله :

((لكى تستطيع أن تفرض نفوذك على المصريين ، يجب أن يقتنعوا بأنك معنى برخائهم ورفاهيتهم عناية جدية ؛ وأن تشعرهم بذلك)) .

***

وقد عاصر هـذا التبدل فى موقف انجلترا وتركيا دعاية استأنفها دى لسبس فى أوروبا ، كى يقضى على الشائعات ، ويزيل الأثر الذى تركه هذا الصراع فى نفوس الأوروبيين ، وخصوصا أولئك الذين ساهموا فى مشروعه . ولذلك بعث الى مختلف الغرف التجارية فى أوروبا وأمريكا بمنشور مؤرخ فى ٣١ يناير سنة ١٨٦٥ طالبا ارسال وفود من مختلف تلك البلاد لزيارة منطقة العمل فى قناة السويس . ونجحت دعوته ووصلت الوفود الى الاسكندرية فى ٦ ابريل من تلك السنة . وكان عـدد من حضروا من أوروبا وأمريكا مائة وعشرون .

وقد أعد دى لسبس لهذه الوفود استقبالا منقطع النظير ، فاستضافهم فى تفتيش الوادى ، الذى كان قد حصل عليه من صديقه المغفور له محمد سعيد باشا بثمن بخس ، وطاف بهم فى مناطق العمل المختلفة ، معتبرا اياهم بمثابة لجنة دولية تستطيع أن تشهد له فى مختلف أجزاء العالم ، وقد هزتهم الحفاوة البالغة ، حتى ضربوا مدالية تذكارية لزيارتهم، ونقشوا عليها صورة دى لسبس ؛ وكانوا ألسنة أيدته أمام العالم كله .

وكان من بين وفود غرف التجارة هؤلاء انجليز ؛ وقد صادفت زيارتهم زيارة سفير انجلترا بتركيا ، وهى التى أسفرت عن تحول فى سياسة انجلترا ؛ وقد سبقت الاشارة اليها[1] .

(١) وصف شارل رو فى الجزء الأول من مؤلفه الذى تقدمت الاشارة اليه هـذه الرحلة وصـفا مفصلا فى الصفحات من ٣٥٥ الى ٣٧٨ بالجزء الأول من مؤلفه .

ذكرنا فيما تقدم أن حكومة فرنسا نقلت المسيو « تاستو » قنصلها العام بمصر ، وقد اشتهر بالغلظة وعدم الكياسة ، لكى تهىء جوا من الود والصفاء بينها وبين اسماعيل ؛ وقد حزن دى لسبس لفقده رجلا كان يعتمد عليه كل الاعتماد . ولكن خليفة « تاستو » واسمه « اوترى » Outrey كان هو الآخر خادما أمينا لدى لسبس ، مع فارق هام بينه وبين سلفه ، ذلك أن القنصل الجديد كان مهذب العبارة والأسلوب ، يطأطىء الرأس كلما اقتضاه الموقف ذلك ، واستطاع بدهائه ومرونته أن يكسب عطف اسماعيل ومحبته ، وأن يقضى فعلا على التوتر القائم الى حد بعيد ، وأشاع نغمة الصداقة المصرية الفرنسية ، وأن اسماعيل يستطيع أن يعتمد على معاضدة حكومة فرنسا ، مؤكدا أن هذه الحكومة لا تضمر سوءا لمصر ، ولا تفكر فى استعمار أى شبر من أراضيها ، وحاول أن يقدم كل الأدلة الممكنة على ذلك ، وبالصبر والمثابرة استطاع أن يبدد مخاوف اسماعيل ويلقى الطمأنينة فى قلبه . وما أن قارب عام ١٨٦٥ على نهايته حتى ظهرت ثمار هذه السياسة الجديدة ، اذ أمر اسماعيل فجأة بانشاء الترعة الحلوة من القاهرة الى الوادى ، وذلك لتنفيذ الاتفاق الذى كان قد أبرمه ثم أرجأ تنفيذه بسبب النضال الذى تصدى له ضد شركة قناة السويس ؛ وجند اسماعيل مائة ألف عامل لشق هذه الترعة على وجه السرعة ؛ وأسند الاشراف على هذا العمل الى نوبار الذى عينه وزيرا للزراعة ويقال أن نوبار هو الذى كان يجمع اليد العاملة ؛ حتى وصف قنصل فرنسا هذا العمل بأنه سخرة جرت على أوسع نطاق .

وكما أن حكومة فرنسا طأطأت رأسها على يد قنصلها العام بمصر . فان هذا القنصل نفسه لم يفته أن يلح على دى لسبس أن يتعقل ويخفف من غلوائه ، ولم يكن من السهل على القنصل أن يثنى ذلك المخلوق الجبار ويرده عن غيه ، فلما سمع دى لسبس نفس اللهجة من سفير فرنسا بالقسطنطينية ، بل ومن أقرب المقربين اليه فى وزارة الخارجية الفرنسية . وفهم أن حكومته لا تستطيع أن تحقق له ما يتمنى ، لأن اسماعيل رحمه الله

كان ثابتا كالطود فى دفاعه عن سيادة بلاده واصراره على تجريد شركة القناة ، من كل صفة أخرى ، غير كونها مجرد شركة تجارية ، اضطر دى لسبس للعدول عن استبداده وتعسفه ، فبدأ يفاوض الحكومة المصرية سرا فى نهاية سنة ١٨٦٥ أملا فى الوصول الى تسوية[١] وكان اسماعيل ، رحمه الله ، قد أخذ حذره من نوبار ، حتى لم تعد لهذا الأخير حظوة ، وعمل اسماعيل على تقليم أظافره ، وأصبح نوبار على حافة جرف أوشك أن ينهار . ولكن هذا الرجل الأرقم ، وقد رأى بوادر الصفاء بين الخديو وبين الفرنسيين ، أدار دفة سفينته ، وبدأ يمالق الفرنسيين وينافقهم ويتودد اليهم ، واتصل بوزارة الخارجية الفرنسية ، وقطع على نفسه عهدا ، أن يصبح الخادم الأمين لمشروع القناة ولفرنسا ، ولم ير فى هذا التحول بأسا لأن سيدته بريطانيا قد تحولت هى الأخرى ؛ ونوبار هو الرجل الذى يعرف كيف يأكل على كل الموائد ، ويخدم مختلف أطراف الخصومة ، وقد استعان بنفوذ هؤلاء وسعيهم ليرضى عنه مولاه من جديد ، وعرف الفرنسيون كيف يستخدمون عدو الأمس فى هذه المرحلة الجديدة[٢] .

فاشترطوا على نوبار لمساعدتهم اياه أن يقدم البراهين التى تؤكد لهم صدق وعده وتبدد سوء ظنهم به[٣] .

وقد تمخض كل هذا عن الاتفاقية التى وقعها اسماعيل فى ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ ، والتى وضعت حدا فاصلا للخلافات التى قامت بينه وبين شركة القناة[٤] .

ويجب أن نقرر أن هذه الاتفاقية قد قضت على كثير من الأغلال التى

---

(١) كتاب دى لسبس الى ولده شارل فى ١٩ يناير سنة ١٨٦٦

(٢) تستفاد هذه المعانى من مذكرة خلفها « روبزنير » وضمنها محادثات خاصة جرت بينه وبين دى لسبس فى ٢٧ و ٢٩ يناير سنة ١٨٦٦

(٣) رسالة وزير خارجية فرنسا الى قنصلها « أوتراى » فى ٨ اغسطس سنة ١٨٦٥ وكتاب أوتراى لتلك الوزارة فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٦٦

(٤) أوردنا هذه الاتفاقية بالجزء الخاص بملاحق الكتاب وهى الوثيقة رقم ١٤ .

كان قد خلفها فرمان ٦ يناير سنة ١٨٥٦ ، وتعد نصرا رائعا لاسماعيل العظيم ، فقد كسب لبلاده ما لم يكن يتصور أن رجلا واحدا يستطيع أن يصل اليه بمفرده ، بعد الجهود المضنية التى بذلها المستعمرون ضده ، وتكتلهم على النحو الذى بيناه فيما تقدم • لقد كانت شركة قناة السويس ثمرة تآمر القرون الطويلة ضد مصر وكان جوهر مشروع دى لسبس فرض سيادة فعلية على مصر ، وبغير ذلك ما كان دى لسبس ليجد العون الذى ناله من حكومته والتأييد الذى جبته به أوروبا بأسرها • ولقد حاول اسماعيل رحمه الله ، أن يعتمد على الباب العالى ، فخذله الباب العالى ، خصوصا لما تهادنت وزارة الخارجية البريطانية مع وزارة الخارجية الفرنسية ، واستعان اسماعيل بنوبار لأنه الرجل الوحيد الذى كان يتمتع وقتئذ دون بقية وزراء مصر ومستوزريها بنصيب غير قليل من الثقافة الغربية ، والذكاء وسعة الحيلة وقوة الاقناع ، ونوبار هو من عرفنا طرفا من حياته وخلقه وخفة يده ، وهو الذى دمغته الوثائق الرسمية بأنه كان مأجورا للانجليز ؛ فلم يجد اسماعيل فى هذا الظلام عونا له الا الله ، ولا ذكاء يهديه الا ذكاءه ، ولا قلب يضىء له السبيل الا قلبه العامر بحب وطنه ، ولذلك ورغم الخطط الجبارة التى دبرتها أكبر الحكومات وقتئذ وأقواها شكيمة وجاها ، انتصر اسماعيل نصرا مبينا ، والله سبحانه وتعالى يعلم ، ماذا كان يمكن أن يكون مصير هذه الكنانة العزيزة ، لو بقى الوضع القديم على ما هو عليه ، ولو أن اسماعيل لم يكافح كفاح المستميت ، ويبذل من مهجة قلبه ، ومن خزانته غير مدخر مالا ولا جهدا ليصل بوطنه الى بر النجاة •

أما آيات هذا النصر فنصوص فذة وردت فى اتفاقية ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ ؛ والى القارىء بعض بنود هذا الاتفاق :—

أولا — سيادة مصر على القناة

البند الأول :

تحتل الحكومة المصرية فى حدود الأراضى المحتفظ بها كملحقات للقناة البحرية جميع المراكز والنقط الاستراتيجية التى تراها لازمة للدفاع عن

البلاد . ويجب الا يعرقل هــذا الاحتلال سير الملاحة ، وان تحترم حقوق الارتفاق المرتبة على شواطىء القناة .

البند الثانى :

للحكومة المصرية أيضا ـ مع مراعاة هذا التحفظ ـ ان تحتل من اجل مصالحها الادارية (كالبريد والجمارك والثكنات الخ) جميع المناطق الخالية التى تراها مناسبة لذلك مع عدم الاخلال بضرورات استغلال الشركة لمرافقها.

وعلى الحكومة ـ عند الاقتضاء ـ ان تدفع للشركة المبالغ التى تكون هذه الأخيرة قد انفقتها فى سـبيل انشاء او تملك الأراضى التى ترغب الحكومة فى الاستيلاء عليها .

البند الثالث ـ فقرة اولى :

تحقيقا لصالح التجارة والصناعة ونجاح استغلال القناة يجوز لكل من أراد من الأفراد أن يستوطن اما على طول القناة ، أو فى المدن المنشأة على مجراها ، وذلك لقاء حصوله مقدما على تصريح بذلك من الحكومة وخضوعه للوائح الادارية والبلدية التى تضعها السلطة المحلية ، وخضوعه لقوانين البلاد المصرية وعاداتها وللضرائب التى تفرض فيها . وهذا مع استثناء حافة القنــاة وشواطئها وجسورها التى يجب أن تظل مفتوحة للملاحة الحرة طبقا للوائح التى تنظم استخدامها لهذا الغرض[1] .

ثانياً ــ الحكومة المصرية تسترد ترعة المياه العذبة

البند الرابع :

تتسلم الحكومة المصرية ترعة المياه العذبة والأعمال الهندسية والمنشاة عليها والأراضى التابعة لهــا عندما ترى الشركة امكان تسليم تلك الترعة فى الظروف التى سبق الاتفاق عليها .

ويتم هذا التسليم ، الذى يترتب عليه اسـتلام الحكومة المصرية للترعة ، بحضور مهنـدسى الحكومة ومهنـدسى الشركة ويثبت فى محضر ... الخ .

البند الخامس :

« بمجرد تسليم الترعة تحوز الحكومة المصرية حق التمتع بها وأيضا حق انشاء مآخذ المياه عليها .

---

(١) يعنى اللوائح التى تضعها الحكومة المصرية لا شركة القناة .

وللشركة من جهتها أن تحتفظ طوال مدة أعمال انشاء القناة البحرية، وعند الضرورة ، حتى آخر عام ١٨٦٩ بالحق فى تسيير خطوط قاطرات من ذوات الرفاص أو قاطرات لسحب المراكب على الترعة العذبة لزوم عمليات النقل الخاصة بها وبمقاوليها ، كما يكون لها وحدها استغلال نقل البضائع فيما بين بور سعيد والسويس وبالعكس .

وبعد انقضاء سنة ١٨٦٩ تعود الشركة الى الخضوع للقانون العام فيما يختص باستعمال الترعة العذبة وذلك بالشروط السابق الاتفاق عليها .

ويصير التنازل للحكومة المصرية عن السفن التى تبنيها الشركة لزوم خدمة مصالحها فى الترعة العذبة فى المسافة بين الزقازيق والسويس ، ويكون ذلك على اساس قيمة التكاليف فقط . وأما السفن وتوابعها التى تحتاج اليها الشركة خلال المدة المبينة اعلاه ، فتؤجرها لها الحكومة بايجار شهرى قدره خمسة فى المائة من راس المال المدفوع » .

ويلاحظ أن فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ كان قد ملك الشركة تلك الترعة ، بل وكان قد أجاز لها أن تبيع الماء اللازم لرى أراضى الفلاحين المصريين ، وتحصل منهم ثمنه ، وفق ما تفرض هى . وقد نجح اسماعيل فى القضاء على هذه الفوضى ولو بدفعه لتعويض جسيم قضى به نابليون الثالث ، فى حكمه العجيب .

رابعاً — شراء الحكومة المصرية لتفتيش الوادى

تبلغ مساحة تفتيش الوادى عشرة آلاف هكتار أى حوالى أربعة وعشرين ألفا من الأفدنة ، وهو يقع على بعد خمسين كيلو مترا غرب الاسماعيلية ، وفى المسافة بينها وبين القاهرة ، وكان قد أنشأه الخالد الذكر محمد على الكبير وأسكن فيه خمسة عشر ألف نسمة لزراعته واستغلاله ، وقد انتهى هذا التفتيش الى يد المغفور له سعيد باشا ، فكان من حسناته وهباته التى أعطاها لدى لسبس أن تنازل عن التفتيش فى سنة ١٨٦١ لقمة سهلة ولقاء ثمن بخس ، بضع فرنكات لكل فدان . وبيّت دى لسبس نية خبيثة بهذا التملك اذ أراد أن يجعل من التفتيش نواة لمستعمرة فرنسية توّسع فى صحراء الشرقية ، ويكون ذلك بمثابة

نقطة ارتكاز للسيطرة التامة على القناة . وفعلا شرع الفرنسيون من رجال دى لسبس فى غرس التفتيش وتعميره على نطاق واسع ، ولكى يشن دى لسبس حرب أعصاب ضد مصر ، استقدم الأمير عبد القادر الجزائرى وهيأ له محل اقامة فى صميم هـذا التفتيش ، واضعا تحت تصرفه ما يقرب من ستمائة فدان ، ولما احتدم الصراع بينه وبين اسماعيل روّجت معامل الدعاية أن عبد القادر هو الذى نيط به استلام الأراضى تنفيذا لحكم نابليون الثالث ، وذلك نيابة عن الشركة ، وقصد الدعاة أن يقولوا أن هذا أمير عربى تستطيع فرنسا أن تضعه على عرش مصر . ولكن عبد القادر المسكين الذى سبق له أن حارب فرنسا فى الجزائر واستغله دى لسبس ليستطيع فى ظله أن يسوس البدو العاملين فى مشروع القناة ، نقول عبد القادر هذا كان كالحمل الوديع ، ولم يفطن لمناورات دى لسبس ومؤامرته . ولذلك لما ظهر استياء اسماعيل من وجود عبد القادر هذا سافر الرجل الى سوريا .

ولقـد كان اسماعيل على حق اذ رأى فى تملك شركة القناة للتفتيش وكرا يخفى مآرب خبيثة ، لا تؤمن عواقبها ، ولذلك سدا لهذه الثغرة أصر على أن يأخذ التفتيش وينتزعه من يد شركة القناة ، وسوى هذه المسألة فى البند السادس من اتفاق ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ وهذا نصه :

« تبيع الشركة للحكومة المصرية تفتيش الوادى بالحالة التى هو عليها الآن ، وكذلك ما يتبعه من مبان وملحقات نظير ثمن قدره عشرة ملايين من الفرنكات » .

وقد بيّن البند السابع من ذلك الاتفاق أقسام التعويض ؛ ووقع الاتفاق بالنيابة عن الحكومة المصرية نوبار باشا ، وكذلك وقعة دى لسبس .

اتفاقية ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ [1]

شكلت اللجنة المختلطة ، التى نيط بها تعيين الأراضى اللازمة للمشروع واشترك فيها مندوبون من قبل الانجليز ، وكذلك مندوب عينه فرديناند

---

(١) نشرنا النص الكامل لهذه الاتفاقية الهامة بالوثيقة رقم ١٥ بملاحق الكتاب التى سنصدرها على حدة .

دى لسبس ، وبعد أخذ ورد انتهت اللجنة بتحديد مساحة خمسين ألف هكتار أى حوالى مائة وعشرين ألف فدان ، قالت انها ضرورية للمشروع واعتبرت ذلك تحديدا للأراضى التى تناولها قرار التحكيم الصادر من نابليون الثالث . ورأى دى لسبس أنه فاز فى المعركة بهذه الصفقة ، علاوة على فوزه بالتعويضات وما الى ذلك .

ولما كان اتفاق ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ وثيقة يجب أن تكمل بما استجد بعد ذلك ، صفّى الموضوع جملة وتفصيلا فى وثيقة نهائيـة بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ وهى الوثيقة التى صادق عليها السلطان العثمانى فى ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ .

وقد وقع اسماعيل بنفسه فى عاصـمة ملكه ، اتفاقيـة ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ . ونبادر فنأخذ عليها أنها بدأت بمقدمة أشارت الى فرمان ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ ووصفته بأنه عقد الامتياز الأول وأنه عقد مؤقت، وأشارت الى عقد الامتياز الثانى وهو فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ والى لائحة ٢٠ يوليو سنة ١٨٥٦ الخاصة باستخدام الفلاحين المصريين فى حفر قناة السويس ، كما استرسلت المقدمة فعددت الخطوات التالية ، وان تكن قد خلت من ذكر حكم نابليون الثالث . ولم يكن ثمة ما يمنع من ذكر هذا على أن يردف بنصوص صريحة تلغى ما صدر عن المرحوم سعيد باشا وتعتبره كأن لم يكن . ولكن يظهر أن الحالة الواقعية ،وكون أعمال حفر القناة قد جرت فعلا ، وما كان يمكن تجاهل الواقع ، تلك الحالة هى التى اقتضت هذه الصيغة ، مع ملاحظة أن البنود التى وردت فى الاتفاقية الأخيرة قد ألغت الكثير من شروط سعيد باشا ، ومع ملاحظة أن هذه الاتفاقية الأخيرة هى التى صادق عليها الباب العالى . وقد صححت هذه الاتفاقية البطلان الذى كان قد لازم وجود شركة قناة السويس اذ جعلت هذه الشركة طرفا فى الاتفاق يتعاقد مع خديو مصر ، وناب عنها فى هذا التعاقد فرديناند دى لسبس .

وردت فى هذه المقدمة فقرة هامة قالت ما نصه « وطبقا لعقد الامتياز

المؤرخ فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ التمس من الباب العالى اعطاء تصديقه على امتياز مشروع القناة ، وقد اعرب الباب العالى بمذكرته المؤرخة فى ٦ ابريل سنة ١٨٦٣ عن الشروط التى يخضع لها هـذا التصديق . ورغبة فى تلبية طلبات الباب العالى بهذا الصدد تم التفاهم بين الوالى والشركة على عقد هذه الاتفاقية ...» .

وتجاهلت هذه الديباجة الخلاف الذى أثاره اسماعيل والصراع الذى نشب فى السنوات الماضية . ولكن النص المتقدم الذى لم يوثق عبثا ، يفيد بوجه قاطع أن هذه الاتفاقية الأخيرة ، انما أبرمت فى نطاق ما جاء فى مذكرة الباب العـالى للدول وهى المذكرة المؤرخـة فى ٦ ابريل سنة ١٨٦٣ ، والتى تقدمت الاشـارة اليها ، وقد جاء فيها أن تركيا لا تمانع فى حفر القناة ، وهناك فرق بين القول أنها لا تعترض على العملية فى ذاتها ، وبين الموافقة على حفر القناة بمعرفة شركة ما ، وبغض النظر عن هذه المغالطة التى وردت فى مقدمة ديباجة اتفاق ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ ، جدير بنا أن ننبه الى أن مذكرة تركيا التى وجهتها للدول فى ٦ ابريل سنة ١٨٦٣ والتى جعلتها الاتفاقية الأخيرة ضمن أسانيدها الجوهرية ، قد أوردت شروطا ثلاثة هى :—

١ ـ النص صراحة على حياد القنـاة .

٢ ـ تحريم السخرة تحريما باتا .

٣ ـ عدم المساس بملكية الحكومة المصرية لترعة المياه العذبة والأراضى المجاورة لها وكذلك تلك التى تجاور قناة الملاحة الكبرى .

وقال الباب العالى فى مذكرته أنه متى سلّم بتلك الشروط ، فانه سيدرس بمزيد من الاهتمام باقى شروط العقد

« prendre en sérieuse considération chacun des autres articles des projets ».

تفيد ديباجة الاتفاقية الأخيرة اذن أن الشركة كانت مسلّمة بحق الباب العالى فى المصادقة على الاتفاق الأول ، وكذلك بالأسس التى وضعها ، فما المعنى اذن للتعويضات التى فرضها نابليون الثالث ؟ أليس هذا تناقضا ظاهرا يجعل مركز شركة قناة السويس مجرّحا فى اتفاقية

٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ ، كما كان مجرَّحا قبل هذه الاتفاقية وبعدها ؟![١] .

أما بنود اتفاقية ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ فتتلخص فيما يأتى :—

١ — قضى البند الأول على السخرة فألغى اللائحة الصادرة فى ٢٠ يوليو سنة ١٨٥٦ والخاصة باستخدام أربعة أخماس العمال من المصريين وذلك فى مقابل تعويض قدره ٣٨٫٠٠٠٫٠٠٠ من الفرنكات[٢] .

وجاء بالفقرة الثالثة من البند الأول « ويكون للشركة منذ الآن أن تستحضر العمال اللازمين للمشروع فى نطاق مبادىء القانون العام وبدون أى امتياز أو عائق » .

ومفهوم ذلك أن الشركة حصلت على مبلغ التعويض لكى تنزل على حكم القانون العام وتراعى أصوله التى تحرم السخرة ؛ وعجيب أن تقبض شركة مبلغا جسيما كى تقلع عن المطالبة بمنكر وأن يقضى بهذا التعويض امبراطور دولة تقول أنها مصدر الفقه والتشريع !! .

٢ — تنازلت الشركة عن امتيازاتها التى وردت فى البندين ٧و٨ من فرمان ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ أى عن ترعة المياه العذبة والأراضى التى أرادت أن تضع يدها عليها وكذلك عن الامتيازات الواردة فى بنود ١٠ و ١١ و١٢ من فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ وهى الخاصة باستغلال جميع الأراضى الغيرمملوكة للأفراد ، ونزع ملكية أراضى الأفراد لمصلحة الشركة، فقضى هذا البند على لون من النهب لا مثيل له فى مضمار التعاقد فى

---

(١) تلك ملاحظات عابرة أبديناها بمناسبة الأشارة الى ديباجة الاتفاق الجديد ، وسنعالج هذه المسألة وباقى شروط هذه الاتفاقية من الناحية القانونية علاجا مفصلا فى الجزء الرابع من هذا الكتاب ، وهو الذى نتناول فيه بالدراسة والتحليل وضع شركة قناة السويس القانونى وموقف حكومة مصر من هذه الشركة . وانما نبدى هنا هذه الملاحظات السريعة عند عرض النصوص لمجرد تنبيه القارىء وازالة اللبس كلما كان هناك مقتض لذلك .

(٢) هى نفس القيمة التى وردت فى حكم نابليون الثالث . وان يكن بند الاتفاق الجديد قد اغفل الاشارة الى هذا الحكم . ومن مقتضى تغافله الا يرجع اليه البتة فى تفسير شروط الاتفاق الجديد .

أى بلد . وكانت تلك الأراضى غير محددة ، فجاءت الفقرة الثانية من البند الثانى وذكرت ما نصه « وقد تم الاتفاق على تحديد مساحة الأراضى القابلة للرى ، والممنوحة للشركة بموجب العقدين المذكورين الصادرين فى سنة ١٨٥٤ وسنة ١٨٥٦ والتى أعيدت للحكومة بما مقداره ٦٣٫٠٠٠ هكتار (أى ما يزيد على مساحة قدرها ١٢٠ ألف فدان) يخصم منها ٣٠٠٠ هكتار الداخلة ضمن مساحة الأماكن المخصصة لضرورات استغلال القناة البحرية .

وفرض البند الثالث التعويض عن ذلك بمبلغ ٣٠ مليون من الفرنكات فكأن اسماعيل قد اشترى لمصر الأراضى الطائلة التى نهبتها أو حاولت أن تنهبها شركة قناة السويس ودفع عن ذلك مبلغا كان من ضمن المبالغ التى أثقلت كاهل خزانته ، ولكن حسنا فعل لأن ما استرده اسماعيل لا يعوض بمال .

وجاء البند الرابع من هذه الاتفاقية التى لم تترك للشركة الا مساحة ثلاثة آلاف هكتار فحرم على الشركة ان تستعمل الأرض فى غرض آخر غير مقتضيات الملاحة وادارة الملاحة ومنع تهايل الرمال فى القناة . وحرم على الشركة المضاربة والاستغلال العقارى اذ قال (يجب الا يعطى للشركة شىء يزيد على ما يكفى لتحقيق الأغراض المبينة اعلاه فليس من حقها ان تطمع فى الحصول على اية مساحة اخرى من الأراضى بقصد المضاربة بأثمانها فيما بعد ، سواء اكان غرضها هو تخصيصها للزراعة او لاقامة المبانى عليها أو لبيعها للأهالى عندما يتكاثر عددهم فى هذه المناطق) .

وحددت الاتفاقية القدر من الأرض الذى ترك للشركة بخريطة واضحة وقعها الطرفان[1] .

٣ — قضى البند الخامس بأن ترد الشركة للحكومة المصرية الجزء

---

(١) واذا كانت الشركة فى ظل الاحتلال البريطانى قد حصلت على اتفاقات من الحكومة المصرية معدلة لهذا النص كاتفاق ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٤ و ٣ ابريل سنة ١٩٠٧ واول فبراير سنة ١٩٠٢ واول مايو سنة ١٩٢٠ و ١١ اكتوبر سنة ١٩٢٥ فلنا ضد هذه الاتفاقات وما شاكلها طعون قانونية سنبديها فى الجزء الرابع من هذا الكتاب .

الثانى من ترعة المياه العذبة الواقع بين الوادى والاسماعيلية والسويس ، كما ردت من قبل بموجب اتفاق ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ الجزء الأول من هذه الترعة الممتد من القاهرة الى تفتيش الوادى وألزم الشركة باتمام ما كان متبقيا من الأعمال حتى تصبح الترعة بين الاسماعيلية والسويس بالأبعاد المتفق عليها وصالحة لقبول المياه فيها ، ومع تسلم الحكومة عدا الترعة العذبة الأعمال الهندسية المنشأة عليها والأراضى التابعة لها ، وجعل الحكومة المصرية مسئولة وحدها عن صيانة الترعة ، وذلك لكف يد الشركة عن المساس بمرفق عام ، وبدلا من أن الشركة كان لها فى فرمان سنة ١٨٥٦ أن تبيع الماء للفلاحين المصريين تقرر أن تنال الشركة من المياه سبعين ألف متر مكعب فى اليوم بقصد استعمال الأهالى المقيمين على طول القناة البحرية ورى الحدائق وتشغيل الآلات المخصصة لصيانة القناة ولتموين السفن التى تمر بالقناة[١] .

وأجاز البند السادس للشركة ، على سبيل الارتفاق المرور فى الأراضى التى ستمر فيها المياه بقصد وضع الأنابيب اللازمة لأخذ السبعين ألف متر مكعب من المياه .

وأما البند السابع فقد جعل القناة بعد استلامها حقا كاملا للحكومة المصرية ، ولا تشاركها الشركة فيه بأية حال . وقد جاء فيه ما نصه « وبعد انقضاء سنة ١٨٦٩ تعود الشركة الى الخضوع للقانون العام فيما يختص باستعمال الترعة العذبة ولن يكون لها من حقوق على هذه الترعة الا بقدر ما للرعايا المصريين من حق التمتع على ألا تخضع مراكبها وسفنها لأى رسم من رسوم الملاحة » .

« ولن يكون للشركة حق بيع مآخذ للمياه أو تحصيل رسوم على الملاحة أو ارشاد السفن أو جرها أو سحبها أو وقوفها كما كان ممنوحا

---

(١) وردت اوجه استعمال المياه على سبيل الحصر ، ولم يعدل هذا الشرط فى اى وقت فيضاف اليه استعمال الانجليز المحتلين لمنطقة القناة ولذلك ليس من حق الشركة مدهم بالمياه .

لها على ترعة المياه العذبة بموجب البندين ١٧و٨ من عقد امتياز ٥ يناير سنة ١٨٥٦ » .

وجاء فى هـذا البند كذلك نص خاص بتنازل الشركة للحكومة المصرية عن السفن وهو مكمل لما جاء فى اتفاق ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ .

٤ — وجاء فى البند الثامن «تدفع الحكومة المصرية للشركة التعويض الاجمـالى وقدره ٨٤٫٠٠٠٫٠٠٠ فرنكا مضافا اليـه باقى ثمن أسهم الحكومة فى حالة ما اذا طلبت الشركة دفعات من الاكتتاب فى بحر هذه السنة ، وكذا مبلغ العشرة ملايين فرنك ثمن بيع تفتيش الوادى وذلك طبقا للكشف المحرر بهذا الخصوص والموقع عليه والمرفق بهذه الاتفاقية» .

٥ — وفرض اسماعيل رحمه الله ، سيادة الدولة المصرية على القناة البحرية وملحقاتها بنص البند التاسع من الاتفاق وهو :

« تظل القناة البحرية وجميع ملحقاتها خاضعة لرقابة البوليس المصرى التى تباشر فيها بكامل الحرية ، على نحو ما تجرى هـذه الرقابة فى سائر انحاء البلاد بحيث يضمن النظام والأمن العام ونفاذ قوانين الدولة ولوائحها . ويكون للحكومة المصرية حق المرور عبر القناة البحرية فى النقط التى تراها ضرورية وذلك من أجل مواصلاتها الخاصة ومن اجل حرية التجارة ومرور الجمهور ، وذلك دون أن يكون للشركة حق تحصيل شىء من رسوم المرور او الاتاوات الأخرى لأى سبب من الأسباب(١) » .

٦ — والبنود العاشر والحادى عشر والثانى عشر كلها تعزز سيادة الدولة على القناة وملحقاتها وهى تكرار لما جاء فى اتفـاق ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ .

٧ — وذكر البند الثالث عشر أن « من المتفق عليه أن انشاء نظم الجمارك لن يكون من شأنه المساس فى شىء بالاعفاءات الجمركية التى

---

(١) يراجع البنـد العاشر من اتفـاق أول فبراير سنة ١٩٠٢ واتفاق ١٥ يناير سنة ١٩٢٤ واتفاق ١٤ مايو سـنة ١٩٢٥ واتفاقيتى ٢٨ ابريل سنة ١٨٩٥ و ٣ ابريل سنة ١٩٠٧ وكلها اتفاقات كانت من وضع الاحتلال البريطانى .

يجب أن يتمتع بها مرور البضائع الترانسيت بالسفن من مختلف الجنسيات بدون تفريق أو تمييز أو محاباة فيما يختص بالأشخاص أو الجنسيات ».

ومسألة الجمارك والاعفاءات أمر يتعلق بسيادة الدولة ونظمها المالية ولا شأن به لشركة القناة ؛ ولذلك لا يجوز أن يقحم أمر كهذا فى عقد ادارى كعقد شركة قناة السويس ؛ وسندلل فى الجزء الرابع من الكتاب على بطلان هذا البند .

٨ — وأعطى البند الرابع عشر للحكومة « من أجل ضمان تنفيذ الاتفاقات المتبادلة بينها وبين الشركة بأمانة » — الحق فى أن تعين على نفقتها قومسيرا لدى الشركة وفى محل العمل .

شركة قناة السويس مصرية
وخاضعة لقوانين الدولة المصرية

(٩) هذا هو نص البند السادس عشر « بما ان الشركة العالمية (١) لقناة السويس البحرية هى شركة مصرية فهى خاضعة لقوانين البلاد وعاداتها .

الا أنه فيما يتعلق بانشائها كشركة وبالعلاقات بين الشركاء فهى طبقا لاتفاق خاص تخضع للقوانين التى تنظم الشركات المساهمة فى فرنسا . ومن المتفق عليه أن جميع المنازعات التى تنشأ عن ذلك يفصل فيها فى فرنسا بمعرفة محكمين ويكون الاستئناف عن طريق التحكيم أيضا أمام محكمة استئناف الامبراطورية بباريس » .

« اما المنازعات التى تنشا فى مصر بين الشركة والافراد من اية جنسية كانوا فتختص بالفصل فيها المحاكم المصرية تبعا للأوضاع التى تقررها قوانين البلاد وعاداتها وكذا المعاهدات » .

« وتختص المحاكم المصرية بالفصل فى المنازعات التى قد تنشا بين الحكومة المصرية والشركة ، ويقضى فيها طبقا لقوانين البلاد المصرية » .

« والعمال والأشخاص الآخرون التابعون لادارة الشركة يحاكمون

---

(١) كلمة عالمية ليست اكثر من علامة تجارية كما يقال شركة الوادى وشركة الشرق وهكذا ولا تفيد اى معنى آخر ولا تضفى على الشركة صفة تحاول ان تدعيها لنفسها .

أمام المحاكم المصرية وطبقا للقوانين المصرية وللمعاهدات وذلك عن جميع المخالفات والمنازعات التى يكون أطرافها أو أحدهم وطنيا أما اذا كان جميع المتنازعين من الأجانب فيقضى فيها طبقا لقواعدهم المرعية » .

« وجميع الاعلانات والأوراق القضائية التى توجه للشركة من احد ذوى الشأن فى مصر تكون قانونية متى أرسلت الى مقر ادارة الشركة بالأسكندرية » .

ويتضح من النص المتقدم أنه ذكر صراحة أن الشركة مصرية وبيّن على التفصيل بما لا يدع محلا للشك خضوعها للمحاكم المصرية ، وهى المحاكم الوطنية الآن ، وكذلك للقوانين المصرية والعادات المرعية فى مصر . وهذا تطبيق سليم للمبدأ القانونى العام ؛ وأما الاستثناء الذى ورد بالفقرة الثانية خاصا بشكل الشركة ونظام تأسيسها وجعل ذلك يفسر على هدى التشريع الفرنسى وجعل المنازعات التى تنشأ بين الشركاء أى حملة الأسهم يفصل فيها بطريق التحكيم فى فرنسا وتستأنف أحكام المحكمين أمام محكمة استئناف باريس ؛ نقول ان هذا الاستثناء مخالف للنظام العام ، ولذلك لا يجوز العمل اطلاقا بما جاء فى الفقرة الثانية وذلك لأن الشركة تستمد وجودها وحياتها من سلطان المشرع المصرى وليس للتشريع الفرنسى ولا لأحكام المحكمين فى فرنسا وأحكام محاكم فرنسا بمختلف درجاتها حجية تجعلها تسرى فى مصر . هذا علاوة على أن ذلك الاستثناء السخيف يؤدى الى تضارب بين المبدأ العام والاستثناء الذى ورد عليه وتنشأ صعوبات فى مجال التطبيق ؛ فاذا نشأ نزاع بين الحكومة المصرية وبين الشركة وأريد تفسير لائحة تأسيس الشركة فهل يوقف التقاضى أمام المحاكم المصرية حتى يفصل فى النزاع الفرعى فى باريس ، وكيف يمكن هذا وأحكام باريس ليست لها قيمة قانونية هنا ؛ واذا نشأ نزاع بين مساهمين وكان مرتبطا كل الارتباط بنزاع مطروح أمام المحاكم المصرية فهل تنتظر هذه المحاكم حتى يأتيها قضاء دولة أخرى؟!

لقد وضع هذا الاستثناء فى وقت لم يكن فى مصر قانون تجارى ونظم شركات ؛ ومن أجل ذلك أدخل علينا نص الفقرة الثانية من هذا

البند ، ولكنها ظلت منذ وضعها يلاحقها البطلان . وقد دفنت الامتيازات الأجنبية وصار الحال غير الحال فالعمل بالاستثناء المشار اليه أمر يدخل فى عداد المحال .

انتهاء الامتياز وانقضاء أجل شركة القناة

١٠ — جاء فى البند الخامس عشر أن « من المتفق عليه أنه عند انتهاء مدة التسعة وتسعين عاما التى حددت لامتياز قناة السويس ، واذا لم يحصل اتفاق جديد بهذا الشأن بين الحكومة المصرية والشركة ، فان الامتياز ينتهى من تلقاء نفسه » .

١١ — والبند الأخير أى السابع عشر لم يكن موفقا فى الصياغة اذ قال « تظل نافذة جميع العقود السابقة والامتيازات والاتفاقيات واللوائح التأسيسية ، فى نصوصها التى لا تتعارض مع الاتفاقية الحالية » .

ولكن ليس معنى ذلك أن تظل قائمة النصوص التى تنافى الأسس الذى قام عليها الاتفاق الجديد وأهمها جنسية الشركة وخضوعها للتشريع المصرى والقضاء المصرى ، وسيادة مصر التامة على القناة ، كملك خالص لها ؛ وانه لما يتعارض مع هذه الأسس أن تقوم الشركة بوضع لوائح لأن ذلك مشاركة لمصر فى سيادتها على الاقليم أو تحدد الشركة تعريفة المرور مثلا ، وهى رسم يدخل فى عداد الرسوم الجمركية التى تفرضها الدولة وأمر متصل وثيق الصلة بأعمال السيادة ولذلك تسقط جميع النصوص التى من هذا القبيل .

وعلى كل يكفى أن نلقى نظرة على هذا الاتفاق وعلى ما سبقه من تصرفات فى عهد المغفور له سعيد ، لنرى الى أى حد نجح اسماعيل ، رغم أنه كان يجاهد بمفرده ، وأنه عرف كيف يقهر عدوه وعدو وطنه ويجرد الشركة من أية هيمنة على جزء من هذه الديار ، ويجعلها مجرد شركة تجارية تخضع لسلطان الدولة المصرية ، واذا كان قد استدان وضحى الأموال الطائلة لاشباع جشع الرأسمالية الطاغية ، فانه فى مقابل ذلك قد أنقذ البلاد من خراب محقق ، وخرج من المعركة ظافرا منصورا .

***

فرمان السلطان

الصادر فى ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ بالتصديق على العقد المبرم فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ بين والى مصر ومسيو فرديناند دى لسبس

« الى وزيرى العظيم اسماعيل باشا ، والى مصر ، صاحب درجة الصدارة والمتحلى بنيشانى العثمانية والمجيدى الماسيين من الدرجة الأولى .

بما أن تنفيذ العمل العظيم الذى من شأنه أن يمنح التجارة والملاحة تسهيلات جديدة عن طريق شق قناة بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر ، هو من أهم الامور المرغوب فيها فى هذا العصر ، عصر العلم والتقدم فقد جرت منذ مدة عدة محادثات مع الشركة التى تطلب تنفيذ هذا العمل وانتهت الى ما يتفق فى الحال والاستقبال مع حقوق الباب العالى المقدسة ومع حقوق الحكومة المصرية .

وقد تحرر العقد الواردة صيغة بنوده مترجمة فيما يلى وتوقع على تصديقنا الشاهانى . وبعد قراءته منحناه موافقتنا .

(يلى ذلك النصوص الكاملة للعقد الموقع عليه فى القاهرة بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦) .

وبهذا الغرض صدر فرماننا العالى من ديواننا الشاهانى باننا نمنح تصريحنا العالى لتنفيذ القناة بواسطة هـذه الشركة وطبقـا للشروط المنصوص عنها فى هذا العقد وأيضا لتنظيم جميع ما يتبع ذلك طبقا لهذا العقد وللعقود والاتفاقيات المدونة والموضحة فيه والتى هى جزء متمم له.

صدر فى ٢ ذى الحجة سنة ١٢٨٢ (١٩ مارس سنة ١٨٦٦) »

***

من كل ما تقدم ، تبدو للعيان ، مؤامرة الغرب ضد الشرق ، وهى التى أسفرت عن مأساة قناة السويس ؛ وانها لمؤامرة قديمة جدا وقد تداولتها أيدى الساسة والملوك ورجال المال والهندسة ، وقادة الفكر الأوروبى وحملة الأقلام .

وامتاز القرن التاسع عشر فى نصفه الأول بتنافس مرير بين الانجلز والفرنسيين ، وما حروب نابليون الا صفحة من صفحات هذا الصراع . وقد استمرت الذكريات الدامية تشعل أفئدة الساسة فى لندن وفى باريس، وامتازت هذه المرحلة أيضا بوثبة منعدمة المثال فى تاريخ مصر ، اذ سعى بها الى المجد محمد على الكبير وقاد ولده ابراهيم جيوش مصر ، وكلل جبينه بالغار فاهتزت أوروبا بأسرها وأضحى المشروع الاستعمارى العتيق أضغاث أحلام ، الا أنهم لمسوا فى محمد على روح التجديد والاصلاح ، وعرفوا ولعه بالتعمير والبناء ، فبعثوا بمفكريهم ورجال العمارة منهم الى العاهل العظيم ليغروه بمشروع القناة كدعامة من دعائم الاستقلال ، ولكن محمد على ، وقد ملأ الله قلبه وعقله ، بقبس من نوره ، كشف الغطاء وعرف السر فأبدى استعداده لتنفيذ عملية القناة بما له وبرجاله بشرط أن تضمن جماعة الدول أمن مصر وسلامتها . وقال لهم قوله الخالد على الزمن « أنا لا أريد أن أفتح على مصر بسفورا آخر » .

ولم يكن مشروع القناة شرا فى مجموعة ، بل كان فى ذاته أداة خير وبركة لمصر وللتجارة العالمية ، وللناس أجمعين ، ولذلك تلقاه محمد سعيد بنفس آمنة مطمئنة وأراد عن طريقه أن يعلى مقامه ويستعين بالمنتفعين بالقناة فى الاعتراف بفضل مصر ، وبالتالى تمكينها من السيادة والاستقلال، الا أن دى لسبس كان يخفى فى جيوبه وبين سطور المواد التى صاغها وأدخلها على الوالى خطط الاستعمار ، ولذلك رفع القناع عن وجهه بعد الفرمان الثانى .

ووقف الطامعون كلهم من ورائه كالبناء المرصوص ، واستنادا على القوة والامتيازات دق المعول فى أرض مصر فى سنة ١٨٥٩ قبل استيفاء الاجراءات ، وتحقق الشرط الذى علق عليه الفرمان . وحاول محمد سعيد أن يمنعه فتنكر دى لسبس للصداقة ، وخان الأمير الذى أحسن اليه خيانة يشيب من هولها الولدان ، ورأى سعيد بعينه تلك المؤامرة القديمة فمات قبل الأوان .

وآل الأمر الى اسماعيل فواجه الواقع المرير ، ولكنه وهو فى شرخ الصبا تذرع بالحكمة واستعان بعقله الجبار ، ومضى يكافح وينافح حتى جرد المشروع من أغراضه الاستعمارية ومآربه الخفية على النحو الذى فصلناه ، فى بيان مسهب مدعم بالوثائق والأسانيد • ولما وصل اسماعيل الى ما وصل اليه ، وقضى على الدولة التى أرادوا خلقها فى جسم الدولة المصرية ، وأبرم اتفاقية فبراير سنة ١٨٦٦ أصبح المشروع عملا جليل الشأن ، يستحيل منع تنفيذه ، واسماعيل بناء بطبعه ومعمر بفطرته ، فكان طبيعيا أن يحتضن المشروع ويكفل له النجاح مهما تطلب من تضحية وجهد ، ما دام قد جعل الشركة مصرية وخاضعة لسلطانه ، وصمم على أن يجعل القناة لمصر ، لا أن يترك مصر للقناة ، كما كانوا من قبله ، يشتهون •

وعندئذ وبعد جهاد اسماعيل ضاع الجوهر الذى كانت ترجوه السياسة الأوروبية ، فانها لم تناصر دى لسبس من أجل عملية تجارية ، أو لأداء خدمة انسانية ، بل من أجل استعمار بعيد المدى ، وقد انتزع جذوره اسماعيل ، وصح له ما أراد •

وعلى هذا الأساس انتظمت أعمال الحفر منذ سنة ١٨٦٦ وافتتحت القناة فى الموعد الذى حدد للافتتاح • وكان اسماعيل وحده هو صاحب الفضل على هذه العملية الكبرى • ولو أنصفوه لشادوا بذكره واعترفوا له بالاستقلال الذى كان يرجوه لوطنه ، ويسعى اليه بكل الوسائل ، وينفق من أجله عن سعة وطيب خاطر •

ولكن المتآمرين قد بيتوا لاسماعيل ، ومكروا له ، وأحنوا ظهورهم حينا ، حتى اذا تم لهم ما أرادوا ، خرجوا من جحورهم كالثعابين ، ودسوا وتفننوا فى الكيد والتدبير ليظفروا بعاهل كان قد فوت عليهم أغراضهم ، ولينكلوا به ، ولكى يعيدوا الكرة ، وينفذوا الخطة المرسومة أقصوه عن عرشه فى سنة ١٨٧٩ ، ليحتلوا مصر فى سنة ١٨٨٢ • وقد عاش فرديناند دى لسبس حتى فتح القناة غدرا لجيوش الاحتلال :

وكذلك عاش نوبار وتقلد منصب الوزير الأول فى ظل الاحتلال ، وحكم لحساب الاحتلال ، كما أجلى الجيش المصرى عن السودان • وتم للمستعمرين ما أرادوا •

ولكى ينفذوا هذه الحلقة من مؤامرتهم تخلصوا من اسماعيل ، لأنه ناضل الاستعمار ، وكان قوة لا تقهر ، وعزيمة لا تفل • ولكن اسماعيل بما حصل عليه فيما أبرم من اتفاقات ، جعل وضع المستعمر غير سليم ، أو مشروع فى نظر القانون الدولى ، بل بقى وضعا حائرا مضطربا ، ومسخا مشوها ليست له سيقان يقف عليها •

ولذلك نقول انصافا للحقيقة وللتاريخ أن اسماعيل فى تلك المعركة التى نشبت بينه وبين الاستعمار ، وأدار رحاها ببراعة لم يدانيه فيها ملك أو امبراطور ، أنقذ مصر من مكيدة استغرق تدبيرها بضعة قرون ، ونجاها بمعجزة ، ثم تركها حية لا تموت أبدا ؛ والمال يفنى ، والعمل الصالح يطويه الظلام دهرا ، ثم تنقشع السحب ، وينال المحسن جزاء ما قدمت يداه •

الفصل الحادى عشر

تنفيذ المشروع فى عصر اسماعيل

تسوية الخلاف مع الباب العالى — اعمال الحفر والانشاء تاخذ مجراها — التجاء الشركة لعقد قرض — بوادر النجاح — اتفاقية ٢٣ ابريل سنة ١٨٦٩ — افتتاح قناة السويس ومظاهر الأبهة وجلال الملك — لمن الفضل ؟ — ان الرواية لم تتم فصولا .

ادعى نفر من كتاب الغرب أن اسماعيل ، كيف موقفه من مشروع قناة السويس ، طبقا لمشيئة الباب العالى ، وأشاع دى لسبس أن والى مصر قد تنازل عن سلطانه ، اذ سمح للسلطان أن يتدخل فى المسألة ، وترك باب هذا الدخل مفتوحا على مصراعيه . وقد فندنا هذا الادعاء فى الفصل السابق ، وبينا أن اسماعيل كان يبحث عن أية قوة يستند عليها لكى ينقذ الموقف ، ويحطم أغلال فرمان سنة ١٨٥٦ . وليس أقوى فى التدليل على أن اسماعيل كان صاحب الرأى والكلمة ، من شهادة سفير فرنسا فى القسطنطينية المسيو « موستييه » اذ قال لوزير الخارجية الفرنسية بالحرف الواحد « ان الحكومة التركية على أتم استعداد لأن تتصرف وفق مشيئة والى مصر ؛ واسماعيل هو سيد الموقف فى القسطنطينية ، فاذا حاول أن يقنع وكلاءنا بغير هذا ، فلا تصدقوه »[1] وكانت تركيا مستعدة للتسليم بالأمر الواقع لولا سعى اسماعيل من ناحية ، وموقف الانجليز من ناحية أخرى .

(١) رسالة موستييه الى « دروان دى لويس » فى ٧ نوفمبر سنة ١٨٦٤ — محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية .

أما الانجليز فكان مسلكهم فى نهاية سنة ١٨٦٥ ، ومفاوضتهم لحكومة فرنسا مفاجأة ، لا يقدر عليها الا قوم فطروا على الذبذبة والالتواء ، والتصيد فى الماء العكر . ولسنا ندرى كيف رجعوا عن تفكيرهم بعد أن ملأ ساستهم وزعماؤهم الدنيا دويا بمعارضتهم لمشروع القناة ، واذا قلنا ان رجال السياسة يذهبون ويأتى غيرهم فينظرون للمسائل الكبيرة بمنظار آخر ، فماذا نقول فى موقف الملكة فكتوريا وقد كانت على عرش بريطانيا وقت معارضة المشروع وبعد تأييدهم له ؛ بل ولهذه الملكة موقف لا ينسى ؛ فلقد زار نابليون الثالث بريطانيا غير مرة وفى احدى زياراته قالت له الملكة « ان حرب القرم قد ربطت بيننا بصلات لا تنفصم عراها ، ولكنكم ستقوضون هذا كله بمشروع قناة السويس ؛ ويرى وزرائى أن هذا المشروع عمل عدائى لبريطانيا » . فأجاب الامبراطور « انه لمشروع خاص ، لا شأن لى به ولا حول لى ولا قوة » فردت الملكة فكتوريا للامبراطور زيارته ونزلت ضيفا عنده فى قصر التويلرى فعاودت الكلام فى موضوع القناة قائلة « ان وزرائى مصرون على موقفهم . وبوسع جلالتكم أن تتدخلوا ولديكم من الوسائل : الصحافة ، والسلطة التى تتمتعون بها ، وسفراؤكم ، ونفوذنا الذى تستطيعون الاعتماد عليه فى القسطنطينية . وكل ذلك يكفل القضاء المبرم على هذا المشروع »[1] .

ويعترف الثقاة من أنصار شركة قناة السويس ، وفى مقدمتهم « جورج ادجار بونيه » ، فى كتابه الأخير عن فرديناند دى لسبس ، أن نابليون الثالث ، حينما قضى فى النزاع بين حكومة مصر وبين الشركة ، كان متأثرا بهذه الاعتبارات ، اذ صارت المسألة عنده هى مسألة فرنسا ، بل مسألة حياة أو موت بالنسبة لفرنسا ، وكانت شركة قناة السويس فى نظره هى شرف فرنسا الذى وضع فى الميزان ، ويقولون هذا مفاخرين

---

(١) بيان لفرديناند دى لسبس القاه فى مجلس شركة قناة السويس فى ١٩ مايو سنة ١٨٧٤ .

ومدللين على وطنية امبراطورهم ، وفاتهم أنهم بهذه الاعترافات يطعنون فى شرف الامبراطور كقاض . ولعله كان وطنيا ممتازا كامبراطور وكرجل سياسة ، ولكنه ، وقد قبل أن يحتكم اليه ، بل وسعى لأن يقضى بين خصمين ، كان عليه أن يلبس رداء القاضى ، ولكنه لم يفعل ، وانحاز للطرف الفرنسى ، جاعلا مسألته ، مسألة فرنسا باعتراف أولئك الثقاة من الفرنسيين ، فكان بذلك قاضيا غير شريف ، وحكما غير نزيه ، ولا تضفى عليه صفات الشرف والنزاهة بواعث الوطنية والتعصب ، والحكم الذى أصدره اذن حكم باطل ، وما كان ينبغى أن ينفذ بأية حال ، ولكنهم نفذوه ونهبوا المال نهبا كان سببا مباشرا فى خسائر مصر المالية ، التى أدت لأزمات سياسية ، لم تنته حتى اليوم .

وقد ذكرنا فى أكثر من موضع فى الفصول السابقة أن هذا المشروع كان منذ غابر الزمن استعماريا ، وتبناه الاستعمار فى مختلف مراحله ، وفى وقت تنفيذه ، ولسنا نكتب مجرد استنتاج من سياق الحوادث بل نستمد الحكم من نصوص الوثائق والمخلفات ، فالرئيس الثانى لشركة قناة السويس ، بل الساعد الأيمن لفرديناند دى دلسبس ، « رويزنير » الهولندى ، كتب الى مدام « دى لامال » حماة دى لسبس فى ٤ ديسمبر سنة ١٨٥٧ قائلا لها ان هزيمة دى لسبس معناها هزيمة فرنسا وضياع نفوذها الامبراطورى من الشرق بأسره .

تظاهرت بريطانيا بالتخاذل لأنها بيتت نية كشفت عنها الأيام بعد عشرين سنة ، وتفاهمت مع فرنسا فى سنة ١٨٦٥ ، وفى أثناء هذه المفاوضات السرية تنفس دى لسبس الصعداء ، وكتب لامبراطوره فى شهر يونيه سنة ١٨٦٥ قائلا له : انه أصدر حكمه المشهور فى ٦ يوليه سنة ١٨٦٤ وأن مجلس ادارة الشركة التمس من جلالته فى ٤ فبراير سنة ١٨٦٥ أن يتدخل لتنفيذ حكمه ، والحاقا لذلك يطلب من الامبراطور أن يصدر أمره الى سفيره بالقسطنطينية ليحمل الباب العالى على النزول عند مشيئة فرنسا وترك أعمال التنفيذ تأخذ مجراها . وقال دى لسبس فى شكواه : ان مماطلة الباب العالى تضر بمصالح الشركة .

واستجابة لهذا الطلب ، وبعد أن اتضح أن انجلترا لم تعد حجر عثرة ، بعث الامبراطور بانذار الى الباب العالى ، ولكن الانذار لم يأت بالنتيجة المرجوة على الفور [1] . والراجح أن السبب فى ذلك هو أن الأمر قد خرج من يد الباب العالى ، وصارت الكلمة ، كما كانت منذ سنة ١٨٦٣ لاسماعيل ، الذى حصل على ما يريد ، وفرض مشيئته فى نهاية المطاف .

وبمناسبة الكلام عن تدخل نابليون الثالث لدى الباب العالى ، ننقل عن دى لسبس رواية خطها يراعه ، وسمعها منه « شارل رو » ، فقال أن الامبراطور وصل الى مارسيليا فى ٣٠ أبريل سنة ١٨٦٥ ، فى طريقه الى الجزائر ، وكان « فؤاد » باشا الصدر الأعظم ، يستشفى فى جنوب فرنسا ، فلما حل ركب الامبراطور فى مارسيليا ، هب الصدر الى مقابلته ، الا أن الامبراطور أعرض عنه ، وأبى أن يرد عليه التحية ، فتساءل فؤاد باشا عن سبب هذا الجفاء ، وأجابه نابليون الثالث بكلمة واحدة : « فرمان » والمعنى فى بطن الشاعر . وقد أخطأ المرحوم الياس الأيوبى ، اذ ذكر أنه لم يمض أسبوع واحد على هذا الحادث حتى صدر فرمان ١٩ مارس سنة ١٨٦٦[2] ، فى حين أن تاريخ زيارة نابليون لمارسيليا ووقوع هذا الحادث فى رواية « شارل رو » نقلا عن دى لسبس كانا فى ٣٠ أبريل سنة ١٨٦٥ ، كما ذكرنا[3] فالحادث لا علاقة له بفرمان السلطان ، وانما كان هذا الفرمان مصادقة شكلية على ما ظفر به اسماعيل فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ ، وأما السلطان فلم يكن له حول ولا قوة .

* * *

قبل أن تتغير سياسة انجلترا ، وموقفها من دى لسبس وشركته ، بل ومن امبراطور فرنسا وحكومته ، بدأت انجلترا ، التى كانت ترقب عن كثب سير العمل فى القناة ، تستعد استعدادها الحربى ، وتتهيأ لليوم

(١) شارل رو : برزخ وخليج السويس : الجزء الأول صفحة ٣٨٠.
(٢) الياس الأيوبى — تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل باشا — المجلد الاول صفحة ٣٦٧ .
(٣) شارل رو : المرجع السابق صفحة ٣٨١ .

الموعود ، فشرعت الأميرالية البريطانية فى توسيع ميناء مالطة وزيادة عدد أرصفته ابتداء من سنة ١٨٦٣ ، وكذلك عززت استحكامات ذلك الميناء وأخذت تعده للدور البحرى العسكرى الذى تقوم به ، بعد أن تشق قناة السويس • وتربصت شركة « البننسولار أورينتال » الاستعمارية البريطانية لتسيير سفنها فى الطريق الجديد ، وبدأت الحكومة البريطانية تضع ميزانيتها على أساس شق قناة السويس ؛ وكما جدت أعمال انشائية فى مالطة ، قاموا بأعمال مماثلة فى عدن وبمباى[1] •

وأما شركة القناة نفسها فكانت قد بدأت أعمالها بتسخير الأيدى العاملة المصرية بمعدل عشرين ألف عامل فى كل شهر ، ولم تفلح محاولات المغفور له سعيد باشا فى آخر أيامه ، فمات والسخرة مستمرة ، فحرمها اسماعيل كما أسلفنا • وكانت الشركة فى بادىء الأمر قد قررت أن تسند الأعمال لمقاول من الباطن انجليزى يسمى « هاردون » Hardon على أساس منحه التكاليف التى حددتها اللجنة الدولية ، مضافا اليها ستين فى المائة ، ربحا له ، بشرط أن يقوم هذا البيت بوضع التصميمات واستحضار الآلات والمهمات • وبعد أن تعاقد معه دى لسبس ألغى عقد المقاولة ودفع له تعويضا قدره ٧٢٫٠٠٠ من الجنيهات الانجليزية • وآثر دى لسبس أن يدفع هذا التعويض الباهظ وتعاقد مع أربعة من المقاولين الفرنسيين • وحتى الوقت الذى أصدر نابليون الثالث فيه الحكم لم تكن الشركة قد نفذت الا قدرا يسيرا من الأعمال وأوشك معينها أن ينضب فأسعفها الامبراطور بحكمه الذى على أساسه وضعت فى ميزانيتها مبلغا نزل عليها كما ينزل الغيث من السماء • وقد قال دى لسبس فى خطابه الذى ألقاه باجتماع الجمعية العمومية للمساهمين فى أول أغسطس سنة ١٨٦٦ « لقد تقدمنا اليكم دائما ، والطمأنينة فى قلوبنا ، ولكننا لم نشعر قط بقدر من الطمأنينة كذلك الذى يملأ نفوسنا اليوم • ولا يخفى

---

(١) سير آرنولد ولسون : قناة السويس ، ماضيها وحاضرها ومستقبلها ، صفحة ٢٧ .

عليكم شىء من وسائل تنفيذ أعمالنا ؛ التى لم يعد نجاحها مجرد احتمال ، وانما هو حقيقة واقعة لا يتطرق اليها الشك ؛ وقد صدر فرمان جلالة السلطان ، الذى يضمن لكم نفاذ حكم الامبراطور نابليون • ولا يداخلنا الشك فى أننا سنسترد مواردنا المالية اذ نحمل اليكم اتفاقا يسمح لكم بأن تقبضوا فى مدى ثلاثة سنوات ، وهى المدة المقررة لأعمالنا ، مبلغ أربعة وثمانين مليونا من الفرنكات ، وهى الغرامات التى كان مقررا أن تسدد فى أربعة عشر عاما » •

هذا المبلغ الذى قضى به على مصر كان المورد الوحيد الذى كفل لهم النجاح ، ولسنا نبالغ أبدا اذا قلنا ان مصر وحدها ، هى التى دفعت تكاليف انشاء القناة ، ولم يدفعوا الا النذر اليسير ، ومصر هى التى أنقذت ميزانيتهم كلما بعثروا ما فى خزائنهم فى أغراض تظهر من سياق ما أسلفنا ، ومع ذلك ينسون مصر ويذكرون أنفسهم بالفضل ، ولا يتركون لمصر من ايراد القناة الا النذر اليسير الذى يمنون به عليها ! !

ولا يقف فضل مصر عند بذل الأموال الطائلة ، بل ضحت بأبنائها الذين ماتوا وطواهم التراب الذى حفرته أيديهم ، ونقلته ظهورهم • ولقد سجلت أقلام ذوى الضمائر الحرة ممن عاصروا حفر القناة أرقام الضحايا ، وبعضهم قال ان الذين ماتوا من الفلاحين المصريين بلغ عددهم ستين ألف نسمة ، ومنهم من تجاوز تقديره مائة ألف ، ومنهم من يذكر ضعف هذا الرقم ، وأما أطباء شركة القناة فقد كانوا ينشرون بيانات مطمئنة ، وتلك هى النسب التى وضعوها عن الوفيات أثناء حفر القناة فى عصر اسماعيل ، وهى بمعدل واحد فى الألف :

فى سنه ١٨٦٣	١ر٤٠	
فى سنة ١٨٦٤	١ر٣٦	عدد العمال تقريباً
فى سنة ١٨٦٦	٢ر٤٩	١٨ر٦٠٥
فى سنة ١٨٦٧	١ر٨٥	٢٥ر٧٧٠
فى سنة ١٨٦٨	١ر٥٢	٣٤ر٢٥٨

ولكنهم لم يذكروا كم عدد الذين ماتوا فى عهد المغفور له محمد سعيد باشا ، وحينما كانت السخرة تجرى على قدم وساق .

يقولون انهم استعملوا الكراكات الضخمة والآلات الحديثة ، ولكن هل فاتهم أن طبقة من الطين الصلصال قد استعصت على الكراكات لظهورها فى أعماق مختلفة . فأسعفهم العمال المصريون ، ولا سيما جماعة الصيادين الذين كانوا قد تربوا على شواطىء بحيرة المنزلة ، أولئك كانوا يحملون الطمى بأيديهم ، وفوق ظهورهم وينقلونه الى مسافات بعيدة ، وقد بلغ ما نقلوه وحدهم أربعمائة ألف متر مكعب ؛ وشهد المهندسون الذين أشرفوا على العمل أن هذا الصلصال كان يحتوى على مادة سلفورية محرقة ومميتة ، وكانت الشركة تغرى الرجال المساكين بالتعرض للموت بمزاولة هذا العمل ، بمنحهم علاوة على أجورهم شيئا من الأرز والعسل والبصل . ويعترف سير « آرنولد ولسون » بفضل هؤلاء الضحايا ويقول انه كان ينبغى أن يقام لهم تمثال من المرمر الشفاف كتمثال الجندى المجهول ، وقد جحدت الانسانية فضلهم كما جحدت العناء الذى لاقوه[1] .

والذين يتغاضون عن الضحايا المصريين ، لا يذكرون أن العمل كان قد بدأ فى منطقة بعيدة عن الزاد والماء وكانوا ينقلون المياه على ظهور الجمال ، وقد مات كثيرون ممن لم يظفروا بجرعة مياه حلوة . ولكن اسماعيل ، رحمه الله ، جعل العمل سهلا ميسرا اذ مد ترعة المياه العذبة ، ولولاها ما دب دبيب الحياة فى منطقة القناة ، وما قدر لمدن القناة ، ومزارعها ومروجها أن تظفر بالحياة . فصاحب الفضل هو اسماعيل ؛ ومن الخطأ والمغالطة أن يقال أن دى لسبس هو الذى خلق القناة .

وحقيقة حرم اسماعيل السخرة لينقذ مواطنيه من التهلكة ويحفظ كرامة بنى الانسان ، واضطرت الشركة لأن تستقدم من الخارج عددا من

---

(١) سير آرنولد ولسون : المرجع السابق ، صفحة ٣٣ .

الأوروبيين من مختلف الجنسيات : من فرنسيين ، ويونانيين ، وايطاليين ومالطيين ومن سكان « مونتنجرو » كما استقدمت سوريين وأعرابا وبلغ عدد العمال الأجانب خمسة عشر ألف عامل استعيض بهم عن تسخير عشرين ألف عامل ، كما استعانوا بالكراكات بعد تحريم السخرة .

ذكرت شركة قناة السويس فى الصحيفة ٣٤ من كتيبها الذى طبعته فى سنة ١٩٥٠ عن قناة السويس باللغة العربية ، على سبيل الدعاية ، مانصه « ولايتسع المجال هنا لبسط اعمال التنفيذ بالتفصيل . فقد بدا العمل فى ٢٥ ابريل سنة ١٨٥٩ واستغرق اكثر بقليل من عشرة اعوام ، بدل ستة اعوام حسب التقدير الاصلى ، وذلك بسبب الصعوبات الكبيرة التى وجب **التغلب عليها ، وفى مقدمتها المناخ والأوبئة ، وعلى الخصوص انتشار الكوليرا فى سنة ١٨٦٥ . »** .

« وكان الهدف الأول توفير مياه الشرب فى برزخ السويس بواسطة ترعة للمياه العذبة . وفى اوائل سنة ١٨٦٢ ، تم توصيل مياه النيل الى منطقة البرزخ الوسطى ، وفى ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٦٣ ، أنجز العمل فى الفرع المؤدى الى السويس من ترعة المياه العذبة المعروفة بترعة الاسماعيلية ماعدا الأهوسة . اما توفير المياه لبورسعيد ، فقد حلت مشكلته بواسطة أنبوبتين تدفع فيهما المياه ، استخدمت الأولى منهما فى سنة ١٨٦٤ والثانية فى سنة ١٨٦٦ . » .

« اما الأعمال الخاصة بشق القناة ، فقد اقتضت حفر ونقل ٧٢ مليون متر مكعب من الرمال والأتربة . وقد تم هذا العمل بسرعة متفاوتة حسب الأوقات التى انجز فيها والصعوبات التى اعترضته » .

« وقد حفرت الرمال ونقلت فى بادىء الأمر بالمعاول والقفف ثم استخدمت فى ذلك أحدث آلات الحفر والنقل المعروفة فى ذلك العهد . فقد استخدم المهندس كوفرو حفارات اخترعها لهذا الغرض . واستخدم المهندسان بوريل ولافالى نحو ٦٠ كراكة فى آن واحد ، بينهما بعض كراكات من نوع جديد عرف بالكراكة ذات الميازيب الطويلة ...

« ومن بين الأعمال الجديرة بالانتباه ، يجمل بنا ان نشير اشارة خاصة الى ملء البحيرات المرة ، وهو عمل استغرق خمسة شهور ، اى من اول مايو الى اول اكتوبر سنة ١٨٦٩ ، فقد قدر ماتسعه البحيرات بنحو ١٥٠٠ مليون متر مكعب . ولكن الأمر اقتضى جر كمية من المياه تفوق بكثير هذا التقدير ، للتعويض عن المترشح او المتبخر منها » .

* * *

على الرغم من المبلغ الذى فرضه نابليون الثالث فى حكمه ضد مصر ، واعتماد الشركة عليه ، فى تنفيذ ما تبقى من الأعمال ، أحدق بها خطر الافلاس مرة أخرى ، مما يدل على أن تقديرها الأصلى لم يكن دقيقا وأنها لم تحسب حسابها وتقدر كل الاحتمالات .

وكان دى لسبس ينفر من رجال البورصة ، وتجار المال ، ولكن ما حيلته ، فى وقت كانت أسهم الشركة التى تبلغ قيمتها الحقيقية خمسمائة فرنك للسهم ، لا تساوى فى البورصة فى سنة ١٨٦٧ أكثر من نصف القيمة ، أى مائتين وخمسين من الفرنكات . ومصر التى اعتمد على خزائنها وظن فى أول الأمر أنه يستطيع أن يغترف منها بغير حساب ، قد تحدد المركز معها ، ولم يعد ثمة مجال لافتعال خصومة بين الشركة ومصر تكون ذريعة لتعويضات جديدة . فماذا عساه أن يصنع لانقاذ الموقف ، الا أن يعقد قرضا ، ويصدر سندات دين فى فرنسا نفسها . وقد تحين فرصة قيام معرض عالمى فى سنة ١٨٦٧ فى فرنسا ، فنشر دعاية جديدة عن أعمال القناة ، كانت أبلغ من دعاياته السابقة ، اذ احتل مكانا فى هذا المعرض وعرض خريطة بارزة للقناة ، وما تم منها فى صورة رائعة تأخذ بالألباب ، كما عرض نماذج للأجهزة التى تستعمل فى العملية ، وهكذا من الصور وضروب الاعلان .

ولكن كان لابد من قانون يصادق عليه الامبراطور بعد موافقة مجلسى البرلمان ليستطيع دى لسبس أن يصدر السندات . أما الامبراطور فقد لجأ اليه كعادته عن طريق « أوجينى » ، وأما البرلمان فقد انعقدت فيه جلسات صاخبة ولما تقدمت له الحكومة بمشروع القانون وأيدته بكل ما أوتيت من قوة ، وفصاحة لسان ، تصدى لمعارضته بعض رجال البرلمان من أمثال « جول فافر » و « أراجو » ، ونهض للدفاع عنه آخرون ، وتغلبت الحكومة ، وصدر القانون فى ٥ يوليو وفتح الاكتتاب فى السندات فى اليوم التالى ، فغطى الاكتتاب بمبلغ مائة مليون من الفرنكات فى ٩ يوليو سنة ١٨٦٧ .

وكانت سمعة دى لسبس ، من فرط ما قيل وكتب عنه ، وعن كفاحه فى سبيل فرنسا ، قد طغت على كثير من الاعتبارات فى نظر مواطنيه ، وكانت الصحافة البريطانية بدورها قد أوقفت وخز الابر ، فاستطاع أن يجد المال ، ويمضى فيما تبقى من أعمال القناة .

* * *

والظاهر أن أطماع المقاولين الفرنسيين كانت من أسباب الحاجة الشديدة الى الأموال والقروض . ونحن نلمس ذلك من عبارات وردت فى تقرير رفعه المرحوم اسماعيل حمدى ، محافظ السويس ، الى مهر دار جناب الخديو وذكر فيه : « أما الأشغال الجارية بين الاسماعيلية والسويس فتسير بكل بطء ، ولا تنفذ كما ينبغى ، وقيل ان المقاول يريد أن يطلب فرنكين ونصف عن كل متر من الأشغال المتبقية ، وأنه سيترك الأعمال بحالها ، فيما اذا رفض طلبه ، وفى قول آخر أنه رفع قضية ضد الشركة فى باريس مطالبا اياها بمبلغ ستة ملايين من الفرنكات ، وأن المسيو « فوازان » سيسافر الى باريس بعد أيام ، من أجل قضية « بوريل ولافاليه » »[1] .

ولعل مطالبات العمال الأوروبيين ، وتوقفهم عن العمل ، ليكرهوا الشركة على دفع أجور مضاعفة ، كان من أسباب متاعبها المالية ، وقد جاء فى كتاب من محافظ السويس الى المعية قوله « حضر الآن قنصل فرنسا ، وأخبرنى أنه سيسافر مع قنصل ايطاليا الى الشلوفة لتهدئة عمال القناة الذين أضربوا عن العمل طالبين زيادة أجورهم ، وسيرافقهم خمسة من القواسين لمساعدتهما »[2] .

---

(١) محفظة ٣٤ تركى ، وثيقة رقم ٢٣٠ بتاريخ ٢٤ ربيع الأول سنة ١٢٨٢ بمحفوظات قصر عابدين العامر .

(٢) محفظة ٤٢ معية ، وثيقة رقم ٤٨١ بتاريخ ٢٦ شعبان سنة ١٢٨٤ بمحفوظات القصر العامر .

وكانت الشركة فى علاقتها بالحكومة المصرية ، ترتكب ما طاب لها من المخالفات والمغالطات • والوثائق وحدها هى التى تشعر بذلك ، فمثلا ذكر المرحوم محمد شريف باشا فى كتاب رفعه الى المعية السنية أن شركة القناة أعطت أراضى « لبعض المقاولين لانشاء فنادق وما شابه ذلك عليها ، مدعية أن « المبانى التى ستقام لا تعطى الشركة حق تملكها بل يمكن ازالتها عند طلبها »[١] ، وردد هذا المعنى نقلا عن تصريحات لدى لسبس ، محافظ السويس ، اسماعيل حمدى فى تقرير منه الى مهردار الجناب العالى[٢] ؛ وفى تقرير آخر ذكر المحافظ أن شركة القناة « تحصّل شهريا من كل بيت فى بور سعيد ستة قروش ، لقاء ما تصرفه على العمال فى تنظيف بورسعيد ، وتحصّل خمسة قروش من كل دكان ، وقرشين ونصف عن كل عشة من العشش المقامة فى الحى العربى ، وأن الشيخ على الذى يقال عنه أنه شيخ العشش سيأخذ لنفسه قرشا عن كل عشة تقوم بالسداد •••• »[٣]

ولكن الحكومة المصرية بذلت من جانبها كل رعاية ومعونة ، وقابلت تصرفات الشركة ورجالها بمزيد من التسامح لكى تتم القناة فى الأجل المضروب لها ، ذلك لأن عاهل مصر هو الذى تبنى مشروع القناة منذ سنة ١٨٦٦ ليفيد بها وطنه ، ويقدم للعالم أجل خدمة •

وبفضل هذه العناية الكريمة أمكن للشركة أن تمضى بأعمال الحفر ، وشرف اسماعيل مواقع العمل بزيارته فى سنة ١٨٦٨ ، كما زارها ولى عهده الأمير محمد توفيق ، وكذلك زار البرزخ فى ذلك العام « البرنس دى جال » و « الدوق دى سانت ألبان » ؛ وقال البرنس دى جال وهو الذى أضحى فيما بعد الملك ادوارد السابع أن بلمرستون قد وقع فى خطأ التقدير[٤] وذلك التصريح كان توكيدا لسياسة بريطانيا الجديدة •

---

(١) محفظة ٣٦ ، وثيقة تركية قم ١١٨ بتاريخ ٢٥رجب سنة١٢٨٢هـ.
(٢) محفظة ٣٦ ، وثيقةتركية رقم ١١٩بتاريخ ٢٦رجب سنة١٢٨٢هـ.
(٣) محفظة ٣٦ وثيقة تركية رقم ١٤٥ بتاريخ غرة شعبان سنة ١٢٨٢ هـ
(٤) سير سيدنى لى : حياة بلمرستون . الجزء الأول .

وبقدر ما أسرف الانجليز فى تهجمهم على دى لسبس وقت اشتداد الحملة عليه ، راحوا فى سنة ١٨٦٨ يسرفون فى الثناء عليه ، ومداعبة شهوة الطموح والكبرياء المتسلطة عليه ، والتى جعلته يحلم بأن يُعيِّنه امبراطور فرنسا بأمر منه دوقا يسمى بدوق السويس[1] . وعرف الانجليز من أين الوصول الى قلب هذا الرجل الشغوف بالشهرة والمجد فدعوه الى وليمة عشاء ، ووقف خطباؤهم بين يديه ، يقولون له ان التاريخ قد سجل اسمه فى صفحات الخلد ، وانهم سيلقنون هذا الاسم للأبناء والأحفاد . وكان بين أولئك الخطباء أحد رجال قصر الملكة فكتوريا فقال ، أنه لو أوتى السلطة ، لمحا من الوجود اسم السويس . وسمى القناة ، قناة دى لسبس .

وهكذا كان النفاق الانجليزى ، وهكذا دعا الانجليز دى لسبس فى منتصف عام ١٨٦٨ ليحتفوا به فى مدينة لندن . بل وأجلسوا بجواره فى المائدة اللورد « ستراتفورد دى ريدكليف » ، الذى تقدم ذكره سفيرا لانجلترا فى القسطنطينية ، وعدوا لدودا لفرديناند دى لسبس ، ليقدم اللورد لضيفه خالص التهنئة ويطريه بعذب المقال . والانجليز أقدر من سائر شعوب الأرض على التقلب والانتقال من حال الى حال .

وفى تلك السنة ، قدم اتحاد الصناعات القطنية بلندن ، الى اللورد ستانلى ، وزير خارجية انجلترا مذكرة طلبوا منه فيها أن يقوم بمخاطبة الدول وفى مقدمتها فرنسا للاتفاق على وضع نظام حياد لقناة السويس ، تتعهد الجماعة الدولية بالمحافظة عليه .

ومن منبر مجلس العموم البريطانى أجاب اللورد « ستانلى » على هذا الطلب بقوله « لا يساورنى شك ، فى أن قناة السويس سيتم انجاز أعمالها . ومن المؤكد أنه لا توجد أمة واحدة ستعود عليها هذه القناة بالنفع فى حركتها الملاحية أكثر منا . وسأذكر المسألة التى عرضتموها

(١) مذكرة كتبها شارل دى لسبس ابن فرديناند وشرح فيها قصة والده ولقب « دوق السويس » !! .

على وأعطيها من العناية والاهتمام أكبر نصيب رجاء أن أصل الى حل بشأنها » ٠

وظهرت تباشير النجاح ، وتقاطر سيل السائحين الانجليز على مصر لزيارة القناة ؛ وفى شهر أغسطس سنة ١٨٦٨ ، وقف المهندس المقاول « بوريل » وألقى محاضرة أعلن فيها أنه أتم أعماله فى القناة ، وأنها ستفتح للملاحة فى شهر أكتوبر سنة ١٨٦٩ ٠ ولم يكن الرجل مسرفا فى القول ؛ فقد دخلت مياه البحر الأبيض المتوسط فى حوض بحيرة التمساح فى ١٩ مارس سنة ١٨٦٩ ، وأما مياه البحر الأحمر فقد صبت فى نفس البحيرة فى ١٥ أغسطس سنة ١٨٦٩ ، وبذلك التقى البحران ، وتصافحت أمواج الشرق مع أمواج الغرب ، ولكن لم يكن ذلك اللقاء الذى ترقبته الأجيال بشير أمن ولا طالع سلام !!

***

وقبل أن يحدد الموعد النهائى لافتتاح القناة ، حرص اسماعيل ، رحمه الله ، على سد ما عساه أن يكون هناك من الثغرات التى تستطيع الشركة أن تنفذ منها مستقبلا، فتخرج عن أغراضها التجارية ، وتجدد مآربها الخفية وأحلامها القديمة ، وكما كان العاهل العظيم مضحيا فى الماضى قبل أن يضحى بالمال فى هذه المرة ، لكى يمحو الشك باليقين ، وينتزع من أيديهم كل ما يمكن أن ينتزع من أعمال السيادة ٠

ومن أجل ذلك عقد اتفاقية ٢٣ ابريل سنة ١٨٦٩ التى تضمنت البنود الآتية [١] ٠

١ — ابتداء من أول اكتوبر سنة ١٨٦٩ ، تدفع الواردات التى تأتى بها الشركة للوازمها ولوازم مقاوليها وعمالها وموظفيها نفس الرسوم التى تحصل على جميع ما يستورده الرعايا المصريون ٠ وعلى ذلك تتنازل الشركة عن الاعفاءات الجمركية المنصوص عنها فى البند ١٣ من عقد الامتياز المؤرخ فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ والتى صار تفسيرها

(١) وردت هذه الاتفاقية بنصها الكامل بملاحق هذا الجزء ، وثيقة رقم ١٦ — الجزء الخامس الذى أفردناه لوثائق القناة ٠

وتحديدها بموجب القرار الصادر فى ٥ مارس الماضى بمعرفة اللجنة التى اجتمعت لهذا الغرض بالقاهرة • وتصبح الشركة خاضعة فيما يختص بالجمارك والعوائد الدخولية لجميع الضرائب والرسوم واللوائح التى أصدرتها أو تصدرها الحكومة [١] •

وتستمر الشركة أسوة بالرعايا المصريين ممتعة بحق استخراج الأحجار والجير والجبس اللازمة لانشاء وصيانة الأعمال من المحاجر المملوكة للدولة دون أن تدفع عن ذلك أى رسم [٢] •

٢ — تعامل المراكب والسفن المملوكة للشركة أثناء الملاحة فى ترعة المياه العذبة ، التى سبق اعادتها للحكومة معاملة جميع المراكب والسفن الأخرى فى البلاد ، فتخضع لجميع الرسوم والعوائد والضرائب واللوائح السارية الآن ، والتى ستوضع فى المستقبل • ومن المتفق عليه أن الشركة لن تطالب فى المستقبل بأى ادعاء خاص بشأن هذه الترعة العذبة •

٣ — من المتواضع عليه باتفاق الطرفين أنه ليس للشركة من غرض الا استغلال القناة البحرية وصيانتها وتحسينها • فالشركة لذلك تخضع للقانون العام وتتنازل عن كل استثناء أو حق أو امتياز خاص بها• وبناء على ذلك تقوم الحكومة منذ الآن وبمفردها بتدبير خدمات البريد والبرق أسوة بما تفعله للجمهور ، غير أن الشركة تحتفظ لنفسها مع ذلك بحق الاحتفاظ بنظام البرق الخاص بها لخدمة أعمالها ولخدمة مرور السفن فى القناة البحرية [٣] •

---

(١) من نكبات الاحتلال البريطانى أنه حمل الحكومة المصرية فى اتفاق عقده فى أول فبراير سنة ١٩٠٢ على اعادة الاعفاءات الجمركية للشركة ، وسنناقش هذا الاتفاق فى الجزء الرابع من الكتاب .

(٢) وردت تعديلات على هذا النص فى اتفاقات ٣١ يناير سنة ١٩٠٦ و ٦ يناير سنة ١٩١٥ و١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ و١٦ أغسطس سنة ١٩٢٥ .... الخ .

(٣) تراجع المكاتبات المتبادلة بين وزير المواصلات ووكيل الشركة فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ و ١١ يناير و٦و٧ مارس سنة ١٩٢٢ و٤و٢٨ يونيو سنة ١٩٢٥ =

ويكون للحكومة وحدها حق صيد السمك فى مياه القناة البحرية وفى البحيرات التى تخترقها ، وليس للشركة على مراكب الصيد من حق سوى امتثال هذه للوائح الملاحية التى تنشرها الشركة بخصوص القناة البحرية،ولن تلزم هذه المراكب بدفع شيء من الرسوم أو الاتاوات للشركة عند وقوفها أو سيرها ، ولكنها تمتنع عن نقل الركاب والبضائع فيما عدا الأسماك[1] .

٤ — ينظم باتفاق خاص استخدام الأراضى التابعة للقناة البحرية (أى ال ١٠,٢١٤ هكتار التى حددتها اتفاقية فبراير سنة ١٨٦٦ مضافا اليها ٣٠٠ هكتار زيادة على مساحة بور سعيد) ويقرر الطرفان المتعاقدان ما يأتى[2] :—

(ا) تقسم الأراضى التى يتقرر بيعها الى قطع ، ويجرى التقسيم فى مكاتب البيع بمختلف مدن القناة .

(ب) يقسم صافى المتحصل من البيع بين الحكومة والشركة مناصفة .

(ج) لا يتسلم المشترون القطع المباعة لهم ، ولا يعتبرون ملاكا الا بعد استلامهم الحجج أو مستندات الملكية التى تصدر من المحكمة الشرعية بعد دفع جميع ما اشتروه وتقديم المخالصة النهائية عنه .

(د) يخضع المشترون لنفس القيود التى يخضع لها باقى سكان القطر المصرى .

٥ — تتنازل الشركة ، فى مواجهة الحكومة المصرية ، عن أية مطالبة أو تعويض من أى نوع كان ، سواء لحسابها الخاص أو لحساب مقاوليها

= فى ظل الاحتلال عقدت اتفاقات ٢٨/٢٥ ابريل سنة ١٨٨٨ و ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٩ بشأن المواصلات التلغرافية بين القناة البحرية وبور توفيق وبور سعيد وكذلك يراجع اتفاق ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨٢ .

(١) تراجع اتفاقية ٧ مارس سنة ١٩٤٩ .

(٢) سنناقش فى الجزء الرابع من الكتاب ما طرا على هذا النص ، فى ظل الاحتلال ، وخصوصا فى اتفاقية اول فبراير سنة ١٩٠٢ واتفاقية اول مايو سنة ١٩٢٠ وكذلك فى اتفاقيتى ٣ ابريل سنة ١٩٠٧ و ١١ اكتوبر سنة ١٩٢٥ .

ـ الذين تضمنهم الشركة ـ من جراء أى عمل أو ادعاء بضرر سابق على تاريخ هذه الاتفاقية .

٦ ـ تقدر المزايا الناتجة للحكومة من واقع البنود السابقة ـ وذلك بالاتفاق بين الطرفين ـ بمبلغ عشرين مليونا من الفرنكات .

٧ ـ تتنازل الشركة للحكومة عما يأتى نظير مبلغ عشرة ملايين من الفرنكات :

(ا) جميع المستشفيات المبنية فى البرزخ ومعداتها .

(ب) جميع البيوت والمبانى المملوكة للشركة فى رأس العش وفى الكيلو ٣٤ وفى القنطرة وبحيرة البلاح والفردان والجسر والشونة رقم ٦ وجبل مريم وطوسون وسرابيوم وجنيفا والشلوفة والكيلو ٨٤ من بر السويس .

(جـ) محاجر المكس وميناؤها وجميع أدوات الاستغلال .

(د) مخازن ومحلات بولاق ودمياط .

٨ ـ تتعهد الشركة بتسليم العقارات موضوع هذا التنازل للحكومة خالية من كل نزاع أو ايجارات .

٩ ـ للشركة أن تشغل من المبانى الموجودة بالبرزخ والمتنازل عنها للحكومة ، كما تقدم ذكره ، الأماكن الضرورية لمصالحها الخاصة بالاستغلال ؛ وتعمل عنها قائمة باتفاق الحكومة ووكيل الشركة . وتدفع الشركة للحكومة سنويا مبلغا يساوى ٥٪ من قيمة هذه المبانى طبقا للتقدير الذى يعمل عنها باتفاق الطرفين ، على غرار ما عمل بالنسبة لمبانى ترعة المياه العذبة ، وعندما تنتهى حاجة الشركة الى هذه المبانى تردها الى الحكومة فى نفس الحالة التى استلمتها عليها .

١٠ ـ يدفع مبلغ الثلاثين مليونا من الفرنكات المتفق عليها فى البندين ٦و٧ من الحكومة للشركة فورا بتسليم العدد اللازم من كوبونات أسهم الحكومة فى شركة قناة السويس لتغطية هذا المبلغ

وفوائده بسعر ١٠ فى المائة على تفصل هذه الكوبونات من الـ ١٧٦٫٦٠٢ سهما من أسهم شركة قناة السويس التى تملكها الحكومة.

والكوبونات التى تسلم لهذا الغرض هى التى يبدأ استحقاقها من أول يناير سنة ١٨٧٠ .

ولقاء هذا التنازل عن الكوبونات ، كما تقدم ، يعطى رئيس ومدير الشركة منذ الآن ، نيابة عن الشركة للخديو ، مخالصة عن مبلغ الثلاثين مليونا من الفرنكات ، وهو المبلغ السالف الذكر .

***

كان اسماعيل ، متقدما على العصر الذى ظهر فيه ، وكان ثاقب الرأى بحيث يعرف كيف ينتفع بكل الفرص والمناسبات ، وكان شغله الشاغل وسعيه المتواصل ، أن يستقل بمصر عن الدولة العثمانية ، فيعيد لمصر سالف مجدها ، ويزيح عن كواهلها سلطان الباب العالى ، الذى صار دمية تتسلى بها السياسة الأوروبية وآذن على الزوال ، وكانت أوروبا كلها واقفة بالمرصاد كى تشيعه الى مقره الأخير وتقتسم التركة ، فحاول اسماعيل بهذا الاستقلال أن يسبق ذلك الميراث ، حتى لا تدخل مصر ضمن تركة الدولة العلية ، فتصاب باستعمار أوروبى يقضى عليها القضاء المبرم .

ومن أجل ذلك الاستقلال كان اسماعيل ينفق المال عن سعة ويسعى لاستمالة الذين يديرون دفة السياسة العالمية بكل الوسائل ، حتى يعتمد على جاههم ويظفر فعلا بكامل السيادة والاستقلال ؛ ورأى اسماعيل أن الدعاية الواسعة التى أثارها دى لسبس وقت أن كان عاهل مصر يناضل لتخليص بلاده من قيود امتياز قناة السويس ، هذه الدعاية قد تركت فى العالم الخارجى أثرا سيئا وأشاعت الريب والظنون ، فحاول أن يمحو هذا كله ، ويعيد الثقة العالمية الى مصر وسمعتها ، وشرفها .
ولا تستطيع أمة مهما أوتيت من الصلابة وأسباب القوة أن تعيش أو تكسب قضاياها الا اذا استندت على تأييد الجماعة الدولية ، وتلك

حقيقة نراها نحن الآن ، ولكن فطن اليهـا اسماعيل قبل ذلك بنحـو ثمانين عاما .

ومن ناحية أخرى رأى الناس جميعا أن شق القناة ، هو أكبر حادث عرفه التاريخ ، بل أجل عمل شهدته الانسانية فى ماضى الأيام وحاضرها ، وهيهات أن ترى له ضريبا فى مستقبلها ؛ فوجه الأرض قد تغير والطبيعة نفسها قهرتها يد الانسان ؛ وهذا كله كفيل بأن يسجل أكبر مجد لأصحاب الفضل على المشروع ؛ ومصر هى صاحبة الفضل كله واسماعيل هو الذى أذن للقناة أن تشق وتجرى بأمر الله . فلماذا يدع هذه المناسبة للأدعياء الذين لم يكن لهم عمل الا اقتناص الفرص واستغلال مصر والمصريين الى حدود تمجها كل نفس ذاقت معنى الشرف والفضيلة ، ولم لا يقيم اسماعيل فى مناسـبة افتتاح القناة حفلا رائعا يهز أركان الأرض هزا ، ويتحدث به التاريخ على مدى العصور ؟ ! ولم لا يدعو الملوك والقياصرة ويتزعم الموقف ، ويظهر بأجل مظهر ليكون سيد هؤلاء الملوك ، وليقدم باسم مصر فى حضرتهم جميعا أكبر هدية تستطيع أمة من أمم الأرض أن تقدمها للحضارة ولسعادة بنى الانســان ؟! وهو اذا قصر أو توانى ، يفوت على تاريخ مصر ومجدها فرصة هيهات أن تجود بمثلها الأيام .

هــذه المعانى هى الى دارت بخلد اسماعيل ، حينما قرر أن يحتفل بافتتاح القناة أروع احتفال ،وماذا يضيره عندئذ ، وقد حطم القيود والأغلال ، وجرد الشركة من كل صفة أو اعتبار غير صـفة التجارة واستغلال مرفق عام تحت رقابة حكومة مصر ، وفى حدود ما تسمح به قوانين هذه البلاد ، وفى دائرة اختصاص قضائها فى مختلف أسباب الخصومة والمنازعات ، وماذا يهمه وقد سد المسالك كلها فى وجه الاستعمار وأخذ حذره حتى لا تخرج القناة فى الاسـتعمال عن الغرض الذى أنشئت من أجله وهو تجارة العالم ورفاهية مصر ! ! ان الذى كان يهمه هو أن يرفع اسم مصر الى السماكين ، وفى سبيل ذلك بذل كل مرتخص وغال .

ورأى اسماعيل أن يتوجه بنفسه الى أوروبا،ويدعو بشخصه عظماءها والجالسين على عروشها ، حتى لا يترك للسلطان العثمانى ، فرصة توجيه هذه الدعوة ، واستغلال تلك المناسبة الفذة لحسابه ، وفى ١٧ مايو سنة ١٨٦٩ أقلعت « المحروسة » من الاسكندرية ، وهى تحمل العاهل الجليل ، تحيط بها ست مدرعات حربية من قطع البحرية المصرية ، ودوت المدافع من قلاع الاسكندرية بتحية الوداع لهذا الركب الملكى، الذى تتضاءل دونه مواكب الأباطرة •

وفى الطريق وقفت القافلة فى جزيرة كورفو لكى يزور اسماعيل جورج الثانى ملك اليونان ، ووجه اليه الدعوة ، وجادت المكارم العلية بمائة ألف فرنك للمهاجرين من سكان جزيرة كريت ، وكان ذلك مظهر تحد لتركيا التى أوشكت الحرب أن تقوم بينها وبين اليونان بسبب تلك الجزيرة •

ومن هناك ، سار الركب الى البندقية ، ومنها الى فلورنسا التى خف اليها فيكتور عمانويل الثانى بنفسه ليستقبل ضيفه الكبير ؛ ومن ايطاليا ذهب اسماعيل الى فينا ، ثم الى برلين ، ثم الى باريس ومنها الى لندن • وفى جميع تلك الزيارات عومل معاملة الملوك ، بل وبما هو أكثر مما يعمل فى تلك الزيارات للملوك •

ترى هل سكتت تركيا ، وقد دوت الأنباء فى صحف العالم ، وكان المظهر الملكى المصرى ، مما هز الأوروبيين وبهرهم ؟! •

أكل الحقد قلب تركيا المريضة ، وأهاج عالى باشا ، صدرها الأعظم ، فبعث فى منتصف شهر يونيو بمنشور الى جميع السفراء العثمانيين ، يأمرهم فيه بالاحتجاج على عمل اسماعيل ، واعتباره خارجا على حدود اللياقة ، وادعى المنشور أن الدعوة الى حضور حفلات افتتاح قناة السويس ، يجب أن توجه باسم السلطان العثمانى ، لا باسم الخديو ؛ واستأجر الباب العالى بعض الصحف والأقلام الرخيصة للتهجم على عاهل مصر ، ولكن اسماعيل وجد أقلاما وصحفا كالت لتركيا الصاع صاعين•

وبعثت تركيا بكتاب وقح شديد اللهجة الى اسماعيل ، فأرسل الجواب مع سفير من قبله ، وكان مع الرد نفحة من نفحاته التى يعرفونها ، وبلغت فى هذه المرة مائة ألف جنيه ؛ ولاسماعيل كلمة مشهورة ، قالها وقتئذ لقنصل دولة من الدول ؛ ونحن ننقلها هنا عن الأستاذ الياس الأيوبى :

« اذا عامل الانسان الأتراك ، فيلزمه اما استمالتهم اليه بالرشوة ، واما الكشر لهم عن أنيابه . أما وقد رشوتهم فى الماضى ، فانى الآن ، لكاشر لهم عن ناب ! » .

ولم يعد اسماعيل من رحلته الا بعد توجيه دعواته لافتتاح قناة السويس ؛ ولم يحفل بالترك وتهديداتهم ، فتخاذل الباب العالى ، كسابق عهده ؛ وتقرر أن يحتفل بافتتاح القناة فى السابع عشر من نوفمبر سنة ١٨٦٩ .

وأجاب الدعوة الخديوية : أوجينى امبراطورة فرنسا ، وفرنتز جوزيف امبراطور النمسا ، وفردريك ويلهلم ولى عهد التاج البروسى ، وقرينته ابنة الملكة فكتوريا ، وهنرى أمير هولندا ، والأميرة قرينته ، ولويس أمير الهس ، والآخرون أوفدوا سفراءهم وكبار رجال دولهم .

واما السلطان العثمانى ، فلم توجه اليه دعوة ، ولا شاء أن يدعى ، ولم يندب أحدا من رجاله لتمثيله ، بل قام سفير انجلترا الى جانب حضوره نائبا عن بلاده ، باعلان نيابته عن السلطان فى حفلة افتتاح قناة السويس!!.

ولم يفت اسماعيل أن يدعو رجال العلم ، ورجال الأدب والفنون ، وأصحاب التجارة الكبرى ، وكتاب الصحف العالمية ومراسليها ؛ وقيل ان عدد المدعوين قد بلغ ستة آلاف نسمة تكلفت الدولة المصرية بنفقات سفرهم فى الذهاب والاياب ، وأجور الفنادق بمصر ، وكل ما يلزمهم .

وبكرت امبراطورة فرنسا بالحضور الى مصر ، فوصلتها فى الأسبوع الثالث من أكتوبر ، وقضت وقتا ممتعا واقامة هنيئة زارت فى خلالها مدن مصر الأثرية ، وأفاض المؤرخون فى وصف زيارتها ومقامها والحفاوة بها مما لا نرى ضرورة لتكراره فى هذا المقام . وكذلك لا نرى معنى

لاعادة الكتابة عن حفلات افتتاح قناة السويس ؛ وقد ملأت رواياتها الكتب العربية والأجنبية[1] والناس مختلفون حتى الآن فى تقدير نفقات حفلات افتتاح القناة ، وقد ذكر الأستاذ عبد الرحمن بك الرافعى فى كتابه عن عصر اسماعيل أنها بلغت ، «على أصح تقدير ۱٫٤۰۰٫۰۰۰ جنيه» والذى يعنينا أن نسجله عن هذه المناسبة التاريخية ، هو أن الباخرة النسر L'Aigle التى كانت تقل الامبراطورة أوجينى ، هى أول سفينة دخلت القناة فى صباح يوم الافتتاح من جهة بور سعيد ، ووراءها اليخوت التى تحمل امبراطور النمسا ، وعظماء المدعوين .

ولقد رأى الناس جميعا بأعين ملوكهم ، وعظمائهم ، وكتابهم ، مجد مصر وجلالها ، ولمسوا مظاهر عظمتها ومكونات شخصيتها ، وكانت مصر ترجو منهم وفاءا لها واعترافا بالجميل !!

أما دى لسبس ، الذى أشبع شهوة الطموح فى نفسه حتى الثمالة ، فقد استغل هذه المناسبة لاشباع ما تبقى . كان هذا الجبار فى العقد السابع من حياته ، وكان قبيل افتتاح القناة قد اغرم بفتاة فى الحادية والعشرين من عمرها ، وهى الآنسة « لويس هيلين أوتار » ، ابنة قاض من جزيرة « موريس » وقد ولدت بميناء « سان لوى » فى شهر يوليو سنة ١٨٤٨ ؛ وكانت الفتاة آية فى الجمال ، وكانت من نصيب رجل يكبرها بأكثر من أربعين سنة ، ويبلغ سنه ثلاثة أضعاف سنها ، فمنحته شبابها الغض وعقد قرانهما بكنيسة « سان فرانسوا دى سال » فى الاسماعيلية وذلك بعد افتتاح القناة بأيام معدودات .

وأما الامبراطور نابليون الثالث ، فقد افتتح البرلمان الفرنسى فى ٢٩ مايو سنة ١٨٦٩ ؛ وجاء على لسانه فى خطاب العرش : « وصلت أمريكا المحيط الهادى بالمحيط الأطلسى بواسطة سكة حديد طولها ألف فرسخ ؛

---

(١) كتب الأستاذ الياس الأيوبى وصفا مفصلا لهذه الحفلات الرائعة ، المنعدمة النظير فى الجزء الأول من كتابه تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل باشا .

وتحاول العقول ورؤوس الأموال أن تصل أجزاء المعمورة المتنائية بعضها ببعض بشبكة من المواصلات الكهربائية.وعما قريب تصافح فرنسا ايطاليا عبر النفق الذى يخترق جبال الألب ، وكذلك اختلطت مياه البحر الأبيض المتوسط بمياه البحر الأحمر بوساطة قناة السويس.وكانت أوروبا بأسرها ممثلة فى حفلات افتتاح هذه المنشأة الكبرى ، واذا كانت الامبراطورة قد تخلفت عن حضور افتتاح مجلسى البرلمان اليوم ، فلأنى حرصت على سفرها الى بلاد تفوقنا عليها من قبل بحد السيف ، ووجود الامبراطورة هناك الآن ليس الا تعبيرا عن عواطف فرنسا نحو عمل يرجع الفضل فيه الى مثابرة وعبقرية أحد أبناء فرنسا » .

وراحت بلاد أوروبا الأخرى تنثر الزهور والرياحين على اسم « فرديناند دى لسبس » فبرلمان أسبانيا يقول أن الانسانية مدينة له بالفضل ، وكذلك قال امبراطور النمسا بعد الحفاوة التى لقيها من مصر ، وطالب حكومته بمعاونة دى لسبس والاهتمام بالقناة قائلا أنها ستكون طريقا هاما لصناعة النمسا وتجارتها . وكذلك حرصت حكومة الهند الاستعمارية على نسبة الفضل للفرنسيين وذلك فى برقية بعثت بها الى دى لسبس يوم الافتتاح .

أما وزارة الخارجية البريطانية فنورد هنا ترجمة للكتاب الذى أرسله وزيرها اللورد « كلارندون » الى دى لسبس فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ :

« سيدى : لقد كان للخبر الذى أذيع فى انجلترا فى الأيام الأخيرة عن افتتاح قناة السويس ، وقع عظيم ، وقد أشاع الغبطة والسرور بيننا . وانى اذ أبعث بعاطر التهنئة ، اليكم والى شعب فرنسا وحكومة فرنسا ، وهما اللذان قدما لكم صادق المعونة والتأييد ، أعتقد أنى أعبر عن عواطف جميع مواطنى .

« وانه على الرغم من مختلف العقبات التى صادفتكم ، وكافحتم للتغلب عليها ، وهى تلك العقبات التى ترجع بطبيعة الحال لظروف

مادية وحالة اجتماعية لم يكن من الميسر معها ادراك كنه هذا المشروع ، ولم يكن لديكم من وسائل للتغلب على الصعاب الا عبقريتكم الفذة ، وفى النهاية نلتم لقاء صبركم الذى لا ينفد وعزمكم الذى لا يفل بنجاحكم خير الجزاء » .

« وانى لسعيد كل السعادة بأن أكون المعبر لشخصكم عن تهنئة حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة على خلق طريق جديد يصل الشرق بالغرب ، كما أهنئكم على ما حققته بذلك من منافع سياسية وتجارية نرجوها من وراء هذه الجهود » .

***

هذا هو الاستعمار البريطانى يطل بوجهه على مصر وقناة السويس من بين سطور تلك الرسالة التى وجهها وزير خارجية انجلترا الى فرديناند دى لسبس مهنئا ومباركا ومناجيا اياه . وأما مصر ، صاحبة القناة ، ومالكتها ، مصر التى أنفقت أموالها وبذلت دماء أبنائها وجهودهم ، مصر التى رعى عاهلها اسماعيل هذا العمل وتبناه ، واحتفل به احتفالا فاقت حقيقته خيال مؤلف قصص « ألف ليلة وليلة » ؛ مصر المضيافة الكريمة ، لم يذكرها أحد من الملوك الذين حضروا حفلات الافتتاح بكلمة خير ، بل تغافلوها ونسوها عامدين ، وذكروا دى لسبس ، ولم تكتم انجلترا بلسان وزير خارجيتها نواياها الشريرة اذ أشار فى رسالته المتقدمة وفى سطورها الأخيرة للمنافع السياسية والتجارية التى ترجوها حكومة انجلترا ، وهذا هو تعبير لبق عن الاستعمار ، وتلك هى اللغة الدبلوماسية التى كان يتقن فهمها المسيو دى لسبس . والأوروبيون ، بل نقول المستعمرون الغاشمون ، كانوا منطقيين مع أنفسهم ، ذلك لأن مشروع القناة ، وقد عرضنا سيرته معتمدين على الوثائق التى لا تنكر مشروع صليبى قديم ، وصار مشروع الاستعمار ، بل العمود الفقرى فى برنامج الاستعمار ، فبتحقيقه أضحى دى لسبس ، رجل الساعة فى نظر المستعمرين ، واستحق الثناء والتهنئة من طغاة أوروبا وعلى رأسهم ملكة بريطانيا

وحكومة بريطانيا وامبراطور فرنسا وحكومة فرنسا . وهكذا كانت الأخلاق والفضائل عند القوم ، فبطون مدعويهم لم تكن قد هضمت بعد ما أكلت وما شربت من خير اسماعيل ، وكانت المجاملة واللياقة يقضيان أن يعترفوا بالفضل لأصحابه ولو شهرا أو أسبوعا أو يوما أو بعض يوم ثم يتباروا فى اظهار ما انطوت عليه نفوسهم الأمارة بالسوء ، ولكن كانوا متلهفين ، متعجلين السطو ، ورحم الله أهل الشرق ، وبلاد المسلمين !!

لم تكتف انجلترا فى التكفير عن ماضيها بكتاب وزير خارجيتها المتقدم بيانه ، بل استضافت دى لسبس فى يونيو سنة ١٨٧٠ فى لندن وليفربول ، وأعدت له الولائم والحفلات . وفى ليفربول خطب بين يديه المستر « دكورث » Duckworth رئيس الغرفة التجارية ووصفه بما لم يوصف به كبار الفاتحين ، وعظماء المحسنين . وفى ٤ يوليو أقام الدوق «سذرلاند» Sutherlaud مأدبة كبرى وكان الخطيب الذى وقف بين يدى دى لسبس فى تواضع وخشوع واجلال للمحتفى به ، هو « جلادستون » رئيس الحكومة . وفى السادس من شهر يوليو أقام اللورد « مير » Lord-Maire حفلا آخر تبودلت فيه الخطب والكلمات الرنانة وفى ٨ يوليو أقاموا حفلا فى قصر كريستال وأطلقوا فيه الألعاب النارية ، وصنعوها بحيث تمثل برزخ السويس ، وكتبوا بأحرف نارية هذه العبارة « الى دى لسبس تهدى انجلترا تهانيها القلبية » .

وفى ٩ يوليو كان خطيب الحفل أكبر من كل الذين تقدم ذكرهم ، ولى عهد بريطانيا بشخصه ، وقد حمل الى دى لسبس مدالية ذهبية مهداة من « جمعية تشجيع الفنون والصناعة والتجارة » . وقال الأمير فى خطابه« **ان بريطانيا العظمى لن تنسى أبد الدهر ، أنك صاحب الفضل فى نجاح أكبر مشروع أعد لكى يبلغ بمصالحها التجارية وصلتها بمحمياتها فى الشرق الى أحسن ما ترجوه ، وأرجو ، أن تكون الأمة الانكليزية قد برهنت لك أثناء مقامك بين ظهرانينا على ماتكنه لعملك العظيم من تقدير ، فان هذا المشروع يعد الآن وفى المستقبل فتحا لبلادنا** »

وفى الحادى عشر من يوليو سنة ١٨٧٠ تقدم جلادستون رئيس مجلس الوزراء الى دى لسبس بانحناء وخشوع ليزف اليه نبأ انعام الملكة فكتوريا عليه بالوشاح الأكبر من نيشان نجمة الهند .

أكفاهم هذا التقدير ؟ لا ؛ ان مجلس العموم البريطانى الذى سجل فى مضابطه — من قبل — ان دى لسبس أفاق ونصاب ومن أخطر الذين ظهروا فى التاريخ الحديث ؛ هذا المجلس نفسه اجتمع وقرر منح فرديناند دى لسبس لقب مواطن « لمدينة لندن » ونعته بكل صفات الشرف والبطولة . وأما الصحافة البريطانية ، ووخز الابر ، فقد ملأت أنهرها بمقالات الثناء التى ما كتبت مثلها لأحد من قبل ولا من بعد ، ونقرأ هذا فى صحيفة « التيمس » نفسها اذ تصف دى لسبس فى سنة ١٨٧٠ بأنه محطم الصعاب وقاهر المستحيل ، وسيد الأشراف ، والرجل الذى تدين له بريطانيا بمستقبلها !!

والشعب البريطانى معروف بهدوء أعصابه ، وشحه فى التظاهر والجعجعة ؛ ولكن لأى داع كانت هذه المهرجانات ، وتلك الخطب والمقالات ، وهى أمور لاتستقيم مع مزاج السكسونيين المتبلد ، وعواطفهم التى تعتبر مقياسا لدرجة حرارة الجو عندهم فى زمن الشتاء ؟! أغلب الظن أنهم أرادوا ، بعد أن تم الأمر لدى لسبس أن يجعلوه بريطانيا قلبا ولسانا وروحا ، وفى منحهم اياه صفة مواطن لمدينة لندن مغزى كبير . لقد أعدوه ليفتح لهم طريق مصر ، وليفتح لهم قناة السويس ، ويسلمهم مصر ، اذا ما هجموا عليها فى الليل البهيم ؛ ونجحوا فى الاعداد والاخراج ولعب دى لسبس دور البطل وسلمهم مصر خيانة وغدرا ، وأقيم له تمثال شاهق ، عند مدخل القناة فى مدينة بور سعيد ، كما أن لنوبار تمثالا فى الاسكندرية ، ولله فى خلقه شئون !!

ولكن أحقا ما قاله الأوروبيون عن دى لسبس ، وما يردده اليوم كتاب فرنسا ، أنه أنشأ القناة ، بل يصفونه بخالق القناة ويكاد بعضهم بوصفهم اياه يبلغ حد الشرك بالله ؟!

انه لزور وبهتان فالشيطان الذى اختاروه بطلا وجعلوه شبه إلـه لم يخلق القناة ، ولم ينشىء القناة . وقد ذكرنا من قبل أنه لم يكن مهندسا ولم يدرس من علوم الهندسة حروفها الأبجدية ، ولم يكن من رجال البنوك أو رجال الأعمال أو رجال المال ، ولم يكن مقاولا ولم تربطه بالأعمال الهندسية والعمرانية صلة من أى لون ؛ وانما هو محترف استعمار وقد تربى وترعرع فى خدمة الاستعمار ، وفصلنا حياته وحياة اسرته بما لا يدع للقارىء أدنى شـك فى حكمنا على ذلك المخلوق الذى ابتلينا به فى القرن التاسع عشر .

وانما الذى شق القناة هم المصريون ، أى الفلاحون المصريون بأيديهم وبمعاولهم ، بل وبأجسادهم الغضة التى دفنت على طول القناة ، فى ضفتيها الشرقية والغربية .

على أن العملية تكلفت أموالا طائلة ؛ وهذا هو بيان التكاليف من واقع ما أذاعته شركة قناة السويس ، فى نشرتها الدعائية التى أصدرتها فى هذا العام .

« وقدرت نفقات الأعمال بالتقريب ، فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٦٩ فكانت كما يأتى :—

٢١٩ مليون فرنك ذهبا لأعمال الحفر والنقل والردم
١٤ مليون فرنك ذهبا لحواجز الأمواج ببور سعيد
١ مليون فرنك ذهبا لحاجز الأمواج بالسويس
١ مليون فرنك ذهبا لقواعد الضفتين الصخرية
٢ مليون فرنك ذهبا لملء البحيرات المرة
٤ مليون فرنك ذهبا للأعمال التكميلية

---

٢٤١ مليون فرنك ذهبا مجموع نفقات الأعمال الخاصة بشق القناة
٤٦ مليون فرنك ذهبا مصاريف عمومية لادارة الأعمال عامة .

---

٢٨٧ مليون فرنك ذهبا المجموع .

ويقول عبد الرحمن بك الرافعى فى مؤلفه عن عصر اسماعيل[1] تحت عنوان خسائر مصر المالية فى انشاء القناة أن مجموع هذه الخسائر التى أورد بها قائمة بلغت ١٦٫٨٠٠٫٠٠٠ جنيها وأن الفوائد وما اليها بلغت حسب تقدير المستر « ادوين دى ليون » ٦٫٦٦٣٫٠٠٠ جنيها •

ولكن الرافعى بك يقع بعد هذا البيان فى خطأ ظاهر فيقول أن نفقات انشاء القناة حسب احصاءات الشركة بلغت ٤٥١٫٦٥٦٫٦٦٠ فرنكا ، أى نحو ١٨٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيها • وهذا ما روته بعض المصادر العلمية[2] ، مع أن الشركة فى بيانها الرسمى ذكرت أن مجموع تكاليف الانشاء بلغت ٢٤١ مليون فرنك ذهبا وأضافت ٤٦ مليـون فرنك كمصاريف عمومية لادارة الأعمال العامة •

ومن ذلك يتضح أن مصر دفعت لشركة قناة السويس أكثر مما أنفقت الشركة فى حفر القناة ، وخسرت مصر نحو ضعف ما أنفقته هذه الشركة ؛ ولا ننسى الأراضى وما الى ذلك • أما اذا عرضـنا أرقام الأرباح التى حصلتها الشركة من القناة وقد بلغت حتى الآن ، فى مجموع الايراد أكثر من مليار من الجنيهات ، فان الحالة تبدو مروعة ومخيفة ؛ وقد تناولنا هذا كله على ضوء السجلات الرسمية فى الجزء الرابع من هذا الكتاب •

ومتى ثبت أن مصر هى التى أعطت المال وقدمت الرجال وأباحت أرضها ومدت الترعة العذبة التى لولاها لاستحال العمل واستعصت الحياة فى منطقة السويس ، فماذا تبقى ليدعيه المستعمر لنفسه ؟! سيقولون الفن الهندسى بطبيعة الحال ، وهم يعلمون أن دى لسبس هو آخر من يستطيع أن يدعى العلم بالهندسة ويجب أن يكون واضحا أنه لم يكن ثمة تعقيد فى عملية حفر القناة نفسها من وجهة نظر الهندسة وليست هناك معجزة من معجزات الفن ، فالعملية ليست الا عملية حفر على نطاق واسع ، ولقد طالما حفرت مصر القنوات والترع فى عصر محمد على وما حفرته

(١) عبد الرحمن بك الرافعى : عصر اسماعيل ، الجزء الأول صفحة ١٠٠
(٢) سير آنولد ولسون : المرجع السابق •

تحت رعايته يزيد فى مجموعه عن أعمال الحفر فى قناة السويس ، بل حفرت مصر فى أزمنة الفراعنة والعرب قناة فرعون وقناة عمر وكانتا أطول وأكثر شقة من قناة السويس ، ومع ذلك لم تملأ مصر الكتب والصحف رنينا ولم تقم الدنيا وتقعدها • فالشىء الوحيد الذى جعل القناة ذات خطر ، هو أنها أداة استعمار وقد أريد لها أن تكون كذلك ، وما كانت القناة لتنال كل هذا الاهتمام لولا أنها قصرت لهم طريق الهند ومستعمرات الشرق الأقصى •

وقد قام حوار عنيف بين الفرنسيين وغيرهم بشأن القناة وجهود أهل الفن ، وهناك كتاب كثيرون يقطعون بأن نصيب المهندسين الفرنسيين فى أعمال قناة السويس لم يكن بذى قيمة ، وأن أصحاب الفضل الأكبر كانوا مهندسين غير فرنسيين ويرجعون أكبر نصيب من الفضل الى « نيجريللى » وقد ادعاه الايطاليون لأنفسهم لأن البلد الذى ولد فيه ضمن حدود الدولة الايطالية وعارضهم الفرنسيون قائلين أنه كان نمساويا ، وعلى كل لا جدال بين الفرنسيين بشأن كفاية « نيجريللى » وبراعته وأنه لعب أكبر دور فى أعمال قناة السويس الفنية ، وقد اشتغل بالمشروع منذ كان عضوا فى جمعية الدراسات التى أسسها « أنفتان » •

ويذكر الايطاليون أيضا اسم « جاليوكابا » • وهناك آخرون غير من ذكرنا من ألمان وغيرهم وعلى كل فان الجدل بهذا الشأن لم تعد له فى الوقت الحاضر قيمة عملية وانما خلاصة القول ، هى أن دى لسبس لم يكن له فى الأمر دور غير دور الرجل الدبلوماسى الذى لعب بطريقة كشفنا عنها فى الفصول السابقة ودللنا على أن البواعث مهما عظمت لا تبرر الوسائل التى لجأ اليها •

ولهم أن يكتبوا ما طابت لهم الكتابة وأن يدعوا ما وسعهم الادعاء انما الذى سيظهر للملأ كله هو أن مصر وعاهلها اسماعيل والألوف المؤلفة من أبناء مصر الذين اشتغلوا فى أعمال القناة هم أصحاب الفضل الأول والأخير •

***

وكما بينا فيما تقدم لم يضيعوا وقتا بل بمجرد افتتاح القناة فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ وانتهاء حفلات الافتتاح ومهرجانات القناة المنقطعة النظير بدءوا يتمون فصول الرواية بتشديد الخناق على مصر ومضاعفة نكباتها المالية واستغلال الظروف التى خلقوها هم أسوأ استغلال للوصول الى غاياتهم السياسية التى توجوها فى نظرهم باحتلال الانجليز لمصر فى سنة ١٨٨٢ وسنثبت فيما يلى من فصول هذا الكتاب أن الاحتلال والأزمات المالية والسياسية التى سبقته والتى عاصرته لم تكن الا نتيجة مباشرة لهذه القناة وذلك لأنهم لم يشقوا القناة لخير بنى الانسان بل أرادوها أداة استعمار كما صمموا لها فى الزمان البعيد جدا . ومصر وحدها هى التى أحسنت الظن وهى التى أرادت القناة لتحقيق أنبل الغايات وأعلى المقاصد .

[illegible] الأولى [illegible]

و [illegible] القناة الإيطاليون لأنفسهم لأن السلطة التي [illegible] الدولة الإيطالية [illegible] مصر [illegible] لكي لا [illegible] الفرنسيين [illegible] أكبر دور في أعمال قناة السويس [illegible] الآن [illegible] الفرنسية [illegible] التي أسسوا [illegible]

[illegible] الإيطاليون [illegible] البلاد [illegible] الأمر [illegible] الدبلوماسي [illegible] الرسائل التي [illegible]

[illegible] الكتابة [illegible] مصر [illegible] أعمال القناة [illegible]

الفصل الثاني عشر

خسائر مصر السياسية والمالية

سوء حالة الملاحة فى القناة ـ تعرض الشركة للافلاس ـ الحرب بين فرنسا والمانيا فى سنة ١٨٧٠ ـ التفكير فى بيع قناة السويس نفسها لبريطانيا ـ مصائب مصر المالية ـ بيع أسهم مصر فى قناة السويس ـ الدوى الذى أحدثته هذه الصفقة ـ نتائج الصفقة بالنسبة لبريطانيا ـ تتابع المصائب وفرض المراقبة الثنائية ـ نظام مماثل فى تونس وتركيا ـ الوزارة الأوربية برئاسة نوبار ـ خلع اسماعيل توطئة للاحتلال ـ بيع حصة مصر فى أرباح القناة ـ بريطانيا تعد العدة لغزو مسلح .

لم تقبل السفن البريطانية على استخدام قناة السويس فى طريقها الى الهند ، دون غيره من الطرق الا فى سنة ١٨٨٨ ، بعد أن تمكنت بريطانيا من فرض سيطرتها التامة على هذا الشريان ، والبلد الذى يسير فيه . وقبل هذا التاريخ ، اكتفت انجلترا بسفينتين فى كل شهر كانت ترسلهما الى كلكتا ومدراس ؛ وحتى سنة ١٨٧٤ ظل اهتمامها منصرفا الى الطريقين الذين كانت تستعملهما قبل افتتاح القناة ، وأحدهما يسير بحرا الى الاسكندرية ، ومن ثم تنقل البضائع بالسكة الحديد الى مدينة السويس ، وتشحن هناك فى سفن تسير من السويس الى بلاد الهند ، وكذلك ظلت انجلترا ترسل سفنها الهامة عن طريق رأس الرجاء الصالح[١]

ولعل انجلترا ، على الرغم من حماسها الظاهر لدى لسبس وقناة السويس ، رسمت سياسة ترمى لمضاعفة متاعب شركة قناة السويس بطريقة خفية واظهار عملية القناة فى صورة عملية خاسرة ، تهدد المساهمين

(١) كتاب هوسكنز Hoskins وعنوانه British Routes to India صفحة ٤١٥ .

فى الشركة بالخراب والدمار فتشترى الشركة كلها ؛ بل أرادت أن تشترى القناة نفسها بأبخس الأثمان • وكانت انجلترا تعلم تمام العلم أنها أكثر الدول ملاحة فى طريق الشرق ، فيكفى أن تحجم بواخرها عن استخدام الطريق الجديد ، لتكسب المعركة ، وذلك دون أن تثير خصومة أو عداء • ففى نفس الوقت الذى رسمت هذه الخطة ، كانت تلوح بغصن الزيتون ، وتكتفى بتسيير سفينتين اثنتين فى القناة ، ذرا للرماد فى العيون ، وليكون لها أصبع فى قناة السويس •

ومنذ افتتاح القناة حتى نهاية سنة ١٨٧٠ لم يتجاوز عدد السفن التى مرت بالقناة ٤٨٦ سفينة وبلغ مجموع حمولتها ٤٣٦ر٦٠٩ طنا ، وكان مجموع ما حصلته الشركة من الرسوم ٤ر٣٤٥ر٧٥٨ من الفرنكات • وأما الركاب الذين اجتازوا القناة فى تلك المدة فبلغ عددهم ٢٦ر٧٥٨ راكبا • وبذلك تبين للمساهمين خطأ التقدير الذى وقع فيه دى لسبس ، والمبالغة التى جنح اليها اذ وعدهم فى اجتماع الجمعية العمومية لسنة١٨٦٨ بايراد لا يقل عن ستين مليونا من الفرنكات الذهب فى العام قائلا لهم « ان من التواضع أن نفترض كرقم للملاحة فى القناة نصف ما وصلته فى طريق الكاب ، فقد بلغ الرقم فى هذا الطريق أحد عشر مليونا من الأطنان ، بمعنى أنه لن يهبط رقم المرور فى قناة السويس عن ستة ملايين من الأطنان ، تحصل عليها ستين مليونا من الفرنكات » وكان دى لسبس يتخيل الايراد على أساس تقدم الاستعمار فى الشرق الأقصى ، ولذلك كتب فى سنة ١٨٦٧ يقول انه يعلق آمالا كبيرة على الملاحة فى القناة ، لأن حركة الملاحة تضاعفت فى السنوات الأخيرة بين الشرق والغرب ، بعد أن فتحت الصين واليابان وانتظمت الحالة فى الهند الانجليزية •

ولما عقدت الجمعية العمومية لمساهمى شركة قناة السويس فى ٣٠ مايو سنة ١٨٧٠ عرض دى لسبس فى اجتماعها بيانا بالمصروفات التى أنفقت على القناة والآلات المستعملة ، والأراضى والأبنية التى أقيمت والمزمع اقامتها ، وفوائد القروض والسندات ، ومصاريف الادارة وما الى ذلك وقدر كل هذا بمبلغ ٤٣٢ر٨٠٧ر٨٨٢ من الفرنكات •

وفى هذا التاريخ لم يبق لدى الشركة من رأس المال الذى اكتتب فيه والذى بلغ ١٨ مليونا من الجنيهات سوى مبلغ ٨٢٦٫٠٠٠ جنيه استرلينى .

***

وفى سنة ١٨٧٠ عجزت الشركة عن أن تصرف ربحا للمساهمين ، وكانت قد ضمنت لهم حدا أدنى من الربح بنسبة ٥ فى المائة . وقد هبطت الأسهم وبلغ سعرها فى البورصة فى سنة ١٨٧١ مائتين وثمانية من الفرنكات أى أقل من النصف ، فترنحت شركة دى لسبس وتعرضت للافلاس .

ولمداواة هذه الحالة اضطرت الشركة للالتجاء الى الاقتراض ، فطرحت للاكتتاب سندات جديدة بمبلغ عشرين مليونا من الفرنكات بضمان فائدة قدرها ٨٪ على أن تستهلك هذه السندات الجديدة فى ثلاثين سنة ، وكان هذا الاكتتاب بتصريح حصلت عليه الشركة من خديو مصر باعتباره صاحب السيادة على القناة ، ولكن فشل هذا الاكتتاب ولم تحصل الشركة سوى خمسة ملايين من الفرنكات أى ربع القيمة المطلوبة وذلك لانهيار الثقة فيها وافتضاح الطرق الملتوية التى كانت تلجأ اليها .

ولضمان دفع فائدة القرض الجديد حصلت الشركة على امتياز آخر من الخديو وهو أن يأذن لها بتحصيل رسم اضافى قدره فرنكا على كل طن يمر بالقناة ، وكان مقررا فى الاتفاقات السابقة ألا يتجاوز الرسم عشرة فرنكات ، وتقرر أن يستغنى عن هذا الرسم الاضافى بعد استهلاك سندات الدين الجديد . وتلك المحاولات لم تغير الوضع القائم وقتئذ ، وهو أن نفقات الشركة كانت تتجاوز مواردها وقد بلغت زيادة النفقات على الايرادات فى سنة ١٨٧٠ تسعة ملايين وتسعمائة وخمسين ألف فرنك وهبطت هذه الزيادة فى العام التالى الى مليونين وستمائة وخمسين ألفا من الفرنكات .

وبدأت الاعلانات القضائية تنهال على الشركة ، التى أصبحت تصفيتها

أمرا لا مندوحة عنه • وقد وصف هذه الحالة ، شارل دى لسبس ، ابن فرديناند ، الذى عينه أبوه ، نائب رئيس للشركة ، وصفها فى خطاب كان قد ألقاه بعد ذلك بسنوات ، فى احدى الجمعيات العمومية للمساهمين فقال « حينما فتحت قناة السويس للملاحة ، لم تكن أثرياء • وانكم لتذكرون سنة ١٨٧٢ ، وأن المصادفات المحضة ، هى التى أنقذت الشركة من الافلاس • ولقد كنا مدينين بمبلغ خمسة عشر مليونا من الفرنكات لأصحاب كوبونات السندات ، ولم نحتكم على هذا المبلغ • ولعلكم نسيتم أننا اضطررنا لأن نصدر أسهما أخرى بمبلغ عشرين مليونا من الفرنكات ، حتى نؤكد للجمهور أننا نفى بفوائد القروض ، ولما طلبنا هذا القرض من الدائنين مؤكدين لهم أننا اذا لم نحصل عليه فان خرابهم أمر محقق ، رفضوا مساعدتنا ، وكانت صيحاتنا لهم « انقذونا ، لتنقذوا أنفسكم » ووعدناهم بالحد الأقصى من الفوائد ٨٪ فائدة و ٢٪ فى مقابل الاستهلاك • وكانت النتيجة أن ما جمعناه لم يبلغ خمسة ملايين من الفرنكات ، وكان علينا أن نوفى خمسة عشر مليونا ، وانهالت علينا اعلانات الدعاوى التى رفعت أمام المحكمة التجارية • وأخيرا ، ومع كسب الوقت ، استطعنا أن نجتاز المحنة وأن نرى اليوم الذى أصبح ربح عمليتنا فيه مؤكدا » •

ويعلل « شارل رو »[1] هذه المحنة بأسباب ذكر منها الخلاف الذى ثار بشأن المقياس الذى يتبع فى تحصيل الرسوم على البضائع ، فان الحيز الذى تشغله البضاعة على السفينة يتفاوت بتفاوت كثافتها ، وهناك مقياس بحرى معروف يقال له الطن المترى ، ولم تكن ثمة قاعدة مستقرة بهذا الشان ، وكان المقياس الانجليزى يختلف عن القاعدة التى وضعت فى فرنسا ، منذ أيام « كولبير » ؛ وقد أدى الجدل بهذا الشأن لمنازعات عرضت على القضاء الفرنسى ، وأهمها قضية رفعتها شركة « مساجيرى ماريتيم » ضد شركة قناة السويس ، وكذلك لعبت الدبلوماسية البريطانية

---

(١) شارل رو : برزخ وخليج السويس ، الجزء الثانى صفحة ٦ وما بعدها .

دورا هاما ، بهذا الشأن ، كما تدخل الباب العالى من ناحية أخرى ، وعقد مؤتمر فى القسطنطينية لتسوية هذه المسألة وتدخل اسماعيل باشا من ناحية أخرى[1] ؛ ولم نشأ أن نشغل القارىء بتفاصيل هذه المشكلة الهامة فى هذا الجزء من الكتاب ، وقد تناولناها من جانبها السياسى فى الجزء الثانى الذى عالجنا فيه « النزاع المصرى ، البريطانى حول قناة السويس » وعرضناها من الناحية الفنية عند الكلام على رسوم الملاحة فى الجزء الرابع من هذا الكتاب ، وقد أفردناه للكلام عن شركة قناة السويس .

ويبنى « شارل رو » رأيه على أن الصراع فى المصالح كان قد نشب بين فريقين : فريق المساهمين فى الشركة ، وكانت تقضى مصلحتهم عليهم أن تحصل الشركة على أكبر قدر ممكن من الايراد ، وفريق المنتفعين من شركات الملاحة بحركة المرور فى القناة ، ويهمهم أن يدفعوا أقل قدر ممكن من الرسوم .

وقد حلوا الاشكال فى نهاية الأمر على الوجه الذى أراده الانجليز ؛ ولو طبق القانون تطبيقا سليما ، لترك الأمر لمصر صاحبة القناة ، لتقضى فيه على الوجه الذى تراه فهى التى تفرض الرسوم وتضع قاعدة تحصيلها ولا معقب عليها فى ذلك .

***

ويقول كتاب آخرون أن الحرب التى نشبت بين فرنسا وألمانيا فى سنة ١٨٧٠ كانت ذات أثر بالغ على مركز شركة قناة السويس من الناحية المالية ؛ ولاشك أن هذه الحرب قد تأثرت هى نفسها بظهور قناة السويس فى عالم الوجود فى سنة ١٨٦٩ وبالتالى أثرت على القناة نفسها اقتصاديا وسياسيا ؛ ولذلك ، نرى ونحن نعرض أصول مشكلات قناة السويس ، المعاصرة لكى نكشف عن جذور هذه المشكلات ، أن نعرض لهذه الحرب فى شىء من الايجاز .

---

(١) كان قد ابرم اتفاق فى القسطنطينية وابى ان يذعن له دى لسبس فبعث اسماعيل بعشرة آلاف جندى الى منطقة القناة ، واضطر دى لسبس للنزول على ارادته .

بينا فيما تقدم أن البواعث الحقيقية التى أدت لخلق هذه القناة هى الرغبة فى خدمة الاستعمار الأوروبى ، وفى الوقت الذى مر بين سنة ١٨٥٤ وسنة ١٨٦٩ كان الحوار والتنافس فى أوروبا بشأن هذه القناة على أشده بين فرنسا وانجلترا ، لأنهما كانتا عبارة عن القوتين البارزتين فى السياسة الأوروبية ، وهذا مع ملاحظة عدم اغفال النمسا وروسيا القيصرية ، وان لم تتخذ مواقف ايجابية ظاهرة فى موضوع القناة ، وبغض النظر عن مكانة هذه الدول فى السياسة الأوروبية ، كان التسابق على الاستعمار فى الشرق على أشده بين فرنسا وانجلترا .

وفى هذه المرحلة بدأت تظهر فى عالم الوجود دول أوروبية أخرى تتاخم حدود فرنسا ، بحيث لم تعد وحدها ، الدولة الكبيرة فى القارة ، فايطاليا قد تحررت من نير النمسا وتجمعت دويلاتها تقريبا وأوشكت أن تصير عاملا جديدا فى السياسة الأوروبية ، وكذلك ظهرت ألمانيا ، ومعها بسمارك ، كبير ساسة القرن التاسع عشر .

ويرجع ظهور ألمانيا الموحدة لسنة ١٨٦٦ وهى السنة التى تفاهم فيها الانجليز مع الفرنسيين بشأن قناة السويس وتوقفت المعارضة البريطانية المعروفة ، وفى هذه السنة نفسها ، وعلى وجه التحديد فى ٢٤ أغسطس سنة ١٨٦٦ أبرم صلح « براج » بين النمسا وبروسيا وخرجت النمسا بمقتضاه من الاتحاد الجرمانى ، وصار ملك البروسيين صاحب الكلمة كلها فى ألمانيا الموحدة ، ووضع دستور للاتحاد الألمانى الشمالى فى سنة ١٨٦٧ ، وعين بموجبه ملك بروسيا رئيسا لهذا الاتحاد الذى تقف حدوده عند خط « مين » وعقدت ولايات الجنوب وهى بافاريا ووارتمبرج وهيس ودوقية باد معاهدة دفاعية هجومية مع اتحاد الشمال . وبذلك صار ملك بروسيا الحاكم العسكرى والسيد المطلق فى ألمانيا بأسرها . وبجانب ذلك ضمت بروسيا لأراضيها بلادا أخرى مثل هانوفر . وأبى بسمارك الاكتفاء بذلك ، وقد قرر أن يخلق ألمانيا الكبرى ، بل

الامبراطورية الألمانية ، ولم يكن يعارضه فى بافاريا وبلاد الجنوب سوى بعض الارستقراطيين والطبقــة البرجوازية بتحريض فرنسا ومع أن الصناعة كانت فى الشمال ، الا أن الجنوب كان ذا أهمية تجارية وبضمه كان يمكن بناء أسطول عظيم وتستطيع ألمانيا أن تأخذ فى مضمار البحث عن المستعمرات بنصيب ٠

ولما كانت انجلترا ، على الرغم من تفاهمها الدبلوماسى مع فرنسا فى موضوع قناة السويس ، مستمرة على الخوف من منافسة فرنسا لها فى طريق الشرق ، بعد شق القناة ، لذلك نظرت بعين الارتياح لظهور الدولة الألمانية الجديدة لتكسر شوكة نابليون الثالث ، وتحفظ كفة التوازن فى أوروبا ، وأظهرت وزارة خارجيتها أنها لا تهتم كثيرا بما يحدث من تغيرات فى أوروبا ٠

ورأى وزير خارجية فرنسا وقتئذ « دروان دى لويس » أن ينصح الامبراطور بمعارضة سياسة بسمارك بكل ما أوتى من قوة ولو أدى الأمر لقيام الحرب بين فرنسا وألمانيا ؛ ولكن نابليون الثالث قد تريث عملا بنصيحة بعض المقربين اليه ٠ وعلى كل بدأت مشكلة الحدود بين فرنسا وألمانيا تلعب دورها وتبودلت مذكرات دبلوماسية بين البلدين وحاولت فرنسا أن تدعم حدودها بضم بلاد أوروبية لها حتى فكرت فى الاستيلاء على بلجيكا ٠ وكانت انجلترا واقفة لنابليون الثالث بالمرصاد فبعثت له بمذكرة اضطر معها للتراجع والتصريح بأنه لم يفكر قط فى ضم هذه البلاد ٠ واشتد التوتر حدة بين فرنسا وألمانيا حتى أضحت الدوائر السياسية فى أوروبا تردد القول بأن فرنسا تسعى الى حرب تنازل فيها ألمانيا لكى تظفر بنتيجة توطد بها عرش بونابرت الذى كانت تعبث به الرياح والأعاصير ٠

ولكن فرنسا على الرغم من تحديها لمصر فى موضوع قناة السويس وهى مؤيدة باجماع أوروبى ، كانت فيما يتعلق بسياستها الأوروبية فى عزلة ؛ وهو الأمر الذى يدل على أن شعور الأوروبيين المشترك ضد

الشرق كان يوحد جبهتهم ، وان اختلفوا وتقاتلوا فى نفس الوقت من أجل مسائل أخرى • فالنمسا التى كان يمكن أن تكون حليفا لفرنسا ، قد تخلت عنها فى هذا الموقف ، وكذلك تخلت عنها ايطاليا ، لأن غاريبلدى كان قد حاول الاستيلاء على روما فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٦٧ لتتم وحدة ايطاليا ، فتصدت له فرق فرنسية بدعوى حماية سلطان الكنيسة • وأدى عمل فرنسا هذا لتحسين العلاقات بين بسمارك وبين ايطاليا الفتاة • وقد أحس نابليون الثالث بالفراغ الذى يحيط به واستغاث بقيصر روسيا ليحالفه ، ولكن اسكندر الثانى لم يتجاسر على تحدى بسمارك[1] •

وقد تطورت الحوادث بسرعة حتى نشرت الصحف الأوروبية فى أول يوليو سنة ١٨٧٠ نبأ يستفاد منه أن أسبانيا رشحت لعرشها ، الذى كان شاغرا فى ذلك الحين ، الأمير ليوبولد ، أحد أفراد أسرة هوهنزلرن • وبمجرد ذيوع هذا النبأ اشتدت العواصف والتراشق بأقسى التعبيرات بين حكومتى فرنسا وبروسيا ، وأضحت الحرب قاب قوسين أو أدنى • وقد ركبت فرنسا رأسها وكلفت سفيرها بمقابلة الملك غليوم الأول ومطالبته رأسا بأن يعطى تعهدا بمنع ليوبولد عن قبول عرش أسبانيا ، وكان الملك البروسى البالغ وقتئذ أربعا وسبعين عاما من عمره يقابل هذه العاصفة بهدوء ووقار • ولكنه كان يعلم من سفيره فى باريس أن فرنسا تريد الحرب وتسعى اليها بكل وسائل الاستفزاز • واكتفى الملك باحاطة بسمارك بتفاصيل هذا التحدى وأرسل اليه البرقيات العنيفة التى حملها اليه السفير الفرنسى ، واتجه بسمارك الى القائد الألمانى « فون مولتكه » وسأله عن حالة الجيش فطمأنه عليها ، وأذاع بسمارك على الرأى العام الأوروبى تفاصيل ما دار بين فرنسا وألمانيا من محادثات وأخذ ورد منذ سنة ١٨٦٧ وهى تفاصيل تدمغ نابليون الثالث بتهمة محاولة الاستيلاء على بلجيكا ، وكان قد تورط وكشف عن رغبته هذه فى احدى المذكرات السرية ، وأشرقت شمس يوم ٢٠ يوليو سنة ١٨٧٠

(1) Vladimir Potiemkine : Histoire de la Diplomatie. Volume I. Paris 1946. Page 514.

والحرب مشتعلة بين فرنسا وألمانيا ، ووقفت انجلترا فى أقصى الشمال على الحياد ، ولكنه حياد يشوبه تأييدها لبروسيا لكى تكسر شوكة فرنسا منافس انجلترا فى الطريق الى الهند •

وقد استطاع الجيش الألمانى أن يسدد ضرباته لفرنسا ، بل وأن يحتل أرضا فرنسية ، وأملى بسمارك شروطه على فرنسا المهزومة هزيمة أطاحت بنابليون الثالث ، وقامت بعدها الجمهورية الثالثة ووقعوا شروط الصلح المبدئية فى فرساى فى ٢٦ فبراير سنة ١٨٧١ وحصلت ألمانيا لنفسها على الألزاس والجزء الشرقى من اللورين وغرامة قدرها خمسة مليارات من الفرنكات الذهب ، وقد تأيدت هذه الشروط فى صلح فرانكفورت الذى أبرم فى السنة نفسها •

وهكذا كانت نهاية نابليون الثالث ، جزاء ظلمه فى الحكم الذى أصدره ضد مصر ، وهكذا لحقتهم لعنة السماء ، ولم تستطع السياسة الفرنسية ، أن تنفذ ما رسمته لنفسها من سيطرة على الشرق حينما تشق القناة ، ولقد تآمر الطغاة ضد بلد آمن ، لا حول له معهم ولا قوة ، الا أن مدبر الكون أقوى ، ويد الله فوق أيديهم •

أما دى لسبس وأحلامه وخيالاته ، وسطوته واستبداده ، فكل ذلك كان لابد أن يتكسر فى غمار الحرب السبعينية ، وأن يطل عليهم شبح الافلاس مرة أخرى •

***

رأى دى لسبس نفسه ، على حافة الهاوية ، فى سنة ١٨٧١ وقد تتابعت المحن والكوارث ، حتى عقد مجلس الادارة اجتماعا صاخبا ومسك البعض بتلابيبه محاولا قتله لولا أن خلصه من أيديهم العضو الانجليزى « سير دانيل لانج » وانتهز هذا الأخير فرصة انهيار حالة دى لسبس المعنوية ، فأشار عليه أن ينقل الشركة برمتها الى لندن ، وصادف الاقتراح ارتياحا من جانب دى لسبس فلجأ الى وزارة الخارجية البريطانية وعرض عليها الأمر فى أبريل سنة ١٨٧١ ولكن وزيرها اللورد

« جرانفيل » قابل العرض بكثير من التحفظ والبرود • وأبى دى لسبس أن يقف عند هذا الحد ، وقد أصر على أن يطعن مصر فى ظهرها ، على كثرة ما أحسنت اليه ، فعـاد يقترح على حكومة انجلترا فى شهر يونيو سنة ١٨٧١ ، على الرغم من موقفها من بلاده فى حربها مع ألمانيا ، أن تشترى الدول البحرية قناة السويس كلها بمبلغ اثنى عشر مليونا من الجنيهات ، مضافا اليه تعهدها بأن تدفع للمساهمين فى شركة القناة ، عشرة ملايين من الفرنكات فى كل سنة ، وذلك لمدة خمسين سنة ، وهكذا حاول هذا المخلوق أن يتصرف فى جزء من صميم مصر بالبيع والشراء ، ولو استطاع لعرض أن يبيع مصر كلها !! وقد روى هذه الواقعة مؤلف انجليزى هو « السير آرنولد ولسون »[1] وادعى أن وزارة الخارجية البريطانية ، عملا برأى رئيس الحكومة الانجليزية وقتئذ ، المستر جلادستون ، لم تحرك ساكنا ، حال كون اللورد « دربى » كان يلح فى ضرورة نقل القناة الى يد لجنة دولية ، واقترح وزير التجارة الانجليزى ، اللورد « فارر » Farrer تشكيل لجنة أوروبية لتباشر ادارة القناة واستغلالها ، وقال هذا الوزير « ستكون المتاعب والمشكلات لا نهاية لها ، اذا ما ترك أمر هذه القناة فى يد شركة خاصة » •

وقال المعترضون على اقتراح دى لسبس ، أن الباب العالى ، لا يوافق بأية حال على مبدأ بيع القناة أو ادارتها بمعرفة لجنة دولية وأن شركة قناة السويس ، شركة مصرية وخاضعة للقوانين المصرية ، وما دى لسبس فى ادارة القناة ، الا وكيل عن والى مصر ، فليست له صفة تخوله التصرف فى القناة بالبيع •

ومع ذلك يدعى « سيرآرنولد ولسون » أن الباب العالى اقترح على بريطانيا أن تشترى القناة • ولم يبن هذا الكاتب ما ادعاه على أية وثيقة تجعل لرأيه قيمة ؛ وانما قال أن الجنرال « ستانتون » قنصل بريطانيا العام فى القاهرة ألح على الحكومة البريطانية أن تقبل العرض ، وسعى لذلك

(١) سير آرنولد ولسون : المرجع السابق ؛ صفحة ٤٥

الدوق « آرجيل » ، وهو وقتئذ من رجال وزارة الهند • ولكن مجلس الوزراء البريطانى رفض العرض ، لأنه نظر للمسألة من ناحيتها المالية ، ولم يجد ما يقتضى بذل المعونة لانقاذ موقف المساهمين فى الشركة • والثابت أن دى لسبس سافر الى لندن بالفعل ليفاوض فى بيع القناة ، وقد أعرض عنه اللورد « جرانفيل » !!

كانت مسألة بيع القناة أمرا ابتدعه دى لسبس وسعى اليه سعيا جديا، بل وبمساعيه شرع دوق « سذرلاند » ومستر « يندر » ، من كبار الماليين الانجليز ، مؤيدين من وزارة التجارة البريطانية ، فى تأسيس شركة لهذا الغرض ؛ وأغلب الظن أن مصر قد نجت من هذه المؤامرة ، بسبب سياسة انجلترا حيال فرنسا فى الحرب التى قامت بينها وبين ألمانيا ، وكانت انجلترا ترى أن أى عمل يبذل فى صالح دى لسبس وشركة قناة السويس، بغض النظر عن نتائجه السياسية ، فيه كسب لفرنسا ، وانجلترا وقتئذ كانت تؤيد ألمانيا ضد فرنسا بكل جوارحها • وكان هناك عامل آخر جعل وزارة الخارجية البريطانية تعرض عن هذه الصفقة ، ذلك أنه كبر عليها أن تبلغ الخيلاء بدى لسبس مبلغ الشعور بأنه مالك يتصرف فى القناة بالبيع ، وانجلترا لاتسلم له بهذا بأية حال ؛ وهى اذا كانت فى العام السابق، أى فى سنة ١٨٧٠ قد أطرته ونافقته ودقت له الطبول ، فذلك لكى تجعل منه مأجورا يشتغل لحسابها ، لا أن ترفعه الى هذه المكانة التى يريد أن ينتزعها لنفسه فيبيعها قناة مصر ، مع ما فى هذا من عبث ، وبطلان يلحق التصرف ، وليست انجلترا من السذاجة ، بحيث تطاوع دى لسبس فى منطقة • ثم انها كانت تدبر خطتها التى تغنيها عن ذلك فى هدوء وصمت وتنتظر الوقت الملائم لتنفذها ، من غير أن تثير الرأى العام العالمى •

كان دى لسبس ، حتى عند الشدائد ، طاغية كعادته ، وخارجا على القانون كعادته ، فلما لم يستجب الانجليز لطلبه ، وينفذوا المؤامرة التى رسمها ، راح يضايق سفنهم فى قياسها وبيان حمولتها ، الى حد أنه وجه فى ابريل سنة ١٨٧٤ انذارا الى الأميرالية البريطانية والى وزارة التجارة

الانجليزية ، معلنا اياهما بأن على السفن الانجليزية أن تدفع رسوم المرور التى يقررها وكلاءه بمصر ، وأن تراعى اللوائح التى يضعها ، وما على السفن التى تأبى الاذعان الا أن تذهب الى طريق رأس الرجاء الصالح .

ومن جهة أخرى أثار صنوفا مختلفة من المشاغبات ضد الباب العالى تارة وضد والى مصر تارة أخرى . وبلغت به الجرأة حدا أباح له أن يعلن حكومة مصر بأن شركته لن تخضع للقضاء المصرى ، وأنه اذا ما اتخذت الحكومة المصرية ضدها أقل اجراء فانه يضع الشركة تحت حماية حكومة فرنسا .

***

أما لماذا تجاسر دى لسبس على هذا العصيان والتحدى السافر ، حتى كان يعرض القناة صفقة ، وكأن حكومة مصر لا وجود لها ، فلأن مصر كانت قد وقعت تحت عبء ثقيل من الديون والمصائب المالية ، التى كانت القناة سببا فيها ، بل كانت السبب الأكبر والأهم .

بدأت المتاعب المالية ، فى أيام المغفور له سعيد باشا ، ولم تكن المعاهدات والفرمانات ، تخول له أن يضرب العملة ، أو يعقد قروضا ، ولكنه خالفها ، وفى سنة ١٨٥٨ ، أصدر أذونات على الخزانة بتحريض فرديناند دى لسبس ، وبفائدة تتراوح بين ١٢ و ١٨ فى المائة[1] وقد تجاوز هذا القرض مليونا وستمائة ألف من الجنيهات الاسترلينى . وسعيد هو الذى فتح باب مصر على مصراعيه للبنوك الأجنبية وللمرابين الأجانب ، وهو الذى أرسل الى باريس أحد أخصائه ، وهو بولندى اسمه « باولينو بك » فى سنة ١٨٦٠ ليعقد له قرضا بمبلغ ثمانية وعشرين مليونا من الفرنكات . وعند موته كانت البونات التى فى التداول فى المدة من ١٨٦٠ الى ١٨٦٣ قد بلغت ٥٥ مليونا من الفرنكات . وسعيد هو الذى

---

(١) الدكتور محمد صبرى بك : L'Empire Egyptien sous Ismail باريس سنة ١٩٣٣ — صفحة ٨٦

وقع فى ١٦ أغسطس سنة ١٨٦٠ اتفاقا مع دى لسبس يحدد آجال الأقساط التى تعهد بدفعها لشركة قناة السويس ابتداء من سنة ١٨٦٣ وذلك ثمنا للأسهم التى اشتراها . ويصفه الدكتور محمد صبرى بك ، فى المرجع الذى تقدمت الاشارة اليه ، بأنه كان متلافا للمال ويستدل على ذلك بأنه أعطى « لزيزينيا » نصف مليون من الجنيهات ، وأعطى ربع مليون آخر لأخيه الأمير حليم ومبلغا مماثلا للأمير مصطفى فاضل ومليونا وربع من الفرنكات لأخته الأميرة نازلى حليم وهكذا .

وعلى الجملة ، بلغت ديون مصر عند وفاة سعيد باشا ، بتقدير الدكتور محمد صبرى بك ، ٠٠٠ر٠٠٠ر٣٦٧ من الفرنكات . وذكر عبد الرحمن بك الرافعى ، أن الدين العام ، قد بلغ عند وفاة سعيد باشا ٠٠٠ر١٦٠ر١١[1]

وقد تفاقم خطر المرابين الأجانب ، حتى بلغ الدين العام فى نهاية حكم المغفور له اسماعيل باشا أكثر من تسعين مليونا من الجنيهات الاسترلينى ، أى مبلغ ٠٠٠ر٠٠٠ر٢٥٠ر٢ من الفرنكات[2] . ومعروف أن أغلب هذه الديون كان صوريا ، وكانت الفوائد الربوية باهظـة ، حتى بلغت فى بعضها ١٢٪ . ولا يتسع المقام هنا للكلام عن ديون مصر على التفصيل ؛ فقد عنى ببيانها وشرح أسبابها وأصولها المؤرخون المعاصرون من أمثال الدكتور محمد صبرى بك وعبد الرحمن بك الرافعى .

وانما يهمنـا أن نقرر أنه لا ينبغى أن نقسو فى توجيـه اللوم الى اسماعيل ؛ فحقيقة كان اسماعيل شغوفا بالعمارة والتجديد ، وقد أنفق فى هذه الوجوه مالا طائلا رجاء أن يتم رسالة جده محمد على وأن يصل بلاده الى المستوى الذى يؤهلها للاستقلال التام والانفصال عن الدولة العثمانية ، بل أراد اسماعيل أن يجعل من مصر امبراطورية عظيمة ، وهى لا تستطيع ازاء المنافسات الاستعمارية التى سلطت عليها أن تنجو من

---

(١) عبد الرحمن بك الرافعى : عصر اسماعيل ، الجزء الثانى صفحة ٢٥ ؛ الطبعة الثانية سنة ١٩٤٨

(٢) الدكتور محمـد صبرى بك : الامبراطـورية المصرية فى عصر اسماعيل (بالفرنسية) باريس سنة ١٩٣٣ صفحة ١٠٨

أيدى الطامعين ، الا اذا ترامت أطرافها وأضحت دولة يحسب لها حساب •

وفى سبيل هـذا الغرض أيضا أنفق اسماعيل عن سـعة فى رشوة رجال الباب العالى وغيرهم ليصل الى ما وصل اليه من تدعيم ملكه وتقوية نفوذه ، وكذلك واجه اسماعيل مأساة قناة السويس ، وقد بينا فيما تقدم كم كلفت مصر من أموال ، وكم حصلت شركة قنـاة السويس من تعويضات ،وكان اسماعيل ينتزع من يدها أرض مصر وسيادة مصر بل ومياه مصر ودفع لقاء ذلك ثمنا باهظا ، فكانت هذه الشركة بل ودى لسبس بالذات من الأسباب التى أدت للارتباك المالى وما جره على هذه البلاد من مصائب• والثابت فى الوثائق الرسمية أن دي لسبس الذى ورط سعيدا حتى غرق فى الديون ، هو نفسه الذى تصالح مع اسماعيل فى سنة ١٨٦٦ ، وعاود سياسة اغراء مصر بعقد قروض خارجية ، بل كان يتفاوض ويساوم فى باريس دون الحصول مقدما على اذن من اسماعيل ثم يضعه أمام الأمر الواقع ، ولا أدل على جرأة فرديناند لسبس فى هذا الصدد ، أكثر من رسالة ، بعث بها قنصل فرنسا العام بالقاهرة الى وزارة الخارجيـة الفرنسية فى ٩ نوفمبر سنة ١٨٦٦ وقال فيها « لقد عقد هذا القرض دون موافقة الخديو ، وكنت أخشى ما قد يترتب على ذلك من منازعة ، ولكن الرئيس (دى لسبس) استطاع بكياسته أن يطمئن صاحب السمو ، فسويت المسألة • ولازالة الريب والظنون تحمل المسيو دى لسبس بجانب من الفائدة وانتهى الأمر بقبول القرض بمبلغ سبعة عشر مليـونا من الفرنكات بفائدة قدرها ١١٫٥٪ على أن يسدد فى خلال سنة • وعلاوة على هذا المبلغ ستقبض الشركة شهريا مبلغ ١٫٥٠٠٫٠٠٠ فرنك لتكملة الأقساط التى تستحق من الآن حتى شهر فبراير » •

ذكر الدكتور محمد صبرى بك فى مؤلفه الفرنسى عن « الامبراطورية المصرية فى عصر اسماعيل » أن رحلة نوبار الى باريس فى سنة ١٨٦٤ ، وهى التى تقدم الكلام عنها فى الفصل العاشر ، من هذا الكتاب ، كلفت الخزانة المصرية أربعة ملايين من الجنيهات • وأشار حضرته الى نشرة

كان قد طبعها ووزعها المسيو « دارفييه » أحد رجال المال الأجانب الذين كانوا يقيمون فى مصر ، وهذه النشرة طبعت فى سنة ١٨٧١ وقد أوردت بيانا بالأموال التى دفعتها مصر فى قناة السويس ، والتى تكون جزءا هاما من الدين المصرى . وهذه هى الأرقام التى سجلها المسيو « دارفييه » المشار اليه .

١٣٢٫٠٢١٫٩٤٠٫٤٦	فرنكا	ما تكلفته مصر فى شراء نصيبها من الأسهم حتى سنة ١٨٧١
١١٥٫٣٥٩٫٥٢٨٫٦٣	فرنكا	الغرامة التى فرضها نابليون الثالث وفوائدها
٢١٫٥٠٠٫٠٠٠	فرنكا	انشاء الترعة الحلوة من القاهرة الى الى الوادى
١٠٫٠٠٠٫٠٠٠	فرنكا	ثمن تفتيش الوادى
٩٫٠٠٠٫٠٠٠	فرنكا	تكاليف الحوض بالسويس
٢٣٫٣٩٥٫٠٠٠	فرنكا	ميناء السويس
١٫٢٥٠٫٠٠٠	فرنكا	فنارات فى البحر الأبيض المتوسط
٤٠٫٣٠٠٫٦٢٨	فرنكا	مشترى بعض الامتيازات التى كانت مخولة للشركة — اتفاق ٢٣ ابريل سنة ١٨٦٩

٣٥٢٫٨٢٧٫٠٩٧٫٠٩ من الفرنكات المجموع

وأضاف الكاتب أنه اذا حسبنا فوق ذلك ما تكلفته رحلة نوبار الى باريس وما أنفق فى القسطنطينية ثم فى حفلات افتتاح القناة فان ما أنفقته مصر على هذه القناة لا يقل بأية حال عن أربعمائة وخمسين مليونا من الفرنكات .

تلك هى الخسائر القاصمة للظهور حقا ، وقد لا تعد هذه الأرقام فى الوقت الحاضر بالشىء الذى يهدد دولة كمصر بالافلاس والدمار ، ولكن تلك كانت جنيهات من الذهب ، لا من الورق ، وكانت ميزانية البلاد

محدودة ، والامتيازات الأجنبية كانت آخذة بتلابيبها ، وكانت أوروبا التى تكتلت فى المؤامرة ضد مصر من أجل قناة السويس ، قد أوفدت المرابين والسماسرة كطلائع للغزو المسلح ، ولم يكن لاسماعيل من الرجال من يستطيع الاعتماد على كفايتهم أو مشورتهم ، وهل كان فى وسعه أن يعول على رجل مثل اسماعيل صديق المفتش ، الذى اشتهر بالجهل ، والسفه وسوء التدبير ، وانتهى أسوأ نهاية ، ولتصرفاته التى تناولتها أقلام المؤرخين رائحة لا يطيقها القارىء ذو الضمير والوجدان ؛ أم كان فى وسع اسماعيل أن يطلب المشورة الطيبة من المسيو نوبار ؟ !

نقول ان التبعة لا تقع على اسماعيل ؛ وانما كان اسماعيل سيىء الحظ بالنسبة للظروف التى حكم فيها ، والتركة التى خلفها له سعيد ، والوزراء الذين قدر له أن يعتمد عليهم ، والعصابات الدولية التى استندت على نفوذ حكومات أوروبية جبارة ، وجاءت الى هذه البلاد لتقضى عليها بالخراب والدمار وتسلمها غنيمة سهلة للاستعمار ، وكان أخطر من كل هؤلاء رجل أبى الا أن يشبع طموحه الجنونى على حساب هذا البلد المسكين ، فجر مصر الى الهاوية ، وما زالت نتائج أعماله تكلل هاماتنا بالسواد ، وهذا الرجل هو فرديناند دى لسبس ، الذى أقيم له تمثال فوق أرض مصر !!

ولقد أحسن اسماعيل الظن بالأيام ، ونظر للحياة نظرة كلها همة وتوثب وآمال وكان متفائلا ؛ ولعله أفرط فى حسن الظن ، ولكن نبل الغاية ، والسعى الجميل ، يشفعان له عند المؤرخين اذا أنصفوا ، وأحاطوا بظروف عصره احاطة شاملة .

* * *

كان دى لسبس حريصا على تحطيم ما بناه اسماعيل واعادة الحال الى ما كان عليه فى فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ أو الى ماهو أسوأ من ذلك ، اذا استطاع اليه سبيلا ، لأن دى لسبس لم يكن معنيا بشق القناة الا لكى تكون ملكا خالصا للاستعمار ، ولو دخل فى حسابه نضال اسماعيل ، وأنه سيفرض سيادة مصر على القناة ، لما بذل الجهود المضنية التى بذلها فالقناة كانت لا تساوى شيئا فى نظره اذا بقيت مصر صاحبة السيادة

التامة عليها . ولذلك استغل دى لسبس سوء الحالة المالية فى مصر أوسع استغلال ، وحاول أن يمحو وجود مصر من شركة قنـاة السويس . وقدم لذلك باتفاق ابريل سنة ١٨٦٩ الذى تنازل فيه عن بعض المزايا فى مقابل حرمان مصر من الحصول على أرباح أسهمها فى شركة القناة لمدة ربع قرن أى حتى سنة ١٨٩٤ وقد انتهز فرصة هذا التنازل ووقف فى الجمعية العمومية للمساهمين فى سنة ١٨٧١ موقف التحدى من مصر فحرمها من أن تمثل فى الجمعية العمومية للمساهمين ، واحتج عليه اسماعيل أشد احتجاج ، وحلا لذلك تم الاتفاق على أن ينوب دى لسبس عن مصر فى التصويت ، حين انها كانت تملك ٤٤ فى المائة من مجموع الأسهم .

وقد بينا فى فصل سابق أن دى لسبس وضع مشروع صلح مع مصر سنة ١٨٦٤ وأراد به أن يأخذ جميع أسهم مصر فى القناة سدادا لجانب من التعويض ، وذكرنا أن نوبار تجاسر على ترديد هذا المعنى فى احدى رسائله من باريس ونهاه سيده اسماعيل ، وحذره من معاودة عرض أمر كهذا .

وتوالت الكوارث المالية على مصر بعد اتفاق فبراير سنة ١٨٦٦ ولم يقلع دى لسبس عن تفكيره فى سلب مصر الأسهم التى كانت تملكها فى شركة القناة ؛ وقد كتب قنصل بريطانيا العام فى القاهرة الى حكومة بلاده فى ٩ يناير سنة ١٨٦٧ تقريرا قال فيه :

« أبلغنى سمو الوالى ، أثناء مقابلتى اياه أمس ، أن المسيو دى لسبس عرض عليه أن يتنازل له عن جميع الأراضى والأبنيـة التى فى حـوزة الشركة ، فى مقابل تنازل سموه عن الأسهم التى يملكها » وأجاب اسماعيل بالرفض بطبيعة الحال[1] .

قد يقال ولماذا اذن كان دى لسبس قد باع تلك الأسهم لوالى مصر ، ما دام أنه كان يدرك قيمتها ويسعى لأخذها ؟ والجواب عن ذلك أنه وقت بيعه تلك الأسهم كانت قد بارت فى يده ، وأنقذه سعيد بمشتراها ، فلما أوشك الأمر أن يستتب له ، حرص على استرجاعها بثمن بخس ،

---

(١) الدكتور محمد صبرى بك : المرجع السابق ــ صفحة ٢٩٦

بل بأقل من الثمن الذى دفعته مصر ، بل فى مقابل التنازل لمصر عن أرض كان قد أخذها منها بغير مقابل ، وأبنية أقامها بسواعد المصريين !!

ولكن بريطانيا كانت أكثر دهاء وأطول باعا من فرديناند دى لسبس !! وكان على رأس وزارتها فى سنة ١٨٧٥ اليهودى دزرائيلى ، أو اللورد « بيكونز فيلد » وكان هذا اليهودى فى مستهل حياته معنيا ببلاد الشرق ، حتى يقال أنه زار محمد على الكبير فى قصره بشبرا ، ويقال ايضا انه عرض خدماته على الباب العالى وطلب أن يوظف فى احدى بلاد الامبراطورية العثمانية ، ولما عين رئيسا لحكومة انجلترا أغرم بقناة السويس وأراد أن يجعل منها مفتاح امبراطورية لا تغرب عنها الشمس ، ولذلك قرر أن تشترى حكومة انجلترا شركة قناة السويس بأسرها ، وفى شهر مايو سنة ١٨٧٥ بعث يهوديا من ملته الى باريس ، وهو البارون « ليونيل دى روتشلد » ليفاوض دى لسبس فيما عرضه من قبل على وزارة الخارجية فرفضته ، لما كان اللورد جرانفيل على رأس وزارة الخارجية ، ولكن شركة القناة كانت قد خرجت من محنتها المالية وفات أوان هذا العرض [1] فقد حققت الشركة فى سنة ١٨٧٢ ربحا قدره ٢٫٠٧١٫٠٠٠ فرنكا ودفعت فى العام التالى خمسة ملايين من الفرنكات على حساب كوبون يوليو سنة ١٨٧٠ ثم وزعت عشرة ملايين من الفرنكات فى سنة ١٨٧٤ وقدروا مجموع الأرباح حتى سنة ١٨٧٤ بمبلغ أربعة وثلاثين مليونا من الفرنكات • وكذلك بدأت فرنسا تفيق بعد هزيمة الحرب السبعينية ضد ألمانيا وأخذت تخرج من المحنة شيئا فشيئا الى حد أنها بدأت فى سنة ١٨٧٣ تفاوض حكومة روسيا القيصرية فى أمور من بينها رعاية المصالح الفرنسية فى مصر • وفى نفس الوقت توالت المحن المالية على مصر ، كما أن تركيا نفسها لأمور تتعلق بها ، أضحت وشيكة الافلاس • فلماذا اذن يقبل دى لسبس هذا العرض البريطانى ، ولم لا يفكر بدلا من ذلك فى شراء أسهم مصر فى القناة ، منتهزا فرصة تحرج حالتها المالية ؟ !

(١) سير آرنولد ولسون : المرجع السابق صفحة ٤٨

هناك اذن صفقة يراد اقتناصها وهى هذه الأسهم ؛ وهناك غريمان ، كل منهما يسعى اليها وهما فرنسا ممثلة فى شخص دى لسبس وانجلترا عن طريق وزيرها الأول دزرائيلى ، وعماده فى ذلك « روتشلد » !!

كانت مصر المسكينة على شفا الافلاس ، وقد رهنت مواردها موردا بعد آخر فى سبيل القروض المتلاحقة ، وفوائدها الربوية الفاحشة ، وكان عليها أن توفى فى شهر ديسمبر سنة ١٨٧٥ مبالغ طائلة قيمة بونات على الخزانة مستحقة السداد ، وهى اذا لم توف ، فاشهار الافلاس أمر لا مفر منه ، والخزينة قد جفت ، فلم يبق الا أن يرهن اسماعيل أسهم مصر فى قناة السويس ، وكان عددها وقتئذ ١٧٦٫٦٠٢ سهما فحاول اسماعيل أن يرهنها فى فرنسا ضمانا لقرض جديد مقداره أربعة ملايين من الجنيهات ، لينقذ البلاد من الخراب . وطلب المرابون الفرنسيون فائدة قدرها ١٨٪ بشرط ألا يقرضوه أكثر من خمسين مليونا من الفرنكات ، وبشرط حصولهم على موافقة الحكومة الفرنسية ، التى لم تكن ترحب بمثل هذا القرض .

وفى نفس الوقت اغتنم المرابون فرصة هذا الارتباك ، فكتب «ادوارد دارفييه » المرابى المقيم فى باريس ، الى شقيقه « أندريا دارفييه » المقيم فى الاسكندرية ، والذى كان يخطر أخاه فى باريس عن سوء الحالة أولا بأول ؛ كتب الأخ البارسى فى أوائل نوفمبر سنة ١٨٧٥ الى أخيه الاسكندرى ، يسأله أن يفاتح الخديو فى أمر بيع أسهم مصر فى القناة ، فاذا قبل سموه الفكرة ، قام « دارفييه » باريس بالبحث عن بيت مالى يشتريها ، فانتقل الأخ الاسكندرى الى القاهرة وفاوض اسماعيل المفتش « صديق » ، فى هذه الصفقة ، ورحب المفتش بالعرض ، وقدم السمسار الى الخديو ، ويقال أنه ، رحمه الله ، قبل البيع مقابل ٩٢ مليون فرنك[1] .

---

(١) مقال شارل ليساج Ch. Le Sage عن هذه الصفقة بمجلة Revue de Paris العدد ٢٢ السنة الثانية عشرة ، ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥

وجرت المفاوضات فى طى الكتمان ، الا أن الثعلب البريطانى لم يغفل عنها ، فقد وقف على هذا السر مراب آخر من أولئك الذين أقرضوا مصر فى تلك السنين ، وهو « هنرى أوبنهايم » Henry Oppenheim وهو من رجال بيت مالى انجليزى اسمه « أوستن فريارز » Austin Feriars وكان الرجل فوق اشتغاله بشئون المال ، يشتغل بالصحافة ، فكان من أصحاب جريدة « الدايلى نيوز » Daily News ، ولما سمع بالمفاوضات التى تجرى فى القاهرة أبلغ الخبر الى زميل له اسمه «فريدريك جرينوود» محرر صحيفة « بول مول غازيت » Pall Mall Gazette وهذا الأخير تلقى النبأ فى ١٤ نوفمبر سنة ١٨٧٥ فأسر به الى وزير خارجية انجلترا اللورد « دربى » فى ١٥ نوفمبر ، واتصل الوزير فى الحال برئيس مجلس الوزراء • والمسألة هنا سرعة ، والعبرة بالساعات والدقائق • ولذلك تلقى الجنرال ستانتون ، قنصل انجلترا بالقاهرة فى صبيحة يوم الثلاثاء ١٦ نوفمبر البرقية الآتى نصها :

« علمت حكومة جلالة الملكة أن نقابة من الماليين الفرنسيين عرضت على الخديو شراء أسهمه فى قناة السويس ، وأن الصعوبات المالية التى تكتنف سموه تجعل قبوله فى حيز الامكان ، فالمرجو التحقق من صحة هذا النبأ ـ دربى » •

وتوجه القنصل فى الحال الى صديق بريطانيا فى مصر ، نوبار باشا ، وزير الخارجية يستجوبه فأفضى نوبار بالتفاصيل ، وأنبه القنصل لأن بريطانيا ظلت حتى هذا الوقت لا تعرف تفاصيل تلك الصفقة ، وطلب ستانتون من كل من اسماعيل صديق ونوبار وقف المفاوضة مع البيوت المالية الفرنسية ، حتى يقف على رأى حكومته ، ووعد نوبار بوقفها ثمان وأربعين ساعة ، وحصل القنصل فى نفس اليوم على توكيد من الخديو نفسه بأن المفاوضة ستوقف هذه الفترة •

وفى الساعة الثامنة من مساء ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٥ أبرقت وزارة الخارجية البريطانية الى قنصل انجلترا بالقاهرة طالبة اليه أن يبلغ الخديو قبول حكومته شراء الأسهم بشروط معقولة واتصل بسمو الخديو على

الفور فاعتذر عن القبول قائلا انه يريد تحويل الديون السائرة الى دين ثابت ولذلك فانه مضطر لتقديم الأسهم كضمان لهذا التحويل ولكنه لا يريد أن يبيعها فاذا كان ولابد من البيع فانه سيعطى الأفضلية للحكومة الانجليزية • وفى الأيام التالية اشتدت الحالة سوءا واستحال رهن الأسهم وصار لابد من التسليم بقضاء الله وقبول بيعها فأبرق قنصل انجلترا الى حكومته فى ٢٣ نوفمبر ينبؤها بذلك وبأن الخديو قبل أن يبيع ١٧٧ر٦٤٢ سهما لقاء مائة مليون فرنك (أربعة ملايين من الجنيهات) فجاء الرد فى نفس اليوم ببرقية شفرية تفيد قبول الحكومة الانجليزية وأن بنك روتشلد بلندن تعهد بأداء الثمن للخديو فورا • وتمت الصفقة وتحرر العقد الذى وقعه كل من اسماعيل صديق باشا نائبا عن الحكومة المصرية والجنرال ستانتون القنصل البريطانى نائبا عن حكومة بلاده وذلك فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ •

ومما هو جدير بالذكر أن مجلس العموم البريطانى كان فى عطلة وما كان يمكن عرض الأمر عليه ، بل أكثر من ذلك أبرم دزرائيلى الصفقة قبل أن يرجع الى مجلس الوزراء مجتمعا اذ توجه الى بيت روتشلد بلندن وطلب المبلغ ولما قال له روتشلد ما هو الضمان • أجابه دزرائيلى : « ان الضمان الذى أعطيه هو كلمة الوزير الأول فى انجلترا » • وقد حصل روتشلد على سمسرة قدرها ٢/١ ٢٪ من الثمن تعهدت بدفعها الحكومة الانجليزية وذلك علاوة على فائدة قدرها ٥٪ سنويا تحتسب له من يوم أدائه الثمن للحكومة المصرية الى أن يتسلمه من الحكومة الانجليزية •

وبعد اتمام الصفقة عرض دزرائيلى أمرها على مجلس الوزراء البريطانى فى ٢٧ نوفمبر وحصل على موافقة هذا المجلس بعد أن وضعه أمام الأمر الواقع •

وقد تبين قبل ابرام العقد أن الأسهم لم تكن ١٧٧ر٦٤٢ بل كانت ١٧٦ر٦٠٢ ولذلك سوى حساب الثمن بعد استبعاد قيمة ١٠٤٠ سهما ناقصة فصار صافى الثمن ٣ر٩٧٦ر٥٨٢ جنيها انجليزيا واتفق على أن يدفع

من الثمن ٢٥ مليون فرنكا فى أول ديسمبر وأن يسدد الباقى فى خلال شهر ديسمبر ويناير •

ولما كانت الحكومة المصرية قد تنازلت فى اتفاقية سنة ١٨٦٩ عن فوائد أسهمها لمدة خمس وعشرين سنة تنتهى فى سنة ١٨٩٤ فقد قبلت أن تدفع للحكومة البريطانية عن كل سنة ابتداء من سنة ١٨٧٥ الى سنة ١٨٩٤ فوائد بنسبة ٥٪ من قيمة الثمن مقابل حرمان الحكومة الانجليزية من أرباح الأسهم طوال هذه المدة • ومعنى ذلك أن الحكومة البريطانية تسترد حتى سنة ١٨٩٤ المبلغ الذى دفعته !!•

ومما تقدم يتضح أن الحكومة البريطانية لم تستغرق فى ابرام هذه الصفقة من تاريخ علمها بها أكثر من عشرة أيام • وكانت قد اشترطت فى العقد ألا يدفع الثمن الا بعد تسليم الأسهم ولذلك بادر اسماعيل باشا صديق فى صبيحة ٢٦ نوفمبر بنقل الأسهم بنفسه الى القنصلية البريطانية فى القاهرة مودعة فى سبعة صناديق كبيرة • وأحكمت القنصلية غلق هذه الصناديق وتغطيتها بطبقة من الحديد وذلك بعد أن بصمت الأسهم كلها بأختام كل من اسماعيل صديق والقنصلية البريطانية ومحكمة القنصلية البريطانية • وأمرت البحرية البريطانية الباخرة « مالابار » Malabar التى تصادف قدومها من الهند أن تعرج على الاسكندرية فى منتصف ديسمبر ؛ وحمل الجنرال ستانتون الصناديق وسافر بها الى الاسكندرية بشخصه وأودعها بتلك المدرعة التى وصلت الى بورتسموث فى ٣١ ديسمبر وغداة وصولها أى فى أول يناير سنة ١٨٧٦ جاء موظف كبير من الخزانة البريطانية وتسلم الصناديق من قومندان الباخرة وأودعت فى اليوم نفسه فى بنك انجلترا ولم تخرج الى التداول حتى الآن • وكانت هذه الصفقة بداية الكارثة الكبرى التى انتهت باحتلال الانجليز لمصر بعد ذلك بأقل من سبع سنوات •

***

وفى اليوم التالى لتوقيع عقد مشترى أسهم مصر فى قناة السويس قال الخديو اسماعيل لقنصل بريطانيا : « هـذه اهم صفقة عقدتموها

وستعود عليكم بفوائد مالية وسياسية محققة ولكنها اسوأ حادث بالنسبة لنا » .

أما فرنسا فقد اهتز الرأى العام فيها لما فوجىء بخبر تلك العملية ولكن يرجع الفوز الذى أحرزته انجلترا الى نوبار واخلاصه لها من ناحية والى يقظة الانجليز وانتهازهم الفرص من ناحية أخرى . وأما المرابون الفرنسيون فكانوا قد تلكأوا واختلفوا فيما بينهم خلافا أضاع عليهم الفرصة وذلك بالرغم من أن دى لسبس لما وقف على مساعى انجلترا فى القاهرة طلب الى وزير خارجية فرنسا الدوق « دى كاز » Decazes أن يبذل نفوذه لشراء الأسهم لحساب فرنسا ولكن وزير الخارجية الفرنسية خشى أن يستجيب لطلب دى لسبس فتسوء العلاقات بين فرنسا وانجلترا فى وقت خرجت فيه فرنسا من الحرب السبعينية ضد ألمانيا مهزومة خائرة القوى وكانت تتلمس من انجلترا العطف والمساعدة . وكانت انجلترا تهدد بأسوأ العواقب اذا اشترت فرنسا أسهم مصر فى القناة . وثبت أن وزارة الخارجية الفرنسية خلال المفاوضات التى كانت تجرى بين اسماعيل باشا وبين « دارفييه » استطلعت رأى وزارة خارجية انجلترا فيما يكون لابرام الصفقة من الأثر فى العلاقات الودية بين الدولتين فأجابت انجلترا على الفور بأنها لا توافق على هذا العمل بأية حال . وقد أحست فرنسا بعد نجاح انجلترا بخيبة أمل شديدة وتعرضت الوزارة الفرنسية لحملة صحفية عنيفة . وحتى الذين كانوا يؤيدون الحكومة الفرنسية لم يستطيعوا أن يتجاهلوا النتائج السياسية الخطيرة التى تترتب على هذا الدور الذى لعبته انجلترا . فقد كتب المسيو « مازاد » Mazade فى مجلة « رفيو دى دىموند » بعددها الصادر فى أول ديسمبر سنة ١٨٧٥ يقول :

« ان هذا العمل سياسى محض ، وهنا وجه الخطر فيه ، فاذا لم يكن فى ذاته احتلالا لمصر ، فانه الخطوة الأولى لهذا الاحتلال ، والآن وقد اصبح لانجلترا عميل يحتاج الى ان تعطيه مائة مليون فرنك لتسوية ديونه ، فهى لن تتركه وشانه ، بل تراقب ماليته وتقرضه وتبذل له

المال من جـديد ، وستطلب منه طبعا ضمانات وتامينات أخـرى ؛ وهكذا بعد أن كانت انجلترا تعارض فى انشاء القناة تحولت سياستها الى العمل لامتلاكها » ..

أما فى انجلترا نفسها فيمكن القول أن فضل هذه الصفقة عليها يرجع الى رجلين يهـوديين هما دزرائيلى وروتشـلد وكان الوزراء الانجليز مترددين فى الأمر حتى اللورد ديربى وزير الخارجية نفسه كتب فى ١٩ نوفمبر الى اللورد ليون سفير انجلترا فى تركيا يقول : « أرجو مخلصا ألا تساق فى هذه العملية فان الصفقة قد تكون غرما علينا وقد تسىء علاقاتنا مع فرنسا والباب العالى » . وكذلك كتب السير « ستافورد نورثكوت » Stafford Northcote. وزير الخزانة الى دزرائيلى فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٧٥ يقول له أنه كاره ابرام هذه الصفقة لأنها لا تتفق مع سياسة انجلترا التى كانت تعارض المشروع ثم غيرت موقفها لما شقت القناة وما أهمية هذه الأسهم وهى تستعمل القناة بعد جريانها ! ؟ وما لبث هذا الوزير أن غير رأيه وحبذ العملية بكتاب أرسله الى دزرائيلى فى ٢٦ يناير سنة ١٨٧٦ يقول له فيه : « ان مشترانا أسهم قناة السويس عملية موفقة وقد وطدت مركزنا ولم تضعفه . وظهر خطأ الحجج التى كنت قد أبديتها » .

وقد يكون من المفيد أن نأتى هنا بنصوص بعض المـكاتبات التى تبادلها بعض الساسة الانجليز الذين لم يكونوا فرحين بهذه الصفقة ، فان هذه المكاتبات قد تلقى ضوءا على سياسة انجلترا حيـال القناة ؛ وأصول تلك المكاتبات موجودة بالمتحف البريطانى بلندن : —

١ — كتاب خاص من جلادستون الى اللورد جرانيفيل فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٧٥ « قد يطيب لك أن تعرف الى أى مدى تهز هذه العملية بعض الأصدقاء الآخرين ، وأن تقف على شعورى شخصيا نحو هذه الصفقة ، ومن خلال التصريحات المتناقضة التى أعلنت يمكننى أن ألخص المواقف فيما يأتى : —

(١) ان الصفقة عاجلة .

(ب) والدفع عاجل •

(حـ) وقد ضمن لنا الخديو فائدة قدرها ٥٪ لمدة بضع سنوات • وبعدئذ نحصل على أرباح الأسهم حسب الظروف •

(د) ويحتاج هذا الأمر للحصول على موافقة البرلمـان • ولا أظن أن البرلمان سيوافق بسهولة على دفع المبلغ فى حين أن أحد رجال المال قد قبل أن يدفعه معتمداً على أن البرلمان سوف يوافق •

(هـ) لا أرى ما يدل على النية لدعوة مجلس البرلمان لهذا الغرض ، وانما أرى عاصفة من التأييد تجتاح الموقف من كل جانب » •••

وأضاف جلادستون أنه اذا كانت العملية قد أبرمت بموافقة الدول الأخرى فان ذلك يؤدى لمتاعب مستقبلة واذ كانت قد أبرمت من غير موافقتها فان هذا عمل محفوف بالمخاطر ولم يكن للعملية ما يبررها سوى أنها وسيلة لمفاداة اغلاق القنـاة فى المستقبل • ولكن هـذا الأمر غير متوقع حدوثه •

٢ — وفى كتاب آخر بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٨٧٦ كتب جلادستون الى اللورد جرانفيل يبلغه أن مشترى انجلترا لهذه الأسهم يضع على كاهلها مسئولية حربية جديدة بل عبئاً وصفه بأنه شر • ونحن ننقل هنا كلماته بالانكليزية من غير تصرف : —

Is our real, valuable hold over the Suez Canal in war time, any other than our maritime superiority in the Mediterranean? Would Egypt make any real addition to it? If it would not, then the holding of it would be a new military responsibility, a burden and an evil.

٣ — وذكر جلادستون فى كتاب خاص وجهه الى اللورد جرانفيل فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٧٥ أنه لما كان رئيساً للوزارة بحث مجلس الوزراء البريطانى مسألة حياد القناة كما بحث موضوع شراء الأسهم الذى أثير فى هذا المجلس فرفض اقتراح الشراء لأنه يخل بحياد القناة ولم يكن ثمة

ما يوجب المساس بهذا الحياد • واستنكر جلادستون هذه العملية اذ تجعل الدولة شريكا فى مؤسسة خاصة وذكر أن لجنة الدانوب ليست سابقة يجوز الأخذ بها ولا توجد هناك مؤسسة تشترك فيها دولة ، وفيما يلى نص كلمات جلادستون بالحرف الواحد : —

You may remember that in our Cabinet we discussed the neutralization of the Canal and the purchase was suggested or named. As far as I can recollect, we peremptorily set aside the purchase, and found no reason then to prosecute the neutralization, partly because it was difficult but principally because we found (?) so well as things are, that there was no motive to desire a change.

I think Lord Derby's view of the Suez Canal is only relatively the right one: right that is in comparison with others that are more and more dangerously wrong. What is the harm which has attended or which is likely to attend private proprietorship in this case? Who can say that joint State proprietorship, which by the very force of the terms is all foreign, is either theoretically free from objection or likely to be free from difficulties in practice?

The Danube Commission is no precedent. There is no joint State enterprise.

٤ — وبعث جلادستون بكتاب آخر الى اللورد جرانيفيل فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٧٥ ذكر فيه أن عملية شراء الأسهم ليست الا ضربا من ضروب الحماقة وليست لها سابقة فالحكومة لا يمكن أن تكون شريكا فى مؤسسة خاصة ولا تستطيع أن تفرض رقابتها عليها لو سارت الأمور بالطريق العادى • ومما جاء فى هذا الكتاب قوله : —

As regards my first impressions, which I mistrust, it appears to be very foolish. I presume it is without precedent that the Government should become part shareholder of a private undertaking over which by normal means they can have no control.

Is it not enough of a political measure to induce and justify other countries in taking precautionary measures?

Is it not possible that Lesseps and the Rothschilds have duped the Government into giving this great impetus to the value of Suez Canal shares—by threatening them with a purchase of French capitalists?

Is it the intention of the Government to buy in the open market another 100.000 shares at enhanced prices in order to have an effective control? If they do so, cannot the remaining shareholders still get them into endless difficulties? Will it not give rise to all sorts of national difficulties. Is the Canal to remain subject to the discretionary powers which we have always maintained belonged to the Sultan? Ought so great a responsibility to be taken without immediately consulting Parliament?

٥ — وكتب مستر « هاموند » Hammoud الى « لايارد » Layard يبدى دهشته من تصرف الحكومة البريطانية الذى أضحى موقفها فى منتهى الغرابة ويقول :—

I suppose you will have been as much astonished as the rest of the world; it is certainly a bold experiment (much appreciated). We stand as a nation in a curious position, bound to conform to the terms of a concession made by the Porte, and in some, and that no small, degree, exposed to the roguery of the Khedive, which we may be called upon inconveniently to counteract. wonders of the times can quell insurrection.

٦ — وممن استنكروا هذا التصرف أيضا اللورد « هارتنجتون » Hartington اذ بعث فى ١١ ديسمبر سنة ١٨٧٥ بكتاب الى جلادستون يتساءل فيه عما اذا كان شق قناة فى برزخ بناما يخول للحكومة الأمريكية حق فرض سيطرتها عليه بدعوى أهميته الحيوية لتجارتها الساحلية . وهذا هو نص أقوال اللورد هارتنجتون : —

If the Canal had been made through the Isthmus of Panama, should we have allowed America to claim the control of it on the ground that it was (as it would be) vital to her costing trade?

٧ — وكتب « جون برايت » John Bright الى جلادستون فى ٥ يناير سنة ١٨٧٦ ينكر على الحكومة البريطانية هذا التصرف الذى يعد ضربة قاضية على استقلال الامبراطورية العثمانية وسيادتها واقترح هذا الكاتب دعوة الدول لتشترك فى وضع يدها على القناة ومراقبتها وحراستها وبذلك تأمن انجلترا مخاطر العداوة والبغضاء وتكفل مصالحها فى القناة . ولعل هذا الرأى هو الذى انتهت اليه انجلترا ، فى هذه الأيام ، اذ تسعى لتدويل قناة السويس وحراستها بقوات دولية لكى تحقق مصالحها من وراء هذا الستار ، ومعروف أن الانجليز يرجعون دائما لملفاتهم القديمة ولا يبتكرون سياسة جديدة ، فالكلام عن الدفاع المشترك والسيطرة الدولية المشتركة على القناة قديم وقد أورده هذا السياسى فى عبارات صريحة وجهها الى جلادستون ونحن نقتبس منها قوله : —

I agree with you about the share transaction—if but a share transaction, which should not have taken place—if anything more—if a great political transaction—then I regard it as the first serious blow at the integrity and the independence of the Ottoman Empire. Lord Derby's view of the matter in his despatches seems to me the right one. We ought to invite the powers to unite in possessing, controlling and guarding the Canal. Our interests would be safe and there could be no jealousy. As it now rests, Russia and Austria are free to do what they like and our power, even of remonstrance, is greatly weakened. I think also our policy in the Turkish question 1854-1876 has been wrong and is terribly humiliating to us as a nation.

ومع ذلك كله اجتمع مجلس العموم البريطانى فى شهر فبراير سنة ١٨٧٦

ووافق على الصفقة • وادعى وزير المالية البريطانية السير نورثكوت فى خطابه أن هذه الصفقة ستعود بالفائدة على بريطانيا وعلى مصر وعلى شركة القناة • وعبر عن عواطف بريطانيا الودية نحو شركة القنـاة ومؤسسها فرديناند دى لسبس مبديا أسفه لتحدى انجلترا لدى لسبس فى القديم وأكد أن مشاركة بريطانيا لشركة القناة ستكفل لها الحيـاة والدوام وأن بريطانيا قد أخذت على عاتقها ضـمان حياة دائمة لهـذه المؤسسة • وبعبارة أخرى أضحت شركة قناة السويس منذ ذلك التاريخ جزءا لا يتجزأ من سياسة انجلترا حيال مصر ومن موقف انجلترا من مصر • وبعد احتلال انجلترا لمصر صارت هذه الشركة قاعدة من قواعد هذا الاحتلال ودعامة كبرى من دعائمه •

ومع ذلك ، ومن أجل تغطية الموقف والنية التى بيتتها انجلترا قال الماركيز هارتنجتون ، ذرا للرماد فى العيون ، فى بيانه الذى ألقاه بجلسة ٢١ فبراير سنة ١٨٧٦ أن الحكومة البريطانية لا تعنى بشراء هذه الأسهم أن تحل محل خديو مصر فى سيادته على القناة ، وذكر أن اللورد دربى وزير الخارجية قد أكد هذا المعنى فى كتابه المؤرخ فى ٦ ديسمبر سنة ١٨٧٥ والذى وجهه الى الجنرال ستانتون قنصل بريطانيا فى مصر وهذا نصه :—

« أرجو أن توضحوا أن حكومة جلالة الملكة تعتبر أن أى عمل يؤدى الى تنازل الخديو على أى وجه من الوجوه ، عن سيادته على القناة ، وهى السيادة التى أكدتها عقود الامتياز وعقود تأسيس شركة القناة ، واعترف بها الباب العالى ؛ ان هذا العمل يعد خرقا لفرمان الباب العالى وعدوانا على كيان الامبراطورية العثمانية » •

والعجيب فى أمر فرديناند دى لسبس أنه بعد أن وقعت الواقعة عبر عن رضاه بمشاركة انجلترا فى شركة القناة قائلا أن انجلترا قد أضحت فى نفس الوضع الذى أراده لها فى سنة ١٨٥٨ حينما عرض عليها هذه الأسهم ورفضت أن تشتريها واستعد دى لسبس منذ هذا التاريخ لأن يربط سياسته بسياسة وزارة الخارجية البريطانية وينفذ تعليماتها خطوة بخطوة

وتلك السياسة التقليدية هى التى سارت عليها شركة قناة السويس منذ ذلك التاريخ حتى اليوم .

***

لم تكن نتائج هذه الصفقة بالنسبة لبريطانيا لتخفى على العالم ، ولذلك هنأها الأصدقاء والمحبون ، بل أرسلت التهانىء للملكة فكتوريا مباشرة ومن ذلك تهنئة الأميرة الألمانية التى أضحت فيما بعد الامبراطورة فردريك اذ كتبت للملكة فكتوريا قائلة : « اننا هنا جد مغتبطون ونرجو أن تعود الصفقة بالخير على بريطانيا » . وكتب ولى العهد (غليوم الثانى فيما بعد) الى الملكة فيكتوريا قائلا : « انى أعرف مدى الغبطة التى بعثها فى نفسك شراء انجلترا لقناة السويس . فما أسعد هذا الحادث ! » . وكذلك أبرق بسمارك بعاطر تهنئته الى اللورد دربى قائلا له أنه اختار الوقت الملائم لعقد هذه الصفقة .

أما الفوائد التى حققتها انجلترا من هذه العملية فهى فوائد مالية وسياسية بعيدة المدى . فقد بلغ ما قبضته حكومة انجلترا من الحكومة المصرية فوائد لهذه الأسهم عن المدة من سنة ١٨٧٥ الى سنة ١٨٩٤ وذلك تنفيذا لعقد مشترى الأسهم مبلغ ٣٫٨٣٣٫٤٨٤ جنيها ، أى أنها فى هذه المدة استردت من مصر ثمن الصفقة بالكامل . وابتداء من سنة ١٨٩٤ حتى الآن كان كل ما قبضته وتقبضه انجلترا عن هذه الأسهم أرباحا صافية . وقد قدر السير أرنولد ولسن فى مؤلفه الذى أشرنا اليه غير مرة مجموع الفوائد التى قبضتها انجلترا من ايراد قناة السويس فى المدة من سنة ١٨٩٤ — سنة ١٨٩٥ الى سنة ١٩٣١ — سنة ١٩٣٢ بمبلغ ٤٣٫٢٠٦٫٦٨٣ جنيها . وذلك بخلاف ارتفاع ثمن هذه الأسهم فى بورصة الأوراق المالية ويقول الرافعى بك أن سعرها وصل فى سنة ١٩٠٥ ٣٢ مليون جنيه ثم صعد فى سنة ١٩٢٩ الى ٧٢ مليون جنيه .

ولكنا نخشى أن يكون فى هذا التقدير خطأ أو مبالغة ، فان سعر السهم الآن يبلغ فى حالة استقرار بورصة الأوراق المالية ثمانين جنيها

بمعنى أن هذه الصفقة من الأسهم تساوى ١٦٠ر١٢٨ر١٤ جنيها ؛ وقد تكون أرقام الرافعى بك صحيحة اذا كان السبب فى الهبوط يرجع لقرب انتهاء أجل الامتياز !!

وعلى أى الأحوال قبضت انجلترا من خزانة مصر المبلغ الذى دفعته بحصولها على ٥٪ من قيمة الأسهم حتى سنة ١٨٩٤ ، وما قبضته من الأرباح بعد ذلك وهو يتجاوز ، من غير شك مائة مليون من الجنيهات يعد أرباحا صافية ، وستقبض ٤٤٪ من صافى أرباح القناة ، حتى ينتهى أجل الامتياز فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ !!

ومهما بلغت الفوائد المالية الضخمة التى حصلت عليها الخزانة البريطانية من هذه الصفقة ، فان تلك الفوائد لا تذكر بجانب المزايا التى خسرتها مصر ، وانتزعتها انجلترا لنفسها عنوة واقتدارا • لقد وصف الانجليز أنفسهم تصرف حكومتهم بأنه شذوذ ليست له سابقة ، ولا يجوز لحكومة أن تشترك فى مؤسسة تباشر نشاطها فى اقليم خاضع لحكومة أخرى ، لأن هذا يؤدى بها للتدخل فى شئون الدولة الأخرى • ولقد ورد على ألسنة ، الذين عارضوا تصرف دزرائيلى فى مجلس العموم البريطانى ، نقد مستفيض ، لا يتسع المقام لسرده هنا ، وسنورده فى الجزء الثانى ، من هذا المؤلف • ولكن دزرائيلى لم يخف على البرلمان والرأى العام الانجليزى ، أنه اشترى الأسهم ، فمزج بين الغرضين السياسى والتجارى ، وأن الاعتبار السياسى فى نظره كان مقدما على كل ما عداه ؛ وقال أنه منع وقوع الأسهم فى أيدى الفرنسيين ، لأن ذلك كان لابد أن يترتب عليه ، تدخل حكومة فرنسا فى شئون القناة ؛ وهو الأمر الذى قد يؤدى الى مشاحنات سياسية بين فرنسا وانجلترا • ولعله ، من باب كتمان الخطط السرية ، لم يقل للبرلمان الانجليزى ، أنه أراد أن يجعل أمل انجلترا فى احتلال مصر ، حقيقة لا ريب فيها !!

وقد وقع علماء القانون الدولى فى حيرة إزاء مشترى انجلترا لأسهم مصر فى القناة ، وبيان جهة الاختصاص القضائى فيما اذا قام نزاع بسبب

هذه الأسهم ، وتخبط بعضهم ولم يستقر البعض الآخر على رأى مقبول[1] ؛ والرأى عندنا هو أن انجلترا كحامل أسهم ، تعامل معاملة الأفراد العادين ، وجهة التقاضى الوحيدة هى المحاكم المصرية ، ولا توجد شبهة اختصاص للمحاكم الدولية .

لقد كانت النتيجة المباشرة لهذه الصفقة ، أن انجلترا استطاعت فى العام التالى ، أن تبرم مباشرة اتفاقا مع شركة قناة السويس ، فى ٢١ فبراير سنة ١٨٧٦ ، وهذا الاتفاق وقعه من جانب انجلترا الكولونيل « جون ستوك » Stokes ومن جانب الشركة فرديناند دى لسبس ، وأكره هذا الأخير على قبول ما كان قد تقرر فى القسطنطينية فى ١١ ديسمبر سنة ١٨٧٣ بشأن قياس حمولة السفن ورسوم الملاحة ، وتعهد دى لسبس لحكومة انجلترا فى هذا الاتفاق ببناء أعمال للتحسينات بمبلغ مليون فرنك فى العام ولمدة ثلاثين سنة ؛ وهكذا دخلت انجلترا فى كل الدقائق والتفاصيل وراحت تتصرف تصرف المالك ، دون أن تضيع وقتا ، ولا حول ولا قوة الا بالله !!

ولقد عرض هذا الاتفاق على الجمعية العمومية للمساهمين فى دور انعقادها بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٨٧٧ فوافقت عليه .

وقد ذكرنا فيما تقدم أن دى لسبس منع الحكومة المصرية من الحضور والتصويت فى اجتماعات الجمعية العمومية لما كانت تحمل ٤٤٪ من الأسهم بدعوى أنها تنازلت عن فائدتها لمدة خمسة وعشرين عاما ، وبالرغم من أن الحكومة البريطانية حلت محل الحكومة المصرية بهذه الصفة ، لم يتجاسر على اثارة نفس الحجة ضدها : بل عقد اتفاقا يبيح للحكومة الانجليزية حضور اجتماعات الجمعية العمومية والتصويت بنسبة ما تحمل

---

(١) سنتناول هذه المسألة على التفصيل فى الجزء الرابع من الكتاب ؛ وحسبنا ان نشير الآن الى مؤلف عالجها من وجهة نظر استعمارية لا تقره عليها مبادىء القانون الدولى وهذا المؤلف هو Amos ، Seldon وكتابه بعنوان « مشترى أسهم قناة السويس وحكم القانون الدولى » سنة ١٨٧٦ .

من الأسهم ، وسمح لها بتعيين ثلاثة أعضاء انجليز فى مجلس الادارة ، وسنرى فى الجزء الرابع أن هذا العدد قد زاد فيما بعد • بل وحاولت الحكومة الانجليزية أن تميز الأعضاء الانجليز وتجعلهم بمثابة قومسيرين فى الشركة واعترض دى لسبس وانتهى الأمر باتفاق ، كان بمثابة حل وسط اذ احتفظ بهذه المراكز دائما لأعضاء انجليز ترشحهم الحكومة البريطانية وأما موافقة الجمعية العمومية للشركة فانها تعد شكلية •

هذا ما فعلته انجلترا بداخل الشركة وبالنسبة لادارة القناة ، أما فى المجال الدولى فقد فعلت أكثر من ذلك ، اذ قامت الحرب بين روسيا وتركيا فى سنة ١٨٧٧ وزعم دى لسبس أن عدوانا وقع على حياد القناة فهرول الى انجلترا فى مايو سنة ١٨٧٧ وقابل وزير الخارجية ، اللورد دربى ، وحقيقة الأمر أن دى لسبس أراد أن يمنع وصول الامدادات لتركيا من أجزاء الامبراطورية العثمانية الأخرى عبر القناة ، فأثار مسألة حياد القناة وسرعان ما أصدرت وزارة الخارجية البريطانية بلاغا قالت فيه :

«ان اية محاولة يكون منشأنها منع أو عرقلة الملاحة فىالقناة او ما يجاورها ، ستعدها حكومة جلالة الملكة عملا يهدد الهند ويعرض تجارة العالم لضرر بالغ درجة الخطورة • ولهذين الاعتبارين ترجو حكومة جلالة الملكة من الطرفين المتحاربين أن يعتبرا أن اى عمل من هذا القبيل سيضطرها للخروج عن الحياد الذى اتخذته لنفسها فى هذه الحرب» •

وقد أذعن الطرفان لهذا الانذار • وكان هذا الاجراء هو الخطوة العملية الأولى ، التى اتخذتها انجلترا لفرض سيادتها على القناة ، والعجيب أن جماعة الدول قد سكتت على هذه المغالطة ولم تحرك ساكنا • وسنرى بعدئذ كيف أن انجلترا منذ هذا التاريخ حتى الآن كانت تتصرف فى أزمنة الحروب فى القناة بالفتح والغلق طبقا لمقتضيات مصلحتها هى ، دون غيرها من الناس • وهكذا أضحت مصر بعد بيع أسهمها فى القناة دولة لا يحسب لوجودها ولا لسياستها أى حساب فى أمور القناة ، وكأن قناة السويس تجرى فى صميم الجزيرة البريطانية ولا تخترق أرض مصر ، ورحم الله الشهداء !!

***

ومنذ حصول انجلترا على أسهم مصر فى القناة ، ألقت فرنسا ، فى سياستها الخارجية ، بنفسها فى أحضان بريطانيا ، وصارت شبحا يعيش فى ظل الاستعمار البريطانى ، وتآمرت الرأسمالية الفرنسية والرأسمالية الانجليزية ، بل السياستان الانجليزية والفرنسية ، ضد مصر علانية وفى وضح النهار ، واشتغلت باريس ولندن فى استعجال الحوادث حتى احتلت انجلترا أرض مصر ، وبذلك تحقق الحلم القديم ، الذى كان قد نوه عنه الفيلسوف الألمانى « ليبنتز » فى كتابه الذى رفعه الى لويس الرابع عشر ، والذى رأى أن تقوم دولة أوروبية باحتلال مصر ، وتتكتل وراءها أوروبا المسيحية لتنتفع بهذا الاحتلال فى السيطرة على طريق الشرق ، واستخدامه لمصلحتها دون سواها • وهكذا استطاعت أوروبا بالمثابرة وبواسطة قناة السويس ، أن تحقق ما أراده الصليبيون ، وأن تمزق شمل المسلمين ، بل الشرق بأجمعه ، ولعبت فرنسا مع انجلترا ، فى هذا المضمار الدور الأكبر ، وهما الآن تمثلان الاستعمار الغربى أفظع تمثيل ؛ ومن أجل ذلك نرانا مضطرين ، وقد تتبعنا سير الحوادث ، لأن نقرر أن الوضع الحالى لقناة السويس ، هو استمرار للحروب الصليبية •

وفى هذه المرحلة التى أعقبت فتح القناة للملاحة الدولية ، كانت الحرب الصليبية صورة غزو سلمى ، قام به المرابون الأوروبيون تحميهم حكوماتهم ووزارات خارجية بلادهم ، ويمشى نفوذها وتدخلها وراء رجال المال خطوة بعد أخرى ، ولذلك اختلت الادارة المالية المصرية بسبب القناة وبعد افتتاحها مباشرة ، وماكان فى مقدور اسماعيل مهما أوتى من قوة الذكاء وحسن التدبير أن يقاوم لأنه كان يقف وحده ضد عالم كفر بالمبادىء الانسانية وتجرد عن الفضائل ، وأحكم مؤامرته مدفوعا بعامل التعصب الدينى والسياسى • ولقد ضيق على اسماعيل ، حتى أحس بحرج شديد اضطره فى سنة ١٨٧٤ لأن يتصرف فيما يملك لزوجاته وبنيه ، وهو الأمر الذى يدل على حالة نفسية نراها تتكرر كل يوم كلما استهدف مدين لجبروت مراب ليست فى قلبه ذرة من رحمة ؛ وما دين الرزنامة فى

سنة ١٨٧٤ والاستيلاء على ٥٣٧,٠٠٠ جنيه من خزائن بيت المال والأوقاف الخيرية الا اسعافات لمعالجة الحالة التى خلقها المرابون الأجانب ، ودليلا على الفزع الذى أشاعوه حتى أدى الى الفوضى .

كان الذين قاموا بهذا الغزو المالى يعلمون جيدا أن مصر لا تستطيع أن تحافظ على استقلالها اذا ماأرهقتها القروض الأجنبية، وكان دى لسبس الذى لعب دورا كبيرا فى خراب الخزانة المصرية بما اقتضاه من تعويضات ونحوها ، يعرف النتيجة مقدما ، ويدرك هو وجماعته أن ضياع استقلال مصر وكيانها أمر محقق ؛ ولقد ظهرت نتائجه فى بيع أسهم مصر فى قناة السويس ، على نحو ماأسلفنا ، فى نوفمبر سنة ١٨٧٥ .

وقد اضطروا اسماعيل لأن يستقدم بعثة كيف Cave الانجليزية فى ديسمبر سنة ١٨٧٥ ، وكان مظهرها أنها بعثة مؤلفة من ماليين انجليز ، جاءوا لمعاونته فى اصلاح ماأفسدوه ماليا ؛ فلما وضعت البعثة تقريرها ، تبين أنها ضربت بمصر ومصالحها عرض الحائط ، وعنيت بمصالح الدائنين الانجليز خاصة ، واقترحت البعثة أن تخضع ادارة مصر المالية للمشورة الأوروبية ، وأن تنشىء الحكومة مصلحة للرقابة على ماليتها برئاسة انجليزى ، وكانت مهمة هذا الانجليزى بطبيعة الحال سياسية ، لا مالية ، بل العمل السريع الذى يكفل تدخل انجلترا واحتلالها لمصر .

وقامت فرنسا بدورها بارسال خبير مالى من قبلها ، هو المسيو « فيلييه » Villet بحجة معاونة اسماعيل فى اصلاح الحالة المالية ، والصحيح أنها أرادت أن تأخذ نصيبها من الضحية ، وأن لا تدع انجلترا تنفرد بها لنفسها !!

وكل عام يجد كان يأتى بالأهوال والمضاعفات ، فقد عجزت الحكومة المصرية فى سنة ١٨٧٦ عن سداد أقساط الديون ، والمرابون الأجانب ، بل الحملة من المرابين يطعنون ويهددون ويتوعدون ، ويرددون نغمة خلع اسماعيل ، ولا ننسى أنه كان الصخرة التى تحطمت عليها آمال الاستعمار فى المدة من سنة ١٨٦٣ الى سنة ١٨٦٦ .

ومتى اجتمع رجال البنوك وسماسرة البورصات ورجال السياسة ، من بلاد الغرب التى تفهم فن الألاعيب المالية وتتقنه فكيف تمكن المقاومة؟! استجاب اسماعيل لطلبهم فأصدر مرسوما بانشاء صندوق الدين ، ليكون خزانة فرعية لخزانة الدولة،وتتلقى الخزانة الفرعية ايراد المصالح الحكومية لمديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط،وكذا عوائد الدخولية فى القاهرة والاسكندرية وايراد جمارك الاسكندرية والسويس وبور سعيد ورشيد ودمياط والعريش ، وايراد السكك الحديدية ورسوم الدخان وايراد ضريبة الملح ، ومصايد المطرية (دقهلية) ، ورسوم الكبارى وعوايد الملاحة النيلية وايراد كوبرى قصر النيل ، وايراد أطيان الدائرة السنية ، فماذا أبقى المرابون ؛ وقد نص على أن صندوق الدين يتسلم النقود وأنها مخصصة لوفاء الديون العمومية ، ويتولى ادارته أجانب ندبتهم دولهم ، ويعينهم الخديو طبقا لهذا الندب ،ونص أيضا فى المادة الثامنة من المرسوم المشار اليه على أن الحكومة المصرية ممنوعة من تعديل الضرائب التى خصصت ايراداتها لصندوق الدين تعديلا يفضى الى انقاص الوارد منها ، الا بموافقة أغلبية أعضاء صندوق الدين ، واختصت المحاكم المختلطة بالمنازعات التى يرى صندوق الدين اقامتها ضد الحكومة المصرية خدمة لمصالح الدائنين الأجانب . وهكذا كبلت عصابة المرابين مصر من منبت الشعر الى أخمص القدم ، وقضت على نفوذ الحكومة الوطنية ووجودها ، وظهرت الدولة الأجنبية داخل الدولة المصرية التى راحت هيبتها وزال سلطانها .

وفى ٧ مايو سنة ١٨٧٦ استصدروا من الخديو مرسوما ثانيا بتحويل دين الحكومة ودين الدائرة السنية الى ما يسمى « بالدين الموحد » ومقداره ٩١،٠٠٠،٠٠٠ جنيه انجليزى ، وفائدته سبعة فى المائة ، ويسدد فى ٦٥ سنة ؛ وخصصوا للسداد موارد المرافق المبينة فى مرسوم صندوق الدين وقدر ما يتحصل من الايراد بمبلغ ٦،٤٧٥،٢٥٦ جنيها انجليزيا فى كل عام .

ولم يكفهم هذا فاستصدروا من الخديو مرسوما ثالثا فى ١١ مايو سنة ١٨٧٦ بانشاء مجلس أعلى للمالية ، يتألف من عشرة أعضاء ، نصفهم أجانب والنصف من الوطنيين ، ومن رئيس يعينه الخديو ، وعين السنيور « شالويا » Scialoja عضو الشيوخ الايطالى رئيسا لهذا المجلس ، وأعطى للمجلس حق مراجعة ميزانية الدولة المصرية !!

استعمار غربى شامل

فى صورة لجان مراقبة ثنائية بمصر وتونس وتركيا فى وقت واحد

أكفاهم ارهاقا لمصر وعدوانا على سيادتها ووجودها صندوق الدين ، ووضع أيديهم على مواردها ؟!

لا ، ان خطتهم أبعد مدى من كل هذا وهى تمضى بالتدرج ، ولكن على جناح السرعة . لقد امتنعت انجلترا عن تعيين مندوب عنها فى صندوق الدين ، واختارت فرنسا المسيو دى « بلنيير » De Bligneres مندوبا عنها وعينت النمسا « فون كرامر » Kremerوايطاليا السنيور « بارافاللى » Baravelli ، أما انجلترا فقد أرادت أن تخطو خطوة أوسع ، فأوفدت الى فرنسا ، أحد رجال المال من وزرائها السابقين ومن أعضاء البرلمان ، وهو « جوشن » Goschen ليفاوض حكومة فرنسا فى ادخال تعديلات على النظام الذى وضعوه ، وندبت فرنسا « جوبير » Jouber ليشترك مع المندوب الانجليزى ، المشار اليه فى عرض مطالب جديدة للدائنين على الخديو . ووصل هذان المندوبان الى مصر فى أكتوبر سنة ١٨٧٦ ، وتدخل قنصلا انجلترا وفرنسا مع هذين المندوبين ، وهددوا الخديو اسماعيل أسوأ وأقبح تهديد ، حتى أذعن وأصدر مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وهو يقضى بفرض الرقابة الأجنبية على المالية المصرية . وأن يتولاها مراقبان أحدهما انجليزى، لمراقبة الايرادات العامة للحكومة ، والآخر فرنسى لمراقبة المصروفات ، وتختار الحكومتان الانجليزية والفرنسية ، مراقبيهما ،

ولمراقب الايرادات مطلق السلطة على مأمورى التحصيل ، ماعدا مأمورى تحصيل الرسوم القضائية فى المحاكم المختلطة ، وهذا المراقب الانجليزى هو الذى يرشح مأمورى التحصيل لوظائفهم وله عليهم سلطة الايقاف والعزل • وأما المراقب الفرنسى فوظيفته ملاحظة تنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بالدين العـام ، وتفتيش حسابات الخزانة ، وجميع صـناديق الحكومة ، وليس للوزراء ورؤساء المصالح أن يأمروا بصرف الأذون والتحاويل الصادرة منهم الا بعد التأشير عليها من الرقيب ، وله أن يعترض على صرف أى مبلغ يراه بدعوى أنه تجاوز المربوط فى الميزانية • ويشترك الرقيبان فى تحضير ميزانية الدولة • وتقرر فى المادة التاسعة أن يقوم رقيب المصروفات بوظيفة مستشار مالى بوزارة المالية ، وهى الوظيفة التى انفرد بها الانجليز بعد الاحتلال •

وهذا النظام الجديد نص على بقاء صندوق الدين بوضعه الذى تقرر بمرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦ وأضيف فى المادة السادسة من مرسوم ١٨ نوفمبر أن أعضاء صندوق الدين يتسلمون الايرادات المخصصة لاستهلاك الدين ويرسلونها رأسا الى بنكى انجلترا وفرنسا ، وكذلك أسند المرسوم الأخير ادارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية الى لجنة مختلطة مؤلفة من خمسة مديرين ، منهم انجليزيان ، ومصريان ، وفرنسى ، ويعين أحد المديرين الانجليز رئيسا للجنة ، ولهؤلاء كامل السلطة على موظفى المصلحتين المذكورتين ويتسلمون ايراداتهما لارسالها الى صندوق الدين[1] •

***

ومن الخطأ البين ، أن يؤخذ اسماعيل فى التاريخ بأثم غيره ، فان الذى أصاب مصر فى عهده كان نتيجة حتمية لسياسة رسمها الاستعمار ، ولم تكن مصر وحدها هدف هذا التدبير ، بل أصـاب غيرها من بلاد الشرق

---

(١) يراجع كتاب عبد الرحمن بك الرافعى : عصر اسماعيل ــ الجزء الثانى ــ الطبعة الثانية سنة ١٩٤٨ من صفحة ٥٦ الى صفحة ٦٨ •

الأوسط ، فقد سلطوا الغزو المالى على بلاد أخرى غير مصر ، حتى أنشأوا لجنة مراقبة أوروبية لتونس ، وأخرى لتركيا نفسها على غرار ما فعلوه فى مصر •

ولكى نرى المسائل بمنظار صحيح يجب أن ندخل فى حسابنا حركة التقدم الصناعى التى ظهرت فى أوروبا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وأدت الى التهافت على استغلال المال فى المشروعات الصناعيةوأعمال التجارة الخارجية ، وبتطور الصناعة تسلطت الرأسمالية على سياسة الدول الأوروبية ، وأضحت الحاجة ماسة للمستعمرات للحصول على خامات تغذى المصانع وسعوا لاحتكار الأسواق التى تباع فيها المصنوعات بأغلى الأثمان ؛ وأضحت طرق المواصلات العالمية ذات أهمية كبرى فى نظر تلك الرأسمالية الجشعة التى لا ترعى عهدا ولا ذمة • واذا كان الاستعمار الأوروبى قد سبق القرن التاسع عشر فانه قد بلغ أقصى حدته فى النصف الثانى من هذا القرن بفعل الرأسمالية الصناعية • ولقد بلغ الاقتصاد الوطنى حد الذروة فى بلاد ألمانيا والنمسا والمجر حوالى سنة ١٨٧٣ ثم أدى بعد ذلك الى أزمة اقتصادية أصابت الولايات المتحدة فى سنتى ١٨٧٧ و١٨٧٨ كما أصابت انجلترا بعض الشىء ؛ وكانت الحالة الاقتصادية فى أوروبا على الجملة ، أشبه بحالة مد وجزر ؛ وأدى ذلك للتنافس الاستعمارى البعيد المدى للتخلص من الأزمات بالبحث عن مناطق استغلال ونفوذ اقتصادى جديدة ؛ وكانت التجارة فى ذلك الحين تسير حيثما سار علم الدولة • واستطاعت الرأسمالية أن تقتسم العالم تقريبا ، وأبت الا أن تجعل من البلاد التى استبقت حريتها مناطق نفوذواستغلال•

وكانت انجلترا فى طليعة الدول التى اصطبغت سياستها بصبغة الرأسمالية الاستعمارية ، وكانت فرنسا تحتل المكان التالى • ولذلك جعل دزرائيلى المسألة الشرقية أولى المسائل فى برنامجه ، الذى لم يكن يهدف لمجرد تحقيق أطماع استعمارية فى الشرق الأوسط ، بل جعل السيطرة على الشرق الأوسط قاعدة يقوم عليها بناء الامبراطورية

البريطانية بأسرها • وتنفيذا لهذه السياسة اشترى أسهم مصر فى قناة السويس واستغل سوء الحالة المالية فى مصر الى مدى بعيد ، وكانت المراقبة الثنائية على مالية مصر نتيجة مباشرة لهذه السياسة • وحتى قبل ظهور دزرائيلى على مسرح السياسة الانجليزية ، كانت انجلترا ، بسبب نظامها الرأسمالى الاستعمارى قد بسطت نفوذها على القسطنطينية من أجل الدردنيل والبوسفور ، واحتلت قبرص وتطلعت لاحتلال شرق البحر الأبيض المتوسط كله اذا وجدت الى ذلك سبيلا ، وذلك كى توطد مركزها فى آسيا وتتفادى منافسة غيرها من الدول الاستعمارية •

والثابت أن انجلترا هى التى استطاعت بالدس والوقيعة أن تشعل نار الحرب بين روسيا وتركيا فى سنة ١٨٧٧ ؛ وتنفيذا لنفس الخطة الماكرة أوقدت انجلترا فى العام التالى أى فى سنة ١٨٧٨ لهيب حرب بينها وبين الأفغانستان • وانتهت هذه الحرب بفرض حماية على بلاد الأفغان ، ولم يجل الانجليز عن هذه البلاد الا بعد سقوط دزرائيلى وقيام وزارة جلادستون ، وبعد أن أخذت انجلترا كل الضمانات التى تحفظ لها نفوذها الفعلى على أفغانستان • ودزرائيلى نفسه هو الذى أشعل حربا أخرى فى سنة ١٨٧٩ ضد « الزولو » فى جنوب أفريقيا ، وكانت انجلترا فى سنة ١٨٧٧ ، ومنذ سنة ١٨٧٤ قد وطدت نفوذها فى جنوب شرق آسيا باعلان حمايتها على سلطنة شبه جزيرة « الملايو » •

تلك هى الشبكة التى حاكها « دزرائيلى » ، بل خيط العنكبوت الذى نسجه للظفر من آسيا وأفريقيا بأكبر نصيب ، واقتناص بلاد المسلمين بوجه خاص • وهذا اليهودى أصر على أخذ مصر بجدع الأنف ، وكان تدبيره لها بطريقة يهودية ، واليهود مهرة فى الغزو باستخدام المال والعمليات المصرفية •

أما فرنسا فقد سارت على نفس الدرب ؛ الا أن الهراوة الألمانية التى هوت فوق ظهرها فى الحرب السبعينية اضطرتها لأن تعمل على مفاداة تعكير صفو رجال السياسة والمال فى لندن ؛ ولذلك مشت بحذر وارتضت

أن تكون تارة مخلب القط لانجلترا ، وتارة أخرى شريكا لها فى مؤامرة. وتلك الرأسمالية الانتهازية التى حكمت فرنسا ، وكان زعيمها «جول فرى» هى التى اشتركت فى مؤامرة الغزو المالى ضد مصر ؛ ولا يفوتنا أن نذكر أنه على أثر الحرب السبعينية ، أشار بنك «الكريدى ليونيه» على حكومة فرنسا أن تعمل كل ما فى وسعها لنقل رءوس الأموال الفرنسية ، واستخدامها فى المستعمرات والبلاد الشبيهة بالمستعمرات فى عمليات مالية ، لتستعيد فرنسا ماخسرته ؛ وأخذت حكومة فرنسا باقتراح هذا البنك الذى أبداه فى سنة ١٨٧٠ .

وكانت « تونس » أول ضحية للرأسمالية الفرنسية ؛ وقد أغرى فرنسا بتلك البلاد أهمية موقعها على البحر الأبيض المتوسط ، وقد غزوها برءوس الأموال الفرنسية والانجليزية حتى وصلوا بها الى حافة الافلاس فى سنتى ١٨٦٩ و ١٨٧٠ **وخلقوا لتونس فى سنة ١٨٧٩ لجنة دولية تشرف على ماليتها وتسيطر على مواردها بحجة ضمان سداد الديون الأجنبية .**

وكانت اليد الطولى فى هذه اللجنة للفرنسيين والانجليز والايطاليين فقامت المنافسة بينهم ، وكان الفرنسيون أسرع من غيرهم فى شراء الأراضى واثقال كاهل تونس بالديون ، وبنفس الطريقة التى اتبعت فى مصر أرسلوا لها الخبراء لمعاونة « الباى » تحت تهديد الحراب ، والانذار بخلعه وتعيين قريب له كان ينافسه ، على توقيع معاهدة الحماية فى سنة ١٨٨١ ، وهى التى يسمونها معاهدة « باردو » وبقيت تونس تحت نير فرنسا الى يومنا هذا !!.

ولم يكتف هذا الاستعمار الانجليزى الفرنسى بغزو مصر وتونس بمعرفة المرابين وبيوت المال ، فصوبوا سهامهم الى عاصمة الخلافة الاسلامية فى ذلك الحين ، الى تركيا التى اجتاحتها أزمة مالية هددتها بالافلاس فى سنة ١٨٧٣ ، ثم أصابتها الحرب مع روسيا فى سنة ١٨٧٧ وتوالت عليها القروض ودخل الدائنون فى مفاوضات مع الباب العالى انتهت بعقد اتفاق فى سنة ١٨٨١ ، وهو المسمى باتفاقية محرم ؛ وقد

قدروا دين تركيا بمبلغ مليارين ، ونصف من الفرنكات فأنشأوا بمقتضى الاتفاق المشار اليه ادارة أجنبية ، سميت بادارة الدين العثمانى وكانت الكلمة فى هذه الادارة للدائنين الفرنسيين . وبسطت الادارة الأجنبية سيطرتها التامة على موارد الدولة العلية ، ولا سيما ايرادات التبغ والملح والجمارك والمصايد وصناعة الحرير وأضحت تركيا شبه مستعمرة لرأس المال الأوروبى الذى يسر له غزوه وجود الامتيازات الأجنبية وعقود الالتزام التى منحت للأوروبيين لاستغلال بعض المرافق[1] .

وهكذا تفنن الاستعمار الغربى فى ابتكار الحيل والوسائل لنهب بلاد المسلمين ، وتمزيق أوصالها وتحقيق الحلم القديم ؛ وكانت الجرعة الكبرى من هذا السم من نصيب مصر ، لأنها أذنت لطلائع هذا الغزو التى قادها فرديناند دى لسبس بشق قناة السويس .

***

وهل اكتفى الاستعمار الانجليزى ، الفرنسى ، الذى غرسه دى لسبس بلجنة مراقبة ثنائية فى مصر ، على النحو الذى أسلفناه ؟ ! لقد خطا هذا الاستعمار خطوة أخرى فى يناير سنة ١٨٧٨ اذ طالب اسماعيل بقبول تعيين لجنة أخرى ، سموها « لجنة التحقيق العليا الأوروبية » لتحقيق العجز فى أبواب الايرادات وأسبابه ، وأوجه النقص فى القوانين واللوائح الخاصة بالضرائب ، ووسائل اصلاحها ، وتحقيق موارد الميزانية عن سنة ١٨٧٨ ، بشرط أن يكون للجنة حق الاتصال بالمصالح الحكومية كلها لسماع من ترى لزوم سماعه .

وحاول اسماعيل أن يقف ضد هذا التدخل الجديد فى أمور بلاده ، فتدخلت حكومتا انجلترا وفرنسا مهددتين ، وأكرهتاه على تشكيل تلك اللجنة بمرسوم صدر فى ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ واصدار مرسوم آخر فى

---

(1) Vladimir Potiemkine: Histoire de la diplomatie. Vol. II — Paris 1946.

٣٠ مارس من السنة نفسها يجعل اختصاص اللجنة شاملا الايرادات والمصروفات ، وفرض المرسوم على الوزراء والموظفين أن يقدموا للجنة رأسا كل ما تطلبه من البيانات •

اما تشكيل هذه اللجنة فكان ، كما أراد هذا الاستعمار السافر ، فرديناند دى لسبس للرئاسة ، والسير ريفرس ولسون ورياض باشا وكيلين ؛ وأعضاء صندوق الدين وهم دى بلينير ، وبارافللى ، وبارنج (اللورد كرومر فيما بعد) وفون كريمر •

ومنذ بداية عمل اللجنة ، التى تزعمها دى لسبس ، كشفت عن خطتها الحقيقية بأن أثارت أزمة اضطرت شريف باشا رئيس الوزارة للاستقالة ، لأنه أبى أن يعترف لها بالسلطة التى أرادتها ، فحاولت التنكيل به بتكليفه بالحضور أمامها لسماع أقواله ، فامتنع عن تلبية هذا الطلب الذى يهدر كرامة وظيفته وآثر الاستقالة • وكتبت اللجنة تقريرها وذكرت أن مجموع العجز فى ميزانية سنة ١٨٧٨ بلغ ٢٫٥٨٦٫٠٠٠ جنيها ، وقررت أن مجموع العجز فى ميزانية سنة ١٧٨٩ بلغ ٩٫٢٤٣٫٢٦٣ جنيها ؛ واعتبرت اسماعيل مسئولا عن ذلك مباشرة ، ففرض رحمه الله ، أن ينزل عن أطيانه المعروفة بأطيان الدائرة السنية والدائرة الخاصة ، وعن ٢٨٨٫٧٦٢ من أطيان أسرته ، ولكن قالت اللجنة أن الدائرة السنية والدائرة الخاصة مرهونتان ، وطلبت مزيدا من أملاك الأسرة الخديوية ، ونزل بعض الأمراء والأميرات عن أملاكهم ، التى رهنت فيما بعد ضمانا لقرض الدومين ؛ ولم يكفهم هذا بل طلبت اللجنة من اسماعيل أن يحدث تغييرا فى نظام الحكم ، وينزل عن سلطته المطلقة ، اخلاء لمسئوليته فى المستقبل عن العجز فى الميزانية [1] •

وأذعن اسماعيل أمام القوة الغاشمة ، وقبل ما فرضته حكومتا انجلترا وفرنسا من تأليف الوزارة الأوروبية برئاسة نوبار باشا ، صنيعة الانجليز الذى اشتغل لحسابهم منذ أيام عباس الأول ؛ وبذلك أصبح يسير فى

---

(١) عبد الرحمن بك الرافعى ـ عصر اسماعيل ـ الجزء الثانى ـ الطبعة الثانية سنة ١٩٤٨ صفحة ٦٨ ـ ٧٠ •

اتجاه واحد ، بل يدا فى يد ، رجلان ، كانا متنافسين ثم جمعهما اتحاد فرنسا وانجلترا ، وهـذان الرجلان هما دى لسبس رئيس اللجنة الأوروبية ، ونوبار رئيس الوزارة الأوروبية ، والصلة بينهما كالصلة بين البرلمان والوزارة ؛ هيئة تراجع أعمال أخرى ، وتسألها ولكنهما يشتركان فى الحكم ! ! .

وقد أصدر اسماعيل أمره بانشاء مجلس النظار وتخويله مسئولية الحكم فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، وسمى هـذا المجلس بالوزارة الأوروبية ، وقد عين السير ريفرس ولسون ، وكيل لجنة التحقيق الأوروبية وزيرا للمالية ، والمسيو دى بلينيير الفرنسى وزيرا للأشغال العمومية ، وكان هذان الوزيران مع نوبار أصحاب الكلمة فى البلاد ، وقد استأثر نوبار مع الرئاسة بوزارتى الخارجية والحقانية ، وأما العنصر المصرى فكان مؤلفا من رياض باشا للداخلية ، وراتب باشا للحربية ، وعلى مبارك باشا للمعارف والأوقاف ، ورفض شريف باشا الاشتراك فى تلك الوزارة .

ولم تسع تلك الوزارة الأوروبية الى الاصلاح ، بل حاولت أن تضاعف تكبيل مصر بأغلال الديون فعقدت فى ٢ اكتوبر سنة ١٨٧٨ قرضا مع بنك روتشلد الانجليزى ، بمبلغ ٨٫٥٠٠٫٠٠٠ من الجنيهات ، وثبت أن مادفع حقيقة لم يتجاوز ٥٫٩٩٢٫٥٠٠ جنيها حتى وصف القاضى الهولاندى فان بملن ، هذا القرض بأنه اختلاس بأدق معانى الكلمة ، وأما الباقى فقد احتسبوه سمسرة ومصاريف وقد ارتهنوا ضمانا له ٤٢٥٫٧٢٩ فدانا من أملاك الأسرة الخديوية وعهد بادارتها الى لجنة اسمها الدومين مؤلفة من مصرى وفرنسى وانجليزى . ولم يذهب المبلغ الذى دفعه روتشلد الى بيت المال ، بل دفعوه أقساطا للدائنين الأجانب .

وكذلك عمدت الوزارة الأوروبية النوبارية لانقاص عدد الجيش المصرى بحجة الادخار ، وأحالت على الاستيداع ٢٥٠٠ من ضباط الجيش

الذين حاولوا فى حالة هياج أن يقتلوا ذلك النوبار • لقد قبضوا عليه ؛ وهو خارج من وزارة الخارجية ، فأوقفوا عربته ثم أوسعوه ضربا ولطما واستعملوا أيديهم وأحذيتهم بعد أن طرحوه أرضا ، وكان ذلك فى ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ • وكان أول ثائر وغيور على الكرامة النوبارية قنصل انجلترا اللورد « ڤيڤيان » الذى توجه فورا الى قصر عابدين طالبا من الخديو أن يتدخل •

وفى اليوم التالى اجتمعت العصابة كلها فى دار القنصل البريطانى اذ ضم هذا الاجتماع قنصلى فرنسا وانجلترا ، ونوبار باشا ، والسير ريفرس ويلسون ، والمسيو دى بلينيير ، والسير ايفلنج بارنج (كرومر) ؛ وبعد تداول الموقف قرروا التوجه الى قصر عابدين لمقابلة الخديو الذى كان غاضبا على الوزارة الأوروبية التى شلت سلطته حتى حرمت عليه حضور جلسات مجلس الوزراء ؛ ذهبوا الى قصر عابدين العامر فى صبيحة ١٩ فبراير ، ولم يتجاسر نوبار على المثول بين يدى صاحب العرش ، بل مكث مع ريفرس ولسون ودى بلينيير وبارنج فى احدى غرف الطابق الأول ، وصعد كل من قنصل انجلترا وقنصل فرنسا الى الطابق الثانى وتشرفا بمقابلة اسماعيل ، الذى أنذرهم بأنه لايعد مسئولا عن الأمن الا اذا خرج نوبار من الوزارة واستعاد الخديو سلطته ، وذهب القنصلان الى نوبار يسألانه هل يستطيع أن يكفل استتباب الأمن اذا هما أصرا على بقائه فى الوزارة ، فكان جوابه بالنفى ، وحينئذ تحتم على سادته الانجليز والفرنسيين أن يضحوه ، فقدم استقالته ، طالبا من الخديو بواسطة القنصلين أن يكفل له حياته فى مصر ، وقبل اسماعيل هذا الرجاء بشرط أن يكف نوبار عن الدس والاشتغال بالسياسة • وأصر القنصلان على بقاء الوزيرين الانجليزى والفرنسى فى الوزارة فقبل اسماعيل ، ولكنه طلب اقصاء رياض باشا الذى استهدف لسخط الأمة ، وكان نوباريا باشتراكه مع لجنة التحقيق الأوروبية وانضوائه تحت لواء ريفرس ويلسن ، الا أن القنصلين أصرا على بقائه فى الوزارة •

***

استقال نوبار ، وسنرى فيما بعد ، أنه استقبل الاحتلال البريطانى ، وعاد لرئاسة الوزارة تحت رايته ، فأفسد التشريع المصرى فى سنة ۱۸۸۳ وأخرج الجيش المصرى من السودان ، وارتكب فى آخر أيامه من الجرائم ضد مصر ولصالح انجلترا أكثر مما ارتكب فى أيام صباه ، فأقيم له تمثال فى الأسكندرية ، كما أقيم تمثال لدى لسبس فى بورسعيد !! .

خرج نوبار من الوزارة ، فأسند اسماعيل رئاستها الى ولده محمد توفيق فى ١٠ مارس سنة ۱۸۷۹ ، وذلك بعد اذ لم يقدر على استبقاء هذه الرئاسة لنفسه ، وطلبت انجلترا وفرنسا ادخال نوبار عضوا فى الوزارة الجديدة فرفض اسماعيل ، وتمسك برفضه ، فعاد قنصلا الدولتين المذكورتين واشترطا أن يكون للوزيرين الانجليزى والفرنسى حق الفيتو أى وقف أى قرار من مجلس النظار لايوافقان عليه ، ووضعا هذا الشرط فى كفة وقبول عضوية نوبار فى الوزارة فى كفة أخرى ، فآثر اسماعيل قبول الشروط الأخرى ، على أن يفرض عليه وزير خائن ، مثل نوبار ، الذى تكشف وجهه وثبت أنه كان طول حياته جاسوسا للاستعمار .

وقد كانت ثورة الضباط مقدمة لانفجار حركة وطنية بدأت فى مجلس شورى النواب ، الذى حرضت وزارة توفيق باشا ، التى كانت الكلمة فيها للوزيرين الأوروبيين على التخلص منه ، وظهرت فى تيار هذه الحركة الوطنية شخصية الزعيم الوطنى محمد شريف باشا ، واتخذت الحركة طابعا دستوريا اذ وضعت مشروع لائحة وطنية قدمت الى الخديو فى ٧ ابريل سنة ۱۸۷۹ فقبلها اسماعيل على الفور . واحتج الوزيران الأوروبيان على قبول الخديو لائحة الجمعية الوطنية فكان رد اسماعيل على هذا الاجتجاج أن استعمل سلطته ، ودعا الزعيم الوطنى محمد شريف باشا لتأليف الوزارة ، وكتاب تأليف وزارة شريف باشا الذى وقعه اسماعيل فى ٧ ابريل سنة ۱۸۷۹ يعد من أروع الوثائق فى تاريخ مصر السياسى والدستورى ، وكفى أن نذكر أنه قرر مبدأ المسئولية الوزارية .

فرضت الأمة اذن مشيئتها بفضل اسماعيل ووطنيته فأقصت العصابة

النوبارية وعهد العاهل العظيم بأمانة الحكم الى شريف باشا ومعه من الرجال المجاهدين فى المناصب الوزارية : شاهين باشا وزكى باشا وذو الفقار باشا ومحمد ثابت باشا وعمر لطفى باشا ووضع أول دستور لمصر على أحدث المبادىء العصرية فى ٢ يونيو سنة ١٨٧٩ .

ولكن الاستعمار الغاشم ومعه طغاة الرأسمالية الممثلة فى الدائنين الأجانب وشركة قناة السويس ، ورئيسها فرديناند دى لسبس ؛ هاج هؤلاء جميعا وقتلهم تيار الوطنية المصرية التى رعاها اسماعيل فأبوا الا الانتقام من اسماعيل الذى كانت سنوات حكمه كفاحا متصلا ضد هذا الاستعمار بدءا بنضاله ضد دى لسبس وشركة قناة السويس ، على النحو الذى فصلناه فيما تقدم . وكان المستعمرون يدركون مبلغ حقد تركيا على اسماعيل بسبب نزعاته الاستقلالية ، وكانت تركيا ألعوبة تتسلى بها السياسة البريطانية ، وكذلك كانت غارقة فى الديون والقروض الأجنبية ، ولذلك لم تكن ثمة صعوبة تحول دون الاستعانة بالباب العالى ليأمر بخلع اسماعيل . ولما دبرت الخطة فى الاستانة ، قابل قنصلا فرنسا وانجلترا عاهل مصر وأبلغاه رسالة حكومتيهما التى تنصح له بأن يتنازل عن العرش ، ويرحل عن مصر ، وبعد يومين قابله قنصلا ألمانيا والنمسا وطلبا باسم حكومتيهما من الحاكم الشرعى لمصر أن يتنازل عن العرش ؛ وهكذا تكتل الاستعمار الأوروبى وعقد العزم على خلع اسماعيل !!.

وفى ظلام ليلة ٢٤ يونيو سنة ١٨٧٩ تلقى قنصل فرنسا بالقاهرة برقية من الاستانة تنبئه بتصميم الباب العالى على خلع اسماعيل ، على الرغم من الهدايا والرشاوى التى كان قد أرسلها الى القسطنطينية ؛ وفى ساعة متأخرة بل بعد منتصف الليل توجه قنصل فرنسا بصحبة قنصل ألمانيا الى القصر ليكررا طلب التنازل ، الا أن العاهل العظيم أبى أن يذعن لهذه الفوضى ، وفى ٢٦ يونيو سنة ١٨٧٩ وصلت برقية الصدر الأعظم معلنة أمر السلطان بخلع اسماعيل وتولية الأمير محمد توفيق ، وكان اسماعيل عظيما فى المصائب ، قويا فى مواجهة الأحداث الجسام ، وقد جاء الأمير

الى القصر بصحبة شريف باشا ، فتلقاه والده وسلمه سلطة الحكم مخاطبا اياه « يا أفندينا » ، واستعد اسماعيل للسفر فى مدى ثلاثة أيام ، فترك دياره وذهب الى منفاه فى ٣٠ يونيو سنة ١٨٧٩ .

***

وانى لأتحدى كتاب التاريخ ، وعلماء السياسة ان ياتونى بسيرة ملك ضحى بعرشه فى سبيل امته كما فعل اسماعيل !! أتحداهم ان ياتونى باى راس متوج وقف وحده وبمفرده فى الذود عن بلاده سنوات متصلة كما وقف اسماعيل ، او ناضل مثل نضاله الذى كتب له الخلود والمجد الى يوم الدين !!.

انى أقول هذا بعد الذى عرضته فى الفصول المتقدمة من بيانات مسهبة عن جهاد مرير استمر طوال حكم اسماعيل من سنة ١٨٦٣ حتى رحيله فى ٣٠ يونيو سنة ١٨٧٩ ، ولقددعمت ماعرضت من البيانات بوثائق رسمية ، وماجئت به من هذه الوثائق قليل من كثير طوته الملفات فى دور المحفوظات الرسمية وأخفاه الاستعمار اللعين الذى تكتل ضد اسماعيل على نحو ليس له مثيل فى التاريخ العالمى . ولقد رأينا هذا التكتل فى مختلف مراحل النضال ماثلا فى دول أوروبا مجتمعة ورأينا هذه الدول التى هيمنت بجبروتها على أقدار العالم ، استعانت بالمرابين ورجال المال ورجال البورصة وبالجواسيس من أمثال نوبار وبدى لسبس الطاغية الذى دمغه القضاء الفرنسى نفسه فى قضية قناة بنما بتهمة النصب والاحتيال ، رأينا هؤلاء يمثلون الفصل الأخير من الرواية المروعة فى صور وألوان مختلفة : صندوق دين ، لجنة مراقبة ثنائية ، لجنة تحقيق أوروبية ، وزارة أوروبية ، وهكذا . ومع ذلك حاورهم اسماعيل حوارا استمر ستة عشر عاما ، وهو ينتزع أرض مصر من أيديهم شبرا بعد آخر ويستخلص سيادة مصر حرفا بحرف والمعركة دائرة ولا تقف أبدا ، ولقد استعملوا أحط مايمكن أن يلجأ لاستخدامه البشر من الوسائل ، رشاوى فى تركيا ، بل وفى سفاراتهم ووزارات خارجيتهم وبطانات ملوكهم ، بل استخدموا ماهو أقبح من كل هذا وأقذر ، وكان فى وسع اسماعيل ، منذ أول وهلة أن يستسلم ويحنى الرأس ويقبل الأمر الواقع ، ويرتع فى

بحبوحة العيش والثراء ، ولو فعل لسبحوا بحمده ، وأقاموا له التماثيل كما أقاموها لنوبار ولدى لسبس وليسا ملوكا ولا ولاة ؛ ولكن من أجل مصر جاهد اسماعيل ، ضد دول الغرب وأساليبها وجبروتها ، ولم يثنه عن الجهاد تعفن ضمائر رجال الباب العالى ، وبيع تركيا لسلطتها كما تباع السلع واستخذاؤها الذى جر على الشرق أشد الويلات وأخطر النكبات ، بل لم يثنه ضعف قوة الرأى العام المصرى فى أيامه ، وانعدام المقاومة الوطنية تقريبا . ولقد استراح اسماعيل فى منفاه لأنه لم يذق للراحة طعما طوال مدة حكمه ، ولقد كانت أيام هذا الحكم الأخير مسك الختام ، كانت ثورة ضد الاستعمار ، بل كانت تحديا للقوة الغاشمة ، ولم يعتمد الا على الايمان بالحق وعلى عدد من الرجال من أمثال محمد شريف باشا ، كانوا يحصون على أصابع اليد .

ولماذا كل هذا ؟ لم كانت هذه المعركة الجبارة من سنة ١٨٦٣ حتى سنة ١٨٧٩ ؟ لم الديون والقروض والمراقبة الثنائية والوزارة الأوروبية.. الخ ؟ لم كان خلع اسماعيل فى نهاية المطاف ؟ ! .

على ضوء ما قدمناه فى فصول هذا الكتاب يتضح لكل ذى عينين أن مسألة المسائل ، والمحور الذى دارت حوله تلك المعركة الجبارة كانت قناة السويس . وذنب اسماعيل فى نظرهم أنه أراد القناة لمصر ، ولم يشأ أن تكون مصر للقناة . وأما دى لسبس وفرنسا وأوروبا بأسرها فقد أرادوا القناة لأنفسهم ومصر مزرعة للقناة ، بل عبدا يسخر لشق القناة ، ولخدمة أطماعهم الاستعمارية عن طريق القناة . وخطتهم الأصلية التى وضعوها كانت تقوم على ركنين (١) شق القناة (٢) احتلال مصر بمعرفة دولة أوروبية تتكتل وراءها أوروبا الاستعمارية . أما الشق الأول فقد حققه دى لسبس بأموال مصر وأرض مصر ونيل مصر وسواعد المصريين فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ . وأما الشق الثانى فقد بدأ يأخذ شكل التكتل الأوروبى الحاسم فى يونيو سنة ١٨٧٩ ثم وقع الاحتلال المسلح فى يوليو سنة ١٨٨٢ ووقفت أوروبا بعدئذ بل الغرب كله ، والاستعمار بمختلف

صنوفه وألوانه وراء بريطانيا تأييدا لهذا الاحتلال وتمكينا له من عنق مصر . وفى الوقت عينه هوت ضرباتهم منذ مستهل القرن التاسع عشر على بلاد المسلمين فمزقوها شر ممزق وان قضية مصر وتونس ومراكش والجزائر ومعها قضايا فلسطين والعراق وايران ، بل وقضايا الهند الصينية والباكستان والصين وغيرها وغيرها ، كل تلك القضايا وهى حلقات فى قضية السلام العالمى تدور وجودا وعدما حول قناة السويس ؛ ولو أنهم أرادوا بالقناة خير بنى الانسان لتركوا هذه القناة تأخذ وضعها القانونى الذى ارتآه اسماعيل .

خلع الاستعمار اسماعيل ، وبقى لمصر فى شركة قناة السويس شىء يسير كان قد فاتهم أن يأخذوه ، ألا وهو حصة مصر فى صافى أرباح القناة بنسبة ١٥ ٪ وهى التى كانت قد قررتها الفرمانات فى مقابل الأراضى التى نهبها دى لسبس وما الى ذلك ، وقد أوردنا فى فصل سابق ، كلام دى لسبس اذ ندد بترك هذه الحصة لمصر . فلماذا يتركون هذا القدر الضئيل للبلد صاحب القناة ؟!.

فى ٢١ مارس سنة ١٨٨٠ اشترى بنك « كريدى فونسييه » Crédit Foncier فى فرنسا حصة ال ١٥ ٪ لقاء مبلغ اثنين وعشرين مليونا من الفرنكات ، أى نحو ثمانمائة وخمسين ألفا من الجنيهات . وهذا المبلغ لم تأخذه مصر بل دفع رأسا للمرابين الأجانب ضمن أقساط ديونهم ، وأسس هذا البنك بالاشتراك مع من يدعى « هاردى » Hardy الانجليزى ، شركة اسمها « الشركة المدنية لاستيفاء نسبة ١٥ فى المائة من أرباح قناة السويس المخولة للحكومة المصرية »

Société civile pour le recouvrement des 15 % des bénéfices du Canal de Suez attribués au Gouvernement Egyptien.

وتأسست هذه الشركة برأسمال قدره ٢٢٫٠٤٠٫٠٠٠ فرنكا ومدتها هى نفس مدة الامتياز أى تنتهى فى ١٧ نوفمبر ١٩٦٨ ومهمتها تحصيل ١٥ ٪ من صافى الايراد فى القناة وتوزيع هذا الربح الصافى على مساهمى الشركة المدنية . والشركة فرنسية الجنس ومقرها فى باريس ومحلها

المختار « بنك الخصم الباريسى الوطنى » الذى ينوب عنها فى علاقاتها مع شركة قناة السويس [1] .

وهكذا انفرد الاستعمار بالغنيمة ، وحرم مصر من كل شيء ؛ وقد بلغ ما دفعته شركة قناة السويس للشركة المدنية عن ال ١٥٪ فى سنة ١٩٥٠ ــ ١٩٥١ بالفرنكات الفرنسية ١،٠١٤،٠٨٤،٥٠٦،٦١ وهذا المبلغ يزيد قليلا على مليون من الجنيهات . وقد خسرت مصر حتى الآن ايراد اثنين وسبعين عاما وهو لايمكن أن يقل عن خمسين مليونا من الجنيهات وأما الشركة المدنية التى دفعت ، لا لمصر بل لدائنيها أقل من مليون جنيه ، فقد استردت ما دفعت خمسين أو ستين مرة ، وتسترد أكثر من مثله فى كل عام !! .

⁂

ولم يبق الا أن يرفع الاستعمار الستار !!.

وماذا يضيره ، بعد اذ أقصى اسماعيل ، وأخرج من بلاده عنوة واقتدارا ؟ لقد خرج الأسد وأصبح العرين بغير حارس فماذا يمنع الفرق المسلحة من احتلال مصر شمالا وجنوبا ؟ مالية الدولة المصرية فى أيديهم ، وادارتها فى أيديهم ، وأصحاب الحول والطول فيها أحياء يرزقون ؛ فدى لسبس جالس على رأس شركة قناة السويس كملك من غير تاج ، وله فيها ولدان ، شارل دى لسبس ، ولى العهد ، الذى فرضه أبوه فى حياته ، نائبا لرئيس الشركة ، والولد الثانى فيكتور دى لسبس ، عين فى وظيفة وكيل الشركة الأعلى بمصر ، ونوبار كذلك كان حيا يرزق ، وقد أمكن فيما بعد أن يستوزر وأن يلعب دوره . ممن يخافون اذن ؟! الخديو محمد توفيق رجل طيب، وليست له صفات أبيه ، ولا شجاعته ولا مروءته !.

كان التضامن تاما بين لندن وباريس ، بل باركت أوروبا كلها تلك المؤامرات المتصلة ، وايقنت ان آسيا لها وافريقيا لها ، والدنيا كلها مزرعتها . وفى ظلام الليل اشتغلت الدبلوماسية الفرنسية والانجليزية ، ووقفت

---

(١) كرستيان فرنك برنتانو : شركة قناة السويس . باريس سنة ١٩٤٧ .

الأساطيل المشتركة على ابواب الأسكندرية تنتظر الاشارة، وترقب ما يفعله القناصل بمصر من دسائس ومؤامرات ، وعلى حين بغتة انفرد الانجليز بالضرب مغافلين حليفتهم فرنسا ، وقصفت مدافع الأسطول الانجليزى تدق الأسكندرية دقا وتدكها دكا فى ١٤ يوليو سنة ١٨٨٢ .

وفى الجهة الأخرى أتقن دى لسبس لعبته واستغل نزاهة عرابى وحسن ظنه فأفهمه أن القناة محايدة ، وأن دى لسبس بنفسه ضامن لعدم نزول الانجليز من هذه الناحية ، وبذلك أفلحت الخدعة ونزل الانجليز من موانى القناة ليحتلوا هذا البلد بلا حرب ولا تضحيـة ولا ثمن أيا كان . ولعل دى لسبس فى ساعة خيانته كان معتقدا أن الاحتلال سيكون فرنسيا انجليزيا طبقا لخطة مرسومة ، ولذلك ارتكب جرمه الذى لاتمحوه الأيام، ولما استيقظ ورأى أن فرنسـا بدورها قد خدعت واستعملت لحسـاب انجلترا وحدها ، بعث باحتجاجات متخاذلة ليستر الفضيحة ويهيىء لمعركة دبلوماسية قامت بين فرنسا وانجلترا اثر احتلال مصر ثم خبت وتعـانقت باريس ولندن فى سنة ١٩٠٤ على حساب مصر والمسلمين من عرب أفريقيا الشمالية . ومنذ هذا التاريخ سارت فرنسا فى ركاب انجلترا فى كل حرب وموقعة ، بل فى كل مناورة ومؤامرة ، وظهرت انجلترا فى آخر الزمن بما سمتـه مشروع دفاع مشترك وقيـادة مشتركة للشرق الأوسط ليكون الاحتلال المسلح أوسع نطاقا وأبعد مدى . وفى هذه المرة فى اكتوبر سنة ١٩٥١ وقفت تركيا فى نفس المعسكر ، وتزعمتهم أمريكا التى غرر بها ولعلها تجهل أدوار المأساة وحوادث تلك القصص الدامية . وسواء عرفت أم جهلت فان المظهر تكتل غربى واستمرار للحروب المقدسة ضد الشرق فمصر ليست هى المعنية بهذه المناورات وحدها !!.

سـبعون عاما قطعوها من عمر مصر ، والأجيـال المتعاقبة من بنيها ، بل اكثر من سبعين سنة ، وكم قاتلت مصر وكم ناضلت ، وكم أخذت القضية أوضاعا وكم أثير من أسانيد وحجج ، بل وكم من دماء مصرية طاهرة اريقت ، ونحن قوم لا نكل ولا نمل ، ولا نقول أبدا ، لقد طال الانتظار !!.

انى أسطر صـفحات هـذا الكتاب والرصاص يدوى فى السـويس والاسماعيلية وبورسعيد والتل الكبير ، وأعود الى مكتبى بعد تشييع

رفات الأبطال الفدائيين لأعد للمطبعة الفصل الذى كتبته عن نضال اسماعيل ، الذى يطارده الاستعمار فى قبره بتزييف سيرته ونشر المفتريات عنه ، ولكن روح اسماعيل تخرج من وراء الصخور لتطارد هذا الاستعمار ، مرددة هذه الأنشودة العذبة « انى أريد القناة لمصر ، ولا أريد أن تكون مصر للقناة » . وعندئذ يحلو الجهاد ، ويكون الاستشهاد فى سبيل حرية القناة شرفا لا يعلوه شرف ، وخلودا فى جوار الصالحين .

انها قصة الدم والحديد ، قصة صراع بين الحق وبين الشيطان الرجيم ؛ حلقاتها كثيرة وسلسلتها نارية ، وفصولها آخاذة . انها قضية من أخطر وأكبر قضايا القانون الدولى ، بل مازالت مبادىء القانون الدولى التى وضعتها الانسانية قبل المواثيق العالمية وبعدها تستنكر الظلم الذى ارتكب فى ثناياها وتستمطر لعنة الله على المعتدين . بل هى قضية الحروب التى شهدها العالم منذ احتلال الانجليز لمصر حتى الآن . ولبيان حكم القانون لابد من دراسة السياسة العالمية ، والوقوف على جميع دخائلها ومخبآتها ومكنون وثائقها وأسرارها عصرا بعد آخر ، بل سنة بعد سنة ، ومن أجل ذلك رأيت أن أقف بالقارىء فى ذكر القناة عند هذا الفصل من الجزء الأول من الكتاب ، لكى أفرد الجزء الثانى كله للنزاع المصرى البريطانى حول قناة السويس ؛ فتلك هى المشكلة الأولى من مشكلات القناة المعاصرة ، بل هى عقدة العقد ، ومشكلة الأمن العالمى ، لأن بريطانيا قد احتلت مصر من أجل القناة وبسبب القناة ، لحساب نفسها والاستعمار كله فى أوقات السلم ، وعلى أساس مصلحتها هى وحلفائها اذا ما قامت الحروب . وهذا يؤدى لخلق مشكلة الملاحة وحرية المرور فى القناة ، وهى التى أفردنا لها الجزء الثالث من الكتاب .

ولبريطانيا وحلفائها ، عدا الفرق المسلحة ، تركة خلفها دى لسبس ، كأثر يدل على امتزاج الرأسمالية الأوروبية بالسياسة والاستعمار ، وتلك هى شركة قناة السويس ، التى تناولنا أمرها على التفصيل لبيان حكم القانون بالنسبة لها فى الجزء الرابع من الكتاب .

خلاصة

عرضنا فى الفصول المتقدمة ، تاريخ قناة السويس السياسى ، منذ أن نبتت فكرة حفرها فى العقل البشرى ، ويمكن أن نستخلص من سياق ما تقدم ، ما كررناه فى غير موضع ، من أن هذه القناة قد لازمت الاستعمار وسارت معه جنبا الى جنب ، وعاصرته لما كان استعمارا صليبيا تعصبيا أرادت به أوروبا تحطيم دولة المسلمين ، ثم عاصرته ولازمته لما أن أصبح استعمارا استغلاليا ، أريد به الحصول على ينابيع الثروة فى آسيا وأفريقيا واحتكار أسواق الشرق فى أيدى الأوروبيين ، وكذلك لازم المشروع هذا الاستعمار حينما احتضنته الرأسمالية ، التى كانت وليدة النهضة الصناعية فى أوروبا . ولم يتجرد مشروع القناة من هذا الطابع البغيض ، فى مختلف مراحله ، فقد كان كذلك قبل أن تشق القناة ، وأثناء أعمال الحفر ، وبعد أن فتحت للملاحة العالمية .

ولقد ناضلت مصر ، على يد اسماعيل ، نضالا قويا كى تؤدى القناة أغراضها الانسانية النبيلة ، وتنجو من يد الاستعمار الغشوم ، ولكن مصر غلبت على أمرها ، وفقد اسماعيل عرشه ، بسبب ذلك النضال الدائم ، وانتقل الحال ، بسرعة فائقة ، الى احتلال مسلح لهذه البلاد ، حتى لا تقوم فيها حكومة وطنية تستطيع أن تهيمن على القناة وتسخرها فى خدمة الأغراض النزيهة ، وفى اسعاد بنى الانسان ، وصيانة أمن العالم وسلامته .

وما زالت رحى الحرب دائرة بين مصر وبين المستعمرين ، ولقد تبلور طغيانهم وتركز فى قوة مسلحة انجليزية تحتل القناة ، بموافقة الدول الاستعمارية ، التى قد تشاركها فى هذا الاحتلال ، وفى شركة راسمالية لها جنسية مصرية ، ولكنها تجمع بداخلها الشركاء المستعمرين وتمثل راس المال الاستعمارى بكل معانى الكلمة ، وتتعاون قوى الاحتلال المسلحة ،

بمساندة الدبلوماسية الغربية ، مع شركة قناة السويس تعاونا تاما ، يجعل منهما مزيجا يثير ذكريات ماض مرير ، ويعبر عن ظلم الانسان للانسان .

والقانون لا يقر هذه الأوضاع بأية حال ، وهو حينما يتنزه عن المآرب والشهوات ، يستنكر أشد الاستنكار ، حكم القوة ، وما تخلقه القوة الغاشمة التى أنجبت الاحتلال ، كما أنجبت شركة قناة السويس ، ومن أجل هذا نشأت مشكلات قناة السويس المعاصرة ، التى أثارت فى مجال القانون الدولى أمورا ذات خطر بالغ ، وقد حصرنا هذه المشكلات فى مسائل ثلاث :—

١ — النزاع المصرى — البريطانى حول قناة السويس ، من حيث الوضع الاستراتيجى للقناة .

٢ — دستور الملاحة فى قناة السويس .

٣ — ادارة قناة السويس واستغلالها بمعرفة شركة القناة ، ووجوب أيلولة هذه الادارة للبلد صاحب السيادة على القناة وهو مصر .

تلك هى المشكلات التى عالجناها فى رسالتنا الفرنسية ، التى قدمناها الى كلية الحقوق بجامعة باريس ، وتعد النتيجة اقرارا رسميا من هيئة علمية كبيرة ، بصحة البيانات التى عرضناها ، ووجاهة الحلول التى اقترحناها ، لوضع حد لهذه المشكلات ، وهى حلول وصلنا اليها على ضوء ما اهتدى اليه الفقه والتشريع الدولى ، فى صياغة المبادىء العامة ، والأصول الراسخة لقانون الشعوب .

وقد عالجنا ، فى مؤلفنا العربى ، كل مشكلة من المشكلات المتقدمة فى كتاب على حدة ، بحيث تكون الكتب الثلاثة التالية ، وحدة متماسكة لموضوع قناة السويس ، فى مختلف جوانبه القانونية .

وما كان بوسعنا أن ننشر تلك البحوث الفقهية ، أو نعرضها قبل أن نقدم لها ببيان تاريخى ، نستطيع ، من خلاله ، أن نكشف عن جذور تلك المشكلات ، وانها لجذور بعيدة الغور نبتت من تفكير استعمارى خبيث، فهذا الجزء من الكتاب ، لا يعدو أن يكون تقديما للأجزاء التالية .

ولست أهدف بهذه المؤلفات الى تقديم بحوث نظرية ، بل أحاول ، ما استطعت ، أن أقدم للناس حلولا ومقترحات عملية ، فى نطاق ما تسمح به النظريات والمبادىء الثابتة .

والجزء الأول من هذا الكتاب ، يبين للقارىء مبلغ اهتمام المستعمرين بقناة السويس ، وعناية الانجليز خاصة بهذه القناة ، حتى ليعتبرون سيطرتهم عليها مسألة حياة أو موت بالنسبة لبريطانيا ، وقد بينا الى أى حد ذهبت بريطانيا فى صراعها من أجل منع فرنسا من التسرب الى قناة السويس ، الى درجة أوشكت أن توقد نار الحرب بين فرنسا وانجلترا ، وسنبين ، فى الأجزاء التالية ، بالوثائق والبراهين ، أن قناة السويس والصراع حولها ، كانت أسبابا حقيقية لقيام الحربين العالميتين ، الأولى والثانية ، واذا كان العالم ، بعد الحرب العالمية الثانية قد انقسم الى معسكرين : أحدهما عاصمته « موسكو » ، والآخر له عواصم فى « لندن » و « واشنطن » و « باريس » ، فان قناة السويس تلعب دورا خطيرا فى هذه الحرب الباردة ، وستكون قطب الرحى ، اذا ماتفجرت براكين الحرب العالمية الثالثة .

هذه حقيقة يجب أن نواجهها وننظر لها نظرة واقعية ، لنقدر مبلغ اهتمام خصومنا وتشبثهم بالسيطرة على هذه القناة ، وبذلك التقدير نستطيع أن نزن قوتهم وقوتنا ، ونعرف وسائلهم ووسائلنا ، ومن الحماقة ، بل والانتحار ، أن يناضل شعب فى سبيل حريته ، دون أن يعرف وسائل خصمه واستعداده ، والى أى مدى يستطيع هذا الخصم العنيد أن يثبت فى الميدان ، ومتى يمكن حمله على القاء السلاح ، ومن الخفة أن تتصور أن بريطانيا ستجلو عن قناة السويس بين عشية وضحاها ، ولست أقول هذا تثبيطا للهمم أو تخاذلا ، بل على العكس ، لايعرف التاريخ الحديث أمة يستهدف بنوها لصنوف من الخسائر والتضحيات ، بقدر ما يستهدف المصريون الشجعان ، فى قتال جبابرة وطدنا العزم على اقصائهم عن هذه الديار ، ولا يوجد بين شعوب أوربا كلها ، وشعوب أمريكا ، قوم سمت

نفوسهم حتى سخت فى البذل ، بقدر ما سمت نفوس الأبطال المجاهدين فى ميدان قناة السويس • وليس فى تاريخ المعارك التى خاضها الغربيون مزودين بأحدث الأسلحة وأقوى آلات التدمير ، صفحات كتلك الصفحات الخالدة التى خطها الفدائيون المصريون بدمائهم •

ولكن ، تقديرنا للتضحية والاستشهاد ، لا يصح أن يصرفنا عن القول ان الفتنة الداخلية التى يثيرها الدهماء جريمة لا تغتفر ، وحرب الطبقات وأعمال التدمير أخطر على مصر من أى احتلال • وينبغى أن يسوس هذا البلد بنوه المثقفون ؛ أما المهرجون الذين يستغلون سذاجة الجماهير ليصلوا لآربهم الرخيصة على أكتاف العوام فيجب اقصاءهم والضرب على أيديهم • وقضايا قناة السويس ، الشائكة ، المعقدة ، لا يقدر على خدمتها هؤلاء ، بل يجب أن تناط بالفنيين وذوى الثقافة الممتازة •

ان لنا ، مع المستعمرين فى قناة السويس ، قضية نريد حلها ، وأول وسائل هذا الحل أن نحدد طلباتنا ، ونبحث بعد ذلك عن خير الطرق الموصلة الى تحقيق هذه الطلبات •

نحن نطلب أن تكون القناة لمصر ، لا صيانة لأمن مصر وسلامتها ومصالحها وحدها ، بل انقاذا للشرق كله من الاستعمار الذى أضحى جريمة كبرى لا ينبغى أن تعيش فى ظل المواثيق الدولية الحديثة • ونريد القناة لمصر لننقذ العالم كله من الخراب والدمار ، ونجنب الانسانية أهوال الحرب ومصائبها •

ففيما يتعلق بالمشكلة الأولى ، الخاصة باستراتيجية القناة ، نطالب بجلاء الانجليز جلاء تاما ناجزا ، ومنع وجود أية قوة أجنبية على ضفة القناة الشرقية أو الغربية ، أيا كانت الظروف والأحوال ، وفى زمن الحرب وزمن السلم على السواء ، وانما يجب أن يناط بالجيش المصرى وحده حراسة القناة برا وبحرا وجوا •

وليس هذا هو الحل النهائى للمشكلة ، وانما ستظل جذور هذه المشكلة حية ما بقيت انجلترا مطوقة للقناة شرقها وغربها ، وشمالها

وجنوبها ، فيتحتم ازالة هذا الضغط الذى تتعرض له القناة ، ويهدد بالتالى سلام العالم بشكل دائم ومستمر ، ولذلك لا ينبغى أن توجدقوات بريطانية أو فرنسية أو أمريكية أو روسية أو غيرها • فى أى جزء من أجزاء الشرق الأوسط ، وعلى ذلك يتحتم لتحرير القناة أن تجلو انجلترا جلاء تاما عن السودان ، وأن تجلو جلاء تاما عن شرق الأردن ، وعن أراضى العراق وغيرها ، ويتحتم ألا تترك بأية حال قواعد بريطانية أو أمريكية أو فرنسية فى ليبيا ، كما ينبغى أن تجلو فرنسا جلاء تاما ناجزا عن تونس والجزائر ومراكش • ويجب أن يلاحظ أن شمال أفريقيا وشرق البحر الأبيض المتوسط وبلاد الشرق الأوسط كلها رقعة واحدة ، وأن وجود قوات أجنبية فى أى جزء من أجزاء تلك البلاد ، يهدد أمن الشرق الأوسط ، ويعتبر وسيلة ضغط على قناة السويس •

ويجب أن نلاحظ أيضا ، أن وجود اسرائيل خطر محقق يهدد كيان قناة السويس ، ولذلك لا تتحرر القناة الا اذا محى ذلك المخلوق الصناعى ، الذى ابتدعه الاستعمار الرأسمالى ، ولا محل البتة لقبول هذا الوضع الشاذ ، والسكوت على تلك الشوكة التى وضعوها فى ظهر القناة لتكون وكرا خطرا لهذا الاستعمار •

ولسنا نقول بضرورة الوصول الى التطهير الشامل من هذا الاستعمار دفعة واحدة وفى وقت واحد ، وانما يجب أن نكون عمليين ، وأن نصل لذلك خطوة بعد أخرى ، والخطوة الأولى فى برنامج تحرير قناة السويس ، هى وضع القناة كلها تحت يد الجيش المصرى ، وتقرير وحدة وادى النيل وتقوية هذا الجيش وتدعيمه ، بحيث يصل الى مستوى يحمل الطغاة على أن يحسبوا حسابه ويخافوا بأسه • وبعدئذ ، وبتدعيم الصلات بين بلاد العرب والمسلمين ، واقامة اتحاد شامخ يواجه الاستعمار الغربى ، تأتى الخطوة التالية ، بل الخطوات المتتابعة التى تكفل صيانة أمن القناة وتنقذ الشرق والمسلمين ، من مصائب ظلم قديم ، ومما لا مندوحة عنه ، أن تقوم وحدة شرقية شاملة تمتد من أقاصى الصين الى الدار البيضاء ،

وتستند على قوات شرقية مشتركة للقضاء قضاء مبرما على كل لون من ألوان الاستعمار وعند هذا فقط ، نكفل للقناة وضعا استراتيجيا سليما لا تؤثر عليه العواصف والأنواء .

وأما المشكلة الثانية ، وهى الخاصة بالملاحة فى القناة ، فعلاجها هين ، وذلك بحمل الجماعة الدولية على النزول على حكم القانون الدولى ، ومن شانه ان تفتح القناة للملاحة العالمية ، فى اوقات الحرب والسلم على السواء ، من غير تمييز ولا استثناء بين دولة واخرى ، او جنس وجنس ، وانما تعطل الملاحة او تغلق القناة بمعرفة البلد صاحب القناة وهو مصر ، اذا ما رأت ان هناك خطرا أيا كان يهـــدد امن مصر الداخلى او الخارجى ، او يعرض مصر لأى لون من الوان الأذى ، ومن العبث الظاهر ان يقال ان القناة مرفق دولى ، فهى ليست كذلك ، ولا يطبق القــانون الدولى مثل هـذا الكلام الذى تبتدعه نفوس أمارة بالسوء ، وانما القناة شريان مصرى يخدم التجارة العالمية ، والقناة طريق من طرق المواصلات ، كغيره من الطرق ، والتجارة العالمية تستخدم فى مختلف جهات العالم سككا حديدية ومطارات وأنهارا وقنوات ، وتمر من داخل النفق وفى بطن الأرض وفى السماء ، ولم يقل احد بان شبكة المواصلات تغير النظام السياسى والوضع القانونى لدولة او لجزء منها . ولقد كانت منطقة السويس مستعملة قبل شق القناة ، فى نقـل التجارة بين الشرق والغرب ، ولم يؤثر ذلك على نظام مصر السياسى . والتغيير الذى جرى بعد شق القناة ، لم يخرج عن تيسير أريد به مجاراة مقتضيات العصر الحديث باستخدام السفينة بدلا من ظهور الدواب ، وهذا التغيير لا يرتب لدولة أجنبية حقوق ارتفاق او شبه ارتفاق ، ولا ينقص باية حال سيادة مصر على اقليمها لأن القناة هى جزء لا يتجزأ من صميم الاقليم المصرى .

وعلى هدى تلك القواعد ، يجب أن يعاد النظر فى معاهدة القسطنطينية المبرمة فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، والتى أملتها ظروف استثنائيـــة ، ولم يكن لمصر ، صاحبة القناة ، فى مؤتمر القسطنطينية صوت يسمع . ويجب أن يحل محل هذه المعاهدة اتفاق دولى جديد ، وقد وضعنا فى رسالتنـــا التى قدمناها لجامعة باريس ، مشروع معاهدة دولية مكملة لمعاهدة سنة ١٨٨٨ ، وكذلك وضعنا لهذا المشروع مذكرة تفسيرية وســيأتى ذلك فى الجزء الثالث من الكتاب .

اما شركة قناة السويس التى تسمى نفسها ، أو سمتها الفرمانات ، شركة عالمية مراعاة لتعدد جنسيات المساهمين ، فان هذه التسمية لا تضفى عليها لونا دوليا ، فلا علاقة البتة للقانون الدولى بهذه الشركة ، لأن الشركات ليست من أشخاص القانون الدولى العام ، وكلمة « عالمية » ليست الا « علامة تجارية » ككثير من العلامات التى تستخدمها الشركات والمحال التجارية ، كمسميات لها ، ولكنها لا تجعل منها دولة أو شبه دولة ؛ بل هى شركة مصرية مساهمة ، وهى وشيكة الزوال .

***

وللوصول الى تحقيق الأهداف التى تقدمت الاشارة اليها ، يقتضينا الحال أن نبادر من الآن بخلق ادارة مصرية كبيرة ، تركز فى يدها مسائل قناة السويس ومشكلاتها ، مع مراعاة شروع هذه الادارة فى تصفية الشركة من الآن ، وبالتدريج ، حتى لايكون لها وجود فى ١٧ نوفمبرسنة ١٩٦٨ ، وقد اقترحت ، انشاء وزارة لشئون قناة السويس ، واذا ماتبينا خطورة مشكلات القناة والدور الذى يجب أن تقوم به لتصفية مخلفات الاستعمار ، لبادرت مصر بانشاء هذه الوزارة فورا .

واذا حالت دون ذلك موانع فى الوقت الحاضر ، فلا أقل من انشاء ادارة عامة لشئون قناة السويس ، فى احدى الوزارات ، ويصح أن تتبع هذه الادارة رئاسة مجلس الوزراء ، كما يجوز انشاؤها فى وزارة الخارجية مبدئيا ، لتقوم بمجرد ظهورها بجمع وثائق قناة السويس المتناثرة فى دور محفوظات الدول المختلفة وترتيبها ، واعداد الأبحاث السياسية الخاصة بمشكلات القناة اعدادا كاملا والقيام بمختلف الاتصالات الدبلوماسية ، تمهيدا لتصفية التركة الاستعمارية الكبيرة ، وتجهيز ملفات هذه القضية الضخمة التى ستقيم الدنيا وتقعدها . ويقع على كاهل هذه الادارة أيضا واجب فى منتهى الخطورة والأهمية ، وذلك الواجب هو القضاء على التزييف الذى أشاعه الاستعمار فى مشارق الأرض ومغاربها عن قناة السويس ، فجميع الأقلام التى تناولت مسائل القناة بمختلف اللغات الأجنبية ، قد غشت وكتبت من

وجهات النظر الاستعمارية ، ونحن أشد مانكون حاجة لمخاطبة الضمير العالمى ، ونشر الحقائق كما ينبغى أن تعرف ، والقضاء التام على آثار الدعايات المغرضة التى تذيعها أبواق الاستعمار كل صباح ومساء ، واظهار حقوق مصر التى حجبوها عن أنظار العالم كله زمنا طويلا .

يجب أن ننشر فى مختلف بلاد أوروبا وأمريكا ، بل وفى آسيا وسائر أجزاء الكرة الأرضية ، حقائق القناة وأسرارها والأوضاع السليمة لها فى مؤلفات بمختلف اللغات ، وفى صحف ومجلات ونشرات ، وغير ذلك من وسائل الدعاية والاعلان ، لندق القلوب دقا ، ونؤكد للناس أجمعين أن مصر انما تطالب بحق لاترقى اليه شائبة ، وأنها لا تنظر فقط من منظار مصلحتها ، بل من منظار أمن العالم وسلامته . ويجب أن تفهم الهند والباكستان والصين وغيرها ، انها لن تنجو من الاستعمار الا اذا تحررت قناة السويس .

ومصر نفسها فى حاجة ماسة للوقوف على مسائل القناة ومشكلاتها على التفصيل ، واعداد جيل من الشباب المثقف ، لدراسة مسائل القناة من مختلف جوانبها دراسة فنية فيها تخصص فى شتى الفروع اللازمة لتحرير القناة وادارتها بمعرفة مصر ، ولذلك أنادى بوجوب انشاء معهد عال لقناة السويس يلحق به نفر من خريجى الجامعات من مختلف الكليات .

ولكى تتسلم القناة وتديرها بمعرفة مصر ، يجب أن نعد الفنيين من رجال البحرية والمهندسين الميكانيكيين وغيرهم ، والخبراء المحاسبين والاقتصاديين ، والجغرافيين ، والمتخصصين فى شئون الملاحة ، والقانونيين والساسة الفنيين ، لكى ترجح كفتنا بهذا التخصص على كفة المستعمر ولا يتهمنا بالعجز والتقصير ، ولا يجنح للمغالطة والتزوير ، وهذا الاعداد والتجهيز سيقتضى ارسال بعوث علمية من شباب الجامعات ، الى أكبر المعاهد فى الخارج ، وتزويد أعضاء هذه البعوث بمختلف الدراسات النظرية والعملية ، ويجب أن نعد دولابنا أحسن اعداد ، والا ينقصنا المتخصصون ، بل أن يكون عندنا منهم جيش مدنى معبأ أحسن تعبئة ، ويجب أن تقوم بهذا التجهيز ادارة قناة السويس .

ان الوقت يسرقنا ، وشركة قناة السويس تبشر بمد الامتياز ، وتهيىء الرأى العالمى لذلك ، بشتى ألوان الدعايات والكتابة ، بل انها نجحت بوساطة بعض الصحُف التى تتورط ، بحسن نية ، فتنشر بيانات غير صحيحة ، كالقول بأن للشركة وضعا خاصا ، أو اعطائها صفة دولية ، نقول أنها نجحت فى تضليل الرأى العام المصرى ، وكل هذا النشاط يجب أن يقاوم ، من جانب مصر ، بنشاط أشد قوة ، والمستعمرون يعتمدون على باطل ، وأما مصر فأنها تعتمد على الحق •

وتؤمل شركة قناة السويس أن تضع مصر أمام الأمر الواقع ، عند انتهاء أجل الامتياز ، بمطالبتها بأثمان المنشآت والأبنية والآلات والمهمات ، والمبالغة فى التقدير ، واثارة مشكلات قانونية فى هذا النطاق ، وقد لايكون الاحتياطى المصرى مستعدا لمواجهة تلك الالتزامات التى يفرضونها مستندين على القوة ونفوذ الدول ، فتجد مصر نفسها مضطرة للتسليم بالأمر الواقع وتجديد الامتياز • هذا أمل من الآمال التى تداعب خيال المستعمرين ، ويجب القضاء التام على هذا الأمل من الآن ، وتدبير المال اللازم ، بل يجب أن تقوم فورا بعملية حصر وجرد وتقدير لما ستخلفه شركة القناة ، ونستعد استعدادا كاملا لعملية الاستلام • وهذا الواجب ينبغى أن يناط بادارة قناة السويس التى أنادى بانشائها •

اننى مصرى عكف منذ سنين ، على دراسة مسائل القناة ، والتخصص فيها ، والمخاوف تساورنى ، أناشد الوطن أن يعطى هذه المسائل ما تستحقه من عناية واهتمام •

والبلاد الآن فى غمرة من الوطنية والجهاد النبيل ، ومن الخطأ البين مايقوله البعض من أنه يجب أن يغض النظر فى الوقت الحاضر ، عن مشكلات قناة السويس ، وأن يكتفى مؤقتا بمناضلة الانجليز حتى لا نكافح فى عدة ميادين ونقاتل فى عدة جبهات • فتلك مغالطة أخرى تشيعها الرأسمالية الماكرة ، وأنا لست أقول بفتح ميدان واثارة قتال ، وانما أطالب بالتجهيز والاستعداد ، واضاعة الوقت اثم لايمكن أن يغتفر

وانى لألجأ الى ساحة مليكنا المعظم وأناشد الحكومة ، أن تبادر على الفور بانشاء ادارة قناة السويس والتجهيز الكامل ، بل التعبئة العامة لتصفية الفوضى التى خلقها الاستعمار ، بوسائل فنية ، لا كلامية ، وكما أتقدم الى الحكومة أتقدم الى مجلسى البرلمان الموقر ، والى الصحافة المصرية ، والى الرأى العام المستنير ، مذكرا ومنبها حتى تتخذ الخطوات العملية التى تضطر المستعمر الجبار للتراجع حينما يدرك أننا قوم جادون لا هازلون ، وأننا نعالج مسائلنا بالطرق السليمة ، وأننا لا نغفل ولا ننام .

وهذا الجزء الأول من كتابى ، أردت به الكشف عن مأساة لعلها أخطر مأساة وأقسى مؤامرة عرفها التاريخ ، وما كان بوسعى ، وأنا مصرى ، أن ألتزم فى التعبير الحدود الجافة ، فكنت وأنا أعرض فصول تلك الحوادث المروعة ، متأثرا لدرجة لا أستطيع معها أن أكبح جماح العاطفة والشعور ، وليست عاطفة المصرى الحزين على بلاده فحسب ، بل عاطفة رجل قانون يمقت الظلم وتثور نفسه كلما رأى هذا القانون يمتهن ويستهان به .

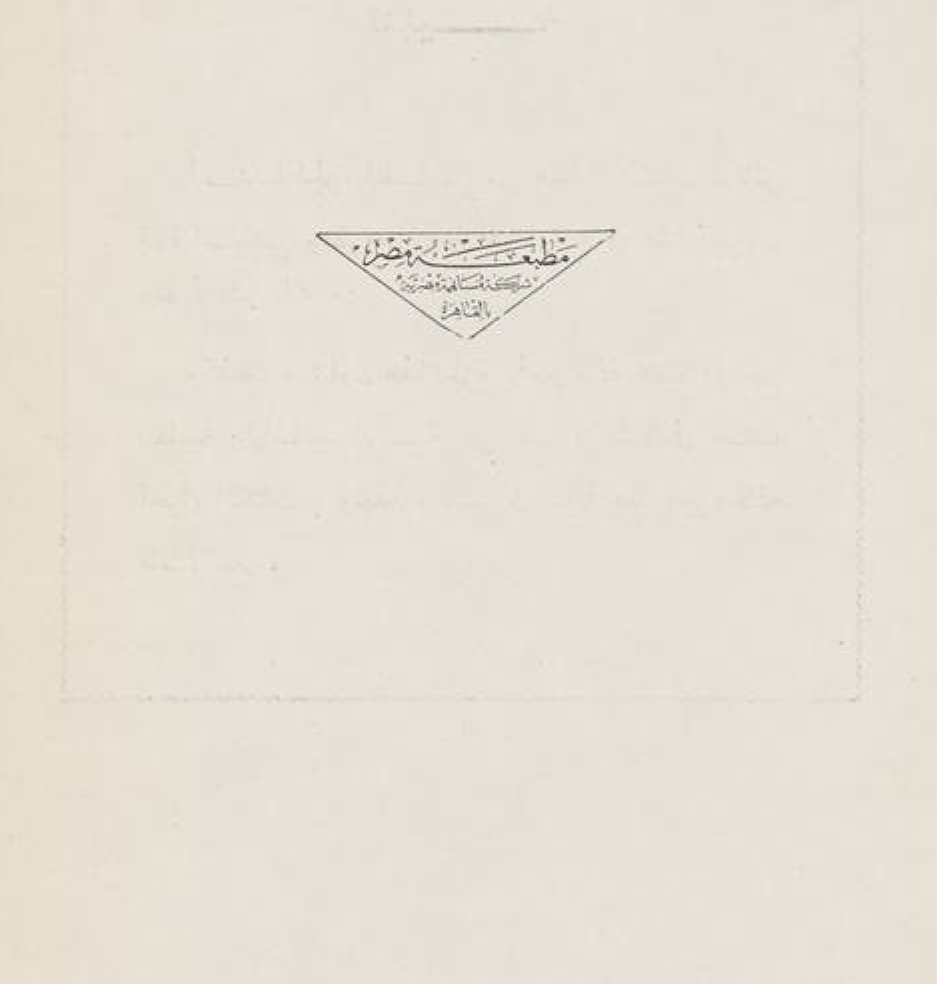
وانى أعتذر للقارىء ، اذ عجزت عن مغالبة هذا الشعور وان كنت قد حافظت على الطابع العلمى ، كما أعتذر له عما قد يلمسه فى الكتاب ، من أوجه النقص أو التقصير ، وحسن القصد لى نعم الشفيع .

وبعد ، فقد نبهت ، وقد بلغت والله خير الشاهدين .

تنبيـــــه

أعـددنا الجزء الخـامس من هذا الـكتاب لوثائق قناة السويس وعقودها ، ما أشرنا اليه فى هذا الجزء ، وما لم نشر اليه .

وكذلك سيتناول هذا الجزء الأخير قائمة بجميع المراجع العلمية والأسانيد الرسمية التى اعتمدنا عليها فى مختلف أجزاء الكتاب ، ولهذا لم ننشر فى نهاية هذا الجزء قائمة بالمـراجع .


مطبعة مصر
شركة مساهمة مصرية
بالقاهرة

فهرس

صفحة

